4 حصاد الساحات 2014

صحيفة إلكترونية مستقلة تعنى بالشأن البحريني

حصاد الساحات 2014

كتاب يرصد مجريات الثورة البحرينية على المستوى السياسي والحقوقي والاجتماعي المحلي والدولي، يصدر كل عام.

الطبعة الأولى، بيروت سبتمبر - أيلول 2015

© جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مرآة البحرين

www.bhmirror.no-ip.org | www.bahrainmirror.com
editor@bahrainmirror.com | info@bahrainmirror.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3387 - 7

حصاد الساحات 2014

«محتويات الكتاب»

1 » القسم الأول | ذاكرة الثورة 11-424

» البحرين ومالينوسكي 14 «
» عودة نبيل رجب «من» و «إلى» السجن 28 «
» من المحاكمة في بريطانيا إلى سباق الترايثلون 70 «
» تفجير« الديه ...»ومقتل ضابط إماراتي 96 «
» باكستان والملك والمجنسون 130 «
» فضيحة الدرك الأردني 148 «
» الشهيد العبار 80 ...يوما في ثلاجة الموتى 168 «
» شركة غاما واختراق حكومة البحرين 180 «
» كوريا الجنوبية وشحنات غاز مسيلات الدموع 218 «
» بحرينيون في قيادة «داعش» 236 «
» نهاية حوار ولي العهد 276 «
» فشل الانتخابات البرلمانية 326 «
» عودة المستعمر البريطاني 356 «
» اقتحام منزل آية اللّه الشيخ عيسى قاسم 384 «
» شيخ علي سلمان :من كرسي الحوار ...إلى قضبان السجن 400 «

2 » القسم الثاني | ساحات الثورة 425-480

» شهداء 426 «
» المؤشرات الدولية في 2014 436 «
» منتجات ثورة 14 فبراير الإبداعية 446 «
» البحرين في مراكز الأبحاث الدولية 458 «
» أصوات البحرينيين في المحافل الدولية 468 «
» معارك جنيف 472 «

«إهداء»

إلى زعماء الإصلاح منذ 1923،

يوما ما سيحين حصادكم

« الافتتاحية »

بدأ العام 2014 في البحرين، بصورة تجمع ولي العهد مع أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان. كان العنوان هو محادثات لإحياء المصالحة والحوار، وقد حرص ولي العهد على لازمة ظلت تتكرر، وهي أن هذا اللقاء هو بمبادرة من الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وختم العام أحداثه بمبادرة أيضاً، لكن لم يعلن أحد تبنيها، وهي اعتقال الشيخ علي سلمان!

حدثان يلخصان العام بكثافة بليغة، حيث يكون شيخ علي سلمان، مؤشر الانفراجة في القضية البحرينية، قضبان سجن الشيخ، هي الأكثر دلالة على انغلاق الحل، كما كانت جلسته مع ولي العهد المؤشر الأكثر دلالة على قرب انفراج الحل.

هناك صراع محتدم بين الإصرار والعناد، إصرار الشيخ على تحقيق مطالب 2014، وعناد رجل القبيلة (الملك) في الاستفراد بكل شيء، الإصرار موقف عقلاني يستخدم فيه الانسان إرادته وأخلاقه لتحقيق شكل من الحياة أفضل عبر تحدي الصعاب. والعناد حالة غرائزية يحركها الجهل، وفي حالتنا هو جهل البدوي الذي يعتبر التنازل والتسويات ضياعا لشرف الجاهل.

العقلية البدوية لا تقبل منطق المشاركة، لكنها تقبل منطق الخضوع، وتقاسم الغنيمة، لذلك وجدت في المحتل البريطاني من 1816 القوة التي تنصاع لها مقابل أن تتقاسم معها الغنيمة. في الماضي كانت تمنحه السلطة والتحكم مقابل الحماية والدفاع، وفي الحاضر منحته امتيازات استثمارية، وقاعدة عسكرية، وأخذت منه موقفاً غير أخلاقي.

القبيلة بعقلها البدوي جاءت من الخارج وستظل تعلق مشاكلها على الخارج. لا يمكنها أن تنظر في وجوه شعب هذه الأرض لأنها سترى غربتها الروحية وغرائبيتها السلوكية، لن ترى وجوهاً تشبهها، لذلك تريد أن تكسر مرايا الأرض الأصلية، وتزرع بدلا منها جنسيات ليست من ملح هذه الأرض. إنه الجنون، وفي مفصل الانتخابات هذا العام، وجد الدكتاتور نفسه من غير شعب، كانت "انتخابات بلا شعب"، وكان عيدا وطنيا بلا حدث وبلا مواطنين، سوى الزيف (مرتزقة مجنسين) الذي شاهدناه يحتفل بأشكال ليس فيها أدنى مشترك مع هويتنا.

سيظل هذا الغريب الذي يتأبى على إصلاح يهيئه للاندماج مع الأرض وثقافتها الحضرية، يعول على الغريب، ويطلبه ويبني له قواعد عسكرية، ويمنحه أوسمة الصداقة لعله يشعر بالألفه التي يفتقدها مع ما يفترض أن يكون شعبه.

الأوطان تبنيها الأرضيات المشتركة، وطوال التاريخ النضالي للبحرينيين، كان الهدف هو بناء هذه المشتركات، فيما هدف الغريب هو تمزيقها وتشطيرها واستبدالها بما هو خارج عنها. سيظل هو يمتحي من تاريخ الغزو (الفتح)، وستظل هذه الأرض تتأبى الانصياع لقواعد الغازي.

حصاد 2014:
ذاكرة الثورة

القسم الأول

تحمل «ذاكرة الثورة» ما مرت به حركتها في 2014 من محطات قديمة جديدة، تتصدرها كُلف الدم التي لا زال شعب البحرين يدفعها من أجل إنهاء استحواذ القبيلة الحاكمة على السلطة، واستمرار الاحتجاجات تقابلها انتهاكات النظام التي لم تتوقف منذ 14 فبراير/ شباط 2011.

وكجزء من ملف «حصاد الساحات 2014»، الذي تعدّه مرآة البحرين للسنة الرابعة، تأتي «ذاكرة الثورة» لتضمّ 18 قضية شكلت أحداث الثورة في 2014، وطغت على المشهد البحريني، وظل صداها يتردد فيه. حفرت هذه الأحداث في ذاكرة الثورة، ليستدعيها التاريخ، ونحن هنا نستدعيها باسترجاع خطها الزمني، وإعادة قراءتها، والوقوف على تداعياتها المستمرة، بعد كل الزخم المحلي والدولي الذي حصدته.

فمداهمة منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم، واعتقال أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، وعودة رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب بعد اعتقاله لعامين، هي أحداث صنعت فارقا وأخذت حيّزا في ساحات الثورة بالعام المنصرم.

لقد فضح مقتل ضابط إماراتي مارس/آذار خلال مواجهات مع محتجين كذبة «حماية القوات الخليجية للمنشآت الحيوية»، لينفرط عقد الكذب الحكومي حول استخدام «المرتزقة» مع تسريب وثائق تخص قوات الدرك الأردني التي تعمل في الأجهزة الأمنية ومقتل أحد عناصرها، إضافة إلى مقتل عناصر باكستانيين، وظهور معلومات رسمية عن تجنيس 30 ألف باكستاني يعملون في قوات الأمن.

تستعرض الذاكرة أيضا قضايا سياسية وحقوقية، عادت معها البحرين لتتصدر عناوين كبريات الصحف الأجنبية، وما نتج عنها من توتر لعلاقات البحرين مع أكبر حلفائها، كطرد مساعد وزير الخارجية الأميركية توماس مالينوسكي، ونزع

محكمة بريطانية الحصانة عن نجل الملك ناصر بن حمد آل خليفة المتورط بتعذيب رموز معارضين.

انتخابات تشريعية فشلت بسبب المقاطعة، ومبادرة حوار أطلقها ولي العهد وانتهت قبل أن تبدأ، تجدون تسلسل أحداثها على مفكرة الثورة، التي انتهى عامها الرابع باستدعاء نظام الحكم للمستعمر البريطاني في محاولة جديدة لتأمين عرش ملك «لم يطلب منهم الرحيل»...

وفي ذاكرتنا «قصص» عديدة أخرى، توفّر طريقة عرضها للمتابع اطّلاعا واضحا، متكاملا، ومكثّفا على حصاد الثورة المستمرة في البحرين 2014.

البحرين ومالينوسكي

أثار طرد البحرين مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان توماس مالينوسكي (7 يوليو/ تموز 2014) أزمة دبلوماسية بين البلدين، لكن البحرين سرعان ما تراجعت، ووعدت بجدولة زيارة أخرى لمالينوسكي، الذي عاد للبحرين مجددا قبل نهاية العام 2014.

واعتبرت وزارة الخارجية البحرينية مالينوسكي حينها «شخصا غير مرحب به» وطلبت منه مغادرة البحرين بعد أن التقى مع أمين عام جمعية الوفاق المعارضة الشيخ علي سلمان (الأحد 6 يوليو/ تموز 2014) في مقر الجمعية، ثم عقد لقاء آخر مع سلمان ومساعده خليل المرزوق في مقر السفارة.

واستدعت السلطات الأمنية أمين عام الوفاق ومساعده للتحقيق بشأن ما دار في اللقاء مع مالينوسكي، بحجة أن القانون يحظر لقاء دبلوماسيين دون إخطار وزارة العدل وحضور ممثل عنها.

وبينما عبرت الإدارة الأميركية في بيان عن قلقها من قرار البحرين الذي قالت إنه انتهاك للبروتوكولات الدبلوماسية، وإنه لا يتفق مع الشراكة القوية بين البلدين، استدعت الخارجية الأمريكية القائم بالأعمال البحريني للاحتجاج على الخطوة، التي رأى مالينوسكي نفسه أنها «موجهة لتقويض الحوار».

ومع استمرار الضغوط الأميركية، أعلنت المتحدثة باسم الخارجية «أن كلا من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره البحريني خالد بن أحمد آل خليفة اتفقا خلال اتصال هاتفي جرى في (14 يوليو/ تموز 2014) على أهمية إعادة جدولة هذه الاجتماعات»، أي بعد أسبوع من القرار.

وفي (26 سبتمبر/ أيلول 2014) التقى

وزيـر الخارجيـة البحرينـي خالـد بـن أحمـد آل خليفـة، مالينوسـكي، فـي واشـنطن، وقدم لـه شـرحا حـول مسـتجدات السـاحة البحرينيـة بحسـب مـا أفـادت وكالـة أنبـاء البحريـن الرسمية.

وعـاد مالينوسـكي (2 ديسـمبر/ كانـون الأول 2014) إلـى البحريـن فـي زيـارة رسـمية التقـى خلالهـا مسـؤولين فـي الحكومـة بالإضافـة إلـى جمعيـات سياسـية معارضـة، قالت إنهـا ناقشـت معـه الأزمـة السياسـية فـي البـلاد والحاجـة إلـى حـوار يفضـي إلـى حـل سياسـي عـادل.

والتقـى مالينوسـكي فـي زيارتـه ملـك البحريـن وولـي عهـده، وخـرج مـن البـلاد بمؤتمـر صحافـي قـال فيـه «إنـه لا تـزال هنـاك بعـض القضايـا الخطيـرة التـي تحتـاج إلـى حـل».

الحكومة تطرد مساعد وزير الخارجية الأميركي

طـردت البحريـن مسـاعد وزيـر الخارجيـة للديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والعمـل توماس مالينوسـكي الحقوقـي الـذي عمـل لمنظمـة «هيومـان رايتـس ووتـش» قبـل أن يتلقـى منصبـه الرسـمي فـي (4 آذار/ مـارس 2014).

مالينوسـكي زار البحريـن فـي 2012 وراقـب كمـا يقـول تظاهـرات فـي الـداز غـرب العاصمـة المنامـة قبـل أن يلتقـي مسـؤلين فـي وزارة الداخليـة البحرينيـة الذيـن تحـدث لهـم عـن الإصلاحـات.

تـم اعتقالـه مـع زميلـه كمـا يقـول بعـد تفريـق التظاهـرة وقـال «وفـي مركـز الشـرطة، انتظرنـا حتـى تحققـوا مـن إذن دخولنـا إلـى البـلاد. فـي الخـارج، أطلقـت الشـرطة الغـاز المسـيل للدمـوع علـى أمهـات الصبيـان الذيـن اعتقلـوا معنـا، واللواتـي أتيـن للمطالبـة بإطـلاق سـراح أبنائهـن».

وكتـب لفوريـن بوليسـي الأميركيـة فـي (7 مايـو/ أيـار 2012) تحـت عنـوان «جزيـرة السـجن» يقـول إن الحكومـة لـم تقـم بإنهـاء انتهـاكات حقـوق الإنسـان ضـد المتظاهريـن. كمـا رأينـا خـلال زيارتنـا، فالتعذيـب والإسـاءة مـن قبـل الشـرطة قـد انتقـل ببسـاطة مـن مراكـز الشـرطة إلـى الكثيـر مـن أزقة القـرى الشـيعية والمسـاحات الفارغـة فيهـا».

وقـال إن «الرسـائل الدؤوبـة فـي وسـائل الإعـلام الرسـمية أقنعـت العديـد مـن مؤيـدي النظـام الملكـي السـني مـن أن دعـوات المعارضـة للديمقراطيـة هـي مؤامـرة إيرانيـة لفـرض حكومـة دينيـة شـيعية فـي البحريـن. البعـض طالـب الملـك رفـض أي تسـوية».

وأوضـح أن قـوات الشـرطة فـي البحريـن بغالبيتهـا مـن أجانـب سـنة، مجنديـن مـن دول مثـل سـوريا وباكسـتان واليمـن. تـم إرسـالهم لإخضـاع الأحيـاء الشـيعية التـي هـي أرض غريبـة، ويبـدو أنهـم حائـرون مـن الشـباب الذيـن يهاجمونهـم كل ليلـة.

وأضاف «وقد يكون البعض أيضا قد نقل نعرات بلده إلى كفاح البحرين. قال لي طالب جامعي بحريني أنه بعد إلقاء القبض عليه في مظاهرة، أحد رجال الشرطة السوريين، ومن الواضح أنه كالغالبية السنية في هذا البلد، ضربه وهو يصيح، «هل تحب بشار الأسد؟ إنه يقتل عائلتي».

وتابع يقول «إذا تأمل الملك حمد كسر هذه الحلقة المفرغة من العنف، فإن عليه أن يفرض السلطة التي يحرص جدا للحفاظ عليها وأن يجعل بادرة جريئة في وقت قريب، حتى مع خطر إغضاب المتشددين من أسرته ومؤيديه».

ورأى مانيلوسكي أن البحرين تعامل معاملة مختلفة (من قبل بلاده)، بالطبع، لأنها تستضيف الأسطول الأمريكي الخامس، الذي يساعد الولايات المتحدة في إظهار قوتها في الخليج واحتواء إيران. وقد دعم قادة الجيش الأمريكي وزارة الخارجية في حث الملك حمد للقيام بالإصلاح، ولكنهم يمتنعون عن أي بيان أو عمل يمس بقاعدتهم.

وتابع «في حين أنهم يعترفون بأن قمع البحرين لسكانها الشيعة يلعب لصالح إيران، إنهم قلقون بشأن ما سيحدث إذا فاز الشيعة بحقوقهم. ولقد أخبرني أحد قادة القوات الأمريكية في الآونة الأخيرة: « لو أن هناك صوتاً واحدا لكل فرد في البحرين، لما كنا هنا».

لكنه أضاف «في الواقع، إن معظم القادة البارزين في حركة المعارضة في البحرين يقولون إنهم لا يعارضون وجود الجيش الأمريكي في بلادهم. لا أحد يعرف ما إذا كان هذا الشعور سيبقى في ظل القمع المستمر، ولكن من وجهة النظر الأمريكية، هو حجة للإلحاح على مطالب الإصلاح، وليس الحذر».

وختم يقول «يبدو أنه ما زال هناك مجال لتسوية. ولكن النافذة تغلق بسرعة، وبمجرد أن تغلق - كما هو الحال في سوريا - فإنه سيكون من الصعب العودة إلى الوراء. ومنع هذه النتيجة يكون من خلال التزام البحرين بالالتزامات التي

تعهـدت بهـا للجنـة بسـيوني، وتشـجيع التسـوية السياسـية، والتـي هـي مصلحـة أمريـكا القصـوى فـي البحريـن».

سيرة مختصرة لمالينوسكي

منـذ العـام 2001، كان مديـر فـرع منظمـة هيومـن رايتـس ووتـش فـي واشـنطن ، وهـي إحـدى المؤسسـات الدوليـة المسـتقلة الرائـدة فـي حمايـة حقـوق الإنسـان فـي العالـم والدفـاع عنهـا. ومـن العـام 1998 إلـى العـام 2001، شـغل منصـب مديـر أول فـي مجلـس الأمـن القومـي فـي البيـت الأبيـض، حيـث أشـرف علـى صياغـة خطابـات الرئيـس الأمريكـي بيـل كلينتـون وعلـى جهـود الاتصـالات حـول العالـم. مـن العـام 1994 إلأى العـام 1998/ كان كاتبًـا لخطابـات وزيـري الخارجيـة الأمريكيـة وارن كريسـتوفر ومادليـن أولبرايـت وعضـوًأ فسـي فريـق التخطيـط للسياسـات فـي وزارة الخارجيـة.

فـي وقـت سـابق مـن حياتـه المهنيـة، عمـل مالينوفسـكي كمسـاعد فـي الأبحـاث فـي مؤسسـة فـورد فـي العـام 1993، وفـي معهـد العلـوم الإنسـانية فـي فيينـا فـي النمسـا عـام 1992. وكان قـد بـدأ حياتـه المهنيـة كمسـاعد خـاص للسـيناتور دانيـال باتريـك موينيهـان فـي العـام 1988. وقـد حـاز علـى درجـة البكالوريـوس مـن جامعيـة كاليفورنيـا، بيركلـي وعلـى الماجسـتير فـي الفلسـفة مـن جامعـة أوكسـفورد، حيـث حـاز علـى منحـة رودس.

ردود فعل

واعتبـرت الخارجيـة البحرينـي تومـاس مالينوسـي، مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكـي جـون كيـري، الـذي وصـل البـلاد، شـخصا غيـر مرحّـب بـه، وأمرتـه بمغـادرة البـلاد فـورا.

وتناولـت وسـائل الإعـلام الأمريكيـة الخبـر علـى نطـاق واسـع، كمـا تصـدّر الخبـر

سـريعا عناويـن الصحـف والمواقـع الإلكترونيـة وجميـع وكالات الأنبـاء فـي العالـم، وخـلال سـاعات دخـل الحـدث فـي النطـاق الأكثـر تغريـدا علـى تويتـر Trend.

مـن جهتهـا نشـرت وكالـة أنبـاء أسوشـيتد بـرس الخبـر فـي تصنيـف التقاريـر الرئيسـية Big Story وقالـت الوكالـة إن الإجـراء البحرينـي اتّخـذ بعـد لقـاء مالينوسـكي مـع قياديّـي مجموعـة شـيعية معارضـة.

وكانـت صـور الدبلوماسـي الأمريكـي وهـو يحضـر فـي مجلـس جمعيـة الوفـاق الرمضانـي ليلـة، قـد انتشـرت علـى نطـاق واسـع فـي مواقـع التواصـل الاجتماعـي وعلـى الهواتـف النقالـة.

ولـم يعلـن عـن أي لقـاء جمـع المسـئول الأمريكـي بمسـئولين بحرينييـن منـذ وصولـه ا لبلاد.

مالينوسـكي، وبحسـب مصـادر موثوقـة، كان مدعـوا علـى مائـدة إفطـار فـي منـزل الحقوقـي البحرينـي نبيـل رجـب، وكان ينـوي زيـارة مجلـس عائلـة الشـيخ عبـد الأميـر الجمـري، لكنّـه اعتـذر فـي اللحظـة الأخيـرة بعـد وصـول خبـر طـرده مـن البـلاد.

وبحسـب أسوشـيتد بـرس، فقـد كان مـن المقـرر أن يبقـى مالينوسـكي فـي البـلاد ثلاثـة أيـام بعـد وصوله.

وقالـت المتحدثـة باسـم وزارة الخارجيـة الامريكيـة «جيـن بسـاكي إن مالينوفسـكي لا يـزال فـي البحريـن. وأضافـت فـي المؤتمـر الصحفـي للخارجيـة الأمريكيـة إن «مالينوسـكي فـي زيـارة لإعـادة تأكيـد وتعزيـز العلاقـات الثنائيـة ودعـم جهـود الملـك حمـد بـن عيسـى آل خليفـة للإصـلاح والمصالحـة، لا سـيما فـي ضـوء الأحـداث فـي أماكـن أخـرى فـي المنطقـة»

وقالـت بسـاكي إن «فريقنـا علـى اتصـال وثيـق علـى الأرض مـع الحكومـة لمعرفـة مـا

حـدث هنـا» وأضافـت إن «مسـؤولينا علـى اتصـال وثيـق مـع المسـؤولين الحكومييـن البحريـن علـى أرض الواقـع وسـنرى مـا يحـدث خـلال السـاعات القليلـة القادمـة.»

أسوشـيتد بـرس أشـارت إلـى أن جـولات متكـررة مـن المحادثـات السياسـية لإنهـاء الكثيـر مـن الخلافـات بيـن النظـام الملكـي السـني وغالبيـة الفصائـل الشـيعية فـي البـلاد، قـد فشـلت.

وقـال المتحـدث باسـم الوفـاق عبـد الجليـل خليـل لوكالـة أسوشـيتد بـرس أن مالينوفسـكي اجتمـع مـع المجموعـة مسـاء الأحـد وكان مـن المقـرر أن يعقـد اجتماعًـا مشـتركًا معهـم ومـع جماعـات معارضـة أخـرى يـوم الثلاثـاء.

وقـال خليـل «لقـد كانـت لديـه رؤيـة لإنهـاء الأزمـة السياسـية فـي البحريـن، خصوصـا أن المنطقـة تشـهد اضطرابـات سياسـية فـي العـراق وسـوريا.»

كمـا قـال أن الوفـاق «فوجئـت» مـن قـرار الحكومـة بالطلـب مـن مالينوفسـكي مغـادرة البـلاد، حيـث يجتمـع المسـؤولون الأمريكيـون، عـادة، مـع كل الأطـراف، بمـن فـي ذلـك جماعـات المعارضـة، فـي زياراتهـم إلـى البحريـن.

الناشـط الحقوقـي الرائـد فـي مجـال حقـوق الإنسـان، نبيـل رجـب، والـذي أفـرج عنـه بعـد عاميـن قضاهمـا فـي السـجن، بتهمـة المشـاركة فـي احتجاجـات غيـر قانونيـة، قـال للوكالـة إنـه كان لديـه اجتمـاع مـع مالينوفسـكي يـوم الاثنيـن ، وإن الهـدف إلغـاؤه.

وقـال الشـيخ سـلمان ميثـم، رئيـس وحـدة الحريـة الدينيـة فـي مرصـد البحريـن لحقـوق الإنسـان إنـه كان لديـه موعـد مقـرر مـع مالينوفسـكي يـوم الثلاثـاء.

وأدانـت منظمـة «أمريكيـون مـن أجـل الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان» قـرار طـرد مالينوفسـكي.

وقـال الرئيـس التنفيـذي للمنظمـة حسـين عبـد اللـه فـي بيـان إن « قـرار ترحيـل مالينوفسـكي، والـذي يبـدو ناتجًـا عـن لقائـه بعدة شـخصيات مـن المعارضة وناشـطين فـي مجـال حقـوق الإنسـان، يقـوض مزاعـم الحكومـة البحرينيـة حـول جديتهابشـأن التصالـح فـي البـلاد وخلـق المسـاحة اللازمـة للإصـلاح»

الصحف الأمريكية تتناول بتوسع طرد مالينوسكي

عـادت قضيّـة البحريـن لتتصـدّر العناويـن الصحافيـة لكبـرى وسـائل الإعـلام الأمريكيـة علـى خلفيـة طـرد مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكـي تـوم مالينوسـكي مـن البـلاد، فـي تطـوّر خطيـر تشـهده العلاقـات بيـن البلديـن.

وتناولـت الصحـف الأمريكيـة بتوسّـع قضيـة طـرد مالينوسـكي مـن البحريـن، وأفـردت مسـاحات مهمـة مـن صفحاتهـا لتغطيـة هـذا التطـور البـارز، كمـا تنوّعـت التقاريـر المنشـورة فـي مصادرهـا، وأطلّـت مـن خـلال هـذه التقاريـر الأزمـة البحرينيـة المسـتمرة منـذ انطـلاق ثـورة 14 فبراير/شـباط 2011.

مـن جهتهـا قالـت صحيفـة «نيويـورك تايمـز» إن البحريـن أمـرت المسـؤول الأمريكـي الرّفيـع بقطـع زيارتـه ومغـادرة البـلاد بعـد لقائـه مـع الجمعيـة الشـيعية المعارضـة الأهـم فـي البحريـن، وأوردت أن بيـان الحكومـة البحرينيةلـم يحـدّد طبيعـة الاجتمـاع الـذي شـارك فيـه السـيد مالينوسـكي.

السـيد «مالينوسـكي» الـذي بـدأ، يـوم الأحـد، رحلـة كان مـن المفتـرض أن تسـتغرق أربعـة أيـام، أبلـغ أصدقـاءه أنـه «متفائـل بشـأن الزيـارة وإمكانيـة تحقيقمصالحـة» كمـا روى أحـد معارفـه لصحيفـة نيويـورك تايمـز.

وقالـت الصحيفـة «يبـدو أن هـذا الإجـراء كان للإيقاعبـوزارة الخارجيـة بغتـة» ونقلـت أنمسـؤولين أميركييـن، سـعوا يـوم الإثنيـن، لإقنـاع البحريـن بإبطالـه.

وبحسب الصحيفة، فقد كان الرّدّ البحريني الحادّ على لقاء السّيّد «مالينوسكي» مقياسًا للاستقطاب العميق في البلاد، الّتي هزّتها الاضطرابات منذ اندلاع ثورة 2011 التي يقودها الشيعة للمطالبة بنيل المزيد من الحقوق السّياسيّة من النّظام الملكي السّنّي.

وقال «هادي الموسوي»، العضو في «جمعية الوفاق» للصحيفةإنّه صُدِم بإعلان الحكومة، فالاستقبال الّذي حضره السّيّد «مالينوسكي» يوم الأحد هو حدث اجتماعي أسبوعي تعقده الوفاق خلال شهر رمضان المبارك.

وقال السيد الموسوي «لم يكن هذا اجتماعًا مغلقًا.وأضاف، لم تكن هناك توقعات كبيرة من زيارة السيد «مالينوسكي» التي بدت بقصد إعادة الحوار الجدي بين الحكومة والمعارضة، في أفضل الأحوال».

«لكن مع هذا الحدث المؤسفأ أخشى أن الأمور قد تدهورت»، نيويورك تايمز نقلا عن الموسوي.

ورأت الصحيفة أن البحرين أنتجت وضعًا مربكًا لإدارة أوباما، الّتي حاولت الحفاظ على تحالف قوي مع النّظام الملكي السّنّي على الرّغم من المخاوف بشأن حقوق الإنسان.

لوس أنجلوس تايمز

صحيفة لوس أنجلس تايمز كتبت أن الحادثة تزيد في حدّة التّوتّرات بين أوباما وحليفه الاستراتيجي الهام في الخليج، وقالت إن مسئولين أميركيين حاولوا التواصل مع المسؤولين البحرينيين على أمل تجنب الطرد المحرج.

ونقلت الصحيفة عن «ستيفين ماكينيرني»، المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط POMED، الّذي ناقش زيارة البحرين مع «مالينوسكي» قبل

بضعة أيام، قوله إنّ «هذا الأمر مستغرب جدًا ولا يبشر بإحراز أي تقدم في الأسابيع القليلة المقبلة».

وأضاف ماكينيرني «ربما من الأسلم أن نفترض أن هذه الخطوة هي بمبادرة من المتشددين في الحكومة، الّذين يتردّدون في إعطاء الشّيعة نفوذًا سياسيًا أكبر».

وقال «ماكينيرني» أنّ «مالينوسكي» كان قد مُنِع من دخول البحرين أثناء عمله في وظيفته الأخيرة، كما كان قد اعتُقِل في البحرين عن طريق الخطأ عندما ظهر في أحد الاحتجاجات.

وأضاف، إنّ هدف «مالينوسكي» من هذه الزيارة حثّ الجانبين على الاستفادة من الفرصة الحالية للتّفاوض.

وقالت لوس أنجلس تايمز إنه «لطالما كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والبحرين صعبة. حيث لا الحكومة ولا المعارضة تعتقد أن حكومة الولايات المتحدة تقف جانبها تمامًا».

وول ستريت جورنال

صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلت عن مسؤول بارز في الحكومة البحرينية ادعاءه بأنه قبل وصول مالينوسكي، كان هناك «اتفاق مسبق» بأنه سيلتقي بعدة جماعات سياسية في البحرين، وأن مسؤولًا من وزارة الخارجية البحرينية سيحضر هذه اللقاءات.

وأضاف المسئول أن ممثلًاعن وزارة الخارجية البحرينية أراد حضور لقاء في السفارة الأمريكية بين السيد مالينوسكي والوفاق ولكن لم يسمح له بالدخول، ماشكّل خرقًا للاتفاق، حسب وصفه.

وقال المسؤول البحريني إن الحكومة لديها مخاوف من المواقف السابقة للسيد

مالينوسـكي، والتـي تعتبـر «مـن جانـب واحـد»، وقـال إن إصـرار مالينوسـكي علـى اللقـاء بالوفـاق لوحدهـا «تمييـز يضـر الجهـود المبذولـة مـن أجـل الوحـدة الوطنيـة والحـوار والمصالحـة».

ونقلـت الصحيفـة مـا قالـه سـايمون هندرسـون، مديـر برنامـج الخليـج وسياسـة الطاقـة فـي معهـد واشـنطن لسياسـة الشـرق الأدنـى، مـن أن الحادثـة تمثـل انتكاسـة للعلاقات بيـن الولايـات المتحـدة والبحريـن، وأنهـا اسـتعراض رسـمي للغضـب الدبلوماسـي، مـا لـم يكـن مشـهودا بيـن الحليفيـن.

الانتخابات انتهت بطرد «مالينوسكي»

قـال أميـن عـام الوفـاق الشـيخ علـي سـلمان إن السـلطة كان لديهـا بصيـص أمـل و مـع طـرد مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأميركـي لشـؤون الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان توماس مالينوسـكي فـإن معركـة الانتخابـات انتهـت فـي الأسـبوع الماضـي.

وخـلال لقـاء مفتـوح فـي بلـدة سـلماباد (الجمعـة 11 يوليـو/ تمـوز 2014) أضـاف سـلمان بطـرد مالينوسـكي فـإن الانتخابـات النيابيـة المقبلـة انتهـت.

وعـن فكـرة الاسـتفتاء علـى الإصلاحـات فـي حـال التوصـل لهـا قـال سـلمان «فكـرة الاسـتفتاء تحتـوي علـى مخاطـر. مـا نطالـب بـه هـو أن يسـتفتى شـعب البحريـن وليـس المجنسـين».

وأضـاف «هـذا الوطـن فيـه أنـاس هـم الذيـن يقـررون شـأن الوطـن، البحرينيـون لا يقـررون فـي شـأن باكسـتان أو غيرهـا».

ودعـا سـلمان لمعالجـة أمـر المجنسـين بشـكل انسـاني، مشـددا أن القوانيـن لا تمنحهـم الحـق فـي التصويـت فـي البحريـن.

افتتاحية النيويورك تايمز

قد لا يبدو من المرجح قيام البحرين بطرد ديبلوماسي أمريكي رفيع المستوى بناء على شكوى ملفقة، بما أن هذا البلد الخليجي هو مركز الأسطول الخامس الأمريكي ويعتمد على أمريكا في الدفاع عن نفسه، خاصة ضد إيران. لكن الحكومة البحرينية فعلت ذلك وأجبرت توم مالينوسكي، مساعد وزيرة الخارجية لحقوق الإنسان، على قطع زيارته الرسمية يوم الثلاثاء بسبب لقائه مع أعضاء من حزب معارض. ثم قامت يوم الخميس بمضاعفة الخطأ باتهامها رئيس أكبر جماعة معارضة في البحرين بإجراء اجتماع غير قانوني مع السيد مالينوسكي.

هذه التحركات المثيرة للغضب تدعو إلى مساءلة البحرين عن التزامها بتحالفها مع الولايات المتحدة. وتثير أيضًا الشكوك حول رغبة أسرة آل خليفة الحاكمة، والتي ينتمي أفرادها إلى الأقلية السنية، في إيجاد تسوية مع الغالبية الشيعية التي تطالب بإصلاحات ديمقراطية وبدور أكبر في الحكومة. (يجب أن لا ننسى أن السلطات البحرينية، المدعومة بقوات أمن سعودية، قمعت موجة احتجاجات الربيع العربي في البلاد).

ويمكن أن يكون للفشل في حل هذه الخلافات عواقب وخيمة على البحرين وجيرانها والولايات المتحدة، لا سيما أن آخر ما تحتاجه المنطقة هو المزيد من الانقسامات الطائفية وانعدام الاستقرار. وحتى الآن، ردت إدارة أوباما، التي عملت على توثيق العلاقات مع المملكة رغم انتهاكات حقوق الإنسان بضعف. يجب أن تذهب أبعد من ذلك لتظهر أن مثل هذا التصرف غير مقبول.

وكان السيد مالينوسكي في زيارة تم تنسيقها سابقًا مع الحكومة البحرينية وتضمنت سلسلة من اللقاءات الروتينية، بما فيها اللقاء مع جمعية الوفاق، وهي أكبر مجموعة شيعية معارضة، وأيضًا مع ولي العهد الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة. وقد شارك في مأدبة رمضانية في مركز الوفاق الأحد الماضي

والتقى في اليوم التالي مع وزير الداخلية البحريني ورئيس الشرطة وكان سيجري لقاء مع قادة الوفاق في السفارة. وقد أصرت الحكومة البحرينية على وجود ممثل لها في الاجتماع، وفي اجتماعات السيد مالينوسكي مع جماعات مدنية أخرى، الأمر الذي اعترض عليه الأمريكيون. ويمنع قانون بحريني تم إصداره العام الماضي حصول أي اجتماع بين سياسيين محليين ومسؤولين أجانب من دون موافقة الحكومة. لم يطبق هذا القانون خلال الزيارات السابقة لمسؤولين أمريكيين، وعلى أي حال، لن يقبل الأمريكيون أبدًا بهذا القانون كونه يعطل الحركة الديبلوماسية.

ويوم الأربعاء، تم استدعاء زعيم الوفاق لاستجوابه ووجّهت له اتهامات رسمية في وقت لاحق.

وفي الأمر الذي وجهته البحرين للسيد مالينوسكي بالمغادرة قالت الحكومة إنه «تدخل بشكل سافر» في الشؤون الداخلية للبلاد من خلال «إجراء اجتماعات مع طرف واحد». وهذا سخيف. إذ أن سلفه زار البحرين سبع مرات والتقى بالوفاق في كل مرة من دون حصول ذلك معه.

ويحاول بعض البحرينيين ربط هذه القضية بالسيد مالينوسكي، فقد أشارت صحيفة الغولف دايلي نيوز إلى ما أسمته ب «الماضي المبهم» كونه تحدث علنًا، كمسؤول سابق في هيومن رايتس ووتش في العام 2012، عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في المتشددين الذين عقدوا العزم على سحق الشيعة وأي أمل في الإصلاح. ويقول ديبلوماسيون أن المصلحين في كل من الحكومة والمعارضة قد أجروا تقدمًا في صفقة سياسية وأن هدف زيارة السيد مالينوسكي كان دعم هذه الجهود.

وقد احتجت وزارة الخارجية الأمريكية على قرار الطرد، بقولها إنها «قلقة للغاية» ولكن لم يكن لذلك أي تأثير. يجب على وزير الخارجية جون كيري والبيت

الأبيـض التحـدث علنًـا والإيضـاح أنهـم يدرسـون مسـألة طـرد السـفير البحرينـي، ورفض إعطـاء تأشـيرات الدخـول للمسـؤولين وتشـديد القيـود علـى المبيعـات العسـكرية فـي حـال لـم تعتـرف البحريـن بخطئهـا مـع السـيد مالينوسـكي وتؤكـد أن ذلـك لـن يحصـل مجددًا.

والأهـم مـن ذلـك كلـه أن الإدارة الأمريكيـة تحتـاج إلـى الضغـط علـى البحريـن بحـزم أكثـر لجعلهـا تتعامـل بجديـة فـي التفـاوض مـع الشـيعة. علـى الأسـرة الحاكمـة إلقـاء نظـرة علـى العـراق لرؤيـة مـا يمكـن حصولـه عندمـا تؤجـج السـلطات الديكتاتوريـة التوتـرات الطائفيـة ولا تتبنـى الحلـول والتحـولات السياسـية عندمـا يكـون ذلـك ممكنًا.

عودة نبيل رجب «من» و «إلى» السجن

في مايو/أيار 2014 أنهى الحقوقي البحريني البارز نبيل رجب حكما بالسجن سنتين قضاهما بالكامل، بسبب الدعوة إلى تظاهرات، وبسبب تغريدة انتقد فيها رئيس الوزراء.

كان أول ما قام به نبيل بعد خروجه هو زيارة عائلة الشهيد عبد العزيز العبّار. أراد أن يكون أول ما يقوم به هو زيارة قبر والدته التي توفيت فاقدة له وهو في السجن ومنع من حضور مجلس عزائها، لكنه رأى أن زيارة عائلة الشهيد أولاً ستسعد قلب أمّه أكثر، فبدأ بها. نقل للعائلة إعجابه الشديد بخيار مقاومتها السلمي وإصرارها الطويل على التمسك بحقها في استصدار شهادة غير زائفة لسبب وفاة ابنهم «قتلة ابنكم إلى مزابل التاريخ».

وفي وسط الحشود الكبيرة التي جاءت مهنئة خروجه أطلق رجب عبارته الشهيرة «تذكرة 14 فبراير للديمقراطية ذهاب دون إياب»، كانت هذه بمثابة تطمين أولي للشارع الذي ينتظر نبيل، بأن طريقه المشاكس الجريء الذي بدأه في 14 فبراير/شباط 2011 لا عودة عنه ولا تهاون.

حملة مكوكية انطلق إليها رجب في 25 يوليو/تموز 2014 استمرت قرابة شهرين، جال فيها بريطانيا وإيرلندا ولبنان والدنمارك والنرويج والسويد وفنلندا وسويسرا وبلجيكا، واجتمع بالعديد من مسئولي الدول من بينهم وزير الخارجية الدنماركي وآخرين، وألقى كلمة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، كما عقد مؤتمرا صحفيا بالفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

فكرة إعادة اعتقاله بدأت تطرح نفسها حتى قبل عودته إلى البلاد من رحلة

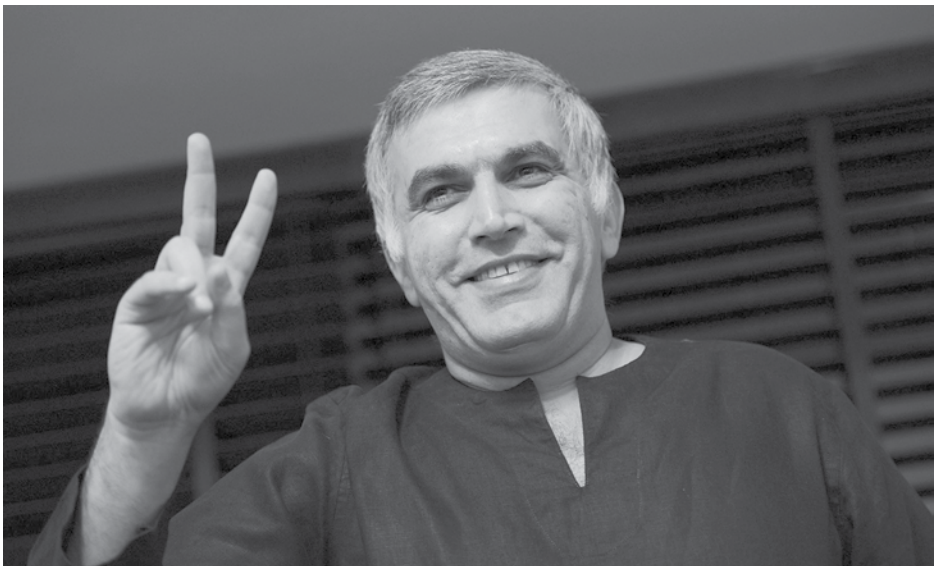

العمل الحقوقية، لكنّه قرّر العودة ومواجهة ما ينتظره «عشت بين الناس وأريد أن أقضي بقية حياتي معهم».

صدق حدس نبيل في نية السلطات اعتقاله. كان قدومه البحرين في 30 سبتمبر/أيلول. وفي اليوم التالي مباشرة، تسلّم استدعاءً من قسم الجرائم الإلكترونية للتحقيق معه. ذهب إلى هناك حاملاً معه حقيبة ملابسه استعداداً للسجن، وكان ذلك ما ينتظره بالفعل. تقرر حبسه 7 أيام على ذمة تغريدة جديدة، كان ذلك بعد 4 أشهر من إطلاق سراحه الأول. وصرح المحامي العام وقتها أن تهمته هي «إهانة وزارة الداخلية بوصفها أنها الحاضنة الفكرية الأولى للتنظيمات الإرهابية».

ردة فعل السلطات على تغريدة رجب، فتحت النار ضدها أكثر. أثار ذلك الرأي العام بإحضار الأدلة التي تثبت تورط عدد من منتسبي الداخلية مع

جماعـات إرهابيـة مسـلحة وسـط تكتـم الداخليـة، ونشـرت فـي الصحافـة المحليـة والعالميـة العديـد مـن المقـالات التـي أكـدت هـذا التـورط بأشـكال مختلفـة.

الضغـوط الدوليـة التـي بلغـت أن تطالـب الإدارة الأمريكيـة لأول مـرة بالإفـراج عنـه صراحـة، فرضـت علـى السـلطات إطـلاق سـراح نبيـل رجـب فـي 2 نوفمبر/تشـرين الثانـي، أي بعـد شـهر كامـل علـى اعتقالـه، لكنـه بقـي ممنوعـاً مـن السـفر، ومرهونـاً بمحاكمـة لا يعلـم مصيـر الحكـم فيهـا حتـى الآن...

نبيل رجب حراً... وإن حلاوة «الأحباب» تذيب مرارةَ الحنظل

لا توجد شرعية شعبية لأحد حتى الأبد. لكن تجديد الشرعية متاح. يوم السبت 24 مايو/ أيار 2014، نحن أمام تجديد شرعية شعبية جديدة للحقوقي البحريني العالمي نبيل رجب، ولقضية شعبنا. فرجب يخرج من سجن كانت مدته عامين بالتمام والكمال. لقد اعتقل لأنه تحدّى السلطة، وحرّك الجماهير، وقاد المسيرات السلمية التوّاقة للحرية.

قبل 14 فبراير/ شباط 2011 أعلن رجب أنه سيخرج بشكل سلمي من منزله متوجهاً نحو دوار اللؤلؤة «لن أتردد عن المشاركة في 14 فبراير رافعا مطالبنا الحقوقية». كانت «لن» الحاسمة هي ذاتها التي ميّزت مسيرته. لم تنفع كل أنواع الضغوط أو تجاهل الغرب له، لا الزيارات لوفود غربية له بعد ترشيح المركز الذي يترأسه لجائزة «مارتن اينالز الدولية»، ولا فوزه بجائزة «رافتو الدولية» من النرويج، ولا جائزة «الأدفوكسي الدولية» في بريطانيا، و لا ميدالية «روجور إن بالدوين». كان نبيل واضحاً مع نفسه ومع شعبه، ومع الغرب، ومع كل التيارات الفاعلة.

دشّن نبيل رجب المسيرات الكبرى في المنامة، أصبح ظاهرة أشبه بالمغناطيس. أعاد رجب العاصمة المنامة لخارطة الأحداث الثورية، وكان ذهابه مع الجماهير للعاصمة خطوة عملاقة أزعجت النظام بشكل كبير، اضطره للاستعانة بغرفة التجارة لشن حملة مضادة للمظاهرات في العاصمة. وأصدر الملك مرسوماً بقانون يمنع المسيرات بشتى أنواعها في العاصمة، وقد أقر مجلسا الشورى والنواب التابعين بشكل كامل للسلطة هذا المرسوم. لكن نبيل رجب قال «إن قرارات منع المسيرات في المنامة هي مخالفة للأعراف الدولية، تحدّوها ولا تستجيبوا لها لأنها تحد من حرياتكم المكفولة في المواثيق الدولية».

نبيل رجب كان الصوت الأعلى للناس أمام مايكروفونات الشاشات العالمية.

تحدث عن هدم المساجد، وعما فعله الاحتلال السعودي بشكل واضح، كان فمًا للجراح النازفة في فترة الطواريء التي أسماها النظام فترة السلامة الوطنية.

أمام لجنة بسيوني، شكل رجب ومركز الحقوق الذي يرأسه مادة رئيسة للتقرير الذي أصدرته فيما بعد. ساهم نبيل رجب في تشجيع المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات في التواصل مع اللجنة بشكل عمليّ، وإيصال اللجنة لكل مواقع الانتهاكات التي تجري يومياً في المناطق البحرينية.

بعد كل ذلك النجاح في تلك التحديات دون أيّ انكسار، يعود نبيل رجب الذي لقبه الثوّار بأنه «تاج الثورة».

شرعية النضال، والصبر والصلابة في المواقف، والاستمرار والنفس الطويل، وقول كلمة الحق، وفضح السلطات الظالمة المنتهكة لكل حقوق البحرينيين، أضاف لها رجب شرعية دفع الثمن! لقد دفع نبيل رجب من عمره عامين كاملين، لم يتراجع خلالهما عن موقف واحد، ظل كما هو. لقد ملأ نبيل رجب خزّان شرعيته الثورية، ودفع ثمنها دون تردد، بل إنه، استطاع أكثر من مرة أن يربك النظام من داخل سجنه، فكيف الحال وقد عاد حراً.

«مرآة البحرين» سألت نشطاء وسياسيين وأصدقاء للحقوقي نبيل رجب، بحرينيين وعرباً وأجانب، وكذلك آباء الشهداء، عن الكيفية التي يستحضرونه بها في لحظة الإفراج عنه، وأهميته كمدافع عن حقوق الإنسان. فيما يلي مقتطفات من إجاباتهم:

براين دولي[1]: نبيل الآن يعرّض السلطات إلى اختبار حاسم

ما يحدث الآن لنبيل هو اختبار كبير لحكومة البحرين، هل سيسمح له بالسفر، والعمل دون مضايقة؟ هل هو في مأمن من إعادة الاعتقال؟ بسجنه جعلت

1 مدير في منظمة هيومان رايتس فيرست

السلطات منه أكثر شهرة وسيكون هناك اهتمام كبير بما يحدث له. معظم القادة البارزين في مجال حقوق الإنسان من البحرين هم الآن إما في السجن، أو في المنفى أو يحاكمون. نبيل الآن يعرّض السلطات إلى اختبار حاسم.

عبدالنبي سلمان[2]: في جولاتنا الأوروبية عرفنا ماذا يمثل نبيل رجب لقضية شعبنا

المناضل الحقوقي نبيل رجب هو أحد الذين وقفوا دائما إلى جانب قضية حقوق الإنسان ومن دون أي انحيازات طائفية أو مذهبية. أقول ذلك وأنا أحد الذين عملوا معه في ملفات حقوقية وإنسانية بعيدا عن أي انحيازات طائفية. فقد عملنا مع نبيل الحقوقي المتميز ومنذ العام 2002 في ملفات للدفاع عن قضايا التمييز؛ وحتى قضايا بعض المحكومين على خلفية بعض التهم المرتبطة بسجن بعض الأشخاص من دون محاكمات في بعض دول الجوار بما يرتبط وتهم الإرهاب. ويشهد على ذلك بعض من نواب برلمان 2002 الذين نجدهم الآن في أقصى أقصى اليمين المتطرف بكل أسف.

نبيل رجب شخصية حقوقية عالمية سجن ظلما لأنه دافع عن قضية شعبه، حيث وقف إلى جانب الأطباء والمفصولين والذين قتلوا داخل وخارج السجون. رجل شجاع وصاحب مواقف مشرفة لذلك غيب في السجن بعيدا مع بقية الشرفاء ظنا منهم أنهم بذلك سيغيبون صوته لكنه ظل مناضلا قويا يخافه سجانون حتى وهو وراء القضبان. في جولاتنا العالمية والأوروبية تحديدا، عرفنا أهمية نبيل كصوت بحريني خالص ومناضل في سبيل قضيتنا الوطنية. كان فعلا ظالما وغبيا، أن يغيب قسرا صوت أبا آدم عنا، نحن الذين نحتاجه وسنظل نحتاجه لأن العالم يحتاج أن يعرف كم هي معاناتنا ومظلوميتنا في مواجهة كل هذا الزيف والتزييف الذي يراد لنا وللعالم أن نصدقه ونحن نرى بأم أعيننا كيف تغيب وتنسى الحقائق وتغيب الأصوات الشريفة والمخلصة والمحبة للبحرين وشعبها،

2 أمين عام جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي

بعيـدا فـي داخـل الغـرف المظلمـة حيـث الجـور والتعذيـب والحرمـان والاضطهـاد. سـيظل صـوت نبيـل عاليـا ومزمجـرا فـي وجـه دعـاة الفتنـة وأقـلام الجهـل والتجهيـل وسـنظل نحتاجـه مدافعـا قويـا وشـجاعا عـن قضيتنـا العادلـة. نحتاجـك أبـا آدم، مرحبـا بـك وحمـدا للـه علـى سـلامتك. نثـق أنـك الآن أقـوى وأصلـب عـودا وخبـرة؛ لذلـك أنـت بيننـا حـرا رغـم قسـوة الأحـكام وغيـاب العدالـة التـي خبرتهـا أجيـال وأجيـال مـن أبنـاء شـعبنا. علـى مـدى عقـود لـم يتغيـر السـجان بـل ازداد عـداءا وجهـلا وتخلفـا وازددنـا إيمانـا وقـوة وصلابـة، فقضيتنـا عادلـة ومواقفنـا وطنيـة رغـم كل مـا قيـل. إن منطـق السـلطة هـذا هـو منطـق المهزوميـن فـي مسـيرة التاريـخ، لكـن لنـا المسـتقبل ولهـم العـار.

سيد هادي الموسوي[3]: أيقونة العمل الحقوقي كنت طالباً معه في الابتدائية

نبيـل رجـب يمثّـل أيقونـة النشـاط الحقوقـي فـي البحريـن ورمـزا للناشـطين الحقوقييـن بـل ورمـزا لـكل الضحايـا الذيـن وقعـوا ضحيـة الانتهـاكات التـي لـم تتوقـف منـذ بـدأت. المفارقـة الكبيـرة التـي تجعـل أيقونتـه أكثـر لمعانـاً، أنـه انضـم للضحايـا ووقعـت عليـه انتهـاكات وكان آخرهـا انتهـاك الاعتقـال التعسـفي، الانتهـاك الأكثـر شـيوعا فـي البحريـن، بعـد أن فقـدت السـلطات قدرتهـا علـى الالتـزام بحمايـة ورعايـة حقـوق المدافعيـن عـن حقـوق الانسـان، حيـث يمثـل نبيـل رجـب حقوقيـا مـن الطـراز المتقـدم ذي العلاقـات الدوليـة الواسـعة.

علاقتـي برجـب، تعـود لبدايـة السـبعينات عندمـا كنـا حينهـا طلابـا فـي المرحلـة الابتدائيـة، وكنـا طالبيـن فـي فصـل واحـد، وكانـت علاقتنـا فـي العمـل الحقوقـي منـذ 2007. عندمـا ازدادت وتيـرة الانتهـاكات بعـد فبرايـر 2011، التقيـت بـه للاتفـاق علـى تشـكيل المرصـد الحقوقـي، وبالفعـل كان داعمـا ومؤيـدا كرئيـس لمركـز البحريـن لحقـوق الإنسـان وموافقـا علـى الانتمـاء للمرصـد.

---

3 رئيس دائرة الحريات وحقوق الإنسان بجمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية

يتميز رجب بقدرته على التحلي بالشجاعة الكافية للقيام بدوره كمدافع عن حقوق الإنسان، وقدرته الفائقة على التعامل مع كل الأطراف مهما اتسعت المسافات بينها، وحبه للناس، ما أكسبه حب الناس كل الناس. كحقوقي مهني، حرفي، محايد لا يتخلف السيد رجب عن متابعة انتهاك حقوق أي إنسان، فهو ليس مدافعا عن الإنسان الذي ينتمي لهذا المبدأ أو الدين أو المذهب أو الإيديولوجيا، وإنما كل الفئات والتوجهات والانتماءات والأديان والمذاهب والقناعات. لذا يعد من الحقوقيين اللامعين في الإقليم عموما والبحرين خصوصا.

كسب حب الناس بتفانيه في رعاية حقهم عليه كحقوقي، حيث أهمل عمله التجاري وانشغل عنه، فخسر عمله الحر مقابل دفاعه عن حقوق شعبه. عندما اعتقل نبيل وأخذ للسجن كان ذلك نقطة تحول في العمل الحقوقي، في البحرين، وربما كان يقف وراء اعتقاله رغبة رسمية في إرباك عمل المركز في أدائه الحقوقي، ولكنني أعتقد أن نجاح السيد رجب في خلق صف ثانٍ أفرغ خطة الإعاقة وجرّدها من محتواها، واستطاع المركز أن يبرز حقوقيين وناشطين من خلال تغييب رجب خلف القضبان.

يعود نبيل رجب ليقوم بواجبه الذي فرضه على نفسه، وسيعيد للحركة الحقوقية في هذه الظروف نكهة جديدة بعد أن عاش بين الناس في انتهاكات فظيعة، وصار بين السجناء حيث التجاوزات والمخالفات، وكأنه قام بجولة ليكون موجودا أين ما يكون الضحايا.

عبدالغني خنجر[4]: لم لا تصعد المنصة يا نبيل؟

منذ عرفتهُ، كان ولا يزال، شعلة من الأمل، يؤمن بوطن المساوة والكرامة والعزة، يضع النبل نصب عينيه، ويترك وراءه صغائر الأمور. صريح للغاية مع إقصى درجات الاحترام، متفان في عمله من أجل الناس، وقاد الحس والعزيمة. كان

4 الناطق باسم حركة الحريات والديمقراطية «حق»

نبيل رجب يمثل دائما ملجأً للنشطاء، لا يفرق بين كبيرهم وصغيرهم، وطني حتى النخاغ، يقف مع المظلوم سنياً كان أم شيعياً، وثاباً للتضحية بوقته ووقت أسرته وقوته وقوت عياله في سبيل المبادئ الكبرى التي هي دستور تقره كل الشرائع والقوانين الدولية العادلة.

نبيل رجب تدربت على يده وعملت معه وعرفته في أقسى ظروف المحنة، لم ينقطع تواصلي معه. حتى من سجنه وجد الوقت ليشحذ الهمم ويشد على يد المظلوم في قبال مواجهة الظالم المستبد. في فترة الدوار، خاطبته يوماً وهو يجلس في زاوية مغمورة فقلت له: «لماذا لا تصعد المنصة؟ فأجاب: لا أحب الظهور». لم أحسب يوماً أنه سيقود التظاهرات ويصمد في أعتى الظروف ويجهر بقول الحق في وجه الظلم، وليس أعظم من كلمة حق أمام سلطانٍ جائر. لم أفطن السر بأنه رجلٌ خلق لشدائد الأمور، وعند الشدائد تُعرف الرجال. مرحى لهذا الوطن السليب الذي أنجب ابناً باراً مناضلاً كنبيل رجب.

حسين عبدالله[5]: أكثر الناس المتفائلين الذين قابلتهم في حياتي

كانت المرة الأولى التي التقيت فيها نبيل رجب شخصيا في عام 2005 في واشنطن؛ و منذ ذلك الحين أصبحنا أصدقاء مقربين جدا. من الممتع دائما أن تكون بقربه وأن تنخرط معه في محادثة مثمرة بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين. نبيل هو واحد من أكثر الناس المتفائلين الذين رأيتهم في حياتي. في أسوأ وقت للثورة في البحرين، عندما دخلت قوات مجلس التعاون الخليجي إلى البلد، كان نبيل واحدا من أسباب التفاؤل بأن الحراك نحو العدالة والديمقراطية سوف يستمر في البحرين. إنه صديق وأنا فخور بأن أكون صديقه.

لقد اتصل بي عدة مرات من سجنه ممازحا وضاحكا في إشارة واضحة على أن السجن لم يكسر إرادته. نبيل هو مثال ساطع على ما ينبغي أن يكون ويبدو به

5 مدير منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)

ناشط حقوق الإنسان. لقد تحدى وكسر الخوف الذي حاولت حكومة البحرين زرعه في الناس خلال قانون الطوارئ. لقد استخدم بشكل فعال العديد من أساليب اللاعنف ليقول لشعب البحرين إننا من الممكن أن نفوز ونحقق النصر من دون تغيير أجمل جوانب الثورة في البحرين، وهي السلمية.

رشا أبي حيدر[6]: حدثني «نبيل» فقال

لم يكن العالم ليعلم بقضية البحرين لولا أحد رموزها الذي لعب دورا أسياسيا في إيصال معاناة الشعب البحريني، خصوصا الشباب منهم. هو نبيل رجب، الناشط الحقوقي ذا الشخصية الأكثر تأثيرا في وطنه، الذي عبر عن موقف الآلاف من شعبه فدفع الثمن غاليا.

كانت المرة الأولى التي التقيت بها بالناشط رجب في العام 2012 أثناء لقاء صحافي. من خلال لقاءات عدة مكنتني من معرفته جيدا ومدى إيمانه بقضيته. وبمناسبة الإفراج عنه، فإنني أستذكر ما كان يردده دائما: «لا فرق حين أسجن، لن أغير موقفي عندما أخرج من السجن». هذا هو النبيل.

محمد الجشي[7]: كثيرون لايعلمون قسوة الظروف التي مر فيها نبيل داخل السجن

طوال فترة سجن نبيل ورغم ظروف سجنه الصعبة وعزله عن بقية السجناء، لمدة عامين، كانت معنوياته صلبة جدا. كان معه في السجن أجنبيان، وكان يهتم بهما جدا، يعاملهما بمنطلق إنساني، وكان يؤمّن لهما الأكل والشراب ويؤمّن حاجتهما من حسابه الخاص. نبيل بمنتهى الإنسانية في التعامل استطاع أن يكسب حب الجميع واحترامهم. الكثير لا يعلم عن قسوة الظروف التي مر فيها نبيل داخل السجن، لأنّه لم يكن يشكو ولم يكترث لنفسه، بل كان

6 محررة في صحيفة «الأخبار» اللبنانية

7 محام بحريني تولى الدفاع عن نبيل رجب

يسأل عن أحوال السجناء ويحمل همّهم، رغم أن ظروفه كانت أقسى. نبيل رجل الإنسانية وبجدارة، وأعتقد أن هذا سر حب الناس وتقديرهم له. لم يسع يوما لمنصب أو مركز، بل كان دوما ناكرا لذاته، ويتعامل مع الجميع بمنتهى الود، حتى من يختلفون معه في الرأي. إنه رجل متسامح، وقلبه الكبير يسع الجميع. أحب شعبه، وضحى من أجله، ولذلك فإنه اليوم يأسر قلوب الجميع. من المفاجآت التي أذهلتني، أن من يترقب الإفراج عن نبيل هم من مختلف شرائح المجتمع دون استثناء، حتى لو لم يصرحوا بذلك.

أحمد عمر[8]: دفع ضريبة الدفاع عن حقوق الإنسان

كان نبيل رجب يستحق الإفراج عنه منذ تاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 بمضي ثلاث أرباع المدة وذلك وفقا للقانون البحريني الداخلي. لكن إدارة سجن جو المركزى عاملته معاملة غير إنسانية وغير قانونية بالمخالفة للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. أؤكد أن ما تعرض له نبيل رجب كان بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان، حيث تعتبر الأنظمة القمعية أن العمل في مجال حقوق الإنسان جريمة، وتسير تلك الأنظمة دائما في طريق القضاء تماما علي حركة حقوق الإنسان والعمل الحقوقي بشكل عام.

أنور الرشيد[9]: أمامك مشوار طويل وهؤلاء ينتظرونك

أهنيء الشعب البحريني بإطلاق سراح سجين الرأي والضمير الحقوقي نبيل رجب الذي قضى سنتين في السجن من دون أن يقترف أي جريمة. إن نبيل رجب هو إحدى الحالات من عشرات الألوف لحالات انتهاك حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان المنتشرة في دول الخليج. سبق وأن طالبنا الأنظمة

8 رئيس المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات (مصر)

9 رئيس المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني (الكويت)

الخليجية بأن تلتفت لمطالب شعوبها وأن تعتمد سياسة المعالجات السياسية وإلغاء التعامل مع الشعوب بالسياسة الأمنية، وقد مثلت التجربة البحرينية على مدى الثلاث السنوات الماضية خير مثال على ذلك، لكها فشلت، فشلت سياسة العصي الغليظة في التغلب على قوة الشعب البحريني. ها هو نبيل رجب يعود للساحة البحرينية أقوى بموقفه المدعوم شعبيا ودولياً. أهنيء نبيل رجب، وأقول له: أمامك مشوار طويل مع الاستبداد وأرواح الشهداء تنتظر منك أن تطلق سراحها من خلال ترسيخ الديمقراطية وحق المواطنة ودولة القانون.

أسامة التميمي[10]: «النبيل» اسماً على مسمى

هذا الإنسان النّبيل نبيل بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى. ابن هذه الأرض الطّاهرة، ابن شعب البحرين الأصيل، أضاءت شمعته حينما خيّم علينا الظّلام. سوف يبقى مضيئاً أزليّاً في قلوبنا.

سيد جميل كاظم[11]: نقل الحراك الشعبي إلى العالمية

نبيل رجب ركن أساس في حراك 14 فبراير. له الفضل في دفع هذا الحراك نحو التجذّر والسلمية والعالمية. لقد استطاع من خلال مهنيته أن يبقي قضية شعبنا في الأروقة الدولية والمحافل العالمية، فضلاً عن توثيقه لمظالم هذا الشعب. لايمكن إغفال دوره المتميز قبل هذا الحراك على الصعيد الحقوقي والإنساني، لأكثر من قضية حقوقية على مستوى الداخل وقضايا الشعوب الأخرى. نحن على موعد معه كي يعود إلى عرينه ويقود الملف الحقوقي مع زملائه وأقرانه حتى يتحقق النصر لشعبنا. نبيل رجب كسب ثقة شعبه فأحبوه، أما سجّانوه فقد نالوا الخسران المبين.

---

10 نائب في البرلمان البحريني أسقطت عضويته مؤخراً

11 رئيس شورى جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية

السيد محسن العلوي[12]: رجل الحقوق الأول

الناشط الحقوقي نبيل رجب، هو الأفضل منذ عام 2011. يمكن لنا أن نسميه رجل الحقوق الأول في البحرين. لقد تشرفت بالعمل معه خلال فترة السلامة الوطنية حيث توقف أكثر الناشطين عن نشاطهم فيما كان هو في عنفوان نشاطه.

كنت مع زميلة لي، بعد كل يوم نذهب فيه لمحمكة السلامة الوطنية، نتواصل معه لنزوده ببعض ما رأيناه من انتهاكات للمعتقلين. وهو بدوره ينشرها بكل شجاعة رغم الحظر. بقدر ما كان يحثنا على مواصلة العمل ويدفعنا للاستمرار، كان يتعامل معنا كأخ كبير يخشى أن نتعرض للأذى من جراء تواصلنا معه فيكثر من النصح بالحذر.

كنت محظوظا بالتعامل معه، وكانت تجربة لايمكن نسيانها. إنني محظوظ الآن لأنني أتحدث عنه. شهادتي فيك مجروحة أبا أدم، مرحباً بك وننتظر «الزلابيا».

محمد التاجر[13]: سيكون معنا دائماً

آمل أن يكون خروج نبيل رجب انطلاقة جديدة للعمل الحقوقي على المستويين المحلي والدولي. نبيل كما كان حين عرفته قبل 8 سنوات، ورافقته في العديد من المشاركات الخارجية، هو دائما الجدار الذي نستند عليه في كل المهمات، لقد كان ملهما ومشجعا ودائما لا يقبل إلا أن نكون أقوياء، ولا يقبل إلا أن نكون بمستوى قامته.

طيلة الأوقات الماضية كان نبيل يمثل لنا طوق نجاة، لقد كان الوحيد الذي

12 محام دافع عن العديد من المتهمين السياسيين منذ فترة السلامة الوطنية

13 عضو مرصد البحرين لحقوق الإنسان، معتقل سابق ومحام حقوقي تولى الدفاع عن العديد من المتهمين لسياسيين

يشـجعنا علـى الوقـوف ضـد آلـة القتـل والتدميـر والاعتقـالات، وكان الوحيـد فـي فتـرة السـلامة الوطنيـة الـذي شـجعنا علـى البقـاء فـي ذات الموقـف الـذي يفضـح الانتهـاكات ويدافـع عـن النـاس. الكثيـر مـن حصانتنـا وقوتنـا هـي بسـبب تشـجيعه لنـا، كان دائمـا يقـول لنـا: أنتـم كبـار، عليكـم أن تبقـوا كبـارا، لا تتنازلـوا لا تضعفـوا، ظلـوا أقويـاء.

بدخـول نبيـل السـجن فقـد العمـل الحقوقـي الكثيـر مـن زخمـه وروحـه. لقـد انطلقت فكـرة مرصـد البحريـن لحقـوق الإنسـان مـن اجتمـاع بمنـزل نبيـل رجـب، والمرصـد ينتظـر اليـوم الـذي يخـرج فيـه ليكـون دافعـا قويـا، لنـا خصوصـا، فـي ظـل هـذه المرحلـة التـي نعتمـد فيهـا علـى العمـل الحقوقـي فـي الدفـع نحـو إيجـاد حـل للأزمـة البحرينيـة. نبيـل لا يقبـل إلا أن يكـون فـي صـدارة المدافعيـن عـن حقـوق الإنسـان الذيـن يجتهـدون فـي الوقـوف فـي وجـه آلـة التزويـر والكـذب التـي تحـاول أن تخفـي الانتهـاكات ضـد البحرينييـن. سـيكون نبيـل رجـب صوتـا كبيـرا ضـد كل ذلـك، ونحـن سـنكون مـن جنـوده، وكمـا قـال لـي فـي آخـر زياراتـه، فإنّـه سـيكون معنـا دائمـا.

آباء الشهداء: هذا «النبيل» أملنا

والـد الشّـهيد سيّدهاشـم سـيد سـعيد: نبيـل رجـب رجـل حقوقـي كانـت لـه الكثيـر من البصمـات فـي هـذه الثّـورة؛ هـو يدافـع عـن قضيّتنـا، وخصوصـاً نحـن عوائـل الشّـهداء. عندمـا كان يسـقط شـهيد، كان يتواجـد منـذ الدّقيقـة الأولـى وحتّـى بعـد الدّفـن. كان يحضـر لعائلـة الشّـهيد ويواسـيهم وكان يأخـذ قضيّتهـم إلـى المحاكـم الدّوليّـة. أنـا مـن الأشـخاص الّـذي يتّصـل بهـم مـن داخـل السّـجن، حيـث أنّنـي أوقفـت أكثـر مـن مـرّة.

والـد الشّـهيد ياسـين العصفـور: أبـارك خـروج البطـل نبيـل رجـب مـن معتقلـه وإطلالتـه علـى كلّ الشّـرفاء فـي هـذا الوطـن. كـم كانـت فرحتـي سـتكون كبيـرة لـو كنـت موجـوداً لأحتضـن هـذا الإنسـان الشّـريف، المدافـع عـن حقـوق هـذا الشّـعب المظلـوم. حتمـاً سـتكون فرحتـي كبيـرة جـدّاً، ولكنّـي خـارج الوطـن، وعندمـا أعـود

سيكون أول ما أفعله هو زيارة نبيل رجب. هذا الإنسان يستحق منا جميعاً أن نقدّم له التّهاني والتّبريكات، وهنيئاً لنا وجود شخص مثل هذا الإنسان العظيم الّذي وقف بوجه الظّالمين من أجلنا جميعًا .

والد الشهيد علي الشيخ: لم يتخلَّ نبيل رجب عن دماء الشّهداء، وخصوصا الشّهيد علي الشّيخ.. لا أنسى مواقفه الإيجابية الّتي تكلّم بها أمام كلّ الدّول والمنظّمات الحقوقيّة عن ابني، شهيد العيد الّذي قام النّظام بقتله. شعب البحرين انتظر طويلاً، هذه اللّحظة للإفراج عنه.

والد الشهيد محمد عبدالجليل: بحكم علاقتي الشخصية به والعمل معه في المجال الحقوقي، فإن إطلاق سراح نبيل رجب يمثل فرحة كبيرة كان الجميع من شعب البحرين والعالم بانتظارها. إنه شخصية دولية معروفة ومرموقة وله مواقف حقوقية مع جميع الشعوب التي تتعرض للانتهاكات الحقوقية. لقد ترك فراغاً كبيراً في الساحة الحقوقية، وعودته تمثل أملاً لنا جميعاً.

يوسف ربيع[14]: دمج العمل الحقوقي بالعمل الشعبي

نبيل رجب أيقونتنا، هو صاحب توجه جديد في مجال الحقوق بدمجه بين العمل الحقوقي والعمل الشعبي في المطالبة بإقامة مجتمع ديمقراطي دون أن يخلّ بأهمية التمسك بالإسلوب السلمي ورفض العنف والانتقام والكراهية.

هذا النمط من العمل شكل إزعاجا للسلطات التي رأت في نبيل رجب خطرا على إجراءاتها في القمع ماحدا بها إلى تغييبه لسنتين. إنّ معانقة نبيل رجب الحرية سوف تعزز العمل الحقوقي، وتكسب عمل المدافعين عن الحريات فرصة متجددة بمنح المواطنين المنادين بقيم الحرية والعدالة الاجتماعية حماية من الانتهاكات.

---

14 يوسف ربيع: رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان

على السلطة أن تستفيد من الإفراج عن داعية الحقوق نبيل رجب من خلال مراجعة إجراءاتها المخالفة للقانون الدولي، والبحث عن إمكانية التوجه نحو مشروع العدالة الانتقالية.

جدران السجن لم تغيّب صوت نبيل رجب أو فعله بل جعلته أكثر حضورا في الداخل والخارج وأكثر شهرة في عالم حقوق الإنسان.

باقر درويش[15]: صانع الإلهام عاد لشعبه

يخرج نبيل رجب من السجن لينهي فصلا نضاليا ويدخل في جديد. يخرج بعد انقضاء مدة حبسه ليس بقرار عفو أو أمر حكومي كما تحاول السلطة الترويج له بين الأوساط الدبلوماسية.

لقد تمكن رجب من تقديم تجربة حقوقية جديدة، مستفيدا من تطور وسائل الاتصال الإجتماعي، وتفعيل آليات المجتمع الدولي. ساهم في نشر مبادئ العمل الحقوقي داخل المجتمع على الواقع العملي، وهو الذي حوّله إلى أحد الرموز الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان في الألفية الجديدة.

أرادت السلطة أن تحاصر رجب بالسجن لكسر هيبة العمل الحقوقي، فأصبحت قضيته على طاولة بيانات المناشدات الدولية. لقد صار رجب من صنّاع الإلهام للمناضلين اليوم بعد رحيل «مانديلا».

آلاء الشهابي[16]: «الحقوقي» لا يكفي لوصف دوره ومكانته

نبيل رجب لم يكن مدافعا حقوقيا فقط، فهذا الوصف المهني لا يعكس دوره ومكانته في الحراك. نبيل أصبح مدافعا عن ضمير الأمة، ضمير الأمة الذي كان عليه أن يتنحّى أثناء السلامة الوطنية. حاول النظام أن يدفن هذا الضمير في

15 باقر درويش: المسؤول الإعلامي في منتدى البحرين لحقوق الإنسان

16 ناشطة بحرينية وعضو مؤسس في منظمة «بحرين ووتش» (لندن)

مقبـرة كل شـهيد، وأن يغيّبـه فـي زنزانـة كل معتقـل. كان نبيـل شرسـا فـي الدفـاع عـن هـذا الضميـر عبـر جميـع الوسـائل السـلمية المتاحـة، وقـف بـكل ثقلـه وقوتـه أمـام النظـام غيـر مبـال بالمصيـر الـذي ينتظـره. يخـرج نبيـل مـن السـجن ليـرى تفاصيـل السـنتين الأخيرتيـن مرسـومة علـى جسـد الشـهيد سـيد محمـود والشـهيد عبـد العزيـز العبـار. لقـد كانتـا سـنتين مـن السـنوات العجـاف. اليـوم سـيخرج إلـى البحريـن عنـوان الصمـود مـرة أخـرى، سـيخرج ليكـون إلـى جانـب جنـازة طفـل مقتـول، وجثـة شـهيد مغـدور فـي ثلاجـة الموتـى!

رولا الصفار[17]: في السجن لم نكن نخاف على أنفسنا بل عليه

عرفـت نبيـل رجـب عندمـا كنـت فـي السـجن، وكنـت أخـاف كثيـرا عندمـا أسـمع بأنـه اعتقـل أو ضـرب! كنـت دائمـا أقـول إنـه إذا تـم اعتقـال نبيـل فمـن سـيتبقى لنـا. كان يمثـل الأمـل الوحيـد لنـا ونحـن فـي السـجن. فوجئـت بوجـوده فـي منزلـي عندمـا خرجـت مـن السـجن. فوجئـت بطولـه ووسـامته. كنـت أتخيـل شـكل نبيـل رجـب وأنـا فـي السـجن بأنـه رجـل مقعـد وقصيـر جليـس الكرسـي الكهربائـي وحياتـه هـي الدفـاع عـن المظلوميـن! ومـرت الأيـام وأصبحنـا زمـلاء نخـرج بسـياره واحـدة إلـى المواليـد والأفـراح فـي القـرى. كانـت فرحـة الأطفـال والنـاس فـي القـرى بوجـود الأسـتاذ نبيـل رحـب فـي وسـطهم فرحـة عارمـة لا توصـف. كنـا نـدور مـن قريـة إلـى أخـرى. عيونـي ملئـى بالحـزن لأنـه ظلـم مثلمـا يظلـم كل هـذا الشـعب يوميـا؛ وسـعيدة لأنـه لا زال الأمـل لهـذا الوطـن.

نبيل تمام[18]: حتى في الاختلاف نحترمه لصلابته

نبيـل رجـب، حتمـا كنـا نحتاجـك خـارج المعتقـل مـن أجـل رفـد الحركـة الحقوقيـة

17 رئيسة جمعية التمريض البحرينية ومعتقلة سابقة

18 طبيب بحريني اعتقل في 2011 وأحد مؤسسي حملة «أنا حر» للدفاع عن المعتقلين؛ منزله كان ملجأ أهالي المعتقلين

فـي البحريـن. أنـت رمـز للحقوقييـن والنشـطاء الذيـن يقدمـون مصلحـة البلـد وكرامـة الإنسـان علـى مصالحهـم الشـخصية والآنيـة. حتـى فـي الاختـلاف، نحترمـك لصلابتـك وشـدة بأسـك ودفاعـك عـن مبادئـك. نفخـر بـك وأنـت حـر.

الشيخ علي سلمان[19]: نموذج للدولة حينما تصبح ديمقراطية حقيقية

نبيـل رجـب شـكل أيقونـة للثـورة البحرينيـة، وكان وجـوده الحقوقـي والشـعبي والإعلامـي والسياسـي رصيـدا للثـورة. كان حاضـرا فـي كل مفاصـل ومحطـات الحـراك الشـعبي فـي اثنـاء وجـوده وأثنـاء اعتقالـه.

البحريـن تحتـاج لنبيـل رجـب لأنـه يشـكل شـخصية وطنيـة ناضجـة ومسـئولة، وهـو نمـوذج للثـورة اليـوم ونمـوذج الدولـة غـداً عندمـا تكـون هنـاك دولـة ديمقراطيـة حقيقيـة.

الرجـل حمـل همـوم شـعبه بـكل مسـئولية ورشـد، وأصبـح محـل تقديـر ومحبـة، وكان مبدئيـاً فـي طرحـه الحقوقـي والسياسـي والإنسـاني ممـا جعلـه محـط احتـرام وتقديـر العالـم والقـوى المجتمعيـة فـي الداخـل والخـارج. نحـن فخـورون بـك يـا نبيـل.

ندى ضيف[20]: بفضل نبيل رجب تحوّل الضحايا إلى مدافعين عن حقوق الإنسان

جئنـا مـن بقعـة مـن الأرض لا تعـرف للإنسـان قيمـة أو وزنـا. معرفتنـا بحقوقنـا كبشـر كمعرفتنـا بأقطـاب الأرض الثلجيـة لا تتعـدى المعلومـة فقـط. أعتـرف كمـا يعتـرف غيـري أن نبيـل رجـب هـو مـن كسـر حاجـز الجليـد هـذا، ولنبيـل كل الفخـر أنـه مـن قـاد التغييـر وأحـدث الفـرق. إبـان فتـرة اعتقالـي وبقيـة الـكادر الطبـي كان يـرد لأسـماعنا بالسـجن أن نبيـل رجـب هـو مـن أخـذ علـى عاتقـة قضيـة الـكادر الطبـي ومسـوؤلية الإفـراج عنهـم. لـم أعـرف نبيـل قبـل هـذا الوقـت، ولكنـه تصـرف كإنسـان

19 الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية

20 طبيبة بحرينية، الأمين العام لمنظمة «برافو» ومعتقلة سابقة

أولا، وكمهني حصيف ثانيا، وكان لجهوده الأثر الكبير والواضح بتعريفنا على المجتمع الدولي والمنظمات لاحقا. جهوده أثمرت والدليل أن الكثير من ضحايا السلطة بالبحرين تحولوا من دور الضحية إلى مدافعين عن حقوقهم وحقوق الآخرين.

علي عبدالإمام[21]: حين يدعو إلى شيء يكون في المقدمة

يعتبر نبيل رجب أحد الركائز الرئيسية في تأصيل ثقافة حقوق الإنسان معرفة وممارسة في البحرين من خلال تأسيسه ورئاسته لمركز البحرين لحقوق الإنسان. كان أول لقاء لي معه في عام 2002 إبان الإغلاق الأول لملتقى البحرين (بحرين أون لاين)، حيث اجتمعنا في منزله بحضور الأستاذ عبدالهادي الخواجة وتناقشنا في الفعاليات التي يجب أن نقوم بها لمقاومة الحجب. كان حاضرا مؤثرا في معظم فعاليات الملتقى وعضوا فاعلا في الملتقى نفسه، كان يشجع الناس دائما على الكتابة بأسمائهم الحقيقية لكي يعلمهم أن يمارسوا حقا من حقوقهم وهو حق حرية التعبير بدون الخوف من الرقيب.

عندما اعتقلنا في العام 2005 كان نبيل والمركز أكثر العاملين على قضيتنا ونقلها إلى المجتمع الدولي كقضية قمع للحريات، واستمر في دعمه لنا، كما أنه كان دائم التواصل معنا في تلك الفترة فيما يخص الملتقى. عند اعتقالي في العام 2010 كان نبيل حريصا على إبراز قضيتي وقضية ملتقى البحرين كأثر المساحات المنتهكة في البحرين.

عند الإفراج عني في العام 2011، كان نبيل من أوائل من تواصلوا معي وإخباري أن ما قمت به مدعاة للفخر لا للنقص، كنت دائما ما أزوره في خيمة المركز في الدوار. لن أنسى أن نبيل ذكرني في مقابلته في (CNN) وأصر على إبراز ما جرى لي كانتهاك لحرية التعبير في البحرين. بالنسبة لي، نبيل كان له دور

21 مؤسس ملتقى «بحرين أون لاين» معتقل سابق ولاجيء سياسي في لندن

كبير في انطلاق واستمرارية الثورة حيث كان متواجدا دائما في الساحات وقريبا من الشباب وخطابهم، كان عندما يدعو إلى شيء يكون في المقدمة.

نبيل رجب: تذكرة 14 فبراير للديموقراطية ذهاب دون إياب

خاطب المناضل الحقوقي نبيل رجب الجماهير التي جاءت لاستقباله في منزله بعد الإفراج عنه قائلا «يعجبني هذا الإصرار والصمود ويفرحني، فالمسيرة طويلة، كل من خرج في 14 فبراير 2011 يدرك أننا أخذنا تذكرة ذهاب للديمقراطية دون إياب».

وأكد رجب بأن الشعب لن يتراجع عن مطالبه موصيا الشباب بأن يكونوا أقوياء لا يحنون رؤوسهم، ولا يتراجعون، ومنوها بأن كل من أدخل السجن لعام أو عامين أو لمدى الحياة لن يغير السجن من قناعاته ولا مواقفه نحو المطالبة بالديمقراطية والعدل والنضال من أجل ذلك.

وحث رجب الشباب على الالتزام بالسلمية مؤكدا بأن الشعب البحريني قوي بسلميته وسيهزم النظام بها في ظل إصراره وعدم تراجعه عن مطالبه، كما طالبهم بالوحدة فيما بينهم حتى وإن كانوا من مناهج وسياسات مختلفة فالجميع عليه أن يعمل كل بطريقته، محذرا من انشغال الناس بعضهم ببعض وموجها الانشغال نحو استبداد النظام.

ولفت رجب إلى أن النظام يسعى لحرف مسيرة الناس السلمية مطالبا بالانتباه لذلك ومحاولة رص الصف سنة وشيعة من أجل نيل الديمقراطية، وأن النصر قادم لا محالة ما دامت أيدينا بيد بعضنا ضد الظلم والطغيان والسرقات وضد النظام الذي يحاول أن يفرقنا.

وشدد على أن المجال لا زال مفتوحا للنضال السلمي وأن النظام يحاول دفع الناس لاستخدام العنف وهذا ما دعاه إلى اعتقال المناضلين السلميين نبيل

والخواجة والأستاذ حسن وعبدالوهاب معتقدا أن تغييبهم سيدفع الناس للعنف ولكي يقول للغرب أن هؤلاء إرهابيين.

واستغرب نبيل من أساليب المنع التي يمارسها النظام «التظاهرات ممنوعة، والمواقع محظورة، وانتقاد الملك ممنوع»، مبديا تعجّبه من تحصين الملك لنفسه من النقد رغم أن كل السلطات في يده، ومؤكدا بأن الذات التي لا تمس هي الله فقط.

رجب أكد أن الطريق طويل، وأن من خرج في 14 فبراير يعرف تماما أنها لن تنتهي في يوم أو يومين وهذا يستدعي التضحيات والنضال على جميع المستويات مشددا على أهمية الالتفات إلى مواصلة التعليم لكل الفئات من أجل مواجهة الحرب التي يشنها النظام علينا ليحول الشعب إلى فقير، غير متعلم .

وتمنى رجب أن تنتهي هذه الأزمة من خلال الحوار مع النظام «لكن الواقع هو على العكس من ذلك، فكل المؤشرات تشير إلى أن النظام يريد فقط تضليل العالم عبر حديثه عن الحوار»، ورأى أنه لا جدية في أي حوار في ظل وجود معتقلين سياسيين، وإقصاء شريحة كبيرة من الرموز والمعارضة وتغييبها في السجن.

وأكد بأن هناك مؤشرات كثيرة لا تدل على رغبة النظام في الحوار فالقرى مطوقة بالأمن، الضرب والقمع ما زال جاريا، التعذيب والقتل لا زال متواصلا، وأماكن ودور العبادة لا زالت تنتهك النظام «يحاول أن يوهم العالم بأن البحرين بخير وكل شيء على ما يرام وهنا يبرز دورنا في فضحه أمام العالم أجمع، علينا أن نري العالم ظلامتنا، نعرفهم بممارسات النظام وخطاب الكراهية الذي ينتهجه ضد الطائفة الشيعية، نوصل لهم سياساته العدوانية ضد هذا الشعب».

وقال رجب بأن الكل يرغب في الحوار من جمعيات ومؤسسات «شرط أن لا ننكس رؤوسنا، وسندخل الحوار بمطالب واضحة فنحن نعرف ماذا نريد، ولو كان النظام جادا في ذلك لنشر تصوره للحل السياسي لكنه فقط يكرر الكلمة «حوار، حوار» من غير تصور واضح أو جدية في ذلك، كما حدث مع مبادرة ولي العهد».

ووجه رجب خطابه لفئة الشباب إنهم «الرهان الوحيد، فكلما ثبتوا كلما زا د ذلك من عزم وثبات من هم بالسجون» مطالبا إياهم بعدم تعريض حياتهم للخطر، فهو وكل المناضلين يحتاجونهم لمواصلة الكفاح من أجل الديمقراطية. وختم رجب خطابه الذي حضره المئات داخل منزله وهو يهتف: ثورة ثورة حتى النصر.

ساعتان في غرفة نبيل رجب: يكشف جميع مراسلاته مع النظام قبل 14 فبراير.. ويتحدث عن أسرار رفع الغطاء الأمريكي عنه

حوار في العمق خاضته "مرآة البحرين" مع الحقوقي الكبير المفرج عنه حديثاً نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، للمرة الأولى يكشف رجب قصة ما يتردد عن وجود غطاء أمريكي عليه، وكيف ولماذا رفع عنه هذا الغطاء تمهيداً لاعتقاله.

كما تحدّث رجب عن اللقاءات التي جرت بينه والسفارة الأمريكية، منذ إطلاق الدعوة للاحتجاجات في 14 فبراير/ شباط 2011، وحتى لحظة اعتقاله في 9 يوليو/ تموز 2012. ويتطرق في الحوار إلى رسالته إلى ملك البحرين التي تضمنت بعض المطالب لإصلاح الأوضاع، واستدعاء وزير الداخلية له قبل اندلاع شرارة الأحداث بساعات.

في حواره مع "المرآة" يكشف رجب أيضاً بعض أشكال الضغط الاقتصادي الذي

مارسته منظومة دول الخليج لوقف أي ضغط قد يتعرض له النظام البحريني من قبل الدول الكبرى، وعن صفقات بالمليارات قامت بوضع مفتاحها وشرطها البحرين وإلاّ!

وحول أسئلة الحاضر، وما العمل، يتوقف رجب عند مشروع جدلي في المقاومة المدنية سيعلن عنه في وقت لاحق لإفشال مخطط السلطة في إضعاف السكان الأصليين في البحرين. فيما يلي مقتطفات من الحوار معه:

مرآة البحرين: لماذا تم اعتقال نبيل رجب بعد أن بدا وكأن غطاءً دولياً يحميه؟
نبيل رجب: لأول مرة سأقول هذا، لقد تذكرته عندما كنت في السجن، ولم أذكره لأحد قبلها. بعد 15 مارس/ آذار 2011 وبعد أن تم اعتقال عبد الهادي الخواجة وباقي الرموز السياسيين، تم اعتقالي لساعات قبل أن يخلى سبيلي.

بعدها بيومين تم طلبي للقاء في السفارة الأمريكية، وهناك التقيت مسؤولاً كبيراً قال لي بأنهم أبلغوا حكومة البحرين ما يوحي بأنني خط أحمر فيما يتعلّق بمسألة الاعتقال، وأوضح لي بأنهم قالوا لحكومة البحرين: «نبيل حقوقي معروف على المستوى الدولي وله حضوره الحقوقي الفاعل دولياً، لا تعتقلوه».

أذكر أني استأت كثيراً حينها، رغم أنه أراد إفراحي بهذا الخبر، ما شغل تفكيري حينها، أن هذا الكلام يعني أن أمريكا أعطت الحكومة البحرينية الضوء الأخضر لاعتقال عبد الهادي الخواجة والرموز السياسيين. شعرت بانزعاج شديد. عن نفسي لم أطلب الغطاء من أحد، وليست لدي علاقة خاصة بالأمريكان، أنا أقوم بعملي كحقوقي بشكل مهني وهذا ما يعنيني فقط.

المرآة: متى تم رفع الغطاء إذاً؟
رجب: بعد قرابة عام، طلبت السفارة لقائي وقالت لي مسؤولة هناك: نبيل أنت تدعو لاعتصامات في المنامة غير مرخصة وغير قانونية؟ قلت نعم. قالت:

تدعـو لمسـيرات مرخصـة؟ قلـت: لا يمكـن أن تكـون مرخصـة. قالـت: غيـر قانونيـة؟ قلـت: ربمـا، وأردفـتُ: القانـون لا يعنـي بالنسـبة لـي العدالـة، بعـض القوانيـن بالنسـبة لـي غيـر عادلـة وأنـا مـع التمـرد علـى هـذه القوانيـن. وأضفـت: لـو أن مارثـن لوثـر كنـغ اتبـع القوانيـن الأمريكيـة لمـا حصـل التغييـر فـي القوانيـن الأمريكيـة اليـوم. ولـو أن نلسـون مانديـلا اتبـع قوانيـن جنـوب أفريقيـا لمـا حصـل التغييـر هنـاك، وكذلـك غانـدي لـو اتبـع القوانيـن الإنجليزيـة لمـا حصـل التغييـر. أجابـت المسـؤولة: هـذا ربمـا فكـر نضالـي صحيـح، ربمـا أنـا أتفـق مـع مـا تقولـه علـى المسـتوى الشـخصي، لكـن نحـن أمـام حكومـة رسـمية تتعامـل بمـا هـو قانونـي وغيـر قانونـي.

قلـت: مـع كل احترامـي لكـم، لكـن نعـم، أنـا أدعـو إلـى التمـرد علـى القوانيـن التـي لا تتوافـق مـع المعاييـر، خصوصـاً مـع غيـاب أيـة آليـة حقيقيـة غيـر شـكلية لـدى الشـعب لتغييـر هـذه القوانيـن.

كان واضحـاً أن الأمريكييـن يريـدون مـن خـلال هـذه الأسـئلة أخـذ تأكيداتـي حـول هـذا الموضـوع لرفـع الغطـاء عنـي، لأن السـلطة فـي البحريـن قالـوا لهـم إن نبيـل يخـرق القانـون ويوقعنـا فـي مشـاكل. حـدث هـذا بعـد أن التقيـت بجوليـان أسـانج مؤسـس «ويكيليكـس»، وأعتقـد أن هـذا اللقـاء أزعـج الأمريكييـن، وربمـا يكـون ذلـك أحـد أسـباب رفـع الغطـاء، لكـن ليـس لـدي مـا يؤكـد هـذه الجزئيـة غيـر شـعوري.

المـرآة: طالمـا أن دعواتـك غيـر المرخصـة للتظاهـرات هـي التـي رفعـت عنـك الغطاء وسـهّلت اعتقالـك، هـل سـتكرر إطـلاق هـذه الدعـوات بعـد خروجك؟

رجـب: لا أسـتطيع الاجابـة بشـكل قاطـع علـى هـذا السـؤال الآن، ليـس بنعـم أو لا. لا يمكننـي أن أقـول سـوى أن لـكل حادثـة حديـث، لـدي الكثيـر لأقـوم بـه، وأريـد أن أكـون خـارج السـجن لأمـارس دوري وأوصـل صـوت الشـعب البحرينـي لـكل مـكان، وأفكـر فـي اسـتنفاذ أسـاليب جديـدة مـن المقاومـة السـلمية مـن تلـك التـي لـم تُسـتنفذ بعـد، أحتـاج إلـى بلـورة بعـض المشـاريع وتأصيـل بعضهـا الآخـر. أتـرك

هـذا السـؤال لتجيـب عليـه الأحـداث القادمـة فهـي التـي سـتفرض نفسـها ومواقفـي ودعواتـي.

المـرآة: قبـل 14 فبرايـر بأيـام كتبـت رسـالة لملـك البحريـن تضمنـت بعـض المطالـب لإصـلاح الوضـع البحرينـي. هـل تراهـا لا زالـت صالحـة حتـى الآن؟

رجـب: قبـل 14 فبرايـر، كنـت ألتقـي مـع السـفارة الأمريكيـة وصـارت بيننـا لقـاءات متعـددة فـي فتـرة قصيـرة. فـي البدايـة لـم يكـن الأمريكيـون ولا الحكومـة البحرينيـة يعرفـون جديـة تحـرك 14 فبرايـر، وكذلـك الجمعيـات السياسـية. الحكومـة قالـت للأميركييـن أنـه لـن يحـدث شـيء كبيـر، بينمـا الجمعيـات قالـوا إنهـا سـتكون زوبعـة وسـوف تنتهـي. لكنـي منـذ البدايـة كنـت أعتقـد بأنهـا سـتكون منعطفـاً جديـداً فـي التاريـخ البحرينـي. عندمـا سـألوني فـي السـفارة الأمريكيـة منـذ بدايـة إطـلاق الدعـوات للاحتجـاج، قلـت لهـم: إن الموضـوع سـيكون جديـاً. سـألوني مـاذا سـيحدث؟ قلـت: سـيكون منعطفـا جديـدا فـي البـلاد. سـألوني: هـل خاطبتـم الحكومـة؟ قلـت: لـم أفعـل لكـن هـذه فكـرة جيـدة، سـأكتب رسـالة للملـك.

وبالفعـل قمـت بكتابـة رسـالة فـي 11 فبرايـر/ شـباط 2011. كانـت المطالـب أقـل بكثيـر بـل هـي بسـيطة جـداً. طالبـت فيهـا بإطـلاق سـراح المعتقليـن السياسـيين، وفتـح حـوار معهـم، وحـل جهـاز الأمـن الوطنـي. لـم تلـق الرسـالة أي اهتمـام رسـمي، كانـت كل مـن الحكومـة واتباعهـا يسـتهزؤن بـي، وأنـه لمـاذا سـينظر الملـك إلـى رسـالتي. وأنـا أقـول اليـوم، لـو تـم أخـذ مـا فـي تلـك الرسـالة منـذ ذلـك الوقـت، لتـم تجنيـب البـلاد مـا حـدث بعدهـا وكل مـا وصلـت إليـه الآن.

المرآة: وكيف تم التعامل مع تبنيك لدعوات احتجاجات 14 فبراير؟

رجـب: الأمريكيـون بقـوا يلتقـون معـي كل يوميـن أو ثلاثـة لمتابعـة التطـورات التـي تجـري بخصـوص هـذه الدعـوات عـن كثـب، إلـى أن جـاء يـوم 14 فبرايـر/ شـباط، قبلهـا بسـاعات اتصـل بـي مكتـب وزيـر الداخليـة، قـال المتصـل: نبيـل.. سـمعنا أنـك دعيـت إلـى تظاهـرات. قلـت: «أنـا لـم أدع لتظاهـرات، أنـا قلـت سـأخرج فـي تظاهـرة

مـن بيتـي فـي بنـي جمـرة إلـى سـار، وهـذه واحـدة مـن عشـرات التظاهـرات التـي سـتخرج مـن جميـع مناطـق البحريـن، وأنـا ليسـت لـي علاقـة بباقـي التظاهـرات». قـال لـي: «لكـن أنـت دعـوت للتظاهـر بشـكل علنـي، الباقـي لا نعلـم مـن دعـا إليهـا». حينهـا كنـت أنـا وعبـد الوهـاب حسـين فقـط مـن تبنينـا دعـم التظاهـرات بأسـمائنا، وبهـذا أخرجنـا الدعـوة مـن حالـة الغمـوض الـذي كان يحيـط بأصحابهـا إلـى تبنـي أسـماء معروفـة. قـال لـي المتصـل: وزيـر الداخليـة يبلغـك السـلام، ويقـول لـك مـن الأفضـل أن لا تخـرج لأنـه ليـس لديـك ترخيـص، ومـن الأفضـل أن تتقـدم بطلـب ترخيـص للمسـيرة. قلـت لـه: لـو كنتـم تريدونـي أن آخـذ رخصـة للمسـيرة بالفعـل لكنتـم اتصلتـم بـي قبـل الآن، لا قبـل سـاعات مـن انطلاقهـا، وأردفـت: اليـوم سـنبدأ تاريخـا جديـدا، الماضـي ذهـب، أبلـغ سـلامي لوزيـر الداخليـة واشـكره علـى اهتمامـه، لكـن قـل لـه سـنخرج. وكان مـا كان.

المـرآة: هـل تعتقـد أن البحريـن تواجـه بضغـط دولـي حكومـي حقيقـي لتحريـك الوضـع الداخلـي وحلحلتـه؟

رجـب: الأمـر الأول الـذي يجـب أن نضعـه فـي الاعتبـار أن حكومـة البحريـن لديهـا حملـة علاقـات عامـة صرفـت عليهـا مليـارات الـدولارات، البحريـن اليـوم تعـد الدولـة الثانيـة فـي العالـم بعـد إسـرائيل التـي تصـرف أموالهـا علـى حمـلات العلاقـات العامـة وتحـاول شـراء أعضـاء كونجـرس بالهدايـا وأعضـاء برلمانـات ومؤسسـات ورجـال ديـن.

الأمـر الثانـي أن الحكومـات لديهـا حسـاباتها، وحسـاباتها تلـك تنـدرج ضمـن موازنـات الربـح والخسـارة، لـدى هـذه الـدول علاقـات سياسـية واقتصاديـة مـع دول الخليـج ولديهـم موازنـات كثيـرة. النظـام البحرينـي يختلـف عـن النظـام السـوري الـذي لديـه أعـداء كثيـرة. البحريـن ضمـن منظومـة الخليـج التـي لديهـا علاقـات مصالـح مـع الـدول الغربيـة، علاقـات بتـرول وصفقـات أسـلحة بالمليـارات. بريطانيـا عندمـا مارسـت ضغطـا بسـيطا علـى النظـام البحرينـي لفتـرة محـدودة، أوقفـت دول الخليـج كلهـا صفقـات الأسـلحة مـن بريطانيـا وهـذا كلّـف بريطانيـا مليـارات الـدولارات.

وبعد أن عادت دول الخليج لعقد صفقة مقاتلات «تايفون» البريطانية، فرضت أن تمر هذه الصفقة على البحرين وأن تتم عبر ملك البحرين تحديداً، وهي رسالة تفهمها بريطانيا جيداً. لقد قاموا بإرسال ملك البحرين بالذات لإتمام هذه الصفقة. ملك البحرين لم يكن يستطيع مقابلة رئيس وزراء بريطانيا بصورة عادية، فأعطوه صفقة الأسلحة لكي يعملها هو.

الموقف البريطاني من النضال البحريني بشكل عام وخلال جميع الحقب التاريخية، وفي أحلك الأزمات التي شهدها الشعب البحريني لم يكن لهم موقف مشرّف معنا. ورغم التاريخ الطويل الذي لديها، فإن المصالح البريطانية فوق القيم والمبادئ. بريطانيا لم تقف مع الشعب البحريني في أي مرحلة من مراحل النضال في البحرين. دائمًا تقف مع النظام. بل إنها تستغل كل أزمة تمر بها البحرين لصالحها اقتصادياً. الأزمة الأمنية منذ 2011 تركت فراغاً وهبوطاً في ميزان التبادل التجاري بين البحرين والدول الأوربية، وبدل أن تقف مع الدول الأوربية في موقفها أتت بريطانيا لملء هذا الفراغ واستغلاله. لهذا السفير البريطاني قبل أسابيع صرّح بأن الميزان التجاري ارتفع 30٪ بين بريطانيا والبحرين في 2012، في حين انخفضت هذه النسبة عند دول العالم الأخرى. لقد صدر اليوم 29 مايو بيان من مؤسسة هيومان رايتس ووتش يدين الموقف البريطاني الرسمي تجاه قضية الشعب البحريني، قال التقرير بالحرف الواحد «سيظل الاستقرار والإصلاح أمرين بعيدي المنال في البحرين ما دام حلفاء البلاد، وخاصة المملكة المتحدة، يوفرون لها مساندة بدون أي انتقاد، رغم وجود أدلة متزايدة عن الانتهاكات».

المرآة: هل تعتقد أن زيادة جرعة الطائفية التي يتبعها النظام ويمارسها ذات هدف محدود أم مستمر؟

رجب: هي ليست شيئا آنيا أو محدودا، بل هي تسير ضمن مشروع تأصيل طائفي. هناك مشروع إعادة هندسة لكل شيء: إعادة هندسة سكانية تتمثّل في استبدال الشعب الأصلي وإضعاف وجوده وتحويله إلى أقلية، وهناك إعادة

هندسة تاريخية تتمثّل في إعادة كتابة التاريخ ومحو جزء أصيل منه ودثره، وهناك إعادة هندسة الناحية الثقافية والاجتماعية. كل هذا من أجل تحجيم ثقل سكان البلاد الأصليين بحيث لا تعد هذه الفئة تشكّل عبئاً مستقبلياً على النظام أو ثقلا اقتصاديا أو اجتماعيا.

النظام يسير وفق استراتيجية وُضِعت منذ العام 2004، وضعت تحديداً بعد خروج مسيرة العلماء ضد قانون الأحوال الشخصية، هذه معلومة مؤكدة وليست تحليل.

قبل هذه الحادثة كان هناك تياران في السلطة أحدهما يدعو إلى تهميش الشيعة وفق ما جاء في تقرير البندر فيما بعد. تمكن هذا التيار من تعزيز موقفه بعد خروج تلك المسيرة لما أظهرته من قدرة علماء الدين الهائلة على تحشيد الناس وتكتيلهم. منذ ذلك التاريخ قرّر النظام إضعاف وجود السكّان الأصليين بحيث لا يعودون يشكلّون ثقلاً يضغط على النظام، وتطويق علماء الدين الشيعة ومؤسساتهم الخيرية والمآتم. ورغم انكشاف هذا المخطط في تقرير البندر في 2005، لكن لم يتم تغيير شيء، سار المخطط وفق ما هو مرصود له، ومع الأسف عندما ظهرت فضيحة البندر في ذلك الوقت، كانت الجمعيات السياسية مشغولة بالإعداد للانتخابات، وهذا ذبح أي نوع من ردة الفعل القوية، وبقت ردة الفعل تجاه تلك الجريمة محدودة جداً في ذلك الوقت، الآن بعد سنوات طويلة من الواضح أن الجميع أدرك المخطط، لكن كان هذا متأخرا جداً.

الآن هناك كانتونات سياسية مختلفة من عرقيات جديدة يتم ضخّها في البلاد، هناك مدن كاملة تقام من أجل هؤلاء الذين يتم جلبهم وتجنيسهم من الخارج مع احترامي لكل الأعراق التي يأتون منها. بقرب سجن جو هناك مدن كاملة تبنى لهم، وهم معزولون عن الشعب الأصلي وكأنهم يعيشون في مستوطنات

أو كانتونـات. النظـام يسـير فـي مخطـط علـى قـدر كبيـر مـن الخطـورة وهـو مـاض فيـه علـى قـدم وسـاق وبسـرعة جنونيـة. وفـي المقابـل نجـح النظـام فـي إنجـاز المنظومـة القانونيـة المقيـدة للحريـات، ووضـع الجمعيـات السياسـية والأهليـة تحـت يـد السـلطة، وتطويـق حركـة علمـاء الديـن الشـيعة والمؤسسـات الخيريـة والمآتـم.

المرآة: كيف يمكن للشعب البحريني مواجهة هذا المشروع وإيقافه؟

رجـب: يجـب أن تكـون هنـاك مقاومـة قويـة مـن الشـارع البحرينـي ومـن السـكان الأصلييـن لمقاومـة هـذا المشـروع وضربـه وتحديـه. مـن واجـب هـذا الشـعب إفشـال هـذا المشـروع بـكل طـرق المقاومـة السـلمية الممكنـة أمامـه. هـذه جريمـة كبـرى ومؤامـرة فـي حـق البحريـن ويجـب مواجهتهـا.

لـدي مشـروع لـن أعلـن عنـه الآن، فأنـا لازلـت بصـدد بلورتـه وتأصيلـه، لكنـه سـيحدث ردود فعـل قويـة وجـدل كبيـر فـي الشـارع كمـا أتصـور، هدفـي مـن هـذا المشـروع أن أؤكـد للسـلطة أن كل مشـروع تقـوم بـه لمحاصـرة السـكان الأصلييـن وإضعافهـم وتقليـص عددهـم ووجودهـم، سـيواجهونه بتحـدٍ يثبّـت وجودهـم فـي أرضهـم كقـوة أكثـر وأكثـر. لازلـت بصـدد بلـورة هـذا المشـروع والتأصيـل لـه وسـأعلن عنـه فـي الوقـت المناسـب. هـذه مؤامـرة خطيـرة وجريمـة وواجبـي أن أفشـل هـذا المشـروع.

المرآة: هل هناك آلية معينة لإجبار السلطة على الاستجابة لحوار جدي؟

رجـب: باعتقـادي الآن لا يوجـد. الحـل صـار أصعـب الآن، ونحـن صرنـا أبعـد مـن أي حلـول سياسـية. أعتقـد أننـا فـي هـذه المرحلـة نعتمـد علـى العمـل الشـعبي الضاغط. الخـارج يمكنـه أن يسـاعد لكـن الحـراك يجـب أن يكـون مـن الداخـل.

المـرآة: فـي المؤتمـر الصحافـي الـذي عقدتـه بعـد يـوم من الإفـراج عنـك، نقل عنـك أنك قلـت إذا لـم أعـط حقوقـي سـأدعو إلـى إسـقاط النظـام، ما مـدى دقّـة هـذه العبارة؟

رجـب: كان ذلـك فـي معـرض تبريـر لسـؤال وجـه لـي بشـأن الانقسـامات فـي الشـارع بيـن معارضـة تريـد إصـلاح النظـام ومعارضـة تريـد إسـقاط النظـام. وضربـت ذلـك

على سبيل المثال، أنا في الحقيقة لا أريد إسقاط النظام، وإن كنت مع تغيير النظام، لكن كان قولي ذاك على سبيل ضرب المثال، أي عندما لا تستجيب السلطة لمطالبي فإنها تجبرني على هذا.

عملي ليس تغيير ولا إسقاط النظام. نحن حقوقيون ملتزمون بمعايير حقوقية معينة. ليست مشكلتنا مع شكل النظام الحاكم، هذا شأن يسوّى بين الأطراف السياسية والحكم. أنا عملي أن أتأكد من أن القضاء ضمن هذا النظام يكون مستقلاً، التعذيب يتوقف داخل السجون، الاعتقالات التعسفية تتوقف، التمييز ضد سكان البلد الأصليين يتوقف، لدينا مؤسسة قضائية مستقلة، مؤسسات مجتمع مدني حر، مؤسسة تشريعية لديها القدرة والقوة على التشريع والرقابة، هذه هي معايير عملي. أما أن المعارضة تريد قلب النظام أو إصلاحه ليس من صلب عملي. لكن هذا يأتي من حق الشعوب في تقرير المصير. ليست هناك مشكلة في مطالبتك بتغيير النظام.

على هامش الحوار: اللحظة التي أبكت نبيل رجب

ربما قليلة هي اللقطات التي لا يظهر فيها الحقوقي نبيل رجب مبتسماً، إن لم تكن نادرة. يجد في الابتسامة شكلاً من أشكال المقاومة السلمية، وتعبيراً مشحوناً بدلالة الصمود، لهذا يرفق معها دائماً علامة الصمود التي صارت لازمة تشير إليه. بالابتسامة والدعابة يرسل نبيل رسائله الحاسمة للسلطة التي تريد كسر الشعب وإذلاله: لن تكسرونا ولن تهزموا روحنا الواثقة من النصر. لا يحب نبيل أن يرى أحد دموعه كي لا يجري تفسيرها على أنها ضعف، لكن ثمة لحظة في لقائه مع «مرآة البحرين»، كانت أقوى من أن يسيطر عليها!

طوال عامين، لم يهزّ نبيل كل ما تعرّض له من محاولة كسر وإذلال رغم صعوبة التجربة. يقول رجب: «عندما يؤتى بشخص معروف ومقدر في الخارج، ويوضع في السجن، وينقل من مكان لآخر وهو مقيد بـ(الهافكري) فهذا إذلال،

فـي الخـارج يتـم اسـتقبالك مـن قبـل أكبـر المناضليـن ويتـم تكريمـك مـن قبـل منظمـات عالميـة، ثـم فـي بلـدك يتـم جرجرتـك فـي السـجن مـن قبـل شـرطة غيـر متعلميـن حتـى، فهـذه إسـاءة ومحاولـة كسـر، وهـو أمـر مؤلـم، ورغـم أنـي اعتـدت سـماع شـكاوى الاعتقـالات علـى مـر 15 سـنة مـن خـلال عملـي الحقوقـي والتوثيقـي، وكنـت مهيـأ نفسـياً للاعتقـال، لكـن عيـش التجربـة يبقـى أمـراً مؤلمـاً ومتعبـاً مهمـا تهيـأت لـه، لـم أشـعر بالضعـف، لكنـي كنـت أشـعر بالقهَـر والغضـب».

أيضـاً، لـم يهـزّ نبيـل مـا تعـرّض لـه مـن طـرق الكسـر الأخـرى. لـم يكـن ممكنـاً تعذيـب الحقوقـي المعـروف عالميـاً، خاصـة أنـه تـم اعتقالـه بعـد قرابـة عـام مـن الثـورة وبعـد صـدور تقريـر لجنـة تقصـي الحقائـق، لهـذا لجـأت السـلطة معـه إلـى نـوع آخـر مـن محاولـة الكسـر، لقـد عزلـت نبيـل عـن الداخـل والخـارج، ولأنهـا لا تسـتطيع عزلـه بوضعـه فـي سـجن انفـرادي، فإنهـا اسـتخدمت طريقـة أخـرى، وضعتـه مـع سـجناء أجانـب، أبسـط مـا يقـال عنهـم إنـه لا يمكـن أن يحـدث بينهـم وبيـن نبيـل أي نـوع مـن التواصـل الفكـري، ولا يمكـن أن يشـترك معهـم فـي أي حـوار مشـترك ذي قيمـة معتبـرة عنـد نبيـل. لا يرغـب نبيـل فـي الحديـث عـن (رفقـاء) زنزانتـه، ولا الإشـارة إلـى نوعيـة قضاياهـم، يـرى فـي ذلـك خدشـاً لإنسـانيتهم، مهمـا كانـوا مختلفيـن عنـه فكريـاً واجتماعيـاً وسـلوكياً، خصوصـاً أنـه كـوّن مـع الجميـع علاقـات إنسـانية طيبـة، لكنـه كان طـوال فتـرة سـجنه ظـلّ يشـعر بالقهـر وبتعمّـد إيذائـه عقليـاً.

ماذا يعني أن تكون معزولاً بحيث لا يمكنك الكلام مع أحد في موضوع مشترك؟

يقـول رجـب «السـجناء السياسـيين الآخريـن الذيـن تـم وضعهـم فـي زنزانـات مشـتركة يشـعرون بالانسـجام مـع بعضهـم البعـض، لديهـم نفـس الموضوعـات والاهتمامـات والهمـوم والمشـاكل والقضايـا. يتبادلـون الأخبـار. مـن يفـد جديـداً إلـى الزنزانـة يطلعهـم بالمسـتجدات والأخبـار التـي فـي الخـارج، الأهالـي

يتصلـون بأبنائهـم ويزورونهـم ويخبرونهـم بمـا يحـدث ويتناقـل الجميـع آخـر المسـتجدات، يلعـب الجميـع الكـرة مـع بعضهـم ويمارسـون الرياضـة ويجلسـون فـي حلقـات نقاشـية ومـا شـابه. أنـا لـم يكـن هـذا متاحـاً لـي. كنـت لوحـدي فـي البدايـة مـع سـجناء (صينييـن) ثـم (بنغالييـن)، دائمـاً يتـم إحضـار سـجناء أجانـب معـي وبالمناسـبة لا يتحدثـون حتـى الانجليزيـة، ويضعـون بحرينـي أو اثنيـن فقـط معـي مـن أجـل التمويـه. التهـم والخلفيـة يختارونهـا للسـجناء الذيـن يحضرونهـم معـي تتـم بحيـث لا يمكـن أن تكـون أيـة صلـة بينـي وبينهـم والخـارج. الأحاديـث بيننـا متدنيـة كثيـراً. لقـد صـار كلامـي طـوال هـذه المـدة محصـوراً فـي الموضوعـات المتدنيـة فقـط!!»

يضيـف نبيـل: «عرفـت أن المنطقـة المـراد ضربهـا هـي عقلـي، يريـدون إمـراض عقلي، وأنهـم يسـتهدفون إفقـادي قدرتـي علـى التفكيـر والحـوار والنقـاش بـل والـكلام أيضـاً، فالعزلـة الفكريـة قتـل بطـيء. وبالفعـل خـلال اليوميـن السـابقين، أي بعـد خروجـي مـن السـجن مباشـرة شـعرت بنفسـي غيـر قـادر علـى بلـورة الـكلام، لا أسـتطيع اختيـار الكلمـات المناسـبة، لا باللغـة العربيـة ولا باللغـة الانجليزيـة أثنـاء المقابـلات واللقـاءات، الآن أنـا أسـترجع لياقتـي فـي الـكلام بشـكل تدريجـي».

يكمـل نبيـل: «فـي البدايـة خشـيت علـى نفسـي أن أمـوت غيظـاً وقهـراً، لكنـي بعـد أن وعيـت هـدف ضـرب عقلـي، قـررت أن أسـتجمع كل طاقتـي لإفشـال هـذا الهـدف، أن أبقـي علـى حواسـي وفكـري وعقلـي متيقظـاً، أن أوظـف عقلـي لتقويـة نفسـي علـى مواجهـة هـذا العـزل، وبالفعـل تمكنـت مـن السـيطرة علـى نفسـي، وعـدم الاستسـلام للعـزل، وقلبـت المعادلـة حتـى أنـي تمكنـت مـن الاسـتغناء عـن أدويـة الضغـط فـي السـجن، ويبـدو أنـي سـأعود لتناولهـا الآن بعـد أن خرجـت» يقـول ضاحـكاً.

لـم يكـن الإذلال السـجن والعـزل همـا مـا هـزّ نبيـل داخـل السـجن. كان أصعـب مـا تعـرض لـه نبيـل هـي وفـاة ولداتـه. ورغـم أنـه لا يؤمـن بالإضـراب عـن الطعـام،

لكـن منعـه مـن حضـور مجلـس عـزاء والدتـه أشـعره بالغضـب الشـديد، امتنـع عـن الأكل والشـرب وتنـاول الأدويـة لمـدة 3 أيـام هـي فتـرة مجلـس العـزاء. خـلال حديثـه عـن والدتـه تغيـرت ملامـح نبيـل، وصـارت نظراتـه موجهـة نحـو الأرض بـدلاً مـن النظـر فـي عيوننـا: «كانـت والدتـي دائمـاً تقـول لـي: سـأموت وأنـت فـي السـجن ولـن أراك. وتؤكـد لـي: سـيأخذونك إلـى السـجن وسـأموت أنـا. كنـت أحـول الحديـث معهـا إلـى مـزاح. كانـت والدتـي هـي نقطـة الضعـف والضغـط نفسـي الكبيـر الـذي شـعرت بـه. عندمـا حكمونـي 3 سـنوات كنـت أسـأل نفسـي: هـل سـتعيش والدتـي 3 سـنوات لترانـي بعدهـا. لـم أكـن أريدهـا أن ترانـي فـي السـجن. ويبـدو أنهـا شـاءت أن تجنبنـي الاسـتمرار فـي هـذا القلـق فتوفـت بعدهـا بقرابـة شـهرين. عندمـا داهمـوا منزلـي وجـاؤوا لاعتقالـي، قلـت لهـم دعونـي فقـط أسـلّم علـى والدتـي قبـل أن أغـادر. لـم يسـمحوا لـي».

يكمـل نبيـل: «كنـت خـلال السـجن اسـترجع مشـهدين، الأول عندمـا كان أبـي يتصـل بـي قبـل أن يمـوت بسـاعات، كان يريـد رؤيتـي، وحينهـا كنـت أود الذهـاب للشـهيد فاضـل المتـروك فـي 15 فبرايـر 2011، لـم أكـن أتوقـع أن يمـوت والـدي بعدهـا بسـاعات، قلـت لـه عنـد اتصالـي بـه: هنـاك شـهيد سـقط يـا والـدي. قـال لـي: اذهـب لهـم ياولـدي اللـه يوفقـك هـذه النـاس تحتاجـك. لـم يكـن يعانـي مـن شـيء يجعلنـي أعتقـد أنـه مـن الممكـن أن يمـوت، أخـذوه إلـى المستشـفى للفحـص فقـط. كان موتـه مؤلـم جـداً وصـادم بالنسـبة لـي. أثّـر فـي نفسـي كثيـراً أنـي لـم أكـن معـه سـاعة موتـه». يـردف» والدتـي توفـت بعـد عـام تقريبـاً، وبشـكل مشـابه أيضـاً، لـم أسـمع عنهـا أنهـا مريضـة، كانـت قبلهـا بأيـام تكـرر دائمـاً أريـد رؤيـة نبيـل، آلمنـي جـداً خبـر موتهـا وأنـا فـي داخـل السـجن، وآلمنـي أكثـر أنهـا كانـت تطلـب رؤيتـي قبـل موتهـا ولـم تتمكـن مـن ذلـك».

لـم نكـن نتوقـع ونحـن نسـأل نبيـل عـن صـورة التقطـت لـه يـوم تشـييع والدتـه،

أننا سنأخذه إلى منطقة حاول تفاديها طوال الحوار. فبعد إخلاء سبيل نبيل المؤقت يوم وفاة والدته في 4 أكتوبر 2010، وصل إليها وهي ترقد بسلام فوق المغتسل بعد أن تم تغسيلها وتكفينها. تمدّد نبيل بطوله عند جسد والدته، وراح يحتضنها بحزن بالغ وبانكسار لم نشهده عليه من قبل في أي موقف آخر. الصورة غزت مواقع التواصل الاجتماعي واهتز لها وجدان الجميع داخل البحرين وخارجها. كان سؤالنا الذي وجهناه له: ما الذي كنت تشعر به حينها؟ رفع نبيل رأسه وقد بدا مشدوهاً من السؤال، قال: أي صورة؟! أنا لم أر هذه الصورة؟! لكن ملامحه كانت قد تغيرت تماماً، ثم كأنه تذكر فجأة، احمرّ وجهه واختنق عن الكلام، وضع نبيل رأسه بين يديه وشهق في نوبة بكاء. قرابة دقيقة كاملة بقى الجميع غارق في وجوم مطبق وجليل، لا يسمع سوى صوت بكاء نبيل الذي خرج عن سيطرته، ورغم أنه كان يحاول كتم صوته وإخفائه، لكنه ظل يجهش حرقة بما يكفي لأن يهزّ المكان والقلوب.

التقط نبيل أنفاسه بعد برهة، اعتذرنا عن السؤال الذي شقّ وجعاً صعباً في قلبه، واعتذر عن بكائه أمامنا: «أنا لا أبكي أمام أحد في العادة». لم يكن سهلاً علينا أن نشهد نبيل في هذه اللحظة المنكسرة، فهو رجل الابتسامة والشموخ المسترسل بلا منازع. لكنها الأم، والبكاء عند قدم الأم شموخ آخر، فكيف بالبكاء عند تذكرها وتذكر وجعها الأخير وأمنيتها الأخيرة: «أريد رؤية نبيل»..

تدارك نبيل معقباً على سؤالنا: «لم أر هذه الصورة، ولم أكن لأقبل أن تخرج للناس مثل هذه الصورة خوفاً من أن تضعفهم. عندما أخلي سبيلي مؤقتاً وذهبت لرؤية والدتي قبل تشييعها كنت أريد أن أحتضنها لكني تفاجأت أنه قد تم تكفينها. داخلني قهر وغبن. شعرت بالكفن يعزلني عنها. أزعجني أن أجدها مغطاة بالكامل. كنت متلهفاً لاحتضنها طويلاً. كانت دائماً تريدني

أن آتـي لاحتضانهـا قبـل أن أخـرج، وكثيـراً مـا أخـرج مسـتعجلاً دون أن أفعـل. تذكـرت ذلـك عندمـا وصلنـي خبـر موتهـا، وآلمنـي أن فـوّتُ علـى نفسـي وعليهـا هـذه اللحظـات أحيانـاً، وأنـي لـم يتـح لـي أحتضنهـا قبـل أن تمـوت. شـعرت بغبـن شـديد. ولـم أتمالـك نفسـي، تمـددت بطولهـا واحتضنتهـا، كنـت أتمنـى أن يستشـعر كلهـا حضنـي لهـا».

يكمـل نبيـل: «فـي داخـل السـجن كلمـا تذكـرت والدتـي سـيطرت علـي الدمـوع، لكني أتمالـك نفسـي كـي لا يـرى أحـد دموعـي فيفسـرها أنهـا ضعـف منـي، وحيـن أخلـد للنـوم أتـرك دموعـي تسترسـل فـي سـتر الظـلام، فالظـلام وحـده يسـترها ويظهـر مـا فـي القلـب دون خـوف مـن سـوء التفسـير. لـم أبـك يومـاً فـي السـجن إلا حيـن كانـت تحضرنـي صـورة والدتـي وسـيرتها وذكرياتهـا وكلماتهـا المتوجسـة لـي: سـأموت يـا نبيـل وأنـت فـي السـجن»!!

داخل عقل نبيل رجب.. «مرآة البحرين» تقدم مرافعة وأدلة حول تورط الأجهزة الأمنية البحرينية في احتضان «داعش»

أعـاد اعتقـال رئيـس مركـز البحريـن لحقـوق الإنسـان نبيـل رجـب بسـبب تغريـدة نـدد فيهـا باحتضـان المؤسسـات الأمنيـة البحرينيـة لفكـر «داعـش»، تسـليط الضـوء علـى العقيـدة القتاليـة المهيمنـة علـى هـذه المؤسسـة التـي تشـكل «محطـة مـرور» لكثيـر مـن المقاتليـن البحرينييـن المتواجديـن حاليـاً فـي صفـوف تنظيـم «الدولـة الإسـلامية» فـي مناطـق الصـراع بسـوريا والعـراق.

كانـت وزارة الداخليـة البحرينيـة قـد اعترفـت فـي 5 سـبتمبر/ أيلـول الماضـي بانضمـام أحـد ضباطهـا، وهـو محمـد عيسـى البنعلـي المعـروف تحـت الاسـم المسـتعار «أبـو عيسـى السـلمي»، إلـى تنظيـم الدولـة الإسـلامية «داعـش».

كمـا أفـادت بأنهـا «كانـت قـد أنهـت خدماتـه مـن قبـل اثـر تخلفـه عـن العمـل»، فيمـا

شـكّل ذلـك أول اعتـراف رسـمي بانتسـاب مقاتليـن أجانـب فـي العـراق وسـوريا إلـى المؤسسـات الأمنيـة.

وقـادت الأسـئلة المتعلقـة بمشـاركة البحريـن فـي الحلـف الدولـي الـذي تقـوده الولايـات المتحـدة لضـرب «داعـش» إلـى اعتـراف وزيـر الخارجيـة البحرينـي خالـد بـن أحمـد آل خليفـة فـي 29 سـبتمبر/ أيلـول الماضـي بوجـود 100 مقاتـل بحرينـي علـى الأقـل يقاتلـون فـي صفـوف تنظيـم الدولـة الإسـلامية.فيما صرّحـت المتحدثـة باسـم الحكومـة سـميرة رجـب فـي 30 مـن الشـهر نفسـه بـأن «هـذه كل المعلومـات التـي نمتلكهـا الآن، ولا توجـد غيرهـا أدق».

وسـط ذلـك، جـاء ظهـور الضابـط «البنعلـي» و3 مـن رفاقـه فـي شـريط فيديو الإسـبوع الماضـي ليكشـف عـن فصـل جديـد فـي ظاهـرة الجهادييـن البحرينييـن. فقـد دعـا زمـلاءه فـي وزارة الداخليـة البحرينيـة بالحـذو حـذوه والمسـارعة إلـى الانضمـام إلـى تنظيـم «الدولـة الإسـلامية» وتـرك وظائفهـم فـي «الداخليـة» التـي قـال مـن واقـع معايشـته لهـم «أنهـم يعرفـون أنهـم علـى خطـأ» وأن اسـتمرارهم فـي شـغل هـذه الوظائـف يعـود إلـى دوافـع ماليـة.

تتصـدر قبيلـة «آل بنعلـي» التـي ينتسـب لهـا عيسـى البنعلـي، وهـي مـن القبائـل العربيـة القليلـة الحليفـة للعائلـة الحاكمـة البحرينيـة التـي يسـمح لأفرادهـا بتقلـد مناصـب قياديـة فـي الأجهـزة الأمنيـة البحرينيـة، تتصـدر القبائـل والعوائـل البحرينيـة مـن حيـث توفيرهـا خزّانـاً مـن المقاتليـن البحرينييـن إلـى المنظمـات الجهاديـة.

وهنـاك علـى الأقـل 6 مـن أفـراد هـذه القبيلـة مـن المنخرطيـن فعليـاً فـي معـارك فعليـة بالعـراق وسـوريا مـع تنظيـم «الدولـة الإسـلامية». فيمـا تأخـذ مشـاركتهم صبغـة العلنيـة كمـا تشـي بذلـك كثيـر مـن التغريـدات لهـم علـى شـبكة التواصـل الاجتماعـي «تويتـر». ويعـد تركـي البنعلـي الـذي يوصـف بـ»الشـرعي» وكان حتـى العـام 2013 يتـردد علـى البحريـن أحـد المسـئولين الكبـار فـي تنظيـم «داعـش». ويجـري تركيـز

الضوء عليه حالياً في المسئولية عن تجنيد العديد من الشباب السنة من منطقة البسيتين ودفعهم للقتال في المعارك بالعراق وسوريا.

وفي وقت ما من العام 2013 قتل بحرينيان على الأقل من منتسبي قوة دفاع البحرين، وهما الشاب عبدالعزيز العثمان وأخيه عبدالرحمن العثمان في صفوف جبهة «النصرة» بسوريا. فيما تداولت وسائل التواصل الاجتماعي (مايو/ أيار 2013) صوراً لهما في مناطق مختلفة بسوريا، وهما يرتديان بزة الجيش البحريني.

«التلقين» المتطرف بمؤسسة الجيش

فتحت هذه الشواهد وغيرها النقاش بشأن العقيدة التي تقوم عليها المؤسسات العسكرية ويجري تلقين العاملين بها. وفي مسعى للإجابة على هذا السؤال، فقد تم الكشف في يونيو/ حزيران الماضي عن مجموعة من الكتب الصادرة عن مديرية الارشاد الديني بقوة دفاع البحرين تتعرض بالإزدراء والتكفير لعقائد الطائفة الشيعية التي تمثل غالبية المواطنين في البحرين، وذلك في سياق الشحن الطائفي الذي يمارسه الجيش البحريني.

وتضمن الكتاب لمؤلفه سعيد القحطاني «نور السنة وظلمات البدعة في الكتاب والسنة» تكفير الشيعة بالإشارة إلى معتقداتهم الدينية في زيارة قبور وأضرحة النبي محمد وأئمة أهل البيت الموجودة في المدينة المنورة بالسعودية والعراق وإيران. كما نص على أن من بين أعمال الكفر «الطواف بالقبور تقرّباً إلى أصحابه».

ويصف الكتاب من يسميهم «الرافضة»، وهو الاسم التحقيري الذي تستخدمه الجماعات المتشددة لوصف «الشيعة»، بأصحاب البدع وبأنها من «الفرق الضالة» في اعتقاداتها والتي «تدخل فيها أيضاً الإسماعيلية، النصيرية والدروز وغيرهما».

واعتبر الكتاب، الذي يجري توزيعه داخلياً على منتسبي قوة دفاع البحرين،

احتفالات «الرافضة» وبعض الفرق الدينية الأخرى بالمولد النبوي «واتخاذه عيداً فيه تشبه باليهود والنصارى في أعيادهم، وقد نُهينا عن التشبه بهم»، مشيرا في ذات السياق للاحتفال بالإسراء والمعراج والاحتفال بالنصف من شعبان.

كما قامت مديرية الإرشاد بوزارة الدفاع أيضاً بطباعة كتاب آخر على نفقتها للمؤلف نفسه، تحت عنوان «نور التوحيد وظلمات الشرك في ضوء الكتاب والسنة»، وهو يحوي مضامين التكفير ذاتها، ويمثل واحداً من الكتب التي يتم توزيعها على منتسبي قوة الدفاع البحرينية.

نماذج تطبيقية للتلقين «التكفيري»

توفر الآراء التي يدلي بها الناطق باسم الجيش البحريني خالد البوعينين على حسابه في «تويتر» @Al_Bu3inain نموذجاً فاقعاً للعقيدة العسكرية المليئة بالتطرّف المستقاة من هذا النوع من التلقين. كما تكشف عن استعارة مطابقة لكامل المعجم السلفي «التكفيري» في موقفه من الغرب والولايات المتحدة والشيعة والمسيح واليهود والنصيريّة.

ويقول البوعينين (الذي منع مؤخراً بقرار داخلي من التغريد كما طلب منه مسح جميع تغريداته) في اعتراض على منح الحكومة ترخيصاً (أغسطس/ آب 2012) لإنشاء كنيسة كاثوليكية «كيف ينصرنا الله ونحن نشيد معابد الشرك والمشركين، كيف ينصرنا والشرك بالله يدعم من الدولة، خوفا من أن يقال عنا أننا ضد حقوق الإنسان».

ويضيف في سياق آخر «لم نعِ ماذا تخطط له أمريكا إلا بعد رحيل صدام، فسلمنا العراق للمجوس وأرادت أمريكا أن تسلمنا لهم» على حد تعبيره.

كما تعطي تعليقات نجل وزير الديوان الملكي ناصر بن خالد بن أحمد آل خليفة الذي يعمل ضابطاً في الجيش البحريني كما يشغل منصب رئيس

مجلس إدارة نادي الرفاع الشرقي، نموذجاً آخر يبيّن حجم التوغل السلفيّ في قلب العائلة الحاكمة. ويمتلىء حسابه على «تويتر» @nasser_khalid بإشارات صريحة تكشف عن تكوين أصولي تصب في ذات الأيديولوجيا الأممية المتبنّاة من «السلفية الجهادية».

إذ يقول في أحد التعليقات «البحرين ليست للجميع فهي بلد مسلم عربي بنص الدستور»، موضحاً «لا نُكره المجوس (الشيعة) على التوحيد ولكن البراء من شركهم واجب وإعانتهم على الشرك بالله ظلمٌ عظيم». ويضيف في إطار متصل «دعوة لا سني ولا شيعي، بس بحريني.. دعوة جاهلية أطلقها دعاة الشرك».

ومثلت صفحته على «تويتر» طوال الأعوام 2011 و2012 و2013 أحد المنافذ الإشهاريّة لحملة «تجهيز غازي» التي تهدف إلى إعداد المقاتلين للجهاد في سوريا. وصرح في هذا السياق «لا زال الباب مفتوحاً لتسليح المجاهدين في سوريا فلا تبخلوا على أنفسكم»، معتبراً أنه «لا خير في ثروات المسلمين ولا سوادهم إن لم ينصروا إخوانهم في الدين بمشارق الأرض ومغاربها»، وفق تعبيره.

وحتى أواسط العام الماضي 2013 كانت حملات «تجهيز غازي» لتمويل وتجهيز المقاتلين تقام بشكل علني في الجوامع البحرينية، مثل: «جامع شيخان الفارسي» في الرفاع، و»جامع أبو حنيفة» في البسيتين، و»مسجد نادي الساحل» بمنطقة الحد، و»جامع الشيخ عيسى بن علي» في المحرق، و»مسجد العصمة» في مدينة حمد، و»مسجد قلالي الغربي» بمنطقة قلالي، إضافة إلى جوامع أخرى في مدينة عيسى والمنامة. وهي حملات أقيمت تحت إشراف قيادات سلفية تعرف بعلاقتها العميقة مع قائد قوة دفاع البحرين المشير خليفة بن أحمد الذي صرّح في حوار (16 يونيو/ حزيران 2013) بأن «الثورة السوريّة، هي الوحيدة التي يمكن تسميتها ثورة شعب»، معتبراً بأن «ما حصل في البلدان العربيّة الأخرى، كتونس، مصر، ليبيا، اليمن والبحرين، لم يكن سوى مؤامرة غربيّة».

طبقاً لهذه المعطيات، فقد جاءت تغريدات الحقوقي نبيل رجب الأخيرة لإلقاء مزيد من الضوء على ما أسماه «الحاضنة الأيديولوجية» للجهاديين البحرينيين. إذ صرح «العديد من البحرينيين الذين انضموا إلى ميليشيات تنظيم الدولة الإسلامية جاءوا من المؤسسات الأمنية في البلاد، هذه المؤسسات كانت الحاضنة الأيديولوجية الأولى».

في مكان آخر، ربما فتحت كل هذه المعطيات الباب لتحقيق رسمي ربما انتهى إلى فضيحة كبيرة تتعلق بحجم تورط المؤسسات العسكرية في بث الفكر المتطرف وتشكيل أرضية انطلاق للكثير من الجهاديين المتشددين. لكن لأنها في البحرين، فسيتم الاكتفاء فقط بسجن نبيل رجب!

الإفراج عن نبيل رجب

قضت محكمة بحرينية بالإفراج عن الحقوقي المعروف نبيل رجب بعد شهر من اعتقاله، رغم أنّها أعلنت في الجلسة الماضية ضم دعوى قضائية ثانية رفعها ضده القائد العام لقوة دفاع البحرين، المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، بتهمة إهانة الجيش.

واعتقل رجب في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014، إثر عودته من رحلة عمل استمرت أكثر من شهرين، جال فيها بريطانيا وإيرلندا ولبنان والدنمارك والنرويج والسويد وفنلندا وسويسرا وبلجيكا، واجتمع رجب خلال تواجده بالخارج بالعديد من مسئولي الدول من بينهم وزير الخارجية الدنماركي وآخرين، وألقى كلمة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، كما عقد مؤتمرا صحفيا بالفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والتقى بالعديد من وسائل الإعلام الدولية.

وكانت المحامية جليلة السيد قد قالت في تصريح بأن النظام لن يتسامح مع

نشاط رجب في أوروبا، واعتبرت زوجته سمية رجب بأن ذلك السبب الرئيس لاعتقاله.

لكن السلطات كانت تحاكم نبيل رجب بسبب تغريدة كتبها في حسابه على تويتر أشار فيها إلى أن قتال عناصر سابقين في قوى الأمن البحريني إلى جانب داعش، يعكس ثقافة هذا المؤسسات التي تحتضن مثل هذا الفكر.

وعقدت جلسات المحاكمة بشكل سريع خلال الشهر الماضي، وكان من المفترض أن يصدر الحكم ضد رجب في الجلسة الماضية (الأربعاء 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2014)، لكن القاضي أجل ذلك بشكل مفاجئ، معلنا عن قضية ثانية ضد رجب رفعها المشير بتهمة إهانة الجيش، ما كان يوحي بحسب مراقبين بأن السلطات تنوي تشديد عقوبته.

ورغم هذا التعقيد والسرعة في المحاكمة، جاء قرار اليوم بالإفراج عن رجب ليكمل سلسلة المفاجآت.

وكانت واشنطن قد وجّهت انتقادات حادة للمحاكمة، وطالبت للمرة الأولى في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2014 بإسقاط التهم كليا عن نبيل رجب، وإطلاق سراحه، في ما اعتبر تغيرا بارزا في موقفها، وصدرت انتقادات ووعود بمتابعة قضية رجب كذلك عن بريطانيا وفرنسا والنرويج وإيرلندا وغيرها، وهي بلدان زارها رجب خلال رحلته إلى أوروبا.

وقد حثت الأمم المتحدة البحرين على الإفراج عن نبيل رجب وعبرت عن قلقها من اعتقاله، كما ألقت 12 دولة بيانا في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أدانت فيه العمليات الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، وأشارت إلى اعتقال بعضهم، كما صدرت عشرات الإدانات والمطالبات بالإفراج عن نبيل رجب من المنظمات الدولية والنواب الأوربيين وشخصيات أخرى.

وخلال الشهر الماضي، نشرت في كبريات الصحف الأمريكية والأوروبية تقارير وتحليلات سياسية عن اعتقال نبيل رجب، غطّت تماما على مشهد الانتخابات النيابية الذي تحاول السلطات الترويج له إعلاميا، وسخر عالم السياسة والدبلوماسي الأمريكي المخضرم إليوت أبرامز من تهمة «إهانة وزارة الداخلية» التي وجّهت إلى رجب، وقال إنه «لا يمكن لأي حكومة أن تشرّع قانونًا يوجب احترام المؤسّسات الحكوميّة» مضيفا بأن «اعتقال المواطنين الذين يُعلّقون على أداء حكومتهم تصرّفٌ رجعيٌّ، وقمعيٌّ، وينم عن هزيمة ذاتية».

وكان رجب قد أفرج عنه في 24 مايو/أيار 2014 بعد سنتين من السجن بسبب نشاطه الحقوقي والسياسي المعارض للنظام.

ناصر بن حمد...
من المحاكمة في بريطانيا إلى سباق الترايثلون

كان 2014 عاما عصيبا على نجل الملك البحرني ناصر بن حمد. صورة «أمير التعذيب»، ابن الملك المدلّل، غزت الإعلام العالمي بعد إصدار محكمة بريطانية في 7 أكتوبر/ تشرين الأول حكما برفع الحصانة عنه تمهيداً لمحاكمته.

وخلال ساعات من صدور الحكم تناقلت الخبر كبرى وسائل الإعلام العالمية، من بينها صحيفة «الغارديان»، «الإندبندنت»، «التيليغراف»، و«ديلي ميل». وقالت «بي بي سي» إن القرار يفتح الطريق أمام إلقاء القبض على الأمير البحريني.

وفي إشارة إلى عدم اكتراث حكومة ديفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني بحكم المحكمة العليا في لندن، زار السفير البريطاني في البحرين إيان لينـدزي، ناصر بن حمد بعد يومين من صدور حكم المحكمة، وبدا أن الزيارة حملت تطمينات سياسية، بأن الحكومة البريطانية تتعامل مع نجل الملك كشخصية تحمل ثقلاً لدى الخط الدبلوماسي البريطاني.

بدوره، وبعد ساعات من استقباله السفير البريطاني، كتب نجل الملك ناصر بن حمد قصيدة متحديا خصومه واصفاً إياهم بـ«خونة الدار». وفيما يشبه الاعتراف بما ارتكبه من جريمة تعذيب معتقلين سياسيين، قال ناصر إن ما فعله كان لحماية الدار «فأين الغرابة في ذلك»!

تبعات الحكم البريطاني لاحقت ناصر بن حمد إلى باريس، إذ تناولت وسائل الإعلام الفرنسية ردود الأفعال التي أدانت زيارة ناصر لباريس من أجل حضور سباقات النورماندي في أغسطس/آب، كما أثارت صحيفة اللوموند الفرنسية في أكتوبر/تشرين الأول قضية الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها ناصر في فرنسا، وتساءلت إذا ما كان الحكم

البريطاني سيغير في نتيجة الشّكوى التي قدّمتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في فرنسا، بالتّهمة ذاتها، أم أنّ ناصر سيفلت من العدالة الفرنسية.
وكان الحدث الثاني الذي أثار ردود فعل محلية غاضبة بسبب ناصر بن حمد هو سباق الترايثلون الذي أقامه في 6 ديسمبر/كانون الأول 2014. حوّل ناصر بن حمد البلد إلى ساحة لعب كبيرة، لا مكان فيها لغير دراجاته الهوائية. وزارة الداخلية الموظفة إلى مقام سموه، أخلت الشوارع من كل أشكال الحياة بكل طوارئها وضروراتها وملحّاتها، لأن ابن الملك اختار هذا اليوم ليركض في الشارع. في مساء اليوم نفسه، جرى تعميم توجيهات رسمية على جميع الصحف الرسمية بأن لا تنشر أي شيء عن الحدث وتبعاته، بعد أن ضجت مواقع التواصل الاجتماعي ساخطة، معتبرة ما حدث استهتارا مترديا بكرامة المواطن واحتقارا مزريا. ضج الجميع (موالون ومعارضون) بما تعرضوا له من تعطيل مضر وسفيه، من أجل نزوة طارئة لابن الملك، اختتم بها عامه العصيب.

البطل (الحديدي) ناصر بن حمد، تحت طوفة حقوق الإنسان

هـا هـي المحكمـة البريطانيـة تقبـل الدعـوة القضائيـة المرفوعـة ضـد ناصـر بـن حمـد، وقـد بـدأت أولـى جلسـاتها يـوم الجمعـة الماضـي. مـا يُعـد إنجـازاً حقوقيـاً جديـداً ضـد السـلطة القمعيـة والاسـتبدادية فـي البحريـن.

فـي مسـابقة الرجـل الحديـدي فـي برليـن، وقـف الناشـط يوسـف الحـوري فـي وجـه ناصـر بـن حمـد مخاطبا:»قلـت كل مـن طالـب بإسـقاط النظـام ستسـقط عليـه طوفـة، أنـت اليـوم تسـقط عليـك الفضايـح». ليسـت البحريـن صغيـرة فقـط بحيـث يمكـن لناصـر أن يلاحـق معارضـي أبيـه، بـل العالـم أيضـا صغيـر بيحـث يسـتطيعون ملاحقتـه.

منـذ 2011 والفضائـح تلاحـق ناصـر بـن حمـد الـذي أظهـر عـداءه وكراهيتـه وحقـده علـى فئـة عريضـة مـن الشـعب البحرينـي تمثـل الغالبيـة السياسـية فـي البلـد. ورغـم كل الصـور التـي يحـاول أن يشـهر نفسـه بهـا كأميـر أسـطوري وبطـل اسـتثنائي: مشـاركاته البطوليـة فـي السـباقات الحديديـة وسـباقات القـدرة ومسـابقات الشـعر والرسـم وتصميـم السـيارات وصيـد الأسـماك ووو غيرهـا الكثيـر ممـا يصـدح بـه الإعـلام الرسـمي ولوحـات الشـوارع الكبيـرة المهنئـة والمتملقـة، لكـن صـورة اسـتثنائية أخـرى، وبطولـة غيـر مسـبوقة للأمـراء، يخفيهـا ناصـر بـن حمـد بيـن سـجلّه الحافـل بدعايـات البطـولات، ولا يظهرهـا إعـلام السـلطة، ولا لوحـات إعلانـات الدعايـة فـي الشـوارع، إنهـا صـورة (المعـذّب).

لقـد مسـح ناصـر بـن حمـد، تغريـدات الكراهيـة المسـيئة والمتوعـدة للرياضييـن والمحتجيـن التـي نشـرها إبـان فتـرة الطـوارئ علـى صفحتـه فـي تويتـر، واسـتحدث تاريـخ جديـد لبـدء حسـابه الشـخصي بتويتـر، ليصبـح وكأنـه بـدء بتاريـخ 25 ابريـل 2011، لكـن صـور تغريداتـه المبتذلـة بقـت محفوظـة عنـد النـاس، وبقـى اتصالـه لبرنامـج الراصـد المكارثـي فـي تلفزيـون البحريـن فـي 4 ابريـل 2011 والـذي هـدّد فيـه الرياضييـن وتوعدهـم بالملاحقـة قائـلاً «إن البحريـن جزيـرة صغيـرة» مسـجلاً

ومحفوظاً، أما قصص تعذيبه للرموز المعتقلين فحاضرة في شهادات العديد منهم، أبرزها شهادات الشيخ المقداد وبرويز.

وكان الحقوقي البارز نبيل رجب أول من كثّف جهوده في 2012، وعمل على إيصال الأدلة والبراهين التي تثبت تورط نجل الملك في انتهاكات الرياضيين، أوصلها إلى المنظمات ووسائل الإعلام في بريطانيا، وذلك من أجل ملاحقته قانونياً كمنتهك أو لمنعه من دخول بريطانيا في أسوأ التقديرات.

الملك بدوره كافأ ابنه (المعذّب) في 19 يونيو 2011 كعادته الملكية في تكريم المعذبين، أصدر أمراً ملكياً بترقيته إلى رتبة عقيد، كما قام بتعيينه قائدًا للحرس الملكي بقوة دفاع البحرين، كما أنه يرأس المجلس الأعلى للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية البحرينية.

في إفادة الشيخ المقداد التي كتبها في سجن جو المركزي وألقاها بصوته في قاعة محكمة الاستئناف العليا بتاريخ 22 مايو/ أيار 2012، يقول عن تعذيب ناصر له: «أثناء التحقيق معي وأنا معصوب العينين، ومكبّل اليدين جاءني (ناصر بن حمد ابن ملك البلاد حمد بن عيسى آل خليفة) وسألني هل تعرفني؟ فقلتُ لا لأني كنت معصوب العينين، فقال لي: أنا الذي لم يفصل بيني وبينك إلا الجدار يوم مسيرة الصافرية، وكرر السؤال: هل عرفتني؟ فقلتُ: لا. لأني لم أكن أتوقع أن يكون «ناصر» من ضمن المعذبين، فقال لي بلسانه: معك الأمير ناصر، وأخذ يحقق معي ويسألني عن الشعارات التي كان الناس يرددونها يوم مسيرة الصافرية، فقلتُ له بعضها، فقال: بعدَ، أكمل، حتى قال لي أريد شعار «يسقط...»، فما إن قلتها، فإذا به ينهال علي ضربًا بعنف على الجانب الأيمن من رأسي وأسقطني على الأرض فرفعوني الذين من حولي، ثم ضربني مرة أخرى، وأسقطني وهكذا انهال علي ضربًا وهم معه، وكلما سقطت على الأرض تمّ رفعي وضربي إلى أن سالت الدماء من كل أنحاء جسمي. هذا وقد انكشف

جـزء مـن الغطـاء الـذي علـى عينـي فرأيـتُ ناصـر بـن حمـد بعينـي أثنـاء التعذيـب فـي سـجن القلعـة».

أمـا جـواد برويـز، فيقـول فـي إفادتـه: « كنـت ملقـىً علـى الأرض فـي الممـر، سـحبوني إلـى غرفـة التعذيـب مـرة أخـرى معصـوب العيـن ويـدي وراء ظهـري مصفـدة بالأغلال. بـدت نبـرة الشـرطي حينهـا مختلفـة وهو يسـتعد لاسـتقبال شـخص مهـم: الأميـر، الأمير وصـل»، يكمـل «اقتـرب الصـوت متسـائلاً: تعرفـون مـن معاكـم؟ التزمـت الصمـت فيما أجـاب الصـوت الـذي بجانبـي: لا مـا نعـرف أنـت منـو ؟ كان صـوت صديقـي محمـد حبيـب المقـداد، إذًا هـو معـي هنـا. الصـوت: متأكديـن مـا تعرفـون صوتـي؟. المقـداد: لا مـا أعـرف صوتـك.

عـاد يذّكرنـا: أنـا كان يفصـل بينـي وبينكـم جـدار فـي الصافريـة. معـاك الأميـر ناصـر بـن حمـد. لـم نكـن لنصـدق حتـى أمسـك رأسـينا ورفـع ذقنينـا إلـى الأعلـى، لنتمكـن مـن رؤيتـه مـن تحـت العصابـة.

كانـت الصدمـة كبيـرة بالنسـبة لنـا؟ مـاذا يفعـل ابـن الملـك فـي سـرداب القلعـة، لـم يحـدث فـي التاريـخ أن يُشـرف ابـن ملـك بنفسـه علـي تعذيـب معارضيـه. حيـن تأكـد بأننـا عرفنـا شـخصيته، سـألنا بهـدوء: أنتـو شـاركتوا فـي مسـيرة الصافريـة ؟ رد المقـداد: نعـم. قـال ناصـر: وشـنهو قلتـوا مـن شـعارات. رد المقـداد: الشـعب هـو الـذي رفـع الشـعارات. سـأله ناصـر: طيـب وشـنو الشـعب كان يرفـع مـن شـعارات؟ رد المقـداد: الشـعب يريـد إسـقاط النظـام، وخليفـوه شـيل ايـدك كل الشـعب مـا يريـدك، وأخـوان سـنة وشـيعة هـذا الوطـن مـا يبيعـه. سـأل ناصـر بمكـر: لا، فيـه شـعار أنـت تناسـيته، إتذكـره أحسـن لـك. لـم يطـل فـي الإجابـة رد المقـداد: يسـقط حمـد.

مـا إن انتهـى المقـداد مـن نطـق هـذا الشـعار، أمسـك ناصـر بـن حمـد بيديـه رأسـينا وأطبقهمـا علـى بعـض، وهـو يصـرخ: كيـف تتجـرآن علـى قـول يسـقط حمـد وأنتـم حثالـة المجتمـع. أخـذ يشـتم وأمسـك بالسـوط وبـدأ يضربنـا ويركلنـا فـي كل مـكان

حتى أخذه التعب. فصار يستريح ويشرب الماء ثم يعاود التعذيب بادئا بسحب شعرنا ولحانا. لم يشارك معه أحد في تعذيبنا، تركوه يشفي غليله. كان يأمر سجانيه بأن يعلقوا أقدامنا ليضربنا. استمر التعذيب نصف يوم وحتى الفجر.

والآن، بعد أن سقطت طوفة ناصر بن حمد على رأسه فضائح ومحاكمات دولية، ماذا هو فاعل والعالم صغير لا يمكن أن تدلّس فيه الفضائح أو تُخفى؟

الفاينانشال تايمز: حصانة ناصر بن حمد تحت المراجعة

تواجه النيابة العامة في انجلترا وويلز تحديًا قانونيًا حول ما إذا كان ابن الملك البحريني محصنًا من الملاحقة بتهمة التعذيب.

وكان مواطن بحريني سعى للقبض على الأمير ناصر بن حمد آل خليفة بعد تقديم ادعاءات حول تورط هذا الأخير بتعذيب معتقلين خلال الانتفاضة المؤيدة للديمقراطية عام 2011. وتم إخبار هذا المواطن أن الأمير يتمتع بحصانة من الملاحقة القانونية بسبب رتبته الملكية.

وقد تم تقديم طلب مراجعة الإجراءات القضائية من قبل مواطن بحريني، معروف باسم ف. ف. في الإجراءات، والذي يسعى إلى تحدي قرار حصانة الأمير ضد الملاحقة القانونية لكونها «قانونًا خاطئًا».

وقالت السفارة البحرينية في لندن إن «هذه القضية تشكك في الأسس القانونية التقنية لقرار النيابة العامة الإنكليزية. البحرين ليست طرفًا في هذه القضية ولذلك ليس من المناسب لها أن تقوم بأي تعليق.» وأضافت أنه «بالنسبة للمزاعم الواقعية الأساسية والتي لا تشكل صلب الموضوع في هذه القضية، فإن البحرين تعتبرها زائفة وذات دوافع سياسية.»

ولم يتسن لنا الحصول على أي تعليق من الأمير ناصر.الم

أما ف. ف.، الذي حصل على حق اللجوء السياسي في المملكة المتحدة، فيزعم أنه تعرض للضرب المبرح وحكم عليه بالسجن بعد مشاركته في الاحتجاجات في الدولة الخليجية في شباط/فبراير 2011 والتي أدت إلى العشرات من القتلى، أغلبهم من المتظاهرين.

ولحظ اللورد جاستيس لاوز، في حكم قضائي صادر في عام 2013 تم إشهاره للعلن الأسبوع الماضي، أن الإجراءات التي تقدم بها ف. ف. في دعواه لا علاقة لها بما حصل له بل ب»الاتهامات بأن الأمير ناصر بن حمد آل خليفة، ابن ملك البحرين، كان متورطًا بشكل مباشر بتعذيب ثلاثة أفراد في السجن في البحرين.»

ومنذ أن قمعت الحكومة البحرينية الاحتجاجات في منتصف آذار/مارس 2011، استمر العنف ذات المستوى الخفيف بالتأثير على الدولة الخليجية فيما استمرت الاحتجاجات من قبل الغالبية الشيعية ضد حكومة الأقلية السنية.

وفي خضم حملة القمع، قال الأمير ناصر لتلفزيون البحرين إن أي شخص دعا إلى إسقاط النظام سوف يتعرض لل «مساءلة»، مضيفًا أن «البحرين هي جزيرة لا يمكن الهروب منها.»

وتدعي الحكومة البحرينية أنها تقوم بالإصلاحات بعد أن انتقدت لجنة تقصي الحقائق المستقلة قوات الأمن لاستخدامها المنهجي للتعذيب. لكن المعارضة تقول أن التغييرات التجميلية لم تمنع القمع المستمر.

وتم إعطاء مدير النيابات العامة في لندن ملفًا في تموز/يوليو 2012 أعده المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان في برلين، يحتوي على مواد تهدف إلى توريط الأمير ناصر «بتعذيب السجناء المحتجزين في نيسان/أبريل 2011.»

وطالب محامو ف. ف. بملاجقة واعتقال الأمير، الذي يسافر بانتظام إلى المملكة المتحدة. ويُعتَبَر التعذيب المُمارس من قبل مسؤول رسمي جريمة بموجب المادة 134 من قانون المملكة المتحدة الجنائي الصادر في العام 1988.

وتم تمرير هذا الملف إلى فريق جرائم الحرب في شرطة العاصمة في آب/أغسطس 2012. وأشارت النيابة العامة البريطانية إلى أن الأمير ناصر يتمتع بالحصانة بموجب قانون حصانة الدولة كفرد من العائلة المالكة البحرينية كما يتمتع بالحصانة الوظيفية كقائد للحرس الملكي في البحرين.

وبعد الضغط عليه لمراجعة قراره، أوضح قسم الجريمة ومكافحة الإرهاب في النيابة العامة في أيلول/سبتمبر أن مسكن الأمير ناصر كان منفصلًا عن مسكن الملك، لذلك لم يتمتع بالحصانة لرتبته الملكية لكن لديه حصانة وظيفية كقائد للحرس الملكي في البحرين، وهو منصب يتقلده منذ حزيران/يونيو 2011.

ويسعى ف. ف. إلى تحدي قرار النيابة العامة البريطانية كقرار «خاطئ في القانون»، في قضية يحتمل البت فيها في وقت لاحق من هذا العام.

وقال توم هيكمان، وهو محام عن ف. ف.، للمحكمة العليا يوم الجمعة إن الأمير لم يُشِر إلى رغبته بالمشاركة في هذه الجلسات.»

وفي جلسة استماع يوم الجمعة، أصدر اللورد جاستيس موزيس والسيد جاستيس كينج أمرًا باسم المحكمة يقضي بالتغاضي عن السرية وكشف هوية الأمير ناصر.

وفي حكمه السابق، أوضح اللورد جاستيس لاوز أنه من «المحق تمامًا» «عدم إخفاء هوية» الأمير ناصر لأن «هذه الإجراءات هي أو ستصبح إجراءات علنية.»

وأضاف لأنه لا توجد قاعدة في القانون لإخفاء الهوية فقط اعتمادًا على خلفية الاتهامات الخطيرة أو لكون الشخص يتمتع بمنصب رفيع في دولة أجنبية.

النيابة العامة البريطانيةا

على خلاف ما نشرت الحكومة البحرينية من تحريفات لأقوال النيابة العامة البريطانية بخصوص الحكم الصادر عن المحكمة العليا بإسقاط الحصانة عن نجل الملك البحريني ناصر بن حمد آل خليفة، اعترفت النيابة العامة البريطانية بأن قرارها قبل عامين برفض التحقيق مع ناصر لاحتمال كونه يتمتع بالحصانة كان قرارا خاطئا.

وجاء هذا الاعتراف مكتوبا في حكم المحكمة الذي تنشر مرآة البحرين صورة منه. ونص الحكم على الإعلان الصريح بأن ناصر بن حمد آل خليفة لا يحق له التمتع بالحصانة.

وفي جلسة مرافعة موجزة في المحكمة، اتّفق المحامون التّابعون لرئيسة هيئة الادّعاء العام في بريطانيا أليسون ساندرز على أنّ الأمير ليس له الحق في الحصانة من الادّعاء بموجب قانون الحصانة لعام 1978.

وقال المحامي توم هيكمان، للمحكمة إنّ «هذا يفسح الطّريق للتّحقيق في قضية الأمير وللموافقة على مذكّرة توقيف. وستُسلّم المزيد من الأدلّة إلى الشّرطة في الوقت المناسب»، وهيكمان هو المحامي الذي يمثّل اللاجئ السياسي البحريني ف.ف. الذي رفع القضية ضد ناصر.

وعقب قرار المحكمة العليا أكدت النيابة أنه «لا يمكنها البقاء على موقفها الذي يعتقد أن الأمير ربما يتمتع بحصانة». بحسب ما جاء على موقع بي بي سي.

وقالت ديبورا والش، نائب رئيس قسم الجرائم الخاصة ومكافحة الإرهاب في النّيابة العامة البريطانية في تصريحات نقلتها صحيفة الغارديان، ومختلف وسائل الإعلام الدولية، «إنّ احتمال الحصانة لا يتم اعتباره عائقًا أمام الملاحقة القانونية،

وهـو أمـر يسـتوجب النّظـر بنـاء علـى حقائـق ووقائـع أي قضيـة، بعـد إجـراء بعـض التّحقيقـات».

وأضافـت موضحـة «لطالمـا ادّعينـا بـأن القضايـا المثـارة فـي هـذه المراجعـة القضائيـة هـي قضايـا نظريـة، إذ قبـل أن يتمكّـن مديـر النّيابـة ال.عامـة مـن الموافقـة علـى تطبيـق أي مذكـرة توقيـف، يجـب أن يكـون هنـاك تحقيـق مـن قبـل الشـرطة»

وأضافـت أنّ «قيـادة شـرطة المتروبوليتـان لمكافحـة الإرهـاب» مسـؤولة عـن التّحقيـق فـي كل الادّعـاءات المتعلّقـة بجرائـم الحـرب، والجرائـم ضـد الإنسـانية، والإبـادة الجماعيـة، والتّعذيـب. وقـد أعلنـت سـابقا أنّهـا لـن تُجـري تحقيقًـا ذي صلـة بهـذا الأمـر لأسـباب عـدّة؛ واحتمـال الحصانـة ليـس واحـدًا منهـا.»

وعلـى العكـس ممـا سـاقته الحكومـة البحرينيـة فـي بيانهـا، مـن أن النيابـة العامـة البريطانيـة قالـت فـي بيانهـا «بـأن القـرار لا يترتـب عليـه أيـة إجـراءات أخـرى، كـون الشـرطة البريطانيـة قـد رفضـت التحقيـق لعـدم توفـر الأدلـة علـى هـذه الادعـاءات»، قـال البيـان بحسـب مـا نقلـت صحيفـة الغارديـان إن « النّيابـة العامـة البريطانيـة ملتزمـة بالمحاكمـات المتعلّقـة بجرائـم الحـرب ونأخـذ مسـؤوليتنا بموجـب القانـون الدولـي علـى محمـل الجـد. فكلّمـا يُجيـز لنـا القانـون فعـل ذلـك، سـنُجري المحاكمـات فـي محاكـم المملكـة المتّحـدة».

وأكـدت والـش إن النيابـة تملـك هيئـة تدخّـل متمكّنـة تخصصهـا «جرائـم الحـرب»، تتألّـف مـن وحـدة إنفـاذ القانـون، ومنظّمـات غيـر حكوميـة وغيرهـا مـن الجهـات التـي يرجـع لهـا دوليًّـا كمثـال علـى حُسـن الممارسـة. وقالـت إن هـذه الهيئـة تجتمـع بانتظـام لمناقشـة القضايـا ذات الصّلـة وللمسـاعدة علـى تعزيـز معرفتنـا المشـتركة فـي هـذا المجـال وفهمنـا لـه.

الغارديان

قالت صحيفة الغارديان البريطانية إن شرطة سكوتلاند يارد ستتلقى طلباً للتحقيق في مزاعم تعذيب يجب على إثرها محاكمة ناصر بن حمد.

وبحسب الصحيفة فإن الطلب جاء بعد أن ألغت المحكمة العليا في لندن قرار مدير الادعاء العام الذي أعطى ناصر بن حمد الحصانة من أي مساءلة قانونية نظراً لانتمائه لأسرة ملكية.

وبدأت القضية بعد أن أقدم مواطن بحريني عرف نفسه بـ ف.ف بمحاولة إصدار أمر قبض بحق الأمير، والذي يمارس الفروسية ويزور المملكة المتحدة بشكل منتظم.

وكان ف.ف قد ادعى أن ناصر بن حمد متورط في تعذيب معتقلين أثناء إندلاع الإحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في 2011 .

في جلسة الإستماع الموجزة في المحكمة، وافقت محامي الادعاء العام البريطاني (أليسون ساندرز) على أن الأمير لم يحق له الحصول على الحصانة من الملاحقة القضائية وفق قانون الحصانة لعام 1978.

وقال (توم هيكمان) محامي ف.ف «أن القرار يفتح المجال للتحقيق مع الأمير وإصدار مذكرة اعتقال بحقه لاحقاً»، حيث أخبر المحكمة أن «أدلة أخرى سيتم تقديمها للشرطة في الفترة المقبلة».

وقالت المحامية (سو ويليام) من شركة المحاماة سوليستار ودليجتون بيرس التي تمثل ف.ف قانونياً بعد انتهاء جلسة الإجتماع إن «على المملكة المتحدة، بموجب معاهدة مناهضة التعذيب التي أقرتها الأمم المتحدة وبموجب قوانينها أيضاً للتحقيق، اعتقال ومحاكمة أي شخص يزعم أنه قام بارتكاب جرائم تعذيب

فـي الخـارج، ويجـب تطبيـق ذلـك علـى الجميـع بغـض النظـر عـن المصالـح البريطانية الاقتصاديـة مـع هـذا النظـام».

صور «أمير التعذيب» ناصر بن حمد تملأ وكالات الأنباء

مـلأت صـور نجـل ملـك البحريـن، ناصـر بـن حمـد آل خليفـة، مواقـع وكالات الأنبـاء وكبـرى وسـائل الإعـلام الدوليـة بعـد أن رفعـت المحكمـة العليـا فـي بريطانيـا الحصانـة الدبلوماسـية عنـه تمهيـدا لمحاكمتـه بتهـم تتعلـق بتعذيـب معتقليـن فـي البحريـن.

وخـلال سـاعات مـن صـدور الحكـم تناقلـت الخبـر عشـرات وسـائل الإعـلام علـى رأسـها وكالـة أنبـاء رويتـرز، وكالـة الأنبـاء الفرنسـية، وكالـة الأنبـاء الألمانيـة، وقنـاة «بي بي سـي».

كبـرى الصحـف فـي بريطانيـا اهتمـت بالحـدث بقـوة عبـر تقاريـر مفصلـة نشـرتها، مـن بينهـا صحيفـة «الغارديـان»، «الإندبدنـدت»، «التيليغـراف»، و«ديلـي ميـل».

وقالـت «بـي بـي سـي» إن القـرار يفتـح الطريـق أمـام إلقـاء القبـض علـى الأميـر البحرينـي إذا زار بريطانيـا.

الصحف الفرنسية

أثـارت صحيفـة اللومونـد الفرنسـية قضيـة الحصانـة الدبلوماسـية التـي يتمتـع بهـا نجـل الملـك البحرينـي ناصـر بـن حمـد فـي فرنسـا إثـر الحكـم الـذي أصـدره القضـاء البريطانـي مؤخـرا بإسـقاط حصانتـه فـي المملكـة المتحـدة.

وقالـت الصحيفـة فـي تقريـر، ترجمتـه مـرآة البحريـن، إن القضيـة لـن تغيـر فـي نتيجـة الشّـكوى التـي قدّمتهـا الفدراليـة الدوليـة لحقـوق الإنسـان فـي فرنسـا، فـي 22أغسـطس/آب، بالتّهمـة ذاتهـا (وهـي التـورط فـي أعمـال تعذيـب ضـد معتقليـن سياسـيين).

وأضافت «خسر الأمير ناصر بن حمد آل خليفة، الملاحق في المملكة المتحدة لضلوعه بالتعذيب، حصانته أمام القضاء. لكنه يفلت من العدالة الفرنسية، بسبب تساهل وزارة الخارجية الفرنسية»

وكان جهاز «الإبادة والجرائم ضد الإنسانية» في محكمة باريس الابتدائية قد شُغِل بمجيء الشيخ ناصر إلى فرنسا، للمشاركة في دورة ألعاب الفروسية العالمية. وفي 28 أغسطس/آب، أغلق المدّعي العام ملف القضية من دون اتخاذ أيّ إجراءات، بحجّة حصانة الأمير ناصر، بعد أخذه رأي قسم البروتوكول في وزارة الخارجية الفرنسيّة.

وعلّق السّيد باتريك بودوان، أحد محامي الفدرالية الدّولية لحقوق الإنسان بالقول إنّنا «نشعر أن غياب أي إجراءات في هذه القضيّة يستند إلى اعتبارات سياسيّة أكثر من كونها قضائية.»

من جانبه، أكّد المدّعي العام في باريس أنه طبّق الإجراء المعتاد، راميًا الكرة في ملعب وزارة الخارجية. اتصلنا بوزارة الخارجية، وكان الجواب أن الأمير ناصر «يتمتع بحصانة قضائية، ولهذا أغلقنا ملف القضية.»

وقالت المُحاميّة كليمانس بيكتارت إنّ «وزارة الخارجية الفرنسية تعطي حصانات من باب المجاملة، ويغطّي مكتب النّيابة العامة ذلك من دون التّحقيق فيه».

وتمّ تقديم طعن أمام محكمة الاستئناف في باريس، في 26 أكتوبر/تشرين الأول، لكن المحامين الفرنسيين لا يتوقعون الكثير. وعبّر السيد بودوان عن خشيته من «الأسوأ إذ أن ذلك يخلق نظامًا يسمح بالتّحايل على التزام فرنسا بملاحقة مجرمي التّعذيب.»

ناصر بن حمد يستخف بالمحكمة البريطانية ويبرر قيامه بالتعذيب

بعد ساعات من استقباله السفير البريطاني، كتب نجل الملك ناصر بن حمد قصيدة متحدية للشعب البحريني المطالب بالحرية والعدالة الديمقراطية، واصفاً

إياهـم بـ»خونـة الـدار». وفيمـا يشـبه الاعتـراف بمـا ارتكبـه مـن جريمـة تعذيـب معتقليـن سياسـيين، قـال ناصـر إن مـا فعلـه لحمايـة الـدار فأيـن الغرابـة فـي ذلـك!

نجـل الملـك المتهـم بتعذيـب معتقليـن سياسـيين إبـان فتـرة مـا تسـمّى بالسـلامة الوطنيـة، والـذي أبطلـت المحكمـة العليـا فـي بريطانيـا حصانتـه فـي 7 أكتوبـر 2014 فاتحـة المجـال للتحقيـق معـه حـول المزاعـم المثـارة ضـده، اسـتخف بالحكـم البريطانـي وقـال إن الدعـاوي لا تزعزعـه. وفـي لفتـة لا تخلـو مـن دلالـة طائفيـة، قـال ناصـر بـن حمـد أنـه يتبـع نهـج الصحابـة.

وقـال ناصـر بـن حمـد عبـر حسـابه علـى موقـع التواصـل الاجتماعـي انسـتغرام: «أُهـدي هـذه القصيـده لـكل شـخص محـب عبـر عـن شـعوره ووقـف معـي فـي وجـه خونـة الـدار، اللـه لا يحرمنـي منكـم، والشـكر موصـول لـكل مـن فعّـل (هاشـتاق) #كلنا_ناصر_بن_حمـد»

وفيما يلي نص القصيدة، وهي باللغة العامية البدوية:

ياهجوسي والشعر شرعت بابه
قبل تسأل ديرتي ويش انت ناوي
والنوايا البيض لو هي ما تشابه يكفي إن ما درب راعيها بغاوي
والا أنا لا صارت الدعوى طلابه دون داري جيت بالعزم الرهاوي
إن وقفت آقف وأمثل كل لابه وإن وردت العد عد الشعب راوي
ماخلقنا الله لذل ولا مهابه ما تزعزعنا الفتن ولا الدعاوي
والسؤال اللي ندور له اجابه جاوبوا ياللي تعرفون الفتاوي
لا حمينا دارنا وين الغرابه؟ هذي اللي ماتبي مفتي وراوي
والوطن دونه نجابه من يجابه نفتدي البحرين والشعب الفداوي
وندعي اللي ما بعد خاب الرجا به يحفظ البحرين من كل البلاوي
تحت راية من ضحك للمجد نابه سيرته مابين مسك وبين جاوي

يا ملكنا دارنا ما هي نهابه كلنا من دونها وقت العزاوي
علم اللي يحسب إنه وسط غابه والله إن يطيح ماهوب امتساوي
من عجز بالفعل زور فالكتابه وقال أنا قاوي وهو ماهوب قاوي
قلتها وأنا على نهج الصحابه واحكم بالشرع والوحي السماوي
والوطن بيتي وشعبه لي قرابه ودونهم موت العدو والذيب عاوي
ودام حب الدار وصلنا النيابه كثروا ياهل الشكاوي بالشكاوي؟

بعد القصيدة النبطية التي نشرها ناصر بن حمد آل خليفة، مستخفا بالحكم الذي أصدره القضاء البريطاني بإسقاط الحصانة عنه، ومعتبرا ما فعله من أعمال تعذيب بحق المعتقلين السياسيين «حماية للوطن»، نشر شقيقه خالد بن حمد آل خليفة رسالة قصيرة إلى من سماهم «خونة الدار» من البحرينيين، و»كل من يعادي ناصر بن حمد».

الرسالة التي نشرها خالد عبر حسابه في إنستغرام، بدت منفعلة وغاضبة.

وقال خالد «الكلام موجه إلى خونة الدار وكل من يعادي ناصر بن حمد. إذا كنت ناوي الوصول إليه فاعلم بأن هناك رجال، وشعب، وجيوش، وقبائل وأوطان لتحميه قبل أن تمسه بشيء، ولكن يجب أن تعلم كذلك بأن قبل كل ما ذكر، هناك خالد بن حمد يفديه بجسده ودمه وروحه».

وأحدث التطور القضائي الأخير أزمة كبيرة لدى العائلة الحاكمة في البحرين، وبدت ردود الحكومة البحرينية العلنية متخبطة ومضطربة، في حين عمد وزير الخارجية البحريني إلى إطلاق هاش تاغ (كلنا ناصر بن حمد) على شبكة «تويتر».

سباق «ترايثلون»

تحولت إقامة سباق «ترايثلون» في البحرين الذي تسبب في شلّ حركة المرور هذا الصباح إلى مناسبة لتفريغ شحنات السخط ضد نجل الملك البحريني ناصر بن حمد آل خليفة الذي يشارك في السباق والمسئول الفعلي عنه.

وامتلأت وسائل التواصل الاجتماعي منذ الصباح بعشرات التعليقات من مواطنين علقوا في زحمة السفير، كما سردوا قصصاً إنسانيّة للأضرار التي لحقت بهم، بينها تعطل إقامة جنائز لمتوفين وتعذر وصول مرضى وأطباء إلى المستشفيات. فيما أفيد في هذا الإطار عن تأخر حوالي 20 رحلة طيران في مطار البحرين عن الإقلاع لمدة 180 دقيقة.

وكتب المغرد محمد البوجيري تغريدة وجهها لنجل الملك قائلاً «خالي متوفي وينتظرنا في المقبرة ولا أحد قادر للوصول للدفن والتشييع، أيرضيك هذا؟».

وأوضح بأن «الطاقم الطبي العامل في مستشفى الملك حمد تعذّر عليه الوصول للمستشفى ما أدى إلى تزايد المرضى في حال يرثى لها عند مدخل الطوارئ».

وكشف الصحفي مصعب الشيخ بأن عائلة في المحرق اضطرت لتأجيل مراسم دفن فقيدها من الصباح إلى الظهر بسبب ما أسماه «حصار سباق ترايثلون».

ووجه المغرد خالد الخياط سؤالا إلى إدارة المرور «عن أية حلول مقترحة لمواطنه من البسيتين عالقة في زحمة السير وتريد الوصول بابنها لأقرب مستشفى لأنه ينزف دماً».

ونقل رئيس تحرير صحيفة «النبأ» الإسبوعية عبدالمنعم المير حادثة عن خروج طبيبة من قلالي متجهة للمستشفى الذي تعمل فيه «حيث تعطلت في منطقة البسيتين المحاذية وتم تأجيل عملياتها التي كان من المفروض القيام بها كما أن المرضى بقوا في انتظارها»، متسائلاً «هل يعقل ذلك؟».

وتساءل الإعلامي محمد بوعيدة «عما إذا كان أحد من النواب سيتقدم بسؤال فقط بعد انعقاد المجلس عن تكلفة سباق الترايثلون وما هي أوجه الفائدة منه».

ونشر فهد الحمود صورة لقائمة الرحلات التي تم تأجيلها بدون تحديد عدد ساعات التأخير والاكتفاء بوضع عبارة «حتى إشعار آخر»، قبل أن يعلق ساخراً «إن المطار هو الآخر فقد الأمل بسبب سباق الترايثلون».

ونشر المغرد فواز صليبيخ صورةً لمواطنين بحقائبهم متوجهين للمطار مشياً على الأقدام، وعلق متهكماً «إنها المرة الأولى التي يرى فيها مسيرة في البحرين بلا شعارات».

واعتبر الكاتب في صحيفة «أخبار الخليج» إبراهيم الشيخ أن «المجاملة على حساب الناس أدت إلى تأخر جنائز، وعدم وصول سيارات الإسعاف للمرضى، وتعطيل المسافرين في الطرقات»، متساءلاً «من سيحاسب؟».

وزارة الداخلية تضطر لفتح الشوارع

اضطرت وزارة الداخلية البحرينية إلى فتح كل الشوارع الرئيسية التي يقام عليها سباق الترايثلون قبل انتهائه بساعات، وذلك عقب مئات التغريدات الساخطة على شبكة تويتر.

وأعلنت الداخلية بشكل مفاجئ عن «فتح الحركة المرورية أمام السائقين على شارع الفائح وشارع الملك فيصل» ثم أعلنت لاحقا عن «فتح شارع الشيخ خليفة بن سلمان وجميع الطرق الفرعية المؤدية إلى شارع الشيخ عيسى بن سلمان».

وكانت إدارة المرور، التابعة لوزارة الداخلية، قد أغلقت هذه الشوارع الحيوية التي تربط منطقتي المحرق والمنامة، وتصل إلى مطار البحرين والعديد من المؤسسات الرئيسية في البلاد، وذلك بسبب إقامة ما سمي بسبقاق «الترايثلون»

الـذي نظّمـه نجـل الملـك البحرينـي ناصـر بـن حمـد آل خليفـة، المتهـم بجرائـم تعذيـب.

واشـتكى ناشـطون، غالبهـم مـن المحسـوبين علـى تيـار الموالاة، مـن أضرار كبيرة تسـبب بهـا إغـلاق الشـوارع، وعبـروا عـن سـخطهم العميـق من هـذا الإجـراء الذي عطّـل مصالح النـاس لأجـل أن «يلعـب» نجـل الملـك فـي «سـباق» دراجـات، كمـا عبّروا.

وأظهـرت صـور ومقاطـع فيديـو ازدحامـات غيـر مسـبوقة أحدهـا فـي شـارع ضيـق يمتـد مـن الحـد إلـى المحـرق، والنـاس عالقـون فيـه لسـاعات، كمـا بينـت صـور أخـرى حشـدا هائـلا مـن السـيارات دون حـراك فـي الشـوارع وسـط شـلل تـام للحركـة المروريـة.

وأعلنـت عائلـة «بـو جيـري» عـن تأجيـل تشـييع جنـازة أحـد أبنائهـا إلـى مـا بعـد العصـر، بسـبب عـدم قدرتهـم للوصـول إلـى المقبـرة. وبـث محمـد بوجيري، وهـو أحد أفـراد العائلـة، تغريـدة قـال فيهـا «إلـى الشـيخ ناصـر... ولـد خالـي متوفـي وينتظرنـا فـي المقبـرة... محـد قـادر يوصـل للدفـن والتشـييع... يرضيـك ياطويـل العمـر؟».

وحصـدت التغريـدة تفاعـلا قياسـيا زاد علـى 400 ريتيويـت، وقـال بوجيـري أيضـا «إلـى الرائـد أسـامة البحـر: الوالـدة تسـلم عليـك وتقـول أسـامة قـال: الحركـة بتكـون انسـيابية يـوم السـباق... هـي حاليـا تنتظـر أحـد يدفـن ولـد أخوهـا!»

وتفاعـل عـدد كبيـر مـن المغردين مـع هـذا الحـدث وسـواه مـن القصـص التي تسـبب بهـا سـباق ناصـر بـن حمـد، وبـات «الترايثلـون» حديـث الـرأي العـام فـي تويتـر الـذي شـهد حضـورا كثيفـا مـن جميـع الأطيـاف، وقـال علـي سـبكار وهـو متخصـص فـي الإعـلام الاجتماعـي، إن عـدد التغريـدات فـي هـاش تـاغ السـباق تجـاوز أكثـر مـن 800 فـي 6 سـاعات.

وتحـول هـاش تـاغ #ChallengeBahrain الـذي خصـص للسـباق إلـى مثـار سـخرية

وتهكم، بعد أن امتلا بالتغريدات الساخطة، والتي هاجم كثير منها نجل الملك البحريني شخصيا.

وتعقيبا على حادثة تأجيل الجنازة، قال المغرّد علي الريّس «إكرام الميت دفنه .. لكن للأسف الجنائز تعطلت وماقدرت توصل المقبرة والسبب «سباق»! ربنا لاتؤاخذنا بما فعل السفهاء منا».

من جانبها قالت المغرّدة فاطمة المحميد «حسبنا الله ونعم الوكيل... ما هذه الذمم التي تتسع لتحمل وزر الموتى المنتظرين والمرضى المنهكين، ودعاوى المظلومين!»

وفي حين ترجّل عدد كبير جدا من المسافرين القادمين والمغادرين، للوصول إلى مطار البحرين، توقّفت حركة الطيران للرحلات المغادرة من البحرين بشكل كامل، وقال ناشطون إن 20 رحلة في مطار البحرين تأخرت عن الإقلاع لأكثر من 3 ساعات، متسببة بخسائر تقدر بأكثر من 4 مليون دينار، حسب قولهم.

وقال أحد المغرّدين إن الفريق الطبي في مستشفى حمد لم يستطع الوصول إلى هناك، مما أدى إلى تزايد المرضى في حالة يرثى لها عند مدخل الطوارئ وإرهاق عاملي النوبة السابقة.

وروى مغرّد أن طبيبة خرجت من قلالي متهجهة إلى المستشفى من الساعة 8:30 صباحا وهي الآن هي محشورة في البسيتين والمرضى ينتظرونها وعمليات تم تأجيلها، في حين قال آخر إن والدة زوجته علقت في الشارع لساعات وهي في طريقها إلى المستشفى، ونشرت صورة لسيارة إسعاف تحاول شق طريقها بصعوبة وسط الزحام.

وتحدث ناشط عن معاناة مجموعة من مرضى الكلى لم يتمكنوا من الحضور إلى موعد الغسيل بسبب إغلاق الشوارع، وقال إن حياتهم في خطر.

وأكـد مغـردون أن العديـد مـن المواطنيـن الذيـن يعملـون بنظـام النوبـات، وكانـوا ليلـة البارحـة علـى رأس العمـل، لـم يسـتطيعوا الوصـول إلـى منازلهـم حتـى الآن، فـي حيـن قـال أكثـر مـن مغـرد إنـه لـم يسـتطع الوصـول إلـى المطـار للحـاق برحلتـه التـي طـارت فعـلا.

وأجّـل منتـدى الجامعييـن بجمعيـة الإصـلاح دورة تدريبيـة كان مـن المزمـع عقدهـا، فـي حيـن قـال مغـردون إن شـاحنات محملـة بالخرسـانة لـم تسـتطع الوصـول إلـى وجهتهـا ولا تسـتطيع الرجـوع للمصنـع، مشـيرين إلـى أن الخرسـانة سـتتحجر داخلهـا مـع مـرور الوقـت مسـببة خسـائر كبيـرة!

ورأى خالـد الخيـاط، وهـو مغـرّد معـروف فـي أوسـاط تيـار المـوالاة، إن سـباق الترايثلـون يظهـر بوضـوح كيـف تهتـم حكومـة البحريـن براحـة مواطنيهـا، فـي حيـن قـال آخـر إن السـباق يظهـر مسـتوى «الغبـاء» فـي التخطيـط والتنظيـم.

ترايثلون «ناصر بن حمد» و«رضاعة الطغيان»

«هنـاك ثلاثـة أصنـاف مـن الطغـاة: مـن يمتلـك الحكـم عـن طريـق انتخـاب الشـعب ليسـتبدوا بـه بعـد ذلـك، أو مـن يملـك بقـوة السـلاح، أو بالوراثـة المحصـورة فـي سـلالتهم، وهـؤلاء عـادة ولـدوا وأرضعـوا علـى صـدر الطغيـان، يمتصـون جبلّـة الطاغيـة وهـم رضّـع، وينظـرون للشـعوب الخاضعـة لهـم نظرتهـم إلـى تركـة مـن العبيـد، ويتصرفـون فـي شـئون المملكـة كمـا يتصرفـون فـي ميراثهـم»

إيتيان دو لا بويسي، خطاب في العبودية الطوعية

هـي ليسـت المـرة الأولـى التـي يغضـب فيهـا ناصـر بـن حمـد قواعـد النظـام الشـعبية، أو مـا يصطلـح عليـه بتيـار «المـوالاة» فـي البحريـن. ربمـا كانـت المـرة الأولـى قبـل عـام مـن الآن حيـن دعـا نجـل الملـك البحرينـي إلـى حملـة تبرعـات شـعبية للمتضرريـن مـن سـقوط الأمطـار!

إذا كانت حملة «ناصر» تلك ليست مهينة ومستفزة بالقدر الكافي، فربما كان «ترايثلونه»، كافيا ليثير سخط كثيرين من جمهور «الموالاة»، ويخرجه إلى العلن بشكل غير مسبوق، بلغ حد المطالبة بمحاكمته!

الشخصية «الخفيفة» و«غير المتزنة» لـ «ناصر بن حمد»، تجعله دون غيره عرضة للسخرية والسخط. وصورة «الولد المدلل»، أو «الأمير البدوي»، أو «الشاب رقم 1»، هي صور منبوذة جدا في أوساط كثيرة بين تيار الموالاة، ممن لا تروق لهم هذه «الخفّة»، حتى لو كانت من نجل الملك نفسه.

أما أن تصل «خفّة» ناصر، وحماقاته، إلى خط التماس: شوارعهم وبيوتهم ومصالحهم، ومع إدراكهم بأن النظام في أمس الحاجة إليهم اليوم، سيكون هناك متّسع من المجال لتصعيد نبرة السخط والتهكّم.

رغم التساؤلات المنطقية حول مدى جدّية هذا النقد، وما إذا كان يمكن أن يمثّل تحوّلا، إلا أنه لا يمكن إنكار الزخم الكبير الذي حظيت به حملة الأمس العفوية، والخوف الذي كان واضحا على الحكومة من تبعاتها، حتى أنها يبدو قد أثّرت على كفاءة «الشاب رقم 1» ومزاجه، ليخسر السباق، ويحل في المركز الرابع بين فئته!

لكن ناصر، ورغم موجة الاحتجاجات النادرة هذه، والموجّهة إلى شخصه مباشرة، لم يكف عن الاستخفاف، والاستسخاف، ورغم أن مقطع الفيديو الذي التقط له بعد نهاية السابق أظهره في حالة منكسرة، إلا أنّه حاول بسذاجة أن يقلب الموضوع، ويظهر الحدث بأنّه اختناق مروري حدث لهؤلاء الذين جاؤوا للتشجيع ومشاهدة السباق!

وفي اليوم اللاحق، كانت رسالة ناصر مختلفة، وبدا أنه قد تأذّى جدا من فرط هذا الهجوم، هو لم يتعوّد أبدا أن يسمع هذا من «جماعته». لغته كانت

كالعادة غير مقنعة، وغير دبلوماسية، ببساطة كان أخرقا، لكنّه كان يريد أن يكون حديثه قريبا لجماعته، وعلى الإنستغرام، بعث برسالة استدراك وخلط للأوراق بقدر الممكن «من قاموا بالفتنة جعلوكم توافقونهم الرأي السلبي حول أنجح سباق في العالم»... و»هل تعرفون كم نسبة ارتفاع الاقتصاد المحلي؟ 20 مليون مشاهد للسباق، وآلاف الزائرين!!»

في الواقع، فناصر بن حمد هو أكثر شخصية في النظام ينطبق عليها المثل «وين ما يضربها عويه»، فرغم كل ما يفعله والده له مع بريطانيا من أجل إعادة الاعتبار لصورته، إلا أن قضيّة اتّهامه بالتعذيب ستتحرّك أمام المحاكم البريطانية بلا أدنى شك، وزاد الطين بلة أن شعبيته في الداخل اليوم في الحضيض، بعد أن بات أوضح مثال على «رضاعة الطغيان».

تماما كما يعبّر المفكّر الفرنسي إيتيان دو لا بويسي، ينظر ناصر بن حمد، إلى الموالين، كشعوب خاضعة، نظرته إلى تركة من العبيد، ويتصرف في شئون البلاد كما لو كان يتصرّف في ميراثه. لا يهم إن أغلق كل الشوارع على الناس، وجعلهم لا يخرجون ولا يدخلون، لا مستشفى، لا مطار، لا عمل، لا نوم، ولا حتى مقبرة!

يقول أحدهم، قلت للشرطي، لدينا جنازة وأريد الذهاب للمقبرة، فقال له «ارجع البيت، هناك سباق والشارع مغلق»!!! هي تركة ناصر بن حمد، وهم في نظره هؤلاء العبيد، الشعوب الخاضعة.

ثمّة ما عرّى «الطاغية» في هذا «الولد» أمام الجميع. وإذا كان هناك من لا يزال يخاتله الشك في ذلك، فهو حتما من هؤلاء الذين جبلوا أنفسهم على «العبودية الطوعية».

عـلا صـوت ثمـة أشـخاص آخريـن. لا نعـرف لمـاذا ولا كيـف، ولا مـا يعنـي، ولكـن صوتهـم عـلا علـى أيـة حـال.

فـي أبسـط المقارنـات قـال هـؤلاء إنـه لا فـرق بيـن إغـلاق الشـوارع بالإطـارات المحترقـة وبيـن الشـرطة التـي أغلقـت شـوراعهم مـن أجـل سـباق رياضـي، ووصـف الشـيخ إبراهيـم بوصنـدل ناصـر ومـن معـه بـ»المتلاعبيـن بمصالـح النـاس لرياضتهـم» مطالبـا بمحاسـبته شـخصيا.

وبالطبـع، لـم يخـل الجـو مـن أولئـك الذيـن يعتبـرون ناصـر بـن حمـد وعائلتـه خطوطا حمـراء، و»تـابـــو»، لا يجـوز كسـره. تدخّـل هـؤلاء، ووضعـوا الكثيـر مـن علامـات التعجّـب والاسـتغراب مـن هـذه الحملـة، وشـكّكوا فـي ولاء المحتجّيـن وحبّهـم للوطـن، وأعلنـوا تخوينهـم صراحـة، لكـن صوتهـم كان نشـازا فـي غمـار هـذا الزحـام، فظهـر علـى اسـتحياء، وقوبـل مقدّمـا بالكثيـر مـن الهجـوم مـن داخـل تيـار المـوالاة، تحـت هـاش تـاغ #غرد_كأنك_طبـال.

وبالمناسـبة... كان هنـاك هـاش تـاغ آخـر، صاحـب بعـض التغريـدات فـي الحملـة هـو #بسـيكلك_تقدر (بدراجتـك تسـتطيع)، وهـو يقصـد السـخرية مـن شـعار الانتخابـات الأخيـرة (بصوتك_تقـدر)، وهـو تطـوّر مضحـك إلـى حـد مـا.

كمـا أن البعـض (مـن الموالـيـن) عبـر عـن اعتقـاده بـأن الشـعب (سـنّة وشـيعة) اجتمـع أخيـرا علـى فكـرة واحـدة علـى الأقـل، وهـي أنهـم جميعـا يقعـون فـي آخـر اهتمامـات هـذه الحكومـة (الجديـدة القديمـة).

لا يبـدو أن هنـاك أحـد اليـوم، مـن جماهيـر المعارضـة، لا زال يحلـم بوقـوف المـوالاة معـه فـي مطالـب التحـول السياسـي، وإنهـاء الاسـتبداد. ينبغـي الاعتـراف بأن الانقسـام الحـاد الـذي ضـرب المجتمـع، والموقـف اللامبالـي إن لـم يكـن المشـترك، فـي التنكيـل بجماهيـر المعارضـة، جعـل مـن الصعـب جـدا عليهـم انتظـار أي موقـف إيجابـي مـن تيـار المـوالاة، أو حتـى أفرادهـا.

لماذا اختفى هذا الرأي وهذا النقد الحاد جدا، من قضايا سياسية كبرى مسّت حياة البعض إلى حد القتل والسجن والتعذيب وقطع الأرزاق وهدم دور العبادة. هل لأنّ هذه المظالم تخص جماعة دون أخرى؟ أم لأنّ هذه المظالم ليست قابلة للتصديق؟ أم لأن السياق البراغماتي لا يخدم الوقوف ضد ذلك على كل حال، وربما قد يستوجب دعمه وتأييده، كما فعل سابقا بعض المغردين أنفسهم، الذين تلوا خطابا لاذعا ضد النظام، دون خوف ولا تردد؟!

إذن، حتى لو كان «ناصر بن حمد»، قد رضع جبلّة الطغاة، هي ليست دائما «العبودية الطوعية»، ما تفرض على جماهير الموالاة، الحفاظ على ولائها له ولعائلته، واستعدادها للدفاع عن جبروتهم واستبدادهم. هناك المصالح والامتيازات، وهناك الآيدلوجيا الدينية، وهناك الانتماء الوهمي للجماعة أو الطائفة أو التيّار، وهناك فئة قليلة جدا لا يتملّك تفكيرها نظام سياسي مقنع، وفي نفس الوقت تخشى تكرار نسخة أنظمة أخرى، تنخر الطائفية بلدانها.

مع بالغ الاعتذار، فكل هذه التبريرات، لا تبدو تبتعد كثيرا عن «العبودية الطوعية»!

لقد استجابت الحكومة للحملة التي شنّها هؤلاء، وفتحت الشوارع حتى قبل انتهاء السباق، ولكن الرد كان استهزاء آخر «مكرمة _فتح_الشوارع».

تتعامل القبيلة الحاكمة مع أصحاب «العقل الموالي» بحذر شديد، لأنهم هم من تبقى من أهل العبودية الطوعية، ولذلك فإنّها تكظم غيظها منهم دائما، وتتعامل معهم بمنتهى درجات اللين والرفق، فتتيح المجال، على سبيل المثال، لتركي البنعلي بأن يتنقل حيث يشاء، حتى وإن كان سيصبح لاحقا أحد أعمدة التنظير في تنظيم «داعش» الإرهابي الخطير، وتتعامل في الأخير بكامل الرفق حتى مع منتقديها الذين سجنتهم من تيار الموالاة، مثل الناشط يعقوب سليس، أو العقيد السابق محمد الزياني، ثم توزّر أحد أفراد القبيلة التي بدأت تهجر

البلاد إلى قطر (الجلاهمة)، ولكن كثيرا من هؤلاء يجهلون أن سر «قوتهم» المزعومة، هو أن النظام يريد أن يبقيهم بصمتهم «مأموني الجانب» ويريد أن يحافظ عليهم «تركة» و»شعوبا خاضعة»، ويرى بأنه لم يأت اليوم الذي يعاملون فيه بالعصى بعد!

وبعد أيام، لا يوجد أدنى شك، بأننا سنشهد «هاش تاغات» يومية، لأن أهم مبرر لبقاء هؤلاء صامتين، سيزول قريبا جدا، وهو الدعم الاقتصادي، الذي يشكّل أساس النظام الريعي الذي يدير البلاد. ستخفض الحكومة الدعم عن الكثير من السلع، وعلى رأسها الكهرباء والبترول، في مقابل زيادة الرسوم والغرامات (البديل اللطيف لكلمة ضرائب). ليس أمام الحكومة إلا هذا الحل، أو أن تعلن إفلاسها، فماذا سيكون أمام هؤلاء، الذين اختاروا «أن لا يختاروا»!

وفي حين تغرق البلاد في الديون، يصرف ناصر بن حمد نصف مليون دولار كجوائز لسباقه الأثير!!!

لم يعد هناك وقت كاف لاستفزاز الموالاة، ولن ينفع تحريض ولا تحذير من لا يفكر إلا بعد أن يسقط في الظلام. هؤلاء الأشخاص وغيرهم لم يرضوا باتهام ناصر بالتعذيب، لكنّهم طالبوا بمحاسبته على «ألعاب صبيانية»، لم يقولوا كلمة حق من أجل آلاف الضحايا والمعذّبين، ولم يقفوا في وجه الظالم يوما، بل راحوا يسوقون له المبررات والذرائع، بل ويشمتون هؤلاء «الآخرين»، الذين يعذّبهم، ويهمّشهم، ويقصيهم!

لا يهمنا في الواقع أن نفهم كل ما في عقول تيار الموالاة، لقد بات هذا أيضا آخر اهتماماتنا. من يدرك منهم أن تياره تشكيل هلامي عبثي لا يجب أن يكون من الأساس، فسيجد طريقه بنفسه، كما فعل الضابط السابق في الجيش محمد البوفلاسة، وكما كان ولا يزال يفعل أعضاء جمعية وعد، الذين لم تفرّق بينهم

الخلفيات الطائفية وظلّوا في خندق المطالبين بالحرية، وعلى رأسهم المناضل الكبير إبراهيم شريف.

اليوم، لم يعجبكم ناصر، وكان خارج الذوق والأدب والاحترام. ولكن في الواقع، أنتم بحاجة إلى أن تكتشفوا كل ما لا يعجبكم فعليا، أو كل ما «لن» يعجبكم. قد تجبرون قريبا، كما اليوم، على تقبل ما لا يعجبكم، فلماذا لا تفكرون لحظة من اللحظات في مراجعة قائمة هذه الخيارات، حتى وأنتم بين مقاعد «جماعتكم»؟!!

تفجير «الديه»...
ومقتل ضابط إماراتي في البحرين

أجبر مقتل الضابط الإماراتي «طارق الشحي» في حادثة تفجير الديه 3 مارس/آذار 2014، السلطات البحرينية والإماراتية على الاعتراف بتورط قوات درع الجزيرة في قمع المحتجين لأوّل مرة، وإن زعمت أن مشاركته كانت تحت غطاء ما يسمّى بقوة «أمواج الخليج».

وهزّ تفجير «الديه» البلاد، في ختام عزاء الشهيد «جعفر الدرازي» الذي استشهد بسبب الإهمال الطبي وتعرضه للتعذيب الشديد بعد اعتقاله ضمن قضية «القارب» في نهاية 2013.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت رسميا مقتل ثلاثة من منتسبيها في الانفجار، وفيما أعلن الملك الحداد الرسمي، أدانت المعارضة البحرينية الحادثة، وأدانها كبار علماء الدين في البحرين معتبرينها عملا من أعمال التخريب والإفساد ولا صلة له بالحراك السياسي.

ووصف كاتب صحافي الحدث بـ»غير المشهود في الخليج» منذ الثورة الإيرانية في 1979، كما أبدى وزير العمل السابق مجيد العلوي استغرابه من حصول هذه الحوادث «كلما اقتربت البحرين من الحلول السياسية» في إشارة إلى أنّها قد تكون متعمّدة لإعاقة الحل السياسي.

وعلى إثر الانفجار الذي حدث في الشارع الواصل بين ضواحي العاصمة المنامة (السنابس، الديه، جدحفص)، فرضت وزارة الداخلية حصارا مشددا على قريتي الديه والسنابس مساء يوم الحادثة اعتقلت خلاله 12 شخصا من قرية السنابس 9 منهم من عائلة

السميع، موجهة لهم أصابع الاتهام في حادثة التفجير، وعرض تلفزيون البحرين صور المعتقلين قبل محاكمتهم.

وكررت البحرين اتهامها إلى إيران في حادثة التفجير وتبادلت الاتهامات معها في مجلس حقوق الإنسان، فيما أكد وزير الخارجية السعودي بأن الدور الإيراني بات واضحا في البحرين، إثر الحادث.

وشهدت هذه الفترة حملة أمنية ذكّرت بأيام السلامة الوطنية في عام 2011، واشتكى المواطنون من المعاملة المهينة عند نقاط التفتيش التي انتشرت في مختلف شوارع البحرين، وشددت وزارة الداخلية الحصار على القرى الشيعية، فيما اعتدت مليشيات مدنية تابعة إلى قوات الأمن على مقر جمعية الوفاق.

واستغرب الشيخ عيسى قاسم ردة فعل السلطة لحادثة التفجير في حين أن قتل العشرات من المواطنين لم يستحق تحقيقا صادقا.

بدورها نعت الحكومة الإماراتية الشحي معترفة بأنه كان يعمل ضمن قوات حفظ النظام في البحرين فيما زار وزير الداخلية الإماراتي قوات بلاده المشاركة في قمع المحتجين في البحرين، وأكّد أنه «فخور بردعهم المخربين»حسب قوله.

ومن جهته دعا نائب رئيس الأمن العام في دبي ضاحي خلفان إلى إرسال 1000 جندي إضافي للبحرين لمحاربة ما سمّاه «الإرهاب»، زاعما رغبة الآلاف من الإماراتيين في التوجّه إلى البحرين حسب قوله.

متهمو حادثة التفجير تعرضوا لأنواع من التعذيب الوحشي بما في التحرش الجنسي لحملهم على الاعتراف بالتفجير، ونقل أحدهم إلى المستشفى في حالة شبيهة للشهيد كريم فخراوي وهو ما دعا منظمة العفو الدولية إلى إصدار بيان تنديد.

ولا زال المتهمون يحاكمون في أروقة المحاكم البحرينية حيث يتوقع صدور أحكام قاسية جدا بحقهم بعد أن صرحت النيابة العامة بأن عقوبتهم ستكون الإعدام وإسقاط الجنسية، لاتّهامهم بالقتل وتأسيس «سرايا الأشتر»، التي صنّفتها حكومة البحرين، هي وائتلاف 14 فبراير، ضمن ما سمّته «قائمة المنظّمات الإرهابية»، في أعقاب «تفجير الديه».

تفجير الديه: من هو كبش الفداء؟

هـي محاولـة اغتيـال لحـراك ثـورة 14 فبرايـر، مـا يحـدث اليـوم (ليـس الانفجـار المـدان فـي ذاتـه)، بـل محـاولات الاسـتثمار لـه مـن قبـل قـوى التأزيـم: تغريـدات وزيـر الخارجيـة، بيـان جمعيـات الفاتـح، تصريحـات محمـد العـرب، سـاحات الكراهيـة التـي اشـتغلت كسـاحة عمـر بـن الخطـاب وسـاحة البسـيتين، وهجمـات البلطجيـة علـى مقـر الوفـاق.

يُـراد أن يُـزج بالمعارضـة فـي سـاحات لـم تكـن سـاحاتها منـذ 14 فبرايـر. سـعت السـلطة إلـى تلبيـس المعارضـة بالعنـف منـذ 14 فبرايـر: أسـلحة تحـت أنفـاق الـدوار، قطـع لسـان مـؤذن، اعتـداءات علـى مسـاجد السـنة، اعتـداء علـى فتـاة سـنية، وأمثلـة حـوادث أخـرى كثيـرة مـن هـذا النمـط، فشـلت جميعـا وانكشـف زيفهـا الفاضـح!

القـوى السياسـية المعارضـة أعلنـت موقفهـا مـن العنـف ليـس فقـط فـي وثيقـة اللاعنـف التـي صـدرت فـي أكتوبر/تشـرين الثانـي 2012، تلـك كانـت إعلانـاً شـكّل موقفهـا الأصيـل مـن العنـف، منـذ 14 فبرايـر. كان الصـراع مـع السـلطة يجـري فـي هـذه المسـاحة: هـي تحـاول أن تجـر الجمعيـات إلـى العنـف أو أن تلبسـها بـه، وكان صـراع الجمعيـات معهـا أن تحافـظ علـى مسـاحتها السـلمية وأن لا تسـمح للسـلطة بتلبيسـها هـذا العنـف.

الإعـلام التحريضـي والخطـاب الرسـمي سـعى بشـكل حثيـث لإلبـاس المعارضـة ورموزهـا لبـاس العنـف؛ مـن ذلـك نتذكـر رسـالة وزيـر العـدل التـي حـاول فيهـا أن يزجّ بخطـاب الشـيخ عيسـى قاسـم فـي ذلـك باعتبـاره خطابـاً محرضـاً علـى العنـف، ومـن ذلـك أيضـا الاسـتدعاءات المتكـررة لأميـن عـام جمعيـة الوفـاق الشـيخ علـي سـلمان مـن قبـل النيابـة العامـة ومحـاولات تلبيسـه كل مـا لا يتوافـق مـع السـلمية، ومـا زلنـا نعيـش أحـداث محاكمـة خليـل المـرزوق، المعـاون السياسـي لسـلمان، لإدانتـه بدعـم قـوى أو تنظيمـات إرهابيـة وأنـه يدعـو إلـى العنـف أيضـا!

إبّـان فتـرة الطـوارئ، حاولـت بعـض الأطـراف المحسـوبة علـى المعارضـة الدفـع بالشـيخ عيسـى قاسـم وقـوى المعارضـة لاسـتخدام العنـف، اسـتعان بعضهـا بفتـاوى خارجيـة تبيـح اسـتخدام القـوّة فـي رد الاعتـداء، لكـن الموقـف ظـل ثابتـاً، واسـتمر خطابـا الشـيخ عيسـى والشـيخ علـي علـى وجـه الخصـوص، وخطـاب المعارضـة عمومـا، خطابـاً لا عنفيـاً، خطابـاً واضـح الموقـف والأسـلوب بشـكل لا لبـس فيـه، حتـى اضطـرت بعـض القـوى فـي السـلطة إلـى الالتفـاف علـى ادعاءاتهـا عبـر اتهـام الشـيخين بالدعـوة إلـى العنـف والتغطيـة علـى ذلـك باسـتخدام خطـاب حـذر وذكـي لكـي لا يتورطـا!

فـي كل مـرة تسـعى السـلطة لاسـتثمار أو افتعـال مواقـف لتلبيـس المعارضـة بالعنـف، لكنهـا تفشـل. سـعت السـلطة لاسـتثمار أعمـال العنـف اسـتثماراً إعلاميـاً ليـس لتصـل إلـى حـل أو حـوار مـع المعارضـة، إنمـا مـن أجـل البحـث عـن كبـش فـداء. بمعنـى أنهـا سـعت لاسـتثمار هـذه التفجيـرات لكـي تجعـل مـن المعارضـة، ومـن الوفـاق علـى وجـه الخصـوص، كبـش فـداء لهـذه الأحـداث لتحـرق قـوى المعارضـة السـلمية وتنهـي دورهـا علـى الأرض.

وفـي الحقيقـة، فكبـش الفـداء الـذي تسـعى أذرع السـلطة لتقديمـه علـى مسـلخ الإعـلام هـو ليـس الوفـاق فقـط، هـي تسـعى لأن تجعـل مـن حريـة التجمعـات كبـش فـداء، وتسـعى لتجعـل مـن حريـة الكلمـة كبـش فـداء، وتسـعى لأن تجعـل مـن الشـخصيات الوطنيـة كبـش فـداء. بمعنـى آخـر تسـعى لتجعـل مـن الوطـن كلـه كبش فـداء فـي سـبيل أن يعلـو نجمهـا، أو فـي سـبيل أن تحقـق انتصـارات سياسـية هنـا أو هنـاك، أو فـي سـبيل أن تحشـر قـوى المعارضـة فـي زوايـا معينـة.

الأمـر الآخـر الـذي يسـتدعي التعليـق هنـا، هـو مقتـل الضابـط الإماراتـي طـارق الشـحي، أحـد الضبـاط المحسـوبين علـى درع الجزيـرة، فـي هـذا الانفجـار المـدان مـن الجميـع. مـا يسـتدعي السـؤال هـو: هـل يحتـاج الوضـع فـي البحريـن إلـى درع

الجزيـرة؟ هـل حقـق درع الجزيـرة مـن 2011 إلـى اليـوم أهدافـه؟ هـل حفـظ أمـن المجتمـع؟ إذا كان قـد جـاء لكـي يحفـظ منشـآت الدولـة كمـا روّج النظـام، فـي حيـن لـم تتعـرض أي منشـأة إلـى اليـوم لأي محاولـة اعتـداء، مـا الـذي يجعـل أحـد ضبـاط درع الجزيـرة يتواجـد اليـوم فـي محـل كانـت فيـه احتجاجـات عاديـة جـداً، لا أي أعمـال إرهابيـة؟

العمـل الـذي حـدث لا يمكـن أن يكـون ضمـن أجنـدة الذيـن خرجـوا فـي تأبيـن شـهيد شـاب، فمـا الـذي يجعـل درع الجزيـرة يتواجـد هنـاك فـي هـذا الوقـت وفـي هـذا الظـرف، وليـس مـن مهمـة لـدرع الجزيـرة هنـاك؟

النتيجـة... أن قـوات درع الجزيـرة لـم تسـتطع أساسـاً أن تحفـظ الأمـن الاجتماعـي فـي البحريـن. ومـا رأينـاه اليـوم، يثبـت أن البحريـن بحاجـة إلـى مفاوضـات حقيقيـة تخـرج البـلاد مـن هـذه الأزمـة، لا إلـى مـا يمكـن أن نسـميه بـ»نائحـة مسـتأجرة» لكـي تولـول وتهـول، ولكـي تسـتخدم أي حـدث لجعـل المواطنيـن كبـش فـداء، أو لجعـل قـرى آمنـة كبـش فـداء، مـن أجـل أن تظهـر هـي فـي الصـورة فقـط!

باحثة بمعهد «واتسون»

قالـت الباحثـة إيمـي أوسـتن هولمـز، مـن معهـد «واتسـون» للدراسـات الدوليـة بجامعـة بـراون، إن «أنظـار العالـم مثبتـة علـى أوكرانيـا، حيـث ضمـت روسـيا القـرم و قامـت بتعزيـز قواتهـا العسـكرية علـى طـول الحـدود الشـرقية فـي أوكرانيـا»، فـي الوقـت الـذي تتغاضـى عـن تدخـل المملكـة العربيـة السـعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة فـي البحريـن منـذ منتصـف مـارس/ آذار 2011.

وأوضحـت فـي مقـال نشـرته علـى موقـع قنـاة «الجزيـرة» باللغـة الإنجليزيـة «ادعـى مسـؤولون أن القـوات كانـت هنـاك لمجـرد حمايـة المنشـآت الحيويـة مثـل حقـول النفـط، وليـس لسـحق الحركـة المؤيـدة للديمقراطيـة، التـي بقيـت مـن مسـؤوليات

الشـرطة البحرينيـة . ولكـن مـع وفـاة ضابـط الشـرطة الإماراتـي، طـارق الشـحي، فـي وقـت سـابق مـن هـذا الشـهر، فقـد أصبـح مـن الواضـح أن القـوات الأجنبيـة هـي فـي الواقـع تشـارك فـي إخمـاد الاحتجاجـات».

وأضافـت هولمـز «حقيقـة أن الإماراتيين - وليـس البحرينيين أو المواطنين المتجنسـين - منخرطـون فـي الشـرطة فـي البحريـن مقلـق»، مضيفـة «تخيلـوا لـو أن الشـرطة الألمانيـة أرسـلت لسـحق تمـرد فـي بولنـدا تحـت سـتار حلـف شـمال الاطلسـي، أو أن الشـرطة الروسـية تقـوم بدوريـات فـي شـوارع كييـف بنـاء علـى طلـب مـن الرئيـس المخلـوع فيكتـور يانوكوفيتـش».

وتابعـت الباحثـة بـأن «القـوات السـعودية و الإماراتيـة فـي البحريـن بقيـت إلـى حـد كبيـر بعيـدة عـن شاشـات الـرادار ووسـائل الإعـلام الدوليـة. هـذا لأن البحريـن دولـة صغيـرة فـي الشـرق الأوسـط و ليسـت دولـة كبيـرة فـي أوروبـا ربمـا، ولكـن ذلـك يرجـع أيضـاً إلـى اسـتراتيجية النظـام فـي الإغـلاق المنهجـي علـى الصحفييـن و المراقبيـن الخارجييـن».

وأشـارت فـي هـذا السـياق إلـى منـع صحفييـن فـي العـام الماضـي فقـط مـن صحيفـة نيويـورك تايمـز، وول سـتريت جورنـال، بـي بـي سـي، رويتـرز، الجزيـرة ومجموعـة مـن وسـائل الإعـلام الأخـرى، مـن دخـول البحريـن أو حتـى طردهـم.

وقالـت هولمـز «نظـرا لعـدم وجـود تغطيـة إعلاميـة، فنحـن قـد لا نعـرف أبـدا بالضبط مـاذا تقـوم بـه القـوات الأجنبيـة فـي البحريـن»، مشـيرة إلـى أن «وفـاة الشـرطي الإماراتـي تشـير إلـى وجـود اسـتراتيجية جديـدة مـن جانـب الأسـر الحاكمـة فـي الخليـج».

وأشـارت إلـى أن مزاعـم السـلطات بـأن وجـود الضابـط الإماراتـي ضمـن مـا دعـي «أمـواج الخليـج»، هـو شـيء «لـم يسـبق لـه مثيـل»، إذ لـم يتـم سـماع أي شـيء مـن قبـل عـن هـذه القـوة.

ورأن أن «زيـارة أوبامـا إلـى المملكـة العربيـة السـعودية، قـد تكـون فرصـة طيبـة لإعـادة النظـر فـي هـذه القضايـا» وفـق تعبيرهـا.

ضاحي خلفان: المعارضة البحرينية أمست عدوة لدول الخليج

قـال الفريـق ضاحـي خلفـان، نائـب رئيـس الشـرطة والأمـن العـام فـي دبـي، إن «المعارضـة البحرينيـة أمسـت عـدوة لـدول الخليـج العربـي وصديقة حميمـة للفرس».

وأضـاف فـي حسـابه علـى شـبكة التواصـل الاجتماعـي «تويتـر» بـأن «الخليـج يجـب أن يطهـر مـن الطابـور الخامـس لإيـران مهمـا كلـف الثمـن» علـى حـد تعبيـره.

كانـت وزارة الداخليـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، أقـرت الإثنيـن، بـأن ضابطًـا فـي الشـرطة الإماراتيـة هـو واحـد مـن بيـن الشـرطيين الثلاثـة، الذيـن قُتلـوا، الإثنيـن، فـي انفجـار قنبلـة فـي قريـة البحريـن فـي البحريـن غربـي العاصمـة المنامـة.

ودعـا رئيـس شـرطة دبـي السـابق لإرسـال ألـف شـرطي إماراتـي للبحريـن إضافـة إلـى القـوات الإماراتيـة هنـاك؛ «حتـى يعلـم أعـداء الخليـج العربـي أن أمـن البحريـن أمننـا جميعا».

وزعـم خلفـان فـي حسـابه علـى تويتـر أن الجانـي فـي عمليـة «اغتيـال الشـحي لا يبعد كثيـرا مـن موقـع الحـادث»، مدعيـا أنـه «تـردد علـى لبنـان ودرب علـى التفجيـرات فـي حـزب الله».

وكانـت الإمـارات قـد أرسـلت مـارس/ آذار 2011 قـوة تقـدر بــ 500 جنـدي للمسـاهمة فـي قمـع الثـورة الشـعبية.

لسنا بحاجة إلى 1000 شرطي، يا خلفان!!

لا صـوت يعلـو فـوق صـوت الثـأر والانتقـام الجماعـي ، ولا صـوت يعلـو فـوق صـوت الحلـول الأمنيـة، هـذا مـا تقولـه الأصـوات التـي مازالـت تعلـو وتولـول وتشـعل غرائـز

الشارع، أبطال المنصة اليوم، هم من يتوعدون الشارع المعارض بالويل والثبور، واستعادة أمجاد السلامة الوطنية.

هكذا يبدو صوت الفريق ضاحي خلفان، نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، هل البحرين بحاجة إلى «ألف شرطي إماراتي يجب أن يكون في البحرين زيادة» كما يقول خلفان؟ لقد أرسلتم درع الجزيرة كله ووضعتموه فوق رقاب البحرينين ولم يستسلموا، فهل تظن أنك ستهدد هذا الشعب الأعزل بألف شرطي؟

خطاب العقل يقول إنها ليست بحاجة إلى أي زيادات أو مزايدات أمنية، إنها بحاجة إلى مبادرة سياسة خليجية، فدرع الجزيرة، منذ ثلاث سنوات في البحرين، وألف شرطي إماراتي زيادة في البحرين، لن يكون غير زيادة، بمعنى فائض لا حاجة له، هذا في أحسن الأحوال وفي متوسط الأحوال سيكونون عاراً على شرف العسكرية، لأنهم يواجهون شعباً أعزل، فتح صدره في 18 فبراير 2011 لدبابات الجيش، يطالب بعناد أسطوري وشجاعة خارقة بحقه في الحرية. من قام بالإنفجار لا ينتمي لا من قريب ولا من بعيد إلى المعارضة السلمية المعروفة أسماؤها وأدبياتها على مستوى العالم.

إن التشكيك في قوى المعارضة السلمية في البحرين، يعقد الأزمة السياسية، ومع الأسف أن تصريحات خلفان غير العقلانية، تدفع باتجاه التشكيك لا الثقة والمزيد من جرعة الحل الأمني لا الحل السياسي، وهو حل فاشل بامتياز ولم يحقق شيئا منذ 2011، وهو فاشل ليس لأن قوى المعارضة لديها حلول أمنية تواجه بها، ومن ثم فهي لن تقبل بالحلول الأمنية، ليس الأمر كذلك، بل لأن قوى المعارضة وجماهيرها التي تشكل أغلبية في الحراك السلمي بالبحرين، ليس لديها غير الحلول السياسية، وإرادتها الصلبة في العيش بكرامة، ولا يمكنك أن تحقق حلاً بالبحرين يحفظ أمن جميع البحرينين وأمن جميع الخليجيين إلا

بالالتقاء مع ما تملكه المعارضة. يوم أن يكون لدى قوى المعارضة ما تواجه به حلولك الأمنية، يمكنك أن ترسل (ألف شرطي زيادة) وتفرض حلولك الأمنية الناقصة، لكن ليس لديها ولن يكون لديها غير الحلول السلمية السياسية، لذلك وفّر زيادتك، ودع السياسيين يتحدثون، فمن غير المناسب أن تقترح حلولاً زائدة عن الحاجة.

من المفترض أن الملازم أول طارق محمد الشحي، الذي نأسف من قلوبنا لمقتله، ألا يكون في الشارع، فالمهمة التي يفترض قد جاء إليها تتطلب منه أن يكون قرب منشآت الدولة الحيوية، ومنذ ثلاث سنوات، التي هي عمر الحراك السياسي السلمي الأخير، لم تتعرض منشأة من مؤسسات الدولة لأي تخريب، فهل ملّ الملازم من البقاء هناك ونزل إلى الشارع، فحدث ما حدث؟ ليس لدينا حتى الآن تفاصيل تبرر وجوده في الشارع مع قوى الأمن التي تنتمي إلى جنسيات باكستانية وبلوشية، وكانت في مهمة اعتيادية تواجه فيها أعمال شغب مألوفة وعادية.

إننا نجل أخوتنا في الشرطة الإماراتية من أن يكونوا في الشارع مع قوى (مكافحة الشغب) لأن السلطة في البحرين، قد خصصت هذه المهمة للقوى التي يتعذر عليها الحصول على رزقها في بلدانها، ونحن نعلم يقيناً أن الشرطة من الاماراتيين ليسوا منهم بالتأكيد.

يا خلفان، الزائد من الحل الأمني كالناقص، وفر كلامك الناقص، الناقص من حصافة العقل السياسي .

وزير الداخلية الإماراتي

قالت وكالة الأنباء الإماراتية (وام) أن وزير الداخلية الإماراتي سيف بن زايد التقى القوات الإماراتية المشاركة ضمن قوات درع الجزيرة، إلا أن الصورة التي

نشـرتها تظهـر رجـالا يلبسـون زي قـوات مكافحـة الشـغب التـي تواجـه المحتجيـن الذيـن يطالبـون بإنهـاء اسـتحواذ آل خليفـة علـى السـلطة.

وقالـت الوكالـة إن نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الداخليـة نقـل تحيـات القيـادة الإماراتيـة للقـوة الإماراتيـة المشـاركة فـي قـوات درع الجزيـرة «امـواج الخليـج 7-» فـي مملكـة البحريـن الشـقيقة.

وأضافـت أنـه زار اليـوم مقـر القـوة الإماراتيـة المشـاركة ضمـن اتفاقيـة التعـاون المشـترك لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي فـي مملكـة البحريـن مؤكـدا فخـر واعتـزاز شـعب وحكومـة دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة بمـا تقـوم بـه القـوة مـن واجـب انسـاني ووطنـي اصيـل.

وقالـت إنـه اطمـأن علـى أحـوال العامليـن فـي تلـك القـوة مـن ابنـاء الوطـن مشـيدا خـلال مأدبـة الغـداء التـي تشـاركها مـع منتسـبي القـوة بشـجاعة وإقـدام ضبـاط وأفـراد القـوة الإماراتيـة وعزمهـم الصـادق علـى القيـام بواجبهـم الوطنـي إزاء الأشـقاء فـي مملكـة البحريـن.

وقـال «إننـا جميعـا جنـد الحـق والعـدل ولا صـوت يعلـو لدينـا علـى نـداء الواجـب».. معربـا عـن فخـره بأبنـاء الوطـن الذيـن لبـوا النـداء لنصـرة الأشـقاء والـذود عـن حـق الأبريـاء فـي الأمـن والاسـتقرار وردع المخربيـن وإحبـاط مخططاتهـم الإجراميـة -علـى حـد تعبيـره-.

وكان ضابـط إماراتـي قـد قتـل مطلـع شـهر مـارس/ آذار المنصـرم خـلال مواجهـات مـع محتجيـن فـي بلـدة الديـه غـرب العاصمـة المنامـة، وهـي المـرة الأولـى التـي يقتـل فيهـا عنصـر خليجـي.

وقبـل ذلـك الحـادث كانـت البحريـن تقـول إن القـوات الخليجيـة التـي دخلـت البـلاد

وتحديـدا القـوات السـعودية والإماراتيـة كانـت تختـص بحمايـة المنشـآت الحيويـة ولـم تسـاهم فـي قمـع المحتجيـن.

ويأتـي تصريـح سـيف بـن زايـد والصـور التـي أظهـرت القـوات الإماراتيـة ترتـدي زي قـوات مكافحـة الشـغب كدليـل آخـر علـى اسـتعانة البحريـن بقـوات خليجيـة لقمـع المعارضيـن.

وكشـفت وثائـق حديثـة وجـود مئـات العناصـر مـن الـدرك الأردنـي تعمـل فـي الأجهزة الأمنيـة فيمـا اعتـرف المتحـدث باسـم الحكومة الباكسـتانية أن قـوات باكسـتانية تعمل فـي البحريـن لكنهـا ليسـت باتفـاق رسـمي.

فيديو الداخلية حول «تفجير الديه»

الفيديـو الـذي نشـرته وزارة الداخليـة علـى أنـه يكشـف حقيقـة لحظـة الانفجـار الـذي أودت بحيـاة 3 رجـال شـرطة لـم يخدمهـا، بقـدر مـا يشـكك فـي روايتهـا المزعومـة، ويثيـر الكثيـر مـن التسـاؤلات الممنـوع علـى النـاس طرحهـا. فعندمـا تثـار قيامـة العالـم باتجـاه حـدث مـا، ويتـم توجيـه أصابـع الاتهـام المباشـرة لأحـد بعينـه، يصبـح أي تشـكيك فـي صـدق الروايـة المزعومـة جريمـة، والتشـكيك فـي الجهـة المنسـوب لهـا الفعـل مشـاركة. ويكـون مفروضـاً عليـك أن تعلـن براءتـك ممـا حـدث، وتديـن، حتـى لـو لـم تكـن مقتنعـاً أو مشـككاً بالعقـل والمنطـق. البحرينيـون أدانـوا الفعـل الإرهابـي فـوراً وصراحـة، وكذلـك فعلـت كل قـوى المعارضـة والقـوى الدينيـة، ولا تـزال جميعهـا متهمـة فـي الـرأي العـام الـذي تديـره السـلطة وتوجهـه.

نعـود للفيديـو الـذي عرضتـه وزارة الداخليـة. يظهـر بدايـة تصويـراً جويـاً لزحـف المحتجيـن نحـو دوار اللؤلـؤة، باتجـاه (مجمـع الهاشـمي) الواقـع في منطقـة جدحفص القريبـة مـن موقـع الـدوار. الزحـف نحـو الـدوار صـار أشـبه بالعـرف لـدى مجموعـات مـن الشـباب الغاضـب، بعـد الانتهـاء مـن أي تشـييع شـهيد مـن المناطـق المعروفـة

بمثلث الصمود (السنابس، جدحفص، الديه)، أو بعد الانتهاء من مجلس العزاء الخاص به.

بالمقابل أظهر شريط الفيديو الاستعداد المهول الذي اتخذته قوات الأمن العام، مدرعات بعرض الشارع تسير كحامية لرجال الشغب من الأمام، ومن الخلف أرتال من سيارات الشرطة التي امتدت على طول عشرات الأمتار. وفي الوسط بين المدرعات وسيارات الشرطة أعداد كبيرة من منتسبي وزارة الداخلية من مختلف الجنسيات. المشهد الممتد يكشف أن الوصول إلى منتسبي الداخلية الراجلين أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن في غاية الإعجاز.

المشهد الثالث يظهر جانباً من المواجهات بين محتجين يلقون أحجاراً يواجهون بها غيمات هائلة من مسيلات الدموع التي غطت كامل المكان والسماء. ثم ينتقل المشهد ليظهر أحجاراً ملقاة على الأرض وشوارع مغلقة من قبل المحتجين بحاويات القمامة المحروقة، وهو أيضاً من المشاهد اليومية التي يعرفها كل بحريني.

هكذا إذا، كل فريق لجأ لعمل مصداته الخاصة لتحميه من الآخر، المحتجون مصداتهم الحجارة وحاويات القمامة، ومنتسبو الداخلية أُمّنت لهم مصدات من الجهتين، من الأمام تحميهم مدرعات بعرض الشارع، ومن الخلف أرتال عريضة من أجياب الشرطة.

المشهد التالي يظهر فتية يحتمون بحواجز الشارع من طلقات مسيلات الدموع التي أغرق منتسبو الأمن بها كامل المنطقة، قبل أن نسمع صوت انفجار!!! هو الصوت الوحيد الذي ظهر في كل شريط التسجيل المعروض، ثم تُظهر الكاميرا منتسبي وزارة الداخلية وهم يركضون نحو أحدهم الذي سقط على الأرض. وينقطع المشهد عند هنا، لتعرض صور متفرقة للشوارع من جديد، الهدف الواضح منها إظهار اسم المنطقة ومكان وقوع الحادث بغية التثبيت.

عنـد هنـا ينتهـي شـريط الفيديـو المعـروض دون أن يقـول شـيئا أو يثبـت تـورط المحتجيـن فـي عمليـة التفجيـر تحديـداً، فمـا أظهـره لـم تكـن سـوى مواجهـات عاديـة ومعروفـة ولا جديـد فيهـا، ورغـم وجـود التصويـر الجـوي الـذي كان بـارزاً بوضـوح فـي البدايـة، فـإن الداخليـة لـم تسـتخدمه لإظهـار هـذه اللحظـة والكشـف الفعلـي عـن طريقـة وقـوع هـذا التفجيـر الغامـض والمريـب.

لـم يفسّـر لنـا تصويـر الداخليـة كيـف نجـح المحتجـون فـي تجـاوز المدرعـات مـن الأمـام، وأرتـال سـيارات الشـرطة مـن الخلـف، للوصـول إلـى هـدف فـي وسـط رجـال الأمـن تحديـداً، وهـم المحميـون مـن جميـع الجهـات!! أي قنبلـة محليـة خارقـة اسـتطاعت تجـاوز كل هـذه المصـدات والحاميـات والارتـكاز فـي الوسـط تمامـاً؟!! ولـم يكشـف لنـا الشـريط مـن لحظـة الانفجـار سـوى لقطـة (ممغمغـة) وبعيـدة دون الاقتـراب مـن الشـرطي الملقـى علـى الأرض لنـرى كيـف صـار الانفجـار، هـل وقـع عليـه مـن الخـارج، أم أصابـه مـن أحـد رفاقـه مـن الداخـل، أم مـن تلقـاء نفسـه؟ وأيـن التصويـر الجـوي عـن الكشـف عـن هـذه اللحظـة بالـذات، لمـاذا لـم يضعهـا أمامنـا مباشـرة كمـا فعـل وهـو يظهـر الزحـف البشـري؟!

ليلة مليئة بالرعب في الديه والسنابس

لـم يغمـض لأهـل قـرى كل مـن الديـه والسـنابس وجدحفـص وإسـكانها والمصلـى جفـن ليلـة البارحـة، حيـث قضـوا ليلـة مرعبـة ممزوجـة بوحشـية المرتزقـة المسـلحين التابعيـن للنظـام البحرينـي الذيـن فرضـوا حصـارا علـى المناطـق الثـلاث منـذ الإعـلان عـن تفجيـر «الديـه».

المشـهد كان سـاخنا فـي تلـك القـرى وخصوصـا السـنابس ليلـة البارحـة، حيـث قامـت قـوى الداخليـة البحرينيـة وفـرق الكومنـدوز بعمليـة «تمشـيط» واسـعة انتهجـت فيهـا أسـاليب الرعـب المعروفـة بمداهمـة البيـوت وتكسـير أبوابهـا والتخريـب بداخلهـا،

إضافة لإهانة أهلها بالكلام البذيء. وكل ذلك كان يجري وسط صراخ الأطفال والنساء.

وأظهرت القائمة الأولية للمعتقلين اعتقال 12 شخصا من منطقة اسكان جدحفص غالبيتهم من عائلة واحدة، وهي عائلة « السميع»، أما الأسماء فهي كالتالي:

1. يونس يوسف السميع
2. أحمد يوسف السميع
3. محمود يوسف السميع
4. طاهر يوسف السميع
5. علاء حميد يوسف السميع
6. حسين ابراهيم طاهر السميع
7. طاهر ابراهيم طاهر السميع
8. عباس جميع طاهر السميع
9. على جميل طاهر السميع
10. فيصل محمد يوسف الهدار - الهملة
11. محمد ناصر
12. على الرمل

«أمن الدولة» يعود

في تطور خطير، قررت السلطات البحرينية عملياً ودون إعلان تعطيل المرسوم الملكي رقم 115 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 14 لسنة 2002 بإنشاء جهاز للأمن الوطني، وذلك عبر إعادة جهاز الأمن الوطني للواجهة عبر تنفيذ عمليات الاعتقال والتحقيق والتعامل المباشر مع المعتقلين.وتحدثت معلومات مؤكدة بأنه تم إسناد قضية تفجير الديه لجهاز الأمن الوطني، ما

يعني ذلك تراجع النظام عن تنفيذ توصية لتقرير بسويني بجعل هذا الجهاز جامعاً للمعلومات فقط.

وكشفت المعلومات عن أن جهاز الأمن الوطني مارس تعذيباً وحشياً بحق المتهمين الأول الثاني في القضية، وهما سامي مشميع، وعباس السميع الذي سرت أنباء اليوم عن إدخاله للمستشفى العسكري في وضع صحي حرج إثر التعذيب.

وقالت مصادر المعلومات أن الضابط بدر الغيث يتولى عمليات التعذيب بنفسه، هو وجلاد آخر اسمه إبراهيم، مضيفة بأن المعتقلين في القضية تم سجنهم في القلعة في زنزانات الأمن الوطني، وتم إيقاع العذاب الوحشي بحقهم عبر استخدام التعذيب بالصعق الكهربائي، والضرب المبرح دون رحمة، وتعليق المتهمين لمدد طويلة، وعدم السماح لهم بالجلوس لبضعة أيام.

يشار إلى أن الملك أصدر بعد إعلان تقرير بسيوني، مرسوم رقم 115 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 14 لسنة 2002 بإنشاء جهاز للأمن الوطني، و جاءت التعديلات استجابة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق التي طالبت بالحد من صلاحيات الجهاز الأمني وإبقائه «استخباراتي» فقط.

وجاء في المرسوم أن يستبدل بنصي المادتين الرابعة والخامسة مكرراً (1) الفقرة الرابعة من المرسوم رقم (14) لسنة 2002 بإنشاء جهاز للأمن الوطني النصان الآتيان: المادة الرابعة: يختص جهاز الأمن الوطني بجمع المعلومات ورصد وكشف كافة الأنشطة الضارة المتعلقة بالتجسس والتخابر والإرهاب، وذلك للحفاظ على الأمن الوطني للمملكة ومؤسساتها ونظمها.

كما أقر التعديل إزالة من المادة الفقرة الخاصة بـ»وضع الخطط الأمنية اللازمة لمواجهة كافة الظروف العادية والاستثنائية بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة».

وأستحدث التعديل المادة الخامسة مكرراً (1) الفقرة الرابعة «ويحيل جهاز الأمن الوطني الحالات التي تستدعي القبض أو التوقيف إلى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها». وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002.

وأتى ذلك استجابة لتوصية اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق التي دعت إلي تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني لإبقائه جهازًا معنيًا بجمع المعلومات الاستخبارية دون إنفاذ القانون أو التوقيف.

ليس آخرها انفجار الديه، باب عائلة «السميع» منذ 6 أعوام مفتوح على اتهامات لا تنتهي

قبل 18 عاماً، وتحديداً يوم 6 مارس 1996 تلقت عائلة السميع اتصالاً من السلطات الأمنية في البحرين يخبرهم أن ابنهم حسن استشهد في انفجار قنبلة موضوعة في صراف آلي.

وفي 6 مارس الجاري 2014 تلقت عائلة السميع خبراً عبر بيان لوزارة الداخلية أن ثلاثة من أبنائها: عباس، وعلي، وابن عمتهم طاهر، متهمون بتفجير وقع في اليوم الأخير من عزاء الشهيد جعفر الدرازي، في المنطقة الواقعة بين جدحفص والسنابس، وأودى بحياة ثلاثة من منتسبي وزارة الداخلية كلهم غير بحرينيين: اماراتي، وباكستاني، ويمني. الشهيد حسن طاهر السميع هو عم لاثنين من المتهمين، وخال للثالث.

تدخل «مرآة البحرين» منزل عائلة السميع، فيلامسها مباشرة الشعور بالروع الذي يسيطر على أهل المنزل، لا ملجأ آمن يركنون إليه سوى آيات القرآن، يطلبون بها أن تكون سدّاً حصيناً وحامياً لأبنائهم، استحضار الآيات القرانية عند كل زاوية من زوايا البيت، وعند كل ركن. عند الباب تطالعك ورقة بيضاء كتب

فوقها آية قرآنية من سورة يس «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ»﴿9﴾. تدخل إلى غرفة هادئة، يلفتك عند المرآة قرآناً مفتوحاً على سورة الحديد، وبقرب القرآن الذي وضعت فوقه تُربة حسينية، صورة صغيرة ملتصقة بالمرآة، إنها صورة الشهيد حسن طاهر السميع.

خمسة إخوة في هذا المنزل، يعيشون العذاب والتشرد والاستهداف منذ 2008، والدة المعتقلين الثلاثة في قضية (تفجير الديه) تقول: «منذ ست سنوات وهذا المنزل يُبدّل أبوابه التي يكسرها منتسبو وزارة الداخلية، خمس سنين وأكثر وأبنائي يعتقلون بالمفرد والجمع ويتلقون العذاب تلو العذاب». يربت الزوج المكسور الظهر على روع زوجته، يحاول تهدئتها، قبل أن يسرد لنا معاناة عائلة السميع طوال 6 سنوات وحتى الآن.

الأخوان علي جميل السميع (مواليد 1990)، وعباس جميل السميع (مواليد 1989)، والثالث هو ابن عمتهم طاهر (مواليد 1992).

في العام 2009، ضاقت السلطة بحراك حركة حق في الشارع البحريني، فأعلنت عن قضية الحجيرة، وهي القضية التي اتهم فيها عدد من النشطاء بالسفر لسوريا وتلقي التدريب العسكري هناك. في هذه القضية تم اعتقال ثلاثة من أبناء جميل السميع، وهم علي (كان عمره حينها 18 عاماً)، وعباس (كان عمره 19 عاماً)، كما تم اعتقال شقيق ثالث لهما.

في قضية الحجيرة، تعرض المتهمون لتعذيب شديد وقاس جداً، جعل منظمة دولية مثل منظمة هيومن رايتس ووتش تصدر في فبراير 2010 تقريرها الشهير «التعذيب يُبعث من جديد... إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين».

بعد التعذيب والاعتراف، تم الإفراج عن عباس مع استمرار محاكمته، وظل علي في سجن انفرادي لمدة 6 أشهر ونصف، أخبر الأبناء عائلتهم عن التعذيب

الـذي تعرضـوا لـه: تعذيـب بالصعـق بالكهربـاء فـي الأماكـن الحساسـة، مـع التعريـة بالكامـل وصـب المـاء البـارد، والتوقيـف عـراة فـي غرفـة بـاردة، مـع الجلـد بالأنابيـب البلاسـتيكية (الهـوز) بشـكل عشـوائي. أجسـاد الأخـوة حملـت آثـار التعذيـب لمـدة طويلـة.

المفارقـة أن الإخـوة الثلاثـة لـم يسـافروا لسـوريا التـي تـم اتهامهـم بتلقـي التدريـب العسـكري فيهـا، ظـل اثنـان منهـم فـي السـجن، وكان عبـاس يحضـر للمحاكمـة مـن الخـارج، حتـى اعترفـت المحكمـة بتقريـر طبـي مسـتقل أثبـت تعـرض المتهميـن للتعذيـب، تـم الإفـراج عـن الجميـع لاحقـاً فـي إطـار وسـاطة وتحـركات سياسـية. حاول الأخـوة بعـد الإفـراج عنهـم البحـث عـن عمـل، لـم تقبـل أيـة وزارة حكوميـة توظيـف أي أحـد منهـم، حتـى بعضهـم كان يعمـل فـي شـركات خاصـة فتأتـي التدخـلات ليجـد نفسـه عاطـلاً مـرة أخـرى.

لـم تطـل أنفـاس الحريـة التـي تمتـع بهـا أبنـاء جميـل السـميع، ففـي أغسـطس مـن العـام 2010 هجمـت قـوات المرتزقـة بقيـادة جهـاز الأمـن الوطنـي علـى المنـزل، وتـم اعتقـال أربعـة مـن أبنائـه، واتهامهـم بالتنظيـم الانقلابـي الـذي اتهـم بـه رؤوس حركـة حـق ونحـو 200 مواطـن، وهـي التهمـة التـي سـأم المواطنـون سـماعها. اعتقـل عبـاس وعلـي وأخـوان آخـران لهمـا، وتعرضـوا لتعذيـب قـاس وشـرس جـداً، وظلـوا فـي السـجن ولـم يفـرج عنهـم إلا فـي يـوم الأربعـاء 23 فبرايـر/ شـباط 2011 بعـد انـدلاع ثـورة 14 فبرايـر.

خـرج عبـاس وأخوتـه الثلاثـة مـن السـجن، ليـروا الشـعب فـي أكبـر ثوراتـه علـى الإطـلاق، لـم يلبثـوا سـوى 22 يومـاً مـن الحريـة، قبـل أن تعلـن حالـة الطـوارئ وتبـدأ المرحلـة المكارثيـة الأسـوأ فـي تاريـخ البحريـن، شـنت قـوات الأمـن هجومـاً علـى منـزل عائلـة السـميع، وصـار عبـاس وعلـي وأخ ثالـث لهمـا مطاردين منـذ ذلـك الحين.

جـاء مـا عـرف بقضيـة ائتـلاف شـباب ثـورة 14 فبرايـر، والحكـم غيابيـاً علـى عبـاس

وأخيه علي بالسجن لمدة خمس سنين لكل منهما، وصار منزلهما مزاراً لزوار الفجر، اقتحامات لا تنتهي، وتكسير للمنزل في كل مرة، وترويع العائلة وأطفالها. وتبقى الآية القرآنية «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ» ﴿9﴾ ملاذهم ورجاهم.

تتحدث والدة عباس وعلي بحرقة الأم، تقول « أولادي مستهدفون منذ سنين، أريد أن أعرف ما الذي يريدونه من أولادي، نحن ربيناهم أحسن تربية، أخلاقهم عالية والكل يشهد لهم من أهالي السنابس، هم صغار والقضايا التي يتهمونهم بها كبيرة، أنا أم أريد وأتمنى لهم السعادة».

وتضيف «أولادي درسوا بشكل جيد ولم يحصلوا على فرصة ليبدأوا حياتهم، أبنائي يعيشون الخوف منذ سنين، علي ولدي لم يتزوج وكل من في مثل عمره تزوجوا».

لكنها حين تتحدث عن ابنها عباس، فإن ألمها يشتد «أما ابني عباس فإنّي أعجز عن وصفه، أخلاق، وأدب، وذوق، وإنجازات في المنطقة، يُدرس الصلاة في المأتم، وله مشاركات في جمعية الذكر الحكيم، عباس جوهرة إنسانية وبلاؤه عظيم»

وتردف «عباس لا يخبر أحدًا أين يعمل لكي لا تتم ملاحقته، كان يعمل دون أن يتم تسجيله رسميا لكي يعيش ويحصل على رزقه، له صلة رحم بأهله، وهو ذو أخلاق وتواصل، فكيف يتم اتهامه بالتفجير؟»

تسكت الأم كأنها تبتلع ريقها، لتعود مجدداً «هذا استهداف وبُغض لأولادي، أناشد وزارة الداخلية وأسألها: لماذا تضع العدواة مع أولادي، أنا لا أتمنى سجن أحد حتى عدوي، هم لم يتركوا أولادي، ولم يكن لأولادي أمان في حياتهم منذ العام 2008».

تتذكر ما جرى « في كل مرة يستهدفوننا ويكسرون باب منزلنا، حتى متى وأنا لا أمن لي في منزلي، كل دول الخليج لا تقبل أولادي ويوقفونهم على الحدود ويحققون معهم، حياتهم مأساة، عباس أصيب بتوتر دائم لدرجة أنه مرض بشدة وكاد أن يموت، وضعه الإنساني غير طبيعي وكذلك وضعنا، دائما يذكرونهم في التحقيقات بعمهم الشهيد حسن طاهر».

تكرر «أولادي لم يعيشوا أصلا حياة طبيعية، كل من في سنّهم تزوجوا وكونوا أُسَرًا بينما هم في دائرة الاستهداف».

تتحدث الأم عن صورة ابنها عباس التي نشرتها له وزارة الداخلية بعد اعتقاله، فتقول «عباس وجهه منتفخ من التعذيب، وبه شحوب وعينه بها ضربة، كلهم الآن انتهوا من التعذيب، وتم إرسالهم لسجن الحوض الجاف، عدا ابني عباس وسامي مشميع، ما زالا في التحقيقات، اتصل عباس بنا اليوم وقال: أنا زين وأنا أحاتيكم ولكن لا تحاتوني، وصمت حين سألناه أين أنت، وقال لنا قبل أن يغلق السماعة: انا معتمد على الله وعليكم».

تتغير نبرة صوتها «بصراحة عباس لم أعرفه حين نشروا صورته لقد تغير وجهه تمامًا، لقد أضروا به، حين رأيت صورته صرخت: هتفت ليت أمي لم تنجبني ولم أنجب أبنائي الذين يتعذبون وهم أبرياء. إن التعذيب ظاهر بشكل واضح على وجه عباس، كيف أستطيع النوم وأبنائي في هذا الحال».

تقول الأم «بعد ساعات فقط من التفجير، تم اعتقال أولادنا في منزل عمهم الساعة 11 ليلًا وفورا سألوا عن عباس».

أحد أقرباء العائلة، واسمه علي حسن الرمل، كان عائدا من السعودية في عصر ذلك اليوم، زار جدته المريضة التي تسكن منزل عم علي وعباس، وجد أولاد خاله هناك يزورون جدتهم أيضاً، بعد جلوسهم هجمت قوات المرتزقة وتم

اعتقالـه مـع علـي وعبـاس، وتـم اتهامـه فـي قضيـة حـرق إطـارات دون ذنـب. لقـد كانـت زيـارة عائليـة لجدتهـم فهـي مريضـة جـدًا، لهـذا السـبب كان اعتقـال تسـعة أفـراد مـن العائلـة لأنهـم تواجـدوا فـي منـزل عمهـم الـذي طلـب منهـم عـدم الخـروج ليلتهـا لأن الأوضـاع مرتبكـة فـي البلـد.

أم سامي مشميع تهنئكم بعيد الأم!

بعـد عائلـة السـميع، جـاء دور عائلـة المعتقـل سـامي مشـيمع، فبعـد 16 يومـاً مـن اعتقالـه مـع أخيـه رضـا، هـا هـو النظـام يعتقـل بقيـة أخوتـه: منيـر، وجاسـم، وعبدالزهـراء، وحسـن، وعبـاس وإهانـة والدتهـم وإطـلاق مسـيل الدمـوع عليهـا، وتركهـا وحيـدة مرميـة فـي الشـارع تبكـي، هكـذا يكـرم النظـام هـذه الأم التـي أصبـح قلبهـا ومنزلهـا فارغـاً قبـل سـاعات قليلـة مـن حلـول عيـد الأم.

سـبعة مـن الأبنـاء معتقلـون لـدى النظـام، صـار كل شـيء فارغـاً لديهـا، فارغـاً مـن الحضـور وفارغـاً مـن المعنـى، بعـد أن جعلوهـا مكلومـة، هـي ومنـزل جيرانهـا عائلـة السـميع التـي تفتقـد ثلـة مـن أبنائهـا. لا أحـد هنـا سـيقول لهـا غـداً فـي عيـد الأم: كل عـام وأنـت بخيـر يـا أمـي. لـن يُقبّـل أحـد منهـم رأسـها، لـن ترفـع أصيـص الـورد فـي زوايـا بيتهـا، سـترفع بـدلاً منهـا صـور سـبعة مـن الأبنـاء ورودا، فـي سـجون نظـام صـار ينتقـم مـن العوائـل بشـكل جماعـي وسـط صمـت محلـي وأقليمـي ودولـي.

فجـر يـوم الخميـس 20 مـارس 2011، أتـت قـوات الأمـن مـن المرتزقـة أخـذوا بقيـة بنيهـا، رفعـت صوتهـا محتجـة ضدهـم، ركبـت قـوات المرتزقـة فـوق أسـطح المنـازل المتلاصقـة، ارتفعـت أصـوات النسـاء مـن عائلـة المرحـوم الحـاج مهـدي مشـيمع، أطلقـت عليهـم القـوات غـازات مسـيل الدمـوع، وقامـت بضربهـن كمـا روى شـهود مـن الجيـران.

تـم اقتحـام منـزل آخـر وتـمّ تكسـير محتوياتـه، ذهـب المرتقـة إلـى منـزل عائلـة

الـرأس رمانـي اعتقلـوا عـدداً مـن أبنائهـم، خرجـت النسـاء يتحدثـن ويحتججـن علـى اعتقـال أبنائهـن مـرة أخـرى، أخـذوا بالاسـتهزاء بهـن وشـتمهن، والضابـط الـذي يرأسـهم أخـذ يتوعـد بتصفيـة مـا أسـماهم «بالمخربيـن فـي السـنابس» ذهبـوا إلـى منـازل قـرب (مأتـم عبدالحـي) وأخـذوا بـركل أبوابهـا، ليبثـوا الرعـب فـي قلـوب الأهالـي، وداهمـوا منـزل لعائلـة (آل ربيـع) واعتقلـوا شـقيقين همـا محمـد وعلـي. غـادر المرتزقـة السـنابس وخلفـوا وراءهـم أمهـات مكلومـات مُهانـات تـم ضربهـن واسـتباحة بيوتهـنّ.

(مـرآة البحريـن) كانـت قـد زارت مـن قبـل (أم سـامي) مشـيمع وإخوتـه، هـذه الأم المكلومـة قبـل أيـام مـن اعتقـال بقيـة أبنائهـا، تحدثـت عـن ابنهـا سـامي وعـن حياتـه التـي أصبحـت مهـددة بعـد اتهامـه بتنفيـذ تفجيـر الديـه مـع آخريـن، وعـن رحلـة الاسـتهداف والعـذاب التـي عاشـها ويعيشـها سـامي مـع إخوتـه.

(أم منيـر) وهـذه هـي كنيتهـا، امـرأة نحيلـة الجسـم، تتحـدث ويخنقهـا الحـزن والدمع، نبـرة صوتهـا تحكـي العـذاب التـي تعيشـه كأم، وبشـرتها السـمراء حفرتهـا أخاديـد قسـوة الحيـاة التـي يعرفهـا كل مـن ذاق ظلـم القبيلـة الحاكمة.ترفـع صوتهـا المنهـك «بعـد أسـبوعين فقـط مـن ضـرب المعتصميـن فـي الـدوار (16 مـارس 2011) صـار سـامي مطلوبًـا».

تتحـدث عـن سـامي «سـامي مـن مواليـد 1974، فـي انتفاضـة التسـعينيات تـم اعتقالـه لمـدة شـهر و5 أيـام ثـم أفرجـوا عنـه. فـي العـام 2009، تـم اتهمـه فـي القضيـة المعروفـة بقضيـة الحجيـرة وصـار مطلوبـا فيهـا. فـي العـام 2010 اعتقلـوه فـي قضيـة التنظيـم الإرهابـي لمـدة 7 أشـهر، بتهمـة محاولـة تفجيـر سـيارة، ولـم يفـرج عنـه إلا بعـد انطـلاق الثـورة فـي 14 فبرايـر».

توصـل سـرد قصتـه «فقـط بعـد أسـبوعين مـن الإفـراج عنـه صـار مطلوبـاً، لـم يطـل الأمـر كثيـراً حتـى وصلـوا لـه، اعتقلـوه وتـم تعذيبـه بشـدة وتـم اتهامـه بشـتى التهـم

وحكمـوا عليـه بالسـجن عـام ونصـف العـام، انتهـى حكمـه فـي شـهر أكتوبـر 2012 وخـرج مـن السـجن».

تلملـم عباءتهـا، وتشـكو «الصـورة التـي نشـروها منـذ أيـام لسـامي، كان معذبـاً قبلهـا، لقـد عرفـت ذلـك، إن ابنـي كان مسـتهدفاً، تصـوروا إن ضاحـي خلفـان قـال بعـد قليـل مـن حـدوث تفجيـر الديـه، إن المتهـم عمـره أربعـون عامـاً وأنـه أعـزب، وبالفعـل تـمّ جعـل سـامي المتهـم الأول فـي القضيـة، واعتقلـوا معـه عـدداً مـن إخوانـه».

تتسـاءل أم منيـر «سـامي كيـف يكـون متهـم بصناعـة متفجـرات ذات تقنيـة، بينمـا هـو غيـر متعلـم ولا يعـرف القـراءة والكتابـة، صدقونـي حتـى إذا جاءتـه رسـالة نصيـة عبـر الهاتـف يطلـب مـن احـد قراءتهـا لـه».

تواصـل «ابنـي كمـا قلـت لكـم مسـتهدف، قلـت لكـم إنـه تـمّ الحكـم عليـه بالسـجن لمـدة عـام ونصـف العـام، تصـوروا أثنـاء قضائـه هـذه المحكوميـة ووجـوده فـي السـجن تـم نشـر اسـمه علـى أنـه قـام بتفجيـر وحـرق فـي مدينـة حمـد، فكيـف يقـوم بذلـك وهـو فـي السـجن، مـن هنـا يتأكـد الاسـتهداف».

تخـرج الأم جـواز ابنهـا «لقـد أشـاعوا إن سـامي سـافر ليتدرب علـى صناعـة المتفجرات، بينمـا جـواز سـفره غيـر مجـدد ومنتهـي الصلاحيـة منـذ بضـع سـنين وتحديـداً منـذ شـهر مايـو العـام 2010 وهـو لـم يسـافر مـن البحريـن، بـل منـذ 2009 أبـداً، إذن كيـف يشـيعون أن سـامي تـردد علـى لبنـان كمـا قالـوا، وهـو لا يسـافر منـذ عـام 2009، قبلهـا سـافر إلـى تايلنـد لبضعـة أيـام فقـط».

تؤكـد الأم «سـامي تعـرض فـي الاعتقـالات للتعذيـب، فبعـد اعتقالـه فـي 2010 تـم تعذيبـه بصعقـات الكهربـاء فـي أماكـن حساسـة فـي جسـده، وبصـب المـاء البـارد عليـه ووضعـه فـي أماكـن بـاردة جـدا، وقـد ذكـر ذلـك فـي صحيفـة الوسـط، لقـد تمـت تعريتـه وإدخالـه فـي خـزان مـاء ملـيء بالثلـج وضربـه بالأنابيـب البلاسـتيكية، كمـا تـم ضـرب رأسـه بالجـدار»

تقول أم منير «اعتقلوه هذه المرة في يوم 5مارس أي ثاني يوم بعد تفجير الديه، وبعد ساعات فقط من اعتقاله، أعلنوه كمتهم أول، وهو بالتأكيد لم ينته حينها من التحقيق ولم يتم أخذه للنيابة».

تؤكد المعلومات إن سامي وبقية المتهمين خصوصاً المتهم الثاني عباس السميع، تم أخذه لزنازين القلعة، حيث حقق معهم جهاز الأمن الوطني، ظلوا هناك لمدة ثلاثة أيام في وسط تعذيب شرس ومتواصل، وبعدها تم نقلهم لمبنى التحقيقات الجنائية، وبعدها ظل سامي وعباس في التحقيقات الجنائية كل منهما في سجن انفرادي، وتم نقل بقية المتهمين في القضية إلى سجن الحوض الجاف. هو شخص أمي، فكيف يعتد باعترافاته، وكيف يوقع على أوراق اعتراف.

تحول أم منير حديثها عن ابن آخر «عبد الزهرة ابني اعتقل أول مرة 7 أشهر فيما عرف باسم قضية التنظيم الإرهابي 2010، واعتقلوه للمرة الثانية ثلاثة أيام بعد اختطاف قسري مع أخيه هاني، وبعدها اتصلوا لنا لتسلمهم، ذهبنا وتسلمناهم وكانا معذبين بشكل بشع جداً، لم يكونا يستطيعان الوقوف ولا الجلوس بمفردهم».

وعن ابنها الآخر رضا، تقول «رضا اعتقل لمدة 45 يوماً أول مرة، كما تم اعتقاله بعد فترة وظل ستة أشهر أخرى في السجن، وما زالت عليه محكمة شهر أبريل في قضية تجمهر وأعمال شغب، أيضا أخوا سامي، جاسم لأول مرة يتم اعتقاله، وحسن اعتقل مرة واحدة حين ذهب لدوار اللؤلوة المحاصر فيما عرف بفعالية العودة للدوار»

هذه المرة بعد تفجير الديه، تشرح الأم ما جرى «تم اقتحام المنزل، كسروا المنزل، وتم ملاحقة سامي من بيت لبيت من فوق الأسطح، تم اقتحام المنزل ثلاث مرات في يوم واحد، لم يبق لنا ستر، انتهكونا».

تـردف « حضـروا ليـلاً قطعـوا حفـرة فـي خشـب (الواتـر بـروف) أعلـى المنـزل، وأدخلـوا مـواد فـوق السـطح جلبهـا رجـال الأمـن وصوروهـا فـوق المنـزل، قامـوا بعمل مسـرحيتهم ثـم ذهبـوا بعـد أن مكثـوا أكثـر مـن سـاعة فـي المنـزل، جلبـوا معهـم شـنط وعلـب مثـل علـب البيبسـي لا نعلـم مـاذا بهـا».

إلى «خوان مانديز»

«عبـاس وجهـه منتفـخ مـن التعذيـب، وبـه شـحوب وعينـه بهـا ضربـة، كلهـم الآن انتهـوا مـن التعذيـب، وتـم إرسـالهم لسـجن الحـوض الجـاف، عـدا ابنـي عبـاس وسـامي مشـميع، مـا زالا فـي التحقيقـات... بصراحـة عبـاس لـم أعرفـه حيـن نشـروا صورتـه لقـد تغيـر وجهـه تمامًـا، لقـد أضـروا بـه، حيـن رأيـت صورتـه صرخـت: هتفـت ليـت أمـي لـم تنجبنـي ولـم أنجـب أبنائـي الذيـن يتعذبـون وهـم أبريـاء».

أم المعتقل عباس السميع، المتّهم بـ»تفجير الديه»

أمـام العالـم أجمـع، ذكـر مقـرر الأمـم المتحـدة الخـاص بالتعذيـب فـي جنيـف، اسـم دولـة واحـدة فقـط، لا تـزال ترفـض زيارتـه لهـا «دون أي سـبب، وكأنـه ممنـوع مـن دخولهـا». خـوان ماندیـز، الـذي بـات جميـع البحرينييـن يحفظـون اسـمه عـن ظهـر قلـب، قـال صراحـة إن منعـه مـن زيـارة البحريـن «يرفـع مسـتويات القلـق ممـا يعانـي منـه الموقوفـون فـي المراكـز والسـجون البحرينيـة»!

وزيـر الخارجيـة البحرينـي خالـد بـن أحمـد آل خليفـة، الـذي حـلّ مـكان وزيـر حقـوق الإنسـان صـلاح علـي ممثّـلا للنظـام البحرينـي فـي مجلـس حقـوق الإنسـان، قـال الخميـس الماضـي فـي حضـور ماندیـز، إن الحكومـة نفّـذت كل توصيـات لجنـة تقصـي الحقائـق، بمـا فيهـا طبعـا وقـف «التعذيب» الـذي وصفـه تقريـر اللجنـة بـ»الممنهج»!

ماندیـز، رد علـى وزيـر الخارجيـة البحرينـي، وتسـاءل أمـام العالـم «لمـاذا يمنعوننـي إذا؟». لـم يدخـل ماندیـز البحريـن رغـم مطالبـات العالـم كلـه بذلـك منـذ 3 سـنوات،

مـع ذلـك قـال ماندیـز للعالـم أجمـع «هنـاك أدلـة صلبـة علـى اسـتمرار التعذیـب» فـي البحریـن، الدولـة الوحیـدة التـي ذكرهـا فـي خطابـه.

سـید ماندیـز، وأنـت مـا تـزال فـي جنیـف، ربمـا تلتقـي وزیـر الخارجیـة البحرینـي. ثمّة سـؤال ملـحّ هـذه الأیّـام تحدیـدا، یتقاطـع مـع خطابـك الأثیـر: جمیـع البحرینییـن هنـا یریـدون أن یعرفـوا مـاذا فعـل النّظـام بأبنـاء «السـمیع»؟

سـید ماندیـز، لا نشـك أنـه قـد بلغـك أن السـلطات الأمنیـة اعتقلـت المتّهمیـن فـي «تفجیـر الدیـه» خـلال أقـل مـن 24 سـاعة! لكنّهـا لـم تسـتطع منعـه ولا منـع شـبیهاته مـن هـذه الأحـداث طـوال 3 سـنوات. لقـد كان المتّهمـون مجموعـة مـن المطاردیـن المحكومیـن فـي قضایـا أخـرى، إنّهـم أبنـاء عائلـة «السـمیع» فـي منطقـة السـنابس.

اعتقلـت السـلطات 9 مـن أفـراد هـذه العائلـة مـن منـزل واحـد، فـي لیلـة واحـدة. لا نعلـم لحـد الآن مـاذا جـرى لهـؤلاء، لأنّهـم ببسـاطة منعـوا مـن أبسـط حقوقهـم: لقـاء أهالیهـم، وتوكیـل محـام!

لكنّنـا، سـید ماندیـز، نعلـم أن المتّهمیـن أنفسـهم كانـوا معتقلیـن سـابقین حتـى انـدلاع احتجاجـات فبرایر/شـباط 2011، حیـث تسـبّبت الثـورة الشـعبیة الضخمـة بضغـوط علـى النّظـام فرضـت علیـه الإفـراج عنهـم، رغـم كل تهـم الإرهـاب الخطیـرة التـي ألصقهـا بهـم فـي العـام 2009 ضمـن قضیـة «الحجّیـرة» (تدریـب عسـكري فـي سـوریا)، وفـي العـام 2010 ضمـن مـا عـرف بـ»الأزمـة الأمنیـة»، قضیـة قلـب نظـام الحكـم (الرقـم 1000).

لیـس هـذا مربـط الفـرس سـید ماندیـز، ولكـن مـا تعـرّض لـه هـؤلاء المعتقلـون فـي 2009 و2010، یكشـف الحـال الـذي هـم فیـه هـذه اللحظـة، دون أدنـى شـك. سـید ماندیـز، یكفـي أن تعـرف بـأن المحكمـة قـد أقـرّت رسـمیا بتعذیبهـم: تعذیـب بالصعـق بالكهربـاء فـي الأماكـن الحساسـة، مـع التعریـة بالكامـل وصـب المـاء البـارد،

والتوقيف عراة في غرفة باردة، مع الجلد بالأنابيب البلاستيكية (الهوز) بشكل عشوائي.

سيد مانديز، ربّما يكون التفجير حقيقيا، ربّما تكون هناك جماعات بدأت تأخذ النهج المسلّح، الكثير من الـ (ربّما) ممكنة في هذه القضية، ولكنّ الأكيد حتما، هو أن أجهزة المخابرات في بلادنا، فشلت في أن تجد الجناة، هي لا يهمّها الأمن ولا تحقيق العدل، العدل في نظرها أن يكون هناك متّهمون (حتى لو كانوا أبرياء) من طائفة معينة، هي محل شبهة بأكملها!

وعليه، فالطريق السهلة لإيجاد الجناة الحقيقيين (أو غيرهم)، بنظر أجهزة السلطة، هي اعتقال كل من له سابقة (حتى لو كانت هذه السابقة ليست أحكاما بل مجرد اتّهامات كما هي الحال مع أبناء السميع)، الطريق السهلة هي اعتقال كل من سجن سابقا، كل من لفّقت له التّهم سابقا. الأدهى، سيد مانديز، أن بداية الاشتباه بكل أبناء «السميع»، كانت أيضا لـ«سابقة»، ولكن ليست لهم تحديدا، بل لأحد أفراد عائلتهم، الذي قتل في العام 1996 خلال ما قيل أنه انفجار قنبلة في صرّاف آلي!

هكذا، ومنذ 1996، لاحقت التّهم أبناء السميع، سيد مانديز، ووصلنا إلى اليوم. وكما قرأت في تقرير السيد بسيوني، فإنك بعد أن تحرز النصف الأول (اصطياد متّهمين)، يبقى النصف الآخر، وهو إدانتهم. وليس هناك طريق لإدانة أمثال هؤلاء سوى: التعذيب لنزع الاعترافات الباطلة!

لم تستطع ثورة 14 فبراير، ولا لجنة بسيوني، أن تنقذ أبناء عائلة السميع. وهم بلا أدنى شك، لا زالوا يعيشون حتى هذه اللحظة، أهوال الظلم والانتقام، كما عاشها كل معتقل سياسي منذ منتصف مارس/آذار 2011، وكما يترقّبها كل المحسوبين على الطائفة الشيعية أو المعارضة في البلاد!

نعلم أنك سيد ماندیز، لا تملك أي حيلة لإنقاذهم. لقد حاولت كثيرا أن تحفظ آدمية الآلاف الذين دخلوا السجون البحرينية منذ 3 سنوات، لكنّك أيضا، لم تستطع! قبل 3 سنوات، قتل في السجن 4 معتقلين بسبب التعذيب، خلال أقل من شهر. أحد هؤلاء عضو مؤسس في جمعية الوفاق وصحيفة الوسط ورجل أعمال معروف، والثاني مدوّن وناشط اجتماعي، والثالث رجل بسيط اعتقل من منزله خطأ، ولكن أهم هؤلاء هو الشخص الرابع.

الشهيد علي صقر، شاب بحريني كعديدين شاركوا في الاحتجاجات السلمية ضد النظام الحاكم في دوار اللؤلؤة. سلّم صقر نفسه للسلطات بشجاعة بعد أن عرف أنّهم يلاحقونه ويهدّدون بالاعتداء على أهله. بعد أيّام ظهر صقر وهو يعترف على شاشة التلفزيون بأنّه شارك في قتل شرطي. وبعد أيام قليلة أخرى خرج صقر من السجن: جثّة هامدة!

جثمان صقر، كان أكثر الجثامين التي بانت عليها آثار التعذيب. كان هناك صحافي بريطاني قد دخل إلى مغتسل الموتى ورأى الجثمان بنفسه. حضر الصحافي لاحقا مؤتمرا لوزيرة حقوق الإنسان وقتها: فاطمة البلوشي، وعند سؤالها عن الحادثة، قالت البلوشي ببساطة: إنّها فبركة، فرد عليها الصحافي: لقد شاهدت ذلك بنفسي!

تلعثمت الوزيرة البلوشي طويلا واختلفت تعابير وجهها. اليوم وبعد 3 سنوات، شهدت صدور تقرير بسيوني، وتوصيات جنيف 156، وتقارير حقوق الإنسان الحادة خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال البحرين لا ترحّب بك، سيد ماندیز، لأنّها لا تريد لموقف البلوشي أن يتكرّر!

لم يحاكم صقر، اعترف في التلفزيون، ولاقى عقابه خارج نطاق القضاء، تحت التعذيب في المعتقل. ثبّت ذلك تقرير بسيوني. السؤال، سيّد ماندیز، ماذا لو

حوكـم أبنـاء السـميع، ونفّـذ فيهـم حكـم الإعـدام الـذي بشّـرت بـه مسـبقا النيابـة العامـة؟!

يطلـب رؤوس أبنـاء السـميع وزيـر الداخليـة البحرينـي، رئيـس الأمـن العـام، رئيـس جهـاز الأمـن الوطنـي، والنائـب العـام. كل هـؤلاء اشـتركوا فـي تعذيبهـم وإجبارهـم علـى الاعتـراف، وكل هـؤلاء ينتظـرون الآن لحظـة إعـلان القاضـي حكمـه بإعدامهـم. هكـذا بسـهولة يبسـط الأمـن وتحقّـق العدالـة فـي البحريـن!

لـم يعـد السـؤال لمـاذا تخـش الحكومـة دخـول المقـرر الخـاص بالتعذيـب إلـى البـلاد، التعذيـب بالنسـبة للنظـام البحرينـي، قـرار «سـيادي»: بالتعذيـب تمكّـن النّظـام فـي 3 سـنوات مـن اسـتصدار مئـات الأحـكام القضائيـة، كل أدلّتهـا الاعتـراف، وتمكّـن مـن التعـرّف علـى 5000 مجـرم وإرهابـي دخلـوا المعتقـلات.

سـيد ماندیـز... ربمـا لـم يعـد مـن المفيـد أن تخاطـب النظـام البحرينـي، لا أنـت ولا السـيد بـان كـي مـون. النّظـام فـي البحريـن فقـد السـيادة علـى أراضيـه تمامـا، وهـو لذلـك لـن يسـتطيع الخضـوع إلـى الشـرعية الدوليـة، ثمـة شـرعيّة أخـرى تحكـم أراضيـه هـي: شـرعية المملكـة السـعودية!

سـيد ماندیـز، نحـن أكثـر مـن يعـرف بأنـك لا تحتـاج لأحـد يذكّـرك بمـا يجـب أن تقول، ومـا يجـب أن تفعـل. هـذا الخطـاب هـو للآخريـن الذيـن لا زالـوا يعتبـرون إنسـانيتنا محـل نقـاش، لقـد تجـرأوا أن يأتـوا بقـاض دولـي يحقّـق فـي جرائمهـم، ورغـم كل مـا قالـه عـن «التعذيـب» الممنهـج فـي البحريـن، لـم يجعـل ذلـك الملـك يطأطـئ برأسـه! (الفقـرات 1230 – 1245)

سـيد ماندیـز، لقـد اتّهـم بسـيوني القضـاء والنيابـة العامـة بالتغاضـي عـن حـالات التعذيـب الواضحـة. وقـال إن هـذه المعاملـة المهينـة وهـذا التعذيـب القاسـي مـورس بصـورة عمديـة، وممنهجـة، وكان أحـد أهدافـه العقـاب. لقـد قـال بسـيوني إن قـوات

الأمـن تصرّفـت وكأنّهـا علـى يقيـن مـن الإفـلات تمامـا مـن العقـاب، وليـس هنـاك احتمـال لمحاسـبتها.

فـي فقـرة أخـرى، رأت لجنـة التحقيـق أن هـذه القضيـة «مشـكلة منهجيـة، لا يمكـن معالجتهـا» بعـد أن اكتشـفت أن لجنـة مناهضـة التعذيـب قـد سـجّلت ارتـكاب العديـد مـن هـذه الانتهـاكات فـي البحريـن، منـذ زمـن بعيـد. وقالـت اللجنـة إن معـاودة ذلـك يعنـي اتبـاع مجموعـة الممارسـات أو السياسـات نفسـها، وهـذا يشـير إلـى وجـود «مشـكلة منهجيـة، لا يمكـن معالجتهـا إلا علـى مسـتوى النظـام (المسـتوى البنيـوي)»!

«فـي ضـوء هـذه الثقافـة، تشـيد اللجنـة بالشـجاعة الهائلـة التـي تمتـع بهـا ضحايـا التعذيـب وإسـاءة المعاملـة فـي الإبـلاغ عمـا تعرضـوا لـه»، لـم يحقـق أحـد هنـا فـي التعذيـب، سـوى بسـيوني، الـذي تفاجـأ بحجـم هـذه الانتهـاكات وبحجـم التبليـغ عنهـا. بعـد تجربـة بسـيوني، يعلـم النظـام اليـوم إلـى أي درجـة تشـكل أنـت خطـرا، يـا سـيد ماندِيـز!

جستين غينغلر: سياسة العين بالعين في البحرين

بعـد شـهرين مـن انتفاضـة 2011، أُثـار حسـين إيبـش ضجـة بعـد أن كتـب مقـالًا فـي صحيفـة فوريـن بوليسـي تحـت عنـوان « هـل تشـكل البحريـن تهديـدًا إرهابيًـا جديـدًا؟». وشـعر ناشـطو المعارضـة بالإهانـة بشـكل خـاص مـن التلميـح بأنـه يمكـن للحـراك الـذي كان سـلميًا بشـكل كبيـر عندئـذ أن يتحـول إلـى عنـف أو إرهـاب. ويكفـي أن نقـول أنـه مـن المرجـح أن حسـين إيبيـش تجنـب الظهـور علـى حسـابه علـى تويتـر لأيـام.

بطبيعـة الحـال، لـم يكـن إيبيـش يقصـد بسـؤاله اسـتقامة المتظاهريـن، بـل البيئـة السياسـية فـي البحريـن. فهـو قـد أوجـز بقولـه: « إن النظـام الملكـي فـي البحريـن

ومـن خـلال عـدم إفسـاحه المجـال أمـام المعارضـة السـلمية يخلـق الظـروف الملائمـة لثـورة تتسـم بالعنـف.»

أعتقـد أن هـذا الطـرح لـم يعـد الآن مثيـرًا للجـدل، لا سـيما بعـد الهجـوم المتعمـد والمتطـور علـى الشـرطة فـي قريـة الديـه باسـتخدام قنبلـة تـم تفجيرهـا عـن بعـد. إذا أراد المـرء أن يناقـش ويعطـي وصفًـا لهـذه العمليـة أهـي «إرهـاب» أم «تمـرد»، مـع الأخـذ بعيـن الاعتبـار أن المسـتهدفين هـم مـن الشـرطة وليسـوا مدنييـن، أعتقـد أن الجميـع سـيتفق بـأن سـؤال إيبيـش لـم يعـد سـؤالًا بلاغيًـا. (دعـوا جانبًـا الآن مسـألة تـورط المسـلحين البحرينييـن فـي سـوريا، وخصوصًـا مـع السـلفيين.)

مـا يشـكل قلقًـا واضحًـا هـو طبيعـة الإنفجـار نفسـه الـذي سـارعت الحكومـة فـي الإشـارة إليـه مسـتفيدة مـن المتفجـرات الموصولـة بمقابـس التـي ضبطتهـا فـي كانـون الثاني/يناير علـى متـن قـارب متجـه علـى مـا يبـدو إلـى البحريـن. وقتهـا، ادّعـت وزارة الداخليـة أن المتفجـرات كتـب عليهـا صنـع فـي سـوريا، علـى الرغـم مـن أننـي لا أعتقـد أن هـذه الصلـة الواضحـة لهـا دخـل بهجـوم (الأمـس).

يظهـر هـذا الفيديـو، الـذي يعتبـره البعـض مُلَفّقًـا مـن قبـل الحكومـة، أنصـار سـرايا الأشـتر المسـؤولة عـن الانفجـار علـى مـا يبـدو وهـم يحتفلـون فـي النويـدرات بنجـاح عمليـة الديـه المميتـة. وبالتأكيـد، لا يبعـث وجـود الصغـار فـي الفيديـو علـى الاطمئنـان.

إن الجانـب المسـتغرب فـي هـذه القضيـة هـو تـورط ضابـط إماراتـي – وهـو أحـد القتلـى - فـي عمليـات مكافحـة الشـغب. وفقًـا لبيـان وزارة الداخليـة فـإن هـذا الضابـط كان «جـزءًا مـن قـوات أمـواج الخليـج ضمـن الاتفاقيـة الأمنيـة المشـتركة لدول مجلـس التعـاون الخليجـي». وبالتالـي هـو لـم يكـن جـزءًا مـن قـوات درع الجزيـرة التابعـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، والتـي تصـر الحكومـة عـدم مشـاركتها فـي العمليـات المضـادة للمظاهـرات (وهـو الادعـاء الـذي أيدتـه لجنـة تقصـي الحقائـق).

ربما يصبح الاتفاق الأمني المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في عام 2012 مثيرًا للجدل. حيث إن شروطه لا تزال غير معلنة، وهو يثير غضب واحتجاج بعض البرلمانيين وخاصة الكويتيين منهم. وبالتأكيد إن الكثيرين لن يرحبوا بمفاجأة وجود شرطة أجنبية على أرض البحرين.

لقد تحدثت الى عدد من الإماراتيين وهم يعتبرون أن قضية مقتل شرطي إماراتي قد أثارت الاهتمام في الإمارات وأثارت المشاعر المعادية لايران. حتى إن حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد أخذ يرثي طارق الشحي على حسابه على تويتر وكتب يقول: «رجل إماراتي أب لأربعة أطفال ... قد استشهد في البحرين»

يتساءل المرء عن كيفية ترجمة إلى علاقات دولية. فمن ناحية، يستطيع المرء أن يتصور أن مضاعفة الدعم الإقليمي للبحرين تظهر أنهم متحدون في وجه الإرهاب المدعوم إيرانيًا. ومن ناحية أخرى، يمكن للمرء أن يتوقع من دولة الإمارات العربية المتحدة ،بوجه خاص، رد فعل معاكس يقول لآل خليفة: عليكم حل مشاكلكم بأنفسكم، لأنها أصبحت تنعكس على البقية بشكل متزايد.

وفي هذا الصدد، فإن المنصب الرفيع الذي تولاه السعودي محمد بن نايف كوزير للداخلية، وهو الآن المسؤول عن الملف السوري، هو وراء النتائج المحتملة. حيث يقال أنه أكثر براغماتية من والده فيما يتعلق بالنظرة السعودية إلى التنازلات التي ينتظر أن تقدمها البحرين للمعارضة، حتى إنه كان هناك إشاعة بأنه كان وراء إلغاء خطة كانت تهدف إلى دعوة ممثلي الوفاق لإجراء مناقشات في الرياض.

نأمل أن تنجح هكذا ضغوط أو وساطات إقليمية، لأنه من الصعب أن يتم حل الصراع السياسي الذي تحول إلى صراع مسلح داخليًا. وما لم نرَ أن البحرين قد تخلت عن قبضتها الحديدية في تعاملها مع المعارضة التي تمارس العنف، وأن عجزها حتى الآن في القضاء على الهجمات كالتي حدثت أمس ينبع في المقام

الأول مـن الاعتـدال فـي التكتيـكات، فإنـه ليـس مـن الواضـح مـا يمكـن أن تفعلـه لتضـع حـدًا للتمـرد المتصاعـد. إن اعتقـال علـي سـلمان أو عيسـى قاسـم لا يذهـب بالأمـور نحـو الأفضـل.

فـي نفـس الوقـت، وعلـى الرغـم مـن التصريحـات الرسـمية التـي تفيـد العكـس، فإنـه علـى المـرء أن يتصـور أن الحكومـة تنظـر إلـى الحركـة التـي تمـارس العنـف فـي الشـارع بأنهـا خارجـة عـن سـيطرة الوفـاق. وبالتالـي فإنـه ليـس لـدى الدولـة حافـز للدخـول فـي مفاوضـات جـادة معهـا لأنـه لا يمكنهـا أن تقـدم مـا تريـده الدولـة أي وضـع حـد لسـفك الدمـاء والدعايـة السـيئة.

للأسـف، يبـدو أنـه هنـاك صـراع متصاعـد يتبـع سياسـة «العيـن بالعيـن» بيـن الحكومة والمعارضـة الراديكاليـة فـي البحرين.

الملك يزور باكستان... والسفارة الباكستانية تفضح أعداد رعاياها المجنسين في البحرين

لم ينجل عام 2014 دون أن يكشف حجم التورط الرسمي الباكستاني، في دعم النظام البحريني في حربه المستمرة ضد البحرينيين المُطالبين بالحرية وتطبيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

شهد شهر مارس/آذار من العام المنصرم زيارة رسمية للملك مع وفد رسمي كبير إلى باكستان، وتم خلال الزيارة توقيع 6 اتفاقيات إحداها أمنية. ولقيت الزيارة اعتراضات وتظاهرات شعبية باكستانية نظمها مجلس وحدة علماء باكستان.

وقدم ملك البحرين منحة مالية كبيرة لباكستان، وأشاد علنا بـ«الإخوة الباكستانيين» العاملين في البحرين لحماية المجتمع من الإرهاب، وكانت صحيفة باكستانية قد أشارت وقتها إلى وجود 10 آلاف باكستاني يعملون في الأجهزة الأمنية البحرينية.

وإثر ضغوط شعبية، نفت الحكومة الباكستانية مسؤوليتها عن المرتزقة الباكستانيين العاملين في البحرين، في حين أعلنت البحرين عن وجود تعاون أمني بين البلدين.

ونشرت وسائل إعلام باكستانية حقيقة الصفقة، وكان مفادها أن السعودية دفعت 1.5 مليار دولار إلى إسلام آباد ثمنًا لتدخلها بصراعات الخليج وأهمها قمع الثورة البحرينية. وفي بيان لها دعت جمعية الوفاق سلطات باكستان إلى عدم دعم النظام البحريني في قمع التطلعات الشعبية.

ومع نهاية العام، فجّر السكرتير الثاني في السفارة الباكستانية بالمنامة، فضيحة من العيار الثقيل حين قال خلال احتفال إن 25 ألف باكستاني حصلوا على الجنسية البحرينية وإن 5

آلاف آخرين لا زالوا على قوائم الانتظار، وهو ما أثار ضجة كبيرة في أوساط الرأي العام، نفت بعدها السفارة الباكستانية هذا التصريح، وقامت وزارة الداخلية بتعنيف الصحافية التي نقلت تصريح الدبلوماسي الباكستاني في صحيفة ديلي غلف نيوز.

وبدا حجم تجنيس الباكستانيين خارج التصوّر تماما، ونقل في هذا السياق أن بعض المدارس الحكومية لجأت إلى تدريس بعض الفصول بلغة الأوردو، كما أوضحت أرقام أن عدد طلاب المدرسة الباكستانية الخاصة يزيد على 4000، في حين استعان بعض المترشحين للانتخابات النيابية والبلدية ببعض المترجمين حتى يتواصلوا مع المجنسين الباكستانيين بلغة الأوردو.

جمعية «الوفاق» دعت الباكستانيين إلى العودة إلى جنسيتهم الأصلية، وترك

الجنسية البحرينية، محذّرة من أنّها «مؤقتة ولن تستمر معهم». ورغم كل ذلك استمر المرتزقة الباكستانيون بالمشاركة بقوة في استباحة الشعب البحريني، ومن بين الحوادث التي تورّطوا فيها حادثة صفع مرتزق باكستاني لأرملة الشهيد عبدعلي الموالي، بعد أن أمره زميله المرتزق الأردني بذلك!

"حبارى" باكستان أم المرتزقة

يثير تصريح السكرتير الثاني بالسفارة الباكستانية، بأن هناك بين 25-30 ألف باكستاني مجنّس في البحرين، الكثير من الشجن، والسخرية في الوقت ذاته. فالرجل لم يكتف بكشف معلومات لطالما كانت سرية، بكل سذاجة، بل راح أيضا يؤكّد أن السفارة الباكستانية لا تزال في خدمة شعبها "الباكستاني" في البحرين، وأن وطنهم هو "باكستان" في نهاية المطاف.

"محمد عهد"، الذي يشغل منصب رئيس مكتب المحفوظات، السكرتير الثاني بالسفارة الباكستانية، قال بوضوح إن السفارة في كل الأحوال تقدّم دعمها لهؤلاء، لمساعدتهم على السفر إلى "بلادهم" عند الحاجة!

"السفر إلى الوطن"، هكذا وردت العبارة نصا في تصريح "عهد"، الذي لم يكشف فقط عدد المجنّسين الباكستانيين في البحرين، بل كشف أيضا دور سفارته الحيوي في كل ذلك، سواء قبل أو بعد منحهم الجنسية. لن يكون هؤلاء رعايا بحرينيين فقط!

"عهد" أكّد أيضا أن الباكستانيين (حملة الجواز البحريني وسواهم)، يشكّلون ثالث أكبر جالية أجنبية في البحرين!

" كل شيء ممكن كان يجري القيام به لمساعدة ««الباكستانيين»» الذين يحملون جوازات السفر البحرينية، للسفر إلى باكستان" يقول السكرتير الثاني.

السفارة على علم أيضا برعاياها الذين يطمحون بهدية الجواز البحريني الرخيص "4,000 إلى 5,000 هم على قائمة الانتظار".

ومع أن باكستان لا تسمح بازدواج الجنسية، ورغم أن السكرتير الثاني طالب هؤلاء "الباكستانيين" الذين "أمّنوا" جواز سفر بحريني بأن يسلّموا جوازهم "الباكستاني" إلّا أنّه طمأنهم بأن باكستان ستبقى وطنهم، وأن بطاقة "الهوية

الوطنيـة" التـي تمنـح للمغتربـين ذات صلاحيـة طويلـة الأجـل تسـاعدهم في السـفر إلى "بلادهـم" عنـد الحاجـة، سـبتقى لديهـم.

باكسـتان، وسـفارتها، في خدمـة شـعبهم، المجنّـس في البحريـن. ليـس بهـذه الطريقـة فحسـب، بـل تعمـل السـفارة أيضـا عـلى تحصيـل "قطعـة أرض" مـن الملـك البحرينـي، صاحـب الأراضي الكثـيرة ، لإقامـة جامعـة لخدمـة هـؤلاء، معتبريـن هـذا المـشروع "نعمـة بالنسـبة لأولئـك الذيـن يعملـون في البحريـن عـلى المـدى الطويـل في الأجهـزة الأمنيـة، والذيـن لا يكسـبون مـا يكفـي لإرسـال أطفالهـم إلى باكسـتان أو خـارج البحريـن للدراسـات العليـا الخاصـة بهـم".

الأخبـار الإيجابيـة هـي أن هـذا المقـترح يتقـدّم بشـكل إيجـابي، وأنّـه قـد يصبـح واقعـا عـما قريـب، بحسـب مـا نقلـت الصحيفـة عـن السـكرتير الثـاني. أمـا السـفير فقـد ناقـش وأعلـن ذلـك لرعايـاه، الذيـن أبـدوا ارتياحـا كبـيرا!

وفي الواقـع، فـإن للسـفارة الحـق في ذلـك، بمـا أنّهـا تحوّلـت إلى "وكالـة" للدفـاع عـن حقـوق ومصالـح "مواطنيهـا البحرينيـين"!! خصوصـا إذا مـا عرفنـا بـأن أعـداد الطـلاب في إحـدى المـدارس الباكسـتانية في البحريـن يفـوق 4000 طالـب، داخـل مدرسـة واحـدة!

لا يفصـل المسـئول الباكسـتاني أبـدا بـين علاقـة بـلاده بالبحريـن، وبـين تجنيـس هـؤلاء المرتزقـة، فجميعهـم باكسـتانيون في نهايـة المطـاف، وهـم أساسـا جـزء مـن صفقـة كبـيرة ومسـتمرة بـين بـلاده والبحريـن، ومـن واجبـه أن يرعـى مصالحهـم، في أرضهـم الجديـدة، وربّمـا.. سـيطلب أيضـا أن يكـون ممثّلهـم في الحكومـة والبرلمان والمؤسسـات الأخـرى قريبـا.

الجميـل... أن ذلـك كان لقـاء مفتوحـا، بحضـور السـفير الباكسـتاني، محمـد سـعيد خـان، أقامتـه السـفارة لرعاياهـا (المجنّسـين)!

السفير بدوره أعلن فضلا عن ذلك أن وفدا باكستانيا سيزور قريبا البحرين لتشجيع توظيف أطباء من باكستان، مضيفا أنه "سعيد للغاية" أن الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية قد قررت أن تبدأ برنامج توعية "للمجتمع الباكستاني"!

وخلال اللقاء، أعلنت السفارة أنّها ترتّب زيارة لرئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف إلى البحرين في المستقبل، ليطمئن هو أيضا على هؤلاء الـ 30 ألف مواطن باكستاني، في بلادهم الجديدة!

وبالمناسبة، فنواز شريف، الذي استقبل الملك البحريني في وقت سابق من هذا العام، سيكون ضيفا مهمّا جدا على البلاد، ليس بسبب رعاياه المرتزقة الذين يقتلون الشعب لحماية حكم آل خليفة فحسب، بل أيضا لأنّه الرجل الذي يوفّر وسائل الترفيه "البدوية" للملك ووالد زوجته وصديقه المشير!

ففي الشهر الماضي ظهر الملك في إحدى البرّيات وهو يطعم طائر "الحبارى"، رمز صحاري الجزيرة العربية والطريدة الأولى والتراثية للصقارين، الذي يشكل التحدي الكبير لهم ولصقورهم، والذي يعطي اصطياده الإحساس بالفخر والنصر!

ومن الاعتقادات الخاطئة، التي يبدو أنها تستحوذ على الملك، أن لحم هذا الطير طعام مثير للشهوة الجنسية!

وسائل الإعلام الرسمية قالت وقتها إن الملك أعلن نجاح مشروع إطلاق طيور الحبارى، الذي أمر به شخصيا، وزاره أكثر من 3 مرات خلال فترة قصيرة، إحداها مع دوق ويستمنستر جيرالد كروزفنر.

طيور الحبارى الأثيرة هذه، والمعرّضة للانقراض في العالم كلّه، اختفت على ما يبدو من البحرين، لكن الملك أعلن فجأة عن مشروع "توطينها وتوفير البيئة

المناسبة لها وتهيئة الأجواء لتكاثرها والحفاظ عليها بمنع صيدها"، وذلك بعد أن زعم بأن حكّام الإمارات أهدوه مجموعة منها، من النوع "الآسيوي".

لكن الحقيقة هي أن نوّاز شريف، كان قد سمح للملك حمد وحاشيته (بالإضافة إلى شيوخ من السعودية والإمارات وقطر) باصطياد هذه الطيور مباشرة من باكستان، وأخذها إلى بلاده، بحسب ما أكّدت صحيفة باكستانية، قالت إن ذلك كان مخالفا للاتفاقيات الدولية والقوانين الباكستانية التي تفرض حماية هذا الطائر من الانقراض.

الصحيفة قالت أيضا إن نواز شريف، فضلا عن ذلك، أعطى الشيوخ العرب الضّوء الأخضر لصيد عدد الطّيور التي يُريدونه، بلا حدود.

ولأنّ المرتزقة في باكستان أرخص بكثير من الحبارى، فلا عجب أن نجد 30 ألف باكستاني في البحرين.

"باكستان" تصدّر لآل خليفة شعبا، ومرتزقة، وطيور "الحبارى" المحمية دوليا أيضا!

وحبارى الملك من باكستان، كما المرتزقة تماما، هي فقط ما يعطيه الإحساس بالفخر والنصر و"القوّة الجنسية"!

«الخارجية الباكستانية»: لا علاقة لنا بالعسكريين الباكستانيين

أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية أن توظيف العسكريين الباكستانيين في مناطق التوتر العربية العربية الساخنة مثل البحرين لا يمثل سياسة رسمية للحكومة الباكستانية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية تسنيم أسلم في مؤتمر صحافي «إن

أولئك الذين يذهبون للعمل في القوات المسلحة بالبحرين يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم».

وأضاف بأنه «ليس لدى الحكومة الباكستانية اتفاق مع البحرين لإرسال قوة عمل عسكرية للعمل على أراضيها» مستدركا «لكن لدينا اتفاق عمل مع ماليزيا لإرسال عمال باكستانيين إلى هناك، وكذلك تجري مفاوضات مع إيطاليا من أجل ترتيب مماثل» وفق تعبيره.

تصريح أسلم جاء ردا على أسئلة حول إعلان نشر مؤخرا على موقع إحدى المؤسسات الباكستانية على شبكة الإنترنت، التي يديرها رئيس هيئة الأركان البحرية، ودعا الإعلان كل الباكستانيين الراغبين في العمل بالبحرين إلى تقديم طلباتهم للمؤسسة.

صحيفة (داون.كوم) الإلكترونية، التي نشرت الخبر، أشارت إلى أن مؤسسة فوجي التي تديرها وزارة الدفاع، كانت قد جنّدت أيضا بعض الباكستانيين في البحرين، لافتة إلى أن الإعلان الجديد أثار كثيرا من الالتباس مؤخّرا في الأوساط الباكستانية، كونه لم يوضّح الشروط المسبقة.

وقالت الصحيفة إن ما يقارب 800 شخص قصدوا مؤسسة Bahria بعد نشرها الإعلان الجديد، لكنّ المؤسسة أبلغتهم أن الشواغر في البحرين هي للعسكريين السابقين فقط وأنها لا تطبّق على المدنيين.

ونقلت الصحيفة عن أحد هؤلاء تعبيره عن «خيبة أمله» إزاء ذلك، وأشارت إلى أنّها ليست المرة الأولى التي يوظّف فيها عسكريون سابقون من باكستان في البحرين.

ونقلت الصحايفة عن أحد الباكستانيين المدنيين العاملين في البحرين إن «عمّه» كان يعمل مع قوات الأمن في البحرين. وقال العامل الباكستاني شهيد

سلطان «إن قسما من المجتمع البحريني يريد المزيد من الحقوق السياسية» مضيفا أن ما زاد من المشكلة هو «أن المعارضة في البلاد تتألّف من أغلبية السكان الشيعة في حين يتم دعم الحكومة من المملكة العربية السعودية».

وقال سلطان «من أجل التعامل مع المعارضة التي لا يهدأ، بدأت الحكومة البحرينية بالتعاقد مع عدد كبير من الجنود الباكستانيين السابقين» وادّعى أنه يسمع بوجود جنود من الهند أو بنجلاديش « وقال إن البحرين قصدت باكستان حين احتاجت إلى مزيد من الموظفين للسيطرة على الاحتجاجات التي تنظّمها المعارضة البحرينية.

وأفاد سلطان أن الجنود السابقين الذين يعملون في وزارة الدفاع البحرينية يحصلون على راتب يصل إلى 430 دينار شهريا، في حين يتوجّب عليهم أن يعملوا 10 أيام فقط كل شهر، أما أولئك الذين يخدمون في الشرطة فيعملون نحو 22 يوما في الشهر، بحسب ما صرّح.

ونقلت الصحيفة عن سلطان قوله إن عددا من الباكستانيين لقوا حتفهم أثناء العمل في شرطة البحرين «ولكن الراتب كان جذّابا بحيث لا يكون هناك أبدا نقص في أعداد الباكستانيين الذين يتقدّمون إلى فرص العمل المتاحة هناك».

ووفقا له، فإن هناك بعض وكالات التوظيف الخاصة التي تأتي من وقت لآخر من البحرين للقيام بعمليات التوظيف مباشرة، لكنه أوضح أن هذه الوكالات كانت مكلفة جدا، وفرضت رسوما عالية على المرشّحين.

من جهته قال المحلل علي مهر للصحيفة الباكستانة إن تعاقد عدد كبيرا من الباكستانيين مع قوات الأمن البحرينية كان سرا، وأن العديد منهم لقوا حتفهم

بينما كانوا يحاولون إخماد الاحتجاجات. وأضاف أن واحدا قتل في الأسبوع الماضي خلال الانفجار الذي وقع في منطقة (الديه).

وكانت المتحدثة باسم الخارجية الباكستانية تسنيم أسلم قد أشارت بدورها إلى الباكستاني الذي قتل الأسبوع الماضي في تفجير «الديه».

وأضاف مهر «في البداية اعتادت البحرين على تجنيد المواطنين البلوش، ولكنها الآن تقوم بتجنيد الجنود السابقين من جميع أنحاء باكستان».

وذكرت الصحيفة الباكستانية أن المعارضة في البحرين كانت قد نددت بانضمام الباكستانيين إلى قوات الأمن البحرين».

وقال مسؤول من وزارة الخارجية الباكستانية للصحيفة، لم يشأ الكشف عن هويته، إنه من المتوقع أن يزور مسؤول حكومي رفيع المستوى من البحرين باكستان في الأيام القليلة المقبلة، وكشف أنه من المتوقع أن توقّع اتفاقيات دفاعية وأمنية بين البلدين.

فرحان بخاري: التزام باكستان الهادئ والخطير مع السعودية والبحرين

بغض النظر عن الجلبة التي أثارها اجتماع ملك البحرين مع كبار قادة القوات المسلحة الباكستانية في مقر الأركان المشتركة في روالبندي، يبقى هناك سؤال محير بازدياد يرفض التلاشي.

خلف الأضواء وبعد العلاقات المتنامية في الآونة الأخيرة بين الهيئة الحاكمة الباكستانية والعالم العربي الذي تتزعمه السعودية، من هو المستفيد من الأمر الذي لا يزال غير واضح عند الجمهور.

بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة الشعبية التي هزّت البحرين، لا يزال الدور الباكستاني في قمع تلك الاضطرابات الشعبية موضوع النقاش بفعالية. وفي

أحسن الأحوال، أكد المسؤولون الباكستانيون علمهم بانخراط الموظفين النظاميين المتقاعدين بالمؤسسة الأمنية في البحرين لأغراض التدريب. ولكن لا تزال الأرقام غير واضحة.

وفي الوقت نفسه، وتزامنًا مع وصول حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، كان هناك جدل في باكستان حول مبلغ 1.5 مليار دولار تم تقديمه حسب وزير المالية الباكستاني اسحاق دار من قبل «دولة صديقة» بهدف تعزيز الاحتياطيات الأجنبية المستنزفة في باكستان.

وعلى الرغم من عدم الاعتراف بالأمر رسميًا، لا يزال هناك ضجة في باكستان من أن هذه الأموال قد تم تقديمها من قبل المملكة العربية السعودية بعد الزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها ولي العهد السعودي سلمان بن عبد العزيز آل سعود الشهر الماضي إلى باكستان.

يزعم الباكستانيون في اللوبي الموالي للسعودية أن هذا الدعم هو تكرار لعطايا الرياض التي قدمتها لباكستان لمدة ثلاث سنوات على شكل نفط بدون رسوم عقب تجارب إسلام آباد النووية عام 1998 ولولا هذا السخاء السعودي لكان للعقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على باكستان بعد دخولها النادي النووي العالمي تأثير كبير جدًا على البلاد.

ولكن المخاطر التي تتهدد باكستان هي اليوم أكثر بكثير بسبب بيئتها الأمنية الداخلية ذات التحديات المتزايدة والتي نفضت عنها ربما التحدي الأسوأ في تاريخ البلاد.

ومن المحتمل أن يبقى هذا الجدل قائمًا في باكستان في ظل الخطر الذي يتهددها في حال بقيت تنزلق نحو التحديات الأمنية الكبيرة التي تتسبب بها

المملكة العربية السعودية والبحرين في الوقت الذي لا يزال فيه الوضع في الداخل يعاني من اضطرابات عميقة.

ولتبيان الغموض الذي يلف البحرين، نذكر هنا الأحكام التي أصدرتها إحدى المحاكم في البحرين يوم الأربعاء والتي حكمت على 11 متهمًا بالسجن لمدة 15 عامًا بتهمة « تصنيع قنابل لأهداف إرهابية».

وفي الوقت نفسه تثير العلاقات السعودية المتنامية مع إسلام أباد الوساوس بسعي المؤسسة الحاكمة في الرياض للحصول على دعم إسلام أباد بهدف مساندتها على جبهتين - الجبهة الجنوبية على طول الحدود مع اليمن وإلى الشمال منها لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية فضلاً عن معالجة أي تداعيات ناتجة عن النزاعات الحاصلة في سوريا.

وذهبت التقارير الإعلامية إلى أبعد من ذلك لتزعم بأن السعوديين قد طلبوا من باكستان المساعدة في تسليح وتدريب المعارضين السوريين الذين يواجهون نظام الأسد المحاصر. وهذه التقارير ليست مستغربة لأنها مستوحاة من المخاوف التي أثارها النقاد المرموقون والممثلون السياسيون ومراقبو السياسة في باكستان.

يقول النائب عن حزب الشعب الباكستاني، فرحة الله بابار أن هناك «أسئلة خطيرة تحتاج إلى الإجابة من قبل الحكومة. فمن غير المعقول أن يقدم لك شخص ما مبلغ 1.5 مليار دولار دون أن يكون هناك مقابل. لم يحدث هذا أبدًا من قبل».

كما حذر النائب بابار من الآثار الإقليمية على الأمن في باكستان في حال ثبت بأنها تدخلت في النزاعات الجارية في الشرق الأوسط. وأضاف: «في حال عمدت باكستان إلى تأييد أي طرف من أطراف الصراع السوري فإن ذلك

سوف يؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية داخل باكستان وإلى زعزعة الحدود مع إيران» مبديًا قلقه من فشل باكستان في حال وقوعها في شرك الانقسام السني الشيعي الموجود في المنطقة المحيطة بها.

ويقول المراقبون لتدخل باكستان العسكري مع المملكة العربية السعودية بأن الدعوات التي وردت مؤخرًا ليست دون سوابق. فالضابط المتقاعد والمعلق في الشؤون الأمنية في باكستان فاروق حميد خان يقول إنه، «في الثمانينات، ذهبت قواتنا إلى هناك عندما واجه السعوديون تهديدًا خارجيًا ناتجًا عن انعكاسات حرب الخليج».

وحذر العميد خان على الرغم من ذلك من ارتفاع المخاطر التي تواجه إسلام اباد «في حال أدخلت باكستان نفسها في الصراعات وخاصة الطائفية منها». وأضاف أنه،» لا ينبغي لباكستان في أي حال من الأحوال أن تستخدم أسلحتها في الصراعات في أي منطقة من مناطق الخليج»، في إشارة إلى التقارير غير المؤكدة التي تطلب فيها السعودية من باكستان إرسال أسلحة خفيفة إلى المعارضة السورية.

وبينما يحتدم النقاش في إسلام آباد حول إيجابيات وسلبيات تورط باكستان في المزيد من التوترات في الشرق الأوسط، أبدى المراقبون الدبلوماسيون الغربيون دهشتهم من فشل حكومة رئيس الوزراء نواز شريف في أن تصبح أكثر شفافية في الوقت الذي تنتهج فيه الخيارات السياسية الهامة.

وقال دبلوماسي غربي رفيع المستوى يوم الأربعاء، «إنه من المحير أن يكون لديك حكومة تملك أغلبية في البرلمان ولكنها لا تؤمن بالإجراءات البرلمانية. هناك الكثير من السرية» وأضاف، «هناك حكومة في باكستان ينبغي أن ينتهي بها الحال إلى البرلمان وأن تطرح هذه المسألة أمام الجميع وأن تثبت أنها

تحظى بدعم الأغلبية. ولكن المأساة في باكستان هي أن هناك ديمقراطية ولكن لا يوجد مظهر (ديمقراطي)».

رودجر شاناهان: تأجير البندقية الباكستانية في الخليج

عندما كنت أعمل كملحق دفاع في الخليج، لم يكن السائق العسكري الخاص بي في ذلك المكان من كنت أعتقده. متألقًا في دشداشته ولغته العربية الممتازة، تفاجأت عندما علمت بأنه كان من بلوش باكستان. وعندما سألت مُحادثيّ عن عدد الباكستانيين في القوات العسكرية في الخليج، كان الجواب دائمًا أنه في حين كان هذا السؤال مألوفًا في الماضي، أصبح جميع الموظفين الباكستانيين تقريبًا في اليوم الحاضر مواطنين.

لعب الباكستانيون بالفعل دورًا هامًا في الدول العربية في الماضي. فقد ترأس الرئيس الباكستاني السابق ضياء الحق إحدى التشكيلات الأردنية خلال الحرب ضد الجماعات الفلسطينية في عام 1970، والتي علمت بأنها تعرف باسم أيلول الأسود. وفي عامي 1990 و 1991، انتشرت آلاف من القوات الباكستانية في المملكة العربية السعودية بعد اندلاع كل من الثورة الإيرانية وحرب الخليج.

وبعيدًا عن كونه شيئًا من الماضي، يبدو أن الروابط الباكستانية مع قوات أمن الخليج لا تزال قوية. فقد أشارت تقارير في الأسبوع الماضي أن البحرين تُوظف 10 آلاف باكستاني في قوات الأمن التابعة لها، بما فيه 20٪ من قواتها الجوية. وقد نفى رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف تأمين باكستان لهذه القوات، لكن التقارير تفيد بأن باكستان تُصدر طواقم أمنية للمساعدة في قمع الاحتجاجات الطائفية التي اندلعت في عام 2011. ليس رسميًا، تذكروا،

لأنه كان يتم تجنيدهم من خلال اثنتين من منظمات الخدمة العسكرية في باكستان.

تعتمد دول الخليج إلى حد كبير على العمالة الوافدة، وباكستان هي من البلدان الفقيرة التي تعمد إلى تعزيز إقتصادها من خلال التحويلات المالية التي يوفرها مثل هذا العمل. ولذا، وبحسب الظواهر، لا ينبغي إعطاء قضية توظيف الباكستانيين في قوات الأمن العربية أهمية كبيرة. ففي النهاية لا تزال المملكة المتحدة تستخدم عدة آلاف من الغورخاس النيباليين في جيشها.

ولكن الوضع في منطقة الشرق الأوسط أكثر تعقيدًا، ونتائج توظيف أعداد كبيرة من الباكستانيين السُنة في قوات أمن دول الخليج -حيث يمكن أن يتم استدعاءهم لقمع الاحتجاجات لأسباب التمييز الطائفي- واضحة. في حالة البحرين، على سبيل المثال، يعاني الشيعة من حرمانهم من الانضمام إلى القوات الأمنية السنية بسبب ديانتهم، وتستقدم الحكومة سنة من دول مثل باكستان لقمعهم.

إن محاولة السعودية توثيق علاقاتها العسكرية مع باكستان لها أيًضا معنى استراتيجي. فنظرًا لعصبية الرياض من التوسع الإيراني وتلهف واشنطن لتولي التقارب مع طهران، حتى وإن كان حذرًا، فإن تأمين علاقة وثيقة مع بلد ذات أغلبية سنية ويقع على الحدود الإيرانية هو استثمار حكيم للمستقبل. ويعرض الجدل الدائر حول اختطاف خمسة من حرس الحدود الإيرانية ووجودهم المزعوم في باكستان مدى ضعف طهران أمام أي عمل عدواني على حدودها.

وكونها لا تريد أبدًا تفويت فرصة التدخل في الشؤون الباكستانية، حتى صحيفة التايمز المحترمة قامت باستثمار مسألة العلاقات العسكرية بين

باكستان ودول الخليج من خلال عنوان غير مؤاتٍ سياسيًا وهو «أيام سنية لتوظيف البندقية الباكستانية في السعودية»

اعترافات خطيرة لباكستاني عمل في الأمن

بثت قناة «اللؤلؤة» الفضائية اعترافات لباكستاني قالت إنه عمل لصالح الأجهزة الأمنية في البحرين، وكشف خلال شهادته كيف أن من قام بتجنيده قال له إن البحرينيين شيعة كالشيعة الباكستانيين الذين يؤجر على قتلهم، وروى تفاصيل الهجوم على سترة بمشاركة قوات سعودية.

وقال إنه ذهبت الى لبحرين في بدايه عام 2009 وكنت اعمل في مطعم عادي، لكن ما كنت أجنيه من عملي في المطعم لم يكن كافيا لي، وكنت أبحث عن أعمال أخرى غير انني لم اتوفق في ايجاد عمل آخر إلى أن التقيت بشخص كان يدعوه الناس رانا رانا عام 2011 لم أعرف اسمه الحقيقي طوال اقامتي في البحرين.

وأضاف «عندما التقيت برانا عرض علي أن أعمل بسلك الشرطة مقابل راتب جيد فقبلت ذلك دون تردد»، متابعا «كان يكلمني رانا باللغة البنجابية لأنني من اقليم البنجاب، وكان من الظاهر على ان رانا ايضا من البنجاب ومن مدينة فيصل آباد او شيخبورة لأنه كان يتكلم لهجة تلك المدن لقد بدات العمل في الشرطة».

وتابع «مع بداية الحراك البحريني تقريبا وكان يقول لي رانا دائما بأن هؤلاء البحرينين هم كالشيعة في الباكستان، وأن قتلهم يبعث الاجر والثواب»،

وعن العاملين معه قال «أكثرهم كانوا ينتمون الى اقليم البلوشستان واقليم خيبر بختون خا، غير أنه كان هناك ايضا شباب من اقليم البنجاب خاصة من منطقة فيصل اباد ولاهور ومريدكا وشيخبورا

وتابع «في فترة عملي مع الشرطة ذهبت الى مدينة سترة للعمل وكان هناك حظر للتجول على المواطنين، ووصلتنا أوامر حاسمة بإطلاق النار على كل من يخرج من منزله لأي غرض كان.

وأشار إلى أنهم كانوا يداهمون في بعض الأيام بعض المنازل وكانوا يقومون بسرقة ما كان من الممكن سرقته من الذهب والفضة، وكنا نتحرش بالنساء.

وقال في 15 من مارس كنت في سترة ولا أستطيع ان اخبركم كم كان المشهد داميا آنذاك، حيث أن قوى النظام بمساندة القوات السعودية قد قامو بقمع جميع سكان تلك المنطقة أذكر سقوط شهداء في ذلك الوقت.

مدينة سترة كانت مدينة فعالة وخطيرة على الحكومة، كانت تشهد مسيرة شبه يومية بطرق واساليب مختلفة، وفي أيام عيد الفطر واجهنا مسيرة شعبية صباح العيد وقد قتل انذاك احدى شبان المنطقة.

وتابع «كنا نستعمل جميع الاسلحة الموجودة لدينا لايقاف المحتجين من قنابل مسيلة للدموع لرصاص مطاطي والانشطاري وفنابل دخان وغيرها، كنا نتقاضى هدايا مالية من السلطات البحرينية عند نجاحنا بفك أي اعتصام أو مظاهرة وهذا كان سبب بقائنا في عمل كن نعرفه انه ضد الانسانية والاخلاق.

وقال «عندما كنا نرجع إلى سكننا، كان كل شخص يتكلم عن ما فعله اليوم في عمله، فكان شخص يسمي يوسف خان من بيشاور يخبرنا عن كيفية تعذيبه للمساجين كان يقول إنه كان يخيف السجين باغتصاب نساء عائلته إن لم يعترف بذنب لم يقترفه أو يشتمه أو يجرد لباسه ويهدده بإغتصابه.

وعبر خلال التسجيل المصور عن ندمه لانحراطه في الأجهزة الأمنية «حاجتي جعلت من ضميري ميتا، وأنا عدت الى بلدي مع عدد كبير من الباكستانيين

الذيـن عرفـوا اليـوم انهـم هـم يحاربـون انـاس مظلوميـن لا ذنـب لهـم، إلا أنهـم يريـدون أن يعيشـون أحـرارا أعـزاء».

ونتشـد «جميـع الأجانـب مـن أبنـاء بلـدي وغيرهـم أن يكفـوا الظلـم عـن الشـعب البحرينـي وأن يعـودوا إلـى ديارهـم».

فضيحة الدرك الأردني

يعود الحديث عن تواجد الدرك الأردني في البحرين إلى بداية قمع الاحتجاجات التي اجتاحت البحرين في شباط / فبراير 2011، حيث كانت صحيفة أردنية قد كشفت عن مشاركة أعداد متفاوتة من قوات الدرك الأردني في إخماد التظاهرات. وتابعت هذه القوات التدفق إلى البحرين عبر مطار البحرين الدولي خلال الأعوام المنصرمة.

لم تتوقف فضائح النظام البحريني حول استقدام قوات أجنبية لمواجهة التظاهرات الشعبية عند هذا الحد، إذ كشف شهر مارس /آذار 2014 عن تعيين قوة من الدرك الأردني في سجن الحوض الجاف.

إثر هذه الحادثة، أكدت الناطقة باسم الحكومة وزيرة الاعلام السابقة سميرة رجب، وجود اتفاقية أمنية بين البحرين والأردن، في أول تأكيد رسمي لوجود قوات من الدرك الأردني في البحرين، برغم نفي الحكومة الأردنية لذلك، لكن سميرة عادت ونفت علمها بوجود أي قوات أردنية في البلاد.

وفي غمار هذه التصريحات المتناقضة، فجّرت مرآة البحرين فضيحة من العيار الثقيل، حين نشرت وثائق مسربة من وزارة الداخلية البحرينية تكشف عن أسماء جميع عناصر الدرك الأردني المتواجدين في البحرين بالإضافة إلى مخصصاتهم المالية وأرقام حساباتهم البنكية. أدخلت هذه الوثائق النظام البحريني في دوّامة وأجبرته على الاعتراف بوجود هذه القوات في البحرين من خلال بيان لوزارة الداخلية.

واهتمّت بالمعلومات النادرة عشرات وسائل الإعلام الأجنبية والعربية، وخصوصا الصحف الأردنية. بدورها

أكّدت قناة سي إن إن في موقعها على الإنترنت صحّة المعلومات التي نشرتها مرآة البحرين، ونقلت عن نائب أردني تأكيده تواجد أكثر من ألفي عنصر درك أردني في البحرين.

أثارت هذه القضية ضجة واسعة، واستدعت ردود فعل متفاوتة من الجمعيات السياسية والناشطين والمسؤولين البحرينيين والأردنيين على حد سواء. بدورهم أكّد نشطاء أردنيون عبر تصريحات رفضهم لمشاركة قوات الدرك في قمع المحتجين في البحرين.

رسالة من شعب البحرين إلى شعب الأردن: أدركوا سمعة دركم
إلى شعب مملكة الأردن وقواه المدنية،

نكلمكم شعبا لشعب، من غير واسطات ملكية تتحدث عنا بما لا نريد. فالشعوب أقدر على فهم بعضها بعضاً.

عرفنا معلمين من الأردن ومربين نفخر بعملهم ونمتن لهم، وعرفنا فنانيين تشكيليين أقاموا معارض فنية في بلادنا، وعرفنا مثقفين وشعراء قدموا في بلادنا محاضرات وندوات. لكننا مع الأسف عرفنا أيضا معذبين وجلادين ورجال مخابرات، وذاكرتنا مجروعة بضجيج سياطهم على ظهور أبنائنا.

نحب بلدكم ونقصدها للدراسة والاستشفاء والسياحة، لكننا لا نرسل أبناءنا ليشاركوا في قمع أبنائكم. ليس لأننا شعب صغير وأرض صغيرة، بل لأننا نؤمن أن عمل أي مواطن في مهمات أمنية في غير بلاده يُعد ارتزاقا غير إنساني. ونؤمن أن غالبية الشعب الأردني لا يقبل أن يستخدم أي أردني كمرتزق أبدا في أي بلد كان.

أيها الشعب الأردني،

نعرف أن قائمة العاملين في قوى الأمن البحريني من الدرك من أبنائكم، التي نشرت وثائقها الرسمية صحيفة مرآة البحرين، لا تمثل الشعب الأردني، ولا تمثل حتى أسماء العشائر والعوائل التي تحملها، هي أسماء تمثل الدكتاتورية التي تستخدمها وتستغلها وتهين كرامتها من أجل المال.

إننا نقدم لكم هذه الوثائق، كي تصدقوا أن أبناءكم يستغلون في غير قضيتهم ووطنهم، وكي تعرفوا أن الكذب الذي دأب مسؤولو الدولة على تكراره عليكم، تفضحه هذه الوثائق.

نريدكم أن تعرفوا أن وزيركم لشؤون الإعلام والاتصال طاهر العدوان كان يكذب عليكم، حين سألتموه بجرأة ومسؤولية عن إرسال نحو 500 عنصر من قوات الدرك الأردنية إلى البحرين. إن جوابه كاذبا حين قال « إن الأمن الذي تعامل مع المتظاهرين في الاردن بكل احترافية ومهنية وقام بحمايتهم ليس من المنطقي ان يرسل قوات الى البحرين ليدخل في مواجهات مع المتظاهرين.. لم يتسلم الاردن اي طلب رسمي من قبل السلطات البحرينية للمساعدة في ارسال قوات اليها».

وعليكم أن تعرفوا أن المدير العام لقوات الدرك الفريق الركن الدكتور توفيق الطوالبة كان يكذب حين قال بعد زيارته لوزير داخليتنا العام الماضي «بحثنا مجالات التعاون الأمني وسبل تطويرها وتفعيل أوجه التنسيق والتعاون لما فيه أمن البلدين الشقيقين»

إنه يكذب لأن أمن بلادنا، لا يتحقق بالاستعانة بدرك بلاده، فالدرك «هيئة عسكرية مكلفة بواجبات الشرطة بين السكان المدنيين» نحن سكان البحرين المدنيين، نقول لكم إن المدير العام لقوات دركك، جاء يعقد اتفاقات تجعل من أبناء شعبكم قتلة ومرتزقة ويجعل من أبناء شعبنا مقتولين ومنتهكين وفي ذلك ما يجعل مسألة الأمن معقدة ومخيفة لكم ولنا.

أيها الشعب الأردني،

يؤسفنا أن نصارحكم بذاكرتنا المملوءة بالألم، حين نتذكر بعض أسماء الجلادين والمعذبين الأردنيين، سنكتفي بنموذجيين صارخين، الأول هو محمود العكوري، رائد معذب في التحقيقات الجنائية، أغلب من سجنوا في الثمانينيات يروون قصص عذابهم المرعبة على يديه، أجسادهم مازالت محفورة بأعقاب سجائره وأجزاء من أعضائهم معطلة بسببه.

والثاني هو عيسى عواد المجالي (50 سنة) الذي مازال يدير أكبر عمليات التعذيب بحق سجناء الرأي في سجون البحرين. أحد ضحاياه يقول «كان الجلّاد (المجالي) بمثابة كابوسًا لي، ولهذه اللحظة يظهر في مخيلتي، حتى أنني عندما أسمع بابًا يُفتح أذكره». ويضيف آخر بأن المجالي أشرف شخصياً على تعذيب أخته «كان يباشر عملية ضرب المعتقلات أثناء التحقيق بواسطة ماسورة بلاستيكية (هوز) فيما يكيل لهن الشتائم التي تنال من شرفهن»

أيها الشعب الأردني،

قدمنا لكم اليوم الدليل الحسي، على توريط حكومتكم بعضاً من أبنائكم في قتل أبنائنا، نرجو منكم أن توقفوا ذلك، أوقفوا المتاجرين بأبنائكم وسمعة بلادكم.أدركوا سمعة دركّم.

«مرآة البحرين» تنشر وثائق مهمة حول الدرك الأردني: 499 عنصرا يكلفون البحرين 1,8 مليون دولار شهريا

حصلت «مرآة البحرين» على وثائق مهمة تؤكد وجود نحو 499 عنصر درك أردني في البحرين، يناهز مجموع مخصصاتهم المالية 700 ألف دينار بحريني للشهر الواحد (حوالي 1.8 مليون وثمانمائة ألف دولار أميركي).

وتظهر الوثائق الصادرة عن وزارة الداخلية البحرينيّة بتاريخ (11 فبراير/ شباط 2014) والتي تنشرها «مرآة البحرين» كاملة، أسماء جميع قوات الدرك المتواجدين في البحرين الذين أظهرت الوثائق أيضاً بأنه تمّ استدماجهم ضمن كادر الوزارة، إضافة إلى الرواتب المخصّصة لهم وأرقام حساباتهم البنكية.

كما تكشف الوثائق الموقعة باسم مدير إدارة الشئون المالية التابعة للوزارة، خالد عبدالله علي المعيلي، أن تحويلات الرواتب المخصصمة لهم تتم عبر بنك أردني، وهو «البنك العربي المحدود»، حيث تطلب دفع رواتب لمن وصفتهم بأنهم «منسوبو الوزارة»، والذين يتبين أن جميعهم يتحدرون من عوائل أردنية معروفة.

ويبلغ متوسط الرواتب 1200 دينار بحريني (حوالي 3100 دولار أميركي) للدركيّ الواحد.

وتفند هذه المعطيات الجديدة تصريحات وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الأردني الناطق الرسمي باسم الحكومة، محمد حسين المومني يوم الثلثاء (1 أبريل/ نيسان) الذي قال إن «وجود قوات درك أردنية في البحرين لغايات تدريب وتأهيل الشرطة البحرينية».

وتقول إحدى الرسائل المؤرخة في 11 فبراير/ شباط 2014 تحت الرقم «اع-ام4--6-361» بعنوان «مستحقات منسوبي وزارة الداخلية»: «تجدون برفقته كشوف مدفوعات البالغة 699.604.073 دينار (ستمائة وتسعة وتسعون ألفاً وستمائة وأربعة دنانير وثلاثة وسبعون فلساً) وذلك عن مدفوعات منسوبي الوزارة لشهر فبراير لعام 2014».

كما تفيد بأن «عدد الأفراد المستحقين هم 499 فرداً»، جرى إرفاق جميع أسمائهم مع الرسالة.

ولا يشمل هذا الرقم كافة عناصر الأمن الأردنيين المتواجدين في البحرين إنما من جرى استقدامهم حديثاً.

وتلفت رسالة أخرى مؤرخة في نفس التاريخ تحت رقم «أع/أم/4-6»، بأن

تحويل المستحقات المالية يتم من خلال «بنك البحرين الوطني» إلى «البنك العربي المحدود» الذي قام بفتح حسابات بنكية لجميع قوات الدرك الأردني ضمن «ترتيبات خاصة بذلك الموضوع»، مثلما تشير الرسالة.

وكانت وزيرة الإعلام البحرينية سميرة رجب قد أكدت في محاضرة بالأردن الثلاثاء، وجود قوات درك أردنية في البحرين بموجب اتفاقية أمنية. قبل أن تستدرك بأن «تواجدهم لا علاقة له بالأزمة البحرينية». وأوضحت بأن «التنسيق والتعاون الأمني مع دولة عربية أفضل من أن يكون مع دولة أجنبية»، وفق تعبيرها.

الجردة الكاملة لمشاركة قوات الدرك الأردني في البحرين منذ 2011

طوال 3 أعوام، بقى موضوع مشاركة قوات الدرك الأردنية في قمع انتفاضة البحرين 2011 أمراً ينفيه كل من الجانبين الرسمي البحريني والأردني، رغم كل الشواهد والإثباتات التي تؤكده. مؤخراً فقط، وتحديداً في يوم 1 ابريل/ نيسان 2014، وهو يوم الكذب العالمي، انكشفت الكذبة التي بقيت طي الكتمان الرسمي طوال 3 سنوات. اعترافان رسميان من الجانبين الأردني والبحريني قلبا الصورة وهزا الرأي العام، الأول تصريح وزيرة الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم حكومة البحرين، سميرة رجب، التي أثارت علامات استفهام كبيرة لدى الإعلاميين الأردنيين، حول وجود قوات درك أردنية في البحرين بقولها إن «الاتفاقات الأمنية بين الأردن والبحرين تسمح بذلك». والثاني محاولة وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، محمد المومني، ترقيع الفضيحة بفضيحة أخرى، حين قال أن «العلاقات الأمنية مع دولة البحرين الشقيقة مستمرة منذ فترة طويلة، مُحدداً ذلك في مجال تبادل الخبرات والتدريب، دون ذكر قوات الدرك بالاسم».

التعلثـم الواضـح فـي التصريحيـن الأخيريـن كشـف بوضـوح مـا حـاول النظامـان الأردنـي والبحرينـي طـوال 3 سـنوات غمغمتـه وإنـكاره، خاصـة مـع معرفـة أن قـوات الـدرك الأردنيـة ليـس مـن مهمتهـا التدريـب بـأي وجـه مـن الوجـوه، فهـي قـوات ميدانيـة مسـتقلة عاليـة الجهوزيـة. فيمـا يلـي تنشـر «مـرآة البحريـن» جـردة لجميـع المعلومـات الـواردة حـول مشـاركة قـوات الـدرك الأردنـي فـي البحريـن فـي عمليـات قمـع المتظاهريـن منـذ بـدء الاحتجاجـات فـي 14 فبرايـر/ شـباط 2011.

التاريخ	الحدث
19مايو2011	مصـادر أردنيـة تؤكـد صحـة مشـاركة عناصـر مـن الـدرك الأردنـي إلـى جانـب قـوات درع الجزيـرة فـي قمـع انتفاضـة البحريـن
19 مايو 2011	نقلـت صحيفـة «القبـس» الكويتيـة عـن مصـادر مطلعـة فـي عمـان أن 3 مـن 9 مصابيـن فيمـا زعمـت السـلطة البحرينيـة أنهـا عمليـة دهـس لرجـال الأمـن فـي النويـدرات، أن 3 منهـم أردنيـون تابعـون لقـوات الـدرك الأردنيـة. وكانـوا مـن ضمـن دفعـة بلغـت 500 عنصـرا
23 مايو 2011	فيمـا يشـبه الاعتـراف الرسـمي ضمنـاً بوجـود قـوات الـدرك الأردنـي فـي البحريـن، أكـدت وزارة الداخليـة البحرينيـة قيـام مستشـار ملـك الأردن لشـؤون العشـائر فـواز بـن زبـن آل عـون بزيـارة البحريـن، التقـى وزيـر الداخليـة الشـيخ راشـد بـن عبدالله آل خليفـة بمكتبـه بديـوان الـوزارة، وبحـث معـه « التعـاون الأمنـي».
29 مايو 2011	تواتـر أنبـاء بشـأن تلقـي بعض من قـوات الـدرك الأردنـي التي دخلـت البحرين فـي مـارس 2011 بلبـاس الجيـش السـعودي تدريباتهـا فـي إحـدى الأكاديميات العسـكرية الإسـرائيلية. وأنهـا تدربـت خصوصـاً فـي الآونـة الأخيـرة لمواجهـة الوضعيـة المسـتجدة التـي فرضهـا «ربيـع» الثـورات العربية.

التاريخ	الحدث
4 أكتوبر 2011	موقع «خبر جو» الأردني الإخباري يكشف عن أن مئات من الدرك الأردني عادوا مصابين بعد قمعهم البحرينيين واستياء الأهالي تُرجم إلى شتائم في الدولة
2 يوليو 2012	الناشط الأردني الدكتور ناصر العمري: «تكتيكات القمع الدموية لا يطبقها درك الأردن إلا في البحرين. في عمان يوزعون على الناس العصير خلال المظاهرات
7 يونيو 2013	النائب البرلماني عادل المعاودة يدعو إلى إقامة «اتحاد كونفدرالي بين البحرين والأردن»، قائلاً «الأردن درع لنا وعمق لنا».
13أغسطس 2013	مواقع أردنية: كتيبة للدرك الأردني وصلت البحرين لقمع احتجاجات تمرد البحرين في 14 أغسطس
13 أغسطس 2013	مواطنون أردنيون يعبرون عن سخطهم من إرسال قوات الدرك للبحرين.. والسلطات الأردنية تنفي
8 ديسمبر 2013	وصول ألف من المرتزقة الأردنيين إلى الجيش البحريني
1 فبراير 2014	شهود عيان بمطار البحرين بينهم الناشط الحقوقي محمد المسقطي: استمرار تدفق قوات الدرك الأردني على المنامة
2 فبراير 2014	النائب الأردني المعارض طارق سامي خوري يوجه سؤالاً برلمانياً لرئيس الوزراء عن إيفاد قوات أردنية للبحرين
14 مارس 2014	استبدال إدارة سجن الحوض الجاف بفرقة من الدرك الاردني، وتعرضهم لسجناء بالضرب
1 ابريل 2014	جمعية الوفاق تطالب بسحب القوات الأجنبية بمن فيها قوات درع الجزيرة

التاريخ	الحدث
1 ابريل 2014	الأردن يؤكد وجود قوات درك في البحرين. وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد حسين المومني أكد وجود قوات درك أردنية في البحرين، لغايات تدريب وتأهيل الشرطة البحرينية.
1 ابريل 2014	المتحدث الرسمي باسم الحكومة سميرة رجب: نعم هناك قوات درك أردنية في البحرين
2 ابريل 2014	رئيس هيئة الأركان البحرينية يلتقي نظيره الأردني.. والملك حمد: لتطوير التعاون العسكري مع الأردن
2 ابريل 2014	«السبيل» الأردنية: تصريحات رجب والمومني أوقعت البحرين والأردن في مأزق

"مرآة البحرين" تنشر جميع أسماء قوات الدرك الأردني المتواجدين في البحرين

بينت الوثائق التي حصلت عليها "مرآة البحرين" وجود 499 عنصرا من قوات الدرك الأردني في البحرين جرى استدماجهم ضمن كادر وزارة الداخليّة.

وأظهرت الوثائق الصادرة عن وزارة الداخلية البحرينية أنهم يتواجدون بصفتهم "منتسبين للوزارة" وليس بصفة "مدربين لغايات تأهيل الشرطة البحرينية"، ما يفند صريحات وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الأردني، محمد حسين المومني، خصوصاً في ظل وجودهم بهذا العدد.

ويتولى بنك أردني، وهو "البنك العربي المحدود" استلام مخصصاتهم المالية من "بنك البحرين الوطني" قبل تحويلها إلى حساباتهم الشخصية التي جرى فتحها لهم ضمن "ترتيبات خاصة"، مثلما أشارت الوثائق.

وتكلف رواتب الدرك الأردنيين المتواجدين في البحرين 700 ألف دينار بحريني (حوالي 1.8 مليون وثمانمائة ألف دولار أميركي) من خزينة الدولة للشهر الواحد. فيما يصل متوسط راتب الدركي الواحد 1200 دينار بحريني (3100 دولار أميركي).

وزارة الداخلية تقرّ بوجود قوات الدرك الأردني

في أول تعليق على ما نشرته «مرآة البحرين» من وثائق تثبت وجود قوات من الدرك الأردني في الأجهزة الأمنية، أقرّت وزارة الداخلية البحرينية في بيان بوجود تلك القوات.

وردا على تصريحات المتحدث باسم الحكومة وزير الإعلام البحرينية سميرة رجب، دون أن تسمها، أكدت الوزارة بأنها الجهة المعنية بأي تصريحات أو بيانات متعلقة بالشئون الأمنية... وهذا نص البيان:

تعقيبا على ما تناولته بعض وسائل الإعلام بشأن التعاون الأمني بين مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، تؤكد وزارة الداخلية أن العلاقات الأمنية بين البلدين، قديمة ومستمرة في مجال تبادل الخبرات والتدريب، وذلك بموجب اتفاقية التعاون الأمني وبرامج التدريب التي يتم تنفيذها في هذا الشأن والتي شملت الالتحاق لغايات التدريب.

وتعرب وزارة الداخلية عن اعتزازها بما وصلت إليه العلاقات البحرينية الأردنية من مستوى متقدم على صعيد التعاون الأمني بكافة مجالاته وتفعيل أوجه التنسيق وذلك انطلاقا من عمق العلاقات الأخوية الوثيقة بين البلدين والشعبين الشقيقين بما يزيد من قدراتهما في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ويعزز آليات تبادل الخبرات والزيارات التي تحقق هذه الأهداف.

كما لا يفوتنا أن نعرب عن تقديرنا للمواقف الأردنية الداعمة لمملكة البحرين في كافة المحافل الإقليمية والدولية، بما يجسد متانة علاقات الأخوة والتعاون والتنسيق والمصيرالمشترك. وتؤكد وزارة الداخلية بأنها الجهة المعنية بأي تصريحات أو بيانات متعلقة بالشئون الأمنية.

إلى «وزارة الداخلية»

نعم لقد نشرنا وثائق موجعة، لكنها لم تكن تكشف سرّاً، بل كانت تثبت حقيقة. هذه الحقيقة يتلمّسها المواطنون في مناطقهم وساحاتهم العامة وسجونهم وأماكن تعذيبهم، يواجهونها بشكل يومي في طرقاتهم التي لم تعد آمنة.

يعرف المواطنون منذ 2011 حقيقة وجود قوات الدرك الأردني التي جاءت عبركم لتعذبهم وتنتهك حقوقهم وتسجنهم وتقوم بعمليات استخبارية ضدهم، فيما أنتم تنفون وجودها وتكذبون. نحن أتينا بهذه الوثيقة لا لكي نعرّف الناس بما تعلم، بل لنكشف كذبكم غير الأخلاقي تجاه شعبكم ووطنكم ونسكته، وكذبكم على العالم. لقد أثبتنا بالدليل القاطع وجود درك أردني يقوم بعمليات أمنية على غير أرضه، وهذا ما يسمى في العرف الدولي بالارتزاق.

وأنتم حاولتم أن تهربوا من «فضيحتكم»، بتحويلها إلى قضية «تسريب»، وأثرتم من الغبار عبر كتبتكم وإعلامكم وأبواقكم ما حاولتم به تضليل الرأي العام، بأن القضية تكمن في فعل «التسريب»، لا «فضيحتكم»، وهي الحقيقة التي تخفونها وتكذبون بشأنها طوال هذه السنوات. إنكم تعرفون أن الاستعانة بعناصر أمن من خارج الوطن أمر مستهجن وغير مقبول عرفياً ودولياً وهي جريمة في حق شعبكم، لذلك تكذبون.

ما نشرته «مرآة البحرين» يدخل في حرية الحصول على المعلومة، وهو حق مشروع ومكفول دولياً، والصحافة وظيفتها الوصول إلى المعلومة وتقديمها للرأي العام. وقد اعتمدت منظمة العفو الدولية في مايو 2010 «إعلان الحق في الوصول إلى المعلومات» بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، حيث أكد إعلانها على «ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات لرصد الإجراءات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، كونها تمثل أداة قوية لمكافحة الفساد». إن إغراق بلد صغير مثل البحرين بالآلاف من القوات الأمنية الأجنبية التي تقمع الناس وتعذبهم وتقتلهم، هو عين الفساد، ومحاولة التستر على هذه الحقيقة وإخفائها والكذب الرسمي بشأنها يدل على الخوف من المساءلة وعلى عمق استشراء هذا الفساد ووجوب مواجهته.

لدينا المزيد والمزيد من الوثائق التي ستفاجئكم، وهي ضمن الحق المكفول للشعب معرفته ومحاسبتكم عليه، وسنحدد نحن متى ننشر هذه الوثائق التي ستدينكم وتفضحكم، وستجدون أنفسكم تواجهون أنفسكم في مرآتنا، وهذه مهمة عاهدنا أنفسنا أن نقوم بها، أن نجعل كل الانتهاكات الديكتاتورية التي تمارس في البحرين ظاهرة ومفضوحة ومرئية. إن كنتم تطمحون إلى إخراسنا، ايأسوا.

يطرح كتبتكم اللطفاء أن عليكم أن «تنظفوا» الدوائر الحكومية والهيئات وأن تفتحوا فروعاً إلى البنوك في وزارة الداخلية، كي تحفظوا فضائحكم. كأنكم ستقومون بإنشاء وطن إلى كل هؤلاء المرتزقة الذين تجلبونهم في وزارة الداخلية لكي تضمنوا أن وثائقهم كلّها محصّنة لديكم، ستبنون لهم مستشفيات خاصة، و«غيتوهات» خاصة ودوائر حكومية داخل مؤسستكم لأنكم لا تثقون إلا في سور الداخلية.

إن تحويل قضية الفضيحة إلى تسريب سينتهي بكم الأمر إلى أن تنشئوا وطنا «قلعة» آخر في وزارة الداخلية، أو أن تحوّلوا الوطن كلّه إلى وزارة داخلية، وذلك بؤس كبير، لكن نؤكد لكم: حتى هذا لن يحول دون أن تصل الأيدي إلى وثائقكم.

الوثائق التي نشرناها تدلل على حقائق معروفة لا عند البحرينيين فقط، بل كذلك عند المنظمات الدولية، والتسريب كذلك. سنحيلكم إلى تقرير نشرناه في حصاد 2013، صادر عن معهد السلام والاقتصاد، قال إن البحرين سجّلت معدّلا «شاذاً» واستثنائيا في نسبة أعداد الشرطة إلى عدد السكّان، لتكون الأعلى في العالم دون منازع! وأكد التقرير أن البحرين تعتبر «ناشزا» على المقياس بأكمله، حيث بلغ مؤشرها 6 أضعاف المتوسّط العالمي، الذي يبلغ 361 شرطيا لكل 100 ألف شخص! وبحسب المؤشر فهناك في البحرين 2166 شرطي لكل 100 ألف شخص. باختصار يا وزارة الداخلية: التسريب بقدر نشازكم وشذوذكم.

إذاً، لماذا لا تنظرون إلى أنفسكم في «مرآة البحرين» لتعرفوا نشازكم؟ وظيفة الصحافة أن تكون سلطة على كل ما يتجاوز الأخلاق وأنتم يا وزارة الداخلية تجاوزتم الأخلاق في عدة أمور: جعلتم أفرادا من شعب عربي شقيق نكن له الاحترام مرتزقة. نزعتم الثقة من مواطنيكم، بينما على مستوى العالم من يقوم بالأمن هم المواطنون. كذبتم في ادعاء أنكم لا تستعينون في بلادكم بقوات أجنبية. كذبتم في ادعاء أنهم مدربون. لعبتم في المال العام وقمتم باستخدام أموال الشعب لجلب مرتزقة لقتله.

إنكم تحلّون العقاب مكان الأمن الحقيقي؛ تعاقبون شعبكم بالمرتزقة، وتعاقبون من يُثبت استعانتكم بهم. تعاقبون بهم ومن أجلهم.

التسريب لا يستنكره الرأي العام إلا حين يخالف أمن الوطن وسيادته

وأخلاقه العامة، ونحن لم نقم بهذا، بل أثبتنا ما ينافي الأخلاق العامة في الدولة ويضر بسيادتها ويضر بأمنها، قمنا بذلك وتلك هي رسالتنا.

نشطاء أردنيون يؤكدون رفضهم لمشاركة قوات الدرك في قمع المحتجين

قال المحلل السياسي والكاتب الأردني الدكتور نصير العمري إنه كأردني يخجل من أن يكون هناك عنصر واحد من الدرك الأردني في البحرين.

وأضاف خلال مقابلةٍ معه في برنامج البحرين اليوم على قناة اللؤلؤة «إذا كان هناك تعاون بين البلدين يجب أن يكون ثقافياً، ولا تكون العصي والضرب رسالة الأردن إلى شعب البحرين».

وقال العمري أن الناشط الأردني اليوم يمر بحالة من النفور من القضايا الداخلية بسبب النظام المخابراتي الاستخباراتي، حيث «يقوم النظام الحالي بالاستفراد بالناشطين وبقوى المجتمع المدني».

وأشار إلى أن الشعب الاردني يُكذِّب عليه، ويقوم النظام بإيهامه بتكرار التجربة السورية في الأردن، مؤكدا أن قوى المجتمع المدني ترفض هذا التدخل في البحرين لكنها دولة مخابراتية استخباراتية لا يوجد أصلاً رأي فيها.

أما سامي محاسنة الكاتب في جريدة العرب اليوم الأردنية فتحدث عن قانونية مشاركة قوات الدرك الأردنية في الخارج قائلا إن «القوات هدفها أن تخرج خارج الدولة بهدف حفظ السلام ولكن هناك بند أدرج في قانون قوات الدرك الأردنية بحيث يكون لوزير الداخلية القرار بتحريك هذه القوات إلى الجهة التي يريدها بهدف تثبيت الأمن».

وتابع المحاسنة «لو كان الموضوع سر من الأسرار العسكرية أو الأمنية لما

تحدثت به وزيرة الإعلام البحرينية سميرة رجب أمام الإعلام الاردني وهي تعلم ان هناك حشد اعلامي كان متواجداً في محاضرتها».

وأردف قائلا إنه عندما أكد وزير الإعلام الأردني وجود جنود من قوات الدرك الاردنية في الأراضي البحرينية قال إنها تهدف لتقديم الخدمات اللوجستية للأمن البحريني وليس لهدف فرض نظام أو مكافحة شغب».

واستدرك قائلا «إذا كانت الجمعيات السياسية المعارضة البحرينية ومنها جمعية الوفاق تملك أي معلومة أو وثيقة أو صورة لجنود أردنيين يتواجدون في ساحات الميدان يقومون بصد الاعتصامات، فعليهم أن يقوموا بتقديم هذه البيانات أمام الرأي العام البحريني والراي العام العربي وفضح هذه الاعمال».

«سي إن إن»: 2500 عسكري أردني متقاعد يعملون في البحرين أيضا

نقل موقع قناة CNN العربي المعلومات التي نشرتها «مرآة البحرين»، مشفوعة بوثائق صادرة عن الداخلية البحرينية، حول قائمة بـ499 عنصرا من الدرك الأردني متواجدين في البلاد، ومندمجين في العمل بوزارة الداخلية، مع أسمائهم ورواتبهم.

وأكدت القناة أن التصريحات الأخيرة للمتحدث باسم الحكومة الأردنية، محمد المومني، والتي جدد فيها التأكيد على أن «قوات الدرك الأردنية المتواجدة في البحرين هي لغايات التدريب، وتتقاضى مستحقات مالية بموجب اتفاقيات تعاون مع المنامة»، جاءت ردا على ما نشر في موقع «مرآة البحرين».

وحاولت CNN العربية الحصول على تعليق من وزارة الداخلية الأردنية، ومن سفارة المنامة في عمان، إلا أنهما امتنعتا عن التعليق.

إلى ذلك، نقلت CNN عن النائب في البرلمان الأردني، والمحاضر السابق في إحدى الجامعات البحرينية الدكتور محمد القطاطشة، قوله إن هناك نحو 2500 أردني يعملون بالأجهزة الأمنية البحرينية من المتقاعدين.

وأوضح القطاطشة أن «القوائم التي نشرت لا علاقة بها بالمشاركة في فض احتجاجات البحرين، هي بالفعل لغايات التدريب ، ولا تتجاوز الأعداد المذكورة.. أما بالنسبة لوجود قوات أردنية، فأنا الآن أتوسط لبعض المتقاعدين الأردنيين للتعاقد مع قوات دفاع البحرين والأمن البحريني.»

ولفت القطاطشة إلى أن الاتفاق الأمني بين عمان والمنامة يعود إلى عام 2005، وأن هناك نحو 2500 من المتقاعدين من الأجهزة الأمنية الأردنية تعاقدوا مع البحرين برتبهم التي تقاعدوا فيها، وبصفتهم الشخصية، دون أن يرتبطوا بالجهات الرسمية الأردنية، فيما أكد أن بعضهم «مجنسين»، حسب قوله.

وقال القطاطشة لـ CNN أن علاقات الأردنيين العاملين في الأجهزة الأمنية هناك علاقات ودية مع الشيعة والسنة على حد سواء، وان أحدهم لديه مركز تدريب في المنامة.

ورأى أنه قد «تم الزج بالأردنيين في الأزمة، وهم لا علاقة لهم بها.. وأنا أتحدث عن معلومات رسمية بصفتي نائب، وعملت في جامعة العلوم التطبيقية في المنامة في وقت سابق»، على حد تعبيره.

في السياق ذاته، أشارت CNN إلى أن وزيرة الإعلام البحرينية، سميرة رجب كانت «قد أثارت عاصفة من الجدل، عندما تحدثت، خلال محاضرة لها في

العاصمة عمان الثلاثاء الماضي، عن وجود قوات درك أردنية في البحرين بموجب اتفاقيات أمنية، وهو ما لم يصرح به أي من الجانبين الأردني أو البحريني علناً في وقت سابق».

وبينت رجب في وقت لاحق من اليوم نفسه، في اتصال مع CNN بالعربية، أن التصريحات لم يكن يقصد بها عن قوات درك للمشاركة في فض الاحتجاجات التي تشهدها البحرين، بل لغايات التدريب.

وقالت إن «ملخص الموضوع أن قوات الدرك الأردنية لا علاقة لها بأزمة البحرين.. وقلت إنه إن كانت هناك قوات درك أردنية، فهي موجودة بموجب اتفاقيات تعاون أمني وبرامج تدريب.»

الدرك الأردني يعلن مصرع أحد عناصره في قرية شيعية بالبحرين...

أعلنت مديرية الدرك الأردنية مصرع أحد أفراد قواتها التي تعمل إلى جانب الأجهزة لأمنية البحرينية في مواجهة احتجاجات شعبية واسعة انطلقت 14 فبراير/ شباط 2011 سعيا لوضع حد لاستحواذ عائلة آل خليفة على سلطة.

وكانت الداخلية البحرينية قد أقرت يوم (الثلاثاء 9 ديسمبر/ كانون الأول) أن أحد عناصرها من الأردنيين قد قتل في التفجير الذي وقع في دمستان الشيعية جنوب غرب العاصمة المنامة.

وفي بيان رسمي نشر عبر وكالة الأنباء الرسمية الأردنية، زعمت المديرية إن «علي محمد علي زريقات كان يعمل ضمن المهمة التدريبية المشتركة مع قوات الأمن البحرينية، والتي تأتي في إطار التعاون الأمني والتدريبي بين البلدين الشقيقين منذ عدة سنوات».

وختم بيان الدرك بالقول «تحتسب المديرية العامة لقوات الدرك شهيد الواجب والوطن».

يشار إلى أن وزارة الداخلية البحرينية تعتمد على آلاف العناصر الأجنبية من الأردن وباكستان واليمن وسوريا لصد المتظاهرين، وأعلنت في مارس الماضي مقتل 3 من عناصرها إماراتي وباكستاني ويمني خلال مواجهات مع محتجين في الديه.

عشيرة زريقات: ابننا ليس مرتزقا ودافع عن الإسلام والعروبة بالبحرين

قالت عشيرة زريقات عائلة الدركي الأردني الذي قتل في مواجهات مع محتجين بمنطقة دمستان في البحرين الثلثاء الماضي، إن الدفاع عن الإسلام عقيدة الأردنيين، مستنكرة همجية ما أسماه «شتم سادة الأمة عمر بن الخطاب وأم المؤمنين عائشة» ومعتبرو ذلك «شتما لرسولنا الكريم».

وأضافت عشيرة زريقات في بيانٍ لها صدر نهار الجمعة 12 ديمسبر/كانون الأول تزامناً مع زيارة وزير الداخلية البحريني راشد آل خليفة لتقديم العزاء، إنهم من واجب الدفاع عن الإسلام والعروبة يذهبون للبحرين، ملبين أوامر الملك الأردني عبدالله الثاني «خيتمنا التي نستظل بفيّها» مؤكدين أن الدولة الأردنية قامت بواجبها خير قيام «وبما يليق بشهادة ابننا»، على حد ما جاء في البيان.

وثمّنت العائلة مشاركة السفير البحريني في مراسم التشييع، وحضور وزير الداخلية البحريني راشد آل خليفة «لتقديم العزاء في ديوان العشيرة»، معتبرة زيارة السفير البحريني ووزير الداخلية لاحقاً نفياً قاطعاً لكل ما قيل من «أننا نبعث أبناءنا مرتزقة من أجل حفة مال».

واعتبـرت العائلـة تكريـم الملـك الأردنـي ونظيـره البحرينـي رداً علـى «كل مـن غمـز مـن قنـاة هـذا التعـاون بيـن المملكتيـن»، مؤكـدةً أن هـذا الوطـن «يـزف الشـهيد تلـو الشـعيد دفاعـاً عـن شـرف هـذه الأمـة وحيـض الإسـلام وعزّتهـم»، وفـق البيـان.

الشهيد العبار... 80 يوما في ثلاجة الموتى

أصيب الشهيد عبد العزيز العبار بطلق ناري في رأسه مباشرة إثر قمع مسيرة ختام عزاء الإعلامي «علي الموسوي» في قرية «سار» 23 فبراير/شباط 2014، نقل على إثرها إلى مستشفى السلمانية.

وأدخل العبار غرفة العمليات فاقدا للوعي، ثم نقل إلى غرفة العناية المركّزة في حالة حرجة، وذكر طبيبه بأن حالته كانت أخطر بكثير من حالة الشهيد عبد الرضا بوحميد وأنه قد يدخل موتا سريرا، وبقي على ذلك 55 يوما، ومضى شهيدا في 18 أبريل/نيسان 2014.

والد الشهيد رفض تسلم جثة ابنه يوم استشهاده ما لم يتم تعديل شهادة الوفاة التي توضح بأن التلف الذي أصابه في الدماغ سببه الطلق الناري الذي تعرض له العبار من قبل قوات الأمن.

وعلى ذمّة شهادة الوفاة المزيّفة، احتجزت السلطات جثة العبار 80 يوما في المشرحة، وتوالت إثر ذلك البيانات المنددة، إذ اعتبر عالم الدين البحريني الشيخ عيسى قاسم أن السلطة تخيّر الشعب بين تبرئتها من دم العبار أو الحرمان من دفنه، في حين اعتبرت جمعية الوفاق أن احتجاز الجثة اعتراف صريح بسياسة الإفلات من العقاب.

وأدانت 16 منظمة حقوقية احتجاز جثمان الشهيد العبّار، وتزييف شهادة وفاته، واعتبرت ذلك إقرارا بسياسة الإفلات من العقاب، كما تقدمت بشكوى إلى مقرر «الإعدام التعسفي» حول قضية الشهيد العبار.

بدورها دعت منظمة «هيومان رايتس وتش» إلى تصحيح شهادة الوفاة في

حيـن دعـا وزيـر بريطانـي الحكومـة البحرينيـة إلـى إجـراء تحقيـق مسـتقل حـول الحادثـة.

ظلـت عائلـة العبـار تطالـب وتصـر علـى تعديـل شـهادة وفـاة ابنهـا طـوال 80 يومـا متنقلـة بيـن وزارة الصحـة والنيابـة العامـة ولجنـة التظلمـات، حتـى حصلـت علـى نسـخة مـن تقريـر للنيابـة العامـة فـي 1 يوليو/تمـوز 2014يثبـت تعـرض ابنهـا لطلـق نـاري أدى إلـى استشـهاده.

وفـي 6 يوليو/تمـوز 2014 شـيّعت الجماهيـر البحرينيـة جثمـان الشـهيد عبـد العزيـز العبـار إلـى مثـواه الأخيـر، فـي مسـيرة غاضبـة جابـت أرجـاء السـنابس، بكثيـر مـن التأثّـر، وحمّـل الجماهيـر ملـك البـلاد مسـؤولية مقتـل العبّـار، مطالبيـن بالقصـاص مـن المتورطيـن فـي مقتلـه ومقتـل المتظاهريـن البحرينييـن السـلميين، الذيـن سـقط منهـم أكثـر مـن 150 منـذ 14 فبراير/شـبّاط 2011.

سائق المشرحة والد الشهيد العبار

لـم يكـن يـوم أمـس كسـائر الأيـام عنـد والـد الشـهيد عبـد العزيـز العبـار (27 عامـا)، ركـب سـيارة نقـل الجثـث كالعـادة بعـد أن نقلـت الجثـة فيـه، انتظـر مرافـق الجثـة ليركـب معـه، ومنـذ الوهلـة الأولـى لمـح الحـزن الفظيـع علـى ملامـح الرجـل، عينـاه محمرتـان مـن البـكاء، أنفاسـه كانـت ترسـل ألمـا فظيعـا، ليكتشـف بعدهـا أن المرافـق الـذي يركـب معـه هـو والـد الشـهيد «علـي فيصـل» الـذي قتـل فـي سـترة يـوم الجمعـة الماضـي فـي ظـروف غامضـة.

عـرّف والـد العبـار بنفسـه وهنـا كانـت المفاجـأة لوالـد الشـهيد علـي فيصـل، أبـدى تعجبـه واسـتغرابه «أنـت والـد الشـهيد العبـار، يـا لصبـرك! لقـد هوّنـت حزنـي، كنـت أظـن أننـي الوحيـد المفجـوع بابنـي، لكـن وجـدت أن مصيبتـك أعظـم مـن مصيبتـي!» تسـاءل والـد الشـهيد فيصـل «كيـف يمكنـك القيـام بنقـل الموتـى؟ وأنـت لـم تسـتلم جثـة ابنـك بعـد!!!»

يعمـل والـد العبـار فـي قسـم المشـرحة بمستشـفى السـلمانية، وهـو مـن يقـوم بنقـل الجثـث بسـيارة المشـرحة ويسـلمها لذويهـا فـي المقبـرة. فـي الشـهر الماضـي ومنـذ استشـهاد ابنـه تغيّـر كل شـيء، مضـى أكثـر مـن شـهر وهـو يـرى جثـة ابنـه ممـددة أمامـه دون أن يسـتطيع فعـل أي شـيء.

يـوم أمـس كان يومـا آخـر فـي صمـود هـذا الرجـل. لقـاء هـو أشـبه باللقـاء فـي الجنـة بيـن والـدي الشـهيدين، ومـا يميّـزه هـو تلـك القـدرة الغريبـة علـى الصبـر والتأسّـي!

لـم يكـن الأمـر بالسـهل علـى والـد العبّـار، فأمـام ناظريـه تخـرج الجثـث يوميـا وتسـلم إلـى ذويهـا، عـدا جثـة ابنـه التـي أصبحـت حبيسـة ثلاجـة المستشـفى «لكننـي مؤمـن بـإرادة اللـه تعالـى، وسـيأتي اليـوم الـذي تتحـرر فيـه جثـة ابنـي ويـوارى الثـرى كسـائر الموتـى».

مضى على استشهاد العبار أكثر من شهر، لكنه لا زال في ثلاجة الموتى بعد رفض عائلته تسلمه جثته بسبب عدم بيان المسبب الحقيقي للوفاة، وهو إصابته بطلق ناري أدى إلى تلف دماغه ودخوله في غيبوبة مدة 55 يوما توفي بعدها. قتل العبّار على يد أجهزة الأمن التي لا تزال تفتك بالمتظاهرين في البحرين، لكن مأساته لم تنته عند هذا الحد!

هو ليس كسائر الموتى، ولربما عبر تاريخ مشرحة مستشفى السلمانية كله، لم تكن هناك جثة تبقى كل هذه المدّة دون مواراة، لكن الأكثر تأكيدا أنّ أي ميت كان، مهما طالت مدة بقائه في ثلاجة الموتى، هو ليس ابن الرجل الذي ينقل الموتى كل يوم من المشرحة!

والد الشهيد العبار استلمنا تقرير النيابة العامة

قال موسى العبّار، والد الشهيد عبد العزيز العبّار، لـ مرآة البحرين» إنهّ استلم ظهر اليوم تقرير النيابة العامة الذي يؤكّد أن سبب وفاة ابنه هو «مضاعفات الإصابة بطلق ناري في الوجه والرأس أدت إلى توقف قلبه ووفاته» بحسب ما ورد في نص التقرير الذي تنشره مرآة البحرين.

وكانت وحدة التحقيق الخاصة التابعة للنيابة العامة قد أصدرت هذا التقرير بناء عل كشف الطبيب الشرعي المكلّف من قبلها، واستدعت النيابة والد الشهيد العبّار لإطلاعه على التقرير وليقوم بتوقيعه، لكنّها رفضت إعطاءه نسخة منه، دون التبريرات، الأمر الذي أدى إلى إصرار العبّار على موقفه بعدم استلام الجثة.

من جهة أخرى، وردا على الأنباء التي قالت إن موعد دفن الشهيد سيكون عصر الجمعة القادم، قال العبّار إن العائلة لم تحدّد بعد موعد التشييع، مشيرا إلى أنه يتشاور مع بعض الجهات لتحديد موعد التشييع، وسيعلن عنه لاحقا.

وسيصدر والد الشهيد العبّار بيانا حول هذه التطوّرات، تنشره مرآة البحرين بعد قليل.

ويوضح التقرير الموقّع من الطبيب الشرعي حاتم محمود نبيل عباس، والصادر في أوراق رسمية من (وحدة التحقيق الخاصة) التابعة للنيابة العامة، إنه «بناء على ما جاء بالأوراق الطبية وما أسفر عنه فحصنا لجثة المتوفى فإننا نرى أن أصل إصاباته هي إصابات نارية رشية حدثت من عيار أو أعيرة نارية من النوع الذي يعبأ بمقذوفات رشية في تاريخ يعاصر تاريخ دخول المستشفى للعلاج وهو ذات يوم الواقعة الثابت بالأوراق».

ويخلص التقرير إلى أننا «نرى أن وفاة المذكور قد حدثت من مضاعفات الإصابات النارية الرشية بالوجه والرأس، بما أحدثته من أنزفة بالمخ ومضاعفات التهابية وتوقف بالقلب أدى إلى الوفاة»

وكان إصرار والد العبار على إصدار شهادة وفاة تظهر السبب الحقيقي لوفاة ابنه، والضغط الدولي والمحلي الذي استثارته القضية، هو ما أجبر النيابة العامة على إصدار هذا التقرير، إذ تقدم في 5 مايو/أيار برسالة إلى وكيل النيابة يطلب فيها إيضاح سبب وفاة ابنه والأسباب التي أدت إلى تلف دماغه عندما أدخل المستشفى في 23 فبراير/شباط 2014، مطالبا بتعيين طبيب شرعي محايد وعلى نفقته الخاصة لإعادة تشريح الجثة لمعرفة السبب الحقيقي لوفاة ابنه.

واستشهد العبّار في 18 أبريل/نيسان 2014 متأثرا بإصابة خطيرة في الدماغ جراء طلقات نارية أصابته بها قوات النظام بينما كانت تقمع مسيرة ختام عزاء الإعلام سيد علي الموسوي، في قرية سار، 23 فبراير/شباط 2014، وقضى العبار قرابة الشهرين في غيبوبة بعد أن أجريت له عملية للسيطرة على النزيف الداخلي في الدماغ، إلا أن جهود الأطباء لم تفلح في إنقاذ حياته.

الشهيد عبدالعزيز العبار: الآن آن لي أن أكون في خير

«الشهيد لا ينازع الموت، بل الحياة، ليست هذه التي هنا، بل الحياة في تلفتها البعيد. شهران وأنا أتهيأ للدخول في سكينة الحياة التي حُرمت منها في وطني، لقد عشت 27 عاماً من الموت في وطني. الوطن حيث يكون المواطن في خير. وأنا في وطني لست في خير، ولست بخير»

كأن الشهيد عبدالعزيز العبار يقولها لنا الآن، وهو يلملم بياضه متجهاً نحو المكان البعيد البعيد، الذي لا يوجد فيه غير الخير الخير.

كان فناناً مرهفاً بهواية الرسم، يحلم بوطن يناغي حسّ الفنان ويحتضن طموحات الإنسان الصغيرة والبسيطة، لا يطمح المواطن البسيط من خير في وطنه أكثر من أن يقدّره ويحتويه ويشعره أنه معترف به وأنه ليس مواطناً من درجة مهمشة أو مُستعداة.

يأتي عبد العزيز من بيت فقير لم يدخله خير الوطن، فقر من كل شيء، ووفرة من الكرامة والعزّة فقط. لم يحصل عبد العزيز في وطنه حتى على فرصة عمل. يرى عبد العزيز أن خير وطنه منذور للمرتزقة والغرباء والمنافقين والوصوليين والانتهازيين. النظام الاستبدادي جعل من هؤلاء (مواطنين) ينعمون في خير هذا الوطن، وأبقى للمواطنين في وطنهم (غصّة). لهذا كان يحرص عبد العزيز على المشاركة السلمية في كل الفعاليات التي يمكنه أن يصل إليها، ورغم تحذير والدته له خوفاً عليه، فإنه يجيبها بأن الخروج في سبيل كرامة إنسان هذا الوطن واجب عليه. لقد كان يتمنى الشهادة ويرى فيها الخير الكبير الذي يمكن أن يحصل عليه أخيراً.

لم يكن مفاجئاً تلقي عائلة العبّار خبر استشهاد ابنها، كانت تعرف ذلك منذ انتهى عنها إلى غيبوبة خطفت لونه، وانتفخ رأسه، وذهب في موت سريري، إثر تلف خلايا مخّه بإصابة من طلقة الـC4 وجهها له أحد مرتزقة النظام في

23 فبراير الماضي، عندما كان مشاركاً في مسيرة ختام مجلس عزاء الإعلامي علي الموسوي.

عند الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الجمعة 18 ابريل 2014، تلقت العائلة نبأ استشهاد ابنها. كان قد نُقل من العناية المركز إلى الجناح في الفترة الأخيرة، وهو ما رأته سببا في تدهور حالته بشكل سريع. والد (العبار) انكفأ في غرفته، لم يستطع الخروج لاستقبال المعزين فدخلوا إليه، ورغم أنه كان يعلم أن حياة ابنه مسألة أيام منذ أن أكّد له الأطباء أنه لا يستجيب للعلاج، وأن لديه 30٪ هبوط في القلب، وأن خلايا المخ تلفت، لكن رغم ذلك، كان صعباً أن لا ينكسر ظهره بعد أن صار الأمر حقيقة واقعة.

برباطة جأش مشحونة بالصبر الحزين، جلست والدة العبّار مع جمع قليل من النسوة صباح هذا اليوم، تستقبلهن بأحضانها، تشكر الله على نيل ابنها الشهادة التي طالما تمناها، كأنها تواسي من وفدن لتعزيتها، يعلو صوت النحيب مع عناق كل واحدة من قريباته، وتحضر ذكريات الشهيد وحنانه ولطفه وصفاته التي أحببنها فيه، عمّته تارة، وخالته تارة.. «راح الحنووووون.. راح الحنووووون».

لكن الأطول والأصعب والأكثر وجعاً، كان عناق الأم مع مع زوجته الشابّة، التي وجدت نفسها وحيدة بعده، وفي رقبتها طفلان، ابن في الثامنة، وابنة في السادسة، وفقدٌ ليس في خير، وحملٌ أفرغها من زهوة شبابها مبكراً. فتحت زوجته هاتفها على صورة زوجها، تطالع صورته عندما كان ينبض بالحياة إلى جانبها، ويهشّ لها بحنانه وحلمه، غابت في صورته عمن حولها «ألن تعد لي يا حبيبي؟»..

والد الشهيد العبار: الرجل الذي عرف الأنفة...

غَيْرُ مُجْدٍ في مِلّتي واعْتِقادي نَوْحُ باكٍ ولا تَرَنّمُ شادِ
وشَبِيهٌ صَوْتُ النّعيّ إذا قِيسَ بِصَوْتِ البَشيرِ في كلّ نادِ
أَبَكَتْ تِلْكُمُ الحَمَامَةُ أمْ غَنَت على فَرْعِ غُصْنِها المَيّادِ
وَدِّعا أيّها الحَفيّانِ ذاكَ الشَخْصَ إنّ الوَداعَ أيسَرُ زَادِ
واغْسِلاهُ بالدّمعِ إنْ كانَ طُهْراً وادْفِناهُ بَيْنَ الحَشَى والفُؤادِ
أبو العلاء المعري

هل يمكن أن يكون والد الشهيد العبّار فرحا بهذا النصر، رغم أنّها ليست سوى مناسبة للنوح والبكاء؟ هل يمكن أن يكون مرتاحا الآن لأنه ابنه سيدفن أخيرا؟ كل هذا يختفي خلف تقاسيم هذا الرجل، كما تختفي روحه العالية، خلف مظهره البسيط.

هو رجل يعرّف الأنفة، بصيغتها الثورية البحرينية: ليس الفقر سببا يدعوك لأن تكون خاضعا أو ذليلا أو متنازلا، متى ما اجتمع مع الكرامة.

صبر هذا الرجل وجلده بلغ مدى بعيدا. كان من المقرّر أن يحضر الحاج موسى ولده بنفسه من المشرحة، في سيارة الموتى، التي يعمل سائقها. لكن السلطات رفضت ذلك!

ألم الحاج موسى العبار وزوجته كان أولا نبأ إصابة عبد العزيز إصابة بليغة ونقله للسلمانية في 23 فبراير/شباط 2014. عبد العزيز لم يكن يجيبهما طيلة 55 يوما، كان فيها في غيبوبة. الكل كان يقول أمامهم إنه سيموت لا محالة. استشهد عبد العزيز، وخلّف يتيمين وزوجة وأبوين مفجوعين، وتحوّل الألم إلى مصيبة الفقد.

لكن الألم فجأة، أصبح ذا لون آخر، غريب جدا. كيف يكون شعورك وابنك يقتل

ظلما، ثم تسلّم شهادة وفاة لا يكتب فيها أي شيء عن إصابته التي دخل بها المستشفى؟ ثم كيف يكون شعورك وأنت لا تستطيع أن تدفن ابنك مثل سائر الموتى، حتى بعد 80 يوما من وفاته؟

حوالي 4 شهور ونصف، استمرّت محنة عائلة العبّار، منذ إصابته ودخوله المستشفى، وحتى اليوم الذي صار بالإمكان فعلا أن يعامل فيه مثل بقية الموتى، ويوسّد الثرى!

زوّرت السلطات شهادة وفاته، وأرجعت سبب الوفاة إلى «تلف في الدماغ» دون أي إشارة إلى إصابته بمقذوف ناري. الحاج موسى العبار، والد الشهيد، رفض استلام شهادة الوفاة، مثلما فعلت عائلة الشهيد يوسف موالي، وعائلة الشهيد أحمد إسماعيل.

ظل والد الشهيد صابرا، ومتمسّكا بموقفه رغم الضغوط الكبيرة التي كانت تمارس عليه من أكثر من جهة، والتي وصلت إلى حد التهديد بتلفيق التهم أو بدفن ابنه دون علمه. كثيرون نصحوه بإنهاء الأمر لأن «الرسالة قد وصلت» على حد رأيهم، لكنه أبى!

عدد من الشهداء سقطوا بعد الشهيد العبار، ودفنوا! تحولت قضية العبّار إلى أسطورة، حين رأوه الناس يسلّم جثمان الشهيد علي فيصل إلى أهله في المقبرة. يعمل الحاج موسى العبّار سائقا للمشرحة، يخرج جثامين الموتى كل يوم من الثلّاجة، ويرى جثمان ابنه داخلها كل يوم، دون أن يستطيع فعل شيء!

زاره النائب السنّي المتضامن مع المعارضة أسامة التميمي، احتضن ولدي الشهيد متأثّرا «نتمنى من أهل البحرين كلهم بكل طوائفهم، أن يرون إذا ما كان ما يجري فيه أي عدل أو إنسانية». وحين خرج نبيل رجب من سجنه، كان أول بيبت يزوره هو بيت الحاج موسى العبار «أحيي فيك هذا الموقف البطولي

وهـذه المقاومـة المدنيـة السـلمية التـي نقـول بهـا، لأنـك رفضـت أن توقـع أن ولـدك المقتـول توفـي بطريقـة طبيعيـة».

كبـرت قضيّـة العبّـار، واسـتدعت إصـدار بيانـات مـن الفريـق الأممـي لحـالات القتـل خـارج القانـون، التابـع للأمـم المتحـدة، وكذلـك مـن منظمـة هيومـن رايتـس ووتـش، منظمـة العفـو الدوليـة. وحملـت منظّمـة بحريـن ووتـش قضيّتـه ضمـن حملتهـا ضـد تصديـر كوريـا الجنوبيـة قنابـل الغـاز إلـى البحريـن.

أحدثـت قضيـة العبّـار حالـة فـوران فـي الشـارع. علـى مـدى 3 أشـهر، نظّمـت الكثيـر مـن حمـلات الاحتجـاج والتظاهـرات باسـمه، وانتهـت بعـدد مـن الاعتقـالات والإصابات والمواجهـات. كمـا أن مسـيرات التشـييع الرمـزي انطلقـت أكثـر مـن مـرة فـي كافـة أرجـاء البـلاد.

فـي 2 مايو/أيـار 2014، قـال الزعيـم الدينـي الشـيخ عيسـى قاسـم فـي خطبـة الجمعـة إن السـلطة «تقـول إمـا أن تدفنـوا جريمـة الشـهيد عبـد العزيـز العبـار وتقبروهـا كإقبـار جريمتهـا وتبرئـوا السـلطة بـراءة الذئـب مـن دم يوسـف، وإمـا أن يحـرم الرجـل المؤمـن حـق مـواراة جسـده وإقامـة مراسـيم الجنـازة وتكـون الثلاجـة قبـره».

اعتصـم الحـاج موسـى العبـار وعائلتـه أمـام المشـرحة، ولطالمـا كانـوا ضيوفـا علـى النيابـة العامـة، والمؤسسـات الأخـرى. وكانـت نتيجـة هـذا الصبـر والإصـرار أن تنتـدب وحـدة التحقيـق الخاصـة التابعـة للنيابـة العامـة طبيبـا شـرعيا يصـدر تقريـرا يثبـت فيـه حرفيـا أن العبّـار قتـل بإطـلاق نـار علـى وجهـه ورأسـه، لكـن النيابـة رفضـت إعطاءهـم نسـخة مـن التقريـر الـذي وقّعـوا عليـه، بعـد كل فصـول التزويـر العلنيـة المسـتمرة.

والـدة الشـهيد العبّـار التقـت شـخصيا برئيـس النيابـة الكليـة رئيـس وحـدة التحقيـق الخاصـة نـواف حمـزة، لكنّـه رفـض إعطاءهـا نسـخة مـن التقريـر، بحجـة أن التحقيـق

لـم ينتـه! وهكـذا ظـل جثمـان الشـهيد الشـاب فـي ثلاجـة الموتـى، ينتظـر لحظـة الحسـم.

وأخيـرا رضخـت النيابـة، وسـلّمت العائلـة نسـخة مـن التقريـر، فـي الأول مـن يوليـو/ تموز 2014.

والـد العبـار أمسـك بورقـة النيابـة وضـم إليـه حفيديـه وهـو يكفكـف دموعـه. لـم يكـن يصـدّق بـأن هـذا الكابـوس انتهـى، كمـا أنّـه لـم يكـن يصـدق أنـه فقـد ابنـه للأبـد، هـو لا يعـرف عـن أي شـعور يجـب أن يعبّـر!

فـي عملـه، كسـائق للمشـرحة، صادفـت والـد العبـار الكثيـر مـن المواقـف المؤلمـة، كان يأخـذ جثـة طفـل صغيـر مـن أحضـان والدتـه الثكلـى، ويسـاعد هـؤلاء العجائـز الذيـن يأتـون وحدهـم مـن أجـل موتاهـم. لـم يتوقـع أنـه سـيأتي اليـوم الـذي يأخـذ ابنـه مـن المشـرحة للمقبـرة «بعـد عبـد العزيـز، الحيـاة بـلا طعـم» كان الحـاج موسـى يعتبـر ابنـه الصديـق الـذي يشـاركه كل شـيء.

لـم يكـن الحـاج موسـى مـن أتـى بابنـه الشـهيد مـن المشـرحة بسـيارته لتزفّـه الجماهيـر اليـوم فـي السـنابس، عريسـا للحريـة. فجـأة، صـار الألـم الـذي فـي قلبـه، يتحـدّى كل تلـك الأيـام التـي صبرهـا.

أحـد الناشـطين قـال لـه إن عـدد الحضـور سـيكون أقـل إذا صـار التشـييع عصـرا، وكان رده «مـن سـيأتي سيشـرّفنا، ومـن كان لديـه عـذره اعتبرنـاه قـد جـاء، وهـو علـى رأسـنا». كان والـد العبّـار قـد بـثّ رسـالة مصـوّرة يدعـو فيهـا الشـبّان إلـى عـدم التصـادم مـع الأمـن وتعريـض حياتهـم للخطـر خـلال مسـيرة التشـييع.

كانـت السـلطات تريـد مـن هـذا التلفيـق والتزويـر والكـذب، صـكّ بـراءة قانونـي مقدّمـا، لإجرامهـا، ولموظفيهـا الجنـاة مـن المرتزقـة، رغـم أنّهـا لـن تحكـم أي مجـرم فيهـم أكثـر مـن شـهر فـي السـجن! لكـن الموقـف انقلـب عليهـا تمامـا. لـم يصـدر أي

تصريح رسمي حول تطوّرات القضية من أي جهة كانت، بما فيها النيابة العامة. السلطة الآن تحفظ ماء وجهها بالصمت!

من أجل الكرامة، والحق، والحرية، ومن أجل دولة القانون، والعدالة، قتل الشهيد العبار، واحتجز جثمانه في ثلاجة الموتى، في قصة سيحكي عنها تاريخ الثورة طويلا. لذلك، كانت قضيّته مقياسا لحجم الصراع في البحرين، بين القبيلة الحاكمة، والأغلبية المطالبة بالتحول السياسي...

«كما انتزع والد الشهيد عبد العزيز العبار حقه في الاعتراف بأن ابنه قتل بالرصاص، شعب البحرين سينتزع حقه في التخلص من الاستبداد والاستفراد بالحكم والديكتاتورية إلى إرادة الشعب» الشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق. «سننتزع حقنا، فعائلة العبّار صبرت قرابة الشهرين ونحن الآن في حراكنا السياسي ثلاثة أعوام وسنصبر للعام الرابع والعاشر حتى نأخذ حقنا وننتزعه، والنظام مضطر لأن يعطينا هذا الحق».

الشهيد عبد العزيز العبّار (27 عاما)، هو ثاني شهيد يشيّع في شهر رمضان، منذ انطلاق الثورة في 14 فبراير/شباط 2011. خرج اليوم جثمانه من الثلاجة بعد حوالي 80 يوما، في أطول مدة بقاها شهيد داخل ثلاجة الموتى.

شامخة الرأس، ستتلقى أسرة العبار الفقيرة تعازي الناس فيه، بعد أن شيّع اليوم تشييعا مهيبا، ووري الثرى أخيرا، تماما مثل سائر الموتى...

هل فرحت عائلة العبار حقا أم بكت... لا أحد يمكنه أن يتصوّر!

اختراق سجلّ حكومة البحرين في عمليات التجسس الإلكترونية من بيانات شركة غاما

أدانت محكمة بريطانية في مايو/أيار 2014 حكومة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون لإخفائها معلومات حول تصدير برامج تجسس إلكترونية إلى حكومة البحرين استخدمتها في عمليات تجسس على نشطاء، وكشفت في يوليو/تموز 2012 بجهد مشترك بين منظمة «بحرين ووتش» ووكالة أنباء «بلومبرج» ومختبر الأبحاث «سيتزن لاب» في جامعة «تورنتو».

وجاء الحكم بعد حملة طويلة شنّتها منظمة (الخصوصية الدولية)، بعد أن رفضت إدارة الإيرادات والجمارك البريطانية HMRC تقديم أي معلومات حول ما إذا كانت قد أجرت أي تحقيق في هذا الملف، وقد وجدت المحكمة أن الإدارة البريطانية ارتكبت خطأ جسيما في عدم توفير هذه المعلومات، ووصفت تصرفها بأنه «غير منطقي» وأنّه متعمّد لإخفاء وقائع التحقيق، وألغى الحكم قرار إدارة الإيرادات والجمارك البريطانية، وألزمها أن ترد على استفسارات وطلبات منظّمة الخصوصية الدولية فيما يتعلّق بهذه القضية.

وفي تطوّر جديد، تمكن أحد «الهاكرز» من اختراق شبكة تابعة لشركة «غاما»، وقام بنشر 40 غيغابايت من بياناتها الداخلية في اغسطس/ آب 2014، وفّرت دليلا قويّا على أن الشركة باعت على حكومة البحرين نسخة من برامج التجسس فين فيشر وفين سباي، ولا تزال تدعم استخدامها وكشفت كذب الشركة في ادّعائها بأن البحرين سرقت النسخة.

«منظمة بحرين ووتش» أكدت في تحليلها هذه البيانات أن النظام البحريني تجسس على شخصيات

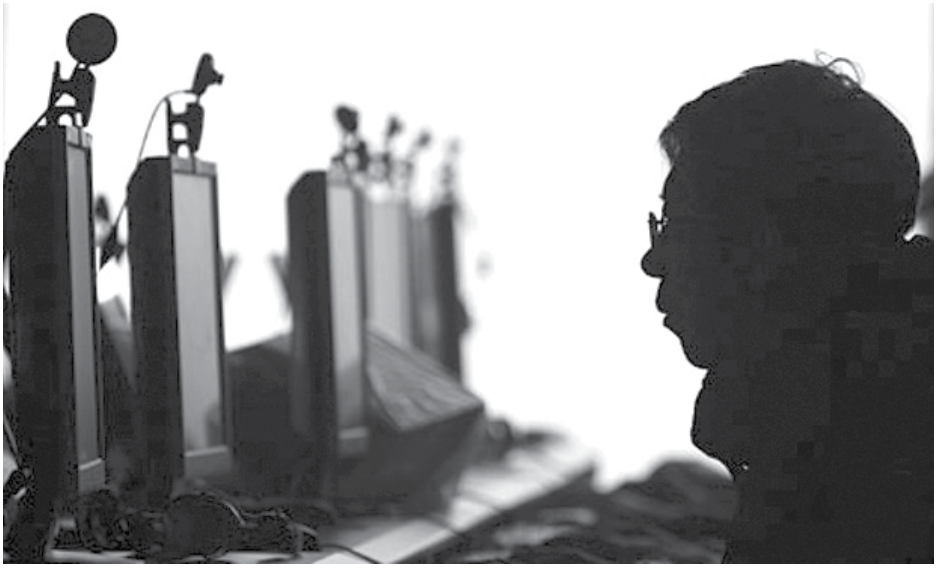

سياسية من بينها زعيم حركة حق حسن مشيمع، وأمين عام وعد إبراهيم شريف، المحامي حسن رضي، وآخرين.

وأشارت إلى أن النظام استهدف على ما يبدو أيضا جمعية الوفاق ببرامج تجسس خلال وجود لجنة تقصي الحقائق في العام 2011، كما استهدف اثنين من أعضاء لجنة بسيوني هما القاضي خالد محيي الدين ودوغلاس هانسن.

وزعم الملحق الإعلامي البحريني في واشنطن سلمان الجلاهمة أن الحكومة البحرينية لا تستخدم برامج فين فيشر. واعتبر أن هذه المسألة تتعلق بالأمن القومي والاستخبارات السرية التي لا يعلمها هو ولا أحد من الجمهور.

«بيل مارك زاك» الذي حلّل بيانات «غاما» أكد أن «سيرفر» التجسس في البحرين كان يعمل حتى لحظة نشر التقرير الذي أعدته منظمة بحرين ووتش ثم ثم

توقّف! ولاحقا قدم «زاك» ورقة بحث تقنية مفصّلة كشف خلالها خبايا هذه التكنولوجيا وعيّنات من برامج تجسس متطوّرة لأوّل مرة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، تقدم نشطاء بحرينيون يعيشون في لندن بطلب رسمي إلى وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية للتحقيق مع شركة غاما حول تعرض أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة الخاصة بهم للمراقبة غير الشرعية، بناء على الأدلّة والتحليلات التقنية السابقة.

إلى ذلك، رفضت النيابة العامة الألمانية في قرار صدر في 12 ديسمبر/كانون الأول التحقيق في القضيّة المرفوعة إليها في السياق ذاته ضد شركة غاما «الألمانية/البريطانية»، من قبل المركز الأوروبي لحقوق الإنسان والحقوق الدستورية، ومنظمة الخصوصية الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

محكمة بريطانية تدين حكومة كاميرون

في حكم إدانة، أعلنت المحكمة الإدارية في بريطانيا أن إدارة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك (HMRC) - وهي إدارة تتبع الحكومة البريطانية- تصرفت بشكل غير قانوني و»غير منطقي» في رفضها الكشف عن معلومات حول التحقيق في احتمال تصدير برامج التجسس FinFisher إلى أنظمة قمعية من بينها البحرين، بشكل غير قانوني، من قبل شركة غاما الدولية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها.

وتعتبر هذه البرامج الخارقة ذات تكنولوجيا متطوّرة جدا، وقد استطاعت تخطّي العديد من برامج مضادات الفيروسات وغيرها من أدوات الأمن الإلكتروني، بحسب تقارير.

وجاء الحكم بعد حملة طويلة شنّتها منظمة (الخصوصية الدولية) لتحقيق الشفافية والمساءلة في مجال صناعة تكنولوجيا المراقبة السرية، وكانت المنظّمة قد قدّمت في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 ملفا من الأدلة لإدارة الإيرادات والجمارك الحكومية، والذي يشير إلى أن شركة غاما الدولية صدّرت بطريقة غير مشروعة تكنولوجيا مراقبة لحكومات يحتوي سجلها على انتهاكات ضد حقوق الإنسان، مثل البحرين وإثيوبيا ومصر وتركمانستان. وكانت الأدلّة المقدّمة فنية والجزء الآخر شهادات من ناشطين أحدهما بحريني استهدفت أجهزة كمبيوتراتهم من برامج التجسس المذكورة.

وعلى الرغم من مطالبات المنظّمة، رفضت إدارة الإيرادات والجمارك البريطانية HMRC تقديم أي معلومات حول ما إذا كانت قد أجرت أي تحقيق.

وقد وجدت المحكمة في حكمها المعلّل بعناية، إن إدارة الإيرادات والجمارك البريطانية HMRC ارتكبت خطأ جسيما في عدم توفير معلومات حول ما إذا كانت تحقّق في قضية قيام الشركة البريطانية الدولية غاما بتصدير برامج

التجسس بشكل غير قانوني لأنظمة قمعية. وبوصفه تصرف الإدارة البريطانية بأنه «غير منطقي» و «يتعارض ببساطة مع التشريعات» ، ألغى الحكم الصادر قرار إدارة الإيرادات والجمارك البريطانية، وأمرها بأن تنظر بعين الاعتبار مرة أخرى الطلب المقدّم من منظّمة الخصوصية الدولية.

ونصّ الحكم بشكل صريح ومباشر على أن «المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط مثل منظّمة الخصوصية الدولية، تماما مثل الصحافة، بمثابة حرّاس الضمير العام، وتلعب دورا هاما في ضمان الشفافية وإنفاذ الحقوق القانونية في المحكمة» وذلك فيما اعتبر ترسيخا قضائيا لأحد أهم المبادئ.

وفي هذا السياق ورد في الحكم نصا أن «المنطق الذي يبرر توفير المعلومات من قبل إدارة «صاحبة الجلالة للإيردات والجمارك» إلى الصحافة ينطبق إلى حد كبير على الكشف عن المعلومات لجماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية الأخرى».

ويشير الحكم إلى أن هناك عملية متعمّدة لإخفاء وقائع التحقيق، والتباسا في دور إدارة الإيرادات والجمارك تجاه التزاماتها ومسئولياتها. وألزم الحكم القضائي الإدارة البريطانية أن ترد على استفسارات وطلبات منظّمة الخصوصية الدولية فيما يتعلّق بهذه القضية، بما فيها إذا ما كانت الإدارة سترفع دعوى قضائية ضد شركة غاما أم لا، وأسباب ذلك. وبحسب ما أبلغ ناشطون «مرآة البحرين» فإن الرد قد يصدر خلال شهر.

وكانت المحكمة قد نظرت بعين الاعتبار إلى الأدلة المقدّمة من اثنين من الناشطين الذين أكّدا أنهما تعرضا للمراقبة من قبل حكومات البلدان التي يزعم أن برامج FinFisher صدّرت إليها، وهما الناشطة البحرينية الدكتورة آلاء الشهابي، والمواطن الأثيوبي تاديسي كيرسمو، وهو لاجئ سياسي في بريطانيا.

وكان الكشف عن استهداف ناشطين بحرينين بهذه البرامج قد أثار ضجة في الإعلام الدولي، وهو تحديدا، بما قدّم من أدلّة، ما دفع بشكل مباشر إلى تحريك هذه الدعوى القضائية. جاء ذلك بعدما نشرت وكالة أنباء بلومبرغ في يوليو/تموز 2012 تقريرا مفصّلا عن القضية، شمل تحليلا مختبريا هو الأوّل من نوعه على مثل هذه البرامج، بعدما كان الكشف عنها أو مقاومتها أمرا متعسّرا، وقد أكد تقرير مركز أبحاث «سيتيزن لاب» أن تكنولوجيا المراقبة من شركة غاما وأجهزة الخوادم الخاصة بها، عثر عليها في 36 بلدا، بما في ذلك البحرين وأثيوبيا ومصر وتركمانستان وغيرها من الأنظمة القمعية.

استخدام الحكومة البحرينية لبرامج FinFisher في عمليات التجسس الإلكتروني على النشطاء، كُشف بواسطة جهد مشترك بين منظمة «بحرين ووتش» ووكالة أنباء «بلومبرج» ومختبر الأبحاث «سيتزن لاب» في جامعة «تورنتو» الأمريكية في شهر يوليو/تموز 2012. يذكر أن هذا البرنامج كان حتى تلك اللحظة أحد الأسرار التقنية التي عجز المختصون عن كشفها أو الحصول على نسخة منها لتحليلها، لكن أداء الحكومة البحرينية سهّل ذلك كثيرًا.

ومن بين الناشطين البحرينيين الذين تعرّضوا لمحاولات اختراق بهذا البرنامج، الناشطة آلاء الشهابي، وهي واحدة من مؤسسي منظمة «بحرين ووتش» في لندن، والناشط البحريني/الأمريكي حسين عبد الله، مدير منظمة «أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين» ومقرّها واشنطن، والناشط البحريني المقيم في لندن شهاب جاسم.

ولقيت القضية أصداء واسعة على مدار العامين الماضيين، حيث كتبت العديد من المقالات والتقارير حولها في مختلف وسائل الإعلام الدولية، مثل «فورين بوليسي»، «أوبزيرفر»، «نيويورك تايمز»، شبكة «آر تي» الروسية، وموقع «أوبن ديموكراسي»،

وتعمل منتجات FinFisher التي تصنعها شركها غاما الدولية عن طريق تثبيت برنامج التجسس على أجهزة الكمبيوتر أوالهواتف المحمولة المستهدفة سرا، وعادة عن طريق خداع المستخدم بحيث يظن أنه يفتح مرفقا عاديا أو يحمّل تحديثات من مصادر وهمية تبدو مشروعة. ومتى ما قام المستخدم بتثبيت البرنامج، يمكن أن يستولى على كمبيوتر الضحية أو هاتفه المحمول، كما يمكن أن تشغّل الكاميرات والميكروفونات عن بعد، ويمكن من خلاله مراقبة رسائل البريد الإلكتروني، الرسائل الفورية والمكالمات الصوتية (بما في ذلك سكايب)، بالإضافة إلى إمكانية تعقّب الموقع الجغرافي للمستخدم.

في هذا السياق قال «إيريك كنغ» نائب مدير منظمة الخصوصية الدولية إن «حكم اليوم هو انتصار مهم، وخطوة في الاتجاه الصحيح لمحاسبة شركة غاما الدولية، وبقية هذه الصناعة السرية» وقال كنغ إننا «لمدة سنتين ونحن نسأل الحكومة أن تكون نظيفة في ما تقوم به عندما يتعلق الأمر بالتصدير غير المشروع للـFinFisher، وأن تقف إلى جانب الضحايا المستهدفين من قبل تكنولوجيا مراقبة مصنوعة في الأراضي البريطانية».

من جهتها قالت آلاء الشهابي «آمل أن تتخذ الحكومة إجراءات لتحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين انتهكت حقوقهم بسبب هذا التجسس المتطفّل» وأضافت «على نطاق أوسع فإنها يجب أن تتحمل المسؤولية عن جميع الصادرات ذات الاستخدام المزدوج التي يتم إرسالها على علم إلى الحكومات القمعية التي من المرجح أن تستخدمها في نشاط إجرامي بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان مثل البحرين»..

خبراء يعكفون على تحليل بيانات «غاما»

أكّدت مواقع إلكترونية متخصّصة أن أحد «الهاكرز» قد اخترق شبكة تابعة لشركة «غاما» لتكنولوجيا المراقبة، وقام بنشر 40 غيغابايت من بياناتها الداخلية، بما فيها أسماء زبائنها من الحكومات، وأسماء أهدافهم الذين تجسسوا عليهم.

وقال «الهاكر» إن البيانات التي نشرها تمثّل دليلا قويّا على أن الشركة باعت على حكومة البحرين نسخة من برامج التجسس فين فيشر وفين سباي، ولا تزال تدعم استخدامها، ويعكف خبراء على تحليل هذه البيانات الضّخمة، واستخراج ما يتعلق منها بالبحرين، خصوصا قائمة المؤسسات والأشخاص الذين تجسّس عليهم النظام البحريني باستخدام هذه البرامج.

في تدوينته التي نشر فيها رابط البيانات المسرّبة، استخدم الهاكر حالة «البحرين» بشكل خاص، ضمن حديثه عن العمليات الخطيرة التي تقوم بها شركة غاما، وقال إنّها كذبت في ادّعائها بأن البحرين سرقت النسخة.

وارتبط اسم «غاما»، وبرامجها «فين فيشر» و»فين سباي»، بقضية البحرين طويلا، حين وجد خبراء أمنيون بين أيديهم قبل عامين لأول مرة نسخة من هذه البرامج في أجهزة ناشطين بحرينيين بينهم حسين عبد الله، مدير منظمة ADHRB، وآلاء الشهابي، العضو في منظمة بحرين ووتش، وغيرهما.

وغاما هي شركة أوروبية لديها مقرات في بريطانيا وألمانيا، وتبيع برامج تجسس واختراق إلكتروني، يصعب إيقافها، إلى الحكومات ووكالات الشرطة، وكانت منظّمة «مراسلون بلا حدود» صنّفت شركة غاما على قائمة «أعداء الإنترنت».

وازدادت وتيرة فضائح «التجسس» الإلكتروني في العالم بعد تسريب العديد من وثائق وكالة المخابرات الأمريكية على يد عميلها السابق إدوارد سنودن.

تورّط شركة «غاما» في البحرين

في مايو/أيار 2014، أدانت محكمة بريطانية إدارة الإيرادات والجمارك الحكومية في لندن لرفضها الكشف عن معلومات طلبتها إحدى المنظّمات حول احتمال تصدير برامج التجسس «فين فيشر» إلى البحرين وغيرها بشكل غير قانوني، من قبل شركة غاما، وألزمت المحكمة إدارة الجمارك بالرد على استفسارات وطلبة منظّمة الخصوصية الدولية حيال ذلك، في حين تنظر منظمة التعاون الاقتصادي دعوى أخرى على «غاما» في القضية ذاتها.

الكشف عن تورّط شركة «غاما» في البحرين، قضية أثارتها بقوة وكالة بلومبرغ للأنباء قبل عامين، ولا تزال تثير ضجّة إعلامية وتقنية حتى اليوم. في يوليو/ تموز الماضي نشرت «ذي إيكونمست» تقريرا حول رصد برامج تجسس جديدة تستخدم في السعودية، مسلّطة الضوء مجدّدا على الكشف الذي تحقق في العام 2012 عن استخدام برامج «فين فيشر» ضد ناشطين بحرينيين.

«الهاكر» ينشر شفرة البرنامج ومعلومات خطيرة عن مبيعاته

حساب الهاكر على تويتر نشر أنواعا من الوثائق والملفات الخاصة بالشركة أهمها شفرات أحد برامج الشركة «فين فلاي»، وقوائم بالدول التي اشترت برامجها، وكذلك أهدافها من مؤسسات وأفراد، الذين تجسست عليهم باستخدام هذا البرنامج.

وعرض الحساب أيضا وثائق فنّية تخص البرنامج، طرق التجسس، قوائم الأسعار، وغيرها من المعلومات التي قال إنها «مثيرة للاهتمام»، ووعد بأن ينشر أهم ما جاء فيها تدريجيا.

واتّخذ حساب الهاكر على تويتر GammaGroupPR@ اسم الشركة ذاتها من باب السّخرية، كما قام بنشر رابط الوثائق على موقع «ريديت»، وهو «مجتمع أخبار» مشهور على الإنترنت، من خلال حساب اتّخذ نفس الاسم.

وتتعلق الوثائق بمنتج فين فيشر/فين سباي، المنتج المتخصص في مهاجمة أجهزة الكمبيوتر والتسلل إليها، والذي تطوّره شركة غاما وتبيعه إلى مختلف الدول حول العالم.

وقال الهاكر، الذي اخترق الشركة، في تدوينة على موقع «ريديت»، إن قصّة اكتشاف برامج فين فيشر تستخدم من حكومة البحرين بشكل خاص، لتخترق وتتجسس على كمبيوترات وهواتف الصحفيين والمعارضين، وكذلك غيرها من حكومات الشرق الأوسط، كادت أن تنتهي قبل عامين حين نفت الشركة المنتجة أن تكون قد باعت هذه «الأنظمة الاستبدادية» نسخة من أدوات القرصنة، وادّعت بأن تلك الدول قد سرقت هذه النسخة.

«كانت ستكون تلك نهاية القصة، حتى بضعة أيام مضت، حين اخترقت شبكات «غاما» وخرجت منها بـ40 غيغابايت من البيانات».

وقال الهاكر، إنّه الآن يمتلك دليلا قويّا على أن «شركة «غاما» كانت تعرف بأنها تبيع (ولا تزال) برامجها لأناس يستخدمونها في مهاجمة ناشطين بحرينيين».

ووضع الهاكر رابط «تورنت» للملف الذي يحوي جميع البيانات التي حصل عليها، وطلب نشره وتحميله على أوسع نطاق.

كما وضع الهاكر في تدوينته رابط البحث التقني الذي أعده قبل عامين مختبر «سيتزن لاب» الكندي بالتعاون مع منظمة «بحرين ووتش»، وحلّل فيه ما وجد من برامج اختراق مزروعة في أجهزة ناشطين بحرينيين، ليستنتج أنها نسخة من برامج «فين فيشر» يعثر عليها لأول مرة.

على حسابه في تويتر، أشار الهاكر إلى أن السيرفر المخترق هو finsupport.finfisher.com، الموقع الذي لا يزال يظهر معطّلا!

موقع ألماني ينشر الملف وويكيليكس يروج

موقع «نيتز بوليتيك»، الذي كان سبّاقا في نشر عملية الاختراق، قال إن شركة غاما رفضت التعليق على هذه التسريبات.

وموقع «نيتز بوليتيك»، هو موقع ألماني مختص بحماية حقوق الإنسان الرقمية (حقوق الوصول إلى الإعلام الرقمي)، وقد قام برفع ملف «التورنت» الضخم على رابط آخر، بعد إغلاق الرابط الأصلي، بحسب ما أفاد.

ولاحقا ساهمت ويكيليكس في الترويج للخبر، عبر إعادة نشرها تقرير «نيتز بوليتيك»، من على حسابها في تويتر.

وأشار الموقع إلى بعض الوثائق التي نشرها الهاكر على حسابه في تويتر، وهي دليل الاستخدام، ملاحظات الإصدار، نتائج فحص البرامج المضادة للفيروسات من قبل منتج فين فيشر، و3 مقاطع فيديو تسويقية تشرح قدرات المنتج!

وتعرض مقاطع الفيديو كيف تستغل برامج فين فيشر وفين سباي، ثغرات في 3 برامج معروفة لاختراق الأجهزة، وهي برنامج أكروبات ريدر PDF، متصفحات الإنترنت على نظام ويندوز 7، برامج مايكروسوفت أوفس 2010.

واحتوى أحد الملفات النصية المسرّبة على ما يثبت، بحسب الموقع الألماني، التعاون بين شركة غاما، وشركة VUPEN الفرنسية، التي تبيع خدمات مماثلة.

واستنتج الموقع الألماني بأن الملفّات المسرّبة يعود تاريخها في الغالب إلى أكتوبر/تشرين الأول 2011.

«نيتز بوليتيك» قال إنه اتصل بفرع الشركة في ميونخ، وطلب منهم تعليقا، لكنّهم أنكروا في البداية بأن هذا هو رقم هاتف الشركة، ثم قالوا في اتصال آخر في اليوم التالي بأنهم لا يريدون أن يعلّقوا على ذلك.

«فين فيشر»: تكنولوجيا التجسس

وتعمل منتجات FinFisher التي تصنعها شركها غاما الدولية عن طريق تثبيت برنامج التجسس على أجهزة الكمبيوتر أوالهواتف المحمولة المستهدفة سرا، وعادة عن طريق خداع المستخدم بحيث يظن أنه يفتح مرفقا عاديا أو يحمّل تحديثات من مصادر وهمية تبدو مشروعة.

ومتى ما قام المستخدم بتثبيت البرنامج، يتسلّل المخترق إلى كمبيوتر الضحيّة أو هاتفه المحمول، ويتمّكن من الاستيلاء عليه، كما يمكن أن تشغّل الكاميرات والميكروفونات في الجهاز عن بعد، ويمكن من خلاله مراقبة رسائل البريد الإلكتروني، الرسائل الفورية والمكالمات الصوتية (بما في ذلك سكايب)، الملفات المحذوفة، بالإضافة إلى إمكانية تعقّب الموقع الجغرافي للمستخدم، والكثير من عمليات المراقبة الأخرى.

ويعمل المنتج على مختلف أنظمة التشغيل المشهورة في الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر، بما فيها لينوكس، ماك، ووينـدوز، بحسب ما أفادت تحليلات الخبراء قبل عامين.

تقرير منظمة «بحرين ووتش» حول تحليل البيانات المخترقة

برزت أدلة جديدة تشير إلى أن الحكومة البحرينية اخترقت أجهزة الكمبيوتر الخاصة بأبرز المحامين والناشطين والسياسيين في البلاد باستخدامها برنامج التجسس الضار فين فيشر FinFisher المعروف أيضًا بـ Fin Spy

لائحة ال 77 جهازًا التي استطاعت السلطات البحرينية التجسس عليها كانت جزءًا من مجموعة بيانات مهمة تم تسريبها هذا الأسبوع، في اختراق لقاعدة المعلومات في شركة مراقبة البرامج البريطانية-الألمانية غاما انترناشيونال والتي تصنع برنامج فين فيشر FinFisher

ويبـدو أن البيانـات الجديـدة تعـارض مباشـرة الادعـاءات السـابقة لشـركة غامـا حيـث زعمـت أنهـا لـم تتعامـل مـع البحريـن وأن البرنامـج يسـتهدف بشـكل أساسـي الإرهابييـن والمجرميـن. وقالـت بحريـن ووتـش إن البيانـات أضيفـت إلـى كـم هائـل مـن الأدلـة التـي تفيـد أن شـركة غامـا قـد تكـون انتهكـت قوانيـن التصديـر البريطانيـة حـول تكنولوجيـا المراقبـة، ودعـت إدارة صاحبـة الجلالـة للإيـرادات والجمـارك (HMRC) إلـى تجديـد التحقيقـات الجنائيـة حـول هـذه الشـركة علـى ضـوء الأدلـة الجديـدة.

وأظهـرت المـادة المُسـرّبة هـذا الأسـبوع أن قسـم الدعـم فـي شـركة غامـا قـد تعامـل مـع زبـون فـي البحريـن مـن العـام 2010 إلـى العـام 2012، وقـد بـاع تراخيـص لبرامـج التجسـس علـى أكثـر مـن 30 جهـاز كمبيوتـر فـي آن واحـد. ونظـرًا لكـون غامـا كـررت فـي تصريحاتهـا أنهـا «تقـدم برنامـج فيـن فيشـر Fin Fisher فقـط للمنظمـات الحكوميـة ووكالات إنفـاذ القانـون»، لا بـد أن الزبـون البحرينـي كان هيئـة حكوميـة.

ومن أبرز الشخصيات المستهدفة والتي استطاعت بحرين ووتش تحديدها:

- حسـن مشـيمع وهـو زعيـم فـي المعارضـة يقضـي حاليًـا حكمًـا بالسـجن مـدى الحيـاة فـي البحريـن، وتعتبـره منظمـة العفـو الدوليـة سـجين رأي.
- محمـد التاجـر، وهـو محـام رائـد فـي مجـال حقـوق الإنسـان وقـد تـم اعتقالـه لأكثـر مـن ثلاثـة أشـهر فـي عمليـة القمـع التـي تلـت انتفاضـة 2011.
- هـادي الموسـوي، وهـو رئيـس دائـرة حقـوق الإنسـان فـي جمعيـة الوفـاق ونائـب سابق.
- سـعيد الشـهابي، وهـو كاتـب عمـود مقيـم فـي لنـدن وناشـط سياسـي يتـرأس حركـة أحـرار البحريـن الإسـلامية، وتـم الحكـم عليـه غيابيًـا بالسـجن مـدى الحيـاة فـي يونيو/حزيـران 2011 مـن قبـل محكمـة عسـكرية.

وقـد فحصـت بحريـن ووتـش لائحـة الأجهـزة الـ 77 المخترقـة ببرنامـج فيـن فيشـر FinFisher، وحاولـت إثبـات أهـداف البرنامـج البشـرية بنـاء علـى الربـط بيـن أسـماء المسـتخدمين وبروتوكـول الانترنـتIP Addresses. وفـي بعـض الحـالات، تواصلنـا مباشـرة مـع الأهـداف المحتملـة للتحقـق مـن هـذه المعلومـات. وتجـدون فـي الأسـفل بعـض التفاصيـل عـن هـذه الشـخصيات:

محامو حقوق الإنسان

يبـدو أن هنـاك أكثـر مـن 12 محاميـا رفيـع المسـتوى فـي مجـال حقـوق الإنسـان تـم اختـراق أجهزتهـم ببرنامـج فيـن فيشـر FinFisher فـي الفتـرة الزمنيـة التـي غطّتهـا القائمـة.

محمـد التاجـر هـو محـام بـارز فـي حقـوق الإنسـان ويتولـى بانتظـام قضايـا الناشـطين السياسـيين وناشـطي حقـوق الإنسـان للدفـاع عنهـم. وقـد صـرح التاجـر لبحريـن ووتـش، أنـه فـي24 يناير/كانـون الثانـي 2011، وقبـل بـدء انتفاضـة فبراير/شـباط، وجـد قرصًـا مدمجًـا فـي مكتبـه مـع تهديـد يطلـب منـه إيقـاف عملـه فـي الدفـاع عـن حقـوق الإنسـان. وحيـن وضـع التاجـر القـرص المدمـج فـي جهـاز الكمبيوتـر، وجـد أنـه يحتـوي علـى فيديـو خـاص عنـه وعـن زوجتـه، وقـد تـم تصويـره علـى مـا يبـدو بكاميـرا مخبـأة فـي منزلـه علـى الشـاطئ، وقـد اختفـى القـرص المدمـج مـن المكتـب فيمـا بعـد.

وقـد تجاهـل التاجـر التهديـد، وتابـع عملـه. وتـم توقيفـه فـي أبريل/نيسـان 2011 كمـا تـم تسـريب شـريط الفيديـو فـي مايو/أيـار 2012. وقـد ظهـر جهـاز التاجـر، والـذي يحمـل اسـمه ALTAGER-PC, فـي قائمـة الأهـداف وقـد تـم اختراقـه فـي اليـوم ذاتـه الـذي تلقـى القـرص المدمـج الـذي يحاولـون ابتـزازه فيـه. وقـد قـاد ذلـك بحريـن ووتـش إلـى الاعتقـاد أن برنامـج التجسـس كان موجـودًا علـى القـرص المدمـج، وأن حكومـة البحريـن متورطـة بشـكل مباشـر فـي حملـة الابتـزاز والترهيـب التـي اسـتهدفت التاجـر.

وحيـن تـم اعتقـال التاجـر فـي أبريـل/ نيسـان 2011، تولـى مكتـب حسـن رضـي وشـركائه القانونـي بعضًـا مـن قضايـا التاجـر. وقـد تـم اختـراق 9 أجهـزة كمبيوتـر فـي المكتـب فـي 30 أبريل/نيسـان 2011 فـي عمليـة تدعـى «Sp-S.HR2.30411».
وقـد شـملت عمليـة الاختـراق أجهـزة الشـريكين محسـن العلـوي وفاطمـة العلـي والمستشـار القانونـي السـيد جعفـر محمـد والمحاميـن محمـود العريبـي وحنـان تقـي وعلـى الأقـل 5 أجهـزة أخـرى كانـت جـزءا مـن هـذه العمليـة وحملـت عنـوان «الآي بـي» ذاتـه.
ونشـك أيضًـا فـي أن جهـازًا يدعـى JALILA-PC، قـد تـم اختراقـه أيضًـا فـي عمليـة «16411-Sp-law1»، فـي 16 أبريل/نيسـان قـد يكـون مملـوكًا مـن قبـل المحاميـة والناشـطة الديمقراطيـة جليلـة السـيد بنـاء علـى العمليـة وأسـماء الأجهـزة. وقـد عملـت جليلـة السـيد أيضًـا مـع التاجـر فـي عـدة قضايـا مهمـة دفاعًـا عـن ناشـطين ومحتجيـن.

سياسيون بحرينيون مسجونون

حسـن مشـيمع واحـد مـن مجموعـة البحرينييـن الـ13 التـي تضـم زعمـاء المعارضـة البحرينييـن المسـجونين، وهـو رئيـس حركـة حـق المحظـورة حاليًـا. وقـد تـم اختـراق جهـازه الـذي يحمـل اسـم حسـن مشـيمع HASANMUSHAIM فـي 14 نوفمبـر/ تشـرين الثانـي 2010 فـي هجـوم. وهـو يقضـي حاليًـا حكمًـا بالسـجن مـدى الحيـاة. وقـد تـم اختـراق جهـاز شـخص اسـم المسـتخدم فيـه: نـادر Nader فـي الهجـوم ذاتـه.

وفـي عمليـة تمـت قبـل أسـبوع مـن ذلـك التاريـخ، أي فـي 8 نوفمبر/تشـرين الثانـي، تـم اختـراق جهـاز كمبيوتـر اسـمه EBRAHIM-SONYPC، ونشـك أن ملكيـة هـذا الجهـاز تعـود لـإبراهيم شـريف، وهـو أيضًـا زعيـم بـارز فـي المعارضـة، ويقـود حـزب وعـد الليبرالـي. ويسـتند شـكنا علـى أن السـيد شـريف كان يسـتخدم جهـاز سـوني فايـو Sony Vaio computer فـي ذلـك الوقـت. وهـو يقضـي حاليًـا عقوبـة 5 أعـوام فـي السـجن.

التجسس في فترة لجنة تقصي الحقائق المستقلة BICI

تواجد محققو لجنة تقصي الحقائق المستقلة في البحرين من 4 يوليو/تموز إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. في هذه الفترة، قادت الحكومة عدة عمليات اختراق ببرنامج فين فيشر FinFisher ، نتج عنها اختراق أجهزة جمعية الوفاق، وهي أكبر مجموعة معارضة في البلاد. وحصلت عملية في 14 سبتمبر/أيلول اسمها «Sp-14911-WFQ»، أدت إلى اختراق جهاز كمبيوتر اسمه ALWEFAQ-1E731B6.

وبعد شهرين، تم اختراق جهاز كمبيوتر اسمه HADIMOSAWI-PC. ونعتقد أن ملكيته تعود إلى السيد هادي الموسوي، وهو رئيس دائرة حقوق الإنسان في جمعية الوفاق. وفي هذه الفترة، كانت جمعية الوفاق تعد المادة التي ستقدمها إلى لجنة تقصي الحقائق المستقلة حول انتهاكات حقوق الإنسان. وفي العملية ذاتها، تم اختراق جهاز كمبيوتر اسمه halmahfoodh ونعتقد أن ملكيته تعود إلى حسين المحفوظ، وهو ابن الشيخ محمد علي المحفوظ الذي يترأس جمعية أمل. وقد حلت السلطات البحرينية جمعية أمل في يونيو/حزيران 2012، بعد اعتقال غالبية قادتها.

الناشطون المنفيون في المملكة المتحدة

تم التجسس على عدة ناشطين بحرينيين وبريطانيين في المملكة المتحدة. ومن بينهم كاتب العمود والناشط المعارض سعيد الشهابي من حركة أحرار البحرين الإسلامية، والذي تم اختراق جهاز الكمبيوتر لديه في 6 سبتمبر/أيلول 2011. كما تم اختراق أجهزة جمعية الأبرار الإسلامية، والتي يشغل الشهابي منصب أمين السر فيها، في 17 يناير/كانون الثاني و20 يونيو/حزيران 2011. وتم اختراق أجهزة ناشطين آخرين في المملكة المتحدة بمن فيهم المصور موسى عبد علي والناشط قاسم الهاشمي.

فـي 6 سـبتمبر/أيلول 2011، تـم اختـراق جهـاز كمبيوتـر اسـم المسـتخدم فيـه فـارس fars، وعنـوان «الآي بـي» الخـاص بـه فـي لنـدن، فـي عمليـة اسـمها «Sp-060911-FNews»، والتـي يبـدو أنهـا كانـت تسـتهدف وكالـة الأنبـاء الإيرانيـة شـبه الرسـمية فـارس.

الوثائق المسربة

تـم إيجـاد قائمـة الأجهـزة المخترقـة فـي ملـفlogfile مرفـق برسـالة دعـم عميـل تـم إرسـالها إلـى شـركة غامـا فـي فبراير/شـباط 2012 مـن قبـل الزبـون فـي البحريـن. وتحتـوي القائمـة علـى أسـماء الأجهـزة الـ 77 المخترقـة مـع أسـماء المسـتخدمين وعناويـن الآي بـي وأوقـات الاختـراق وأنظمـة التشـغيل. وشـملت الهجمـات فـي القائمـة الفتـرة الممتـدة مـن نوفمبر/تشـرين الثانـي 2010 إلـى فبراير/شـباط 2012 والأجهـزة المسـتهدفة للمسـتخدمين ليـس فقـط فـي البحريـن بـل فـي المملكـة المتحـدة أيضًـا وعـدة بلـدان أخـرى.

وفـي رسـالة سـابقة بتاريـخ نوفمبر/تشـرين الثانـي 2011، صـرح الزبـون البحرينـي أنهـم اشـتروا 30 رخصـة اسـتهداف لبرنامـج التجسـس، مـا يسـمح بمراقبـة 30 جهـاز كمبيوتـر فـي الوقـت ذاتـه. وفي رسـالة أخـرى فـي فبراير/شـباط 2012، اشـتكى الزبون البحرينـي مـن أن برامـج مكافحـة الفيروسـات اسـتطاعت كشـف برامـج التجسـس، حيـن اسـتخدمت علـى موقـع إنترنـت.

وقـال بيـل مـارك زاك مـن «بحريـن ووتـش» إن هـذا التصريـح الأخيـر يقـدم دليـلًا قويًـا علـى أن شـركة غامـا لـم تعتمـد التضليـل فقـط فـي ادعائهـا عـدم تزويـد الحكومـة البحرينيـة بالبرامـج، بـل أنهـا فعلـت ذلـك مـع امتلاكهـا دليـلًا علـى أنـه تـم اسـتخدام برامجهـا لاسـتهداف المعارضيـن السياسـيين والمحاميـن والصحافييـن. ودعـا الحكومـات الأوروبيـة لضمـان إدخـال آليـات تنظيـم وإنفـاذ مناسـبة لإنهـاء عمليـة تصديـر تكنولوجيـا المراقبـة إلـى الأنظمـة القمعيـة.

خلفية

في العام 2012، استطاع مختبر سيتيزن لاب في جامعة تورونتو تحديد النسخات الأولى من برنامج فين فيشر FinFisher، في رسائل إلكترونية مرسلة إلى عضو منظّمة «بحرين ووتش» آلاء الشهابي وناشطين بحرينيين آخرين في واشنطن ولندن. وفي فبراير/شباط 2013، قدمت «بحرين ووتش»، مع أربع مجموعات دولية أخرى عاملة في مجال حقوق الإنسان، شكوى ضد غاما لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، لخرقها المبادئ التوجيهية في مجال حقوق الإنسان عبر تصديرها برامجها إلى الحكومة البحرينية. وبمعزل عن ذلك، حثت مجموعة حقوق الإنسانPrivacy International إدارة الجمارك في المملكة المتحدة على التحقيق مع شركة غاما بشأن تصديرها غير الشرعي المحتمل لبرامج التجسس إلى البحرين، وكانت المحكمة العليا في بريطانيا انتقدت الحكومة في وقت سابق من هذا العام لإخفائها تفاصيل حول هذه القضية.

ونفت شركة غاما الدولية تكرارًا بيعها برامج تجسس للبحرين، وادعت أنه يمكن أن تكون البحرين استخدمت النسخات التجريبية من البرنامج. ونفت الحكومة البحرينية الأمر كذلك في عدة مناسبات استهداف الناشطين ببرامج تجسس. وفي يوليو/تموز 2012، صرح متحدث باسم الحكومة لبلومبرغ أنه ليس لدى البحرين سياسة لاستهداف النشطاء السياسيين ببرامج التجسس. وبسبب استيائه من تقارير بلومبرغ، صرح فهد البنعلي أنه «على الرغم من كوني متأكدًا من أن هذه القضية تشكل قصة مثيرة لقرائكم، إلا أن مصداقيتكم على المحك. بلومبرغ وكالة أنباء محترمة ذات سمعة مميزة، لكن يبدو أن أمجادها تتناقص مع ظهور عنوان تحريضي يشوه الحقائق.»

وأعقب ذلك رد سريع من قبل هيئة شؤون الإعلام الحكومية على مقال في صحيفة الغارديان يقول «إنه من غير المبرر استخدام الحكومة ككبش فداء لأي انتهاك قد يواجهه المواطنون.» وفي يوليو/تموز 2013، أصدرت بحرين ووتش

تقريـرًا يظهـر اسـتخدام الحكومـة البحرينيـة لحسـابات تويتـر مـزورة لملاحقـة واعتقال 11 ناشـطًا مجهـولًا علـى الأقـل يسـتخدمون تويتـر، لزعمهـا أنهـم نشـروا تغريـدات فيهـا إهانـة للملـك حمـد. وفـي العـام 2011، نشـرت بلومبـرغ تقريـرًا ذكـرت فيـه أن الشـركة الألمانيـة تروفيكـور Trovicor GmbH كانـت تبيـع معـدات تجسـس للسـلطات البحرينيـة وقـد يكـون ذلـك أدى إلـى اعتقـال وتعذيـب ناشـطين سياسـيين.

مخترق شركة غاما يفضح هوية عناصر المخابرات البحرينية

كشـف الهاكـر، الـذي اختـرق شـركة غامـا المتخصصـة فـي إنتـاج برامـج التجسـس، أسـماء بعـض الأشـخاص الذيـن اسـتخدموا برامجهـا مـن البحريـن، لاختـراق كبـار الناشـطين والمحاميـن.

ويرجّح محلّلون أن يكون هؤلاء الأشخاص، عناصر في جهاز المخابرات البحريني.

وقـال الهاكـر إنّـه تمكّـن مـن الوصـول إلـى الأسـماء التاليـة، مـن بيـن مسـتخدمي البرنامـج فـي الجانـب البحرينـي، وهـم: عبـد اللـه حسـين، أحمـد، عبـد اللـه العيـد، يوسـف الصـادق، رضـوان سـليم، سـيد أنصـار حسـين، همايـون، ومحمـد الماجـد.

وأوضـح أن هـؤلاء، المسـجلين كمسـتخدمين users لبرامـج التجسـس»فين فيشـر»، كانـوا قـد طلبـوا مـن فريـق الدعـم بالشـركة «المسـاعدة فـي إعـداد موقـع علـى الإنترنـت لاسـتهداف ناشـطين فـي 14 فبرايـر».

وكان عناصـر جهـاز المخابـرات البحرينـي، المشـرفين علـى عمليـات التجسـس، قـد بعثـوا رسـالة طلـب دعـم فنـي إلـى شـركة غامـا فـي2012، أرفقـوا بهـا log file يحتـوي علـى سـجل يوثـق جميـع عمليـات التجسـس التـي قامـوا بهـا، وقـد سـرّب هذا السـجل ضمـن عمليـة اختـراق شـركة غامـا. ويحتـوي السـجل علـى أسـماء الأجهـزة المسـتهدفة ومسـتخدميها وعناويـن الآي بـي الخاصـة بهـا وغيرهـا، وقـد قـام خبـراء مـن منظّمـة

«بحريـن ووتـش»، ومقرهـا لنـدن، بتحليـل هـذه البيانـات والكشـف منهـا عـن أسـماء عـدد مـن كبـار الناشـطين والمحاميـن الذيـن قـام جهـاز المخابـرات بالتنصّـت عليهـم بيـن نوفمبر/تشـرين الثانـي 2010 وفبراير/شـباط 2012.

كمـا يحتـوي السـجل علـى أسـماء مسـتخدمي برنامـج التجسـس وتفاصيـل العمليـات التـي قامـوا بهـا، وهـو مـا قـام الهاكـر بتحليلـه واسـتخراج هويّـة عناصـر جهـاز المخابـرات البحرينـي الذيـن كانـوا يشـرفون علـى هـذه العمليـات مـن البحريـن.

ويبـدو أن هـذا الخطـأ الـذي ارتكبـه عـدد مـن عناصـر المخابـرات قـد كلّفهـم الكثيـر، بعـد أن أُخترقـت شـركة غامـا قبـل أيـام وسـرّبت الكثيـر مـن المراسـلات بينهـم وبينهـا، بالإضافـة إلـى وثائـق مختلفـة أخـرى جـزء منهـا كان شـفرة بعـض البرامـج، ومعلومـات تقنيـة هامـة تنشـر لأول مـرة عنهـا.

المراسلات بين المخابرات البحرينية وشركة غاما

ومـن بيـن المراسـلات التـي أجريـت بيـن جهـاز المخابـرات البحرينـي وقسـم الدعـم الفنـي بشـركة غامـا، رسـالة فـي 20 فبراير/شـباط 2012، اشـتكت فيهـا المخابـرات للشـركة مـن اكتشـاف أحـد «مضـادات الفيروسـات» لملـف الاختـراق الـذي أرسـلوه لأحـد الضحايـا، باسـتخدام برنامـج «فيـن فـلاي»، مـا أدّى إلـى تعطّـل العمليـة التـي يقومـون بهـا جزئيـا.

رسـالة أخـرى مؤرّخـة فـي 21 فبراير/شـباط 2012، قالـت المخابـرات فيهـا بأنهـا تواجـه مشـكلة غيـر معروفـة تمنعهـا مـن الدخـول إلـى برنامـج التجسـس وتشـغيله، وهـي الرسـالة التـي أرفـق بهـا سـجل العمليّـات الكامـل Log File.

فـي نوفمبر/تشـرين الثانـي 2011، أرسـل جهـاز المخابـرات البحرينـي رسـالة إلـى الشـركة عـرف منهـا أنّهـم يمتلكـون رخصـة license لاختـراق 30 هدفـا فـي وقـت واحـد باسـتخدام البرنامـج، وأنّهـم فـي ذلـك الوقـت كانـوا يسـتخدمونها جميعـا فعليّـا،

وتظهر في الرسالة شكوك من الجانب البحريني بأن برامج مضادات الفيروسات في جهاز أحد الضحايا قد كشفت الاختراق وقامت بإزالة الملف المصاب، ما أدّى إلى «خسارة الهدف» والحيلولة دون استمرار عملية مراقبته بنجاح، كما تظهر في الرسالة مطالبة جهاز المخابرات شركة غاما بإصلاح هذا الخلل، بناء على تأكيداتهم بأن عمليّة الاختراق لا يمكن كشفها من أي برنامج مضاد للفيروسات، وأفادت عناصر المخابرات للشركة بأنّهم لا يستطيعون القيام بعملية اختراق الهدف كل مرة كون الموضوع «حساسا جدا»، كما قالوا إنّهم لا يريدون للضحيّة أن يعرف أنّ أحدا ما يتجسّس عليه.

وقالت «بحرين ووتش» إنّ هذه الأدلة تظهر أن غاما قامت بالتضليلحين ادّعت أنها لا تقوم ببيع منتجات التنصت إلى حكومة البحرين، وأضافت أن غاما كانت تمتلك أدلة قوية على أن حكومة البحرين تستخدم برامج التجسس لاستهداف الناشطين وليس المجرمين.

البحرين تسجّل رقما قياسيا في معدّل استخدام برنامج التجسس فين فيشر: الأولى بـ 1488 هدفا

ويصل سعر حزمة برامج غاما إلى 3 ملايين يورو (مليون ونصف دينار بحريني) بخلاف تكاليف الدعم الفني سنويا.

في حين أظهرت إحدى الإحصاءات من البيانات المخترقة أناستخدام البحرين لبرنامج التجسس سجل رقما قياسيا، إذ فاقتجميع الدول التي تستخدم برامج «فين فيشر» من حيث عددالضحايا المستهدفين، واستهدفت حكومة البحرين 1488 عنوان آيبي IP مختلف، في حين حلّت بريطانيا ثانيا بـ 340عنوان فقط، وهو ما يعني أن حكومة البحرين لم تتربّع فقط على عرش مستخدمي هذه البرامج، بل كان استخدامها 4 أضعاف استخدام الثاني في القائمة.

وشملت القائمة دولا مثل المغرب، إيران، تايلند، بلجيكا، روسيا،الكويت، الولايات

المتحـدة، ألمانيـا، قطـر، سويسـرا، لبنـان، إيطاليا،مصـر، السـعودية، العـراق، قبـرص، اليمـن، الإمـارات، تونـس، وغيرهـا.

وكشـفت وثيقـة أخـرى مـن الوثائـق المخترقـة بـأن تكنولوجيـا التجسـس مـن غامـا وصلـت إلـى انتحـال هيئـة برامـج أخـرى، مثـل أداة تحديـث برنامـج فـلاش Flash Player، وبرنامـج الصوتيـات ريـال بلاير،بغـرض تثبيـت برامـج التجسـس بشـكل سـرّي مـن خلالهـا علـى جهـاز الضحيـة، وهـو الأمـر الـذي كانـت شـركة غامـا تفاخـر بـه عبـر النشـرة الإعلانيـة «البروشـور» التـي ترسـلها إلـى الزبائـن، وقـد عثـر علـى هـذه النشـرة أيضـا ضمـن الوثائـق المسـرّبة أيضـا.

خبيـر الأمـن الإلكترونـي عبـد اللـه العلـي: الجواسـيس العـرب لا يعرفـون اسـتخدام البرنامـج

مـن جانبـه قـال خبيـر الأمـن الإلكترونـي الكويتـي عبـد اللـه العلـي تعليقاعلـى وثائـق شـركة غامـا المخترقـة «عرفنـا جواسيسـكم وانكشـف أمركـم! الإمـارات والسـعودية وعمـان يسـتعينون بشـركة HackingTeam الإيطاليـة! وقطـر والبحريـن وتركيـا بشـركة GAMMA البريطانيـة!»

وأضـاف متهكّمـا «عـارٌ عليكـم أن تأتـوا بالأجانـب لاختـراق مواطنيكـم!»، وقـال العلـي إن «قطـر وتركيـا والبحريـن وإيـران مـن الـدول التـي اشـترت نظـام التجسـس #FinFisher للتجسـس علـى شـعوبهم! والآن تـم اختراقهـم وانفضحـوا».

وأعلـن العلـي أنّـه يقـوم بتحليـل البيانـات المسـرّبة والتـي تقـدّر بــ 40 جيجـا بايـت، وقـال بـأن هـذه البيانـات «تحتـوي أسـماء الجواسـيس العـرب، وكيـف يسـتهدفون النـاس!»، وأضـاف بـأن هـؤلاء يوجّهـون أسـئلة تافهـة إلـى فريـق الدعـم الفنـي بالشـركة، لأنهـم «لايعرفـون اسـتخدام البرامـج!»

وينشـط عبـد اللـه العلـي فـي الأمـن الإلكترونـي وحمايـة الخصوصيـة علـى الإنترنـت،

وهـو مـن أكثـر الخبـراء العـرب مـن حيـث النشـاط وعـدد المتابعيـن علـى شـبكات التواصـل الاجتماعـي.

وأعـاد العلـي نشـر تقريـر علـى الموقـع العربـي المتخصـص فـي الأمـن الإلكترونـي «سـايبركوف»، والـذي يشـرف علـى تحريـره، لتنبيـه مسـتخدمي الإنترنـت حـول مـا يحتاجونـه مـن برامـج وأدوات وتطبيقـات للحفـاظ علـى خصوصيتهـم وأمنهـم الشـخصي «فـي عالـم الإنترنـت الملـيء بالجواسـيس».

«بيل مارك زاك» الذي حلل بيانات «غاما»: «سيرفر» التجسس في البحرين كان يعمل حتى لحظة نشر التقرير ثم توقف!

أطلقـت منظمـة «بحريـن ووتـش» يـوم الخميـس 7 أغسـطس/آب 2014، نتائـج تحليلاتهـا للبيانـات المسـرّبة مـن شـركة «غامـا» لتكنولوجيـا المراقبـة، والتـي قـام هاكـر مجهـول باختراقهـا ونشـر ملفاتهـا للعمـوم.

وكشـفت التحليـلات، التـي ترجمتهـا «مـرآة البحريـن»، أن عمليـات التجسـس البحرينيـة باسـتخدام برامـج غامـا اسـتهدفت بنجـاح 77 من كبار الناشـطين السياسـيين والمحاميـن، بيـن العاميـن 2010 و2012. مـن بيـن هـؤلاء عـرف المعارضـان البـارزان حسـن مشـيمع، وإبراهيـم شـريف، كمـا اتّضـح بـأن جهـاز المخابـرات البحرينـي اسـتهدف أجهـزة جميعـة الوفـاق الوطنـي، كبـرى القـوى السياسـية المعارضـة، وكذلـك مكتـب المحامـي حسـن رضـي، والمحامـي محمـد التاجـر، وغيرهـم.

وكان خبـراء فـي المنظّمـة قـد عكفـوا علـى تحليـل هـذه البيانـات الضّخمة، واسـتخراج مـا يتعلـق منهـا بالبحريـن، خصوصـا قائمـة المؤسسـات والأشـخاص الذيـن تجسّـس عليهـم النظـام البحرينـي باسـتخدام برامـج «فيـن فيشـر» التـي تنتجهـا شـركة غامـا.

علـى رأس هـؤلاء الخبيـر فـي الأمـن الإلكترونـي، بيـل مـارك زاك، وهـو طالـب دكتـوراة أمريكـي فـي جامعـة بركلـي، بولايـة فلوريـدا، وعضـو مؤسـس بمنظّمـة بحريـن ووتـش.

وكان زاك قد قاد بحثا تقنيا قبل عامين، بالتعاون مع مختبر سيتزن لاب، تأكّد فيه العثور على عيّنات من برنامج التجسّس المذكور لأوّل مرة في العالم، وذلك في أجهزة ناشطين بحرينيين.

«مرآة البحرين»، حاورت زاك، حول التحليلات التي أجراها على البيانات المسرّبة، وما قدّمه من استنتاجات. في هذا الحوار يعطي «مارك زاك» أدلّة إضافية على صحّة النتائج التي توصّل إليها، وسلامة الملفّات المسرّبة، كما يشرح الطريقة التي سلكها في تحليل هذه المعلومات، ويجيب على سؤال ما إذا كانت البحرين لا تزال تستخدم هذه البرامج أم لا.

ويشرح مارك زاك قدرات برنامج التجسس فين فيشر والتكتيكات التي تتّبع لاختراق الضحايا به، كما يتحدّث عن قدرة برامج مكافحة الفيروسات على إيقافه، وختاما يقدّم بعض النصائح الموجزة للناشطين لتجنّب الإصابة بهذا البرنامج أو غيره من أدوات التجسس.

فيما يلي نصّ الحوار الذي أجرته «مرآة البحرين» مع «بيل مارك زاك»:

مرآة البحرين: كيف يمكن التأكد من أن هذه الوثائق المسرّبة حقيقية تماما؟

بيل مارك زاك: حتى الآن، لا يوجد أي سبب للشك في أن ملفات السجل المسرّبة والخاصة بـ»سيرفر» البحرين الذي يشغّل برنامج التجسس FinFisher، هي ملفات صحيحة. بعض أسماء العمليات في الملف مماثلة لتلك التي رأيناها من قبل. على سبيل المثال، بعض أسماء العمليات في الملف تبدأ بـ»Sp-Op». وقد وجد عملنا السابق، الذي حلل عينات FinFisher المرسلة إلى آلاء الشهابي ونشطاء آخرين في عام 2012، أنها تتضمن أسماء تبدأ بـ «Sp-Op».

مرآة البحرين: قلتم في «بحرين ووتش» إنهم 77 ضحيّة، ولكنكم لم تذكروا أسماءهم جميعا، هل التحليل لا يزال مستمرا؟

بيل مارك زاك: نعم، التحليل ما زال مستمرا. مع ذلك، نحن قد لا نعرف أبدا من هم بعض الضحايا، لأننا يمكن أن نرى فقط اسم كمبيوتر الضحية، اسم

المستخدم، وعنوان IP الخاص به. في بعض الأحيان، لا تحتوي على هذه المعلومات أي شيء يتيح لنا التعرف على الضحية.

مرآة البحرين: كيف أمكنكم التأكد من هوية أصحاب أجهزة الكمبيوتر؟
بيل مارك زاك: في بعض الحالات، مثل حالة محمد التاجر، اتصلنا بالأشخاص مباشرة. في حالات أخرى، مثل إبراهيم شريف، اتصلنا بزوجته لطرح الأسئلة حول أي نوع من أجهزة الكمبيوتر التي كان يستخدمها، وأي مزوّد للإنترنت كان يتعامل معه، وما هو نظام التشغيل، وذلك لمطابقة البيانات مع الملف المصاب. في حالات أخرى، مثل مكتب المحامي حسن رضي، لاحظنا أن 9 أجهزة كمبيوتر بنفس IP قد أصيبت، وكانت أسماء العديد منها هي نفس أسماء محامين في الشركة.

مرآة البحرين: كيف كانت ردود فعل الضحايا الذين اتصلتم بهم؟
بيل مارك زاك: المحامي محمد التاجر، أكد أن هذا كان اسم جهاز الكمبيوتر الخاص به. سألناه عن تاريخ الإصابة، 24 يناير 2011. فأجاب أن هذا هو التاريخ الذي أدخل فيه القرص المضغوط في جهاز الكمبيوتر الخاص به، القرص الذي يحتوي على الفيديو المعد لابتزازه. وقال أيضا إن القرص اختفى من مكتبه في وقت لاحق، مما يوحي بأن القرص يحتوي على برنامج التجسس، وقد أزيل بعد إصابة جهاز التاجر.

مرآة البحرين: لماذا برأيك قام الهاكر المجهول بهذا العمل؟ هل أثر بحثكم قبل سنتين في ذلك؟
بيل مارك زاك: أعتقد أن هدف هذا الهاكر هو أن يحاول محاربة الرقابة الحكومية. لقد أطلق البيانات علنا للسماح للجميع على شبكة الإنترنت أن يتعاونوا في تحليلها. ربما كان بحثنا السابق قد دفع هذا الهاكر لهذه الجهود، لقد استخدم بوضوح حالة البحرين في تعليله لمدى الأذى الذي تتسبّب به برامج التجسس.

مـرآة البحريـن: «بحريـن ووتـش» قدّمـت شـكرها للهاكـر، ألا تعتقـدون أن هـذا الاختـراق يظـل لا أخلاقيـا؟

بيـل مـارك زاك: نعـم، شـكرناه علـى تسـريب معلومـات عـن البحريـن. معلومـات مثـل هـذا النـوع تكشـف بواسـطة هاكـر ستسـاعد علـى إعـلام الـرأي العـام حـول اسـتخدامات أدوات التجسـس هـذه.

مـرآة البحريـن: الهاكـر قـال إن شـركة غامـا لا تـزال تبيـع خدماتهـا إلـى البحريـن، هـل تعتقـد أن ذلـك صحيـح وأن البحريـن لا تـزال تسـتخدم «فيـن فيشـر»؟

بيـل مـارك زاك: أظهـرت الوثائـق المسـربة أن ترخيـص «فيـن فيشـر» الممنـوح للبحريـن انتهـى فـي العـام 2013. ولكـن، سـيرفر FinFisher فـي البحريـن لا يـزال يمكـن الوصـول إليـه علـى عنـوان IP جديـد، 77.69.140.197، حتـى مـا قبـل نشـرنا التقريـر مباشـرة، لكنّـه الآن غيـر مفتـوح. ربمـا لا تقـوم حكومـة البحريـن بإصابـة أجهـزة لأنـاس جـدد، لكنهـا لا تـزال تحـاول الحصـول علـى بيانـات مـن الأجهـزة التـي أصيبـت سـابقا. حتـى لـو لـم تكـن تسـتخدم FinFisher، أعتقـد أنـه مـن المرجـح أنهـم سـيحاولون اسـتخدام أنـواع أخـرى مـن برامـج التجسـس فـي المسـتقبل.

مرآة البحرين: كم تقدّر أن حكومة البحرين أنفقت على ذلك؟

بيـل مـارك زاك: مـن الصعـب أن نجيـب علـى ذلـك، لأننـا لسـنا واثقيـن تمامـا مـاذا اشـتروا تحديـدا. ربمـا أنفقـوا حوالـي 1.5 مليـون يـورو، ولكـن يمكـن أن يكـون الرقـم أعلـى مـن ذلـك بكثيـر إذا كانـوا قـد اشـتروا تكنولوجيـا إضافيـة.

مـرآة البحريـن: هـل تعتقـد ان حكومـة البحريـن لـم تحسـن تقنيـا اسـتخدام هـذا البرنامـج؟

بيـل مـارك زاك: علـى قـدر مـا يمكننـي قولـه، لا. يبـدو أنهـم اسـتخدموا هـذا البرنامـج وفقـا للتدريـب (سـربت أيضـا بعـض المـواد التدريبيـة). علـى سـبيل المثـال، هنـاك شـرائح فـي التدريـب تشـرح كيفيـة إعطـاء شـخص قرصـا مضغوطـا باسـتخدام

FinFisher (على سبيل المثال، تسقطها في صندوق بريده، أو مكتبه) ويبدو أن البحرين استخدمت هذا التكتيك لتصيب به المحامي التاجر. عموما، فإنهم أصابوا 77 شخصا حتى فبراير/شباط 2012. إصابات برامج التجسس من قبل الحكومة لم تكن معروفة نهائيا حتى يوليو/تموز 2012، عندما نشرنا بحثنا عن FinFisher الذي استهدف آلاء الشهابي. إذن فإن حقيقة أنهم كانوا قادرين على الاحتفاظ بهذه العمليات سرّية لفترة طويلة (منذ عام 2010)، يوحي بأنهم ليسوا أغبياء.

مرآة البحرين: رأينا في الوثائق أن برنامج «أفاست» لمكافحة الفيروسات يمكنه الكشف عن «فين فيشر»، هل تعتقد أنه بات من الممكن تقنيا أن تكشف برامج غاما؟

بيل مارك زاك: لا. «غاما» تحدّث باستمرار منتجاتها لتجنب الكشف. لقد أطلقوا إصدارا محدّثا لم يستطع برنامج «أفاست» الكشف عنه.

مرآة البحرين: رأينا تكتيكات مختلفة في استهداف الضحايا ببرنامج FinFisher، هل تستطيع إيجاز هذه التكتيكات؟

بيل مارك زاك: هناك العديد من التكتيكات. الأسهل هو إرسال بريد إلكتروني إلى الشخص المستهدف، بحيث يحتوي البريد الإلكتروني ملفا مرفقا attachment يخفي داخله FinFisher. المرفق يمكن أن يكون مقنعا بحيث يبدو مثل أي نوع من الملفات العادية (صورة، PDF، وورد، إلخ). وفي حالات أخرى، يستخدمون USB أو CD في إصابة شخص ما. البحرين اشترت أيضا نظاما يسمى FinFly، يسمح لهم بإنشاء مواقع مع ملفات تحميل downloads وهمية لتصيب المستخدمين. إن التقنية الأكثر تقدما يمكن أن تسمح للحكومة باختطاف مواقع عادية لتصيب المستخدمين. الموقع قد يعرض popup يطلب من المستخدم تثبيت برنامج مساعد أو ملحقات، لكنّه في الحقيقة يصيب جهازه ببرنامج التجسس.

مـرآة البحريـن: مـا هـي الخطـوة التاليـة بالنسـبة لـ«بحريـن ووتـش» فـي هـذه القضيـة؟

بيـل مـارك زاك: الخطـوة التاليـة لنـا هـي جمـع المزيـد مـن الوثائـق علـى الضحايـا الذيـن أصيبـت أجهزتهـم، ومحاولـة تحديـد كيـف بالضبـط أصيبـوا. علـى سـبيل المثال، هـل أرسـلت إليهـم رسـائل بريـد إلكترونـي مـع FinFisher؟ أو هـل زاروا مواقـع أنشـأتها الحكومـة لإصابـة أجهزتهـم، أو أصيبـوا عبـر USB أو CD؟

مرآة البحرين: وماذا تقترح على الضحايا لحماية أنفسهم؟

بيـل مـارك زاك: أنصـح النشـطاء أن يظلـوا علـى حـذر مـن الأقـراص المدمجـة أو أجهـزة تخزيـن USB الغريبـة، وخصوصـا تلـك التـي يتـم إرسـالها لـك مـن قبـل شـخص مجهـول. أيضـا، يجـب عليهـم أن يتوخـوا الحـذر عنـد فتـح المرفقـات فـي الرسـائل الإلكترونيـة. إذا كان لديـك بريـد غوغـل، افتحـه فـي «غوغـل درايـف» بـدلا مـن أن تفتحـه علـى جهـاز الكمبيوتـر أو الهاتـف. وكذلـك قـم بتثبيـت الملحقـات extensions فقـط مـن المتجـر الخـاص بالمتصفـح Chrome أو Firefox.

ورقة بحث تقنية تقدم عن عمليات التجسس الإلكتروني لحكومة البحرين

قدّمـت خـلال مؤتمـر USENIX Security يـوم الجمعـة 22 أغسـطس/آب 2014، ورقـة بحـث تقنيـة عـن عمليـات التجسـس الإلكترونيـة التـي تقـوم بهـا حكومـات فـي الشـرق الأوسـط لاسـتهداف المعارضيـن السياسـيين ودعـاة حقـوق الإنسـان، ودرسـت الورقـة حـالات فـي 3 دول هـي: البحريـن، سـوريا، والإمـارات العربيـة المتحـدة.

وبنيـت الورقـة البحثيـة علـى سـنوات طويلـة مـن الأبحـاث والتحليـلات التجريبيـة ، وتمخّضـت عـن كشـف بعـض الأسـرار حـول تكنولوجيـا التجسـس الإلكترونيـة التـي تبـاع حصريـا للحكومـات، واسـتعرضت الورقـة نتائـج الدراسـة التـي اسـتطاعت التوصّل إلـى عيّنـات مـن برامـج تجسـس متطـوّرة لأوّل مـرة، وفحصـت آليـة عملهـا، قدراتهـا وتكتيكاتهـا.

ونظـرا لأهمّيـة الورقـة علـى الصعيـد العلمـي، السياسـي والحقوقـي، فـي مختلـف الـدول العربيـة، قـام فريـق الترجمـة بـ»مـرآة البحريـن» بترجمـة الورقـة البحثيـة إلـى اللغـة العربيـة، بتفويـض مـن المؤلّفيـن.

وطـوال سـنين مضـت، بقيـت تكنولوجيـا التجسـس والمراقبـة الإلكترونيـة سـرا مـن الأسـرار العلميـة تحافـظ الشـركات علـى بقائـه بعيـدا عـن الحيّـز الأكاديمـي خوفـا مـن إيقـاف نشـاطه الـذي يعتبـر فـي جانـب منـه قانونيـا، خصوصـا فيمـا يسـتخدم فـي آليـات التحقيـق الجنائـي، بمؤسسـات الأمـن فـي البلـدان المختلفـة.

ويحـاول الباحثـون كسـر حاجـز السـرية المفـروض علـى هـذه الابتـكارات والتكنولوجيا التقنيـة المتطـوّرة، لأهـداف علميـة وحقوقيـة، وقـال معـدو الورقـة إن هجمـات قرصنـة الكمبيوتـر الموجهـة التـي تشـنها الـدول ضـد الأفـراد لـم تلـق أي اهتمـام بحثـي منهجـي حتـى السـاعة، وأوضحـوا أنهـم أخـذوا علـى عاتقهـم تمييـز هـذه الإشـكالية، متأمليـن أن يشـكّل العمـل مصـدر إلهـام لجهـود بحثيـة إضافيـة تعالـج المشـكلة الصعبـة فـي كيفيـة حمايـة الأفـراد ضـد الحكومـات.

ويقـام مؤتمـر ومنتـدى USENIX لأمـن المعلومـات فـي سـانديبغو بولايـة كاليفورنيـا، برعايـة عـدد مـن كبريـات الشـركات التقنيـة أهمهـا غوغـل، فيسـبوك، مايكروسـوف، آي بـي إم، وغيرهـا. ويجمـع المؤتمـر الباحثيـن والمختصيـن التقنييـن لتقديـم أوراق ونـدوات بحثيـة متخصّصـة فـي مجـال أمـن المعلومـات، الـذي يـزداد أهميـة وتعقيـدا علـى مسـتوى العالـم أجمـع. وهـو يعتبـر مـن أقـوى المؤتمـرات التقنيـة فـي مجـال أمـن المعلومـات علـى مسـتوى العالـم والولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

الورقة البحثية جزء من أطروحة الدكتوراة

الورقـة التـي تعتبـر جـزءا مـن برنامـج رسـالة الدكتـوراة لعـدد مـن الطـلاب الأمريكيين، قـام علـى إعدادهـا الباحـث والخبيـر فـي الأمـن الإلكترونـي ويليـام مـارك زاك، الـذي

يقـدّم أطروحتـه للدكتـوراة فـي جامعـة كاليفورنيـا (بركلـي)، فـي تخصـص علـوم الكمبيوتـر وتحديـدا فـي أمـن المعلومـات.

وكان مـارك زاك، أحـد مؤسسـي منظمـة بحريـن ووتـش، قـد قـام خـلال الشـهر الجـاري بتحليـل بيانـات مسـرّبة مـن شـركة غامـا فضحـت الكثيـر مـن عمليـات التجسـس التـي نفّذتهـا المخابـرات البحرينيـة ضـد كبـار الناشـطين والمحاميـن.

وينشـط مـارك زاك فـي حقـل الرقابـة الإلكترونيـة فـي البحريـن منـذ العـام 2012 حيـن اكتشـف لأوّل مـرة نسـخا مـن برامـج التجسـس «فيـن فيشـر»، التـي تنتجهـا شـركة غامـا البريطانيـة الألمانيـة، فـي أجهـزة ناشـطين بحرينييـن حاولـت الحكومـة البحرينيـة اختراقهـم، وقـد قـام زاك بفحـص وتحليـل هـذه الاختراقـات بمشـاركة مختبـر «سـيتزن لاب»، الـذي حـاز علـى زمالـة بحـث فيـه لاحقـا.

وإلـى جانـب مـارك زاك، أعـد الورقـة جـون سـكوت رايلتـون، مـن جامعـة كاليفورنيـا فـي لـوس أنجلـوس، والـذي يعمـل فـي «سـيتزن لاب» أيضـا، وشـارك فـي الورقـة أيضـا مورغـان ماركيـز بـوار، مـن سـيتزن لاب، فيـرن باكسـون، جامعـة كاليفورنيـا فـي بيركلي، ومعهـد الهندسـة الكهربائيـة وعلـوم الكمبيوتـر ICSI.

وعقـدت دورة مؤتمـر USENIX الثالثـة والعشـرون مـن 20-22 أغسـطس/آب الجـاري، وقـد قبلـت الورقـة البحيثـة لمـارك زاك ورفاقـه ضمـن 67 ورقـة مقبولـة فـي المؤتمـر فقـط، مـن أصـل 350 ورقـة مقدّمـة لمنظّمـي المؤتمـر.

حين تخترق الحكومات المعارضين

وجـاءت الورقـة تحـت عنـوان «حيـن تختـرق الحكومـات المعارضيـن: نظـرة إلـى الجهـات الفاعلـة والتكنولوجيـا»، وقالـت إن الهجمـات التـي وثّقتهـا تعتبـر مـن التقنيـات الجديـدة والنـادرة.

وفيمـا يتعلـق بالبحريـن وسـوريا، شـمل العمـل عشـرات الآلاف مـن رسـائل البريـد

الإلكتروني والرسائل الفورية chats. أما الدراسة التي تتعلق بالإمارات العربية المتحدة، فقد استندت إلى عدة آلاف من الاتصالات.

وقال الباحثون إنهم حصلوا على معظم ملفاتهم من خلال تشجيع الأفراد المحتمل أن يكونوا قد استهدفوا من قبل الحكومة لتزويدهم بالملفات والروابط المشبوهة.

وإلى جانب فيروسات حصان طروادة trojan الجاهزة للنفاذ عن بعد، وخدمات تعقب عنوان بروتوكول الإنترنت IP، تعرّف الدراسة أيضًا برامج التجسس التي تباع حصريًا إلى الحكومات بما فيها برنامج شركة غاما للتجسس FinSpy ونظام التحكم RCS الذي تنتجه شركة Hacking Team.

ورأوا أن المهاجمين هم الحكومات أنفسها أو مناصرو الحكومة؛ بعضهم مواطنون لا ينتمون بالضرورة إلى المتطوعين المهرة، وبعضهم من مرتزقة الإنترنت.

الهندسة الاجتماعية وأخطاء المهاجمين

واستخدم المهاجمون في بعض الحالات، برامج خبيثة مكلفة وتباع للحكومات حصريا، بينما استخدموا في حالات أخرى، أدوات رخيصة ومتوفرة بسهولة RATs، بحسب ما جاء في الورقة البحيثة، التي استنتجت من ذلك أن «الهندسة الاجتماعية»1 الذكية Social Engineering تلعب غالبًا دوراً مركزياً في ذلك، وهو دليل قوي على وجود خصوم مطلعين.

وقال الباحثون إنهم وجدوا أيضا الكثير من الأخطاء الفنية والتشغيلية يقوم بها المهاجمون، ما أمكنهم من ربط الهجمات بالحكومات وبشكلٍ عام، قال الباحثون إن الهجمات لا يتم الكشف عنها بشكل جيد من قبل برامج مكافحة الفيروسات anti-virus program.

حالة علي الشوفة: المتهم بإدارة حساب alkawaranews@

وكمثال على هذه الظاهرة استعرضت الورقة في صدر البحث قصّة المواطن البحريني «علي الشوفه»، التي جمعت تفاصيلها من التقارير العامة ووثائق المحاكمة. وتمثّل قضية الشوفه في الورقة البحثية حالة بارزة لوجود دليل قانوني رسمي هو الوحيد ربما الذي يثبت استخدام هذه التكنولوجيا من قبل جهاز حكومي على مستوى العالم.

وقالت الورقة «في فجر 2013/12/3 اقتحمت الشرطة منزل «علي الشوفة» ذي السبعة عشر عامًا وصادرت كمبيوتره الشخصي وهاتفه واعتقلته واتهمته بوصم ملك البحرين بالطاغية والساقط على حساب تويتر تحت اسم مستعار هو @alkawarahnews. وبحسب ملفات المحكمة، فإن وحدة مكافحة الجريمة الإلكترونية في البحرين قد ربطت بين عنوان بروتوكول الإنترنت IP المسجل باسم والده وبين الحساب في 2012/9/12. وأرسل مشغّلو حساب @ alkawarahnews بعدها رسالة خاصة مشبوهة إلى أحد المؤسسين. تم استلام هذه الرسالة في 2012/8/12 في حساب فيسبوك مرتبط بحساب تويتر نفسه، وتضمنت الرسالة رابطًا عن فيديو احتجاج يزعم أنه أُرسل من قبل شخص مناهض للحكومة. يتم تحويل هذا الرابط إلى iplogger.org، وهي خدمة تسجل عنوان بروتوكول الإنترنت IP لأي شخص يدخل إلى أي رابط بمجرد النقر عليه. وأشارت تحليلات الرابط أنه قد تم الدخول إليه مرة واحدة من داخل البحرين. حكم على علي بالسجن لمدة سنة واحدة في 2013/6/25».

الإمارات تجسست على مستخدمي بلاك بيري جميعا

وفي قضية بارزة في العام 2009، وزعت شركة «اتصالات» في الإمارات العربية المتحدة تحديث نظام لمستخدمي هاتف البلاك بيري الـ145000، يحتوي على برنامج تجسس لقراءة بريد البلاك بيري الإلكتروني المشفر من الجهاز. وقد تم اكتشاف برنامج التجسس عندما تسبب التحديث ببطء كبير في أجهزة

المستخدمين [20]. وعلى خلاف التوزيع بحسب نطاق البلد، ينظر عملنا في نوع هذه الرقابة الموالية للحكومة والمرتبطة بالحكومة عبر هجمات موجّهة بشكل عال.

رسالة مزورة عن نبيل رجب وزينب الخواجة

وعرضت الورقة نموذجا لإحدى رسائل البريد الإلكتروني التي اكتشف أنها تحتوي على ملف تجسس FinSpy، واستخدف اسم مراسلة قناة الجزيرة الإنغليزية ميليسا شان كمرسل مزيّف، لإقناع المتلقّين بأن الرسالة حقيقية. وجاء في الرسالة أن هناك مرفق يحتوي على تقرير وصور من زينب الخواجة، ، حول تعذيب نبيل رجب بعد اعتقاله مؤخرًا.

FinSpy: صورة لكنها ملف exe خبيث

وفي أبريل/نيسان 2012 فحص الباحثون 5 رسائل إلكترونية مشبوهة من نشطاء وصحافيين يسكنون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ويعملون من أجل البحرين. وقد وجدوا أن بعض الملفات المرفقة تضمنت ملف (.exe) مصمم ليظهر كصورة. وحوت أسماء ملفاتهم شفرة تدفع نظام التشغيل ويندوز إلى تغيير اسم الملف إلى gpj.1bajaR.exe بدلًا من exe.Rajab1.jpg، ليتحوّل إلى برنامج تنفيذي (ملف تشغيلي).

قصور متعمّد في تشفير FinSpy

وقالت الدراسة إن كود AES FinSpy فشل في تشفير المجموعة الأخيرة من البيانات وترك أثرا لنص عادي، وفي حين شك الباحثون في أن قصور تشفير FinSpy قد يعني خللا ما، قالوا إنه من الممكن أن يتصوروا أيضا أن التشفير قد تم إضعافه عمدًا لتسهيل قدرة حكومة معيّنة على مراقبة حكومات أخرى.

سيرفر القيادة والتحكم في البحرين

وتوصّلت التحليلات التي أجراها الباحثون على الأجهزة المصابة بـ FinSpy أن

المعلومات المخترقة ترسل إلى عنوان 77.69.140.194، وهو جهاز متصل بالإنترنت عن طريق شركة بتلكو، ما يعني أن سيرفر القيادة والتحكم بعمليات FinSpy موجود داخل البحرين.

وردًا على هذا الاستنتاج، قال مسؤول تنفيذي في شركة غاما للصحافة إن سيرفر FinSpy البحريني كان مجرد سيرفر وسيط Proxy وإن السيرفر الحقيقي يمكن أن يكون في أي مكان، كجزء من ادعاء أن استخدام البحرين لـ FinSpy يمكن أن يكون مرتبطًا بحكومة أخرى، لكن الباحثين قالوا إن السيرفر الوسيط proxy قد يظهر فراغات في IPID حين يعيد توجيه حركة المرور؛ إلا أن مراقبتهم الدقيقة والمتتالية لـ IPIDs تناقض هذا البيان.

صفحة تسجيل مزيفة أوهمت النظام أنه اخترق كلمة السر لموقع «بحرين ووتش»

وخلال تجاربهم التي نفّذوها لاختبار «سيرفر» التجسس في البحرين، أنشأ الباحثون صفحة إنترنت مزيّفة أوهمت النظام أنّه اخترق كلمة السر لموقع «بحرين ووتش»، في حين كانت كلمة السر واسم المستخدم مزيّفان.

وكان الباحثون، بالتعاون مع منظمة بحرين ووتش، قد أنشأوا صفحة تسجيل دخول وهمية على موقع المنظمة على الإنترنت، ومن خلال جهاز افتراضي نظيف، وقاموا بالدخول إلى الصفحة مستخدمين بيانات مرور (اسم المستخدم وكلمة السر) أنشئت لهذه الصفحة، مع حفظ كلمة السر في متصفّح الإنترنت المستخدم: موزيلا فايرفوكس . Mozilla Firefox

وخلال هذه التجربة، قام الباحثون بعد ذلك بإصابة الجهاز الافتراضي بفيروس برنامج FinSpy وسمحوا له بالإتصال بسيرفر القيادة والتحكم في البحرين. وقد كشف ملف السجل Log File في موقع «بحرين ووتش» عن دخول متكرر من89.148.0.41 (على الصفحة الرئيسية للموقع، بدلًا من صفحة تسجيل

الدخـول التـي أنشـأها الباحثـون)، وقـد جـاء ذلـك بعـد فتـرة وجيـزة مـن إصابـة الجهاز الافتراضـي، ومـع فـك تشـفير حزمـة البيانـات الملتقطـة مـن نشـاط أداة التجسـس، وجـد الباحثـون أن جهازهـم الافتراضـي قـد أرسـل كلمـة السـر إلـى السـيرفر قبـل دقيقـة واحـدة بالضبـط.

الباحثـون اسـتنتجوا بعـد تكـرار التجربـة أن رابـط صفحـة تسـجيل الدخـول الوهميـة لـم يرسـل إلـى «سـيرفر» التجسـس فـي البحريـن، وقالـوا إن هـذا التجـاوز يعكـس حقيقـة أن قاعـدة بيانـات كلمـات المـرور فـي فايرفوكـس تخـزن أسـماء النطاقـات فقـط، وليـس كامـل عناويـن صفحـة تسـجيل الدخـول.

طرق التجسس على عناوين الـIP للناشطين

وقالـت الورقـة إن الحكومـة شـنّت هجمـات إلكترونيـة لاكتشـاف عناويـن بروتوكـول الإنترنـت التـي يسـتخدمها بعـض الناشـطين، والذيـن يكونـون عـادة مشـغلي حسـابات زائفـة علـى وسـائل التواصـل الاجتماعيـة أو البريـد الإلكترونـي.

وأوضحـت الورقـة أن المهاجـم يرسـل إلـى الحسـاب الزائـف رابـط صفحـة ويـب أو رسـالة بريـد إلكترونـي تحتـوي علـى صـورة مضمنـة عـن بعـد، وذلـك باسـتخدام واحـدة مـن الخدمـات الكثيـرة المتاحـة، وعندمـا ينقـر الضحيـة علـى الرابـط أو يفتـح البريـد الإلكترونـي، يسـتطيع المهاجـم أن يـرى عنـوان بروتوكـول الإنترنـت الـذي كان يسـتخدمه، ويكشـف المهاجـم بعدهـا هويـة الضحيـة مـن الشـركات المـزوّدة لخدمـات الإنترنـت.

وقالـت الورقـة إن المهاجميـن الذيـن عملـوا علـى كشـف عناويـن الـ IP الخاصـة بأجهـزة الناشـطين، ومـن ثـم كشـف هويتهـم، اسـتخدموا حسـابا واحـدا علـى موقـع bit.ly للقيـام بعمليـة تقصيـر «الروابـط» الخبيثـة وهـو حسـاب al9mood (الكتابـة بالحـروف اللاتينيـة مـن الكلمـة العربيـة «صمـود»).

وخلال مراقبة الباحثين حسابات متصلة ب al9mood، أحصوا أكثر من 200 رابط تجسس على بروتوكول الإنترنت IP في التدوينات العامة على فيسبوك وفي رسائل تويتر.

واستخدم المهاجمون في كثير من الأحيان حسابات الأفراد البارزين و الموثوق بهم بدلًا من المسجونين مثل «ريد سكاي»، وشخصيات وهمية (على سبيل المثال، النساء الجذابات أو الباحثين الوهميين عن وظيفة عند استهداف نقابة عمالية)، أو قاموا بانتحال حسابات قانونية.

وفي واحدة من التكتيكات الذكية، استغل المهاجمون الخط Font الافتراضي في تويتر، على سبيل المثال استبدال الحرف «l» الصغير بالحرف «I» الكبير أو تبديل أحرف العلة (على سبيل المثال من «a» إلى «e») وذلك لإنشاء أسماء متطابقة عند النظرة الأولى.

حساب Redsky المخترق يدل على مشغلي حساب شبكة الكورة الإعلامية

وألقي القبض على Red Sky في 2012/10/17 (بحسب مزاعم)، وأدين بإهانة الملك على حساب تويتر التابع له @RedSky446، وحكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر . وعندما أطلق سراحه، وجد أن كلمات المرور لحساب تويتر، والفيسبوك، والبريد الإلكتروني قد تم تغييرها ولم يعرف كيفية استرداد حساباته.

وذكرت الورقة أن حساب شبكة الكورة الإعلامية على فيسبوك (الحساب الذي اتّهم علي الشوفه بإدارته في تويتر) كان ربما قد تلقّى رابطا خبيثا من حساب Red Sky، وذلك بعد فحص أجراه الباحثون على رسالة مشبوهة أرسلها الأخير إلى حساب شبكة الكورة على فيس بوك.

احتوت ملفات قضية علي الشوفه طلبًا من النيابة العامة للحصول على معلومات حول عنوان بروتوكول إنترنت IP كانت قد ربطته بصفحة أخبارة

الكورة alkawarahnews بعد حوالى 22 ساعة من إنشاء الرابط الخبيث، المشار إليه. وأشارت وثائق المحكمة إلى أن بيانات ISP (الشركة المزودة للإنترنت) ربطت عنوان بروتوكول الإنترنت IP بـ»علي»، وعلى هذا الأساس حكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة .

كما استهدف ريد سكاي ناشطا عرّفته الورقة بـ M. وقالت الورقة إن M تذكر أنّه نقر على رابط مرسل من Red Sky أثناء استخدام الإنترنت من أحد المنازل في قريته. وقد داهمت الشرطة المنزل في يوم 2013/12/3، بحثًا عن المشترك المتصل بالإنترنت في المنزل. تمحور استجواب الشرطة حول تغريدات وصفت الملك البحريني بأنه «ملعون».

استهداف المغرد السني سلمان درويش ورئيس نقابة شركة يوكوغاوا

ورغم أن حساب «جهاد عبدالله» لم يكن بحسب الورقة جديرا بالاستهداف، لانحياز نشاطه إلى المجتمعات المنتقدة للمعارضة في البحرين، لكنّه كان قد وجّه أيضًا انتقادات مباشرة للملك في بعض الأحيان، وقد أشار في حالة واحدة إلى أنه «ضعيف» و «بخيل». وأرسل حساب مرتبط بal9mood إلى «جهاد عبدالله» رابط للتجسس على عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص به في 2012/10/2 عبر رسالة علنية.

وبتاريخ 2012/10/16، اعتقل المغرّد «سلمان درويش» (من الطائفة السنّية الكريمة) بتهمة إهانة الملك باستخدام حساب «جهاد عبد الله» وحكم عليه بالسجن لمدة شهر واحد، ويعود ذلك إلى الاعتراف الذي أدلى به. هذا ويدعي والد سلمان أن الشرطة قد حرمت ابنه من الطعام والشراب والرعاية الطبية.

استهدف حساب آخر مرتبط بal9mood حسابYLUBH@ ، وهو حساب تويتر يعود إلى اتحاد يوكوجاوا، نقابة عمالية في الفرع البحريني لشركة يابانية. تلقى YLUBH@ على الأقل ثلاثة روابط تجسس على بروتوكول الإنترنت IP في أواخر

عـام 2012، أرسـلت عبـر رسـائل عامـة علـى تويتـر. وطـردت يوكوجـاوا زعيـم النقابـة سـامي عبـد العزيـز حسـن فـي 2013/3/23، و صرحـت لاحقًـاً أن سـامي كان فـي الواقـع المشـغل للحسـاب YLUBH@، وأن الشـرطة قـد اسـتدعته للاسـتجواب فيمـا يتعلـق بتغريداتـه.

الصورة غير المرئية في رسائل البريد الإلكتروني: مريم وسيد يوسف

وحـدّدت الورقـة عـدة أهـداف تلقـت رسـائل إلكترونيـة بأسـماء مسـتعارة تحتـوي علـى صـور مضمّنـة (غيـر مرئيـة) بعيـدة ، وبيّـن الرسـم التمثيلـي المقـرّب لخطّـة الاختـراق التـي نفّذتهـا الحكومـة اثنيـن مـن الأهـداف همـا: مريـم وسـيد يوسـف (فـي إشـارة إلـى الحقوقييـن مريـم الخواجـة وسـيد يوسـف المحافظـة)، وقالـت الورقـة إن المهاجـم قـد أرسـل رسـائل البريـد الإلكترونـي باسـتخدام ReadNotify.com، والـذي يسـجل عنـوان بروتوكـول الإنترنـت IP حيـن يحمّـل المسـتهدف فـي بريـده الصـورة البعيـدة المضمّنـة.

وقالـت الورقـة إن ثغـرة تقنيـة فـي خدمـات ReadNotify.com سـمحت بهـذا الاسـتغلال، وأوضحـت أن هـذه الطريقـة جعلـت العنـوان الأصلـي للمرسـل ظاهـرا فـي المحتـوى الداخلـي لهـذه الرسـائل الإلكترونيـة، ووفقًـا لذلـك، فـإن كل رسـائل البريـد الإلكترونـي التـي تلقتهـا الأهـداف أرسـلت مـن العنـوان fatoomah85@gmail.com. وقـد وجـد الباحثـون صلـة بيـن الرابـط المرسـل فـي إحـدى هـذه الرسـائل الإلكترونيـة وحسـاب al9mood علـى bit.ly!!

كوريا الجنوبية توقف تصدير مليون ونصف قنبلة غاز مسيل للدموع إلى البحرين

في واحدة من المرات النادرة، سرّبت منظمة «بحرين ووتش» مناقصة رسمية عرضتها حكومة البحرين لشراء مليون ونصف قذيفة و90 ألف قنبلة من مسيلات الدموع، وكانت المناقصة من المرجّح أن ترسو على شركة في كوريا الجنوبية.

إثر ذلك، أطلقت المنظّمة في الربع الأخير من عام 2013 حملة دولية لوقف تصدير القذائف المسيلة للدموع إلى البحرين، وقدمت في هذا الإطار شكاوى إلى مقرري الأمم المتحدة لوقف هذه الشحنة إلى البحرين، في حين قام فريق قانوني من محامي حقوق الإنسان البريطانيين والأميركيين، بالتنسيق مع «بحرين ووتش»، باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة المزوّدة.

وشاركت في هذه الحملة منظّمة العفو الدولية، وعدد كبير من الناشطين، كما دعمتها الجمعيات السياسية والحقوقية في البحرين.

وعلى الفور تحركت حكومة البحرين وأرسلت وفداً رفيعاً إلى كوريا الجنوبية في محاولة للتأثير على مسار الحملة، وإقناع الحكومة الكورية بالمضي في المناقصة.

وقامت «بحرين ووتش» من جهتها بزيارة سيئول، وبدأت حدة الضغوط الإعلامية والحقوقية ترتفع ضد كوريا الجنوبية، ثم توّجت في السابع من يناير/كانون الثاني 2014، بإعلان حكومة كوريا الجنوبية رسميا حظر تصدير قنابل الغاز إلى البحرين، وإلغاء الصفقة المقرّرة بين الشركة الكورية والحكومة البحرينية، ما أوقف شحنة من مليون ونصف قذيفة كانت ستصدّر إلى البحرين.

وقد اعترف القائم بأعمال السفارة

الكوريـة بالمنامـة بنجـاح الحملـة ضـد شـحنة الغـاز المسـيل للدمـوع، وأن ذلـك أدى لتدخـل الحكومـة الكوريـة بشـكل مباشـر وإيقـاف الشـحنة.

وزار وفـد مـن منظمـة بحريـن ووتـش عاصمـة كوريـا الجنوبيـة (سـيئول) فـي 16 مـارس/آذار 2014. وقالـت عضـو المنظمـة، الدكتـورة آلاء الشـهابي، إن الزيـارة كانـت لتقديـم شـهادة أمـام البرلمـان حـول هـذه القضيـة، ولشـكر الكوريـين الذيـن تضامنـوا مـع البحريـن.

مـن جانبهـا رحبـت جمعيـة الوفـاق فـي بيـان لهـا بقـرار الحكومـة الكوريـة، فـي حيـن اسـتخلصت منظمـة العفـو الدوليـة مـن قـرار كوريـا بوقـف شـحنة الغـاز للبحريـن رسـالة بـأن «القمـع مرفـوض».

وفـي أكتوبر/تشـرين الأول 2014، كشـفت نائبـة فـي البرلمـان الكـوري الجنوبـي أنّ

شركة كورية كانت قد صدّرت أكثر من 3 ملايين قنبلة غاز مسيلة للدموع منذ العام 2011، ورغم إيقاف التصدير لا تزال البحرين تتربّع على قائمة المستوردين لقنابل الغاز من كوريا في الفترة من 2011 إلى 2014.

يذكر أن منظّمة أطباء بلا حدود اتّهمت البحرين باستخدام الغاز المسيل للدموع بشكل لم يسبق له مثيل في العالم منذ 100 عام، وكان عدد من شهداء ثورة 14 فبراير قد سقطوا بسبب اختناقهم بهذا الغاز الذي اكتشف أنّ تركيبته سامّة، كما تسبّب هذا الغاز بإجهاض عدد من الحوامل، وفضلا عن استخدام قوات النظام البحريني قنابل الغاز كعقاب جماعي متكرّر للقرى الشيعية، برميها داخل منازلهم، سجّلت الكثير من حالات القتل التي استخدمت فيها هذه العبوّات كسلاح، بتصويب طلقاتها القاتلة إلى رئوس المتظاهرين مباشرة.

وثيقة مسربة: البحرين تشتري مليون ونصف قذيفة و90 ألف قنبلة من مسيلات الدموع

قالت منظمة «بحرين ووتش» ومقرها لندن إن وزارة الداخلية في البحرين تخطط لاستيراد 1,6 مليون قذيفة و 90 ألف قنبلة يدوية من مسيلات الدموع حسبما جاء في وثيقة مسربة حصل عليها باحثون في المنظمة ونشرت على موقعها.

الوثيقة التي تبدو كمناقصة أصدرتها دائرة المشتريات بوزارة الداخلية تبين أن القوات الأمنية تعتزم تخزين كميات هائلة من مسيلات الدموع، رغم المخاوف الجادة التي أبدتها المنظمات الدولية و مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

وحسبما يظهر في المناقصة فإن الشحنة الجديدة المخطط استيرادها للحكومة ستزود القوات الأمنية بعبوات مسيلة للدموع يفوق عددها عدد سكان البحرين.

وكانت الوثيقة موقعة من قبل الوكيل المساعد «عبدالله بن أحمد آل خليفة» وهي توصي بتسليم العروض المقترحة بتاريخ «أقصاه 16 يوليو 2013». في حين أنها غير موجودة على الموقع الرسمي لمجلس المناقصات والمزايدات التابع للحكومة.

وتطلب المناقصة من شركات التسليح تزويد البحرين بالتالي:

- 800 ألف قذيفة بعيدة المدى من (غاز سي إس المسيل للدموع 37\40 مم)
- 400 ألف قذيفة قصيرة المدى من (غاز سي إس المسيل للدموع 37\40 مم)
- 400 ألف قذيفة متعددة الطلق (5 جهات) من (غاز سي إس المسيل للدموع 37\40 مم)
- 45 ألف قنبلة يدوية من غاز سي إس (جهة واحدة)

- 45 ألف قنبلة يدوية متعددة القذف من غاز سي إس (5 جهات)
- 145 ألف قنبلة صوتية

كما أنها تطلب أيضاً الالتزام ببعض التعهدات مثل «التكفل بتدريب موظفي وزارة الداخلية بالمصنع حسب طلب الوزارة» و دعوة "«وفد من وزارة الداخلية لرؤية المنتج و شرح طريقة التصنيع و الاختبار اذا ما تطلب الأمر ذلك».

وأبدت منظمة بحرين ووتش اعتقادها بأنه لحد الآن لم تصل أي شحنة من هذه المناقصة للبحرين، ورأت وجوب التنبه بأن دفعة من هذا النوع قد يتم إرسالها في أي وقت إذا ما أخذ بعين الاعتبار تاريخ إصدار الوثيقة.

يذكر أن حكومة البحرين قد كانت تستخدم سابقاً مسيلات الدموع الأمريكية الصنع, إلا أن الخارجية الأمريكية قامت بحظر تلك الصادرات على ما يبدو بسبب «الاستخدام المفرط» وذلك في مايو/أيار 2012.

وشكت المنظمة في أن تقوم بعض الشركات التي تزود حكومة البحرين حالياً بمسيلات الدموع بإرسال الشحنة الجديدة، وهي بحسب ما ورد في بيانها:

1. شركة رينميتال دينيل للذخائر الألمانية و الجنوب أفريقية. المسيل للدموع المصنوع من هذه الشركة شوهد في البحرين منذ العام 2011. كما تطابق شكل العبوة التي قتل بها الطفل علي جواد الشيخ (14 عاماً) بتاريخ 31 أغسطس 2011 مع منتجات من نفس الشركة.

2. شركة دايكوينغ للكيماويات و شركة كوريا سي إن أو للتقنية من كوريا الجنوبية. العبوات الغير معلّمة و كذلك بعض القنابل اليدوية المسيلة للدموع ، تتطابق شكلاً مع منتجات هاتين الشركتين و التي شوهدت ذخائرها في نهاية العام 2011. كما أن العبوة التي تسببت بمقتل الطفل سيد هاشم سعيد (15 عاما) بتاريخ 31 ديسمبر 2011 تبدو مطابقة في الشكل مع منتجات شركة دايكوينغ الكورية.

وفي في محاولة لإيقاف أي شحنات جديدة من مسيلات الدموع، أطلقت بحرين ووتش حملة على موقع «أوقفوا الشحنة» وحساب تويتر @StopTheShipment. وستدعوا الحملة المشاركين لإرسال رسائل إحتجاج عبر الإيميل و تويتر و الفيسبوك إلى شركات مسيلات الدموع المصدرة للبحرين، وكذلك الجهات الرسمية المزودة لرخص التصدير لتلك الشركات.

ورأت المنظمة أنه بضغط شعبيٍ و إعلاميٍ كافٍ في الحملة قد يتم إلغاء رخص التصدير و بالتالي حظر شحنات مسيلات الدموع المخطط لها كما حدث في السابق مع مسيلات الدموع الأمريكية الصنع.

وقال عضو المنظمة بيل ماركزاك «إننا لم نر وثيقة كهذه من قبل». و أضاف «أنها الآن فرصة فريدة من نوعها للعمل جميعاً على إنقاذ الأرواح من خلال منع الشحنات القادمة من مسيلات الدموع المخطط تزويدها لحكومة البحرين. دعونا نتعاون جميعاً كي نمنع وصول تلك الشحنات قبل فوات الأوان».

يذكر أن المنظمات الدولية قد وصفت في بيانات عديدة استخدام حكومة البحرين للغاز المسيل للدموع بأنه «غير مبرر و عشوائي» و «قاتل».

إلى كوريا الجنوبية ومصانعها

كيف تستخدم قوات المرتزقة التابعة لوزارة الداخلية قنابل مسيلات الدموع؟ هل تستخدمها لتفريق المسيرات والتظاهرات كما يفترض لها، أم لقتل الناس والانتقام منهم؟ في الحقيقة، هذا السؤال ليس موجهاً للبحرينيين، فهم يعرفون تماماً فيما تستخدم هذه العبوات والقنابل وكيف يتم التعامل معها وبها، لكن ربما كانت (كوريا الجنوبية) لا تعلم. الآن، أكثر من مليون عبوة جديدة سيبتاعها النظام البحريني من مصانع كوريا الجنوبية ليواصل قمعه الأرعن ضد شعبه، وليكمل ما قرر هذا الشعب أن ينهيه: حكم الاستبداد.

لـذا سـيحاول هـذا التقريـر المقتضـب، أن يعـرض بمـا هـو موثـق بالصـوت والصـورة، كيـف يسـتخدم النظـام البحرينـي هـذه العبـوات ضـد هـذا الشـعب، وسـنترك لضميـر العالـم أن يحكـم، ولضميـر كوريـا الجنوبيـة ومصانعهـا أن تـرى نمـاذج محـدودة، لمـا سـيؤول إليـه اسـتخدام عبـوات مسـيلات الدمـوع، التـي سـتبيعها إلـى البحريـن.

قتل أمام الكاميرا!

تسـجيل مرئـي، يبيـن لحظـة إطـلاق عبـوة مسـيل دمـوع بشـكل قاتـل إلـى رأس الشـاب محمـود الجزيـري ذي الثـلاث وعشـرين عامـاً، دخـل بعدهـا غيبوبـة لمـدة أسـبوع، ليعلـن موتـه واستشـهاده رسـمياً بعدهـا.

الفيديـو تـم رفعـه فـي 22 فبرايـر 2013 أي بعـد يـوم واحـد فقـط مـن إعـلان مقتـل الشـهيد محمـود، يبيـن مجموعـة متظاهريـن تتقـدم نحـو الجنـود المرتزقـة، فيطلـق أحدهـم عبـوة المسـيل لتـرى بعدهـا محمـود الجزيـري يسـقط علـى الأرض، ويواصـل الجنـدي بعدهـا مسـيره غيـر مكتـرث وكأنـه لـم يصـب إنسـاناً! فيمـا لـم يتخـذ النظـام أي إجـراء بحـق القاتـل.

الفيديـو مدتـه دقيقـة وثلاثـون ثانيـة، يظهـر بشـكل جلـي حالـة القتـل المباشـر. فهـل سـتبيع كوريـا الجنوبيـة ومصانعهـا عبـوات مسـيلات الدمـوع لنظـام يقتـل شـعبه باسـتخدامها؟ .

فقء العيون!

عمليـة مصـورة بالفيديـو، لعمليـة فـقء عيـن طفـل صغيـر، كان يتظاهـر بسـلمية، لتأتيـه طلقـة بعبـوة غـاز فتفقـأ عينـه، هكـذا كل بسـاطة، أو قـل بـكل وحشـية ودم بـارد!.

التاريـخ هـو يـوم 18 فبرايـر 2012، مظاهـرة فـي منطقـة واديـان بسـترة، فتأتـي الطلقة مباشـرة فـي عيـن الطفـل فيسـقط مترنحـاً، يخسـر عينـه إلـى الأبد.

هـل سـتبيع كوريـا الجنوبيـة ومصانعهـا عبـوات مسـيلات الدمـوع لنظـام يفقـأ عيـون أطفالـه باسـتخدامها؟.

داخل المنازل حيث العوائل!

مجموعـة تسـجيلات مرئيـة، توثـق كيـف يقـوم الجنـود المرتزقـة التابعيـن لـوزارة الداخليـة، بإطـلاق الغـازات المسـيلة للدمـوع داخـل المنـازل الآمنـة، حيـث العوائـل مـن كبـار السـن والأطفـال والنسـاء. يقـوم بعـض قـوات النظـام بكسـر النوافـذ ثـم إطـلاق العبـوات داخـل البيـوت بـلا سـبب وبشـكل انتقامـي واسـتفزازي، وبهـدف خنـق المواطنيـن الآمنيـن وبـث الرعـب والخـوف فـي قلوبهـم.

فهـل سـتبيع كوريـا الجنوبيـة ومصانعهـا عبـوات مسـيلات الدمـوع لترويـع الآمنيـن والانتقـام مـن فئـة معينـة مـن الشـعب؟

يمكن مشاهدة ما فعله الجنود بالعوائل داخل منازلها عبر هذه الوصلات:

- سترة الخارجية كيف يقتل الابرياء في المنازل[1]
- رمي مسيل الدموع في المنازل[2]
- تكسير نافذة المنزل وطلق مسيل الدموع بالداخل بقصد القتل[3]

على الجسد مباشرة!

تسـجيل فيديـو آخـر، يظهـر متظاهـر مسـالم أعـزل لا يحمـل فـي يـده أي شـيء، يصـاب بطلقـة عبـوة مسـيل للدمـوع فـي جسـدة بشـكل مباشـر، وذلـك خـلال تظاهرة سـلمية جـرت فـي بلـدة أبوقـوة شـمال العاصمـة المنامـة فـي يـوم 14 مـارس 2013.

---

1 https://www.youtube.com/watch?v=-u1lsb9CvKY

2 https://www.youtube.com/watch?v=qTnynqiFW6A

3 http://www.youtube.com/watch?v=oVnASLyp4kg

يظهر الفيديو الشاب وهو يتقدم مع مجموعة متظاهرين مسالمين ليس في أيديهم أي شيء، وفجأة تداهمهم قوات المرتزقة التابعة لوزارة الداخلية، فيحاول المتظاهرون الفرار، وفجأة تشاهد بالحركة البطيئة إطلاق أحد جنود المرتزقة عبوة الغاز وكأنها رصاصة، لتصيب جسد المتظاهر بشكل مباشر، وترتد من قوة إلى الأرض وهي مشتعلة بشرارات نار.

هل ستبيع كوريا الجنوبية ومصانعها عبوات مسيلات الدموع لاستخدامها كمقذوفات مباشر ضد أجساد المتظاهرين العزل؟

في القدم بشكل وحشي!

فيديو آخر، مدته خمسون ثانية فقط، يظهر متظاهراً سلمياً في منطقة البلاد القديم بتاريخ 26 أبريل 2012 يصاب بقوة بعبوة مسيل دموع تلقيه أرضاً.

المناسبة، انتهاء عزاء الشهيد صلاح عباس الذي قتلته القوات التابعة للسلطات البحرينية، ترى متظاهراً يجري والجنود يحاولون قنصه وآخرين، بإطلاق العبوات على أجسادهم بشكل مباشر، يبتعد المتظاهر فتصيبه عبوة تم إطلاقها في أعلى قدمه فتصيبه بشكل مباشر وتلقيه أرضاً، يسقط مصاباً فيتلقفه أحد المتظاهرين ويحمله ليهرب به بعيداً عن أيدي الوحوش.

هل ستبيع كوريا الجنوبية ومصانعها عبوات مسيلات الدموع لقنص المطالبين بالحرية والديمقراطية؟

ضد الطيور!

فيديو موثق، يظهر أنه خلال التظاهرات التي جرت في تاريخ 2 فبراير 2012 في بلدة واديان في جزيرة سترة التي تضم نحو ثلث الشعب البحريني، طائر حمام أبيض جميل، يصاب بعبوة مسيل دموع تكسر قدمه، وتجعله يترنح في الشارع مختنقاً ومصاباً.

هـل سـتبيع كوريـا الجنوبيـة ومصانعهـا عبـوات مسـيلات الدمـوع لنظـام لا ينجـو منـه، حتـى الطيـور الأليفـة الجميلـة؟.

كل هـذه الشـواهد، والتـي هـي القليـل الـذي تـم توثيقـه، مـن الكثيـر الـذي لا يتـم توثيقـه لأسـباب أمنيـة، تضعهـا «مـرآة البحريـن»، لتسـأل المصانـع الكوريـة: هـل عرفتـم كيـف يسـتخدم هـذا النظـام هـذه العبـوات ضـد شـعبه؟ هـل حقـاً سـتبيعون هـذه العبـوات للسـلطات البحرينيـة؟ هـل يمكنكـم وقـف هـذه الصفقـة لمنـع قتـل الطيـور مثـلاً، إن لـم يكـن للإنسـان قيمـة؟!!!

هكذا نجح (الخونة) في إيقاف شحنة القتلة، حوار مرآة البحرين مع «بحرين ووتش»: لم تتوقف رسائلكم واحتجاجاتكم، فتوقفت الشحنة، هذا هو السر

هكـذا إذن تمكنـت حملـة #أوقفوا_الشـحنة التـي شـنتها «بحريـن ووتـش» مـن هزيمة الحكومـة البحرينيـة، ألغـت حكومـة كوريـا الجنوبيـة صفقـة مـع الحكومـة البحرينيـة كان مـن المزمـع أن تزودهـا خلالهـا بأسـلحة لقمـع التظاهـرات عبـر شـركة كوريـة، تتألـف مـن 3 مليـون قنبلـة غـاز مسـيلة للدمـوع وأسـلحة أخـرى. لـم يفلـح الوفـد الرفيـع المسـتوى الـذي أرسـله النظـام إلـى كوريـا الجنوبيـة برئاسـة وزيـر حقـوق الإنسـان صـلاح علـي لتكذيـب دعـاوي الحملـة، واقنـاع كوريـا بتمريـر الصفقـة.

تسـتنكر أقـلام السـلطة نجـاح المعارضـة فـي كسـب أصـوات المنظمـات الحقوقيـة دون الحكومـة. تسـأل «كيـف ينجـح «خونـة» الوطـن بالانتشـار علـى امتـداد القـارات الخمـس وتفعيـل النشـاط المضـاد لوطنهـم البحريـن عنـد وسـائل الإعـلام والمنظمـات وصانعـي القـرار فـي العالـم الغربـي والآسـيوي وتفشـل البحريـن كدولـة فـي هـذه المهمـة؟!».

اجتهـدت الأقـلام فـي تقديـم إجابـات تبـرر فشـل حمـلات العلاقـات العامـة التـي

يستخدمها النظام لتلميع صورته في الداخل والخارج، لكن الإجابة التي لا تستطع هذه الأقلام الاعتراف بها، هي أن من تسميهم «خونة» يحملون قضية وطنية عادلة ينافحون عنها حتى الموت، فيما «شرفائهم» ينافحون عن ما تمدهم به الحكومة من عطايا، من بينهم هذه الأقلام نفسها.

مرآة البحرين التقت «بحرين ووتش»، حول تفاصيل نجاح الحملة في كسب معركتها الأولى ضد النظام القاتل.

مرآة البحرين: كيف تلقيتم الخبر إذن؟

رغم توفر مسيلات الدموع للحكومة، من أماكن أخرى، إلا أن خبر إيقاف كوريا الجنوبية للشحنة كان بمثابة انتصار لحياة الناس وأمنهم في البحرين. كل ما حاولنا القيام به في مرصاد البحرين كان هدفه الأساسي حماية حياة الناس والتقليل من معاناتهم قدر الإمكان. ثلاثة أعوامٍ الآن، و نحن نشاهد كيف يعاني الناس بشكلٍ يومي من تلك الغازات السامة، حتى وهم في بيوتهم، فالحكومة تسيء استخدام مسيلات الدموع لقمع الحريات المدنية، وكعقاب جماعي لقرى بأكملها، وقد تسبب ذلك بمقتل العشرات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومعاناة الكثيرين الأمراض التي قد تكون مزمنة. هذا النجاح لحملة #أوقفوا_الشحنة أثبت لنا بأن نشاط الشعب البحريني مستمر، وبتضامن المنظمات الحقوقية العالمية مع قضيته العادلة قادر على أن يضغط على المجتمع الدولي لمحاسبة الحكومة البحرينية على انتهاكاتها. لو كان إيقاف تسليم 3 مليون عبوة مسيلة للدموع إلى حكومة البحرين سببًا في إنقاذ حياة شخص واحد، أو تقليل معاناة قرية واحدة، فإن ذلك أكثر من كافٍ لشد عزيمتنا في الاستمرار في عملنا رغم الصعوبات.

المرآة: كيف تقيمون حملتكم بعد هذا الإنجاز؟

الحملة كانت مثالاً جيدًا للتنسيق السليم بين الجهات المختلفة. بعد أن أنشأنا موقع حملة #أوقفوا_الشحنة، كان التجاوب الشعبي من داخل البحرين، والذي

يعتبر العمود الفقري للحملة، سريعًا وفعّالاً، فقد شارك عشرات الآلاف من المواطنين بحملات التغريد وإرسال رسائل الاحتجاج إلى السلطات الكورية عبر موقع الحملة، وشكّل هذا زخمًا كبيرًا لفت انتباه الإعلام العالمي، الذي قام بتغطية الحملة، مما زاد من الضغط على السلطات المعنية لوقف الشحنة. في الجانب الآخر، كان هناك تنسيق جيد بيننا وبين مختلف المنظمات الحقوقية العالمية، حيث تتفق أهدافها مع أهداف الحملة في منع وصول الأسلحة للأنظمة القمعية، حفظًا لأرواح الأبرياء، وهذا التعاون العابر للحدود زاد من قوة الحملة، أثمر في إقناع المسؤولين الكوريين بحظر بيع الغاز المسيل للدموع إلى الحكومة البحرينية. ولا ننسى هنا دور شركائنا الرسميين في الحملة؛ وهم منظمة أمريكيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، والحملة المناوئة لتجارة الأسلحة، الذين عملوا جميعًا كفريق واحد لإنجاح هذه الحملة.

المرآة: كيف تمَّ إيقاف الشحنة؟

ما حصل هو أن وكالة المشتريات الدفاعية بكوريا الجنوبية، وهي المسؤولة عن إصدار رُخص تصدير الأسلحة، قد أعلنت عن رفضها طلبات شركات الأسلحة الكورية لبيع وتصدير مسيلات الدموع إلى البحرين، مشيرةً إلى أن ذلك جاء نتيجة «عدم الاستقرار السياسي في البحرين وبسبب وقوع قتلى جراء استخدام الغاز المسيل للدموع بالإضافة لضغط منظمات حقوق الإنسان الدولية». ورغم أن الشحنة الضخمة التي كانت ستصل إلى البحرين من كوريا الجنوبية قد تم إلغاؤها، إلا أن هناك مخاوف من قيام الشركات الكورية بتصدير شحنة مسيلات الدموع عن طريق طرف ثالث في دولة أخرى، لذا فالعمل سيستمر، والحملة لم تتوقف، فنحن لا زلنا في طور متابعة الشكاوى القانونية، التي رفعناها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخمسة من مقرري الأمم المتحدة، للتأكد من أن لا يتم تصدير أي شحنات من مسيلات الدموع إلى حكومة البحرين عن

طريـق طـرف ثالث، و سـوف تسـتمر حملـة #أوقفوا_ الشـحنة في اسـتهداف الشـركات الأخـرى، التـي تـزود حكومـة البحريـن بمسـيلات الدمـوع، والتـي مـن ضمنهـا الشـركة الجنـوب أفريقيـة/ الألمانيـة رينميتـال دينيـل للذخائـر.

المـرآة: هـل هنـاك مـا يمكـن كشـفه اليـوم ضمـن تحركاتكـم التـي لـم تكونـوا تعلنون عنها ؟

كمـا ذكرنـا، لا زلنـا نتابـع الشـكاوى القانونيـة التـي رفعناهـا مسـبقًا، ومـع ذلـك فنحـن الآن نـدرس الخطـوات التاليـة التـي يمكننـا اتخاذهـا ضـد الشـركات الأخـرى، فالحملـة ستسـتمر ضـد مـزودي الأسـلحة الآخريـن سـواءً، كانـوا يزودونالسـلطة بالغـاز المسـيل للدمـوع، أو أسـلحة الشـوزن، أو غيرهـا مـن الأسـلحة التـي تسـاعد الحكومـة فـي انتهاكاتهـا لحقـوق النـاس.

المـرآة: هـل نسـتطيع أن نقـول إن وفـد الحكومـة بقيـادة صـلاح علـي فشـل فـي إبـرام الصفقـة؟

ليسـت لدينـا معلومـات محـددة كـي نجـزم بـأن زيـارة وزيـر شـؤون حقـوق الإنسـان صـلاح علـي لكوريـا الجنوبيـة كانـت مـن أجـل إبـرام صفقـة الأسـلحة، لكـن محلليـن و صحفييـن بحرينيـن اعتقـدوا ذلـك بسـبب توقيـت زيارتـه، الـذي جـاء بعـد إعـلان وزارة الخارجيـة الكوريـة نيّتهـا إعـادة النظـر فـي تصديـر مسـيلات الدمـوع للبحريـن، اسـتجابةً للحملـة، خصوصًـا أنـه اصطحـب معـه مسـؤولين مـن وزارة الداخليـة البحرينيـة، وقـد جـاء فـي لقائـه بنائـب وزيـر الخارجيـة الكـوري، حسـب وكالـة أنبـاء البحريـن، أنـه اسـتعرض معـه «الأحـداث المؤسـفة التـي شـهدتها مملكـة البحريـن فـي الفتـرة الماضيـة، ومختلـف الادعـاءات و الأكاذيـب التـي تـم الترويـج لهـا عبـر بعـض المنظمـات الحقوقيـة أو القنـوات الإعلاميـة أو الجماعـات الخارجـة عـن القانـون». تفعيـل مبـدأ المحاسـبة هـو مـن الأهـداف الأساسـية لمنظمـة مرصـاد البحريـن، ومهمـا كان سـبب الزيـارة فـإن الوزيـر صـلاح علـي مسـؤولٌ و محاسـبٌ علـى ملـف حقـوق الإنسـان، والفشـل الحقيقـي هـو عـدم اتخـاذه لأي خطـوات تذكـر علـى أرض الواقـع

لتحسين هذا الملف منذ توليه المنصب. بدل أن يقطع آلاف الكيلومترات ليقوم بزيارة لكوريا، فليقم بزيارة للكورة أو كرزكان؛ ليقنع الأهالي هناك بأنه يعمل لصالحهم لا ضدهم، فعلى أقل تقدير، إن استطاع منع الشرطة من إغراق تلك القرى وغيرها بتلك الغازات السامة، حينها سيحسب للوزير إنجاز ذو معنى، يستطيع التباهي به أمام العالم، أما الأقوال التي لا تتبعها أفعال فلا قيمة لها، سواء داخل البحرين أو خارجها.

المرآة: كيف تقيمون تعاون النشطاء الكوريين معكم؟

كان تعاونًا مذهلًا، و قد فاجأونا بتفاعلهم السريع مع القضية البحرينية و حملها على عاتقهم، ما أن سمعوا بأن منتجات كورية تساعد في انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. إنهم شعب ذاق مرارة الحكم العسكري في السابق، والجيل الحالي فخور بتاريخه النضالي ضد القمع و الاستبداد، ومناصر لنضالات الشعوب حول العالم، فلا يريد أن يرى بلده داعمًا للظلم و الطغيان، سواءً داخل كوريا أو خارجها. بعد إطلاق الحملة بأسبوع واحد تقريبًا، بدأت أكثر من 30 منظمة ونقابة من مؤسسات المجتمع المدني الكورية تنظيم عدة اعتصامات ومؤتمرات صحفية، لتحريك الرأي العام الكوري ضد الصفقة، كما أن الإعلام الكوري قام بتغطية نشاطاتهم، وقد أوصل ذلك قضية البحرين إلى كوريا، ولاحظنا ازدياد البحث والتواصل من المواطنين الكوريين، بحثًا عن معلومات أكثرعن البحرين وما يحدث فيها.

المرآة: هل يمكن استثمار هذا الإنجاز في مكان آخر؟

نأمل ذلك، وسنحاول استغلاله في حملاتنا القادمة ضد مزودي الأسلحة الآخرين، كما ذكرنا سابقًا. طبيعة هذا العمل تراكمية، ونحن لم نبدأه، فقد سبقتنا في 2011 جهود المصورين والمغردين والمنظماتالحقوقية، التي سلطت الضوء على مسيلات الدموع الأمريكية والبريطانية، مما ضغط على حكومتي أمريكا وبريطانيا لوقف صادراتهما من مسيلات الدموع إلى البحرين، وقد استغلينا ذلك

فـي هـذه الحملـة، واستشـهدنا بـه فـي الشـكاوى القانونيـة المرفوعـة ضـد الشـركات الكوريـة، ممـا جعـل اتخـاذ قـرار وقـف الشـحنة أسـهل علـى الحكومـة الكوريـة، إذ هـي ليسـت الأولـى، وسـبقها حلفاؤهـا فـي ذلـك نتيجـة حملـة الضغـط العالميـة، وعليـه فإنـه بالإمـكان اسـتغلال توالـي قـرارات المنـع واحـدًا بعـد الآخـر فـي زيـادة زخـم الحملـة، وملاحقـة الـدول الأخـرى التـي تنـوي تصديـر هـذا النـوع مـن الأسـلحة إلـى الأنظمـة الديكتاتوريـة، وإجبارهـا علـى مقاطعتهـا.

المرآة: هل امتناع كوريا عن بيع الغازات للبحرين يمثل إدانة للنظام؟

كان تصريـح الحكومـة الكوريـة واضحًـا بـأن وقـف الشـحنة جـاء نتيجـة «عـدم الاسـتقرار السياسـي فـي البحريـن وبسـبب وقـوع قتلـى جـراء اسـتخدام الغـاز المسـيل للدمـوع بالإضافـة لضغـط منظمـات حقـوق الإنسـان الدوليـة". نحـن لا نحتـاج لـدول أو منظمـات عالميـة لتثبـت لنـا الواقـع الـذي نعيشـه مـن انتهـاكات يوميـة لحقـوق الإنسـان فـي البحريـن، لكـن إن كان هنـاك مـن يحتـاج لدليـل إدانـة، فإلغـاء صفقـة بقيمـة 28 مليـون دولار لـن يكـون مبنيًـا علـى إشـاعات بطبيعـة الحـال، وهـو يبيـن أن ادعـاءات حكومـة البحريـن باحتـرام حقـوق الإنسـان، وصرفهـا ملاييـن الـدولارات علـى شـركات العلاقـات العامـة، لا قيمـة لهـا قبالـة التوثيـق المسـتمر، مـن المواطنيـن أنفسـهم، للانتهـاكات التـي يتعرضـون لهـا، بالإضافـة لتقاريـر المنظمـات الحقوقيـة المحليـة والعالميـة، ذات المصداقيـة علـى الصعيـد الدولـي. عـلاوةً علـى أنهـا إدانـة لانتهاكاتهـا لحقـوق الإنسـان، فإنهـا أيضًـا إدانـة لحكومـة البحريـن لهدرهـا المـال العـام علـى شـراء الأسـلحة لقمـع المواطنيـن، بـدل الاسـتجابة لهـم و صـرف تلـك الملاييـن فـي حـل مشـاكل الإسـكان، أو تطويـر القطـاع الصحـي، أو قطـاع التعليـم وغيرهـا مـن مجـالات التنميـة فـي البلـد.

نائبة في البرلمان الكوري: البحرين أكبر المستوردين لقنابل الغاز

كشفت نائبة في البرلمان الكوري الجنوبي مؤخّرًا أنّ شركة كورية جنوبية صدّرت أكثر من 3 ملايين قنبلة غاز مسيلة للدموع منذ العام 2011.

وكانت إحدى الشّركات المصنّعة لقنابل الغاز المسيلة للدموع، والتي تقع في مدينة جيمهاي، جنوب محافظة يون سانغ، قد صدّرت حوالي 3.16 مليون قنبلة غاز مسيلة للدموع إلى 24 دولة في العالم بين العام 2011 وسبتمبر/أيلول من العام الحالي.

وبحسب ما ورد في تقريرٍ جديد للنائبة كيم جاي-يون من الحزب التّقدّمي الموحّد في كوريا الجنوبية، فقد كانت وجهة غالبية هذه القنابل هي البحرين.

وكشف التّقرير أنّ حوالي 1.4 مليون قنبلة مسيلة للدموع تمّ تصديرها إلى البحرين منذ العام 2011، ممّا يجعل البحرين المستهلك الأكبر لدى هذه الشركة الكورية الجنوبية.

يشار إلى أن موقع «ذي دبلومات» الإخباري، رأى أن التقرير الجديد يثبت بأن الحكومة الكورية تراجعت عن قرارها بتعليق صادرات قنابل الغاز إلى البحرين، بعد أن أوقفتها في يناير/كانون الثاني 2014.

لكن الجداول الإحصائية التي وردت في التقرير، الذي نشر باللغة الكورية فقط، بيّنت أن الشركة الكورية لم تصدّر أي كميات من قنابل الغاز إلى البحرين في العامين 2013 و2014، ورغم ذلك لا تزال البحرين تتربّع على قائمة المستوردين في الفترة من 2011 إلى 2014، بفارق يصل إلى أكثر من ضعف الصادرات إلى تركيا، التي حلّت في المرتبة الثانية.

ويستند التّقرير الذي نشرته كيم إلى معلوماتٍ حصلت عليها من وكالة الشرطة في محافظة كيونام، التي صدّقت على رخصة التّصدير لكل المبيعات، ووفقًا

للقانون، لا بد من تصديق وكالة الشرطة في المحافظة على رخص تصدير قنابل الغاز المسيلة للدموع.

وعلى الرّغم من أنّ كيم لم تذكر في تقريرها اسم الشركة التي تصدّر الغاز المسيل للدموع، لكنا ذكرت أنّها تقع في مدينة جيمهاي. وفي العام الماضي، قدّمت منظّمتان حقوقيّتان شكوى مشتركة ضد شركة دايكوينغ للكيماويات (DKC) إلى منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية، تدّعيان فيها أنّ الشركة كانت تنوي بيع الحكومة البحرينية «شحنة كبيرة» من الغاز المسيل للدموع.

وتقع شركة دايكوينغ للكيماويات في مدينة جيمهاي، ووفقًا لموقعها الإلكتروني، فهي تصنّع «تشكيلة واسعة من المنتجات المكافحة للشّغب،» بما في ذلك قنابل الغاز المسيلة للدموع.

وفي الشكوى المقدّمة إلى منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية، قالت المنظّمتان إنّ «هذه الشّحنة تزيد من المخاوف حول تورّط شركة دايكوينغ في انتهاكات حقوق الإنسان المترتّبة عن استخدام الحكومة البحرينية للغاز المسيل للدموع.»

وفي العام الفائت، حثّت منظمة العفو الدّولية (فرع كوريا) أيضًا حكومة كوريا الجنوبية على وضع حد لتصدير قنابل الغاز المسيلة للدموع إلى البحرين، ووصفتها بأنّها «انتهاكٌ خطير لحقوق الإنسان.»

وبناءً على طلب منظمة العفو، والحملة الإعلامية الضخمة لمنظّمة بحرين ووتش»، علّقت إدارة برنامج الاستحواذ الدفاعي في كوريا الجنوبية كل صادرات قنابل الغاز المسيل للدموع إلى البحرين بشكل مؤقت. ومن الواضح أنّه تمّ إبطال هذا التّعليق.

وقالـت كيـم فـي تصريـح صحافـي إنّ «تصديـر كوريـا الجنوبيـة للغـاز المسـيل للدمـوع مركـز علـى الـدّول التـي تتدهـور فيهـا حالـة حقـوق الإنسـان وعلـى المناطـق المضطربـة.» وأضافـت أنّـه «علـى كوريـا الجنوبيـة وقـف تصديـر قنابـل الغاز المسـيلة للدمـوع وتحسـين القوانيـن المتعلّقـة بتصديـر هـذه القنابـل.»

بحرينيون في قيادة «داعش»

حكومة البحرين كانت أول من رحب بالمد الداعشي في العراق. فوزيرة الإعلام البحريني يومها سميرة رجب قالت إن «داعش» اسم يُستخدم للتغطية على إرادة العراقيين في الحرية والكرامة، في حين دعا البرلماني البحريني السابق، السلفي جاسم السعيدي، إلى دعم ما سمّاها «الثورة العراقية»، وهي دعوة كررها النائب الإخواني السابق ناصر الفضالة، في الوقت الذي كانت فيه داعش تتمدّد، وتقتطع مساحات شاسعة من العراق لتؤسس ما سمّتها لاحقا بـ»دولة الخلافة الإسلامية».

وبينما كان العالم يحذّر من «الوحش» الذي يتمدد في العراق وسوريا، ويحشد ضده، كانت أخبار أخرى تنقل من البحرين عن تجنيد مقاتلين لداعش في المحرق، وكتابات مؤيدة للتنظيم في «البسيتين»، ومناهج تدريس موحدة تعتمدها الأوقاف السنية وداعش، كما رفع علم التنظيم في مسجد الفاتح، أكبر مساجد البلاد.

التقارير الأميركية كشفت أن داعيتين بحرينيين هم من بين 131 داعماً وممولا للتنظيم، في حين ظلت الأنباء تتوارد على مدى العام المنصرم عن مقتل بحرينيين في صفوف «داعش» وانضمام ضباط منشقين له، وتولي آخرين مناصب قيادية فيه مثل الداعية المتطرّف «تركي البنعلي». واعترف المسؤولون البحرينيون «بعلمهم» بوجود 100 مقاتل بحريني في التنظيم.

واحتلّت شخصية رجل الدين البحريني المتطرّف تركي البنعلي (30 عاما) مساحة لافتة في التقارير والتغطيات التي واكبت تقدم تنظيم «داعش» في سوريا والعراق. وهو يعد حالياً واحدا من أبرز مفتي التنظيم الإرهابي،

وقادتـه الروحييـن. وعكـس دخـول البنعلـي فـي مفاوضـات غيـر مباشـرة مـع مكتـب التحقيقـات الفيدرالـي الأمريكـي FBI فـي ديسـمبر/كانون الأول 2014 بشـأن أحـد الرهائـن الأمريكييـن، المكانـة الخطيـرة جـدا التـي يحظـى بهـا ومسـتوى تأثيـره فـي صناعـة القـرار داخـل تنظيـم داعـش.

هـذه المكانـة كانـت قـد بـرزت بشـكل واضـح عندمـا وصـل البنعلـي إلـى سـوريا فـي فبراير/شـباط 2014، وسـاند البنعلـي تنظيـم داعـش فـي العـراق معلقـا علـى إعـلان التنظيـم عـن تنصيـب زعيمـه أبـو بكـر البغـدادي «خليفـة للمسـلمين فـي كل مـكان» بـ»أن هـذا وعـد اللـه». وتولـى البنعلـي مهمـة الإعـلان عـن مقتـل البحرينييـن المنتميـن إلـى صفـوف داعـش فـي سـوريا والعـراق.

النائـب السـلفي عـادل المعـاودة، والـذي كان قـد دعـم تنظيمـات متطرّفـة تقاتـل

فـي سـوريا هـو الآخـر، أكّـد أن معظـم المقاتليـن البحرينييـن فـي سـوريا ينتمـون إلـى داعـش فعـلا، فـي حيـن بـث مراسـل «سـكاي نيـوز» شـريطا مصـورا تظهـر فيـه بطاقـات إثبـات شـخصية ووثائـق سـفر لمسـلحين أجانـب انضمـوا إلـى قـوات داعـش فـي كوبانـي السـورية، مـن بينهـا جـوازات سـفر بحرينيـة.

كمـا انتشـر فيديـو لأربعـة مقاتليـن مـن داعـش، وجهـوا فيـه رسـالة إلـى «أهـل السـنة» فـي البحريـن، طالبوهـم فيهـا بمقاطعـة «طواغيت»الحكـم، ودعـوا المنتسـبين إلـى الشـرطة فـي البحريـن إلـى التوبـة.

وفـي جـو دولـي كان يحشـد ضـد داعـش، أحرجـت هـذه الأنبـاء النظـام البحرينـي الـذي قـال إنـه يراقـب المتعاطفيـن. وقالـت وزارة الداخليـة البحرينيـة إنهـا اسـتدعت عـددا مـن العناصـر العائـدة مـن القتـال فـي سـوريا والعـراق، ومنعـت سـفر كل مـن يثبـت تورطـه، إلا أنّهـا لـم تعتقـل أحـدا مـن هـؤلاء، وانتهـت تحقيقاتهـا معهـم بمـا سـمّته «برامـج مناصحـة»!

وفـي 23 سـبتمبر/أيلول 2014، أكـدت البحريـن توجيههـا ضربـات لمواقـع لداعـش فـي سـوريا، ضمـن الضربـات التـي نفذهـا التحالـف الدولـي، الـذي انضمّـت لـه بزعامـة الولايـات المتحـدة الاميركيـة، لكـن هـذا الإعـلان البحرينـي لـم يمنـع مـن توجيـه انتقـادات داخليـة ودوليـة لسياسـات بحرينيـة صبـت فـي خدمـة داعـش.

وفـي الأسـبوع الأخيـر مـن ديسـمبر/كانون الأوّل، حـذّر وزيـر الداخليـة البحرينـي فـي اجتمـاع ضـم عـدداً مـن الشـخصيات السياسـية والمجتمعيـة الشـيعية، مـن «مخطـار محتملـة قادمـة مـن داعـش»، وأشـار إلـى أن وزارتـه تتحسـب جيـدا لهـذه التهديـدات. إلا أن تيـارات معارضـة قـرأت فـي كلام الوزيـر تهديـدات، فـي حيـن تخوفـت أخـرى مـن تنفيـذ السـلطة هجمـات دمويـة ونسـبها إلـى «داعـش».

مجموعة متطرفة في المحرق تحاول تجنيد بحرينيين

قالت صحيفة (غلف ديلي نيوز) البحرينية إن تحذيرات برزت من مجموعة متطرفة يُزعَم بأنها تحاول تجنيد الشباب البحرينيين بهدف إرسالهم للمشاركة في القتال الدائر في العراق وسوريا.

يأتي هذا بالتزامن مع اقتطاع متطرفين إسلاميين سنّة من تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام» (داعش) مساحات من العراق، واستيلائها على بضعة مدن هناك، وقيامها بإعدام جنودا نظاميين بعد اعتقالهم.

وادعى النائب البحريني عبد الحليم مراد، رئيس كتلة جمعية الأصالة (سلف) في البرلمان، بأن هناك صالة رياضية (Gym) جديدة في المحرق يتم استخدامها من قبل مؤيدي «داعش» كمركز لتجنيد الجهاديين. حيث قال إن «هناك مجموعة معروفة في البسيتين تعمل على تجنيد الشباب البحريني للقتال في سوريا والآن في العراق بسبب الاضطرابات الحاصلة هناك».

كما ادعى أن أعضاء من مجموعة البسيتين بدأوا بالفعل زيارة المدارس الإعدادية للبنين بهدف إقناع الطلاب بالمشاركة في القتال في النزاعات الإقليمية. وقال مراد إنهم «يذهبون ويلتقون بالصبية في المدارس ويستخدمون الدين كأداة للتلاعب بأفكارهم ... بالإضافة إلى زيارة المنازل حيث يتم الترحيب بهم من قبل ساكنيها.»

وقد أعرب مراد، بحسب ما نقلت الصحيفة، عن قلقه البالغ إزاء الصالة الرياضية التي يزعم بأنها تعمل على تجنيد الشباب البحرينيين للقتال. حيث قال إن «هذه الصالة الرياضية تجذب الكثير من الصبية الصغار، وحسب معلوماتي، يتم استخدامها من قبل هذه المجموعة لتجنيدهم.»

ودعا النائب الشرطة لاتخاذ الإجراءات المناسبة، حيث قال» سيتزايد عدد

الأشخاص الذين يخططون للقتال في العراق ويجب على وزارة الداخلية التعامل مع هذه الجماعات وفقًا للقانون».

وأشارت الصحيفة الناطقة باللغة الإنجليزية إلى أنه منذ عام 2011، قتل ما لا يقل عن 4 بحرينيين بسبب القتال في سوريا ضد قوات الرئيس بشار الأسد.

وعرضت وزارة الداخلية في آذار/مارس العفو عن البحرينيين الذين يقاتلون في مناطق النزاع شرط العودة إلى البحرين في غضون أسبوعين.

لكن مراد أكد على حد علمه، إن أحدًا لم يهتم بهذا العرض. حيث قال «لم يرجع أحد منهم ونحن نحث جميع رجال الدين في البحرين على لعب دور أكبر في تثقيف الشباب في البحرين».

وفي الوقت نفسه، أكد الداعية الإسلامي السني الشيخ صلاح الجودر في المحرق أنه كان أيضًا على علم بالحركة في البسيتين، ويزعم بأنها ترسل بحرينيين إلى مناطق النزاع الأجنبية.

كما وكشف تنظيم المجموعة عن تذاكر سفر عبر الجو وغيرها من وسائل النقل للشباب البحرينيين المسافرين إلى دمشق وبغداد.

وقال الشيخ الجودر إن «الكثير من العوائل لا تزال في انتظار سماع خبر عن أبنائها، وقد اختفى آخرون وانقطعت أخبارهم ... إن هذه الجماعات تستهدف الشباب دون سن الـ 17 وذلك باسم الإسلام للمشاركة في الحروب المقدسة».

ويوم الاثنين، استدعت البحرين دبلوماسييها من بغداد بسبب الاضطرابات المستمرة في البلاد.

ويقول مسؤولون في السفارة إن نحو 30 طالبًا قرروا البقاء في النجف.

وكان المسلحون السنة قد سيطروا على أجزاء من شمال ووسط العراق

بعـد الاسـتيلاء علـى الموصـل الأسـبوع الماضـي، واسـتولوا علـى مـدن أخـرى فـي الحويجـة وتكريـت فـي الشـمال قبـل أن يواجهـوا مقاومـة فـي محافظـة صـلاح الديـن الجنوبيـة.

وقالـت القـوات الحكوميـة إن المسـلحين كانـوا يحاولـون الاسـتيلاء علـى بعقوبـة، عاصمـة محافظـة ديالـى شـمالي بغـداد، بعـد قتـال عنيـف اسـتمر لسـاعات.

محمود اليوسف: البحرين ترحب بداعش

نعم إنها تفعل.
وبأذرع مفتوحة أيضًا.
وتعمل بهذه الطريقة لقمع مطالب الديمقراطية.

على أحدهم أن يخبر فعلًا أولئك الذين في السلطة بضرورة الحذر مما يتمنونه.

فالاسـتراتيجية المسـتخدمة غالبًـا «فـرق تسـد» لا تفيـد حقًـا فـي هـذه الأيـام وفـي هـذا العصـر. لسـبب واحـد، النـاس أصبحـوا أذكـى وذلـك نظـرًا لسـهولة الحصـول علـى المعلومـات. وأكثـر مـن ذلـك، أصبـح النـاس يسـألون ويطلعـون علـى آراء ووجهـات نظـر متعارضـة للوصـول إلـى رأي نهائـي.

أولًا، يجـب أن نفهـم أن الـروح الإنسـانية سـوف تتبنـى دائمًـا الديمقراطيـة واحتـرام حقـوق الإنسـان. لـن يغيـر أي شـيء ذلـك. وعليكـم أن تفهمـوا ذلـك جيـدًا.

ثانيًـا، شـهدت فـي العـام 2011 واحـدة مـن أكثـر القـرارات التـي قـد يتخذهـا ملـك بحرينـي شـجاعة. لقـد اعتـذر الملـك عـن قتـل المواطنيـن وأمـر بإنشـاء لجنـة دوليـة للتحقيـق لكشـف مـا حصـل بطريقـة محايـدة.

ثالثًا، حصل شيء عرقل مسار هذه المبادرة النبيلة.

رابعًا، من أجل الخير، يجب أن نفهم أن الذين عرقلوا تلك المبادرة ليسوا أصدقاء، وأن الشعب يعاني بسببهم وبسبب قوانينهم المجحفة.

البحرين الآن تعيش تحت ما يسمى حرفيًا سياسة الفصل العنصري.

كيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى انتشار الحكم بشكل سليم وتسليمه بشكل آمن، فهذا يتعدى نطاق معرفتي. يجب تقويم هذا الفراغ، ولا يمكن تقويمه إلا من خلال الاعتراف بأن تلك المكائد لن تنجح أبدًا.

كيف يحصل الآن أن البحرين تصدر الإرهاب؟ مع مواطنين متشجعين جدًا للانضمام إلى صفوف أولئك المفلسين أخلاقيًا أي داعش؟ أو أي حرب أخرى في هذا الشأن؟ كيف يتم حصولنا على مفكرين مرتزقة يبشرون بالكره ويشجعون عليه ويفعلون ذلك من دون أي مساءلة؟ كيف يكون لدينا وحوش يرتدون عباءة الدين ويشجعون على الموت والدمار ويتغاضون عنهما ويسمح لهم بفعل ذلك؟ كيف يمكن لغالبية الشعب أن تعيش تحت نير الخوف والقهر الدائمين؟ ما الذي يستلزمه الأمر لفعل الشيء الصائب وعكس كل هذه الأخطاء؟

ما الذي نحتاجه لنستعيد تلك الشجاعة التي شهدناها في العام 2011؟

غلوبال فويس: نور مطر: التوتر يسود شيعة البحرين بعد إعلان بعض الدعاة والسياسيين بيعتهم» لداعش»

مؤخرًا، حصلت خمسة أحداث في جزيرة البحرين، التي تحكمها عائلة آل خليفة السنية، وقد اعتبرت الغالبية الشيعية أن هذه الأحداث تضع البلاد على حافة الهاوية.

المتورطون في هذه الأحداث هم من السنة، من أصحاب السطوة والنفوذ الذين أطلقوا تعليقات طائفية خطيرة علنًا من دون النظر في العواقب، حيث

أعلنـوا بيعتهـم لداعـش، وهـي مجموعـة متطرفـة معاديـة للشـيعة، أعلنـت مؤخـرًا خلافـة (الدولـة الإسـلامية) فـي العـراق.

فـي عـام 2011، اشـتكى البحرينيـون، ومعظمهـم مـن المسـلمين الشـيعة، مـن التهميـش السياسـي والإقتصـادي فـي بلـد يضـم 1.3 مليـون نسـمة، ولكـن تشـير الأحـداث الأخيـرة بـأن هنـاك جنوحًـا متزايـدًا نحـو التهميـش الكامـل.

وفـي عـام 2011، عمـدت قـوات الأمـن فـي البحريـن إلـى قمـع الاحتجاجـات الشـيعية المناهضـة للحكومـة السـنية، ومنـذ ذلـك الحيـن والبحريـن متهمـة بانتهـاك حقـوق المسـلمين الشـيعة. لا يـزال هنـاك احتجاجـات صغيـرة. فقـد كتـب مـارك لينـش مـن صحيفـة فوريـن بوليسـي فـي العـام 2011 بـأن النظـام البحرينـي» لـم يـرد فقـط بالقـوة المفرطـة، ولكنـه شـجع أيضًـا الطائفيـة البغيضـة بهـدف تقسـيم الحركـة الشـعبية وحشـد الدعـم المحلـي والإقليمـي لحملتـه القمعيـة».

ومـن بيـن الأدوات المسـتخدمة لـزرع بـذور الطائفيـة والتـي أدت إلـى هـذه الأحـداث الخمسـة هـي تمكيـن دعـاة السـلفية المتطرفيـن. فالمذهـب السـلفي بالإضافـة إلـى كونـه ينصـب العـداء للشـيعة، هـو أيضًـا أكثـر المذاهـب السـنية تشـددًا ومنـه تشـكلت المنظمـات المسـلحة المتطرفـة مثـل القاعـدة وداعـش.

1. داعية بحريني يبايع داعش

فـي أوائـل هـذا الشـهر، أيـد تركـي البنعلـي، وهـو داعيـة سـني بحرينـي، منظمـة داعـش المعاديـة للشـيعة، والمتهمـة مـن قبـل هيومـن رايتـس ووتـش بخطـف وقتـل وطـرد الأقليـات، بمـن فـي ذلـك المسـلمون الشـيعة. فقـد ظهـر البنعلـي علـى موقـع يوتيـوب وهـو يبايـع خليفـة داعـش الجديـد أبـو بكـر البغـدادي.

2. تكفير كبير رجال الدين الشيعة في البحرين

فـي الأسـبوع الماضـي، وفـي مؤتمـر صحافـي، كفّـر عـادل فيلفـل، وهـو ضابـط سـابق ذو نفـوذ ومتهـم بالتعذيـب، كبيـر رجـال الديـن الشـيعة فـي البحريـن، الشـيخ عيسـى قاسـم. وقـال إنـه سـيتم اصطيـاده « كالفئـران.» وكان فليفـل يـرد علـى عيسـى قاسـم بعـد دعـوة الأخيـر إلـى تشـكيل مجلـس علمائـي مشـترك يضـم الشـيعة والسـنة.

وكانـت البحريـن، فـي وقـت سـابق مـن هـذا العـام، قـد أغلقـت المجلـس الإسـلامي العلمائـي فـي البـلاد، وهـي خطـوة أدت إلـى انـدلاع سلسـلة مـن الاحتجاجـات فـي أنحـاء البـلاد.

ونشـر صاحـب حسـاب BahrainMomo علـى تويتـر تغريـدة لأتباعـه البالـغ عددهـم 21 ألـف:

اسـتقبال مشـايخ تكفيريـة و فليفـل يكفـر ويهـدد بقتـل علمـاء الشـيعة واليـوم إغـلاق المجلـس العلمائـي الشـيعي مـن قبـل النظـام ! سياسـة دولـة سـلفية داعشـية

3. طرد ديبلوماسي أمريكي، والترحيب بداعية سعودي متطرف

قبـل يوميـن مـن التهديـد الـذي أطلقـه فليفـل، تـم طـرد ديبلوماسـي أمريكـي مـن المملكـة الصغيـرة الغنيـة بالنفـط، والتـي تسـتضيف القاعـدة العسـكرية للبحريـة الأمريكيـة منـذ سـنوات. وبعـد يـوم واحـد فقـط، تـم الترحيـب بالداعيـة السـعودي الطائفـي والمتطـرف محمـد العريفـي لإلقـاء سلسـلة مـن الخطـب علـى الشـباب البحرينـي، وذلـك رغـم الاحتجاجـات التـي أطلقـت عبـر الإنترنـت. وقـد تـم تصنيـف هـذا الداعيـة كتهديـد لبريطانيـا.

4. سياسي يدعم داعش علنًا

أيـد ناصـر الفضالـة، وهـو عضـو سـابق فـي البرلمـان البحريني، ومرشـح فـي الانتخابات

المقبلة عن حزب المنبر (الذي تشتبه المملكة المتحدة بصلته بالإرهاب)، داعش بشكل صريح في هذا الفيديو على يوتيوب الشهر الماضي:

نحن نقف مع هذه الثورة التي صبرت طويلاً وطال انتظارها، لطرد هذا الظلم وهذا الخبث، الذي تدعمه بلاد الفرس، من أجل إذلال بلاد الرشيد، بلاد العزة والكرامة

وقد رد حساب تويترiProtester على الفضالة من خلال نشر صورته وهو يحمل علم داعش أمام السفارة الأمريكية:

وقفة قانونية مرخصة لـ #داعش_البحرين (بأعلام منظمة غير إرهابية) أمام السفارة الأمريكية بقيادة ناصر الفضالة

أما الصحافي الساخر فيصل هياة فقد غرد:

تمت جرجرة خليل المرزوق بين النيابة والمحاكم بسبب رفعه علم الائتلاف،يا ترى هل سيتم جرجرة ناصر الفضالة بسبب رفع أعلام داعش؟ #مي_مقبولة #البحرين

5. انشقاق جندي بحريني

في الأسبوع الماضي، نشر الملازم محمد البنعلي (أو أبو عيسى السلمي كما يطلق عليه زملاؤه الجنود) التغريدة التالية على تويتر:

أنا محمد بن عيسى البنعلي، ملازم في الداخلية البحرينية أعلن عن #انشقاقي عن هذا النظام منذ أكثر من أربعة أشهر #البحرين

لقد تم انتقاد سياسة النهج الطائفي المتبع من قبل وزارة الداخلية البحرينية واستخدام التعذيب الممنهج.

وهـذا الشـهر، حـذر صنـدوق النقـد الدولـي البحريـن مـن عجزهـا فـي دفـع رواتـب الموظفيـن الحكومييـن بحلـول عـام 2017، بعـد أن حظـرت هـذه الدولـة التـي تعتمـد علـى السـياحة علـى الفنـادق مـن درجـة ثلاثـة نجـوم بيـع الكحـول أو اسـتضافة الفـرق الموسـيقية. وتسـتضيف البحريـن 2 مليـون سـائح فـي كل سـنة.

وعندمـا زار نيكـولاس كريسـتوف مـن صحيفـة نيويـورك تايمـز البحريـن في عـام 2011 وصفهـا بأنهـا دولـة شـبيهة بـدول الفصـل العنصـري. ولكـن بعـد إعطـاء أنصـار داعـش ودعـاة الكراهيـة والتطـرف مثـل فليفـل والفضالـة والعريفـي مزيـدًا مـن السـطوة فـي البحريـن، يبـدو أن البحريـن سـتكون دولـة فصـل عنصـري بالكامـل، وهـذا يعنـي تهميـش الغالبيـة الشـيعة اقتصاديًـا وسياسـيًا واجتماعيًـا.

موقع غلوبال فويس: مجندو «داعش» يصبون الزيت على نار النزاع الطائفي

فـي مقطـع فيديـو نُشـر علـى موقـع يوتيـوب وانتشـر مؤخّـرًا علـى مواقـع التّواصـل الاجتماعـي، دعـا أربعـةُ بحرينيّيـن، انضمّـوا إلـى صفـوف مقاتلـي داعـش، أهـل البحريـن إلـى التّسـلّح والانضمـام إلـى المعركـة ضـد حكـم «الطّواغيـت»، أي حكـم آل خليفـة السّـنّة، وضـد الشّـيعة الذيـن يُشـكّلون غالبيـة سـكّان البحريـن.

وكان داعـش، المنشـقّ عـن تنظيـم القاعـدة، اسـتطاع السّـيطرة علـى ثلـث سـورية وربـع العـراق، مخلّفًـا الخـراب والرّعـب فـي طريقـه. وقـد اسـتقطب آلاف الشّـبّان مـن كل أنحـاء العالـم، الذيـن تـم تلقينهـم فكـره المتطـرّف، والـذي ذهـب تنظيـم القاعـدة، السّـيء الصّيـت، إلـى وصفـه بالمتوحّـش.

ومـن بيـن الذيـن ظهـروا فـي الفيديـو، الـذي يبعـث برسـالة تهديـد إلـى النّظـام البحرينـي، الضّابـط محمّـد عيسـى البنعلـي، الـذي نُشـر خبـر عـن انشـقاقه مـن قـوّات

الدّفاع البحرينية على موقع غلوبال فويس هذا العام. ويظهر معه ثلاثة بحرينيين آخرين ملقّبين بأبي لادن البحريني، وأبي الفداء السلمي، وقسورة البحريني.

وقد تخرّج محمّد (أبو عيسى) من أكاديمية الشّرطة في العام 2013 وكان من المفترض به العمل كحارس في أحد سجون البحرين السّيئة السّمعة، والتي تمت ممارسة التّعذيب الممنهج فيها منذ العام 2011. وقد أصدرت وزارة الدّاخلية البحرينية بيانًا تذكر فيه أنّه طُرد من وظيفته بسبب تغيّبه عن العمل في وقت سابق من هذا الشّهر. ووفقًا لتقارير إخبارية باللغة العربية، كان قد انضم إلى صفوف داعش منذ أكثر من أربعة أشهر.

وينتسب محمّد إلى عائلة مشهورة في البحرين، وهي قبيلة البنعلي، التي لها علاقات وطيدة بنظام آل خليفة الحاكم. وقريبه تركي البنعلي، الملقّب بأبي سفيان السلمي (السلمي اسمٌ مشتق من اسم قبيلة سُليم) داعيةٌ ذو رتبة عالية في داعش. وقبل أن يشغل هذا المنصب المُعلن في المنظّمة الإرهابية، كان قد اعتُقل وأفرج عنه مرّاتٍ عدّة في البحرين.

ويمكن رؤيته في شريطٍ مصوّرٍ يقود احتجاجًا أمام السّفارة الأمريكيّة في البحرين؛ ولم تُهاجم السّلطات عذه التّظاهرة كما تُهاجم عادةً تظاهرات المعارضة. ولا تزال كتبه موجودة في المكتبات ومحلّات بيع الكتب في كافّة أنحاء البحرين، الدّولة التي حظرت مئات المواقع الإلكترونية المُعارضة للحكومة.

وقد كان لأفراد من عائلة البنعلي انخراط في داعش منذ زمنٍ طويل. ففي مايو/أيّار، نشر تركي معلومات عن قريبٍ آخر له قُتل في المعارك إلى جانب مقاتلي داعش.

وركّز شريط الفيديو الواسع الانتشار على أربع نقاط رئيسة:

- دعوة القوات المسلحة إلى الانشقاق
- دعوة المزيد من أهل السّنّة إلى الجهاد في العراق وسورية
- دعوة أهل السّنّة إلى الامتناع عن العمل مع الشّيعة في القطاعين العام والخاص في البحرين
- الدّعوة إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة

ويشعر الكثير من البحرينيين أنّ الحكومة تتجاهل ارتفاع عدد المتعاطفين مع داعش في البلاد. ولم يتوانَ الناشط البارز في مجال حقوق الإنسان نبيل رجب عن التّعبير عن رأيه، وكانت رسالته في منتهى الوضوح:

وتتألّف البحرين من غالبية شيعيّة تشتكي من التّهميش الممارس ضدّها من قبل العائلة السّنّيّة الحاكمة منذ عقود. وردًا على انتقاضةٍ شعبيّةٍ انطلقت في فبراير/شباط عام 2011، كتب مارك لينش على موقع «فورين بوليسي» أنّ «النّظام البحريني لم يرد بالعنف فحسب، بل أيضًا بالتّشجيع على الطّائفية البغيضة من أجل تقسيم هذه الحركة الشّعبية وبناء دعمٍ داخلي وإقليمي لهذا القمع».

وبينما تشارك البحرين الائتلاف في غاراته الجوّيّة على مواقع داعش في العراق وسورية، يبدو أن جوّ التمييز في البلاد يصل إلى أسوأ مراحله. ويشرح السّيّد رجب هذا بقوله:

والآن بعد انتشار هذا الفيديو، برسالته الواضحة والصّارخة والتي تلقى آذانًا صاغية عند بعض الجماعات في البحرين، فلننتظر ولنرَ كيفيّة تعامل النّظام مع هذا التّفاقم الجديد في الإرهاب الحقيقي من أشخاص ينتمون إلأى صفوفه.

ويتزامن تهديد داعش للبحرين مع رسائل أخرى وجّهها إلى البلدان المجاورة، التي تجاهلت أيضًا هذه الجماعة، مفسحة لها مجال النمو والتّفشي على أراضيها. إذ يقول المدوّن الموريتاني ناصر ودادي في تغريدةٍ نشرها على موقع تويتر:

ولـن يُعيـد نشـر موقـع غلوبـال فويـس هـذا الفيديـو كـي لا يسـاعد فـي التّرويـج لداعـش والـكلام المثيـر للكراهـة.

بيل لو: البحرين: تهديد داعش الدّاخلي

تواجـه البحريـن حاليًـا لحظـة خطيـرة فـي التّاريـخ، إذ يكمـن لهـا مـا يسـمّى بتنظيـم الدّولـة الإسـلامية فـي العـراق والشـام (داعـش) فـي جهازهـا الأمنـي الخـاص، الـذي وجّـه تهديـدات مباشـرة إلـى الأسـرة الحاكمـة.

وقـد أكّـد فيديـو نشـره التّنظيـم مؤخّـرًا هـذا التّهديـد الدّاخلـي الـذي تواجهـه أسـرة آل خليفـة الحاكمـة فـي البحريـن فـي أجهـزة الأمـن الخاصّـة بالمملكة.

وللوهلـة الأولـى، لا يُعتبـر الفيديـو اسـتثنائيًا بالتّحديـد، فهـو مجـرّد فيديـو آخـر ضمـن سلسـلة طويلـة تنـدرج فـي أسـلوب البروباغنـدا الحـذق الـذي يسـتخدمه داعـش. ويتـم افتتـاح الفيديـو بلقطـة تصـوّر أربعـة شـبّان جهاديّيـن يصعـدون عمـدًا علـى تلّـة مـن تـلال الصّحـراء، ويحمـل كلٌّ منهـم سـلاح رشّـاش مـن طـراز كلاشـينكوف فـي يديـه. ولكّـن جوهـر الموضـوع يكمـن فـي ماهيـة جنسـيّة هـؤلاء الجهادييـن. فكلّهـم بحرينيّـون.

لقـد تـمّ نشـر الفيديـو فـي آخـر سـبتمبر/أيلول ويظهـر فيـه ضابـطٌ سـابقٌ فـي وزارة الدّاخليـة البحرينيـة يدعـو الضّبـاط الآخريـن فـي جهـازي الشّـرطة والجيـش إلـى الانشـقاق. ويشـجب فيـه بحرينـي آخـر جالـس إلـى جانـب الضّابـط السّـابق آل خليفـة، حـكّام مملكـة البحريـن المضطربـة.

لقـد حكمـت هـذه العائلـة المسـلمة السّـنّيّة البحريـن، ذات الغالبيـة الشـيعيّة، لأكثـر مـن 200 عـام.

وفـي أعقـاب الانتفاضـة الشّـعبية التـي تـمّ قمعهـا بوحشـيّة فـي العـام 2011، لا

تـزال المملكـة إلـى حـدّ كبيـر منقسـمة طائفيًـا، حيـث أنّ الشّـيعة علـى خـلاف مـع حكّامهـم السّـنّة.

وقـد تـمّ القضـاء بالقـوّة علـى الحركـة السّـلمية إلـى حـد كبيـر، والتـي سـيطرت علـى الـدّوار المركـزي فـي العاصمـة المنامـة فـي فبراير/شـباط مـن العـام 2011. فتـمّ قتـل العشـرات، واعتقـال الآلاف، وطـرد آلاف الآخريـن مـن وظائفهـم. وكانـت الغالبيـة السّـاحقة مـن الشّـيعة.

ولكـن بالنّسـبة لمتطرّفـي داعـش، يُعـدّ آل خليفـة الآن بقـدر سـوء الشّـيعة الذيـن يسـودون عليهـم. إذ يدعـو الفيديـو السّـنّة فـي البحريـن إلـى «الانشـقاق عـن آل خليفـة، لأنّهـم لا يحكمـون بالشّـريعة، مـا يعنـي أنّهـم اعتبـروا أنفسـهم آلهـة مـع اللـه.»

وهـذا بمثابـة نعـت الأسـرة الحاكمـة «بالكفّـار». وبالنّسـبة لداعـش، مصيـر الكفّـار القتـل، ومـن المفضّـل أن يكـون بحـد السّـيف.

وكان الفيديو ردًّا على قرار الحكومة البحرينية بالانضمام إلى الائتلاف ضد داعش.

ويقـال إنّ البحريـن «تشـارك فـي الغـارات الجوّيّـة» ولكـن عندمـا تـمّ الضغـط علـى الحكومـة، كان وزيـر الخارجيـة الشـيخ خالـد بـن أحمـد آل خليفـة متكتّمًـا حـول مـا يقـوم بـه البحرينيّـون فعـلًا- بينمـا تملّـق لحلفائـه الغربييـن بأقـل مـا يمكـن. ولوصـف حالهـم بطريقـة أخـرى، يمكـن القـول إنّ البحرينييـن يتجنّبـون لفـت الأنظـار.

وقـد غـاب الفيديـو أيضًـا بشـكل كبيـر عـن السّـاحة الإعلاميـة المحلّيّـة الخاملـة إلـى حـدٍّ كبيـر، علـى الرّغـم مـن/أو ربّمـا لأنّـه يُشـكّل تهديـدًا مباشـرًا للعائلـة الحاكمـة ويُسـلّط الضّـوء علـى الإقـرار العلنـي الأوّل بانضمـام ضابـط بحرينـي إلـى داعـش.

ولكـن هـذا لا يعنـي أنّ آل خليفـة لا يشـعرون ببعـض القلـق. فقـد قـال لـي مصـدرٌ

حكومي إنّ «التّهديد حقيقي، والقضية خطيرة جدًّا. فهؤلاء الأشخاص أتوا من أجهزة الأمن، والشرطة، والجيش. ولدينا أشخاص يريدون ضمّ البحرين إلى الخلافة الجديدة. ويرون في آل خليفة أعداء لهم.»

وزعم المصدر، الذي وافق على التّصريح بشرط البقاء مجهول الهوية، أنّ اختراق عقيدة داعش لأجهزة الأمن البحرينية أصبح أسهل من ذي قبل بسبب السياسة التي تتّبعها الحكومة باستمرار وذلك عبر توظيف ضبّاط شرطة سنّة من اليمن وسورية والأردن وباكستان، يؤمنون، وفقًا للمصدر، بالعقيدة ذاتها.

ويحصل الذين يُسمّون «البحرينيين الجدد» على الجنسية بأسرع وقت ممكن ويُدفع لهم رواتب أعلى بكثير من تلك التي يحصلون عليها في بلادهم ويتم تأمين مساكنَ لهم قبل تأمينها للسّكّان المحليّين. إنّهم في الواقع مرتزقة، تجنّدهم الحكومة لحماية مصالح العائلة الحاكمة.

وعندما تمّ قمع انتفاضة عام 2011، تمّ ارتكاب أكثر الأعمال وحشيّةً، بما في ذلك ضرب ثلاثة معتقلين حتّى الموت، على أيدي البحرينيين الجدد.

وفي ذلك الوقت، قال لي أحد النّاشطين المطالبين بالديمقراطية بلوعةٍ إنّه «لا علم لهم بثقافتنا، وحتّى أنّ البعض منهم لا يتكلّمون بالعربية ومع ذلك يُسمح لهم بضربنا، وقتلنا، والزّج بنا في السّجن.»

ولكن من الممكن أن ينحرف هؤلاء المرتزقة، وقد طرح المصدر سؤالًا مثيرًا للاهتمام:

«ما هي الضّمانة التي يؤمنها كون آل خليفة محميين من قبل الشرطة إن كان عناصرها غير بحرينيين بل سوريين وأردنيين ويمنيين؟ ما الذي يضمن أنّ أفراد الشّرطة أنفسهم ليسوا متطرّفين؟»

وعندما سُئل المصدر ما إن كان آل خليفة يواجهون تهديدًا مباشرًا، أجاب بالقول إنّ «كل شيء ممكن. وهذه المرّة الأولى في تاريخ البحرين التّي يتم نعت آل خليفة فيها بالكفّار علنًا.»

الآن، تمّت إضافة طبقة جديدة من الشّك إلى وضعٍ معقّدٍ ومضطرب في الأصل.

وفي الفيديو الذي نشره داعش، تم التعرف إلى الضّابط محمّد عيسى البنعلي

وفي 5 سبتمبر/أيلول، نشرت وزارة الداخلية تغريدة على تويتر مفادها أنه تم فصله من وظيفته لغيابه المتكرر من دون إذن. وحصل هذا بعد حوالي ثلاثة أشهر من انضمامه إلى داعش.

ولا ينبغي أن تتفاجأ السّلطات من انشقاقه. فقريبه تركي هو رجل دين بارز في داعش، وهو الذي دعا العام الماضي، في بيان وُزّع على الإنترنت، المؤمنين الحقيقيين إلى الاعتراف بأبو بكر البغدادي، زعيم داعش، على أنه خليفتهم.

وكان فرد آخر من القبيلة، وهو علي بن يوسف البنعلي، قد قُتِل في سوريا في شهر مايو/أيار من هذا العام. وعائلة البنعلي هي عائلة كبيرة ذات سلطة، ولها ممتلكات تجارية كبيرة وعلاقات وثيقة مع آل خليفة.

وقد يُفسّر هذا عدم تصدي الحكومة والشرطة لتظاهرة في العام الماضي أمام السّفارة الأمريكية في العاصمة المنامة، بقيادة تركي البنعلي المتغطرس مع ظهور أعلام سوداء إسلامية ترفرف وراءه.

وكان رجل الدين قد حرّك إحساسًا ينتاب عددًا من السّنة بأنهم تعرضوا للخيانة من قبل الأسرة الحاكمة. ويعتقدون أنّه لم يتم تقدير دعمهم لآل خليفة في خلال انتفاضة العام 2011 ولا مكافأتهم عليه. ويظنون أيضًا أنّ الحكومة، عبر قيامها بإصلاحات مترددة، قد تساهلت مع البحرينيين الشّيعة.

ويظهر إحباطهم جليًا في شوارع المنامة حيث نرى غالبًا أعلام داعش ترفرف في السّيارات. وهذا مقياس لمدى حساسية القضية حيث أنه لا يتم إيقاف السّائقين أو اعتراضهم من قبل الشّرطة.

وفي العام الماضي فقط، نشر اللواء طارق الحسن، وهو رئيس الأمن العام في البلاد، صورة على موقع تويتر، تظهر فيها رصاصة مصقولة مع الشعار المتطرف، ومعهما اقتباس من كلام عمر، الخليفة الثالث في الإسلام.

وسرعان ما أزيلت التّغريدة، لكن ناشطًا معارضًا للحكومة، تمّ سجنه عدة مرات وطلب عدم الإفصاح عن اسمه، وصف قائد الشرطة بأنّه «رجل عملي لا يدعم داعش مباشرة، ولكن يحب أن يظهر بصورة مؤيدة لأن الكثير من مؤيدي داعش هم عناصر في الشّرطة وقوّات الأمن. وكان يحاول كسب حلفاء له.»

وقال النّاشط إنّ قائد الشّرطة «غضّ الطرف عنهم وسمح لهم (أي المتطرفين السنة) بالتّجمع ومغادرة البلاد والوعظ وإنتاج الكتب الدّينية وتوزيعها.»

وفي الواقع، أخبروني أنّه في قلب المنامة، يمكن شراء كتب دعائية من مكتبة الفاروق لتركي البنعلي، الذّي وُصِف بأنّه «إمام الدّولة الإسلامية». وقد غادر البحرين في صيف العام 2013.

وفي يوليو/تموز من العام الحالي، حذّر اللواء طارق الحسن البحرينيين من دعم الجماعات الإرهابية، وتعهّد بـ»عدم التّسامح مع الانتهاكات التي قد تمس بأمن البحرين». ولكن هذا لم يأتِ إلا بعد سلسلة من التّغريدات، وبعضها من قبل سياسيين بارزين، الذين رأوا إن انتصارات داعش في العراق ليست إرهابًا بل نوعًا من التّمرد السّني ضد نظام شيعي قمعي.

وبعد شعورهم بخطورة الوضع، بسبب السّنة المتشددين الذين يدعمون داعش من جهة، وبسبب ضغط حلفائهم الغربيين للانضمام إلى الجهود ضد الجهاديين

مـن جهـة أخـرى، تـردد آل خليفـة، كمـا هـو متوقـع، إلّا عندمـا تعلـق الموضـوع بنبيـل رجب.

وحيـن غـرّد نبيـل رجـب -وهـو ناشـط بـارز فـي مجـال حقـوق الإنسـان وكان قـد أُطلِق سـراحه مؤخـرًا مـن السّـجن- فـي 28 سـبتمبر/أيلول عـن أن وزارتـي الدفـاع والدّاخليـة همـا «الحاضنـة الفكريـة الأولـى» للبحرينييـن المنضميـن إلـى داعـش، تـم اعتقالـه فـورًا. وفـي 9 أكتوبر/تشـرين الأول، اتُّهِـم رسـميًا بإهانـة المؤسسـات الحكوميـة. وفـي حـال إدانتـه، سـيواجه عقوبـة بالسّـجن ثـلاث سـنوات.

وبالطبـع، ليسـت البحريـن الوحيـدة بيـن دول الخليـج التـي تواجـه خطـر داعـش مـن الدّاخـل. فقـد شـهدت السـعودية المُجـاورة موجـة دعـم للجهـاد علـى الإنترنـت و عُـرِض عـدد مـن الفيديوهـات عـن انضمـام عناصـر فـي قـوات الأمـن إلـى داعـش علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي.

ومـا يميـز البحريـن هـو تجنيـد «البحرينييـن الجـدد» فـي الشّـرطة. ولا تعلـن الحكومة البحرينيـة عـن أعـداد السّـنة الأجانـب فـي قـوات الأمـن، ولكـن يُعتَقَـد أنّها بـالآلاف.

وفـي حـال تـم اختبـار ولائهـم، وفقًـا لأقـوال الإمـام الداعشـي تركـي البنعلـي، يبقـى السـؤال مفتوحًـا حـول كيفيـة رد بعـض هـؤلاء العناصـر، وهـو أحـد الأسـباب التـي تجعـل آل خليفـة حذريـن فـي تعاملهـم.

وتشـكل قبيلـة البنعلـي سـببًا آخـر. فعلـى مـدى عقـود، كان يُنظَـر إليهـم علـى أنهـم أصدقـاء وحلفـاء آل خليفـة. أمـا الآن، فقـد تحـول ولاء بعـض أفـراد العائلـة إلـى الجهادييـن.

وكما قال المصدر، «هذه فترة خطيرة جدًا بالنسبة للبحرين.»

كاتب بريطاني: «داعش» البحرين تكمن في أجهزة الأمن

رأى الكاتب البريطاني «بيل لو» بأن البحرين تواجه حاليًّا لحظة خطيرة في التّاريخ، إذ يكمن لها ما يسمّى بتنظيم الدّولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في جهازها الأمني الخاص، الذي وجّه تهديدات مباشرة إلى الأسرة الحاكمة.

وقال الكاتب إن الخوف يتعاظم من المرتزقة الأجانب في الأجهزة الأمنية وإنهم قد يلعبون دورا خطيرا في تقوية جبهة «داعش» في البحرين، مؤكدا بحسب مصادر أن بعضهم يعتنقون عقيدة داعش فعلا.

وأفصح «بيل لو» عبر مقال نشره في موقع ميدل إيست آي، وترجمته مرآة البحرين، عن معلومات نقلها من مصادر حكومية، قالت إن العائلة الحاكمة تأخذ هذه التهديدات على محمل الجد «التّهديد حقيقي، والقضية خطيرة جدًّا. فهؤلاء الأشخاص أتوا من أجهزة الأمن، والشرطة، والجيش. ولدينا أشخاص يريدون ضمّ البحرين إلى الخلافة الجديدة. ويرون في آل خليفة أعداء لهم. بحسب ما أفاد المصدر الحكومي.

وزعم المصدر، الذي وافق على التّصريح للكاتب بشرط البقاء مجهول الهوية، أنّ اختراق عقيدة داعش لأجهزة الأمن البحرينية أصبح أسهل من ذي قبل بسبب السياسة التي تتّبعها الحكومة باستمرار وذلك عبر توظيف ضبّاط شرطة سنّة من اليمن وسورية والأردن وباكستان، يؤمنون، بالعقيدة ذاتها، وفقا للمصدر.

وقال بيل لو إن ما قاله الجهاديون البحرينيون الأربعة في اليويتيوب الأخير كان بمثابة نعت الأسرة الحاكمة «بالكفّار». وبالنّسبة لداعش، مصير الكفّار القتل، ومن المفضّل أن يكون بحد السّيف.

وكان الفيديو ردًّا على قرار الحكومة البحرينية بالانضمام إلى الائتلاف ضد داعش، بحسب بيل لو.

في هذا السياق، سلط الكاتب الضوء على دور «المرتزقة» الذين سمّاهم بـ«البحرينيين الجدد»، في تقوية جبهة داعش داخل البحرين. وقال إن هؤلاء بحسب المصدر الحكومي لا يضمن أن يكونوا ليسوا متطرفين، وأن ينحرف ولاؤهم لـ«داعش»، مشيرا إلى أنهم سبق وأن ارتكبوا أكثر الأعمال وحشية في العام 2011 بما فيها ضرب 3 معتقلين حتى الموت.

وفي العام الماضي، نشر اللواء طارق الحسن، وهو رئيس الأمن العام في البلاد، صورة على موقع تويتر، تظهر فيها رصاصة مصقولة مع الشعار المتطرف، ومعهما اقتباس من كلام عمر، الخليفة الثالث في الإسلام.

وسرعان ما أزيلت التّغريدة، لكن ناشطًا معارضًا للحكومة، تمّ سجنه عدة مرات وطلب عدم الإفصاح عن اسمه، وصف قائد الشرطة بأنّه «رجل عملي لا يدعم داعش مباشرة، ولكن يحب أن يظهر بصورة مؤيدة لأن الكثير من مؤيدي داعش هم عناصر في الشّرطة وقوّات الأمن. وكان يحاول كسب حلفاء له.»

وقال النّاشط إنّ قائد الشّرطة «غضّ الطرف عنهم وسمح لهم (أي المتطرفين السنة) بالتّجمع ومغادرة البلاد والوعظ وإنتاج الكتب الدّينية وتوزيعها.»

الكاتب أشار إلى أن البحرين ليست الوحيدة بين دول الخليج التي تواجه خطر داعش من الدّاخل. فقد شهدت السعودية المُجاورة موجة دعم للجهاد على الإنترنت و عُرِض عدد من الفيديوهات عن انضمام عناصر في قوات الأمن إلى داعش على مواقع التواصل الاجتماعي.

لكنّه قال إنما يميز البحرين هو تجنيد «البحرينيين الجدد» بالآلاف في الشّرطة،

الذيـن لا يعـرف كيـف يمكـن أن تكـون اسـتجابتهم لدعـوات وخطـاب «الإمـام الداعشـي» تركـي البنعلـي، حسـبما يعبّـر بيـل لـو.

فورين بوليسي: آلاء الشهابي: لماذا تصدر البحرين التطرف؟

الحكومـة البحرينيـة تبـذل جهـدًا إضافيًّـا لقمـع الحركـة المطالبـة بالديمقراطيـة. ولكـن مـا موقفهـا مـن أتبـاع داعـش؟

فـي مشـهدٍ خـلّاب مـن الطّبيعـة الخضـراء علـى ضفـاف نهـر الفـرات، يصعـد أربعـة شـبّان، يمشـون فـي حركـة بطيئـة، علـى هضبـةٍ حامليـن أسـلحة رشّاشـة، ورافعيـن العلـم البـارز للدّولـة الإسـلامية (داعـش). ويخبرنـا صـوتٌ (مسـجّل علـى الفيديـو) أنّ «مجاهـدي العقيـدة» هـؤلاء ينفّـذون «مهمّـة نبيلـة» هـي «تطهيـر العـراق». مخاطبيـن الكاميـرا، يبعـث الأربعـة برسـائل إلـى «عائلتهـم السّـنّية» فـي البحريـن. وبغـض الطّـرف عـن مناشـدتهم المتوقّعـة للجهـاد، فـإن الغايـة الأساسـية مـن الفيديـو هـي تشـجيع أبنـاء وطنهـم المنتسـبين إلـى جهـاز الأمـن علـى الانضمـام إلـى داعـش. كمـا دعـوا إخوانهـم البحرينييـن إلـى مقاطعـة انتخابـات نوفمبـر/ تشـرين الثّانـي البرلمانيـة.

وهـذا الفيديـو دليـل واضـح علـى أنّ البحريـن تواجـه مشـكلة متفاقمـة مـع التطـرّف السّـلفي.

وقـد تنامـى الدّعـم الـذي تحظـى بـه الجماعـات المتطرّفـة فـي الوقـت الـذي تقـوم فيـه الحكومـة بقمـع المعارضـة غيـر العنيفـة المطالبـة بالديمقراطيـة. وكان رد النّظـام علـى الفيديـو، الـذي حصـد مـا يقـارب 100,000 مشـاهدة وتـم تحميلـه علـى مـا يبـدو فـي سـبتمبر/أيلول، التـزام الصّمـت، علـى الرّغـم مـن اعتـراف المسـؤولين بانضمـام 100 بحرينـي علـى الأقـل إلـى داعـش وبمقتـل البعـض منهـم. وهـذا العـدد صغيـر ولكنّـه ذو أهميـة. ليـس هنـاك فقـط العلاقـة المباشـرة بيـن داعـش وجهـاز

الأمـن البحرينـي (كمـا يشـير الفيديـو)، بـل تشـمل الكتيبـة البحرينيـة فـي داعـش أيضًـا تركـي البنعلـي، وهـو مـن أكثـر الدّعـاة المتطرّفيـن نفـوذًا فـي التّنظيـم.

ويتناقـض موقـف البحريـن الرسـمي مـن الحـرب ضـد داعـش بشـدّة مـع عـدم اتّخاذهـا للتدابيـر المناسـبة علـى أراضيهـا. إذ سـعت المملكـة إلـى إظهـار نفسـها كرائـدة فـي جهـود مجلـس التّعـاون الخليجـي ضـد داعـش. وفـي مسـتهل الحملـة الجوّيـة ضـد التنظيـم، والتـي شـنّتها الولايـات المتّحـدة الأمريكـي ومجموعـة مختـارة مـن الحلفـاء فـي سـبتمبر/أيلول، كان لوزيـر الخارجيـة البحرينـي، الشـيخ خالـد بن أحمـد آل خليفة، ظهـور بـارز فـي الإعـلام الغربـي، بمـا فـي ذلـك ظهـوره علـى قنـاة الـ «بـي بـي سـي» والـ «سـي إن إن»، للإعـلان عـن انضمـام البحريـن إلـى الائتـلاف العسـكري للولايـات المتّحـدة. وتحـدث الوزيـر حتّـى عـن ضـرورة إجـلاء هـذه «الجماعـة المنحرفـة» عـن المنطقـة.

وقـد يتسـاءل بعـض البحرينييـن، متـى كان يُنظَـر إلـى هـذه الجماعـة علـى أنّهـا «منحرفـة». ففـي يونيو/حزيـران، بـدا أنّ تغريـدات وزيـرة الإعـلام سـميرة رجـب علـى موقـع تويتـر كانـت متعاطفـة مـع التقـدّم الـذي أحرزتـه داعـش فـي وقتهـا، مشـيرةً إلـى أنّ هـذا قـد يمثّـل « ثـورة ضـد الظلـم والقهـر الـذي سـاد العـراق لأكثـر مـن عشـر سـنوات»-وهي وجهـة نظـر ردّدهـا الكثيـر مـن الشّـخصيّات البـارزة فـي البحريـن.

ولـم تعـطِ السّـلطات انطباعًـا بأنّهـا تعالـج التّهديـد الدّاخلـي للتجنيـد فـي داعـش بشـيءٍ مـن الجدّيّـة التـي تسـتخدمها «لاجتثـاث الخونة»-وهـذه إشـارة إلـى النّاشـطين المطالبيـن بالديمقراطيـة الذيـن مـا زالـوا يتظاهـرون طلبًـا للإصـلاح منـذ العـام 2011. وحتّـى الآن، لـم يتـم تحديـد إلّا هويّـة شـخص واحـد مـن الذيـن ظهـروا فـي فيديـو داعش-وهـو ضابـط سـابق فـي جهـاز الشّـرطة البحرينـي يدعـى محمّـد عيسـى

البنعلي-على الرّغم من أنّه من الصّعب التّصديق أنّ اكتشاف هوية الثلاثة الآخرين أمرٌ شاق في بلدٍ يحوي على ما يقل عن 600,000 نسمة.

وبخلاف الخطابات السّياسية الرّنّانة المستخدمة ضد المعارضة السّياسية، تميل السّلطات إلى اعتبار التّطرّف نتيجةً لـ «انحراف» مجموعة من الشباب «المضلّلين». وليس هناك اعتراف بأنّ الكتب المنشورة والموزّعة من قِبل الجيش البحريني نفسه روّجت للفكر التّكفيري الذي يستند إليه تنظيم داعش والجماعات المتطرّفة الأخرى. ولم يتم اعتقال عادل جاسم فليفل، وهو ضابطٌ سابق في جهاز الأمن اتّهم بممارسة أعمال تعذيب، وكان يلقي علنًا خطابات طّائفية محرضة على الكراهية، إلّا مؤخّرًا-ولكن لم تتم إدانته إلّا بتهم أقل جرمًا وهي ارتكاب مخالفاتٍ مالية. وقبل اعتقاله هذا الصّيف، أمضى فليفل ثلاث سنوات يدعو صراحةً إلى أفكار متطرّفة في المحرّق، التي تعد ثالث أكبر مدينة في البحرين.

وحتّى الآن، لا يبدو أنّه هناك أي محاكمة موثّقة لأي شخص وُجِّهت إليه تهمة الضّلوع في نشاطات إرهابية متعلّقة بالنشاط الإرهابي لتنظيم داعش، على الرّغم من أنّ الحكومة توعّدت بتعقّب نشاطات التنظيم ورصدها. وقد عرضت الحكومة عفوًا مدته أسبوعان عن الجهاديين السابقين في مارس/آذار من هذا العام. (وردّ مقاتلٌ بحريني في داعش على ذلك بتمزيق جواز سفره البحريني في فيديو نُشر على موقع يوتيوب). ويتبجّح المعلّقون على المواقع الإلكترونية البحرينية الدّاعمة لتنظيم داعش بالحرّيّة التي يتمتّعون بها في المملكة، مقارنةً بالدّول الأخرى في الخليج كالإمارات العربية المتّحدة.

وعلى النّقيض من ذلك، قمعت الحكومة الحركة السلمية وغير الطّائفية، إلى حدٍّ كبير-والتي قادها ناشطون كنبيل رجب، وهو رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان المحظور-والذي لا يزال يقاتل من أجل المساواة، والحرّيّة، وحقوق

الإنسان. وقد تمّ اعتقال رجب مجدّدًا في 1 أكتوبر/تشرين الأوّل بسبب نشره لتغريدة على موقع تويتر تقول «إنّ الكثير من الرّجال في # البحرين الذين انضمّوا إلى الإرهاب وداعش أتوا من أجهزة الأمن وتلك الأجهزة هي الحاضنة الأولى لهذه العقيدة». وقد وُجِّهت إليه تهمة «الإساءة إلى المؤسّسات الوطنية»، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدّة قد تصل لثلاث سنوات. (ومن المفترض أن يتم الحكم عليه يوم، 29 أكتوبر/تشرين الأوّل). وقد أمضى سابقًا سنتين في السّجن بتهمةٍ تشمل توجيه انتقادات لرئيس الحكومة، ولم يتم الإفراج عنه إلّا مؤخرًا في مايو/أيّار.

وعلى مدى ثلاث سنواتٍ، أقدم النّظام على هدم المساجد الشّيعيّة، وممارسة التصنيف الطّائفي، و»تطهير» المؤسّسات الحكومية في حملة قمع أدّت إلى اعتقال ما يقارب 15,000 شخصًا؛ وبقاء 3,000 شخص تقريبًا في السّجن. رواية الحكومة لـ»الطائفية» - والتي مفادها أنّ النّظام السّنّي ومواليه مهدّدون من الشّيعة، الذين يشكّلون ثلثي عدد السّكان المسلمين- هي النّموذج الذي استعانت به للنيل من الانتفاضة البحرينية المؤيدة للديمقراطية منذ البداية. المعارضة تشمل بالفعل الشّيعة، الذين اضطُهدوا حقًّا على مر عقودٍ من الإقصاء، ولكنها تتضمّن أيضًا الكثيرين غيرهم من الذين طالبوا منذ حين بالملكية الدستورية وحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

وفي الشّهر الفائت، كشفت المنظّمة غير الحكومية، بحرين ووتش، التي شاركتُ في تأسيسها، النقاب عن لائحة من 77 شخصًا مستهدفًا من قبل وكالات الاستخبارات البحرينية باستخدام تكنولوجيا بريطانية للمراقبة. وكانت اللائحة تحوي بكاملها تقريبًا أسماء محامين، وناشطين، وصحافيين من الذين يدعمون الإصلاح السّياسي. هذا التفسير لما يشكّل «تهديدًا للأمن الوطني» يعطي مثالا على الرؤية العالمية المشوّهة التي يعتمدها النّظام البحريني-وهي أنّ المعارضة السلمية تمثّل تهديدًا أكبر من تهديد الجرائم والإرهاب.

غيـر أنّ المسـاهمة البحرينيـة الكبـرى فـي داعـش لـم تكن على شـكل دعـم بالمقاتلين أو بالتّمويـل فقـط. بـل كانـت مـن خـلال دعـم أيديولوجـي ومعنـوي أيضًـا، لا سـيّما مـن عالـم الديـن البحرينـي المتطـرّف تركـي البنعلـي، الـذي يقيـم الآن فـي الموصـل ويمثّـل [المرشـد] المذهبـي الرّوحـي لتنظيـم داعـش، والـذي شـدد فـي كتاباتـه على أن أبـو بكـر البغـدادي هـو الأحـق بالخلافـة، ويتوجّـب علـى المسـلمين مبايعتـه. ويمكـن مشـاهدة خطاباتـه فـي البحريـن، وليبيـا، وتونـس علـى موقـع يوتيـوب. وقـد كان يسـافر ويلقـي الخطـب بحرّيّـة حتّـى نهايـة العـام 2013 علـى أقـل تقديـر، إن لـم يكـن فـي وقـتٍ لاحـق. (وفـي الصـورة أعـلاه، يتـرأّس البنعلـي صـف إرهـاب فـي الموصـل). وفـي العـام الماضـي، قـاد البنعلـي تظاهـرة أمـام السّـفارة الأمريكيـة فـي العاصمـة البحرينيـة المنامـة، بـلا أي أثـر للغـاز المسـيل للدمـوع أو السـيطرة علـى الحشـود، الـذي يطبّـق بشـكل اعتيـادي خـلال التّظاهـرات المطالبـة بالديمقراطيـة، علـى الرّغـم مـن أنّ المتظاهريـن كانـوا يحملـون أعـلام القاعـدة وصـورا لأسـامة بـن لادن.

وعلـى مـدى سـنوات عـدّة، كان تركـي البنعلـي ينشـر نفـوذه فـي البحريـن ويجنّـد أتباعًـا لقضيتـه دون أي تدخـلّ مـن قبـل السـلطات، أو بتدخّـل بسـيط. والمجتمـع البحرينـي صغيـر ومترابـط، وقـد يفسّـر هـذا سـبب تمتّعـه بالحصانـة لفتـرة طويلـة. ويعتبـر آل البنعلـي عائلـة مهمّـة فـي البـلاد نظـرًا لعلاقاتهم القبليـة التاريخيـة الوطيدة بأسـرة آل خليفـة الحاكمـة. (وهنـاك صلـة قرابـة بيـن تركـي البنعلـي ومحمّـد البنعلـي، المسـؤول المنشـق عـن جهـاز الشّـرطة).

وبالطّبـع، كان بعـض الدّعـم المقـدّم إلـى داعـش مدفوعـا فـي الأصـل مـن مشـاعر صادقـة للتّضامـن مـع الإخـوان العـرب الذيـن يعانـون مـن اضطهـاد النّظـام في سـوريا، بالقـدر الـذي كان مدفوعـا أيضـا مـن الأيديولوجيـا السـلفية. ولكـنّ الحكومـة البحرينية كانـت تغـذّي وتنمّـي أيضًـا هـذه الجماعـات المتطرّفـة وعقيدتهـا الطّائفيـة لمواجهـة «التّهديـد الشّـيعي» المزعـوم، الـذي تمثّلـه الانتفاضـة المطالبـة بالديمقراطيـة. وعلـى

مـدى عقـودٍ مـن الزّمـن، كانـت الحكومـة تبعـد الشّـيعة عـن المراكـز الحسّاسـة، وهـي سياسـة إقصـاء تضمّنـت تزويـد أجهـزة الأمـن بمرتزقـة مـن اليمـن، وسـوريا، والعـراق، وباكسـتان، وبلوشسـتان. وسـريعًا تـمّ تجنيـس الكثيـر مـن هـؤلاء «البحرينييـن الجدد». وتُظهـر الشّـعبية التـي تحظـى بهـا عقيـدة داعـش بيـن صفـوف قـوّات الأمـن البحرينية بوضـوح كيفيـة انقـلاب هـذه السّياسـة عليهـم.

غيـر أنّ داعـش كان بعيـدًا كل البعـد عـن إظهـار امتنانـه لهـذا الدّعـم، إذ نـدّد بالأسـرة الحاكمـة ونعتهـا بالـ «الكافـرة» لسـماحها للأمريكييـن بشـن ضربـات جوّيّـة علـى الجهاديّيـن فـي سـورية والعـراق مـن قاعـدة الأسـطول الأمريكي فـي البحريـن. ويهاجم تنظيـم داعـش الأسـرة الملكيـة أيضًـا لسـماحها ببيـع الخمـر ولـ»تنصيبها نفسـها آلهـة مـع اللـه.»

وفـي الوقـت نفسـه، تعطّلـت المفاوضـات بيـن النّظـام والوفـاق، الجمعيـة المعارضـة الأساسـية، وقـرّرت الوفـاق مقاطعـة الانتخابـات البرلمانيـة المُقـررة فـي نوفمبر/تشـرين الثانـي. وقـد قـدّم الملـك تنـازلاتٍ، ولكنّهـا كانـت دنيـا، نظريـة، وغيـر كافيـة لإقنـاع الوفـاق بالمشـاركة. (مـن بيـن مطالـب الجمعيـة: نظـام انتخابـي عـادل، حكومـة منتخبة، وقضـاء مسـتقل ومنصـف). وفـي الواقـع، مـن المسـتحيل الحصـول علـى بيانـات محايدة عـن الانتخابـات فـي البحريـن، ولكـن يشـير جـو مواقـع التواصـل الاجتماعـي إلـى أنّ المقاطعـة تحظـى بتأييـدٍ كبيـر. وردًّا علـى ذلـك، أمـر أحـد القضـاة بحظر الجمعيـة لمدّة ثلاثـة أشـهر. وهـذه الخطـوة الخطيـرة بتجريـم النّشـاط السّياسـي كلّيًّـا سـتدفع بالحركـة الدّيمقراطيـة إلـى اعتمـاد النشـاط السـري واسـتخدام العنـف.

وبمـا أنّ البحريـن «فـي حـربٍ» الآن، فقـد تـم إدراج الحديـث عـن الإصـلاح والانتخابات فـي آخـر اللائحـة. حلفـاء المملكـة الغربيـون أيضًـا قلقـون أكثـر بشـأن تزايـد بشـاعة الموقـف فـي قلـب العالـم العربـي بـدلًا مـن القلـق بشـأن البيئـة التـي زرعـت هـذا الأمـر وغذّتـه.

ولكنّ هذا خطأ. فالمسألة الكبرى التي لا بد من معالجتها في منطقة الخليج هي كيفية محاربة التّطرف الذي شكّل البيئة المادّيّة و»الأيديولوجية الحاضنة» لتنظيم داعش. ولا تكفي محاربة العدو بالوسائل العسكرية من دون استئصال جذور التّطرّف والبيئات والثّقافات التي نشأ منها. لذا على النّظام البحريني، أوّلًا، تفكيك النّظام الذي يشجّع على التّطرّف، ويعزّز سياسات الإقصاء، ويخدم القمع.

وقد يرى حكّام البحرين أنّ دور البلاد في التحالف ضروري لحفظ ذاتهم. فإذا ما فقدوا حلفاءهم في الغرب، وإذا ما انشقّت قاعدتهم الصغيرة من السّنّة الموالين للانضمام إلى المتطرّفين، قد لا تكون الشعيرات التي تقف عليها شرعية النظام قوية بالقدر الكافي لإبقاء السلالة في الحكم. يأمل النّظام تقليص الضّغط الخارجي لإحداث تغيير ديمقراطي من خلال تحالفه مع الغرب. غير أنّه لا ينبغي أن يسمح حلفاؤه، وفي مقدّمتهم الولايات المتّحدة الأمريكية والمملكة المتّحدة، بأن تكون مشاركة النظام في الهجوم العسكري بمثابة تعويضٍ عن تجنّب تحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي.

والحقيقة هي أنّ البحرين، كغيرها من الدّول العربية، بحاجة ماسّة إلى الوحدة الوطنية التي لا يمكن تحقيقها إلّا من خلال صياغة عقد اجتماعي حول الدساتير الديمقراطية التي تمثّل إرادة الشّعب. فالديمقراطية هي الأمل الوحيد لمنطقة تغرق في مستنقع أقذار التّطرّف والاستبداد.

وحتّى الآن، لا تعرف النّخبة الحاكمة في المنطقة إلّا الردّ بمنطق القوّة، بمساعدة المعونات الاقتصادية التي توفّرها الدّول الأخرى الأكثر ثراءً في الخليج. ويعتقد الكثيرون أنّ المستقبل يقع في صفقة بين الولايات المتّحدة، والسّعودية، وإيران، ولكن ليس جليًّا لأحد أبدًا إن كانت الديمقراطية تشكل رهانًا في هذه الصّفقة.

غلوبال فويس: البحرين ستقضي على التظاهرات الشعبية، ولكن ليس على دعم داعش!

تعتبر البحرين رسميًا جزءًا من التحالف الإقليمي العسكري الذي يحارب القسم الوحشي والمستبد من القاعدة والمعروف بداعش. وقد استطاعت هذه الأخيرة أن تستولي، عن طريق العنف، على مساحات واسعة من الأراضي في العراق وسوريا. ولكن يبدو أن الحكومة المدعومة من العائلة المالكة ما زالت تغض النظر عن أولئك المتعاطفين مع داعش ومموليها ورجال الدين الطائفيين في البلاد. ويقول نقاد الدولة إن هذه الخطوة تساعدهم في خلق توترات طائفية تستخدم لإسكات الناشطين المطالبين بالديمقراطية في البحرين والذين كانوا يقودون الحركة من أجل الإصلاح منذ العام 2011.

تقدم حملة إعلامية حديثة مثالًا واضحًا عن الدعم المتزايد لداعش في هذه المملكة الجزيرة الصغيرة، إذ نشر في أحد الفيديوهات على موقع يوتيوب تسجيلًا يظهر فيه أربعة بحرينيين يتنمون إلى داعش ويدعون فيه بحرينيين آخرين للانضمام إلى القتال ضد حكّامهم «الطغاة»؛ أسرة آل خليفة السنية الحاكمة، وضد الأكثرية الشيعية الموجودة في البلد. وعلى الرغم من ذلك، لم يجر تحقيق رسمي حول هذا الفيديو.

بروباغندا داعش تزدهر في البحرين تحت نظر الحكومة

دعت مقاطع فيديو أخرى لدعم داعش وحرضت على العنف الطائفي:

الشخص الذي حمّل الفيديو، والمكنى بأبو الضرغام، تحدى السلطات عبر نشره لاسمه الحقيقي ورقم هاتفه وتاريخه الشخصي على الإنترنت:

هذا ولم تعتقل وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، التي تستهدف المدونين

والناشطين الحقوقيين عادةً عن طريق الإحتجاز والاعتقال، مسجلي هذه الفيديوهات.

أما المثال الثاني فيتجسد بعبدالله مبارك البنعلي، شقيق تركي البنعلي، مفتي أو مشرع داعش الإسلامي. كان عبدالله البنعلي ينشر مواد مؤيدة لداعش على الإنترنت لبعض الوقت وقد استجوبته السلطات البحرينية بشكل مختصر إلا أنه لم يعتقل. وكذلك يدعو أخوه الآخر، محمد مبارك البنعلي، المقاتل في صفوف داعش والمعروف بأبي الفداء السلامي، للانضمام إلى القتال في صفوف داعش، وذلك عبر فيديو نشر على يوتيوب. وكلا الأخوين حصلا على إشادة من والدهما مبارك عبدالله البنعلي، الذي يزعم الكثيرون أنه ضابط برتبة مقدم.

داعش تساعد في بناء رواية طائفية

هل يؤمن هؤلاء الأشخاص أنهم سيعاقبون بسبب أعمالهم؟ طرح المدافعون عن حقوق الإنسان البحرينيون هذا السؤال. يعتقد كثيرون أن النظام يريد أن يشجع رواية طائفية من أجل سحق الحركة المستقلة التي تعمل على حماية حقوق الإنسان بشكل أكبر في البحرين.

قد يكون من الصعب للسلطات البحرينية أن تواجه خطر مثل هذه الجماعات المتطرفة - وهي التي عملت معها بجد في الماضي. فقد استدعيت هذه الجماعات المتطرفة كجزء من حملة القضاء على انتفاضة 2011 التي شهدت آلاف المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشوارع مطالبين الحكومة بعدة إصلاحات مختلفة وحريات.

زاد القمع من الطائفية والحملات ضد المعارضين «الخونة» وهدم المساجد الشيعية والتعصب الأعمى والشتم من قبل قوات الشرطة، لذلك تطلب الأمر جهات تدعم خطابات الانقسام الطائفي، فكانوا بحاجة إلى جماعات متطرفة متشددة.

فـي الواقـع، تركـي البنعلـي، مفتـي داعـش الـذي ذكـر سـابقًا قـد ارتفـع إلـى الصـدراة كفـرد مـن القـوات المعاديـة للثـورة التـي اسـتخدمت لمقاومـة أولئـك الذيـن يسـعون للتغييـر فـي البحريـن. وفـي الفيديـو التالـي المنشـور منـذ العـام 2011، يلقـي تركـي خطابًـا لمجموعـة فـي البسـيتين ويدعوهـم فيهـا إلـى «الدفـاع» عـن أمتهـم ضـد «الخونـة»- فـي إشـارة إلـى المتظاهريـن المطالبيـن بالديمقراطيـة فـي البحريـن. وكان مـن بيـن جمهـور البنعلـي أنـاس يحملـون فؤوسًـا وعصيـا وسـيوفا. وقـد تلقـى البنعلـي مباركـة مـن بعـض المسـؤلين رفيعـي المسـتوى الذيـن زاروا التجمـع فـي البسـيتين. وعلـى الرغـم مـن ذلـك، لـم تعاقبهـم السـلطات لأنهـم كانـوا مشـاركين فـي الروايـة الطائفيـة التـي كان توّظـف.

اسـتغل تركـي البنعلـي المنصـة التـي أتيحـت للمتشـددين، فألقـى خطـب الجمعـة التـي تحـرض علـى الكراهيـة ضـد المتظاهريـن، وكذلـك نظـم تظاهـرات أمـام مبنـى سـفارة الولايـات المتحـدة فـي البحريـن ملوحًـأ بأعـلام داعـش.

لـذا فارتفـاع الطائفيـة لـم يكـن مفاجئًـا، فقـد أصبحـت بسـرعة حالـة غيـر معلنـة وسياسـة مدعومـة. وفـي هـذا الصـدد، يقـول الصحفـي فـي نيـو يـورك تايمـز، نيكـولاس كريسـتوف إنـه:

«تـم إلقـاء القبـض علـى زميلـي فـي صحيفـة نيويـورك تايمـز، مايـكل سـلاكمان، علـى يـد قـوات الأمـن البحرينيـة منـذ بضعـة أسـابيع. وقـال إنهـم وجهـوا أسـلحتهم عليـه وإنـه شـعر بالخـوف مـن أن يقتلـوه عندمـا سـحبوا جـواز سـفره وصرخـوا إنـه صحافـي أمريكـي. ومـن ثـم قـال إن الجـو تغيـر فجـأة وأتـى قائـد المجموعـة وأمسـك بيـد السـيد سـلاكمان قائـلًا بلطـف، «لا تقلـق! نحـن نحـب الأمريكييـن!»

وأضـاف شـرطي «نحـن لا نسـعى وراءك، بـل وراء الشـيعة». ويتذكـر السـيد سـلاكمان «بـدا الأمـر وكأنهـم يصطـادون فئـران».

لـم تتدخـل حكومـة البحريـن لوقـف ظهـور أمثـال تركـي البنعلـي وللسـبب نفسـه لـم تنضـم إلـى الحملـة الخليجيـة الواسـعة علـى جماعـة الإخـوان المسـلمين، فهـم حلفـاء ذو قيمـة ويؤيـدون الروايـة الطائفيـة للنظـام ضـد الانتفاضـة الاجتماعيـة. قـد تكـون هـذه الجماعـات آخـر حليـف للنظـام داخـل البحريـن.

البحرينيون الأقوياء الذين يتعاطفون مع داعش

لـن تكـون هـذه المـرة الأولـى التـي تسـاهم البحريـن فيهـا فـي نمـو وتمكيـن هـذه الجماعـات المسـلحة. وقـد كتـب هانـز دوثـل فـي كتـاب «المحترفـون، السياسـة والجريمـة، تبييـض الأمـوال الدوليـة»:

بعـد 11 سـبتمبر/ أيلـول 2001، أصبـح تبييـض الأمـوال الشـاغل الأساسـي فـي حـرب حكومـة بـوش الأمريكيـة علـى الإرهـاب علـى الرغـم مـن أن النقـاد يقولـون إن تبييـض الأمـوال أصبـح مسـألة أقـل أهميـة بالنسـبة للبيـت الأبيـض. تـم اتهـام «كليـر سـتريم» (وهـي شـركة خدمـات ماليـة بمثابـة بنـك للبنـوك متمركـزة فـي لوكسـمبورغ وتمـارس «المقاصـة» عبـر مركـزة الاقتطاعـات وعمليـات الائتمـان لمئـات المصـارف) بأنهـا مضـارب أساسـي فـي الاقتصـاد السـري (السـوق السـوداء)، عبـر نظـام حسـابات غيـر معلـن عنـه؛ ومـن الممكـن أن يكـون بنـك البحريـن الدولـي، الـذي يملكـه أسـامة بـن لادن، قـد اسـتفاد مـن تسـهيلات التحويـلات الماليـة هـذه.

إن اسـتخدام البحريـن كمـلاذ مالـي للجماعـات المسـلحة ليـس بجديـد، ولكـن المقلـق هنـا هـو قـدرة هـذه الجماعـات علـى النمـو مؤخـرًا لدرجـة أن فـردًا مـن أسـرة البحريـن الحاكمـة كان يغـرد علـى حسـابه فـي تويتـر داعمًـا داعـش وواضعًـا علمهـا كصـورة خلفيـة (حسـابه موقـوف الآن)

وروج فرد آخر من الأسرة الحاكمة لأسهم جبهة النصرة (وهي فرع من القاعدة)

ومـن المحتمـل أن تصبـح هـذه القضيـة قريبًـا مقلقـةً للسـعودية التـي تحـارب

القاعـدة داخـل مملكتهـا، فالبحريـن تقـع قبالـة السـاحل السـعودي ويفصلهـا عنهـا مضيـق مائـي يبلـغ عرضـه عشـرات الكيلومتـرات فقـط. وتربـط هاتيـن المملكتيـن المجاورتيـن علاقـات ودودة، فقـد أرسـلت السـعودية فـي العـام 2011 قـوات إلـى البحريـن لمسـاعدتها فـي قمـع التظاهـرات الشـعبية.

وفـي مجـزرة الدالـوة الأخيـرة فـي الإحسـاء فـي المنطقـة الشـرقية فـي السـعودية، أطلـق ثلاثـة رجـال النـار علـى مجموعـة مـن الشـيعة وقتلـوا خمسـة منهـم. والجديـر بالذكـر أن الرجـال الثلاثـة قـد قاتلـوا فـي صفـوف القاعـدة فـي سـوريا. ويمكـن أن يكـون قـد خطـط لهـذا الهجـوم بسـهولة فـي البحريـن. هـذا وقـررت القاعـدة، بعـد وقـت قصيـر مـن الهجـوم، الانضمـام المسـلّح مجـددًا إلـى داعـش مـع العلـم أنـه قـد تـم اعتقـال بحرينييـن فـي السـعودية مـرات عديـدة فـي السـابق لمحاولتهـم القيـام بهجمـات متصلـة بالقاعـدة.

يمكـن أن يحصـل فعـل مشـابه فـي البحريـن. فـي الواقـع، غـرد وزيـر الشـؤون الخارجيـة خالـد آل خليفـة ردًا علـى حادثـة القتـل:

لـولا عنايـة اللـه وحـذر الأجهـزة الأمنيـة، لمـا اسـتغربنا حصـول مثـل هـذه الجريمـة التـي وقعـت فـي الأحسـاء فـي البحريـن. شـكرًا لـوزارة الداخليـة.

الغارديان: تركي البنعلي كان ممثل داعش في مفاوضات مع الـ FBI للإفراج عن الرهينة الأمريكي بيتر كاسيغ

قالـت صحيفـة الغارديـان فـي تحقيـق موسّـع نشـرته، إن مكتـب التحقيقـات الفيدرالي FBI دخـل فـي مفاوضـات غيـر مباشـرة مـع تنظيـم الدولـة الإسـلامية (داعـش)، للإفراج عـن عامـل الإغاثـة الأمريكـي (عبـد الرحمـن) بيتـر كاسـيغ، قبـل مقتلـه، لكـنّ جهـود التفـاوض بـاءت بالفشـل.

وأوضحـت الصحيفـة، أن المفـاوض عـن تنظيـم داعـش كان رجـل الديـن البحرينـي

المتطرّف تركي البنعلي (30 عاما)، والذي يعتبر أحد رجال الشرع الثلاثة الكبار في التنظيم، وأشهر البحرينيين المنتمين لداعش.

وكشفت هذه المعلومات المكانة الخطيرة جدا التي يحظى بها البحريني تركي البنعلي في داعش، ومستوى تأثيره في صناعة القرار داخل هذا التنظيم، الذي يعدّ أخطر التنظيمات الإرهابية في العالم اليوم على الإطلاق.

واستخدم مكتب الـ FBI رجل الدين الأردني المناصر للقاعدة، عاصم البرقاوي، المعروف بـ»أبو محمد المقدسي»، للتفاوض مع البنعلي حول إطلاق كاسيغ. والمقدسي هو أستاذ البنعلي سابقا حين كان ينتمي إلى تنظيم جبهة النصرة.

وأثار التقرير الحصري للغارديان ضجّة كبيرة بعد أن كشف معلومات هي الأولى من نوعها عن إجراء الإدارة الأمريكية محادثات غير مباشرة مع داعش، للإفراج عن رهائن.

وفيما يلي ترجمة تقرير الغارديان.

محادثات مدعومة أمريكيا بين رجال دين جهاديين وبين داعش في مساع لإنقاذ حياة رهينة

كشفت صحيفة الغارديان عن مفاوضاتٍ خطرة جدًّا، بدعم من مسؤولين أمريكيين في مجال مكافحة الإرهاب شملت اثنين من أبرز رجال الدين الجهاديين في العالم، وكذلك معتقلين سابقين في سجن غوانتنامو، بهدف السعي إلى إنقاذ حياة رهينة أمريكية محتجز لدى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

تظهر الرسائل الإلكترونية التي حصلت عليها الغارديان أنّ المحادثات الأوّلية مع القيادة الروحية لتنظيم داعش التي كانت غايتها الإفراج عن عبد الرحمن (بيتر) كاسيغ بدأت في منتصف أكتوبر/تشرين الأول واستمرّت لأسابيع عدّة على مرأى ومسمع من مكتب التحقيقات الفدرالي.

كان كاسيغ-الذي اعتنق الإسلام خلال فترة اعتقاله منذ أكثر من عام-آخر رهينة أجنبية تمّ قتله على يد داعش. وقد أعلنت الجماعة المتطرفة عن مقتله في 16 نوفمبر/تشرين الثاني عبر فيديو مروّع لا يختلف عن تسجيلات الجماعة الأخرى.

وإنّ الشخص الذي اقترح فكرة هذه المبادرة التي فشلت في نهاية المطاف كان المحامي المثير للجدل يدعى ستانلي كوهن، من نيويورك، الذي كان قد مثّل صهر أسامة بن لادن وأعضاء من حركة حماس في المحاكم الأمريكية.

شجّع كوهن رجلي دين بارزيْن مؤيديْن لتنظيم القاعدة على التّدخّل باسم الأمريكيين والتفاوض مع داعش. أحد هذين هو أبو محمّد المقدسي، الذي يعد من أكثر رجال الدين الجهاديين المعاصرين نفوذًا. أمّا الآخر فهو أبو قتادة، الذي وصفه قاضٍ أسباني بـ «السفير الروحي» للقاعدة في أوروبا. وقد أشرك كوهن-الذي سيقضي 18 شهرًا في السجن في يناير/كانون الثاني بعد أن اعترف بتورّطه بمخالفات ضريبية في أبريل/نيسان الماضي-جهاديّا آخر في هذه المحادثات، وهو كويتي من قدامى قيادي القاعدة ومعتقل سابق في سجن غوانتنامو. وقد طُلب من الغارديان عدم ذكر اسمه لأغراضٍ أمنية.

وردًا على طلب كوهن للمساعدة على إطلاق سراح كاسيغ، أجاب الكويتي: «نريد إنقاذه».

لم تكن غايتهم إطلاق سراح كاسيغ فحسب بل دفع داعش إلى وقف عمليات خطف الرهائن وقتلهم، وهو أسلوب أرعب الكثير من الجهاديين وأجّج الخلاف العقائدي بين الجماعة وتنظيم القاعدة.

وقد أكّد مكتب التحقيقات الفدرالي أنّ كبار مسؤوليهم كانوا على بينة من تحرّكات كوهن. وأكّد المكتب أيضًا أنّه كان سيدفع 24,000 دولار أمريكي

(15,000 جنيه إسترليني) من تكاليف رحلة كوهن ومترجمه خلال الـ 17 يومًا التي سيقضيانها في الشرق الأوسط. ولو أنّ المفاوضات نجحت، كانت ستشكّل خطرًا على الولايات المتّحدة الأمريكية. إذ عرض على داعش انفراج على مستوى الخطاب الديني، مقابل ترك عمليات حجز الرهائن ويتمثّل ذلك بعدم قيام المقدسي وأبو قتادة وغيرهما من الشخصيات الدينية البارزة في محيط القاعدة بوصف عناصر داعش بأنّهم متطرفون لا يحظون بمؤهّلات إسلامية مناسبة.

سافر كوهن إلى الشرق الأوسط في 13 أكتوبر/تشرين الأول ووضع «بروتوكول» لمكتب التحقيقات الفدرالي والسلطات الأردنية لكي يفسح المجال أمام المقدسي للتواصل مع تلميذه السابق تركي البنعلي، وهو رجل دين بحريني يافع من كبار قياديي داعش.

ويقول إيميل البروتوكول، بتاريخ 22 أكتوبر/تشرين الأول: «توافق الأردن على أن لا تطلب من [المقدسي] القيام باتّصالاته [مع داعش] من مواقع تابعة للمخابرات، ولن ترفع دعاوى ضدّه على خلفية هذه الاتّصالات أو تستجوبه بشأنها».

وقال مسؤول مكافحة الإرهاب في مكتب واشنطن الميداني في اليوم التالي إنّه «لن يتم تعقّب الاتّصالات لأغراض عسكرية أو القيام بغارات طائرات من دون طيّار. وإن سمح للشيخ، فإنّه سيود أيضًا مناقشة ضرورة الوقف النهائي لكل عمليات خطف الصحفيين، وعمّال الإغاثة، والمدنيين، والمسلمين، وعدم قتل أي منهم بأي وسيلة من الوسائل»، وأضاف «لقد أخبرني للتو زميلي، في الدولة التي أنتم فيها، أنّه أعطي الضوء الأخضر».

وقال مسؤول في مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI للغارديان إن المكتب لم يحصل أو يقدّم ضمانات على أن المقدسي أو أي شخص آخر يشارك في هذا الجهد سيكون في مأمن من الانتقام بعد الوصول إلى داعش.

لكـن كوهيـن يعتقـد أن الصفقـة تـم الاتّفـاق عليهـا، وأن المقدسـي بـدأ بعـد ذلـك سلسـلة مـن المقايضـات مـع البنعلـي مـن خـلال منصـة وسـائل الإعـلام الاجتماعيـة الواتــس أب WhatsApp.

وقـال كوهيـن إن داعـش أعطتـه تأكيـدات مـن خـلال وسـطاء أن كاسـيغ سـيبقى علـى قيـد الحيـاة بينمـا تجـري المحادثـات. وقـال المحامـي إن المقدسـي قـال لـه يـوم 26 أكتوبـر إنـه واثـق مـن أنـه سـيفرج عـن كاسـيغ، بنـاء علـى الحـوار المسـتمر مـع رجـل الديـن الداعشـي.

ولكـن فـي اليـوم التالـي، اعتقلـت الأجهـزة الأمنيـة الأردنيـة المقدسـي لـ «اسـتخدام الإنترنـت فـي الترويـج والتحريـض علـى آراء المنظمـات الإرهابيـة الجهاديـة»، وانهـارت المفاوضـات.

وقـال كوهيـن إنـه شـعر بالخيانـة لأن البروتوكـول الـذي وضعه لمنـع اعتقال المقدسـي قـد تـم خرقـه. «أشـعر أننـا خسـرنا فرصـة ذهبيـة ليـس لإنقـاذ كاسـيغ فقـط، بـل رهائـن محتمليـن آخريـن».

مـن خـلال حـواره الـذي تـم عبـر الإيميـل مـع مسـؤول مكتـب التحقيقـات الفيدرالـي، يعتقـد كوهيـن أن الولايـات المتحـدة حاولـت الوصـول إلـى المسـئولين الأردنييـن لمعرفـة مـا إذا كان يمكـن أن يفرجـوا عـن المقدسـي لإعـادة المحادثـات إلـى مسـارها. ولـم يعلـق مكتـب التحقيقـات الفيدرالـي حـول مـا إذا كانـت وكالات أمريكيـة أخـرى تدخّلـت أم لا.

ولا يـزال المقدسـي فـي السـجن فـي الأردن، لكـن «أبـو قتـادة» أكّـد تفاصيـل قنـاة التفـاوض.

وقـال، متحدثـا إلـى وسـيلة إعلاميـة غربيـة كبـرى للمـرة الأولـى، إنـه كان يعمـل مـع

المقدسي للمساعدة في إنقاذ كاسيغ، وإنّه كتب إلى زعيم داعش يحثه على الإفراج عن عامل الإغاثة الأمريكي.

وقال للغارديان إنه كان معاديا تمامل للجماعة المتشددة التي اجتاحت مساحات من سوريا والعراق. «أن تدّعي داعش بأنها دولة هو هدف صعب المنال، في الحقيقة هم حفنة من البلطجية ورجال العصابات وليس لديهم مؤهلات دينية. لا شيء على الإطلاق».

لم تستجب الحكومة الأردنية على أسئلة مفصلة من صحيفة الغارديان حول لماذا تم اعتقال المقدسي أو إذا كانوا على علم بدوره في محادثات كاسيغ.

وقال كبير المتحدثين باسم مكتب التحقيقات الفيدرالي، بول بريسون: «الأولوية القصوى لدى الـ FBI في التحقيقات المتعلقة بعمليات الخطف الدولية هي العودة الآمنة لمواطنينا. ولأن الظروف مختلفة في كل حالة، يعمل مكتب التحقيقات الفيدرالي عن كثب مع بقية مؤسسات حكومة الولايات المتحدة للنظر في جميع الخيارات الممكنة والمسموح بها قانونا لتأمين الإفراج عنهم. للحفاظ على هذه الخيارات، واحتراما لأحبائهم، فإننا نادرا ما نناقش هذه التفاصيل علنا».

وقدمت صحيفة الغارديان لعائلة كاسيغ تفاصيل جهود المفاوضات التي فشلت، قبل النشر، وقد رفضوا أن يعطوا أي ردود.

وزير الداخلية يلتقي شخصيات مجتمعية وسياسية

قال مرجع معارض إن لقاء جمع وزير الداخلية ببعض الشخصيات السياسية والمجتمعية الشيعية، بناء على دعوته، ودار اللقاء حول أخطار محتملة من تنظيم داعش السنّي المتطرّف.

وعـرف مـن الشـخصيات التـي حضـرت اللقـاء، النائبـان السـابقان عـن جمعيـة الوفـاق عبـد الحسـين المتغـوي وعبـد علـى محمد حسـن، ورئيـس جمعيـة المنبـر الديمقراطي التقدمـي عبـد النبـي سـلمان، وسـلفه حسـن مـدن، وأميـن عـام جمعيـة وعـد رضـي الموسـوي، والحقوقـي سـلمان كمـال الديـن، كمـا حضـرت اللقـاء شـخصيات أخـرى معروفـة فـي أوسـاط المجتمـع الشـيعي.

وعقـد اللقـاء فـي مكتـب الوزيـر، وحضـره رئيـس الأمـن العـام طـارق الحسـن. وقالـت المعلومـات التـي أفـاد بهـا المرجـع المعـارض إن الوزيـر كان يريـد مـن الشـخصيات التـي حضـرت أن تسـاعد فـي «لجـم التطـرف بـكل أنواعـه»، وأنـه سـمى هـذه الشـخصيات بـ»الوسـطية والمعتدلـة».

وتحـدّث الوزيـر عـن «مخاطـر محتملـة قادمـة مـن داعـش» بكثيـر مـن التركيـز، حسـبما أفـاد المرجـع، وطالـب الوزيـر الحضـور بتوعيـة الجميـع مـن مخاطـر التطـرف علـى البحريـن، كمـا أشـار إلـى أن وزارتـه تتحسـب جيـدا لذلـك وتأخـذ التهديـدات القادمـة إلينـا علـى محمـل الجـد.

فـي هـذا السـياق، لفـت الوزيـر خـلال اللقـاء إلـى أن هنـاك تنسـيق أمنـي مـع دول الجـوار وتحديـدا السـعودية، وإنّـه قـد تـم تسـليم السـعودية عناصـر متطرفـة قدمـت إلـى البحريـن، وذكـر أن هنـاك قوائـم وأشـخاص تتـم مراقبتهـم كمـا أن القيـادة السياسـية وقـوات الأمـن كانـت متخوفـة مـن إمكانيـة تعـرض مواكـب العـزاء هـذا العـام للإرهـاب.

ورغـم تحذيراتـه مـن التنظيمـات الإرهابيـة، إلا أن الوزيـر حـاول أن يفصـل بينهـا وبيـن التفجيريـن الأخيريـن الـذي اسـتهدف أحدهمـا مسـجدا شـيعيا راح ضحيّتـه مواطـن شـيعي، إذ قـال، بحسـب مـا أفـاد بـه المرجـع «إن التفجيريـن الأخيريـن فـي دمسـتان وكـرزكان ومـا نتـج عنهمـا مـن ضحايـا نفّذتهمـا مجموعـة واحـدة بحسـب الدلائـل والتحقيقـات».

إحـدى الشـخصيات المعارضـة تحدّثـت لوزيـر الداخليـة عمـا جـرى مـن انتهـاكات وعمليـات قتـل داخـل السـجون، وإغـراق المناطـق بمسـيلات الدمـوع، والتعـدي علـى أعـراض ومعتقـدات المواطنيـن، وتفشـي ممارسـات التمييـز فـي وزارات الدولـة كـوزارة التربيـة وغيرهـا، والتهميـش والإقصـاء لفئـات واسـعة مـن البحرينييـن. كمـا تحـدث عن الـدور السـيء للإعـلام وكتـاب الأعمـدة، وطالـب بوقـف هـذه الممارسـات وتحقيـق العدالـة حتـى تسـتطيع «قـوى الاعتـدال» أن تكـون مؤثـرة إيجابـا فـي المجتمـع، علـى حـد تعبيـره.

كمـا انتقـد المعـارض السياسـي اقتصـار الاجتمـاع علـى ممثليـن لمكـون واحـد، فـي حيـن أكـد الوزيـر أنـه سـيلتقي ممثليـن عـن المكـوّن الآخـر قريبـا.

نهاية حوار ولي العهد

كعادته، يغيب ولي العهد طويلاً، ثم يظهر قصيراً، ليعلن عن مشروع جديد، يثير ضجيج الإعلام وصخبه، قبل أن يعاود الاختفاء مجدداً. هكذا ظهر في فبراير 2011 داعياً إلى تبنيه حوار توافق وطني، لم يلبث أن غاب بعد أقل من شهر من إعلانه، وبقى غائباً عن استئناف الحوار في فبراير 2013، وحتى تعليقه رسمياً بعد فشله في 8 يناير 2014.

لكن ظهوره الذي تكرر مرتين في العام 2014 كان مختلفا جدا، فقد بدا وكأنه الظهور الأخير، على مسرح الحوار.

مطلع العام المنصرم، وتحديدا في 15 يناير/كانون الثاني 2014، عرض التلفزيون الرسمي صورا لولي العهد البحريني، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، إلى جوار أمين عام جمعية الوفاق، وأكبر قياداتها السياسية. وفي هذا اللقاء، دعا ولي العهد إلى ما أسماه «رفع تمثيل الأطراف في حوار التوافق الوطني»، بعد انتهاء جولة فاشلة من هذا الحوار، امتدّت نحو عام.

النمط الجديد من الحوار لم يحدث، ورفع تمثيل الطرف الرسمي لم يحدث، كان لقاء يتيما مع المعارضة أداره وزير الديوان الملكي، أكثر الأطراف راديكالية في القصر الحاكم. التقى خالد بن أحمد آل خليفة المعارضة في 21 يناير/كانون الثاني وسمع مطالبهم، ثم التقى ائتلاف الفاتح في اليوم التالي وأعطاهم حزمة من الطمأنات: لا اتفاقات خارج طاولة الحوار ولا تنازل عن تطبيق القانون، وصارحهم: «الحوار ليس بمبادرة من ولي العهد، والمعارضة ستنسحب منه».

النمط الجديد بقى بلا نمط يذكر، فبعد شهرين من إطلاق ولي العهد

الدعـوة للحـوار، فـي 22 مـارس/آذار أعلـن أميـن عـام جمعيـة «الوفـاق» الشـيخ علـي سـلمان أن «الحـوار فـي البحريـن مجمـد، مـا يشـي بـأن الجديـة غيـر متوافـرة». بقـى الوضـع مجمـداً لأشـهر وسـط اسـتمرار تصريحـات المتحدثـة الرسـمية باسـم الحكومـة: « لازلنـا نبحـث جـدولا توافقيـا للحـوار».

مفـردة الحـوار هـذه تكـرّرت عشـرات المـرات علـى ألسـن المسـئولين، بـل وصلـت إلـى لسـان الملـك نفسـه خـلال العـام 2014، لكنهـا كانـت جعجعـة فقـط!

ووسـط تأكيـد المعارضـة علـى اسـتعدادها للدخـول فـي حـوار جـاد مـع السـلطة، وصفـت الاتصـالات التـي تجـري بيـن الحكومـة والمعارضـة بـ»السـوالف» و»حمـلات العلاقـات العامـة لطمـس الحقائـق»، فيمـا بقـى ولـي العهـد غائبـاً عـن المشـهد مجـدّدا.

الظهـور الثانـي لولـي العهـد كان فـي 17 سـبتمبر/أيلول، اليـوم الـذي دعـا فيـه 131 شـخصية مـن التجـار والـوزراء السـابقين والنـواب والمثقفيـن إلـى مـا أسـماه بلقـاء «الأعيـان»، وذلـك قبـل قرابـة شـهرين مـن موعـد الانتخابـات المقـررة فـي 22 نوفمبر/ تشـرين الثانـي. دعـا ولـي العهـد «الأعيـان» للتوقيـع علـى وثيقـة تبـارك الملـك، وتدعو البحرينييـن للمشـاركة فـي الانتخابـات المقبلـة.

حملـت الوثيقـة موافقـة الأعيـان علـى «مـا تـم عرضـه علينـا مـن نقـاط حول مـا يمكن التوافـق عليـه بيـن الأطـراف المشـاركة بالحـوار الوطنـي فـي المحـور السياسـي» دون أن تذكـر الوثيقـة هـذه النقـاط الخمسـة أو تشـير إليهـا حتـى.

كانـت الرسـالة التـي قدمهـا الديـوان الملكـي للمعارضـة ورفضتهـا بدورهـا، تتضمـن بنـوداً خمسـة حـول دوائـر انتخابيـة أكثـر توازنـاً، مجلـس شـورى معيـن، وحكومـة معينـة، وبقـاء الجهـاز القضائـي كمـا هـو، ومؤسسـات أمنيـة كما هـي. نفـت الجمعيات المعارضـة أنّـه قـد تـم التوافـق علـى أي مـن هـذه النقـاط، أو حتـى مناقشـتها.

كان «الأعيـان»، البديـل المريـح للجمعيـات السياسـية، التـي طالمـا كانـت طـرف الحوار علـى مـدار 4 سـنوات. وثيقـة الأعيـان هـذه، وكذلـك ظهـور ولـي العهـد المفاجـئ، كانـت إعلانـا رسـميا عـن فشـل الحـوار، ونهايتـه.

فـي اليومیـن التالییـن، أطلـع ولـي العهـد والـده الملـك ورئيـس الـوزراء علـى «مـا توافـق عليـه مـع الأعيـان»، سـلّم إمضاءاتهـم، ثـم غـاب عـن المشـهد مجـدداً!

لا يكفي أن تتابع الحوار بنفسك، يا ولي العهد

وجه ولي العهد دعوة رسمية لأربع شخصيات (وليس جمعيات) من جمعية الوفاق: الشيخ علي سلمان، خليل المرزوق، عبدالجليل خليل، سيد جميل العلوي. نص الدعوة التي حملها وسيط نافذ في ديوان ولي العهد، تنص على أن اللقاء هو: من أجل تناول السبل الكفيلة بتجاوز التحديات التي واجهت تقدم الحوار الوطني وتحقيقه للنتائج المرجوة.

الوفاق فعلاً من غير الصف الأول الذي يتقدم مسيراتها الأسبوعية، من رفاق الجمعيات المعارضة. شكل الدعوة وتشكيلها، يؤكدان ألا جديد في طريقة التعاطي، والدليل على ذلك شكل التغطية التي خرج بها إعلام النظام «سمو ولي العهد، يستقبل رئيسي مجلسي النواب والشورى وممثلي الجمعيات السياسية». كلمة (المعارضة) مزعجة للنظام، والتمثيل دونه الموت بالنسبة للنظام، وقد قال لها منذ السبعينيات فؤاد إسحاق خوري.

النظام يريد أن يستفرد برأس الوفاق، والأكثر من ذلك، يريد أن يستحقر قوى المعارضة الشريكة، الوفاق ذهبت، لكنها لم تكن وحدها، ليس لأنها نسقت مع قوي المعارضة، بل لأنها حملت معها مطالب المعارضة المتفق عليها، ولأنها تنطلق من مبدأ مشاركة قوى المعارضة معها في أي حوار جاد، ولقاء اليوم ليس حواراً.

في حوار التوافق الوطني كان رموز المعارضة في السجن منذ 2011، وفي هذا الحوار، ليس الرموز فقط في السجن، هناك من ينتظرهم السجن ممن يجلس اليوم مع ولي العهد، خليل مرزوق ينتظر جلسة محاكمته القادمة، وشيخ علي سلمان ممنوع من السفر، ومهدد بالاستدعاء والسجن بعد كل خطاب جماهيري. وهما متهمان بكراهية النظام والإرهاب.

رفض النظام أن يقر بفشل حوار التوافق الوطني، وقال إن حوار 2013 استكمال

لـه، والآن يقـول إن لقـاء اليـوم الـذي يريـد أن يؤسـس لحـوار جديـد هـو عـلاج لتحديـات الحـوار الأول. رعونـة قبليـة لا تقـر أبـداً بالنديـة ولا تعتـرف بالمراجعـة ولا تقبـل الاعتـراف بالفشـل.

الرعونـة القبليـة، هـي السـبب الرئيـس فـي تدويـل الأزمـة، وأمـراض القبيلـة تحتـاج إلـى الاعتـراف والعـلاج، وهـذا مـا يجـب أن يواجـه بـه المريض.عـاد الملـك مـن زيارتـه الخليجيـة لدولـة الامـارات، حيـث الأزمـة تشـغل الجميـع، يبـدو أنـه سـمع شـيئاً جعـل جميعـات ائتـلاف الفاتـح تنسـحب مـن الحـوار، وفـق مـا صـرح بـه لمـرآة البحريـن أحـد أعضـاء الائتـلاف. مـا يؤكـد ذلـك أن نـص الدعـوة يقـول «بتوجيـه مـن جلالـة الملـك بـأن يدعـو الوفـاق فـي الديـوان الزاهـر لولـي العهـد بالرفـاع»

«سـأتابع الحـوار بنفسـي» هكـذا كان ولـي العهـد، يعبـر عـن جديـة الحـوار الـذي يبشـر بـه، ولـن يكـون وزيـر العـدل (خالـد بـن علـي) منسـقاً، سـيحل محلـه خالـد بـن عبدالله هكـذا يقـدم ضمانتـه الأوليـة، لكـن ذلـك أيضـاً لا يكفـي، ولـن يكفـي تعديـل التمثيـل النسـبي للمشـاركين فـي الحـوار، ودخـول شـخصيات مـن أصحـاب القـرار، ونقـاش الأجنـدة الفعليـة للحـوار.

الحـوار بحاجـة إلـى تمثيـل حقيقـي للملـك، الأزمـة بينـه وبيـن المعارضـة، لا معنـى أبـداً للدعـوة التـي ذهبـت لعبـد اللطيـف المحمـود، ولا للجمعيـات المؤتلفـة مـع الحكـم. يمكننـا أن نفهـم الحـوار الجـاد علـى النحـو التالـي: أن يكـون هنـاك حـوار آخـر تحـت التشـكيلة الظاهـرة التـي يحضـر فيهـا ائتـلاف الفاتـح لاسـتكمال الناقـص فـي الصـورة، لا لصناعتهـا، الصناعـة يجـب أن تكـون هنـاك، حيـث إرادة الحكـم مـع إرادة المعارضـة وجهـاً لوجه.فهـل هنـاك شـيء مـن هـذا القبيـل، يفاجـئ الجميـع؟

أبرز ما دار في آخر 3 اجتماعات للسلف والإخوان والتجمع

في يوم واحد اجتمعت كل على حدة ثلاثة مجالس إدارات لثلاث جمعيات سياسية موالية للنظام في البحرين، يلعب كل منها دوره في دعم النظام مقابل العطايا. اجتمع مجلس إدارة جمعية تجمع الوحدة الوطنية بحضور عبداللطيف المحمود، وكذلك اجتمع مجلس إدارة جمعية الأصالة التي تمثل التيار السلفي في البحرين، أما على المقلب الإخواني فقد كان اجتماع تيار كامل وليس مجلس إدارة فقط، فقد حضر أبرز رموز تيار الإخوان المسلمين في اجتماع مجلس إدارة المنبر الإسلامي.

موضوع الاجتماعات الثلاثة، هو: تحديد موقف كل تيار من رياح التسويات الآتية، وتحديداً الموقف من الحوار الذي يرعاه الملك عبر ولي عهده هذه المرة، ويحضره وزير ديوانه الذي يقبض على مقاليد السياسة والأمن.

رشحت معلومات متناثرة عن ما دار في هذه الاجتماعات الثلاثة وحقيقة المواقف داخل هذه التكتلات السياسية التي وقفت ضد التطلعات الشعبية طوال الفترات المتأزمة خصوصا من 14 فبراير 2011. فيما يلي أبرزها:

تجمع الوحدة: التطرف يجمعنا

في اجتماع مجلس إدارة جمعية تجمع الوحدة الوطنية، يمكن وصف ما جرى في ذلك الاجتماع بالفوضى، فوضى في الأفكار، وفي الأولويات، وفي كل شيء. فقد بدأ الاجتماع متوترا، كانت التعليمات تترى لأعضاء إدارة تجمع الوحدة، وانعكس التوتر الحاصل في مقلب رئاسة الوزراء على اجتماع الجمعية.

كان أول آراء الاجتماع أنه يجب رفض مبدأ الحكومة المنتخبة في الحوار المقبل، وأنه لا يمكن لتجمع الوحدة أن يستمر في حال حصلت حلحلة حقيقية في اتجاه مشاركة شعبية في السلطة التنفيذية. كان هذا الرأي هو أبرز تعليمات ديوان رئاسة الوزراء: ارفضوا الحكومة المنتخبة جملة وتفصيلاً.

ظهرت هذه التعليمات على شكل بيان فضائحي من الناحية السياسية، كان واضحاً لدى جميع الحضور أنه ليس لجمعيتهم من اسمها شيء، ثمة تجمع مصالح فقط، وأنه لا بديل عن سيادة الخيارات المتطرفة من أجل استمرار تدفق المصالح.

تمخض الاجتماع عن البيان الكارثي الذي يرفض إملاء أية شروط مسبقة على الحوار، لكنه في الوقت نفسه ضمن بيانه شروطاً ثلاثة لمشاركته. رفض الحوار، وتبرأ كل من تياري السلف والإخوان من العلاقة بهذا البيان. باختصار تورط تجمع الوحدة الوطنية بموقفه، وصار واضحاً أنه بحاجة إلى الرجوع خطوة إلى الوراء، وقد تكون مكلفة له.

المنبر الاسلامي: إخوان وبس

في اجتماع تيار الإخوان المسلمين بكل رموزه الذين تداعوا للمشاركة في اجتماع مجلس إدارة المنبر الإسلامي، كانت الخلاصة في كلمة واحدة: الإخوان.

كان التفكير البراغماتي البحت هو السائد في الاجتماع، إذ توافق الحضور على التالي: رفض الحكومة المنتخبة علناً كما يريد جناح رئاسة الوزراء، وتأييدها في السرّ لكن بشروط وضوابط. إن حصلت هذه الشروط والضوابط، فهي ستحظى بتأييد المنبر الإسلامي، وإن لم تحصل فسينظر المنبر لعواقب رفض مبدأ الحكومة المنتخبة.

كان هناك توافق بل إجماع داخل الاجتماع الإخواني على سياسة، أنه يجب حماية تيار الإخوان المسلمين في البحرين بأي ثمن، وأنه لا يجب التطرف بل الدقة والحذر لئلا يتعرض التيار لضربة أمنية كما حصل له في كثير من الدول الأخرى، مثل مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يشبه طقس الجماعات السرية التي يتخطفها الطير، ارتفع صوت مذكراً

إخوتـه: الآن لدينـا وزيـر واحـد يمثـل تيـار الإخـوان هـو صـلاح علـي وزيـر حقـوق الإنسـان، وإذا مـا كانـت الحكومـة المنتخبـة سـتزيد حصتنـا لتكـون ثلاثـة وزراء، فإننـا يجـب أن نؤيدهـا، مـع ضابطـة الحـذر والتأكـد مـن أن الحكومـة المنتخبـة هـي إرادة الـدول الكبـرى الراعيـة للحكـم، وأنـه لا عقـاب علـى الإخـوان فـي حـال تأييدهـم لهـذا المبـدأ.

تخوفـت بعـض آراء الإخـوان مـن تقـدم التيـار الشـيعي فـي الحكومـة، لـذا توافـق الحضـور فـي الاجتمـاع علـى تأييـد مبـدأ التصويـت للـوزراء فـي البرلمـان وزيـراً وزيـراً، وجعـل رئاسـة الـوزراء فـي عائلـة آل خليفـة، وأن المبـدأ فـي التصويـت، لأي وزيـر فـي الحكومـة هـو حصـة تيـار الإخـوان فقـط.

الأصالة: لنقطف الثمرة

جمعيـة الأصالـة ممثلـة التيـار الوهابـي فـي البحريـن، كان اجتماعهـا براغماتيـاً أيضـاً، ثمـة توافـق سـاد مفـاده أن الحكومـة التـي تمثـل الإرادة الشـعبية آتيـة لا محالـة، وأنـه مـن الحكمـة رفضهـا علنـاً كمـا طلبـت رئاسـة الـوزراء، لكـن تحـت الطاولـة يجـب إبـداء مرونـة. وقـال أحـد الحاضريـن بشـكل واضـح: لقـد دافعنـا عـن الحكـم بـكل قـوة، وأنـه إذا كانـت التيـارات السياسـية سـتتمثل فـي الحكومـة، فإننـا يجـب أن نقطـف ثمـرة وقوفنـا مـع النظـام، والتمثـل فـي الحكومـة بـكل قـوة لوقـف أي صعـود شـيعي.

سـاد رأي متفائـل فـي الاجتمـاع، إن التيـار لـن يدفـع ثمـن مواقفـه المتشـددة ضـد المطالـب الشـعبية، وأن الفرصـة باتـت سـانحة للحصـول علـى مناصـب حكوميـة رفيعـة، فليـس لـدى النظـام مزيـد مـن الأوراق للعـب بهـا، ونحـن (كتيـار سـلفي) أولـى بالمناصـب مـن المعارضـة ومـن تيـار الإخـوان الـذي لـن يتوانـى عـن القفـز مـن السـفينة والإمسـاك بالمنافـع المرتقبـة مـن أي اتفـاق.

يُتوقع أن جمعية الأصلة ستصدر بياناً ثانياً، تعلن فيه بشكل اوضح رفضها لمبدأ الحكومة المنتخبة، لأن البيان الصادر عن الاجتماع لم ينل رضى رئاسة الوزراء.

هذه كانت خلاصة الاجتماعات الثلاثة التي جرت قبل يومين، وتبين منها بوضوح أن: الحكومة المنتخبة هي عمود الحل السياسي القادم.

جستين غينغلر: ولي العهد البحريني يبدأ تحركه

في كانون الأول/ديسمبر 2013، تجاوزت السلطات البحرينية مسارًا سياسيًا كانت قد التزمته حتى في أحلك أيام الأحكام العرفية التي فُرِضَت في الأشهر التي تلت انتفاضة شباط/فبراير 2011، باعتقالها رئيس أكبر جمعية سياسية في البلاد ووجه المعارضة السياسية، الشيخ علي سلمان، بتهمة «التحريض على الكراهية الدينية ونشر أخبار كاذبة تضر بالأمن القومي.» كثيرًا ما كان هناك انتقادات من داخل وخارج الحكومة تدّعي بأن خطبه الحماسية تشجع على بروز نوع من تكتيكات المقاومة العنيفة المتزايدة بشكل عرضي في البحرين، ومع ذلك، فإن أمين عام الوفاق قد احتفظ بالامتياز المشبوه بكونه زعيم المعارضة الرئيسية خارج السجن.

وبالتالي فإن اعتقاله غير المتوقع وحظره من السفر بانتظار المحاكمة، قد أظهر بأنه يعلن عن مرحلة جديدة في جهد ثلاث سنوات الآن في البحرين في إماتة النشاط السياسي، الذي لا تكون فيه الرموز الأساسية حتى - أولئك الذين قد يقوم بعض عناصرهم الأكثر راديكالية باتهام بجرم مغاير تمامًا لاختيارات الدولة- بمنأى عن ذلك. في الواقع، يبدو أن النظام قد استعد لينجح في تهديداته القديمة التي يكون فيها مصير الوفاق كمصير العديد من الجمعيات المعارضة الأخرى: حلّ بالجملة.

وبالتالي، لم يكن التغير في المشهد صغيرًا عندما وجد هذا المُحَرّض المزعوم

علـى الكراهيـة الطائفيـة وتهديـد الأمـن الوطنـي فقـط بعـد ثـلاث أسـابيع نفسـه ليـس فـي غرفـة الاسـتجواب، ولكـن فـي ديـوان القصـر يجلـس إلـى جانـب ملـك البحريـن المسـتقبلي. لقـد جمـع صـوت الاعتـدال الرئيسـي فـي العائلـة الحاكمـة، ولـي العهـد الشـيخ سـلمان بـن حمـد بـن عيسـى آل خليفـة زعمـاء مختلـف ألـوان الطيـف السياسـي لبحـث سُـبُل إنقـاذ «حـوار وطنـي» وُلِـد ميتًـا، ولحسـن الحـظ، كان قـد تـمّ تعليقـه قبـل ذلـك بأسـبوع. فبعـد مـا يقـارب عامًـا مـن الاجتماعـات التـي كانـت تُعقـد كلّ أسـبوعين، وافـق المشـاركون فـي الإجـراءات الهزليـة التـي يرأسـها وزيـر العـدل علـى منهجيـات هـذه العمليـة حتـى.

وبعيـدًا عـن النـأي بنفسـه عـن رجـل الديـن الشـيعي المُتّهـم حديثًـا، قـدّم ولـي العهـد عرضًـا لِمـا توصّـل إليـه فـي برنامجـه السياسـي. وللإعـلان عـن جهـوده التفاوضيـة المُتجـدّدة، نشـر علـى حسـابه الرسـمي علـى تويتـر صـورة عـن الجلسـة تُركِّـز بشـكل مباشـر علـى الشـيخين. كانـت الرسـالة، إلـى المتشـددين داخـل النظـام بقـدر مـا هـي للمجتمـع، تنصّـلًا واضحًـا، وربمـا حتـى تحديًـا للاسـتراتيجية الأمنيـة الحاليـة التـي تعتمدهـا الدولـة للتعامـل مـع الاحتجاجـات الجاريـة. وفـي تقريـر لهـا صـدر قبـل الاجتمـاع مـع ولـي العهـد بيـوم واحـد فقـط، وثّقـت الوفـاق 745 حالـة اعتقـال لمعارضيـن فـي شـهر كانـون الأول/ديسـمبر 2013 وحـده، بمـا فـي ذلـك 31 حالـة اعتقـال تتضمـن أطفـالًا.

وصـف بيـان مشـترك صـادر عـن الوفـاق وأربـع جمعيـات معارضـة أخـرى المحادثـات بأنهـا « صريحـة وشـفافة». وأكثـر مـن ذلـك، تمثّـل مشـاركة ولـي العهـد تنـازلًا كبيـرًا لصالـح الكتلـة، التـي كانـت شـكواها الرئيسـية فـي المفاوضـات السـابقة عـدم وجـود تمثيـل رفيـع المسـتوى للأسـرة الحاكمـة.

وبالإضافـة إلـى الكلمـات المشـجّعة مـن المشـاركين، أخيـرًا، فـإن نطـاق المحادثـات المتجددة-نفسـها- لقـاءات ثنائيـة بـدلا مـن مشـاجرات متنافـرة - يجـب أن يُفضِـي

إلى تقدّم من وُجهَة نظر كلّ من الجمعيات السياسية والحكومة. فالأولى يمكنها أن تقدّم برامج متسقة بدلًا من النّضال للمشاركة في المحادثة، فيما تتجنب الدولة السيناريو الحرج بعقد مفاوضات سياسية جادة ثلاثية الاتجاهات مع الدوائر السنية والشيعية، والتي قد تجد نفسها في اتفاق مفاجئ.

ومع ذلك، تمثل مبادرة الشيخ سلمان شيئًا أكثر أهمية من العودة إلى حوار هادف، فمع هذه المبادرة، كان قد أعلن عودته-التي طال انتظارها- إلى الروابط الوطنية. ومن المفارقات، أن لقاءه الأخير مع علي سلمان - في آذار/مارس 2011 - الذي أثبت مشهد تراجعه السياسي، في الوقت الذي انهارت فيه محادثات التوصل الى تسوية للمظاهرات الجماهيرية عن طريق التفاوض في أقل من 24 ساعة، قد عجّل بانهيار مخيف في القانون والنظام. وفي صباح اليوم التالي،عبرت عدة آلاف من القوات البرية القادمة من المملكة العربية السعودية إلى البحرين ، وتُرك الشيخ سلمان في حرج كبير - ويُستهزأ به الآن حيث يُطلَق عليه اسم الأمير الساذج المستعد للمفاوضة على البلد - لأن أصحاب التفكير الأمني في العائلة المالكة قد دبروا حملة القمع الواسعة وحملة العقاب التي تلتها.

منذ ذلك اليوم، تم استقصاء ولي العهد بطريقة أو بأخرى عن السياسة، واضطر إلى مشاهدة عمه ومنافسه الرئيسي رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة يتعهد بعودة متعمدة إلى عقد من الإصلاحات الاقتصادية في العلامات التجارية والمؤسسات. وفي الوقت نفسه، يكتسب فصيل متشدد جديد في الديوان الملكي والوزارات ذات الصلة بالأمن نفوذًا غير مسبوق. وقد نجح جهد تدريجي لإعادة تمكين الشيخ سلمان، والذي بلغ ذروته عند تعيينه في منصب النائب الأول لرئيس الوزراء في آذار/مارس 2013، في إعادة مأسسة دوره في الحكومة، ولكن ليس هناك مرسوم ملكي يمكنه أن يعيد له ثقة زملائه من أفراد العائلة المالكة، ولا ثقة المواطنين البحرينيين.

السبب في أن ولي العهد الأمير سلمان قد اختار هذه الأيام لتجديد مزاعمه السياسية يرجع، ربما، إلى أسهمه المرتفعة أكثر من الانخفاض المُقَرّر في أسهم منافسيه. رئيس الوزراء، الذي يستمد قوته من شبكات المحسوبية الواسعة التي أنشئت على مدى فترة 44 سنة من حكمه، قد تورط مؤخرًا في فضيحة رشوة قديمة في شركة ألمنيوم البحرين (ألبا). وتداعت قضية مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا في النهاية عندما رفض الشهود الإدلاء بشهادتهم، ولكن ليس قبل اعتراف الحكومة البحرينية في رسالة كتبها أحد نواب الشيخ خليفة أن المبالغ التي دُفِعَت للمسؤولين التنفيذيين في ألبا تمت بمعرفة وموافقة رئيس الوزراء. وتكشف دعوى منفصلة -تضم شركة ألكوا الامريكية لصناعة الألمنيوم ثُبِّتت في وقت سابق في كانون الثاني/يناير أيضًا- عن «عشرات الملايين من الرشى لمسؤولين في الحكومة البحرينية، بمن في ذلك كبار أعضاء العائلة المالكة في البحرين.»

في الوقت نفسه، قلّل التقدم في معالجة المخاوف الخليجية والغربية بشأن البرنامج النووي الإيراني من حماس المُحافظين في عائلة آل خليفة الذين قضوا السنوات الثلاث الماضية باستغلال وحتى زرع الخوف الشعبي من النفوذ الإيراني لإحباط أي مشاركة فعلية مع المعارضة التي يقودها الشيعة. في غياب هذا الحجاب الطائفي، فإن المطالب الدائمة لجمعية الوفاق وحلفائها -برلمان متمكن وتشكيل حكومة أكثر تمثيلًا ووضع حد لتجنيس لا رقابة عليه للأجانب للخدمة في الشرطة والجيش وبذل جهود جدّية لمكافحة الفساد- لا تبدو معقولة فحسب، بل تتماشى في الواقع إلى حد كبير مع الأهداف المعلنة للجماعات السنية «الموالية للحكومة « شكليًا .

بالتالي ليس من قبيل المصادفة أن يكون ولي العهد، في عودته السياسية، قد سلّط الضوء على تميزه المزعوم عن هذه الأعمال كالمعتاد. بعد أسبوع من تصدّر انهيار التحقيق الذي يتعلق بشركة ألبا في بريطانيا عناوين الصحف في

البحريـن، أحـال الشـيخ سـلمان إلـى النيابـة العامـة عـددًا مـن القضايـا المريبـة مـن الكسـب غيـر المشـروع المُبَيّـن فـي تقريـر سـنوي - رغـم قلـة احتمـال التجـاوب معـه - صـادر عـن المكتـب الوطنـي لمراجعـة الحسـابات. وكمـا أشـار أحـد مستشـاري ولـي العهـد بإيجـاز، فإنـه «لـم يكـن يمكـن لهـذا الإعـلان غيـر المسـبوق أن يحصـل علـى توقيـت أفضـل.»

ويأتـي تحركـه أيضًـا وسـط تزايـد التذمـر الشـعبي مـن تخفيـض وشـيك فـي الوقـود والإعانـات الأخـرى فـي الوقـت الـذي تكافـح فيـه البحريـن لتُـوازن ميزانيتهـا المثقلـة بالفسـاد. وكونـه كـوّن سـمعته فـي بدايـة الألفيـة الثالثـة كمُجَـدّد اقتصـادي، فـإن عـودة ظهـور المزيـد مـن الهمـوم المعيشـية - بـدلًا مـن القلـق الضبابـي مـن «التدخـل الأجنبـي» فـي شـؤون البـلاد -- تعطـي الشـيخ سـلمان فرصًـا لكسـب تأييـد المواطنيـن العادييـن مـن جديـد، وإن لـم يكـن كذلـك، تأييـد أصحـاب الأعمـال وأسـيادهم فـي العائلـة المالكـة.

ومـن المحتمـل، بطبيعـة الحـال، أن ينضـم هـؤلاء إلـى حلفائهـم الذيـن يعيشـون الإيرانوفوبيـا (والمفسـدين المتصوريـن ضمـن المعارضـة) فـي محاولـة لعرقلـة جهـود ولـي العهـد، سـواء مـن خـلال النـداءات الموجهـة إلـى الـرأي العـام أو أعمـال التخريب المباشـرة. ولكـن، علـى نحـو غيـر معتـاد لهـذا الجـزء مـن العالـم العربـي، قـد تكـون الظـروف الاقتصاديـة لمـرة واحـدة هنـا فـي صالـح الإصـلاح السياسـي.وكونه قـد طُلِـب منهـم قبـول اقتطـاع مؤلـم فـي أربـاح الدولـة، فـإن البحرينييـن مـن جميـع الأطيـاف السياسـية قـد يوافقـون علـى أنـه قـد حـان الوقـت لكـي تقـدم العائلـة الحاكمـة تنـازلات مـن تلقـاء نفسـها.

حوار ولي العهد: مسلسل أمريكي طويل، البطل فيه مهزوم دوما

السـيناريو ذاتـه منـذ 2011؛ يعلـن ولـي العهـد سـلمان بـن حمـد عـن مبـادرة حـوار يقـول أنهـا «جـادة»، لحـل الأزمـة العاصفـة بالبحريـن، ثم سـرعان ما يختطف متشـددو

السلطة الساحة بأكملها، ويختفي ولي العهد، تشتعل الساحة بالتصريحات النارية المناهضة للحوار مع (الخونة)! وتنهض جمعيات السلطة وتجمعاتها النائمة، لتعلن رفضها وهواجسها من سيطرة (الانقلابيين)، واستحواذهم على السلطة، وتفزع أقلام السلطة ومنتدياتها ووسائل تواصلها المجتمعي رافضة الضغط الدولي وتدخلهم في الشأن المحلي، ورافضة أي حوار مع (عملاء إيران)! وفي حركة هوليوودية، يتم الإعلان عن عدد من التفجيرات الغامضة في فترات متقاربة، كما يعلن إصابات بين قوات المرتزقة، أو موت أحدهم، تنسب إلى (الإرهابيين الذين يريد ولي العهد محاورتهم)! ثم تنشط ساحة البسيتين، معقل السلف التكفيري، في الردح الطائفي، وتحريك غرائز الكراهية والغضب الحيوانية صراحة، ضد مكون رئيس في المجتمع، ثم تتصاعد وتيرة المداهمات والاعتقالات وحدّة الأحكام الصادرة بحق المعتقلين السياسيين بشكل هستيري، وتحكم السلطة قبضتها على المعارضة أكثر بإجراءات أمنية متشددة أكثر، فيما يبقى ولي العهد متواريًا خلف الحدث!!

السيناريو ذاته منذ 2011، لا جديد في آليات متشددي السلطة الذين يحكمون قبضتهم على مفاصل الدولة، ولا في سيطرتهم على فئات عريضة من الشارع الموالي، واستخدام فزعة الشارع لضرب الشارع ببعضه، ولو وصل الأمر إلى اللعب بالدمّ. عبّر عنها علي سلمان، أمين عام الوفاق، في حوار المنامة في 27 يناير بقوله: «المتشددون قد يلجأون لأساليب دموية إذا اقتربنا من الحل، والبوادر غير جيدة».

مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى قالت بعد أسبوعين من جلوس ولي العهد إلى المعارضة بهدف فتح فرصة جديدة للحوار: « إن الهوة اتسعت بين أطراف العائلة الحاكمة في البحرين بشأن كيفية الحوار مع المعارضة»، وأشارت: «التطورات الأخيرة بشأن الحوار الوطني في البحرين قد تفتح الباب أمام حرب سياسية بين أطراف العائلة الحاكمة».

الواقع لا يقول شيئًا آخر غير هذا، لم نشهد منذ جلوس ولي العهد إلى المعارضة في منتصف يناير غير «الأساليب الدموية"، و»الحرب السياسية» المتصاعدة في مقابل لا شيء حتى الآن.

طرف واحد مسيطر على الفعل السياسي، و القرار واللعب بالشارع الموالي، هو الطرف المتشدّد، مقابل طرف لا وجود فعلي له على أرض الواقع، على الأقل هذا ما يظهر على السطح حتى الآن.

ولي العهد: نمط جديد من الحوار

كانت البداية في 15 يناير، عندما التقت المعارضة البحرينية بولي العهد، بدعوة منه، لتدارس سبل إيجاد حوار جاد ينتج صيغة سياسية جديدة تشكل حلًا شاملًا ودائمًا. المعارضة أعلنت أن اللقاء إيجابي، ويتوقف على الخطوات القادمة.

ولي العهد أعلن في اليوم نفسه التوافق على البنود الرئيسية للحوار، ودعا إلى رفع تمثيل الأطراف في حوار التوافق الوطني، مشيرًا إلى نمط جديد من الحوار لم يعلن عن تفاصيله.

في 16 يناير أعلنت الناطقة باسم الحكومة سميرة رجب أن الديوان الملكي سيقوم بتنسيق لقاءات ثنائية مع أطراف الحوار ابتداءً من الأسبوع المقبل.

رئيس الوزراء: ارفضوا الحكومة المنتخبة

هجمة شرسة قوبل بها ولي العهد من قبل الجبهات التي يحركها رئيس الوزراء وجناح الخوالد. الاستنفار وصل حدّه الأقصى في الصراخ. في اليوم التالي مباشرة، أصدر «ائتلاف الفاتح» في 17 يناير بيانًا أكّد فيه عدم إمكانية مشاركته في الحوار الذي دعا له ولي العهد.

بدوره تغيب رئيس الوزراء عن ترؤس جلسة مجلس الوزراء الاعتيادية يوم الأحد

19 يناير، فسّرها موالون بأنها تأتي في سياق رفضه للقاءات التي تمت بين ولي العهد مع المعارضة.

أما الصحفية سوسن الشاعر، فقد شنت هجومًا إعلاميًا ناريًا على وليّ العهد على مدى يومين، واصفةً إياه بما خلاصته: قصير النفس.. خضعتَ للإرهاب.. واتفاقيتك غير ملزمة لنا.

وفي عصر اليوم نفسه، انتشرت لافتات ذات حجم كبير على شوارع رئيسية في منطقتي الرّفاع والبسيتين (معقل السلف التكفيري وجماعة القاعدة)، ترفض قطعيًا الحوار مع المعارضة.

رفض مبدأ الحكومة المنتخبة كان هو الموضوع الأول لجمعيات الموالاة، أو هكذا أُمروا، ففي 20 يناير، عقدت كل من جمعيات السلف (الأصالة)، والإخوان (المنبر)، والفاتح، اجتماعات كل على حدة. موضوع الاجتماعات الثلاثة هو: تحديد موقف كل تيار من رياح التسويات الآتية، وتحديدًا الموقف من الحوار الذي يرعاه الملك عبر ولي عهده هذه المرة، ويحضره وزير ديوانه، الذي يقبض على مقاليد السياسة والأمن.

كانت أبرز تعليمات ديوان رئاسة الوزراء التي وصلت إلى هذه الجهات: ارفضوا الحكومة المنتخبة جملةً وتفصيلاً. ظهرت هذه التعليمات على شكل بيان فضائحي من الناحية السياسية.

وفي الخلف، وبشكلٍ متوازٍ، تسرّبت أخبار مؤكدة أن رجل رئيس الوزراء، عبدالنبي الشعلة، بدأ جولات مكوكية لتكوين «تكتّل» مصالح وسط الشيعة، من أجل كسر مقاطعة جمعية (الوفاق) للانتخابات النيابية المزمعة هذا العام 2014.

الخوالد: اختطفنا الحوار

في 21 يناير، بدأت أولى إشارات اختطاف الحوار من قبل (الخوالد)، وذلك في

أول اللقاءات الثنائية بين السلطة والأطراف الشعبية، إذ التقت المعارضة بوزير الديوان خالد بن أحمد آل خليفة، وغاب عن اللقاء أي ممثل عن ولي العهد. كان وزير الديوان وحده هو من يدير الحوار، كشيخ قبيلة يستقبل مواليه. خرجت المعارضة بانطباع «بارد وسلبي»، وأن «وزير الديوان يخطف قيادة الحوار».

في اليوم التالي مباشرة، التقى وزير الديوان ائتلاف «الفاتح»، وعلى عكس الجلسة التي سبقتها وما خرجت به المعارضة من انطباع سلبي ومحبط، خرجت جمعيات الفاتح منبسطة ومطمئنة: «لا يوجد أي شكل من أشكال الاتفاقات ولن توجد اتفاقات خارج إطار طاولة الحوار إلا بالتوافق بين جميع الأطراف»، و«لا يوجد أي شكل من أشكال التنازل في تطبيق القانون على من أجرم في حق الوطن، ولا خروج عن الثوابت الوطنية المتمثلة في الميثاق الوطني والدستور وآلياته».

في اليوم نفسه، كانت الطمأنة الأخرى على لسان ابن أخته، قائد خلية البندر أحمد عطية الله، اجتمع بعدد من الصحافيين الموالين المفزوعين وطمأنهم. أخبرهم أن المعارضة سيؤول بها الأمر لتنحسب من الحوار، وأن الحوار الذي يقوده (خاله) وزير الديوان لا يمكن أن يستجيب لمطالب المعارضة، وأكد أن الحوار لم يكن بمبادرة من ولي العهد، إنما جاء بمبادرة من الملك، وسيشرف عليه الديوان الملكي. بهذا أكمل الخوالد الجزء الخاص بمصادرتهم للحوار وطمأنة أتباعهم أن الأمر لن يتجاوز الشكلي فقط.

جمعيات الموالاة: اللعب على الوقت ونعم للتعيين

تأخير المضي في خطوات جدية، كي يتاح الوقت لقتل الحوار من جديد، كانت هي اللعبة التالية بعد طمأنة الموالين؛ تبدأ بإعلان قيادي جمعيات «ائتلاف الفاتح"، عبدالله الحويحي، أن الائتلاف «سيحتاج إلى أسبوعين» لتقديم مرئياته إلى الديوان الملكي.

فيما أعلن عبد اللطيف المحمود، زعيم الفاتح، في خطبة صريحة حول دوره المنذور له منذ 2011، قال إن «ائتلاف الفاتح سيظل يعمل على تقوية النظام»!

وفي 12 فبراير، تقدم «الفاتح» بعرض مرئياته للديوان، وكان أبرز ما جاء فيه «رفض اللقاءات الثنائية، ونحو حكومة معينة تعرض على النواب».

الملك: أعطيتكم الميثاق وعقوبات جديدة لإهانتي

وكعادة الملك، الغارق في متلازمة الإنكار المزمن لما يدور حوله من واقع، يلقي في يوم الميثاق 14 فبراير خطابًا منقطعًا عن الواقع، غارقًا في وهم ما قبل 13 عام. استرسل فيه في مديح (الميثاق)، وأثنى على القوات المسلحة، وسقط منه كل شيء آخر بينهما.

لكنه لم يكن غائبًا عن فرض عقوبات جديدة تصل إلى ال 7 سنوات لمن يهينه!، وغرامة مادية تصل إلى 10 آلاف دينار، وذلك في القرار الذي أصدره في 4 فبراير.

الحملة على الحوار باسم أمريكا

بدورها بدأت سلسلة أخرى من التحركات الموازية، بينها تهييج الرأي العام الموالي وإظهاره بأنه المستضعف المستهدف أمام أي تدخل خارجي لحلحلة الوضع في البحرين، وأن هناك ما يدار من تحت الطاولة مع (الانقلابيين) ضد (الشرفاء)!

بدأها، في 23 يناير، العقيد السابق في الأمن الوطني عادل فليفل ليقول إن مبادرة الحوار التي حركها ولي العهد جاءت بأوامر أميركية، مشيرًا إلى أن واشنطن هددت مسؤولين بحرينيين بتجميد أرصدتهم البنكية من أجل القبول بمطالب المعارضة.

وفي 5 فبراير، يمسك الخوالد بطرف الهجوم، ففي لقاء له مع صحيفة الأيام

التابعة للديوان الملكي، يهاجم المشير القائد العام لقوة دفاع البحرين أمريكا ويقول: هم أصحاب مصالح لا صداقات، وأن الوجود الأمريكي في البحرين ليس لحمايتنا أو الدفاع عنا، وأن سياستها تفقدها أصدقاءها الخليجيين.

بدورها تنشر صحيفة أخبار الخليج، المقربة من رئيس الوزراء، في عمود لمدير تحريرها عبد المنعم إبراهيم: «يحدث الآن عندنا في البحرين، حيث تحاول الإدارة الأمريكية أن تقنع النظام في البحرين بالتخلي عن رئاسة الحكومة». ويقول أن ذلك يمثل «تمهيدًا لإسقاط حكم الأسرة الخليفية الكريمة والتخلي عن عرش المملكة لصالح ولاية الفقيه الإيرانية».

وفي 12 فبراير، أصدرت جمعية الميثاق، التابعة للنظام، بيانًا، طالبت فيه «ولي الأمر»، بما أسمته «بمكاشفتنا حول الأبواب السرية وما يجري تحت الطاولة»، واصفة (الوفاق) بالداعية إلى العنف والانقلابية.

مزاعم الإفراج عن الرموز!

الإفراج عن بعض الرموز السياسيين تمهيدًا للحوار، كانت إحدى التسريبات التي لم تصدر من جهة رسمية أو معلنة، بل من حسابات وشخصيات موالية، لا أحد يعرف على وجه الدقة ما إذا كان نشرها بهدف تهييج الشارع الموالي وتخويفه، أم ثمة نوايا قد طرحت فعلاً بهذا الاتجاه، لكن الخلاصة لم تتجاوز حتى الآن موقف الفزعة من اتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه.

ففي 10 فبراير، أعلنت حسابات موالية، بعضها يدار من شخصيات في العائلة الحاكمة، عن احتمال الإفراج عن سجناء سياسيين، في إطار التهيئة لأجواء الحوار. وقال محمد صقر آل خليفة، الذي يدير شبكة «منرفزهم» الحكومية إن «أنباء مؤكدة عن قرب الإفراج عن المساجين السياسيين في قضية محاولة قلب نظام الحكم في البحرين في خلال الأيام القادمة».

وفي 15 فبراير، أصدرت جمعية الأصالة السلفية التابعة للنظام بيانًا حذرت فيه من إطلاق سراح من أسمتهم بالانقلابيين والخونة والمجرمين، وحذرت مما أسمته «خطورة المساس بأحكام القضاء والعفو عن المدانين تحت أي شكل»، وتساءلت: «هل من المقبول أن نخضع لهؤلاء الخونة ونطلق سراح المجرمين؟»

الداخلية: تفجيرات إرهابية وقتل شرطي

حملة أمنية واسعة شنتها الداخلية قبل الذكرى الثالثة للثورة، سبقتها حملة مداهمات واسعة واعتقالات، ومحاصرة المناطق بالحواجز الإسمنتية والخرسانات، وإغراق المناطق بالمدرعات والآليات العسكرية. وكعادة الداخلية في مثل هذه الأوقات، بدأ الإعلان عن سلسلة من أعمال التفجيرات، واعتقال مجموعات من الشباب تحت هذا المسمى، ففي 14 فبراير أعلنت «الداخلية»، ما أسمته «التصدي لمجموعات تخريبية والقبض على 26 من المتورطين في أعمال الشغب»، وأعلنت عن تضرر حافلة لنقل أفراد الشرطة إثر تفجير، وصفته بالإرهابي، بمنطقة الديه. وإصابة اثنين من أفراد الشرطة بتفجير في منطقة الدير.

كانت المفاجأة حين أعلنت الداخلية في اليوم التالي، 15 فبراير، وفاة أحد رجال الشرطة المصابين بتفجير الدير، دون أي إشارة سابقة لخطورة الإصابة، ودون صورة تظهر ما تعرض له الشرطي المقتول حسب زعمها، إذ أعلنت الداخلية عن ما أسمته «تفكيك 4 عبوات متفجرة والقبض على 55 من المتورطين بالأعمال التخريبية الخميس والجمعة الماضيين. ووفاة الشرطي عبد الوحيد سيد محمد (29 عامًا) بلوشي الجنسية متأثرًا بالتفجير الإرهابي الآثم الذي وقع الجمعة في قرية الدير. كما أصيب 5 من رجال الشرطة 2 منهم إصابتهم بليغة، وتم حرق سيارتين مدنيتين ، واستهداف حافلة لنقل طلبة المدارس بزجاجات المولوتوف الحارقة وهو الأمر الذي يكشف بوضوح خطورة تلك الأعمال الإرهابية».

رئيس الوزراء: لن تكون هناك أية إجراءات للحلحلة

رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، كعادته كلما تحسس خطرًا يمسّ كرسيه ذا الـ43 عامًا، ينشط في اللقاءات الجانبية التحريضية والتأجيجية، بينها لقاؤه، في 10 فبراير، في قصر القضيبية مستقبلاً عددًا من المواطنين والإعلاميين، والفعاليات الاقتصادية الموالية له، وتكراره الممجوج للكلام الذي صار محفوظًا عن مواليه: «ما مر على البحرين يجب أن يكون عبرة لا تنسى ولا تمحى، سواءً على صعيد المؤامرة التي تعرضت لها لتدخل في فوضى العنف والتخريب». ويحذّر: «بعض الدعوات البراقة في ظاهرها تخفي في باطنها نوايا خبيثة تستهدف أمن الوطن واستقراره تؤكدها الممارسات ولكن لدينا العزم والإسناد القوي لتجاوزها، ولن نترك مجالاً أو ثغرة تعيدنا إلى تلك الأيام التي عانى فيها الجميع من وطأة الإرهاب».

وتأتي الحادثة الغامضة التي ادعت فيها الداخلية قتل شرطي في منطقة الدير، لتفتل ما تبقى من خيط مزاعم الإفراج عن الرموز السياسيين، ففي 16 فبراير شدّد مجلس الوزراء على ما أسماه «الحادث الإرهابي» الذي نفذ في الدير، ليعلن: لن يكون هناك أي عفو عن «الإرهابيين» الذين أدينوا بأحكام قضائية.

فيما أعلن رئيس الوزراء في مجلسه الأسبوعي، 18 فبراير، الذي ضم ثلّة من المتشددين المعروفين من أتباعه، بينهم السلفي التكفيري محمد خالد، وناجي العربي، وغيرهم: «قرار نهائي لا عودة عنه، وهو عدم اتخاذ أية إجراءات لحلحلة الأزمة».

ثم شن خطابًا حربيًا ضد الجميع في الداخل والخارج: «هؤلاء الذين يناوئون الوطن ويفترون عليه هم ليسوا أكثر من أدوات للخارج.. لذا يجب علينا أن

نكـون صفـا واحـدا فـي مواجهـة الخـارج.. فـلا أمريـكا ولا إيـران.. ولا حتـى الأمـم المتحـدة.. فهـؤلاء جميعـا قـد كشـفوا عـن زيفهـم ونواياهـم الخبيثـة ضـد البحريـن».

القضاء: حلّ المجلس العلمائي وحكم بالإعدام

وكان الحـدث الأكثـر اسـتفزازًا، والـذي بـدى واضحًـا أنـه يأتـي لقطـع الطريـق علـى الحـوار، هـو صـدور الحكـم فـي 29 يناير بحـلّ «المجلـس العلمائـي"، أكبـر مؤسسـة دينيـة شـيعية بالبحريـن ومصـادرة أملاكهـا، الأمـر الـذي وصفتـه «الوفـاق» فـي بيـان غاضـب لهـا: «النظـام البحرينـي أعلـن حربـه علـى المواطنيـن الشـيعة والوجـود الشـيعي».

الشـيخ عيسـى قاسـم أعلـن ذلـك فـي خطبـة الجمعـة 31 يناير، وقـال إن غلـق «المجلـس الإسـلامي العلمائـي» «قـرارٌ قديـم وقـد اختيـر لإعلانـه هـذا التوقيـت الخـاص محاولـة لقطـع الطريـق علـى دعـوة حـوارٍ قـد تفضـي بمقتضـى نـوع الظـروف القائمـة إلـى إصـلاح مطلـوبٍ لسـلامة الوطـن».

فيمـا الحـدث الأكثـر وجعًـا للبحرينييـن، والتصعيـد الأكثـر اسـتفزازًا للشـارع، هـو إصـدار الحكـم بالإعـدام علـى أحـد المعتقليـن بتهمـة بقتـل شـرطي فـي فبراير 2012، والحكـم علـى 4 آخريـن بالسـجن المؤبـد بالتهمـة ذاتهـا.

كان هـذا مـا حـدث فـي السـاحة منـذ إعـلان ولـي العهـد عـن نمـط جديـد مـن الحـوار، ثـم غـاب. تـرى مـاذا بعـد؟!!

«الحوار» مراوغة لكسب الوقت

يـرى مراقبـون بـأن دعـوة السـلطات البحرينيـة للحـوار لـم تكـن سـوى مراوغة لكسـب الوقـت، ومحاولـة للتغطيـة علـى الانتهـاكات التـي ارتكبتهـا أثنـاء الذكـرى الثالثـة للثـورة. يلاحـظ اختفـاء هـذه المفـردة مـن الخطـاب الرسـمي فـي الآونـة الأخيـرة،

مقابـل لهجـة مختلفـة تركـزت حـول تشـديد القبضـة الأمنيـة وتضييـق الخنـاق أكثـر علـى المعارضيـن، بـل والتلويـح بملاحقـة الجمعيـات السياسـية قضائيًـا.

ويعتقـد المراقبـون بـأن مصيـر الحـوار «الثالـث»، الـذي دعـا لـه ولـي العهـد سـلمان بـن حمـد آل خليفـة منتصـف شـهر يناير الماضـي، بـات غامضًـا، وأن فرصـة التوصـل لحـل حقيقـي للأزمـة السياسـية فـي البحريـن، التـي دخلـت عامهـا الرابـع، فـي ظـل المتغيـرات علـى الأرض، أضحـت شـبه مسـتحيلة.

ووفقًـا للقـاء تلفزيونـي مـع الأميـن العـام لجمعيـة الوفـاق الوطنـي الإسـلامية، الشـيخ علـي سـلمان، عشـية ذكـرى الرابـع عشـر مـن فبرايـر، فـإن السـلطة لـم تتواصـل مـع المعارضـة فيمـا يخـص الجـدول الزمنـي وخطـوات الحـوار، وأن الجمعيـات السياسـية قدمـت مرئياتهـا، ولا زالـت تنتظـر التحـرك الحقيقـي مـن قبـل السـلطة.

فـي المقابـل، صعّـدت السـلطة فـي البحريـن حملتهـا الأمنيـة تجـاه المعارضيـن، الأمـر الـذي يتعـارض فـي رأي المراقبيـن بشـكل كلـي مـع التوجـه الرسـمي، الـذي كان يدعـو لعقـد حـوار توافـق وطنـي ثالـث، وهـو مـا يتطلـب بالدرجـة الأولـى تبريـد السـاحة، ووقـف الحملـة الأمنيـة، والإفـراج عـن المعتقليـن السياسـيين، إلا أن الوضـع علـى الأرض شـهد منـذ الدعـوة للحـوار سـقوط شـهيدة خمسـينية، بعـد مداهمـة منزلهـا فجـرًا، وأحـكام سياسـية غيـر عادلـة، بلغـت حـد الإعـدام بحـق معتقلـي رأي، إضافـة لاعتقـال العشـرات وارتفـاع وتيـرة الانتهـاكات الأخـرى.

الخطـاب الرسـمي تصـدره تصريـح رئيـس الـوزراء، خليفـة بـن سـلمان آل خليفـة، مؤخـرًا. قـال خـلال ترأسـه جلسـة لمجلـس الـوزراء، بحضـور ولـي العهـد، الـذي مـن المفتـرض أن يكـون عـرّاب الحـوار القـادم، أنـه لـن يكـون هنـاك تهـاون مـع كل مـن ارتكـب أو حـرّض علـى أعمـال تخريبيـة أو إرهابيـة مضـرة بالوطـن بحسـب رأيـه، رافضًـا وجـود أي عفـو عـن أحـكام صـدرت بحـق المعتقليـن السياسـيين، باعتبارهـا أحـكام قضائيـة لا يتـم تجاوزهـا تحـت أي مسـوغ.

كما توعد خليفة بن سلمان، الذي يشغل منصبه منذ استقلال البحرين قبل 43 عامًا، بالمزيد من الإجراءات الأمنية، وذلك خلال زيارته مجلس عزاء شرطي ادعت وزارة الداخلية أنه قُتل في تفجير ببلدة الدير في 14 من فبراير الجاري، داعيًا إلى تعزيز التدابير والإجراءات الأمنية للتصدي بكل حزم للعابثين بأمن الوطن واستقراره.

في حين ألمح وزير العدل، خالد بن علي آل خليفة إلى أن السلطة عازمة على اتخاذ خيارات مغايرة لـ«الحوار»، معتبرًا، في نظره، أن الدولة قدمت العديد من مبادرات الحوار، من بينها ما أسماه بالتعديلات الدستورية، التي حدث قبل عامين، موضحاً بأن مسألة استكمال حوار التوافق الوطني لم تتخذ فقط من الحوار خيارًا، متابعًا: «من يقول بأن الحوار ليس بديلاً عن الثورة فليعلم أن الدولة خياراتها دائمًا مفتوحة»، في رد صريح على الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان الذي ثمن في وقت سابق التكامل بين القوى الثورية في الذكرى الثالثة للثورة.

في المقابل، تبدو الدعوات الخجولة، من قبل المجتمع الدولي لتحريك عجلة الحوار المتعثر في البحرين، غير قادرة على دفع السلطات لتغيير منهجيتها في التعاطي مع الأزمة السياسية، لا سيما بعد نقل أحد الصحفيين الموالين للنظام على لسان رئيس الوزراء قوله: «نحن لا تهمنا هذه الدول المعادية.. ولا المنظمات المأجورة.. ولا حتى الأمم المتحدة التي حادت عن الطريق القويم»، كما نقل الصحفي عن خليفة بن سلمان قوله: «بأن قرار نهائي لا عودة عنه، وهو عدم اتخاذ أية إجراءات لحلحلة الأزمة، وقال إنه لا عودة عن هذا القرار».

الموقف الرسمي للسلطة تجاه «الحوار» أثبت، بشكل واضح، ما أشار إليه الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في حديثه التلفزيوني، عندما رجح كفة من صفهم بـ«الإقصائيين» في السلطة، إذا أشار إلى وجود انقسام داخل

الأسـرة الحاكمـة فـي البحريـن حـول كيفيـة التعامـل مـع الأزمـة السياسـية، معتبًـرا بـأن كفـة "الخوالـد»، المعروفيـن بالتشـدد، هـي الأقـوى أمـام دعـوات الحـوار التـي يطلقهـا الجنـاح الآخـر، المنـادي بالحـل السـلمي والحقيقـي فـي البـلاد.

توبي ماتيسن: (لا) حوار في البحرين

فـي الفتـرة التـي سـبقت الذكـرى الثالثـة للانتفاضـة البحرينيـة فـي 14 شـباط/فبرايـر2011، اجتاحـت الاحتجاجـات الواسـعة التـي ضمـت عشـرات آلاف المشـاركين المملكـة الصغيـرة مـرة أخـرى. وفـي الوقـت نفسـه، أثـار عـدد مـن الاتصـالات بيـن المعارضـة والعائلـة المالكـة الآمـال فـي اسـتئناف المفاوضـات الرفيعـة المسـتوى والمؤديـة إلـى حـل النـزاع الـذي طـال أمـده.

واعتُبِـر الاجتمـاع الـذي حصـل فـي 15 كانـون الثاني/ينايـر بيـن الأميـر سـلمان وزعمـاء المعارضـة، بمـن فـي ذلـك علـي سـلمان، أميـن عـام الوفـاق، الحزب الشـيعي الرئيسـي، فتحًـا. فقـد جـاء فقـط بعـد أسـبوع مـن تعليـق رسـمي لحـوار وطنـي طـال لعـام ولـم يكـن مثمـرا وبعـد أقـل مـن شـهر مـن احتجـاز علـي سـلمان لفتـرة قصيـرة ومنعـه مـن السـفر لكلمـة ألقاهـا خـلال صـلاة الجمعـة. لقـد كانـت انطلاقـة مفاجئـة ورمزيـة، لمـن يبـدو أنـه الخـط المتشـدد مـن عائلـة آل خليفـة الحاكمـة.

طُلـب مـن جميـع الفئـات المدعـوة للمشـاركة فـي الحـوار الـذي جـدد شـبابه إرسـال قائمـة الرغبـات إلـى الديـوان الملكـي. وفـي 8 شـباط/فبراير، نشـر ائتـلاف المعارضـة، المكـون مـن الوفـاق والعديـد مـن الجماعـات اليسـارية، خارطـة طريـق لإخـراج المملكـة مـن أزمتهـا. وكانـت الخارطـة تشـمل المطالـب الرئيسـية فـي برلمـان «كامـل الصلاحيـات التشـريعية» و»حكومـة منتخبـة» وإجـراء اسـتفتاء يوافـق علـى أي قـرار وجميـع القـرارات التـي يخـرج بهـا الحـوار الوطنـي الجديـدة الـذي مـن المتوقـع أن يبـدأ.

بالإضافة إلى ذلك، ترغب المعارضة في وقف سياسة تجنيس الأجانب السنة، الذين جاء الكثير منهم للعمل في قطاع الأمن (المحظور على المواطنين الشيعة إلى حد كبير). وتتهم المعارضة الشيعية بشكل أساسي الحكومة بمحاولة تغيير التوازن الديموغرافي في البلاد للتحول من أغلبية شيعية إلى نسبة متساوية أو حتى أغلبية سنية. العائلة المالكة هي سنية. ويقول المنتقدون المتشائمون إن الحكومة تسمح بنظام «رجل واحد صوت واحد» وإعادة رسم الدوائر الانتخابية فقط عندما لا يصبح الشيعة هم الأغلبية. ومن الواضح أن المعارضة تريد نظامًا انتخابيًا أكثر عدالة عاجلًا وليس آجلًا.

شبكة من المصالح

البحرين هي أرخبيل في الخليج العربي يبلغ عدد سكانها حوالي 600 ألف مواطن، وهي تمثل شبكة معقدة من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط دول الخليج بالغرب منذ الأيام الخوالي للإمبراطورية البريطانية وحتى عصر «الهيمنة «الأمريكية» اليوم. كانت القاعدة البحرية في البحرين منفذًا رئيسيًا للسفن الحربية البريطانية في أواخر أربعينيات القرن الماضي حيث بدأت تستضيف القوات الأمريكية أيضًا. في عام 1971، أصبحت البحرين مستقلة رسميًا، وانسحبت بريطانيا من الخليج، تاركة القاعدة للأمريكيين، الذين جعلوا منها مقرًا للأسطول الخامس، والقوات البحرية الأمريكية في الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب وأجزاء من المحيط الهندي. وقد ضمنت القاعدة لفترة طويلة مكانة البحرين في التفكير الاستراتيجي البريطاني والأمريكي إلى جانب الدعم السعودي الذي ضمن أمن نظام آل خليفة.

بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975، أصبحت البحرين أحد المراكز المصرفية الرئيسية، إن لم نقل المركز الرئيسي، في منطقة الشرق الأوسط.

وبالفعل، ومنذ الحظر المفروض على النفط عام 1973، انصب المال على دول الخليج المنتجة للنفط والغاز. ورغم إن إنتاج النفط في البحرين متواضع، فإن اقتصادها، وخاصة المال والخدمات والسياحة والعقارات، قد استفاد من الطفرة في المنطقة. وخلال عقود التدخل، حصلت المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة على الملكية الكاملة لمواردها الطبيعية وأصبحوا لاعبين عالميين وأقوياء بجدارة، وفي عام 1981، شكلوا مجلس التعاون الخليجي (مع البحرين وعمان). وباستخدام ثروتها السيادية، اشترت دول الخليج أصولًا رئيسية في الغرب والعالم، وأعادت تدوير الأموال الناتجة عن مبيعات النفط واكتسبت الكثير من القوة الناعمة. واستثمرت أيضا بشكل مكثف في دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث فتح تحول الاقتصادات الليبرالية الجديدة منذ سبعينات القرن الماضي فرصًا.

يمكن القول إن السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة كانت السبب الرئيسي في اندلاع الثورات العربية عام 2011. وكذلك كان لها في البحرين تأثير عميق. فالمضاربات العقارية واستصلاح الأراضي وحاجة الشركات المتعددة الجنسيات لوسطاء محليين عززت إيجاد طبقة رأسمالية صديقة تكونت من الأسرة الحاكمة ومجموعة صغيرة من العائلات التجارية السنية والشيعية. ويتناقض تركيز الثروة بيد الأقلية بشكل واضح مع ظروف معظم البحرينيين، الذين يشعرون وبشكل متزايد بأنهم قد تخلفوا عن الركب. فبدون أرباح النفط الاستثنائية التي يتمتع بها جيرانها، لا يسع البحرين دفع الرواتب العالية لموظفي الخدمة المدنية والبنية التحتية الضخمة وبرامج الخدمات الاجتماعية التي وضعها شركاؤها في دول مجلس التعاون الخليجي للتخفيف من ضربات الليبرالية الجديدة. وقد برز التفاوت أكثر مع ظهور الفساد على نطاق واسع، كما أوضحت نتائج تحقيق دولي حول علاقات ألكوا، أكبر منتج للألومنيوم في الولايات المتحدة، بأفراد العائلة المالكة والمسؤولين البحرينيين. فقد اتهمت

ألكوا بدفع رشاوى بعشرات الملايين من الدولارات وفي النهاية دفعت غرامة تصل إلى 384 مليون دولار في الولايات المتحدة لحل هذه المسألة. وكشف التحقيق عن العمولات العالية التي يتقاضاها بانتظام المتحكمون في الاقتصاد البحريني.

وخلافًا لغيرها من البلدان الخليجية الصغيرة، لدى البحرين طبقة عاملة من السكان الأصليين، الذين تجمعوا غالبًا ضمن نقابات. وخلال القرن العشرين، لعبت الإضرابات والحركات المناهضة للاستعمار والأحزاب اليسارية دورًا رئيسيًا في تاريخ البحرين. وقد استوردت الحكومة البحرينية العمالة الرخيصة من الخارج لا لزيادة قوة العمل المحلية، ولكن للحلول مكانها إلى حد ما ولإضعاف الحركة العمالية المضطربة التي تمثلها. وكان الأجانب السنة (إلى حد ما من جنوب آسيا أو الدول العربية الأكثر فقرًا) يعتمدون في كثير من الأحيان على كفلاء داخل النظام. ومن هنا كان العمال المهاجرين أكثر ولاء للأسرة الحاكمة من بقية السكان. وقد غذّت هذه السياسة الاستياء بين البحرينيين الأكثر فقرًا، والكثير منهم، وليس جميعهم، من الشيعة.

الحملة الخليجية

لم يعرف النظام البحريني وحلفاؤه في الخليج والعواصم الغربية تمامًا كيف يتصرفون. فبعد الحملة الأولى، سمح للآلاف من المحتجين التجمع في دوار اللؤلؤة، رمز حداثة الدولة الخليجية في العاصمة المنامة والتي تحيط بها الطرق السريعة والجسور، وما يسمى المرفأ المالي وناطحات السحاب المليئة بالشقق السكنية الباهظة الثمن التي يمتلكها البحرينيون الأثرياء والسعوديون. والعديد من هذه المشاريع العملاقة يمتلكها أفراد من العائلة الحاكمة، لا سيما رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، الذي يتهمه عدد من المتظاهرين بالوعكة التي تعاني منها البلاد. عندما تم إعلان الاحكام العرفية في 13 آذار/ مارس 2011 أصبح دوار اللؤلؤة النسخة الخليجية لميدان التحرير في القاهرة.

تدفقت القوات السعودية، تحت الراية الرمزية لقوة العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي القليل الشهرة، على الجسر الذي يربط البحرين بالسعودية لسحق حركة الاحتجاج السلمية بشكل أساسي. كانت الحركة قد طالبت إلى حد كبير بالعملية الديمقراطية والتغيير التدريجي، وكانت الاشتباكات العرضية مع المتظاهرين ذريعة التدخل مما أدى إلى المزيد من التطرف في الشعارات.

شهدت الأسابيع التي سبقت ذلك اليوم المأساوي مفاوضات سرية بين ولي العهد الأمير سلمان، الذي يقدم نفسه كمصلح، والوفاق. وفي الوقت نفسه، دعا المتشددون في العائلة الحاكمة، الذين يتركزون حول رئيس الوزراء والفرع الملكي أصحاب الفكر الأمني المعروفين بالخوالد، الدول الخليجية المجاورة للمساعدة. لم تكن جميع الدول الخليجية مؤيدة للتدخل. فقد فضلت عمان وقطر والكويت التوصل إلى حل تفاوضي مع إصلاحات سياسية محدودة، ولأسباب ليس أقلها أنهم هم أنفسهم يخشون الهيمنة السعودية في مجلس التعاون الخليجي. ولكن كما قال أحد المسؤولين الخليجيين، «عندما رمى السعوديون والإماراتيون بكل ثقلهم الدبلوماسي على هذه القضية، استسلمنا».

كانت القضية محرجة بالنسبة للداعمين الغربيين الرئيسيين للبحرين: الولايات المتحدة وبريطانيا. ورغم الإنكار في ذلك الوقت، فإنه يبدو الآن أنه من المرجح أن الأمريكيين كانوا يعرفون عن الخطة السعودية لإرسال قوات إلى البحرين: لم يعترضوا، وإن لم يوافقوا. ومن السذاجة الاعتقاد بأن الولايات المتحدة، مع 6 آلاف عسكري ومتعاقد متمركز في القاعدة البحرية، والمعروفة الآن بالاسم المختصر NSA - البحرين (نشاط الدعم البحري -البحرين)، لا يمكنها أن توقف حلفاءها الخليجيين المقربين من غزو المخيم في دوار اللؤلؤة. منذ ذلك الحين، دعت إدارة أوباما لـ «حوار» في البحرين، وشرعت، في الوقت نفسه، في توسيع

هائـل فـي القاعـدة البحريـة، إلـى حـد مـا فـي المسـاكن التـي يحتـاج سـحبها مـن أفغانسـتان.

ومـع ذلـك، وبصـرف النظـر عـن الجانـب الأمنـي، وُضعـت القـوة الاقتصادية والسياسـية الهائلـة لـدول الخليـج الغنيـة موضـع التنفيـذ للتأكيـد علـى أنـه سـتتجرأ قلـة فـي العالـم العربـي أو الغـرب علـى التنديـد بالقمـع فـي البحريـن. اسـتخدم السـعوديون وسـائل إعلامهـم الناطقـة بالعربيـة لنشـر روايـة خطـة إيرانيـة للسـيطرة علـى البحريـن والتـي مـن شـأنها أن تعـرض كل دول الخليـج العربـي للخطـر. وقـد حـذت دول مجلـس التعـاون الخليجـي الأخـرى إلـى حـد كبيـر حذوهـا. الأسـر الحاكمـة الخليجيـة تتـزاوج مـن بعضهـا، ولـذا فـإن أي انتقـاد للعائلـة الحاكمـة البحرينيـة يعتبـر إهانـة لأفـراد العائلـة المالكـة الأخـرى أيضًـا (ويتـم التعامـل معـه علـى أنهـا جريمـة فـي جميـع أنحـاء دول مجلـس التعـاون الخليجـي).

وكان لحملـة العلاقـات العامـة لهـذه الدولـة الخليجيـة عواقـب بعيـدة المـدى. فقـد عمـدت الجامعـات الغربيـة المعتمـدة اعتمـادا كبيـرا علـى التمويـل الخليجـي إلـى ردع الأكاديمييـن عـن التحـدث عـن البحريـن، ومارسـت وسـائل الإعـلام الغربيـة الرقابـة الذاتيـة بسـبب الضغـط الكبيـر مـن المسـتثمرين والمعلنيـن. ولـم يغامـر الساسـة الغربيـون، المولعـون بحُقـن النقـد الخليجـي فـي الاقتصـادات المتعثـرة والمعتمديـن علـى تبرعـات الشـركات التـي لهـا مصالـح فـي الخليـج، بانتقـاد آل خليفـة.

قـد فعلـت الحكومـة البريطانيـة، التـي واجهـت أزمـة اقتصاديـة فـي الداخـل وضاءلـت مـن عـرض القـوة فـي الخـارج، كل مـا فـي وسـعها تقريبًـا للحفـاظ علـى علاقتهـا الاسـتراتيجية مـع النخبـة البحرينيـة. وكان الكثيـرون فـي المؤسسـة البريطانيـة ولفتـرة طويلـة يـرون البحريـن كواحـدة مـن أكثـر المناطـق متعـة فـي الإمبراطوريـة السـابقة، مـع أجـواء «متسـامحة» وعائلـة حاكمـة محبـة للإنجليـز.

فقد تابع الملك دراسته في الأكاديمية العسكرية في ساندهيرست، ودرس ولي العهد في كامبريدج (الجامعة الأمريكية في العاصمة واشنطن، حيث إن باحة المبنى الرئيسي فيها تحمل اسمه). حقًا، إن واحدة من أكبر مخاوف السفير البريطاني في ربيع عام 2011 كانت دعوة ملك البحرين أو عدم دعوته لحضور حفل زفاف الأمير وليام وكيت ميدلتون. وسّعت بريطانيا تعاونها الأمني أيضًا مع البحرين، مع قائد شرطة سكوتلاند يارد السابق جون ييتس لتقديم المشورة لآل خليفة حول كيفية «إصلاح» الأجهزة الأمنية. فقد أرسلت سكوتلاند يارد موظفًا إلى البحرين، وينتقد الناشطون البحرينيون الاعتقالات المتزايدة لمنظمي الاحتجاجات في عام 2013 بالاعتماد على المعلومات الاستخباراتية التي حصلوا عليها بمساعدة البريطانيين. وفي الوقت نفسه، أصبح جون تيموني، قائد شرطة فيلادلفيا وميامي السابق وسيء السمعة الذي عمد إلى تفريق الاحتجاجات في تلك المدن بالقوة، أيضا مستشارًا أمنيًا للعائلة المالكة البحرينية. وتشير الوثائق المسربة إلى أن تعيينه لقي دعمًا على أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية.

الحل أو المربع رقم واحد

يجب النظر إلى اجتماع 15 كانون الثاني/يناير وأفق إجراء حوار وطني جديد في ضوء هذه الشبكات الجيوستراتيجية والسياسية والاقتصادية. يبدو أن المحركين الرئيسيين لمباحثات عام 2014 هم الأمريكيون والبريطانيون.

تمنى المرء لو أن هذه القوى تنحو سياسة أكثر توازنًا تجاه البحرين. على كل حال، أودى قمع الانتفاضة البحرينية بحياة مئة شخص وتدعي المعارضة أن هناك 3 آلاف سجين سياسي، البعض تظهر عليهم علامات التعذيب. ولكن الضغط لا يأتي بسبب بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكنه يأتي بسبب كون استقرار البحرين أمرًا ضروريًا للمصالح الأمنية الغربية. ففي الوقت الذي تستطيع فيه عادة دولة بوليسية ما السيطرة على الاضطرابات، هناك دائما

إمكانية حدوث ثورة أو حرب أهلية مستمرة. يعتقد حلفاء البحرين الغربيون وبعض جيرانها الخليجيين أن عقد صفقة هو أكثر استمرارًا، صفقة تنطوي على تقاسم السلطة مع المعارضة دون تقويض الموقع المهيمن للأسرة الحاكمة. «حوارات» مماثلة بدأت في صيف عام 2011 ولكن سرعان ما انهارت لأن النظام لم يكن راغبًا في تقديم تنازلات سياسية كبيرة. بدأت المفاوضات من جديد في أوائل عام 2013، في الوقت المناسب لخلق دعاية جديدة خلال احتجاجات ذكرى بدء الانتفاضة وسباق الفورمولا 1، الذي يسوق تدفقًا سنويًا للصحفيين الذين يتطلعون إلى إضافة نكهة إلى تقارير حلبة السباق بزيارة للشباب الذين يحرقون الإطارات في القرى القريبة من المنامة.

بالتوازي مع الحوار الرسمي، جرت محادثات سرية بين ولي العهد والمعارضة بين آذار/مارس وتموز/يوليو 2013. وفقًا لمقربين من كلا الجانبين، كادت هذه المحادثات أن تؤدي إلى اتفاق، عندما انفجرت يوم 17 تموز/يوليو سيارة ملغومة خارج مسجد واقع في أحد أحياء الطبقات العليا في المنامة حيث يعيش العديد من أعضاء الأسرة الحاكمة. اتهم النظام العناصر الإرهابية في صفوف المعارضة، وأصدر أحكامًا بالسجن المؤبد ضد أشخاص زعم أنهم شاركوا في الهجوم. تشكك المعارضة في رواية الحكومة، وتؤكد أن المتشددين داخل النظام قد نفذوا الهجوم من أجل تخريب المفاوضات. ومهما كانت هوية من زرع القنبلة فقد حقق هدفه في الواقع: توقفت المحادثات السرية وبدأت مجموعة تلو الأخرى تنسحب من الحوار العلني، الذي تحول إلى ورشة نقاش دون جدول أعمال هادف أو جدول زمني واضح.

النظر في أحداث عام 2011 وما بعده، والعقود الماضية في الواقع، يجعل من الصعب التفاؤل حول لقاءات ولي العهد والمعارضة. يبدو أن العائلة الحاكمة، كما في السنوات السابقة، بحاجة إلى الأخبار الإيجابية التي تستطيع شركات العلاقات العامة التي توظفها الحكومة نشرها لتكون دليلًا على «عملية الإصلاح

الجاريـة». ومـن المفتـرض أن تعقـد الانتخابـات البرلمانيـة فـي شـهر تشـرين الأول/ أكتوبـر، والأسـرة الحاكمـة تريـد مـن المعارضـة المشـاركة. المعارضـة كانـت قـد قاطعـت الانتخابـات الأخيـرة بعـد حملـة 2011، ومـن هنـا عـاد البرلمـان برلمانًـا مواليًـا. وكمـا أوضـح علـي الأسـود، ممثـل الوفـاق فـي لنـدن: «العائلـة الحاكمـة تقـول لنـا بـأن الاصـلاح يصبـح ممكنًـا فقـط عندمـا ترجـع المعارضـة إلـى البرلمـان. يريـدون منـا أن ننسـى أساسًـا معانـاة ونضـال ثـلاث سـنوات، والعـودة إلـى المربـع رقـم واحـد، حيـث كنـا قبـل عـام 2011 «.

حتـى وإن وافقـت الوفـاق والجماعـات اليسـارية فـي تحالـف المعارضـة علـى مثـل هـذا السـيناريو، وهـذا مسـتبعد، فـإن الاشـخاص الذيـن يقـودون الاحتجاجـات فـي الشـوارع كل ليلـة فـي القـرى الشـيعية إلـى حـد كبيـر لـن يهـدأوا. حلـم المتظاهريـن هـو سـقوط النظـام، علـى الرغـم مـن أنهـم يعترفـون بـأن هـذه النتيجـة غيـر محتملـة عمـا قريـب. ولا يمكنهـم وقـف احتجاجاتهـم إلا فـي حـال كان هنـاك تنـازلات سياسـية حقيقيـة علـى الطاولـة. وتشـمل هـذه التنـازلات الإفـراج أو إعـادة محاكمـة السـجناء السياسـيين محاكمـة عادلـة، ولا سـيما الزعمـاء الـ 13 للمجموعـات السياسـية غيـر المرخصـة الذيـن حكـم عليهـم بالسـجن مـدة طويلـة لدورهـم فـي الانتفاضـة. الأسـرة الحاكمـة غاضبـة علـى هـذه الشـخصيات المعارضـة، التـي طالبـت بسـقوطهم، ولكـن يجـب إدراج هـؤلاء الرجـال ضمـن العمليـة السياسـية إذا مـا أريـد أن يكـون هنـاك اسـتقرار طويـل المـدى فـي البحريـن. حتـى الرئيـس بـاراك أوبامـا قـال فـي أيار/مايـو 2011 «السـبيل الوحيـد للسـير قدمًـا هـو دخـول الحكومـة والمعارضـة فـي حـوار، ولا يمكـن أن يكـون هنـاك حـوار حقيقـي وجـزء مـن المعارضـة السـلمية فـي السـجن». ولكـن، حاليًـا، هنـاك إطـلاق حملـة «البحريـن 13»، كمـا سـماها النشـطاء، وسـتكون لعنـة علـى الأسـرة الحاكمـة. بالنظـر إلـى ميـزان القـوى الإقليمـي والدعـم المالـي والعسـكري والسياسـي غيـر المشـروط مـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي والولايـات المتحـدة وبريطانيـا وغيرهـا، والانقسـامات العميقـة داخـل الاسـرة الحاكمـة وكذلـك

داخل المعارضة، فإنه من المرجح أن يستمر الجمود في البحرين في المستقبل المنظور.

يتبنى النائب السابق عن الوفاق والمتحدث باسمها في واشنطن، مطر مطر، الآن موقفًا مختلفًا: «في الواقع، من السهل نسبيًا حل مشاكلنا.» كيف يمكن أن يكون ذلك؟ يضيف: «في مقارنة إقليمية». في البلدان العربية الأخرى التي شهدت ثورات، مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن، انحدرت الصراعات السياسية إلى أعمال عنف وصراع دولي وحرب أهلية. «وبالمقارنة مع هذه الدول»، يتابع مطر، «ليس هناك دفع حقيقي لاستخدام العنف كأداة ثورية وليس هناك حرب أهلية حقيقية في البحرين. أعتقد أنه يمكن إدراج مطالب جميع البحرينيين في تسوية مستقبلية.» كلمات هذا السياسي، للتأكيد، يجب أن تلهم كل من يريد لهذا البلد أن يبقى معافى. يقول التاريخ أنه إذا لم يرَ المظلومون سبيلًا لحل سياسي، وإذا بدأت الثقة تتآكل في الأحزاب المعارضة الراهنة والمؤسسات الحكومية، وإذا كان الفاعلون الدوليون الحكوميون وغير الحكوميين على استعداد لدعم الجماعات المتنافسة، فإن البلدان قد تنزلق إلى صراع عنيف بين عشية وضحاها. وبشكل متزايد، كل هذه العوامل قد اجتمعت في البحرين. موقف الغرب هو أن الحوار السيء أفضل من عدم وجود حوار، وأنه في الوقت نفسه يجب على الجميع أن يبدأوا العمل كالمعتاد. ولكن الحوار السيء يقوض أيضًا أولئك الذين يؤمنون بالتسوية ويقوي المتشددين في كلا الجانبين، وعند كلا المجموعتين قاعدة شعبية كبيرة. فالمتشددون يتفقون على الأقل على شعار واحد برز في تجمعاتهم ووسائل الإعلام الاجتماعية: «لا حوار».

براين دولي: بعد 100 يوم على الحوار

يستطيع المرء أن يفعل الكثير خلال 100 يوم. فقد استغرقت صياغة دستور الولايات المتحدة أقل من 100 يوم وكان الرئيس روزفلت قد قدم 15 نموذجًا

تشـريعيًا رئيسـيًا خـلال 100 يـوم مـن تسـلمه رئاسـة الكونغـرس. وألّـف دوستويفسـكي الروايـة الكلاسـيكية «المقامـر» فـي 26 يومًـا فقـط، وسـجلت فرقـة البيتلـز ألبومهـا الأول فـي أقـل مـن 24 سـاعة، وكان فنسـنت فـان غـوغ يرسـم لوحـة كل يـوم فـي آخـر 70 يومًـا مـن حياتـه.

و(اليـوم) يصـادف مـرور 100 يـوم علـى لقـاء ولـي عهـد البحريـن ببعـض رمـوز المعارضـة بهـدف إعـادة إحيـاء الحـوار السياسـي المتداعـي. اعتُبـر هـذا اللقـاء تقدمًـا جذريًـا، وخطـوة أولـى حاسـمة فـي إنقـاذ البحريـن مـن الأزمـة السياسـية والحقوقيـة. قالـت حكومتـه إن الأطـراف التزمـت « بتسـريع الحـوار»، وأعلنـت المعارضـة أنهـا مسـتعدة لـ «ثـلاث جلسـات فـي الأسـبوع» فـي محاولة لإنهـاء الجمـود السياسـي الذي اجتـاح هـذا البلـد منـذ حملـة القمـع العنيفـة التـي أعقبـت الاحتجاجـات الديمقراطيـة الواسـعة النطـاق التـي بـدأت فـي عـام 2011 .

عندمـا انتشـر خبـر لقـاء ولـي العهـد، قالـت حكومـة الولايـات المتحـدة: «ندعـو جميـع الأطـراف لاغتنـام هـذه الفرصـة والمشـاركة بشـكل بنـاء فـي الحـوار الرامـي إلـى تسـريع الإصلاحـات ...»

ولكـن هـذا الإصـرار الجديـد المصـرح بـه بعـد اجتمـاع 15 كانـون الثاني/ينايـر لـم يفـضِ إلـى الكثيـر. قبـل أسـبوعين، قـال متحـدث باسـم الحكومـة: «لا نـزال نعقـد المفاوضـات الثنائيـة مـن أجـل تطويـر جـدول توافقـي يسـتند إلـى وجهـات النظـر المقدمـة مـن جميـع الأطـراف.»

وفـي الوقـت نفسـه، خـلال الأشـهر الثلاثـة التـي كانـوا يحاولـون فيهـا حـل مشـكلة إيجـاد أجنـدة، واصلـت البحريـن انزلاقهـا نحـو مزيد مـن التقلب والانقسـام. واسـتمرت الاحتجاجـات السـلمية والعنيفـة، وتـم اعتقـال المئـات وقتـل عـدد مـن المدنييـن ورجـال الشـرطة أمـا الرمـوز السياسـية التـي يجـب إشـراكها فـي هـذه المفاوضـات، فإنهـا لا تـزال وراء القضبـان.

يقـول رئيـس الـوزراء البريطانـي السـابق هارولـد ويلسـون، « إن فتـرة أسـبوع هـي فتـرة طويلـة فـي السياسـة»، فخـلال أسـبوع يسـتطيع المـرء أن يكتسـب سـمعة أو أن يشـوه سـمعة، يسـتطيع صناعـة التاريـخ وإتمـام الأعمـال. لقـد مضـى حتـى الآن 14 أسـبوعًا علـى لقـاء ولـي العهـد بقـادة جمعيـة الوفـاق المعارضـة لتحقيـق مـا وصفـه بأنـه «إصـرار متجـدد» علـى إجـراء الحـوار. ومـا رحـب بـه العديـد بوصفـه خطـوة جريئـة يبـدو أكثـر فأكثـر كمماطلـة، تسـتطيع الحكومـة أن تدعـي أنهـا جديـة مـن دون أن تتحـدث إلـى جميـع الأطـراف التـي يجـب أن تكـون فـي المحادثـات، أو حتـى مـن دون أن تتحـدث علـى الإطـلاق.

لا تـزال الحـوارات التجميليـة تكسـب الوقـت للنظـام فـي البحريـن وتسـاعده علـى تفـادي الانتقـادات الدوليـة لسـجله فـي مجـال حقـوق الإنسـان. ولا يـزال المسـؤولون فـي حكومـة الولايـات المتحـدة يقولـون منـذ مـا يقـرب مـن ثـلاث سـنوات، «دعونـا نعطـي الحـوار(ات) الوطنـي فرصـة «. لكننـا لا نـزال أمـام - سلسـلة مـن الحـوارات السـابقة التـي بـدأت فـي تموز/يوليـو 2011 والتـي فشـلت فـي تحقيـق إصـلاح حقيقي وانهـارت بعـد انسـحاب أحـزاب المعارضـة منهـا بسـبب الاسـتمرار فـي الانتهـاكات، بمـا فـي ذلـك اعتقـال قـادة المعارضـة. تعطـي هـذه المبـادرات المتغيـرة انطباعًـا خاطئًـا بأنـه يتـم بـذل الجهـود لحـل المشـكلة فـي حيـن أن الواقـع هـو أن البحريـن بعيـدة عـن معالجـة مشـاكل حقـوق الإنسـان الأساسـية أكثـر ممـا كانـت عليـه فـي عـام 2011. حتـى الآن لـم تتـم محاسـبة أي مسـؤول بـارز فـي الحكومـة لضلوعـه فـي وفـاة أو تعذيب،وقـد جـاء ذلـك مفصـلاً فـي تقاريـر العديـد مـن المنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة وأيضًـا فـي لجنـة التحقيـق التـي أمـر بإنشـائها ملـك البحريـن. لا تـزال سـجونها المكتظـة تـأوي أعـدادًا كبيـرة مـن السـجناء السياسـيين، ولا تـزال الثقـة معدومـة بيـن قـوات الأمـن وشـريحة واسـعة مـن السـكان.

إن نظـام البحريـن مخطـئ إذا كان يعتقـد بأنـه يمكنـه أن يلعـب لكسـب الوقـت، وأن الأزمـة سـوف تحـل بطريقـة أو بأخـرى. حـان للولايـات المتحـدة وحلفـاء البحريـن

الآخرين الضغط من أجل وضع حد للتردد والبدء بمفاوضات حقيقية. ومن دون محادثات حقيقية تشمل القادة السياسيين المسجونين وتعالج مشكلة حقوق الإنسان في البحرين، فإن الأيام الـ 100 المقبلة يمكن أن تكون مؤسفة أكثر من الأيام الـ 100 السابقة.

ولي العهد «عراباً» للمشاركة

بدأ ولي العهد البحريني سلمان بن حمد آل خليفة حراكاً، بإيعاز من الملك، يستهدف من خلاله إقناع شريحة من الشيعة للمشاركة في الانتخابات، مع وعود بمنحهم بعض الفتات.

وهو حراك يشبه إلى حدّ كبير حراك السلطة في الأسابيع السابقة على طرح ميثاق العمل الوطني 2001، في مسعى لحشد أكبر عدد ممكن للتصويت على «الميثاق».

ولي العهد يعيد إنتاج العمليّة إياها، وقد استهلّ حراكه بإطلاق تغريدة على حساب ديوانه تقول إنه «يعقد اجتماعات مع عدد من كبار شخصيات المجتمع لإطلاعهم على ما تم التوصل إليه في هذه المرحلة وما تم بشأن استكمال حوار التوافق الوطني».

بالطبع، يعرف سلمان بن حمد أن اللحظة هذه، هي ليست لحظة «الميثاق»، ونسبة 98.4 ٪ التي حاز عليها بفعل حث قيادي معارضة التسعينات أتباعهم على التصويت له بقوّة، محالة أن يحققها مرة أخرى في ظل التداعيات التي خلقتها ثورة 14 فبراير/ شباط، ولكن منالـه هذه المرّة ليس ذلك، بل أقلّ بكثير.

إن إحـراز مشـاركة فـي الانتخابـات بنسـبة 40 إلـى 45 ٪، بمشـاركة بعـض الشـيعة، هـي نسـبة كافيـة للعائلـة الحاكمـة.

لـدى ولـي العهـد تفويـض مـن الملـك فـي حراكـه الجديـد بالحديـث عبـر عناويـن عامّـة عـن تنـازلات تشـمل: «تعديـل الدوائـر بنسـبة 20/ 20 مناصفـة بيـن السـنة والشـيعة»، «مزيـد مـن الوجـوه الشـيعية فـي الحكومـة» و»مزيـد مـن الصلاحيـات إلـى البرلمـان». ومـا سـوى ذلـك فيمكـن العمـل عليـه وتحقيقـه مـن خـلال المشـاركة فـي البرلمـان بعـد منحـه الصلاحيـات الجديـد، وذلـك حسـبما رشـح مـن معلومـات عـن حراكـه فـي خـلال السـاعات القليلـة الماضيـة.

المطلـوب مـن ولـي العهـد، حسـب التكليـف الملكـي الجديـد، أن يلعـب دور «العـرّاب» لذلـك، وتحصيـل موافقـة واجهـات وعوائـل شـيعيّة عليـه، وأن ذلـك سـيكون المدخـل للخـروج مـن الأزمـة، شـرط المشـاركة فـي الانتخابـات.

علـى المقلـب الآخـر، يريـد ولـي العهـد تصويـر ذلـك بأنـه محصّلـة لحـوار مـع قـوى وشـخصيات المجتمـع ونتيجـة للتوافقـات التـي حققهـا مـن خـلال المشـاورات وحـوار التوافـق الوطنـي الـذي بـدأه منـذ فبرايـر/ شـباط الماضـي. وذك علـى مـا ألمـح بعـد سـاعات مـن التغريـدة الصباحيـة فـي بيـان باسـم ديوانـه يقـول فيـه إنـه «مـن أجـل مواصلـة البنـاء علـى مـا تحقـق مـن خـلال تفعيـل المشـاركة الشـعبية واسـتمرارا للأخذ بمنهـج التوافـق فقـد تـم إطـلاع الأعيـان وشـخصيات المجتمـع وأخـذ رأيهـم حـول مـا تـم التوصـل إليـه بالمحـور السياسـي فـي اسـتكمال حـوار التوافـق الوطنـي والمتضمـن إطـارا واضحـا يمثـل قاسـما مشـتركا بيـن جميـع الأطـراف المشـاركة».

وقـد باشـر تشـغيل الماكنـة الدعائيـة لمشـروعه لإعطائـه الزخـم الكافـي عبـر لقائيـن عقدهمـا مـع السـفيرين الأميركـي والبريطانـي، لإطلاعهمـا علـى هـذه المعطيـات الجديـدة، وأن «الحـوار قـد تـمّ وهـذه مخرجاتـه».

شيعياً، يستفيد وليّ العهد في حراكه من بعض الوجاهات الشيعية المنضوية، كالدكتور محمد علي الستري مستشار الملك لشئون السلطة التشريعية، لتأمين بعض الاختراقات في الموقف الشيعي، خاصّة على صعيد رؤساء المآتم والحسينيّات وبعض العوائل من الطبقة الوسطى. إضافة إلى تنظيم لقاءات مرتقبة بينهم وبين ولي العهد.

لدى ولي العهد تفويض صريح من عائلته: تحقيق، بمساعدة الديوان، نسبة مشاركة بين 40 و45 ٪ في الانتخابات (المتوقع الإعلان عنها إما نهاية هذا الشهر سبتمبر/ أيلول أو بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول إذا ما أريد لها أن تكون في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني على أن تكون الإعادة في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني)، فهذا يكفي «العائلة» في هذه الفترة. وبعدها، فليكن ما يكون!

البنود الخمسة التي قدمها الديوان الملكي

لم تتضمن الورقة التي قدمها الديوان الملكي للمعارضة أي جديد بشأن الإصلاحات السياسية التي تقدمت بها المعارضة، وبذلك يغلق الملك حمد بن عيسى آل خليفة الباب أمام أي حل للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ أكثر من 3 سنوات.

ونشرت صحيفة الأخبار اللبنانية البنود الخمسة التي تضمنتها الورقة نقلا عن مصادر في المعارضة البحرينية... وهي كالتالي:

1. إن التعديل الذي سيجري على الدوائر الانتخابية ليس تعديلاً عادلاً ولا ينصف المواطنين ولن يؤخذ بنظام الدائرة الواحدة ولا بالدوائر الخمس ولن يكون هناك صوت لكل مواطن، بل سيكتفي الملك بتعديلات طفيفة يعتقد أنها أكثر توازناً كما عبر عنها ولي العهد.

2. السلطة التشريعية: سيبقى مجلس الشورى كما هو وسيعيّنه الملك وعدد أعضائه مثل أعضاء المجلس المنتخب 40 عضواً وستكون له الصلاحيات نفسها في التشريع، وليس هناك أي استجواب لرئيس الوزراء بل يبقى الحال على مساءلة الوزراء، وفق ضوابط معقدة وقد يسمح بتوجيه سؤال فقط لرئيس الوزراء.

3. تأليف الحكومة: الملك يعيّن رئيس الوزراء ولا يحق للبرلمان أن يتدخل ولن يكون له رأي في تعيين رئيس الوزراء على الإطلاق، وتبقى الحكومة معيّنة على نحو تام من قبل الملك عبر رئيس الوزراء الذي يعينه على نحو منفرد.

وما لفت الانتباه في ما قدمه الملك أن البرنامج الحكومي يعرض على مجلس النواب وإذا رفض البرنامج الحكومي من قبل أعضاء مجلس النواب ثلاث مرات، يُحلّ مجلس النواب ويلغى. ويُنتخب مجلس نواب جديد، لكون المجلس رفض أو أرجع برنامج الحكومة لمدة 3 مرات.

4. السلطة القضائية: الملك هو رئيس السلطة القضائية مع بقاء الجهاز القضائي كما هو من دون المساس به وتحت سيطرة الملك على نحو مطلق، مع وجود فكرة لتطوير القضاء عبر الاستعانة بخبرات دولية في التدريب.

5 - المؤسسات الأمنية: لن يُفتح الباب للمواطنين للعمل في المؤسسات الأمنية، كما أن المؤسسات الأمنية لها ضوابطها العسكرية الخاصة والمؤسسات العسكرية لها ضوابطها الصارمة وحدّد القانون من يلتحق بها.

وقالت الصحيفة أن الملك أغلق بذلك كل الأبواب أمام الحل السياسي بعرضه الوثيقة، وطلب التوقيع عليها والالتزام بها، وفق مصادر مطلعة في المعارضة البحرينية، التي رأت أن هذه الوثيقة «تساعد الملك على الهروب من الاستحقاقات السياسية».

وأكـدت المصـادر أن الملـك «فـرض مزيـداً مـن الأفـكار التـي تعطيـه الحـق فـي إدارة كل الواقـع السياسـي علـى المسـتوى التنفيـذي والتشـريعي والقضائـي وقيـادة المؤسسـات الأمنيـة، بعقليـة متصلّبـة وإغـلاق كل أبـواب الحـوار والتواصـل وفـرض مشـروع سياسـي شـمولي لا يسـتطيع أن يعبّـر فيـه المواطـن البحرينـي عـن وجـوده».

ورأت هـذه المصـادر أن حمـد بـن عيسـى آل خليفـة «اتخـذ قـراراً فرديـاً سيسـجل علـى أنـه الأسـوأ فـي تاريخـه السياسـي، عندمـا قـرّر تجاهـل كل النـداءات والمبـادرات السياسـية الداخليـة والخارجيـة لإيجـاد مشـروع سياسـي يسـاهم فـي وقـف حالـة الاحتقـان والصـراع السياسـي بينـه وبيـن الغالبيـة مـن شـعبه، التـي شـاركت فـي الحـراك الشـعبي منـذ 14 شـباط 2011، تزامنـاً مـع مـا سـمي الربيـع العربـي فـي مصـر وتونـس وعـدد مـن الـدول العربيـة».

وأضافـت المصـادر أن التصـرّف الأخيـر الـذي قـام بـه الملـك، «يأتـي بعـد مخـاض دام قرابـة الـ 8 أشـهر مـن الاتصـالات والضغـوط والمبـادرات، كان أبرزهـا التحـرك الأميركي عبـر مسـاعد وزيـر الخارجيـة لشـؤون العمـال وحقـوق الإنسـان تيـم مليونسـكي الـذي طردتـه البحريـن فـي تمـوز الماضـي».

وحملـت هـذه الفتـرة الكثيـر مـن السـيناريوهات والأفـكار والمشـاريع للحل السياسـي فـي البحريـن، علـى قاعـدة التوافـق بيـن الملـك والمعارضـة المتمثلـة فـي عـدد مـن القـوى السياسـية وعلـى رأسـها الوفـاق البحرينيـة.

وعلـى هـذا الأسـاس، «بـدأ ولـي العهـد سـلمان بـن حمـد آل خليفـة نجـل الملـك ووزيـر الديـوان الملكـي خالـد بـن أحمـد آل خليفـة تلـك الحـوارات والاتصـالات، إلا أن مـا نتـج عـن ذلـك كان تصلّـب الملـك البحرينـي ورفضـه كل المبـادرات والأفـكار المطروحـة للحـلّ واتخـاذ قـرار بالمضـي فـي سياسـة الاسـتفراد والاسـتبداد»، بحسـب مـا أوضحـت المصـادر.

وشرحت المصادر أن «الديوان الملكي عرض وثيقة تضمنت خمسة بنود ضبابية على عدد من الشخصيات يوم الثلاثاء الماضي، عندما اتصل بهم عند منتصف ليل الاثنين، ودعاهم لحضور ديوان ولي العهد». وبحسب المصادر، «التقت هذه الشخصيات ولي العهد البحريني الذي تلا عليها البنود الخمسة وطالبها بالتوقيع عليها والالتزام بها».

وأفادت المعلومات بأن الشخصيات التي حضرت اللقاء شعرت بنبرة التهديد وطلب التوقيع من دون نقاش في النقاط المطروحة، ورأى أن ما حدث عملية إقفال الأبواب على نحو تام أمام الحوار والمضي في تصعيد الأزمة السياسية في البحرين.

مشروع ولي العهد الجديد «توافقات الأعيان» بدل توافقات «الجمعيات السياسية»

اختار ولي العهد لفظاً دقيقاً لوصف تحركاته الأخيرة: «توافقات الأعيان». هو لفظ جديد، يجري الزجّ به لأول مرة في السياق التداولي البحريني. في اللغة، الأعيان هم الوجهاء، وفي السياسة، هي النخبة «المصطنعة» التي يصطفيها الحاكم للاضطلاع بأدوار داخل النسق السياسي.

في الأردن يُدعى المجلس المعيّن من الملك «مجلس الأعيان»، يقابله بحرينيّاً «مجلس الشورى». أما في المغرب، فتلعب «العينية» دوراً في بناء «الوجاهة السياسية» وتدعيم حضور الدولة في المجتمع بصيغ شتى. إن السمة الأبرز لـ«الأعيان» تتلخص في «التعيين» الذي يكون الدافع وراءه «أصل نبيل» أو «إمكانات مالية» أو «رمزية دينية واجتماعية».

نستطيع طبقاً لذلك، أن نفهم معنى «توافقات الأعيان» الذي ألقى به وليّ العهد في السوق السياسي. هي أوّلاً، «توافقات» ليست توافقات، لأن التوافق

يتطلب إجماعات واسعة بين الناس تمثل الاختيارات السياسيّة العامة. وهي ثانياً، «توافقات» أريد لها أن تكون مع «أعيان» لا يتوافرون على أية صفة تمثيليّة؛ بل 50 شخصاً منتقى بالاسم واللقب من السنة والشيعة.

كقبليّ (رجل قبيلة)، يتحدّر من عائلة تعلي علاقات النسب والروابط الدمويّة التقليدية على أي انتماء حديث، يفضل وليّ العهد أن يدير «لعبة التذاكي» مع فئات تتشارك معه في الروابط التقليديّة إياها، على قوى اجتماعية تتمتع بمشروعية «انتخابية». على هذا، رأى بعض المتابعين، وهم على صواب، أن تحركاته، بإيعاز من أبيه، ليست سوى إعلان ضمني من جانبه بفشل التوصل إلى «توافقات حقيقية» مع القوى السياسيّة التي تحظى بمشروعية تمثيلية وانتخابيّة لا يمتلكها هو ولا عائلته.

ولي العهد طلب من «الأعيان وشخصيات المجتمع» الذين انتقاهم بشكل خاص، مباركة توجه الحكم للدعوة إلى الانتخابات، والتوقيع على مذكرة بتأييد الإجراءات التي قام بها النظام لمعالجة الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد. وهو إن كان قد ترك لكل واحد منهم اتخاذ الموقف الذي يراه دون أن يجبر أحداً على التوقيع، لكنه يعلم، أن الأعيان الذين انتقاهم، ستحرجهم اللغة الوديعة التي يتقن ولي العهد استخدامها كلما قدم حاملاً مشروعاً تسويقياً جديداً لأبيه، وستحرجهم أيضاً الوعود التي تعوّد ولي العهد التبشير بها كلما أراد استدراج فئة نحو أهداف أبيه.

لقد تعمّد ولي العهد إحراج «الأعيان» عندما خصّهم باللقاء، وتعمّد إحراجهم عندما خصّهم بالدعوة، وتعمّد أكثر إحراجهم عندما تركهم أمام خيارهم، وأمام ووعوده وعروضه، وأمام حساباتهم الشخصية و«العينية» بعد ذلك. فكأن ولي العهد يقول لهم: لقد خصصتكم بثقتي ودعوتي، ومن غير اللائق أن لا تخصوني بثقتكم ودعمكم. إنه نوع من الإلزام المبطّن وإن لم يكن إلزاماً معلناً.

نعـم لقـد تعمّـد ولـي العهـد إحـراج «الأعيـان» لتحصيـل توقيعاتهـم وتوافقاتهـم علـى الـ (لاشـيء) الـذي يطرحـه النظـام، وبالفعـل هنـاك مـن وقّـع منهـم مبـاركاً هـذا الـ (لا شـيء)، لقـد فعـل ولـي العهـد ذلـك لأنـه خسـر التوافـق مـع الشـعب، ومـع القـوى السياسـية التـي تمثّـل تطلعـات الشـعب، ومـن يفقـد توافـق الشـعب، يلجـأ لتوافـق الأعيـان!

وثيقة تظهر الشخصيات الموقعة على وثيقة ولي العهد

أظهـرت أوراق رسـمية أسـماء الشـخصيات التـي وقعـت علـى الوثيقـة التـي عرضهـا ولـي العهـد سـلمان بـن حمـد آل خليفـة عليهـم أثنـاء اجتمـاع عقـد الأربعـاء (17 سـبتمبر/ أيلـول 2014) وتضمنـت مـا قـال إنهـا إطـار يتضمـن الإصلاحـات السياسـية التـي طالبـت بهـا الأطـراف المدعـوة لحـوار التوافـق الوطنـي.

ويعبّـر الموقعـون علـى الوثيقـة عـن مباركتهـم للإصلاحـات التـي أعلـن عنهـا ولـي العهـد، وتأييـد للانتخابـات التشـريعية المقبلـة، ومـن بيـن الموقعيـن الوزراء السـابقون مجيـد العلـوي ونـزار البحارنـة وتجـار مـن بينهـم فيصـل جـواد وعبدالوهـاب الحـواج بالإضافـة إلـى نـادر كاظـم.

علي محمد فخرو	عبد الحميد عبد الجبار الكوهجي
سمير عبدالله ناس	صقر شاهين صقر شاهين
مبارك كانو	عبـد الجليـل بـن عبـد الكريـم الأنصـاري (وعـن جميـع عائلـة الأنصـاري)
جبر شبيب النعيمي	محمد عباس بلجيك
جاسم محمد مراد	سمير صادق البحارنة
مبارك بن محمد بن دينه	فيصل بن جاسم أحمد البوعينين
حسين أحمد المناعي	سلمان بن عيسى الدوسري

سند ابراهيم الفضالة	قاسم محمد يوسف فخرو
عبد العزيز جاسم كانو	ماجد جواد ماجد الجشي
صلاح بن يوسف ابراهيم الجودر	فاروق يوسف المؤيد
على أحمد محمد العوضي	محمد فاروق المؤيد
سلطان عيسى (السليطي)	رضا عبدالله (فرج)
محمد علي حسن المديفع	خالد علي راشد الامين
جاسم أحمد المهزع	أحلام يوسف جناحي
ابراهيم حسن	الشيخ عبدالله عاشور البحراني
صالح بن هندي المناعي	جلال محمد جلال
محمد بن حسن بن درويش النعيمي	أحمد ابراهيم بهزاد
د. أحمد محمود آل محمود	(ابراهيم) عبد الرحمن (الغاسق)
صادق محمد البحارنة	محمد علي محمد تقي
خالد عبد الرحمن المؤيد	عيسى محمد نجيبي
علي بن حمد الرمحي	عيسى عبد الله المنامي
(نانسي) إيلي خضوري	سميح إبراهيم بن رجب
صباح خليل المؤيد	د.كاظم إبراهيم بن رجب
د.نادر كاظم	جلال أحمد منصور العالي
أبو القاسم شيرازي	عبد الواحد محمد جمعة البلوشي
جهاد عبدالله الزين	كامل صالح الصالح
صادق عيد ال رحمة	نزار صادق البحارنة
عبد (الحسين) خليل ديواني	يوسف صلاح الدين
د.محمد علي حسن علي	جواد يوسف الحواج
(عبد الرحمن بركان عبد الله آل (عبد ا لله	ميرزا عبد الرسول الطواشي

حمزة مختار أحمد العلوي	راشد بن سلمان بن عيسى الدوسري
عادل عبد الرحمن المعاودة	عادل حسين المستعلي (المستعيل)
علي بن شاهين الجلاهمة	مجيد عيسى الزين
عبد الوهاب المنصور	محمد علي محمد أجور
رسول عبد الله الحداد	عادل الحاج حسن العالي
د. جليل ابراهيم العريض	شوقي علي بن يوسف فخرو
أحمد ميرزا علي جواهري	حسين سلمان العويناتي
فيصل رضي الموسوي	يوسف عبد الحسين خلف
علي بن محمد الهاجري	خليل ابراهيم محمد الذوادي
محسن محمد كريم آل شريف	عبدالله راشد الفاضل
(محمد بن ابراهيم بن سلمان (النعيم	عبدالعزيز عبدالله الأحمد
عبد الغفار عبد الرحيم الكوهجي	خالد بن علي العريفي
عبد اللطيف بن جاسم السكران	مؤنس محمود المجدي
(فجر) عباس شيرازي	السيد ناصر محفوظ هاشم
طارق جليل محمد الصفار	مبارك عمرو العماري
سبت عيسى سبت السبيعي	د. أحمد هاشم (اليوشع)
علي حسين يتيم	ماريا خوري
بهية جواد الجشي	ابراهيم الماجد
الدكتور علي منصور الأشهب	عادل مطر
فاروق سلمان المعاودة	سهيل بن غازي القصيبي
جاسم بن أحمد علي الوافي	د. محمد أحمد محمد جهان
سبت بن	حسن حسين أحمدي
د. فيصل الناصر	عبدالله أحمد المحرقي
د. عادل ديري	خالد المحرقي
د. حمد علي السعبطي	عبدالله (الجنوسلن)

ياسر ابراهيم حميدان	زايد راشد الزياني
ابراهيم يوسف (الدوي)	د. صادق عبد الله
عبد العزيز يوسف عثمان خماصي	جاسم حسن عبد العال
جمعة بن محمد بن جمعة الكعبي	خلف حبيب يوسف (حجير) -
عدنان عبد الله القطان	جاسم عبدالرحمن الثرياني
علي محمد جبر المسلم	مجيد محسن العلوي
هشام عبد الرحمن آل بن علي	حسن (الكوخ)
جميل علي المتروك	صالح عبد الله صالح البلوشي
زهير اسماعيل كازروني (كارزوني)	جمعة عيسى فاضل المعله
عبد الوهاب يوسف الحواج	فيصل حسن جواد
جواد حبيب جواد جاسم (الخياط)	

الأعيان في خدمة السلطان

«من أجل تعزيز مسيرة النماء والتطور بقيادة صاحب الجلالة الملك بن حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وبناء على ما تم عرضه علينا من نقاط حول ما يمكن التوافق عليه بين الاطراف المشاركة بالحوار الوطني في المحور السياسي، ومن منطلق حرصنا على مستقبل الوطن وكافة مكوناته، ندعو جميع أبناء الوطن للتكاتف معاً للحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي والتعايش الإنساني والحضاري والسلم الأهلي لمملكتنا الغالية، ونحثهم على المشاركة الايجابية في المسيرة الديمقراطية عبر الانتخابات البرلمانية القادمة»

هذا هو نص الوثيقة التي وقع عليها 131 ممن أسماهم ولي العهد بالأعيان: تجار وشخصيات ووزراء سابقين ونواب ومثقفين أيضاً، وهي وثيقة تحمل

استخفافا فاقعاً، لا بمطالب الشعب فقط ، بل بالأعيان الذين وضعوا بصمتهم التاريخية عليها. الاستخفاف يظهر بشكل خاص في هذه العبارة تحديداً «وبناء على ما تم عرضه علينا من نقاط حول ما يمكن التوافق عليه بين الأطراف المشاركة بالحوار الوطني في المحور السياسي»، وما هو هذا المعروض؟ الوثيقة لا تقول شيئاً منه، أي أنهم وضعوا بصمتهم مفتوحة للسلطة تفعل بها وباسمها ما تشاء.

يدرك هؤلاء(الأعيان) جيداً قيمة بصمتهم التي يضعونها على الأوراق، بمعنى أنهم راشدون ويعرفون قيمتهم، ويعرفون ماذا يُراد منهم ولماذا أحضرتهم السلطة، ولذلك صاروا أعياناً، فتلك الميزة هي جزء من (عينيتهم) وإلا صاروا رعاعاً. ويدرك هؤلاء أن ما قاموا بإمضائه هنا لا يعدو أن يكون تقديم مباركة مفتوحة للملك وما يطلق عليها بـ (مسيرة النماء والتطور بقيادة صاحب الجلالة الملك)، وأن وثيقتهم هذه لا تقدم أكثر من هذه المباركة، فما تم عرضه عليهم من كلام ووعود هي تمريرات شفاهية لا وجود حقيقي لها على الورقة التي تهافتوا (تحت هاجس الرغبة أو الرهبة أو البلادة)، للبصم عليها، شأنهم شأن من لا يتقن القراءة ولا الفهم ولا حيل السلطة وألاعيبها الخبيثة التي تتقن استخدام من تريد وقتما تريد.

الاستخفاف الآخر بهؤلاء الأعيان هو طريقة الاستدعاء والمباغتة المخلة، ففي منتصف ليل الثلاثاء 16 سبتمبر قرابة الواحدة فجراً، بدأ الاتصال بعدد منهم وفي الصباح تم الاتصال بعدد آخر. وبلا مقدمات، المطلوب: هو الحضور عند الساعة الواحدة ظهراً، لا عنوان لهذه الدعوة سوى الاجتماع بولي العهد. ولي العهد قابل الأعيان (المنتجبين) بالحفاوة البالغة، وبطريقة «من اختصصته فقد ملكته»، خصّهم بالثقة والشكر وبما يعوّل عليهم لمستقبل البحرين ووحدتها، ثم باعهم وعوده الشفاهية وكلامه الوديع، قبل أن يُلقي إليهم ورقته الفارغة للتوقيع، وليبدو بعدها من يرفض التوقيع وكأنه مشكك في وعود ولي العهد

ونواياه، أو غير مستحق لهذا الاجتباء، وشاذ عن الباقين في عدم حرصه على «مستقبل الوطن وكافة مكوناته».

نعم، لقد باغت ولي العهد (الأعيان) أو ربما عددا منهم، ونجح في خطف أكثر من 131 توقيع (تقريبا بما يعادل عدد الشهداء) وجعلهم يبدون كبصّامين، وهي سقطة كبيرة خاصة لبعض الأسماء التي لم يكن متوقعاً أن تقبل استخدامها بهذه الركاكة.

بعد أكثر من 3 سنوات من تصاعد حدة الأزمة السياسية العارمة في البحرين، وبعد أكثر من 100 ضحية دفعوا حياتهم ثمناً لمطالب سياسية مشروعة وعادلة، وآلاف المعتقلين والمحتجزين والمتضررين والمطاردين والمهجرين ثمناً لمطالبات التغيير الديمقراطي في البحرين، يبارك هؤلاء الأعيان خطوات النظام الإصلاحية الجديدة. وما هي هذه الخطوات الإصلاحية الجديدة؟ أوضحتها لنا جيدا رسالة الديوان الملكي للمعارضة: حكومة معينة من قبل الملك ورئيس الوزراء، ومجلس شورى معين من قبل الملك، دوائر انتخابية (أكثر توازناً)!!! ما هذا الهراء؟ وأين الإصلاح وأين الجديد في هذا؟ هل هذه نكتة ساخرة؟ لا بل إن هذا (الهراء) هو حقيقة موقعة في وثيقة.

لقد استخدم ولي العهد هذه المجموعة من الأسماء لتمرير ذلك (الهراء) الذي عرضه باسم توافقات الحوار الوطني. الحوار الذي يعلم الجميع، بمن فيهم تلك الأسماء المستخدمة، أنه لم يحدث لأن النظام، استنكف أن يكون طرفاً فيه، وكما يعلم هؤلاء أن التوافق لم يكن يوماً، وأن الوثيقة لا تتضمّن سوى التسليم للنظام والتوافق مع ما يريده. لقد قبلت هذه الأسماء لنفسها أن تستخدم في تكريس غطرسة النظام.

وثيقة الأعيان، سواء أقصدوا ذلك أم لم يقصدوه، هي مباركة للنظام على استمرار تفرده بالحكم وتعنته واستبداده ورفضه الاستجابة لأبسط حقوق شعبه

الديمقراطيــة المشــروعة، هــي مباركــة القمــع والقتــل والإذلال والتنكيــل والســجن والاعتقــال والتهميــش والإقصــاء والفســاد والتجنيــس السياســي واســتبدال الشــعب بشــعب خارجــي ميزتــه الوحيــدة هــي اســتعداده لتقديــم ولاء أعمــى للقبيلــة، هــي مباركــة التطهيــر الطائفــي الــذي ظهــر بأبشــع صــوره منــذ أكثــر مــن 3 ســنوات وأظهــر بشــاعة وجــه النظــام القائــم الــذي يكفيــه أن تواجهــه سياســياً ليمحــوك، وقــد كاد أن يفعــل لــولا فزعــة المجتمــع الدولــي.

هــي مباركــة النظــام الــذي جيّــر أصحــاب الفتــن مــن رعــاع الطائفييــن وأطلــق ألســنتهم ليخونــوا المعارضيــن وينالــوا مــن عقيدتهــم ودينهــم وشــرفهم وأخلاقهــم، هــي مباركــة مــا قــام بــه النظــام مــن انتقــام هســتيري مســعور لأن شــعبه خــرج يطالــب بحقوقــه المســلوبة، هــي مباركــة مســتوى التدنــي الفاقــع فــي مؤشــرات احتــرام حريــة الــرأي والفكــر والمعتقــد فــي البحريــن، هــي مباركــة حكــم القبيلــة مقابــل حكــم الشــعب.

لقــد بــارك هــؤلاء الأعيــان والشــخصيات كل ذلــك بتوقيعهــم تلــك الوثيقــة التــي أُريــد لهــم أن يمضوهــا فــي لحظــة خاطفــة، لا أن يكتبوهــا.

فشل الانتخابات البرلمانية

أظهرت تقديرات أن نسبة المشاركة في أول انتخابات برلمانية كاملة تجرى منذ انطلاق ثورة 14 فبراير، لم تتجاوز 35٪، بعد قرار بالمقاطعة، أجمعت عليها كل القوى والحركات السياسية الثورية.

أفق الحل السياسي بدا مسدودا مع إعلان موعد الانتخابات، دون أن يكون هناك أدنى تغيّر في مواقف النظام، أو أي احتمال للتفاوض على تسويات سياسية ممكنة، وعليه قرّرت جميع الأطراف الفاعلة في هذا الصراع المضي قدما حتى النهاية.

ودان البرلمان الأوروبي موقفا أصدره سفراء إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا في البحرين عبروا فيه عن إحباطهم من مقاطعة المعارضة للانتخابات، في حين ردت المعارضة بالقول إن «هذا الموقف يتعارض مع مواقف سابقة لدولهم أكدت على الحاجة لحوار يفضي إلى حلول سياسية حقيقية».

وعلى النقيض من ذلك رأى المرشح لمنصب السفير الأمريكي وليام روبوك أن التسوية السياسية الناجحة هي ما سيسمح للجمعيات المعارضة بالمشاركة في الانتخابات، في حين وصف الضابط السابق في الاستخبارات الأمريكية إميل نخلة الانتخابات بأنها «مزيفة وتتجاهل دعوات الإصلاح».

وعلى الرغم من إعلان الحكومة قبل أيام من الانتخابات أنها تدرس حرمان المقاطعين من الخدمات الحكومية، إلا أنها لم تنجح في دفعهم للمشاركة، فضلا عن أنّها فشلت في منع مظاهر الاحتجاج يوم الاقتراع.

استمات النظام بكل أساليب الترغيب والترهيب والتضليل، في الضغط على الناس (سنّة وشيعة) للمشاركة في

الانتخابات: وثيقة أعيان، تهديدات، شتائم، فبركات، جوائز، رسائل إلى البيوت، وأخرى على الهواتف. رسائل وزير العدل التي بعثها إلى المنازل عنونت بأسماء جميع من يفترض أن يحق لهم التصويت، لكنّها وصلت حتى إلى الشهداء والمعتقلين والمطلوبين أمنيا والمسحوبة جنسيتهم كذلك!

وحاولت السلطات فبركة تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول الانتخابات، واستخدامها في تعضيد موقفها، لكن الأمم المتّحدة أصدرت بيانا كذّبتها فيه، ودعت فيه إلى المصالحة والحوار الوطني في البحرين، ومن أبرز أحداث الانتخابات تحويل رئيس شورى الوفاق القيادي جميل كاظم إلى المحاكمة بعد أن كشف أن السلطات تمنح 100 ألف دينار لمن يترشح في دوائر المعارضة.

وصباح يوم الانتخابات، دخل العديد من المسئولين على خط التصريحات والمواجهة الإعلامية، على رأسهم وزير الديوان الملكي، وشهد هذا اليوم الطويل اعتقالات وصدامات حامية الوطيس، بين محتجين وقوات النظام، في حين لم يتواجد في بعض مراكز التصويت سوى العشرات، وعنونت صحيفة التايمز البريطانية تغطيتها عن الانتخابات بأن «العنف يهز البحرين بينما تتحول الانتخابات إلى فوضى».

ائتلاف 14 فبراير نظم استفتاء شعبيا للتصويت بـ «نعم أو لا» على «هل تؤيد تقرير مصيرك باختيار نظام سياسي جديد في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة؟»، وجذب الاستفتاء اهتماما واسعا جدا، وشهدت مراكزه السرّية إقبالا لم يكن متوقّعا، رغم أن قوات النظام هاجمت عددا منها.

وشوّش استفتاء الائتلاف على الانتخابات الصورية التي شهدتها البلاد، وحظي باهتمام إعلامي واسع، كما هيمنت صوره على العديد من وسائل الإعلام العربية والدولية، نشر بعضها على أنّها صور الانتخابات!

انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أفرزت برلمانا بلا سياسيين. فبخلاف مقاطعة جمعيات المعارضة، فشلت الجمعيات السياسية السنّية في إيصال أكثر من 3 مرشحين للمجلس النيابي، في الانتخابات التي اكتسحها مستقلون غير معروفين على مستوى العمل السياسي أو الاجتماعي.

انتخابات بلا شعب، صورة استطاعت القوى السياسية والثورية أن تعطيها لهذا الحدث، بعد أن تخطّت هذا المنعطف بنجاح كبير، وحافظت على حضور قضيتها في المحافل الدولية التي استمرّت في الحديث عن «تسوية سياسة» و«مصالحة وطنية» و«حوار جدي ذي مغزى». أما السلطات، فيبدو أنها تسير قدما في مخطّط جديد، أعدّته لمواجهة الثورة في «ما بعد الانتخابات»!

انتخابات بلا شعب

أحد التصريحات التي تؤكد عقم برلمان الانتخابات اليوم، هو ما قاله أحد أفراد العائلة المالكة، خالد بن أحمد آل خليفة وزير الديوان الملكي «نبارك لغالبية المواطنين الذين امتلكوا إرادتهم وشاركوا في هذا الاستحقاق السياسي المهم» إنه يتحدث عن إرادة عائلته التي يتحكم بموجبها بكل شيء، بما فيها تحويل جزء من المواطنين إلى طبالين لا مشاركين، صوته صارخ بانتفاء شرط الإصلاح الذي تحدث عنه (إميل نخلة) بروفيسور الأبحاث في جامعة نيو مكسيكو. فماذا قال؟

رصد الدكتور إميل نخلة في كتابه «البحرين.. التطور السياسي في مجتمع مُتحدث» الصادر 1975 مطالب البحرينيين، قُبيل التجربة البرلمانية 1973: المشاركة السياسية في صناعة القرار، العدالة الاقتصادية والاجتماعية، محاسبة الحكومة وشفافيتها، حقوق الإنسان، حرية الصحافة والتعبير.

في المقدمة العربية التي كتبها في 2005 لكتابه، يقول «تظل المطالبة بهذه القضايا عالية وعميقة اليوم كما كانت قبل 30 عاماً، وتظل ردود فعل الحكومة اليوم تجاه هذه المطالب محليا وعالميا كما كانت حينئذ»، في المقدمة نفسها، وضع نخلة شرطاً أساسيا للإصلاح في البحرين: «شراكة حقيقية ما بين أسرة آل خليفة الحاكمة وجميع فئات المجتمع البحريني». وعاد يذكرنا بهذا الشرط، بعد2011 في سلسلة مقالاته التي مازال يكتبها عن البحرين.

الدخول في الانتخابات 2014، يعني (العود الأبدي العقيم) أو هو عودة للبرلمان بلا شعب، وليس هناك عقم أكثر أن تدخل برلماناً لا يملك قوة الشعب. كيف يمكنك أن تنتج تشريعاً شرعيا من دون شرعية الشعب. القوة

الشرعية في أي انتخابات في العالم، تأتي من جهة الشعب، لا غيره، وإلا فإن الولادة (القرارات، والتشريعات) لا شرعية أو هي حمل كاذب عقيم.

من يتحدث عنهم وزير الملك، هم من يمثلون مصالحهم الشخصية أو مصالح الطبقة الحاكمة أو مصالح المستفيدين على حساب التمييز الطائفي والقبلي. لذلك تأتي المقاطعة، قطيعة مع نظام هذه المصالح. أما أصوات الناس في شارع المعارضة فما زالت قوياً، وفي جميع المفاصيل كان هذا الصوت قويا وحاضرا بفعالية في ساحات الميدان السياسي والفضاء السياسي. يحق لأصدقاء المعارضة ومعارضيها أن يوجهوا اللوم لو تراجع يوماً هذا الصوت عن مطالبه، غير أنه يزداد تأكيدا على ثباته في كل مناسبة: الانتخابات، الذكرى السنوية لحراك 14 فبراير، نداء المسيرات الكبرى (9مارس2012،27سبتمبر2013،19 سبتمبر2014)، التصويت على الاستفتاء الشعبي.

عين الشعب على المعارضة، قوتها من قوة هذه العين، عين والد الشهيد علي بداح كتبت رسالتها في يوم الانتخابات، بقوة تحاكي فيها قوة إرادة قصيدة أمل دنقل «لا تصالحْ! ..ولو منحوك الذهب.. أترى حين أفقأ عينيك ثم أثبت جوهرتين مكانهما، هل ترى؟ ... هي أشياء لا تشترى» الدخول في البرلمان لن يجعل من مكونات جميع فئات المجتمع البحريني مشاركاً حقيقاً لآل خليفة في حكم البلاد، بل سيجعلهم أدوات تشتريها العائلة ليس لتزييف الديمقراطية فقط بل والعدالة.

انتخابات بلا شعب يعني برلمان بلا رجال كما قالت وزيرة الثقافة، مي آل خليفة.

داخـل البرلمـان بصيغتـه الحاليـة، يعنـي أنـك داخـل سـلطة القبيلـة المالكـة وخـارج سـلطة الشـعب.

استبعاد كتلة ضخمة من المقاطعين من جداول الناخبين

كيـف سـتقوم الحكومـة بزيـادة نسـبة المشـاركة فـي الانتخابـات المزمعـة فـي 22 نوفمبـر/ تشـرين الثانـي الجـاري والمرجـح أن تكـون هنـاك مقاطعـة واسـعة لهـا؟ وكيـف سـتخفي الطفـرة الضخمـة فـي الكتلـة الانتخابيـة بنـاء علـى عمليـات التجنيـس العشـوائي الكبيـر الـذي مارسـته السـلطة خـلال الأربـع سـنوات الماضيـة؟

حملنـا هـذه الأسـئلة إلـى مرجـع نيابـي خبيـر فـي إحصـاءات الناخبيـن وسـبق لـه المشـاركة فـي مراقبـة دورات الانتخابـات السـابقة، يقـول حـول ذلـك «إن الملـك هـدف بإصـداره مرسـوم رقـم 14 لسـنة 2014 الخـاص بتعديـل مرسـوم قانـون مباشـرة الحقـوق السياسـية، إلـى اسـتبعاد كتلـة انتخابيـة ضخمـة مـن المعارضـة التـي تعلـم السـلطة أنهـا سـتقاطع الانتخابـات، واسـتبدالها بكتلـة انتخابيـة بديلـة مـن المجنسـين الذيـن تـم تجنيسـهم حديثـاً».

لكن كيف؟

يشـرح المرجـع النيابـي «انتظـرت السـلطة قـرار المعارضـة بالمقاطعـة للانتخابـات المقبلـة، وفـي ضـوء ذلـك أصـدر الملـك فـي 22 سـبتمبر / أيلـول 2014 مرسـوماً بقانـون رقـم 57 لسـنة 2014 الخـاص بتعديـل قانـون 14 بشـأن مباشـرة الحقـوق السياسـية، ونـص هـذا التعديـل علـى أمـر خطيـر، إذ يقـول التعديـل بشـأن جـداول الناخبيـن فـي المـادة 8 البنـد 2: أن تشـمل الجـداول علـى أسـماء الناخبيـن ممـن تتوافـر فيهـم الشـروط المنصـوص عليهـا فـي المـادة الثانيـة مـن هـذا القانـون،

ويراعى في ذلك المشاركة سابقاً في الانتخابات من واقع السجلات، على ألا يكون الناخب محروماً أو معفياً من مباشرة الحقوق السياسية وقت إعداد الجداول أو خلال المدة المحددة لتصحيحها. ويكون القيد شاملاً إسم الناخب ورقمه الشخصي ومحل اقامته العادية».

إن هذا هو «مكمن اللعبة» بحسب نظره، موضحاً «إن عبارة «يراعى في ذلك المشاركة سابقاً في الانتخابات»، أتاحت للجنة العليا المشرفة على الانتخابات استبعاد أعداد ضخمة ممن لم يشاركوا في الانتخابات السابقة والذين يتوقع عدم مشاركتهم لهذا العام، وتم استبدالها بكتلة ضخمة من المجنسين كناخبين بدلاً من الأسماء المستبعدة من الجداول».

ويضيف «السلطة ستظهر من خلال هذا الاستبدال أن الزيادة في عدد الناخبين من 2010 حتى 2014 هي زيادة طبيعية. إذ بلغت الكتلة الانتخابية في 2010 حوالي 320 ألف ناخب، فيما أعلن عن قرابة 350 ألف ناخب لهذا العام 2014، ما يعني زيادة 30 ألف ناخب فقط، وهي زيادة طبيعية في الحالة الاعتيادية، لكنها ليست كذلك في البحرين».

ويقول «الأعداد التي تم تجنيسها خلال الأعوام الثلاثة الماضية وحتى الآن تفوق هذا العدد أضعاف المرات. لكن السلطة وعن طريق هذا الاستبدال ستخفي الطفرة الهائلة في عدد السكان والتي كانت ستكشف عن الحجم المهول للتجنيس العشوائي في خلال هذه الفترة».

ويواصل قائلاً «قمنا باختبار وجود مجموعة من الأسماء ضمن كتلة انتخابات 2014، وذلك في موقع Vote البحرين، بوضع الرقم الشخصي وتاريخ الميلاد لبعض من لم يحدثوا بياناتهم من الناخبين، فوجدنا أن عدداً من الأشخاص ظهر أن أسماءهم غير موجودة، في حين ظهرت أسماء البعض الآخر، ما يعني غياب كتلة غير معروف حجمها من عدد الناخبين»، على حد تعبيره.

عبدالهادي خلف: لا أهمية لأرقام المقاطعين والمشاركين

رأى المعارض البحريني الدكتور عبدالهادي خلف إنه «لافائدة من الضجة المثارة حول أرقام من شارك في الانتخابات أو نسبة من قاطعها».

وقال «لا تستند شرعية الأنظمة السياسية إلى الأرقام. فما أسهل تزوير الأرقام أو حتى اختلاقها».

وأضاف نشره على مدونته «هذا هو حال كل البلدان التي تحكمت فيها أنظمة إستبدادية فاخر إعلامها يرفع لافتات 70 بالمئة و80 بالمئة وحتى ما فوق 90 بالمئة»، مستدركاً «لكن تلك الأنظمة الاستبدادية انهارت بفضل صمود القوى المعارضة أمام محاولات التيْئيس بهدف إقناعها بقبول صفقات جانبية».

وتابع أستاذ علم الاجتماع بجامعة «لوند» في السويد «في كل تلك البلدان نشطت جهود التيْئيس بمبادرات من موظفي الأجهزة المعنية بالإصلاح في الدول الغربية وسفاراتها.وفيها جميعا نشطت أيضاً جهود النخب العقلانية التي ترى السياسة فن الممكن حتى ولو تطلب ذلك إدامة الإستبداد».

وقال «لنا في البحرين للأسف خبرات متعددة وطويلة ومؤلمة بسبب نصائح جهود الوسطاء المحليين والغربيين في مجال تيْئيس قيادات المعارضة وحاولت الترويج أن العقلانية تتطلب توجيه الجهود نحو إزالة شوائب في السلطة الخليفية عبر إقناع المعتدلين فيها بقبول الإصلاح»، مشيراً إلى أن «آخرالأمثلة على ذلك البيان الذي أصدره أربعة سفراء أوروبيين في البحرين لتقريع قوى المعارضة علاوة على بيان الأعيان الذي جنّد النظام لترويجه مثقفين و وجهاء ووزراء سابقين حمل بعضهم في سابق الأيام ألوية المعارضة.

فلما انقضى الأمر صاروا من شاكردية السلطة الخليفية وعتاولتها»، على حد تعبيره.

وأضاف خلف «لا أهمية للأرقام ولا معنى سياسي لها طالما أن الديوان الملكي هو من يقرر حجم الكتلة الإنتخابية فيضيف إليها ما يشاء من الأعداد عبر التجنيس. و الديوان هو من يتحكم في توزيع الدوائر الإنتخابية وحجم كلٍ منها. علاوة على ذلك فالديوان هو من يقرر عدد ومواقع المراكز الإنتخابية بما فيها المراكز العامة».

وأوضح «رأينا أهمية المركزيْن العاميْن في كل من جسر السعودية والمطار بما قدماه من تسهيلات لآلاف المقيمين في السعودية وبلدان خليجية أخرى توافدوا للإدلاء بأصواتهم حسب رغبة الديوان الملكي الذي أنعم عليهم بالجنسية البحرينية».

وقال «لا تقود المحاكرة الدائرة حول الأرقام إلا إلى إضاعة الوقت ناهيك عن إضاعة البوصلة السياسية التي أعاد تثبيتها حراك 14 فبراير/ شباط 2011 . لهذا أيضاً لا أرى فائدة من ترويج الأمل بأن الأرقام قد تتغير فيما لو راقبت الانتخابات في البحرين هيئات دولية. بل وحتى لو جاء الأمين العام للأمم المتحدة على رأسها».

عبدالله هاشم: تخويف السنة المقاطعين

تعليقا على ما نشرته جريدة الأيام في تاريخ 20 نوفمبر2014 على صفحتها الأولى من (أن مجلس الوزراء ناقش ربط أولوية التوظيف والخدمات بالمشاركة في الانتخابات)، قال المحامي عبد الله هاشم إن مناقشة مجلس الوزراء لا تعني صدور قرار عنه.

وقال هاشم إن إطلاق بالون خبري حراري من هذا القبيل يقصد به ترهيب وتخويف من سيقاطع من السُنة، وأضاف أن خبر مناقشة مجلس الوزراء كتب بكيفية تسمح بالقول بعد فترة إنه ليس هناك قرار وإنما كانت مجرد مناقشة بعد أن يتسرب الخوف الى قلوب الناس المعوزة، حسب تعبيره.

وطالب هاشم الحكومة أن توضح موضوع قرار (ربط أولوية التوظيف والخدمات الحكومية بالمشاركة في الإنتخابات) من مسؤول معلوم الهوية باسمه ومنصبه، وأضاف «نقول للحكومة وبشكل مباشر بأن أي قرار يصدر بربط (أولوية التوظيف والخدمات الحكومية بالمشاركة في الإنتخابات) هوقرارغير دستوري وخارج على القانون»

وقال هاشم إن أبرز البالونات الحرارية التخويفية التي تطلق بمعرفة وإدراك صاحب المصلحة وطبالته وتابعيه موضوع احضار الجواز والآن ربط أولوية التوظيف بالمشاركة، وأوضح أن ختم الجواز هو لإثبات الشخصية فقط وليس لمعرفة من شارك أو قاطع.

كما رأى هاشم أن التعديلات الجديدة الورادة على قانون الانتخابات والتي قالت إن نشر جداول أسماء الناخبين يراعى فيه «المشاركة سابقاً في العملية الإنتخابية من واقع السجلات» يقصد به التحقق من العناوين السابقة إذا تغيرت مثلاً ولكن «الخبثاء حوروا المفهوم والمعنى ليكون: أن من لا ينتخب في 2014 سوف تسجل عليه فلا ينتخب في أي دورة قادمة لأنه سيعرف من واقع السجلات « حسب تعبيره.

وقال هاشم «تعاود المصالح انغماسها في مقاربة الدين العزيزالحنيف بالمشاركة في الانتخابات فيصدر جمع من مشايخ الدين بيانهم الذي يقول بأن المشاركة واجبة» مضيفا «لم يوقع كل كبارمشايخ السُنة بيان 27 محرم

1436 لعلمهم بأن مايحدث ليس كله خيرللناس وعلمهم بأن ميزان العدالة الإجتماعية مختل وفقرالناس تعاظم».

ورأى أن الإفتاء بوجوب المشاركة يفضي إلى ولاية وهي الولاية على أرزاق الناس ومستقبل أبنائهم وحياتهم ومن سوف يولى نوابا يعانون رهاب كلمة الحق، وقال «من يفتي بالباطل ويرده الى الله ودينه آثم قلبه ماذا أنتم فاعلون إذا تواطأ نواب المجلس القادم مع الفساد والسطو على المال العام أعزوا دين الله».

ثم غلقت الأبواب: انتخابات بلا سياسيين ولا حتى «أعيان»

أغلقت اللجنة المشرفة على سلامة الانتخابات باب الترشح للانتخابات البلدية والنيابية، مع ترشح 493 شخصا لعضوية المجلسين.

حاول وزير العدل والشؤون الإسلامية خالد بن على آل خليفة أن يصوّر أن زيادة أعداد المترشحين نصر لنظام الحكم على المعارضة التي أعلنت عن مقاطعتها للانتخابات المقررة في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني.

لكن زيادة الأعداد يعني أن غلطاً ما في مكان ما يؤشر علي الفراغ الكبير الذي تركته المعارضة في العملية السياسية، وشرع بابها لضاربي فأل الحظ.

حاول ولي العهد أن يملأ هذا الفراغ بمن أسماهم بـ»الأعيان» إلا أنه فشل في ذلك، ما دفع العشرات من الهواة وطالبي «الرزق» وحتى الراقصين والطبّاخين للتباري على الترشح. وحيث بلغت وصلة «الكوميديا الساخرة» أقصى مداها؛ فقد أعادت اللجنة المشرفة على الانتخابات أوراق 4 مترشحين قالت إنهم «لايتقنون العربية»، حفاظاً على المتبقي من ماء في الوجه.

وخلال يومي السبت والأحد، حيث أغلق باب الترشح، تبادل البحرينيون

حكايات التندر وعشرات الفكاهات حول قائمة المترشحين التي وضعت حدّاً لـ»حزاوي» أكثر السياسيين الوطنيين تفاؤلاً وواقعية، الذين كانوا يعوّلون على بروز أسماء لافتة تمنع من إعادة استنساخ البرلمان السابق الذي اعترف أبرز المتحمسين له بضعفه.

لم تنجح جهود ولي العهد التي استبق بها الانتخابات المقبلة في جذب الوجوه التي دعاها إلى التوقيع على الإصلاحات التي أعلن عنها، على الرغم من تأييد «وسطاء الحل المزعومين» دخول كتلة «أعيان» جديدة تحل محل المعارضة.

افتقدت قوائم المترشحين، خصوصا في دوائر المعارضة، إلى تجار وأطباء ومهندسين ووجوه مجتمعية معروفة، ذلك لأن المجتمع البحريني يعرف أن هذه الانتخابات صورية تعكس صورة نظام الحكم القمعية.

فيما أعادت جمعيات الموالاة تكرار ترشيح الوجوه إياها، والتي هيمنت على العمل السياسي تحت قبة البرلمان طيلة الدورات الثلاث الماضية. عدا قلّة بسيطة أضافها دخول «تجمع الوحدة الوطنية» كلاعب جديد في الشارع الانتخابي السني، وما يزال من المبكر التكهن بحظوظها و قدرتها على النفاذ من الصناديق «السيّالة» التي يجيد الحكم تحريكها، بحسب ما يشاء وبـ»الريموت كونترول».

وربما جاء إعلان الحكم عن زيادة المراكز العامة من 10 إلى 12، كرافعة إضافية لقبضة «القصر» القوية التي يتحكم من خلالها بما يُلقى في الصناديق، ورقة ورقة، وبإشارة «هاتف» واحدة.

حتى الاختراقات «الموضعية» التي رقص لها إعلام الحكم، وصوّرها بأنها بشائر عظيمة على كسْر صوت المقاطعة الذي يمثل أغلبية سياسية في

الشارع المعارض، أعادت تصويب بوصلتها بعد يوم من الترشح، وأعلنت انسحابها.

وشهدنا خروج بيانات المنسحبين من السباق، مشفوعة بأسمى آيات الندم. وسواء أجاء ذلك نتيجة لضغوط عائلية أو مجتمعية، إلا أنها سدّت باب الذرائع أمام المصطادين في المياه الآسنة.

ما بشّر به ولي العهد من تمرير إصلاحات سياسية عبر البرلمان المقبل فشل قبل انتخاب المجلس، فقد أظهرت صور وأسماء المترشحين «بروفة» مصغرة لتركيبة المجلس الآتية، أسماء ليست ذات وزن أو أي ثقل مجتمعي، و»روشتات» برامج خبْط عشواء، ووعود «حيص بيص» لا تمتلك أدنى رؤية للإصلاح السياسي. فكما يقال في العامية «الكتاب باين من عنوانه».

وسط ذلك، شاهدنا من يبيع «حشيش الكيف» السياسي عبر قنوات «الوناسة»، وطالبي تمرير الفيل من «خرم الإبرة».

البحرين على موعد مع مخرجات انتخابية شبيهة بذلك الراقص الذي وعد بتعميم موهبة الرقص، وستنسحب دائرة «الوناسة» إلى مجلس نواب يرقص ويطبّل لإجراءات السلطة كما كان سابقه. مرحباً بك في برلمان «المب رياييل» في النسخة الرابعة.

يوم الانتخابات

السخط والتورط والغيظ والخوف من الفضيحة، كلها مشاعر كانت بادية على ألسن المسئولين في البحرين، منذ الصباح الباكر ليوم الانتخابات، الذي لا يمكن إلا أن يمثّل اقتراعا آخر على شرعية النظام الحاكم.

استمات النظام بكل الأساليب، الترغيب والترهيب والتضليل، في الضغط

على الناس للمشاركة. استماتة غير مسبوقة أبدا: وثيقة أعيان، تهديدات، شتائم، فبركات، جوائز، رسائل إلى البيوت، وأخرى على الهواتف، وما كل ما يتمنى المرء يدركه!

اليوم باكرا جدا، وبعد أن نفدت كل الوسائل المتاحة، بدأت التصريحات الحادة جدا تنهال من وكالة الأنباء الرسمية، افتتحها تصريح لوزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة، الذي يعتبر الخصم السياسي الأبرز للمعارضة في البحرين، ومهندس المشاريع القمعية منذ العام 2000، بسلطاته الواسعة التي يستمدها من الملك مباشرة، ومن أخيه القائد العام للجيش المشير خليفة بن أحمد.

وزير الديوان، الذي تحوّل مؤخّرا من محاور للمعارضة من خلف الستار، إلى المحاور الرسمي المفوّض، لم يكن ممتعضا فحسب، بل ضمّن بيانه الرسمي عبارات ساخطة جدا، وراح يجر عبارات القدح بشكل علني وغير مسبوق للمعارضة وجماهيرها، متّهما إياهم من جديد بالنزول على فتاوى دينية من الخارج، في موقف المقاطعة الذي اتّخذوه، وضاربا بيتا من الشعر كدليل على ذلك، في تهكّم فاقع لا يدل سوى على أنه نام البارحة مضطربا!

ومن بعد وزير البلاط، راح المسئولون الآخرون يعضّدون تصريحاته، فجاء ابن عمه نائب رئيس الوزراء خالد بن عبد الله ليقول علنا بأن المعارضة لا تريد خيراً للوطن، متمنيا أن تصبح «في عزلة اجتماعية ورقماً خاسراً في المعادلة»!

وزير العدل خالد بن علي لم يكن قد توقف عن التصريح طوال فترة الانتخابات منذ شهرين، لكنه شدد لهجته خلال الأيام الماضية في الإعلام وعلى حسابه في تويتر. آخر ما قاله وزير العدل خلال مشاركته في

التصويت اليوم إن «المقاطعة لا تهمه» لأنه «معني بالمشاركة فقط»، وقد يلزمنا متخصص سيكولوجي وسيميائي لفهم الفرق بين الاثنين!

غيظ «الخوالد» انتهى عند هذا الحد، لكن الشاب رقم 1 في العائلة الحاكمة، ناصر بن حمد، لم يشأ أيضا أن يمر هذا اليوم دون أن يدلي هو أيضا بدلوه، هو وشقيقه خالد بالطبع.

أما وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة، وباعتبار خصوصية منصبه، فاكتفى بتهديد «من يعرقل الانتخابات» بأنه سينال عقابه، مطمئنا من يخشى على نسبة المشاركة أن موظفيه وعوائلهم جميعا شاركوا في الانتخابات.

تصريح وكيل وزارة الداخلية لشئون الجنسية والجوازات راشد بن خليفة، كان «توقّعا» لكنّه «توقّع قاطع». الوكيل توقّع أن تكون نسبة المشاركة بين 60 إلى 70%، وقال بناء على ذلك إن مقاطعة المعارضة خسارة لها، رغم أنه لا يبدو أن مع هذه النسبة ستكون هناك «مقاطعة» من الأساس!

المستشار الإعلامي للملك، مالك صحيفة الأيام، ووزير الإعلام الأسبق، نبيل الحمر، والذي لم يكف عن كيل الشتائم والسباب لجماهير المعارضة ورموزها عبر حسابه في تويتر، لم يفته أن يعبر عن «حزنه» وهو يرى «بعض من يتخلى عن واجبه تجاه مستقبل البحرين»، وعلى خطى وزير الديوان قال الحمر إن «المسلوبة إرادتهم بفتاوى المقاطعة الخارجية نقول لهم لقد انتصرت إرادة شعب البحرين .. من قاطع فهو الخاسر .. خسر حقة وواجبه وخسر إرادته».

أما المدير التنفيذي للانتخابات المستشار عبدالله البوعينين فجاء تصريحه هو أيضا ضمن التصريحات التي لا يمكن إلا أن توصف بـ«الخنفشارية»، إذ

قال إن «الدعوات لتصفير الصناديق لها دلالات كبيرة، ويمكن قراءتها بين السطور»، في حين أنه جزم، ضمن تصريحاته التي لا تنتهي، بأن «مقاطعة المعارضة للانتخابات لن تؤثر على سيرها» متوقعا إقبالا كبيرا.

لكن البوعينين زعم أيضا أن إعلان النتائج «سيتطرق إلى الدوائر التي لم يتم التصويت فيها إن وجدت»، ولا نتمنى للبوعينين أن يجد دوائر دون أصوات بالطبع، لكننا نتمنى أن يعلن عن جميع نسب المشاركة، بكل مصداقية، حتى تلك التي لن تزيد في أبعد تقدير عن 10%، كما حصل في الانتخابات التكميلية 2011.

وامتدت التصريحات لتشمل سفراء الدول العربية والأجنبية في البحرين، فخرج علينا تصريح من السفير الكويتي في البحرين عزام الصباح، الذي انضم إلى السباق وقال مبكرا إن معدلات المشاركة في هذه الانتخابات غير مسبوقة، ويبدو أن لدى آل صباح معلومات أسبق من الحكومة البحرينية في هذا الصدد.

وصدر بالطبع تصريح عن السفير البريطاني إيان ليندزي، أبرز السفراء الغربيين تأييدا للنظام البحريني، والذي تفاخر بأنه زار المراكز الانتخابية بمعية نظرائه الإيطالي، والفرنسي والأمريكي. ليندزي قال، بالنيابة عن جميييع السفراء في المملكة إنهم جميعا «يدعمون الانتخابات البحرينية»(رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصدر أي تصريح بهذا الشأن إطلاقا)، وبعد مهاجمته بشدة من قبل قوى المعارضة، رد ليندزي بالقول إن «من يرى مقاطعة الانتخابات في هذه المنطقة فهو مجنون».

وبشكل غريب غابت عن التصريحات اليوم، وزير الإعلام، سميرة رجب، بعد أن كانت قد أدلت بتصريحات مثيرة وشاذة عن السياق لوكالة الأنباء الفرنسية، قالت فيها، إن الحكومة البحرينية تبقى منفتحة على الحوار مع

المعارضة الشيعية، وإنه «لن يقفل باب الحوار حتى وصولنا إلى توافقات». الوزيرة التي عرفت بتصريحاتها المتشددة جدا من المعارضة قالت هذه المرة إنها «تمنت أن تكون الوفاق جزءاً من هذه العملية السياسية» وأن «الوفاق تستطيع أن تبقى معارضة قوية وجيدة وديموقراطية»، ونتمنى أن لا يكون هذا التصريح سبب غيابها عن المشهد اليوم، فوزير الديوان الملكي لا يبدو راضيا عن هذا التخبّط!

غاب عن التصريحات، والحضور الإعلامي أيضا، ولي العهد، الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ونرجو من الله أن لا يكون هو أيضا اتخذ موقف المقاطعة بعد كل ما فعل ليرسم خطة هذه الانتخابات، حينما أحس أنه فشل فيها، كما نأمل من الله أن لا يكون غيابه هذا مؤشرا على إحباطه الكبير في حد ذاته، رغم أن ذلك لن يسدد بالطبع ديونه الكثيرة بعد مواقف الغدر التي لا تحصى له.

تصريحات اليوم، توّجت ربما بحضور الملك شخصيا في مركز اقتراع جامعة البحرين، القريب من قصر الصخير، لحضور ما وصف بـ»مهرجان» أقيم هناك احتفالا بالانتخابات، رغم أن أحدا لم يسمع به. الملك حمد قال بدوره إنه يشكر «الموقف الوطني المشرف» للمشاركين و»تلبيتهم نداء الواجب والمشاركة بكل حماس في هذه الانتخابات»، وبالطبع لم يفت الملك أن يقول: أيها الإخوة إنه «ليوم سعيد»!!!

في زحمة هذه التصريحات الكثيرة والمثيرة، والتي أثبتت قبل إعلان النتائج أن المقاطعة ستكون كاسحة محرجة، وأنها لن تكون سوى وصمة عار في تاريخ النظام وإسقاطا رسميا لشرعيته. ضمن هذا الزحام خرجت وكالات الأنباء الدولية ومواقع الأخبار والصحف ووسائل الإعلام حول العالم، مركزة على تصريح واحد: تصريح الرجل الذي قال إن الاستبداد يجب أن ينتهي!

«استفتاء الائتلاف» يشوش على الانتخابات

انضم الموقع التركي World Bulletin إلى قائمة وسائل الإعلام التي نشرت صورة لـ«الاستفتاء الشعبي» في صدر الأخبار التي بثتها ضمن تغطيتها للانتخابات البحرينية، كما انضم كذلك موقع «التقرير» الشهير إلى جملة هذه المواقع، ليصل عدد ما رصد منها إلى 5.

ووضعت هذه المواقع صور «الاستفتاء» على أنها صور للانتخابات البحرينية.

وأحدثت فعالية الاستفتاء، التي فاق الإقبال عليها كل التوقعات بحسب مراقبين، أحدثت لغطا كبيرا ولفتت الأنظار إلى الاحتجاجات في البحرين والمقاطعة الواسعة للانتخابات بشكل مختلف وناجح إلى حد بعيد.

ولم يكن أحد يتوقع أن تثير الفعالية غضب السلطات إلى درجة أن يصرح وزير الخارجية ضدها علنا، كما لم يتوقع أحد أن تستقطب الفعالية هذا العدد من المشاركين، وأن تفرض حضورها المحلي والدولي بهذا الشكل.

اعتمد الائتلاف فكرة الاستفتاء في أيام الانتخابات نفسها، ووضع لها شعارا مقاربا من شعار انتخابات السلطة «بصوتك_تقرر»، مغطيا بشكل كامل على صدى هذه الانتخابات.

الصناديق البلاستيكية البسيطية، والمقار السرية العديدة التي أقامها الائتلاف للتصويت، وبطاقات التصويت المطبوعة، شوّشت على انتخابات السلطة، التي تعاني في الأساس من اضطرابات كبيرة أدت إلى ظهورها في موقف ضعيف جدا.

مقرات الائتلاف، التي هاجمت السلطة بعضها واعتقلت منها أشخاصا، تسببت، هي وصناديقها وبطاقاتها، في اشتباه العديد من المواقع ووسائل الإعلام الإخبارية، التي اختلطت عليها (معذورة) انتخابات السلطة باستفتاء

الائتلاف، فالفارق من ناحية التنظيم والإعلام لم يكن يذكر، غير أن الأولى كانت تستقطب المشاركين بالترغيب والترهيب والتزوير، بينما كانت الثانية تعقد تحت النيران وأزيز قنابل الغاز وملاحقات أجهزة المخابرات!

بعد كل ما صرفت السلطة من ملايين لإنجاح هذه الانتخابات، وقعت وسائل الإعلام في هذا الالتباس، ومنيت الحكومة بالخيبة والفشل، حين تصدّرت صور «الاستفتاء الشعبي» الأخبار الدولية والعربية، بدلا من صور الانتخابات، وذلك بإرادة محرريها أو رغما عنهم، بعد أن حصلوا على هذه الصور من وكالات الأنباء الدولية مصنفة تحت باب «انتخابات البحرين»، في حين كان قصد الوكالات أن الانتخابات في البحرين لم تكن فقط صناديق اقتراع السلطة، ولكنها أيضا صناديق اقتراع الائتلاف، وأصوات المحتجين في الشوارع، التي كانت تحدث في نفس الوقت تماما!

السلطات كانت متنبّهة بشكل جيّد إلى خطورة هذه «الاستفتاء»، ولذلك لم تجد بدا من حملة قمع شديدة جدا قبيل الانتخابات، اعتقلت فيها حوالي 18 امرأة، للتعرف على ما يبدو على من تكون «بلقيس رمضان»، التي باتت أيقونة «الاستفتاء الشعبي» عبر المؤتمرات الصحفية والجولات الميدانية التي تعقدها علنا. اعتقالات السلطة طالت شبانا ورجالا أيضا، أغلبهم من عوائل الشهداء، واستخدم المحققون أبشع الوسائل لانتزاع اعترافات من الجميع بأنهم ينتمون إلى ائتلاف 14 فبراير، وأنهم من ينظم هذا الاستفتاء.

مع ذلك، نظم الاستفتاء. وظهرت بلقيس رمضان مجددا!

بلقيس رمضان باتت في هذه اللعبة الكبيرة وزير «عدلنا»، أو ربما بمثابة «عبد الله البوعينين»، المدير التنفيذي للانتخابات. بلقيس، وهو اسم حركي، هي من قدمها الائتلاف كرئيسة للهيئة الوطنية المستقلة للاستفتاء الشعبي، لم نكن من المتوقع أن تفعل أجهزة المخابرات والأمن كل ذلك

لتعرف بلقيس، وتفشل! وحتى ظلت بلقيس تتجول في مقار فرز أصوات الاستفتاء الشعبي، وتشكر المراقبين الذين حضروا، حسبما أعلن الائتلاف!

رغم سطوة أجهزة الأمن وكل عمليات القمع التي نفذتها ضد الاستفتاء، لم تظهر بلقيس مرتبكة ومتلعثمة، كما كان وزير العدل، أو كما ظهر البوعينين. بلقيس لم تسرق إرادة الناخبين، ولم تزوّر، ولم تكذب، ولذلك هي، رغم كل التهديدات، على عكس الآخرين، ليست مضطربة!

ليس من الغريب إذن أن تلاحق السلطات مقار الاستفتاء والمشاركين فيه ومنظميه، وليس من الغريب أن يتحدث عنه وزير الخارجية بنفسه! كما أنه ليس من الغريب أيضا أن يطالب أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان بأن تصدّق نسب التصويت على الاستفتاء الشعبي التي سيعلن عنها الائتلاف، إذا ما أردنا أن نصدق نسب المشاركة في الانتخابات، التي أعلن عنها النظام.

«هل تؤيد تقرير مصيرك باختيار نظام سياسي جديد في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة؟» هذا هو سؤال بطاقة التصويت في استفتاء الائتلاف، وربما كان من باب المصادفة، أن الشيخ علي سلمان، قال في الفيديو الأخير، إنه يتحدى النظام بأن يقبل أن تشرف الأمم المتحدة على انتخابات حرة تؤدي إلى برلمان يتولى صياغة دستور جديد... وأظن أن ذلك لا يختلف عن نظام سياسي جديد!

إميل نخلة: انتخابات البحرين المزيفة تتجاهل دعوات الإصلاح

لا تُنبئ الانتخابات الوطنية في البحرين المقررة يوم السبت بأي تغيّر في موقف نظام آل خليفة المعادي للشيعة ولا تُعد إلّا ممارسة أخرى عقيمة من ديمقراطيته المزيّفة. التيار الرئيسي في المعارضة، جمعية الوفاق الشيعية،

قـرّرت مقاطعـة الانتخابـات بسـبب مـا اعتبـر تحيّـزا فـي إعـادة توزيـع الدّوائـر الانتخابيـة مؤخّـرا.

يـرى معظـم المراقبيـن أنّ الانتخابـات ليسـت إلّا حيلـة «علاقـات عامّـة» أخـرى مـن حيـل الأقليـة السـنّيّة الحاكمـة لإقنـاع العالـم، لا سـيّما دول الغـرب، بـأنّ كل الأمـور علـى مـا يـرام فـي المملكـة الصغيـرة. فالنّظـام يراهـن، ولعلّـه محـقٌّ فـي ذلـك، علـى عـدم انتقـاد الغـرب لألعوبـة السياسـة الانتخابيـة السّـطحية التـي يمارسـها وذلـك بسـبب انضمـام البحريـن إلـى الائتـلاف ضـد داعـش الـذي تقـوده الولايـات المتّحـدة وتأثيـر السـعودية علـى العمليـة.

القمـع الطّائفـي الـذي يمارسـه النّظـام علـى الأكثريـة الشـيعية متجـذّر فـي الأيديولوجيـا السـنّيّة المتطرّفـة نفسـها التـي يعتمدهـا تنظيـم الدّولـة الإسـلامية (أو داعـش). وفـي الواقـع، أصبـح الخطـاب السّـنّي المتطـرّف جائـزًا فـي البحريـن بحجّـة محاربـة المعارضـة الشـيعية وإيـران.

إذ يتمتّـع تنظيـم داعـش بدعـم ذي أهميـة فـي البحريـن فـي أوسـاط بعـض الجماعـات السـنّيّة الموالـية للنّظـام. ويعتبـر دعـم أيديولوجـي كهـذا، يسـود علـى جماعـات سـنّيّة معيّنـة فـي السّـعودية ودول أخـرى تابعـة لمجلـس التّعـاون الخليجـي، محـركا رئيسـيا لداعـش فـي العـراق وسـورية. ويفسّـر هـذا الأمـر لمـاذا الكثيـر مـن مجاهـدي داعـش يأتـون مـن الـدول الخليجيـة التـي تحكمهـا عائـلات.

ترويـج آل خليفـة للأيديولوجيـا السـنّيّة المتطرّفـة فـي الدّاخـل مـع محاربتهـم، صراحـةً، لتنظيـم داعـش فـي الشـام، شـيءٌ مـن مكـر النّظـام لتبريـر قمعـه المتواصـل لحقـوق الشـيعة وسياسـة غـض الطّـرف عـن الأوضـاع المعيشـية الصّعبـة فـي البلـدات والقـرى الشـيعية. سـترة، الجزيـرة الشـيعية الصغيـرة التـي تقـع فـي جنـوب العاصمـة المنامـة، هـي فـي الحقيقـة عالـمٌ آخـر كلّيًّـا عـن معاقـل الخليفييـن المبهرجـة فـي مناطـق أخـرى مـن البـلاد.

قـد يكـون إذكاء الطائفيـة اسـتراتيجية ناجحـة علـى المـدى القصيـر، ولكنهـا بالتأكيـد رهـان خاسـر علـى المـدى البعيـد. فمـن السـفاهة أن يعتقـد النظـام البحرينـي أنّ الدّعـم الغربـي، المبنـي اليـوم علـى الحـرب ضـد داعـش، سـيكون كافيًـا لحمايتهـم مـن الغضـب الشـعبي فـي حـال انـدلاع انتفاضـة شـيعية شـديدة.

الوفاق والانتخابات

علـى النظـام، وصانعـي السياسـة الأمريكيـة بخصـوص هـذا الأمـر تحديـدًا، أن يأخـذوا موضـوع مقاطعـة الوفـاق للانتخابـات النيابيـة علـى محمـل الجـد. فالوفـاق، كجمعيـة معارضـة أساسـية فـي البحريـن، كانـت علـى اسـتعداد للتعـاون مـع نظـام آل خليفـة السـني مـا دام سـيطبّق إصلاحـات حقيقيـة.

ووفقًـا للوفـاق، إن الإصلاحـت ذات المغـزى تشـمل انتخابـات حـرّة، وإعـادة تفعيـل نـص دسـتور عـام 1973، ومحاسـبة الحكومـة (لا سـيّما علـى مسـتوى رئاسـة الـوزراء)، ووضـع حـد للتمييـز علـى المسـتوى الاقتصـادي والسياسـي وعلـى مسـتوى التوظيـف، خاصّـةً فـي قـوى الأمـن والدفـاع، ووقـف الاعتقـالات والمحاكمـات والإدانـات غيـر القانونيـة.

وفـي الحقيقـة، فقـد دعمـت الوفـاق مبـادرة الإصـلاح للأميـر حمـد آنـذاك فـي 2001-2002 وأيّـدت ميثـاق العمـل الوطنـي المزعـوم، معتقـدةً أن الملـك سـيلتزم بإصلاحـات حقيقيـة. وقـد عـاد عـدد مـن الشّـخصيّات مـن المنفـى للمشـاركة فـي تلـك المبـادرة الجديـدة.

ولكـن للأسـف، كان «الإصـلاح» الوحيـد الـذي نتـج عـن مبـادرة حمـد تغييـر اسـم دولـة البحريـن إلـى «مملكـة البحريـن»، وتحويـل لقبـه مـن «أميـر» إلـى «ملـك». وقـد قـد أوقفـت مبـادرة الإصـلاح بسـبب معارضـة رئيـس الحكومـة خليفـة و»الخوالـد» فـي ديـوان الأميـر، وفرعـي الدفـاع والقضـاء فـي الحكومـة.

إسقاط سحب الجنسية من المواطنين الشيعة العملية غير الدستورية التي يمارسها النظام البحريني، أصبح مطلب إصلاح رئيسي عند الوفاق، فعلى الرغم من النهي الدستوري، قام النظام البحريني بتجريد 40 مواطنًا من الجنسية في السنتين الماضيتين- منذ 31 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 - وتسعة آخرين في أغسطس/آب 2014.

تنص المادّة 17 من الدستور البحريني على أنّه «يحرم إسقاط الجنسية على من يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى. ويحظر إبعاد المواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها». وتنص المادّة 18 على أنّ النّاس «سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة».

الوفاق أكثر الجمعيّات السياسية المعارضة تمثيلًا وأبرزها وأكثرها برغماتية. لقد استقالت كتلتها المكونة من 18 نائباً احتجاجًا على التدابير الصارمة التي اتّخذتها الأسرة الحاكمة ضد المعارضة، خاصّةً ضد المجتمع الشيعي.

وتعتقد الوفاق أنّ النظام سيستخدم نتائج الانتخابات المشوّهة لتبرير انتهكاته الهائلة لحقوق الإنسان واستمرار حملة التّضييق والاعتقال والاحتجاز غير القانوني. لذلك، قرّرت الوفاق وجمعيّات معارضة أخرى- من بينها وعد والتّجمع والإخاء- مقاطعة الانتخابات، رافضين بذلك المشاركة في ما يسميه البعض مهزلة سياسية وديمقراطية مزيّفة.

وقد صرّح رئيس شورى الوفاق جميل كاظم قائلاً إنّ الانتخابات «لا تمثّل إرادة الشعب ولن تحقق الأمن في البلاد». بينما دعا النائب السابق في كتلة الوفاق مطر مطر، الذي يقيم حاليًّا في مدينة واشنطن، الحكومة إلى تأجيل الانتخابات «حتّى يتم الاتّفاق على خارطة طريق وطنية».

وحثّت المعارضة أيضًا الملك حمد على «السعي إلى تحقيق توافق وطني لحلّ القضايا الوطنية الخطيرة التي اجتاحت البلاد منذ 2011 قبل إجراء الانتخابات».

يملك تيار المعارضة الرئيسي في البلاد بعض الرموز الذين يمكن أن يتعاون معهم النظام إن كان مهتمًّا حقًّا في أن يكون أكثر شمولية. من بين هؤلاء علي سلمان، أمين عام الوفاق، وجميل كاظم، وعبد الجليل خليل، وخليل المرزوق، ومطر إبراهيم مطر، وجاسم حسين، ومنصور الجمري، ونبيل رجب، ولميس ضيف، ومريم الخواجة، وعلي العكري، وآخرين.

وقد قام النّظام بكل ما في وسعه، كخطوةٍ دفاعيةٍ، لتسويق الانتخابات مرتكزا على ما سمي بإطار عمل «الأرضية المشتركة» الذي جاء به ولي العهد. بالإضافة إلى «الدّوائر الانتخابية»، شملت النّقاط الأربع الأخرى في إطار العمل هذا «السلطة التشريعية»، و«تشكيل الحكومة»، و«الإصلاح القضائي»، و«الأمن».

هل من طريق للتقدم؟

يواصل النّظام طريقه لإجراء الانتخابات متجاهلًا مطالب المعارضة الواقعية. وألقت منظمتا هيومن رايتس ووتش وهيومن رايتس فيرست مرارًا وتكرارًا الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان الفاضحة التي يرتكبها النظام ضد مدنيّين أبرياء وناشطين سياسيّين.

غير أنّ حكومة البحرين شنّت حملة علاقات عامة شرسة تهدف إلى صرف حكومات الغرب عن إثارة قضايا حقوق الإنسان في البلاد. فاستعان نظام آل خليفة بجيش من أكاديميّين، ودبلوماسيين سابقين، وضباط عسكريين متقاعدين، ومدراء تنفيذيين، وفرق بحث، وبعض الشخصيات الإعلامية

المؤثرة ليعملوا كمستشارين غير رسميين من أجل القيام بـ «التّأثير» على صانعي السياسة في العواصم الغربية بالنيابة عن النظام البحريني.

ما نشهده اليوم هو رفض الأقلية السنّية الحاكمة لإشراك الأكثرية الشيعية في العملية السياسية على أساس الإنصاف والعدالة. إذا رأت الولايات المتّحدة الأمريكية أنّ استمرار التوترات في البحرين ومنطقة الخليج يضر بمصالحها الإقليمية الاستراتيجية، فلا يمكنها أن تتغاضى عن هذه الانتهاكات واحتمال تقشّي التطرف في البحرين.

وبسبب رفض آل خليفة معالجة مخاوف الغالبية الشيعية في البلاد، لن تدفع انتخابات يوم السبت عملية المصالحة إلى الأمام. وقد تكون واشطن تأمل توطيد علاقاتها مع إيران من خلال التوصّل إلى اتّفاق حول الملف النووي، ولكنّ ارتفاع احتمال انتشار الطّائفية البغيضة في البحرين قد يهدد مساعيها لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

مارك أوين جونز: الانتخابات البحرينية: أزواج وهواتف ووظائف

على الرغم من إصلاحات الحكومة الجزئية في الانتخابات، أضرت مقاطعة المعارضة، والدعايات الانتخابية المريبة، والمرشحون المثيرون للجدل، أضرت بانتخابات البحرين.

حظيت الانتخابات البرلمانية الرابعة في البحرين منذ العام 2002 ببداية مريبة. وقد أعلن تحالف جماعات المعارضة، بمن في ذلك الوفاق، وهي أكبر جمعية معارضة في البحرين، أنهم سيقاطعون الانتخابات، وهم الآن ينشرون هاشتاغ (#لا_تصويت_في_البحرين ..#No_Vote_BH.). فيما تحث الحكومة، من جهة أخرى، الشعب على المشاركة يوم السبت في الانتخابات، زاعمة أن «التصويت ضرورة وواجب وطني».

وفـي مـا يشـكل تناقضًـا، يشـجع النظـام المُتّهـم بانتهـاكات حقـوق الإنسـان النـاس علـى المشـاركة فـي الانتخابـات الديمقراطيـة، وقـد نشـر ناشـطون، منهـم مريـم الخواجـة تغريـدة علـى موقـع تويتـر، مفادهـا أنـه «فـي الجـو الحالـي، لا يمكـن الحصـول علـى انتخابـات حـرة ونزيهـة، حتـى لـو تـم تنفيـذ الجانـب اللوجسـتي كمـا يجـب».

الحملـة الانتخابية الحالية

فـي الحقيقـة، تبـدو الخيـارات المتاحـة أمـام المواطنيـن أقـل إغـراءً. فقـد زعـم الشـيخ علـي سـلمان، الأميـن العـام لجمعيـة الوفـاق، مؤخـرًا أن لا أحـد يأخـذ هـذه الانتخابـات علـى محمـل الجـد، وأنهـا تشـكل موضوعًـا للنـكات. وليـس مـن الصعـب رؤيـة مـا كان يقصـده.

علـى سـبيل المثـال، أثـار أحمـد عـرّاد السـخرية عبـر اسـتخدامه شـعار «سـنعمل علـى قضايـا الفتيـات غيـر المتزوجـات». وعـرّاد هـو أحـد مرشـحي تجمـع الوحـدة الوطنـي، وهـو تحالـف كبيـر ذي غالبيـة سـنية ظهـر بعـد انتفاضـة العـام 2011. وقـد صـورت امـرأة ردهـا السـريع بالفيديـو قائلـة: : سـتجد حـلًا للفتيـات غيـر المتزوجـات، هـل سـتبحث عـن رجـال لهـن؟ هـل أنـت قـوّاد؟»

ولـم تتوقـف السـخافة عنـد هـذا الحـد، فقـد أثيـرت مشـكلة تجنيـس الأجانـب الحاليـة فـي البـلاد، عندمـا تـم تصويـر نايـف الجاسـم، وهـو مُرشـح عـن الدائـرة الخامسـة فـي المحافظـة الجنوبيـة، وهـو يخاطـب جمهـورًا مـن الناخبيـن المحتمليـن، مـن خـلال مترجـم للغـة الأوردو. وقـد صـرّح بـأن كل شـخص يحمـل جـواز سـفر أحمـر هـو بحرينـي. وقـد دافـع الجاسـم، الـذي يُطلَـق عليـه تهكمًـا لقـب «المرشـح الباكسـتاني» عـن موقفـه، قائـلًا إن «الباكسـتانيين واليمنييـن المُجَنّسـين يعرضـون حياتهـم للخطـر مـن أجـل البحرينييـن». ولطالمـا اتُّهِمـت

الحكومة البحرينية بالهندسة الديموغرافية وبتجنيس مواطنين أجانب سُنّة، على حساب الأغلبية الشيعية في البلاد.

توجه الحكومة

وقد كافحت الحكومة البحرينية من جهتها، الدعاية الانتخابية المفرضة وأيضًا اللامبالاة السياسية. وعلى الرّغم من أنه كان قد توجب عليها تذكير المواطنين باتباع المبادئ التوجيهية في الانتخابات، إلا أنها لم تفعل شيئًا يُذكَر لكبح جماح أولئك الذين يحاولون إفساد العلاقات بين السنة البحرينيين والمجموعات الشيعية. وعندما صرّح خالد بورشيد، وهو مرشح عن الدائرة الثامنة في المحافظة الشمالية، بأن «سكان البحرين الأصليين أي البحارنة لا أصل لهم، لم تفعل السلطات أي شيء.

وقد أثار هذا الأمر بعض الجدل، حين قبضت وزارة الداخلية بشكل سريع على مواطن نعت المرشحين بـ «الخنازير» و»الأغبياء». وقد اتُّهمت الحكومة أيضًا بانعدام الكفاءة واللباقة لديها إذ أرسلت رسائل تحث فيها الناس على التصويت، بمن في ذلك الكثيرين ممن قُتِلوا في الانتفاضة أو أولئك المسجونين أو حتى أولئك الذين سُحِبت جنسياتهم بحجة الإرهاب. وكان ابراهيم شريف، الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) والمسجون في العام 2011، من بين الذين تلقوا رسالة تطلب منهم التصويت.

ويبدو أن انعدام الكفاءة هذا تفاقم من خلال ما صنفه بعض المحامين بأنه حثّ غير قانوني من قبل الحكومة على التصويت. وقد تكلمت الأيام، وهي صحيفة محلية، مع مصدر في الحكومة قال إنه سيتم تقديم أولئك الذين يشاركون في الانتخابات، على مستوى التوظيف وتقديم الخدمات

العامة. وتم تداول صورة على تويتر أيضًا مفادها أن أولئك الذين صوتوا في جامعة البحرين قد يربحون هاتف آيفون 6.

آلاء الشهابي: الحكومة تستخدم الجزرة والعصا في وقت واحد. ها هم يقدمون سحبًا على هاتف آيفون 6 إلى الناخبين#boycott #bahrain #البحرين_تقاطع

وقد دفعت تصرفات مماثلة الناشط البحريني من أجل حقوق الإنسان سيد يوسف المحافظة إلى انتقاد ماكنة الانتخابات. وقال إنه «علينا احترام خيار الشعب بمقاطعة الانتخابات أو المشاركة فيها، وتهديد الناس لدفعهم إلى التصويت هو انتهاك لحقهم».

السياق السياسي

تأتي الانتخابات الأخيرة في وقت تعاني فيه شرعية الحكومة من أزمة شديدة. في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أي بعد مرور تسعة أشهر تقريبًا على بدء الانتفاضة البحرينية، أنجز فريق من الخبراء تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وذكروا فيه أن قوات الأمن تورطت في «ممارسة منهجية لإساءة المعاملة الجسدية والنفسية، بلغت في عدة حالات حد التعذيب».

ومع بقاء مئات المحتجزين والمعتقلين سياسيًا في السجن، تُثار أسئلة جدية حول رغبة الحكومة في الإصلاح. وقد وصف المحقق الرئيسي شريف بسيوني تنفيذ الإصلاحات بأنه يجري بشكل بطيء. وقد تحوّلت هذه المخاوف إلى واقع مؤخرًا، حين تعرّض حسن الشيخ، وهو سجين يبلغ من العمر 36 عامًا، إلى الضرب حتى الموت على يد ثلاثة من موظفي وزارة الداخلية. وعلى الرغم من زعم وزارة الداخلية البحرينية بأن هذا كان «عملًا فرديا»، فإن حقيقة موت أكثر من 10 سجناء في الحجز منذ فبراير/

شباط من العام 2011 يسلط الضوء على قضية أعمق، ويؤكد ربما عدم ثقة المعارضة بالعملية الانتخابية.

المناخ السياسي

أكثر عمليات القمع مؤخّرا كانت ردًا على احتجاجات قادها متظاهرون، مطالبين بإصلاح سياسي على مستوى النظام في البحرين. وعلى الرغم من التغييرات السياسية التنازلية في العام 2001، والتي أعادت تأسيس برلمان في البحرين، ظلّت العيوب تشوب النظام الديمقراطي. وكانت الاتهامات بالتزوير مبررة جيدًا، وقد رسمت الدوائر، في نظام البحرين الانتخابي الذي يفرز عضوا واحدا عن كل دائرة، لتقليل أثر التصويت الشيعي. وبعض الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية السنية ضمّت 4,000 ناخبًا، في ما احتوت الدوائر الأخرى ذات الأغلبية الشيعية ما بين 12,000 إلى 14,000 ناخبًا. لقد كانت النسبة منحرفة جدا، إذ عنى هذا التفاوت في حجم الدوائر الانتخابية أنه في الانتخابات النيابية في العام 2010، «كان لدى أكبر دائرة انتخابية (الأولى الشمالية) أكثر من 21 ضعف عدد الناخبين المؤهلين في أصغر دائرة (السادسة الجنوبية).

وردًا على احتجاجات المعارضة، أعادت الحكومة رسم الدوائر الانتخابية، وسوت بين أعداد الناخبين فيها. ومع ذلك، أصرت الوفاق على أن هذا الأمر «وزع» المعارضة على الدوائر ذات الأغلبية الموالية، وأضافت أن 22 مقعدًا من أصل 40 في البرلمن ستذهب إلى مرشحين موالين للحكومة مهما كان الأمر.

لماذا قد يقاطع الشعب البحرينيBahrain# الانتخابات المقبلة؟_No# Vote_BH

ووفقًا للجمعية، من المهم أن نتذكر أنه في العام 2010، «كان عدد الناخبين

المؤهلين في الدوائر التي فازت فيها الوفاق 181,238»، وهو ما تجسد في 18 مقعدًا نيابيًا، في ما كان العدد الذي فاز عبره الآخرون في الدوائر ذاتها 137,430»، وهو ما تجسد في 22 نائبًا موالين للحكومة. علاوة على ذلك، فإن التغييرات الجديدة لا تصلح واقعًا مفاده أن البرلمان المنتخب هو، بشكل رئيسي، أداة للبصم على قرارات مجلس الوزراء والشورى المعينين. وكما حاجج يوسف، «ليست مسألة برلمان، نحن نطالب بحكومة منتخبة وبنقل السلطة إلى الشعب».

ومن السهل رؤية السبب الذي دفع جمعية الوفاق وتحالف المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات، غير أن انسحابهم سيجعلنا في الغالب نشهد سيطرة الأحزاب السنية اليمينية والمستقلين الموالين للحكومة على البرلمان.

ومع ذلك، توجد أيضًا أدلة تشير إلى أن الرسم الجديد للدوائر الانتخابية سيضعف الجماعات السنية، ومنها جمعية الأصالة السلفية، ويشكل هذا مؤشرًا على تجاوب البحرين مع الضغط الأمريكي للسيطرة على التطرف المتنامي في المنطقة.

وقد سلط انسحاب عادل المعاودة الضوء على هذه القضية. والمعاودة نائب سابق عن جمعية الأصالة،ـ وقد التقطت صورة فوتوغرافية له في العام 2012 مع أفراد من الجيش السوري الحر.

ما هو واضح رغم ذلك، هو أن البحرين لن تحصل بالتأكيد على برلمان يمثل الرأي العام. ووفقًا لجستين غينغلر، وهو باحث أول في جامعة قطر، فإنه «ستتم خدمة البحرين بشكل أفضل في حال تضمن البرلمان أطياف الرأي الممثلين في المجتمع، والتي يتم اليوم استئصال أكثرها تحررًا من خلال النظام الانتخابي نفسه».

عودة المستعمر البريطاني

شهد العام 2014 أوضح الأدوار البريطانية في دعم عائلة آل خليفة الحاكمة في البحرين، ما استدعى تصعيد المعارضة في نقدها بريطانيا، إلى حد التراشق الإعلامي مع السفير البريطاني، ومهاجمته علنا. وانتهى العام بحدث تاريخي فاجأ العالم، وهو عودة بريطانيا إلى الخليج بقاعدة عسكرية دائمة في البحرين، بعد 40 عاما من إعلان خروجها.

جاء ذلك، بعد عام تماما من خطاب ألقاه الملك البحريني أمام نظيرته البريطانية، قال فيه «إن أحدا لم يطلب منهم الرحيل» واعدا بأن يحتفل بالذكرى المائتين لدخول بريطانيا إلى بلاده واستعمارها!

ومر العام 2014 في محطّات عديدة، بيّنت مساحات التقارب والعمل والمصالح المشتركة بين بريطانيا والنظام البحريني.

إذ كشف في 2014 عن قيام لوبي بحريني بتمويل حفل لجمع تبرعات لحزب المحافظين الحاكم في بريطانيا، كما شهد العام المنصرم إلغاء تأشيرات الدبلوماسيين بين البلدين، وفي سياق التواطؤ نفت وزيرة بريطانية قيام السلطات البحرينية بتعذيب معارضين، في تصريح لها خلال 2014.

وفي حين استمرت الخارجية البريطانية في رفضها الكشف عن مراسلات جزّار البحرين إيان هندرسون مع موظف في الخارجية البريطانية آنذاك بدعوى إضرارها للعلاقات مع البحرين، اختمت الفايننشال تايمز العام بتحقيق موسع فضح استثمارات عقارية لملك البحرين وعائلته تقدر بـ 900 مليون دولار، في مدينة الضباب!

وبينما حاول نواب في مجلس العموم

البريطاني إصدار قرار برلماني يمنع إقامة سباق الفورمولا، سارع آخرون لزيارة البحرين للتأكيد على أن ذلك ليس موقفا رسميا.

ونظم بريطانيون حصلوا على الجسنية البحرينية، مؤتمر «هذه هي البحرين» في لندن، للترويج إلى النظام والتغطية على الصراع السياسي المتفاقم وأزمة حقوق الإنسان في البلاد.

وأعلنت البحرين في ديسمبر/كانون الأول عن اتفاقية مع بريطانيا لتدريب أعضاء النيابة العامة البحرينية في جهاز الادّعاء البريطاني، وكانت المحكمة العليا البريطانية قد قضت في العام المنصرم بإبطال قرار كان قد أصدره الادّعاء البريطاني يمنح فيه نجل الملك البحريني حصانة من التحقيق في قضايا تعذيب.

واعتقلت السلطات البريطانية الشاب البحريني عيسى حيدر العالي بعد أن وصل إلى لندن طالبا اللجوء السياسي في فبراير/شباط ، ولقيت قضيته صدى واسعا انتهى بالإفراج عنه، كما أقدمت قوات أمن بريطانية في أبريل/نيسان على اعتقال المعارضين البحرينيين المقيمين في لندن، قاسم الهاشمي وعبدالرؤوف الشايب، ثم أخلت سبيلهما في اليوم التالي.

وفي يوليو/تموز، أوقفت السلطات البريطانية في مطار هيثرو الدولي الحقوقي البحريني المعروف نبيل رجب وعائلته لمدة خمس ساعات، عاملتهم فيها كالمجرمين، واحتجزت جوازات سفرهم قبل السماح لهم بدخول المملكة المتحدة.

ساحة اللعبة الأكبر بين البلدين كانت الساحة العسكرية، ففي مطلع العام 2014 زار النجل الثاني للملكة البريطانية الأمير أندرو البحرين لحضور حفل تجاري ودبلوماسي، يروج فيه لبيع طائرات مقاتلة للعرب الأغنياء، كما زارها في الشهر نفسه وزير الدفاع البريطاني آنئذ فيليب هاموند مبدياً تفاؤله بالنقاش المثمر حول بيع طائرات التايفون المقاتلة للبحرين.

وفي يوليو/تموز، أدرجت بريطانيا البحرين على لائحة الأسواق ذات الأولوية في تصدير السلاح، وقال تقرير إن معدلات شراء البحرين للأسلحة البريطانية زادت بنسبة 303٪ عن المعدل الطبيعي.

قرار إنشاء القاعدة البريطانية لم يكن ارتجاليا، وكان مخطّطا له منذ فترة طويلة على ما يبدو، ففي أبريل/نيسان 2014، نقلت صحيفة وورلد تريبيون عن وزير الدفاع البريطاني أن المملكة المتحدة تدرس إقامة قاعدة في «البحرين أو عُمان»، وفي سبتمبر/أيلول نشرت صحيفة التلغراف تقريراً قالت فيه إن بريطانيا تنوي إقامة قواعد عسكرية في كل من عمان، البحرين والإمارات، لمحاربة داعش.

في 6 ديسمبر/كانون الأول، وخلال مؤتمر «حوار المنامة» الأمني، الذي شكل فيه الوفد البريطاني أكبر وفود الدول المشاركة، أعلن وزير الدفاع البريطاني مايكل فالو أن بريطانيا وقّعت اتفاقية مع البحرين تقضي بإقامة قاعدة عسكرية دائمة لها في ميناء سلمان، وأكّدت تقارير أن بناء القاعدة سيكلّف 8 ملايين دينار بحريني التزمت البحرين بدفعها.

وأصدرت المعارضة البحرينية بياناً أعلنت فيه عن رفضها تعزيز التواجد العسكري البريطاني، في حين قام نواب في البرلمان البريطاني بجمع تواقيع لمناقشة مقترح برلماني رافض لإقامة قاعدة عسكرية في البحرين بسبب ممارساتها المنتهكة لحقوق الإنسان.

الحدث الجديد ألقى بثقله على وسائل الإعلام الدولية، وعلى الأخص الصحف والقنوات البريطانية، التي نشرت العديد من التقارير والتحليلات عن هذا التطوّر السياسي الأمني المفاجئ، إذ اعتبرت صحيفة الإندبندنت أن القاعدة العسكرية كانت مكافأة بحرينية لبريطانيا بسبب صمتها عن انتهاكات حقوق الإنسان، في حين أكّدت صحيفة التلغراف أن لا فائدة من القاعدة البريطانية الجديدة في الحملة الجوية الحالية ضد داعش.

ورأى كاتب بصحيفة الغارديان أن القاعدة البريطانية الجديدة تشكل خطراً وإهانة موجهة إلينا نحن جميعاً في بريطانيا والبحرين، وقالت الصحيفة في تقرير آخر إنه لا يوجد شك أن بريطانيا باتت تقف لجانب النظام البحريني الاستبدادي، في حين أكّدت صحيفة الدايلي ميل أن «خطط ديفيد كاميرون للقاعدة البحرية في البحرين تظهر أوهاما إمبراطورية»!

إيان لينزي: «أنا تشارلز بليجريف»!

في 1816 كان حاكم البحرين عبدالله بن أحمد آل خليفة يترقب بشغف وصول «الكابتن بروس»، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، على ظهر سفينته. إنها الزيارة الأولى للإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، زيارة طال انتظارها. شهقة الفرحة كانت تملأ قلب وعقل البدوي الذي يفكر في الغنيمة القبلية لا الدولة الوطنية، كما تحاول أن توهمنا كتابات العائلة الحاكمة.

هو العقل والقلب والسلوك نفسه لم يتغير في سلالة العائلة. في 1843 كان محمد بن خليفة، «البدوي الأرعن» حسب وصف المؤرخ ناصري الخيري، ينتظر أيضا الحليف البريطاني لينصره على عمه، الذي كان أول أصدقاء آل خليفة لـ«القبيلة الكبرى» (بريطانيا)، كما كان يصفها القبليون الذين لم يفهموا معنى الدولة.

وفي 1869 كان عيسى بن علي ينتظر البريطانيين ليحضروه من الزبارة ليكون حاكما يقر بأنه لن يتصرف في شبر من البحرين دون استئذان من نصبوه. وفي 1923 كان حمد بن عيسى ينتظر بوارج البريطانيين تحاصر المنامة وتجبر أباه على خلع نفسه، ليتسلم هو مقاليد السلطة وسط معارضة القبائل الموالية. وفي 1926 انتظر هو نفسه وصول المستشار الإنجليزي بليجريف ليدير شؤون حكمه، بالنيابة عنه!

لم ينقطع هذا الانتظار يوما، ففي 2013 قال لهم الملك حمد بن عيسى علنا «من قال لكم أن ترحلوا؟» نحن ننتظركم منذ 1816 وحتى اليوم، نحن ننتظركم، هذه الجزيرة شركة بيننا وعلاقتنا معا تحددها مصالحنا المشتركة في هذه الشركة.

وقبل أن تنتهي 2014 كان البريطانيون قد عادوا فعلا إلى البحرين، وأعادوا معهم مصطلحات الإمبريالية في القرن التاسع عشر: «شرق السويس»، أي الخليج. فبمناسبة مرور 200 عام على اتفاقية الاحتلال الأولى، وقّع ملك البحرين اتفاقية جديدة مع البريطانيين منحتهم قاعدة بحرية عسكرية، مدفوعة الثمن هذه

المـرة. عـودة لا تـزال تثيـر ضجـة فـي الإعـلام الإنجليـزي والغربـي، الـذي لـم يفهـم أسـباباً لهـا سـوى تقديـم «الحمايـة» و«الدعـم» للنظـام البحرينـي علـى الأرض مجـدداً!

البحريـن فـي نظـر العائلـة غنيمـة قبليـة، وهم «يستثمرونـــها» مـع الأجنبـي الإنجليزي الاسـتعماري منـذ توقيـع اتفاقيـة الصداقـة أو السـلام البحريـن فـي 1820. كانـت هـذه الاتفاقيـة تريـد تأميـن طريـق التجـارة مـن أعمـال القراصنـة، وكان آل خليفـة وقتهـا أكبـر تجـار القراصنـة، إذ جعلـوا البحريـن سـوقا لبيـع بضائـع قراصنـة الخليـج.

الشـاهد علـى أن آل خليفـة لا زالـوا حتـى اليـوم يجـدون فـي بريطانيا الشـريك التجاري فـي غنيمتهـم (البحريـن)، هـو مـا قالـه مؤخـراً تحقيـق «فايننشـال تايمـز» الـذي أكّـد أن الملـك حمـد بـاع نفسـه أراض بحريـة ليكـون شـريكا فـي مشـاريع اسـتثمارية كبـرى، كلفتهـا تسـاوي مليـارات الـدولارات، بالاشـتراك مـع مصـارفٍ إسـلامية. ثـم قـام بإنشـاء مجموعـة شـركات مهّمتهـا «الاسـتثمار فـي لنـدن»، وقـد اشـترت هـذه الشـركة أكثـر مـن 21 عقـارا اسـتثماريا فاخـرا فـي بريطانيـا، بأكثـر مـن 900 مليـون دولار، رأس مالهـا أراضٍ البحـر المدفونـة!

ومـن لنـدن، تديـر شـركة «بريميـر»، جهـاز الملـك الاسـتثماري، كل أعمـال الملـك الخاصـة فـي البحريـن (مشـروع بحريـن بـاي، مشـروع ديـار المحـرق، وغيرهـا)، وهـي مشـاريع عوائدهـا مليـارات الـدولارات سـنويا، وقيمتهـا الاسـتثمارية تزيـد علـى 22 مليـار دولار.

وبفضـل بريطانيـا، يمتلـك حمـد بـن عيسـى وعائلتـه اليـوم، فنـدق «فـور سـيزونز»، وأحـد فنـادق «الماريـوت»، ومبنـى تجـاري قـرب محـلات «هـارودز»، بعاصمـة الضبـاب!

«فايننشـال تايمـز» نقلـت عـن شـخص مطّلـع علـى المعامـلات الماليـة لشـركات الملك قولـه إن «الشّـركة اختـارت لنـدن كجنّة اسـتثمارات».

لهذا، فما يحدث اليوم، ليس استدعاء مجردا للتاريخ الإمبريالي، إنما هو تكامل مصالح، سياسي تجاري، تختلف أدواته باختلاف الظرف الزماني، ويبقى المكان واحدا: سواحل البحرين.

أما الشخوص، فإنّها وإن تغيّرت، فهي لا شك تعيد نفسها بنفسها: على سبيل المثال، يقرّب كثيرون شخصية السفير البريطاني في المنامة «إيان ليندزي»، بالمستشار البريطاني «تشارلز بليجريف» (1926-1957). فمواقف «ليندزي» وتصريحاته المكثّفة مؤخّرا، لم تدع مجالا للشك بأنّه ليس أكثر من موظّف بريطاني في حكومة البحرين، كناطق رسمي، ومنسّق عسكري وتجاري، في خدمة الدبلوماسية البحرينية، والأمن، والإعلام، والاقتصاد، وإصلاح القضاء، ومكافحة الإرهاب، وبالطبع: الرد

على المعارضة... وأخيرا فهو أيضا «خليل الملك»، لولا أنّه لم يسم ابنه بـ«حمد» كما فعل بلجريف!

ترسخ القبيلة الحاكمة معادلة «التحرر من بريطانيا = التحرر من آل خليفة». الاثنان حكاية استبداد، والتحرر من هذه الحكاية يتطلب كسر هذه الانتظار، الممتد من 1816 وحتى اليوم.

البحرين رسميا على قائمة بريطانيا للأسواق ذات الأولوية في تصدير السلاح!

أدرجت البحرين من جديد على قائمة بريطانيا للأسواق ذات الأولوية في تصدير السلاح، للعام 2015/2014. كشف ذلك رد من اللورد إيان ليفينغستون وزير الدولة للتجارة والاستثمار البريطاني على سؤال من اللورد روبرتس حول التحديثات التي جرت على هذه القائمة، خلال جلسة مجلس اللوردات في 10 يوليو/تموز الجاري.

ومن أصل 16 دولة فقط، وردت دول الخليج الست جميعا في القائمة البريطانية.

يأتي ذلك في الوقت الذي دعا فيه البرلمان البريطاني حكومة ديفيد كاميرون، في تقرير صدر مطلع العام الجاري، إلى وضع البحرين على قائمة الدول التي تشكل مصدر قلق، إذا لم يتم إحراز أي تحسن قبل بداية عام 2014!

وتشرف على قائمة «أسواق التسلّح ذات الأولوية» إدارة الاستثمار والتجارة البريطانية، فرع الدفاع والأمن، وتضم القائمة الدول التي لها الأولوية في استيراد الأسلحة من بريطانيا، وفي حالة البحرين فإن نوعية الأسلحة هي في الغالب معدات أمن. وفي حين تصل مبيعات الأسلحة البريطانية إلى نطاق أكبر بكثير من دول العالم، إلا أن هذه الدول هي المحور الرئيسي لحملات «تصدير الأسلحة بين الحكومات» من بريطانيا.

وبحسب تقرير أوردته منظمة «بحرين ووتش»، فإن هذه هي المرة الأولى منذ العام 2009، التي تدخل فيها البحرين هذه القائمة.

يذكر أن بريطانيا تعتبر خامس أكبر مصدر للأسلحة في العالم، بعد الولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا، وفرنسا. ومنذ العام 1974 تنشط في المملكة المتحدة منظمة (الحملة ضد تجارة الأسلحة)، لمناهضة بيع الأسلحة وتصديرها من بريطانيا، وقد برزت من المنظمة الكثير من المواقف ضد استمرار بريطانيا في تصدير السلاح إلى البحرين رغم الاضطرابات السياسية، كما نظّمت في هذا السياق عددا من الاحتجاجات على هامش معارض أسلحة في لندن.

وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرا على صفقة أسلحة للبحرين بقيمة 53 مليون دولار منذ العام 2011، في حين ألغت كوريا الجنوبية مطلع العام الجاري صفقة أسلحة كان من المزمع أن ترسل 1.6 مليون قنبلة غاز مسيل للدموع إلى البحرين، وذلك بعد حملة مكثّفة قادتها منظّمة بحرين ووتش.

بريطانيا سلّحت البحرين لمواجهة ثورة 14 فبراير... ولا تزال

وكان وزير الأعمال البريطاني مايكل فالون قد صرّح في ديسمبر/كانون الأول 2013 أن البحرين من بين 52 دولة تدعمها بريطانيا من جهة التجارة في الأمن والدفاع.

وقالت منظمة بحرين ووتش إن البحرين كانت بين العامين 2008-2010 مصنفة على أنها «سوق رئيسية» لفرع الدفاع والأمن بإدارة الاستثمار والتجارة البريطانية، وذكرت أن المسئولين البريطانيين (من فرع الدفاع والأمن بإدارة الاستثمار والتجارة) كانوا قد التقوا وزارة الداخلية البحرينية في 19 يناير/كانون الثاني 2011 لمناقشة إمكانية مشاركة المعلومات بين بريطانيا والبحرين حول الأمن وممارسات حفظ النظام.

وقالت بحرين ووتش إنه في حين خفّفت إدارة الاستثمار والتجارة البريطانية ذلك الاقتراب من البحرين في أعقاب أحداث فبراير/شباط 2011، إلا أن استئناف أنشطتها جاء سريعا.

وسبق وأن ألغت بريطانيا 44 رخصة لتصدير أسلحة إلى البحرين في العام 2011، بعد انتقادات شديدة في أعقاب قمع احتجاجات 14 فبراير/شباط 2011، لكنها استأنفت التصدير في أقل من عام، وكانت تقارير صحافية قد كشفت في مايو/أيار 2013 أن بريطانيا تسعى لزيادة مبيعاتها من الأسلحة إلى البحرين، مشيرة إلى أن صادراتها للسلاح بلغت 13 مليون باوند (7.5 مليون دينار) خلال الخمس السنوات الماضية، من بينها 4 ملايين باوند قيمة أسلحة خفيفة.

وفي التسعة أشهر الأولى من العام 2010 أنفذت بريطانيا تراخيص بيع أسلحة للبحرين بأكثر من 5 مليون باوند، واشتملت الصفقات على بيع قنابل غاز مسيل للدموع، وذخيرة السيطرة على الحشود، وبنادق هجومية، بنادق رصاص انشطاري، بنادق قناصة، ورشاشات، استخدمت في قمع المتظاهرين بدوار اللؤلؤة خلال احتجاجات فبراير/شباط 2011 وما تلاها.

بدورتها استخدمت السعودية مدرعات بريطانية من صنع شركة BAE Systems حين دخلت البحرين منتصف مارس/آذار 2011 لقمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية.

وفي 2012 صدّرت بريطانيا 400 سلاح رشاش إلى البحرين، قالت إنها ليست لاستخدام أجهزة الأمن البحرينية، بل للاستخدام الرياضي الشخصي!

وزار ناصر بن حمد، نجل الملك البحريني، معرضا مهما للتسلّح في لندن، العام الماضي.

وفي أغسطس/آب 2013 فتح البرلمان البريطاني تحقيقا جديدا يعمل على تدقيق منح تراخيص صادرات الأسلحة من المملكة المتحدة إلى عدد من «الدول المثيرة للقلق»، بما في ذلك البحرين.

وفي مايو/أيار 2014 قضت محكمة بريطانية بإدانة إدارة الإيرادات والجمارك لرفضها الكشف عن معلومات حول التحقيق في احتمال تصدير برامج التجسس FinFisher إلى أنظمة قمعية من بينها البحرين، بشكل غير قانوني، من قبل شركة غاما الدولية التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها. وقد شغلت هذه القضية الرأي العام على مدى أكثر من عامين بعد أن كشف خبراء تقنيون استهداف النظام البحريني لناشطين باستخدام هذه البرامج.

القائمة البريطانية المثيرة

قائمة أسواق التسلّح ذات الأولوية البريطانية تبدو قائمة مثيرة جدا، فقد سبق وأن منعت من النشر في 2004/2003 بحجة أنّ ذلك سيؤثّر سلبا على العلاقات الدولية للمملكة المتحدة، وذلك بعد أن كشف بأن أهم زبائن بريطانيا هم باكستان، السعودية، وتركيا.

ومنذ ذلك الوقت، أثارت القائمة الكثير من الانتقادات الشديدة والسخرية على

حد سواء. فنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، كان على سبيل المثال مدرجا في هذه القائمة البريطانية «المفضّلة» لأسواق السلاح، حتى بعد أسبوع واحد من بدء الاحتجاجات الليبية التي أطاحت به! ثم رغم الحالة الأمنية المتدهورة هناك، أرجعت ليبيا على القائمة مجددا بعد أقل من 6 أشهر من سقوط القذافي!

وفي الوقت الذي صنّفت فيه وزارة الخارجية البريطانية المملكة العربية السعودية كدولة مثيرة للقلق، إلا أنّ ذلك لم يمنع فرع الدفاع والأمن بإدارة الاستثمار والتجارة من تصنيفها ضمن الأسواق ذات الأولوية لتجارة الأسلحة، وهو ما أثار استغراب وانتقادات العديد من المنظّمات والمراقبين.

البرلمان البريطاني حذّر حكومة كاميرون

وكان تقرير أصدرته لجنة تحقيق برلمانية مطلع العام الجاري، قد حذّر حكومة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون من مخاطر فقدان المملكة المتحدة مصداقيتها إذا سمحت لنفسها أن تصبح مشتركة في المشاكل بدلا من الحلول في البحرين، ودعا التقرير البرلماني الحكومة البريطانية إلى وضع البحرين على قائمة الدول التي تشكل مصدر قلق، إذا لم يتم إحراز أي تحسن قبل بداية عام 2014.

وناقش التقرير مسألة مبيعات الأسلحة إلى البحرين، وقال إن تراخيص التصدير ينبغي أن ينظر إليها حالة بحالة، بما في ذلك الصفقة المحتملة لطائرات يوروفايتر تايفون الحربية.

وكشفت اللجنة البريطانية أن الحكومة امتنعت عن تقديم تفاصيل عن اتفاقها الدفاعي الأخير مع البحرين، وقالت إنها «ينبغي أن تنظر في إمكانية الكشف عن مزيد من المعلومات» في هذا الخصوص. ورأت اللجنة في تقريرها أن كلا من الطرفين في البحرين (الحكومة والشعب) أظهرا صفقات السلاح كعلامة على دعم البحرين!

بحرين ووتش: جماعات الضغط البحرينية تمول حفل جمع التبرعات لحزب المحافظين البريطاني

عادت علاقات الدفاع البريطانية البحرينية الوثيقة إلى الأضواء هذا الأسبوع عندما تم الكشف عن تمويل عضو جماعة ضاغطة بحرينية لطاولة في حفل جمع تبرعات حزب المحافظين الصيف الماضي حيث جلس مع وزير الدفاع البريطاني.

ونشر مكتب التحقيقات الصحافية تفاصيل حفل التبرعات الذي أقيم في سوق بيلينغز غيت القديم في 24 حزيران/ يونيو حيث دفع اللورد كلان ويليام، مؤسس ورئيس شركة ميد هول وشركاه وهي شركة علاقات عامة دولية (كانت تعرف سابقًا بشركة اتصالات غاردانت) الذي يمثل الحكومة البحرينية 1000 جنيه استرليني/ الشخص على الطاولة لتي استضافت كلًا من:

-وزير الدفاع البريطاني فيليب هاموند وزوجته سوزان هاموند.

- عضو البرلمان البريطاني، كونور بيرنز، ورئيس المجموعة البرلمانية البريطانية-البحرينية التي تمثل جميع الأحزاب. والتي تمثل شركة ميد هول الأمين العام لها.
- الدكتورة أفنان الشعيبي، أمين عام غرفة التجارة العربية-البريطانية، «والتي تتولى مهمة تعزيز الروابط التجارية بين المملكة المتحدة والبحرين».
- ريتشارد شارب، وهو مليونير كبير و أحد أعضاء لجنة السياسة المالية لبنك انجلترا.
- جون هارت، وهو تاجر نفط والرئيس التنفيذي لشركة ميلو العالمية.

وكانت شركة ميد هول وشركاه التي يرأسها اللورد كلان ويليام قد عملت من أجل حكومة البحرين منذ العام 2006 على الأقل. وفي وقت جمع التبرعات، كان وكيل الشركة الوحيد المدرج هو سفارة البحرين في لندن. وقد سأل مكتب التحقيقات

الصحافية اللورد «إن كان قد مثل المصالح البحرينية في الحدث أو ناقش أي قضايا تؤثر على أي من زبائن شركته»، إلا أن اللورد رفض الإدلاء بأي تعليق.

هذا وقد تمت مساءلة ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، في البرلمان عن حفل التبرعات يوم الأربعاء. وكذلك سألت وزيرة خارجية حكومة الظل، كيري ماكارثي، إذا «ناقش اللورد كلان ويليام ووزير الدفاع فيليب هاموند حقيقة أن وزارة الخارجية لا تعتبر دولة مثيرة للقلق في ما يتعلق بمجال حقوق الإنسان، إلا أن كاميرون تهرب من السؤال.

ويبقى عمل شركة ميد هول السابق والحالي للبحرين مبهمًا إلى حد كبير، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2013، أي بعد ستة أشهر على حفل التبرعات، زار اللورد كلان ويليام البحرين خلال حوار المنامة. وقد كان كل من وزير الخارجية، ويليام هيغ، ورئيس أركان قوات الدفاع، الجنرال السير ويليام هاوتون، من المتحدثين في هذه القمة الأمنية السنوية وكذلك كان حال وزير الخارجية السابق أليستر بيرت الذي سافر كعضو من وفد المجموعة البرلمانية البريطانية-البحرينية التي تمثل جميع الأحزاب والتي تلعب شركة ميد هول دور أمانتها العامة، على الرغم من أن اسمه غير مدرج كعضو فيها. والجدير بالذكر أن الحكومة البحرينية هي من مولت رحلته.

وليس من الواضح ما إن كان سياسيون آخرون جزء من وفد المجموعة البرلمانية البريطانية-البحرينية التي تمثل جميع الأحزاب. فضلًا عن ذلك، حضر ثلاثة من أعضاء البرلمان من حزب المحافظين هم: كواسي كوارتينغ والدكتور فيليب لي ونيكولاس سوامز حوار المنامة، مع العلم أن وزارة الشؤون الخارجية البحرينية هي التي دفعت تكاليف سفرهم وإقامتهم وقد كلفها كل منهم 3700 جنيه استرليني. والجدير بالذكر أن هؤلاء الثلاثة ليسوا أعضاء في وفد المجموعة البرلمانية البريطانية-البحرينية التي تمثل جميع الأحزاب ، ويبدو أن رحلتهم قد نظمت

مـن قبـل مجلـس الشـرق الأوسـط فـي حـزب المحافظيـن. وفـي تشـرين الأول/ أكتوبـر 2010، سـافر كونـور بيرنـز، رئيـس المجموعـة البرلمانيـة البريطانية-البحرينيـة التي تمثل جميـع الأحـزاب مـع نائبيـه العضويـن فـي البرلمـان، بريتـي باتـل وتومـاس دوكيتـري إلى البحريـن فـي رحلـة علـى نفقـة وزارة الشـؤون الخارجيـة. وفـي بدايـة الانتفاضـة المؤيدة للديمقراطيـة فـي شـباط/فبراير 2011 والتـي أدت إلـى قمـع كبيـر خلف عشـرات القتلى ومئـات المعذبيـن وآلاف المسـجونين، زعـم بيرنـز أنـه «لا يوجـد شـك حول التـزام الملك حمـد الكامـل بالإصـلاح والتسـامح الدينـي والانفتـاح والشـفافية».

وتعمقـت العلاقـات الدفاعيـة البريطانية-البحرينيـة بعـد حفـل تبـرع 2013، وأعلنـت بريطانيـا توسـيع قاعدتهـا البحريـة فـي البحريـن وباشـرت بتصديـر كميـات كبيـرة مـن الأسـلحة الجديـدة. وقـد أكملـت الحكومـة البريطانيـة الجديـدة توثيـق العلاقـات منـذ اسـتلامها السـلطة فـي العـام 2010، كمـا وتوثـق المـادة التـي قدمتهـا منظمـة بحريـن ووتـش لتحقيـق تديـره لجـان البرلمـان البريطانـي حـول ضوابـط تصديـر الأسـلحة. فعلـى سـبيل المثـال، فـي تشـرين الأول/ أكتوبـر 2010، وعلـى الرغـم مـن انتهـاكات حقـوق الإنسـان المسـتمرة، وقـع فيليـب هامونـد اتفاقيـة تعـاون بيـن بريطانيـا والبحريـن فـي مجـال الدفـاع مـا زالـت بنودهـا سـرية حتـى الآن.

وقبـل عشـرة أيـام مـن حفـل تبـرع عـام 2013، كان فيليـب هامونـد فـي البحريـن فـي «زيـارة ميدانيـة»» إلـى البحريـن.. وبعـد سـتة أسـابيع، أي فـي 6 آب/أغسـطس 2013، عقـد الملـك حمـد اجتماعًـا مـع رئيـس الـوزراء ديفيـد كاميـرون فـي داونينـغ سـتريت عبّـر فيـه عـن «حمـاس البحريـن لشـراء طائـرات تايفـون الحربيـة البريطانية». وأوضحـت تقاريـر لاحقـة أنـه تـم مناقشـة إتفـاق لشـراء 12 طائـرة تايفـون «التـي تسـاوي أكثـر مـن مليـون جنيـه اسـترليني». وعـاد الملـك حمـد إلـى المملكـة المتحدة فـي أيلول/سـبتمبر حيـث التقـى بـكل مـن فيليـب هامونـد ووزيـر الدفـاع، اللـورد آسـتور. وفـي الأسـبوع التالـي، ألقـى فيليـب هامونـد الخطـاب الرئيسـي فـي افتتـاح المعـرض الدولـي لمعـدات الأمـن والدفـاع فـي لنـدن. وقـد حضـر المعـرض وفـد مـن

البحريـن كضيـوف لمنظمـة المملكـة المتحـدة للتجـارة والاسـتثمار و المعـرض الدولـي لمعـدات الأمـن والدفـاع . هـذا والتقـى الملـك حمـد مـرة أخـرى مـع فيليـب هامونـد فـي دبـي فـي تشـرين الثانـي/ نوفمبـر ووصـف الأخيـر الاجتماعـات «بالمثمـرة» وأضـاف أنـه كان متفائـلًا حـول انضمـام البحريـن إلـى «عائلـة طائـرات تايفـون قريبًـا».

وفـي كانـون الأول/ديسـمبر، أرسـل سـفير البحريـن فـي المملكـة المتحـدة هدايـا إلـى وزيـري الدفـاع؛ اللـورد آسـتور والعضـو فـي البرلمـان فيليـب ديـون وقـد احتفظـت بهـم وزارة الخارجيـة. وكذلـك أرسـل هدايـا إلـى وزيـر الخارجيـة ويليـام هيـغ ووزيـري الخارجيـة هيـو روبرتسـون، عضـو البرلمـان والبارونـة وارسـي. وكان السـفير البحرينـي قـد قـدم عـددًا مـن الهدايـا العـام الماضـي إلـى عـدة وزراء، بمـا فيهـم كونـور بيرنـز، رئيـس المجموعـة البرلمانيـة البريطانية-البحرينيـة التـي تمثـل جميع الأحـزاب. وتلقت آن كلايـد، العضـوة فـي لجنـة الشـؤون الخارجيـة التـي كانـت تجـري الاسـتطلاع حـول العلاقـات البريطانيـة البحرينيـة فـي ذلـك الوقـت هديـة لكنهـا رفضـت اسـتلامها.

عـاد هامونـد إلـى البحريـن فـي كانـون الثاني/ينايـر عـام 2014، علـى رأس وفـد الحكومـة البريطانيـة فـي معـرض البحريـن الدولـي للطيـران، حيـث كان لـوزارة التجارة والاسـتثمار البريطانيـة جنـاح كبيـر. وتزامـن توقيـت المعـرض، الـذي نظمتـه شـركة فارنبـورغ الدوليـة مـع الأسـبوع البريطانـي العظيـم، وهـي مبـادرة نظمتهـا الحكومـة البريطانيـة لعـرض الشـركات البريطانيـة و»تعزيـز الصداقـة والعلاقـات الثنائيـة» بيـن البلديـن. وفيمـا التقـى هامونـد فـي البحريـن بولـي العهـد ومسـؤولين عسـكريين، وصـف البـلاد بأنهـا «سـوق رئيسـي للشـركات البريطانيـة.»

وفـي آذار/مـارس 2014، وسـعت المملكـة المتحـدة قاعدتهـا فـي البحريـن، جاعلـة منهـا «أكبـر مسـرح للعمليـات فـي الخـارج». وفـي 22 نيسـان/أبريل، سـافر وزيـر الدولـة لشـؤون القـوات المسـلحة البريطانيـة مـارك فرانسـوا إلـى البحريـن لحضـور «حفـل الافتتـاح الرسـمي للتوسـع ذي كلفـة 6 مليـون جنيـه اسـترليني. وقـال حينهـا

إنـه « مـع الالتـزام والتعـاون البريطانييـن معهـا، سـتحتفل البحريـن بعامهـا ال 200 فـي 2016، وقـد كنـت حريصًـا فـي زيارتـي علـى إبـراز التـزام المملكـة المتحـدة الدائـم في البحريـن والمنطقـة.»

ولا يـزال عـدد مـن الأسـئلة يثـار حـول حفـل تـوري لجمـع التبرعـات، خاصـة حـول مـا تمـت مناقشـته بيـن فيليـب هامونـد واللـورد كلان ويليـام وكونـور بارنـز وضيـوف آخريـن علـى الطاولـة. وإضافـة إلـى طاولـة البحريـن كانـت هنـاك طـاولات أخـرى برعايـة أفـراد وشـركات أدّوا عمـلًا فـي العلاقـات العامـة للبحريـن. إحـدى هـذه الطـاولات مولهـا بيـل بوتينغـر، الـذي عمـل لحكمـة البحريـن منـذ العـام 2009 علـى الأقـل، وقـد وقـع مؤخـرًا علـى عقـود بقيمـة ملاييـن الجنيهـات على أعمـال مسـتقبلية. وكان ميـر شـركة بيـل بوتينغـر، جايمـس هندرسـون ومديـر الاتصـالات لديـه حاضريـن علـى الطاولـة، رغـم أنـه لـم يتـم الإعـلان عـن التفاصيـل. كانـت هنـاك طاولـة أخـرى أيضًـا مولهـا دايفيـد بورنسـايد، والـذي جنـت شـركته «نيـو سنشـري ميديـا» للعاقـات العامـة مبلـغ مئـة ألـف جنيـه اسـترليني مـن عملهـا لحلبـة البحريـن الدوليـة فـي العـام 2011.

وكانـت الحكومـة البحرينيـة قـد أنفقـت أو خصصـت مبلـغ 29 مليـون جنيـه اسـترليني علـى الأقـل (أي مـا يعـادل 50 مليـون دولار) لشـركات العلاقـات العامـة الغربيـة منـذ انـدلاع الانتفاضـة المطالبـة بالديمقراطيـة فـي شـباط/فبراير 2011. وكمـا تبـرز المعلومـات عـن حفـل تبرعـات تـوري، فـإن الشـفافية مطلوبـة مـن كلتـا الحكومتيـن والشـركات لكـي يسـتطيع المواطنـون معرفـة مـا الـذي يمكـن للمـال شـراؤه.

وردًا علـى سـؤال اللـورد روبرتـس، كشـف وزيـر الدولـة للتجـارة والاسـتثمار اللـورد ليفينغسـتون أن البحريـن «أصبحـت سـوقًا رئيسـيًا» فـي العامـين 2015/2014 لمنظمـة الدفـاع والأمـن فـي وزارة التجـارة والاسـتثمار، وهـي جهـاز حكومـي ينظـم تصديـر الأسـلحة. وهـذه المـرة الأولـي منـذ العـام 2009 التـي يتـم فيهـا التصريـح بشـكل

مماثل عن البحرين. ومع ذلك، وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، قال وزير العمل مايكل فالون إن البحرين هي بين 52 بلدًا تدعم فيها منظمة الدفاع والأمن في وزارة التجارة والاستثمار الحملات التجارية للدفاع والأمن وتنظم آفاقها.»

وبين العامين 2008 و2010، شكلت البحرين «سوقًا رئيسيًا» لمنظمة الدفاع والأمن في وزارة التجارة والاستثمار، وهذا ما لحظته منظمة بحرين ووتش في مادة قدمتها للتحقيق البرلماني حول صادرات الأسلحة البريطانية: «لقد التقى مسؤولون من منظمة الدفاع والأمن في وزارة التجارة والاستثمار البريطانية مع قوات الدفاع البحرينية ووزارة الداخلية في الأشهر التي سبقت شباط/فبراير 2011. وما بين 5 و10 تشرين الأول/أوكتوبر 2010، عرض ممثلو المنظمة أدوات وقذائف تسيارية على قوات الدفاع البحرينية. وفي 19 كانون الثاني/يناير 2011، التقى مسؤولون من منظمة الدفاع والأمن في وزارة التجارة والاستثمار البريطانية مع وزارة الداخلية لمناقشة تبادل المعلومات المحتمل بين المملكة المتحدة والبحرين حول أفضل تطبيقات الأمن والشرطة.»

وفي حين خففت منظمة الدفاع والأمن في وزارة التجارة والاستثمار البريطانية من علاقتها بالبحرين عقب أحداث شباط/فبراير 2011، سارعت إلى استئناف أنشطتها. ونقتبس مرة أخرى عن المادة التي قدمتها منظمة بحرين ووتش حول تجارة الأسلحة:

بعد فترة وجيزة من انتهاء حالة الطوارئ في البحرين، بدأت الحكومة البريطانية بتوسيع حملة صادرات الأسلحة. وفي 8 أيلول/سبتمبر 2011، نظمت منظمة الدفاع والأمن في البحرين حفل غداء لإعطاء أعضاء رابطة الدفاع والفضاء والأمن في منظمة التجارة فرصة اللقاء ب»الملحقين المعينين حديثًا في وزارة الدفاع البريطانية»، بمن فيهم المسؤول المفترض به بدء العمل في البحرين. وفي اليوم ذاته، صرح مسؤولان من منظمة الدفاع والأمن في وزارة التجارة والاستثمار

البريطانيـة، بمـن فيهـم مديـر منطقـة البحريـن، فـي احتفـال نظمتـه غرفـة لنـدن للتجـارة والاسـتثمار وعنوانـه: «الشـرق الأوسـط: سـوق واعـد لشـركات الدفـاع والأمـن البريطانيـة» وقـالا إن البحريـن هـي الوجهـة الفضلـى لشـركات الصناعـة البريطانيـة فـي مجـال الدفـاع. وفـي الأسـبوع التالـي، اسـتضافت لنـدن معـرض تجهيـزات الأمـن والدفـاع الدولـي للسـلاح. وحضـره وفـد مـن الحـرس الوطنـي البحرينـي ك»ضيـوف الحكومـة البريطانيـة». ودعـم الحـرس الوطنـي البحرينـي الفـرق الأخـرى فـي هجومهـا علـى دوار اللؤلـؤة وعملياتهـا الأمنيـة فـي مجمـع السـلمانية الطبـي والمرفـأ المالـي.

ووفقًـا لرسـائل الكترونيـة حصـل عليهـا موقـع برايفـت آي البريطانـي، كانـت الحكومـة البريطانيـة قـد قـررت عـدم دعـوة البحريـن، ومـع ذلـك غيـرت رأيهـا بعـد أن قـررت أن وضـع حقـوق الإنسـان قـد «تحسـن بشـكل ملحـوظ» فـي البـلاد. وقـد تمـت مرافقـة منـدوب عـن الحـرس الوطنـي البحرينـي فـي معـرض الأسـلحة مـن قبـل مسـاعد وزيـر الخارجيـة البريطانـي لشـؤون اسـتراتيجيات الأمـن الدوليـة فـي وزارة الدفـاع، كمـا رافقـه مسـؤولان مـن منظمـة الدفـاع والأمـن فـي وزارة التجـارة والاسـتثمار البريطانيـة. وبحسـب وقـع برايفـت آي، فـإن «الحكومـة البريطانيـة نظمـت أيضًـا مواعيـد لحفـلات عشـاء و»جـولات خاصـة» فـي أجنحـة العـرض مـع شـركات الأسـلحة، وقـد حضـر ممثلان عـن الحـرس الوطنـي البحرينـي فـي حفـل بـي أي إي سيسـتمز (BAE Systems) هـي شـركة بريطانيـة مختصـة فـي الصناعـات الجويـة والدفاعيـة فـي 13 أيلول/سـبتمبر. كمـا كان هنـاك لقـاءات أيضًـا مـع وزيـري الدفـاع جيرالـد هـوارث واللـورد آسـتور و»غـداء نظمـه مارشـال الجـو نايجـل مادوكـس فـي منطقـة كبـار الشـخصيات لتنـاول الطعـام «VIP Dining Area» وعـرض مدتـه 45 دقيقـة لطائـرات دون طيـار لـم تتـم تسـميتها.

الإيكونومست: بريطانيا في الشرق الأوسط: عدنا!

فـي العـام 1968، أعلنـت حكومـة حـزب العمّـال، التـي كانـت تعانـي ضائقـة ماليـة، مؤكّـدةً علـى موقفهـا المعـادي للاسـتعمار، انسـحاب بريطانيـا العسـكري مـن كافّـة

قواعدها في شرق عدن (ميناء-في الصورة الملتقطة عام -1864معروف اليوم باليمن، كان محطّة للتزويد بالفحم على طريق الهند). وبالنسبة للكثيرين، ما أصبح معروفًا بإعلان «شرق السويس» مثّل النهاية الرسمية للإمبراطورية البريطانية. والآن، عقب مرور 50 عامًا، سيكون للبحرية الملكية قاعدة دائمة جديدة في ميناء سلمان في البحرين.

وفي الواقع، لم تغادر بريطانيا الخليج أبدًا. إذ تربطها علاقات أمنية طويلة الأمد مع عمان، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة (حيث يدير سلاح الجو الملكي سرية طائرات «تايفون» الحربية من «المنهاد»، وهي قاعدة في دبي تمّت الاستعانة بها أيضًا كجسر لوجستي للعمليات في أفغانستان). ولكن هذا لا يقلّل من شأن الخطة التي تهدف إلى تطوير جزء من ميناء سلمان (الذي يحوي أيضًا قاعدة الأسطول الأمريكي الخامس) إلى منشأة قادرة على ضمّ أحدث المدمّرات من طراز 45 ونوعين جديدين من حاملات الطائرات عندما تباشر بالخدمة (العسكرية) في نهاية العقد الحالي.

وتعكس هذه الخطوة رغبة الحكومة الحالية في إظهار التزام بريطانيا، مجدّدًا، بالممالك الخليجية، التي لا تزال تحافظ على علاقات تجارية واستثمارية هامّة معها، في ظل تفاقم الاضطرابات في المنطقة.

وعندما وقّع وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند على اتّفاقية إنشاء هذه القاعدة في الخامس من ديسمبر/كانون الأوّل مع نظيره البحريني، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، أعلن قائلًا: «أمنكم هو أمننا». وتنص بنود العقد على أنّ البحرين مسؤولة عن معظم تكاليف بناء المنشأة التي تبلغ 15 مليون جنيه إسترليني، بينما تتوّلى بريطانيا تكاليف التّشغيل. بالإضافة إلى الاستعانة بسفن أكبر حجمًا لها تأثير أقوى من كاسحات الألغام الأربع للبحرية الملكية التي تبحر حاليًا من ميناء سلمان، سيصبح بإمكان بريطانيا جعل أسطولها الصغير أن

يقطع مسافاة أكبر وذلك بسبب عدم اضطرارها إلى جعل السفن تتناوب على المرسى، ذهابا وإيابا.

ويبرز سببٌ آخر جلي لإعادة إنشاء قاعدة بحرية دائمة في الخليج وهو أن تبرهن (بريطانيا) للأمريكيين أنّها (وفرنسا) لا تزال حليفًا مهمًّا يعتمد عليه. إذ قال هاموند: «بينما تركّز الولايات المتّحدة المزيد من جهودها على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتوقّع منّا ومن شركائنا الأوروبيين أن نأخذ على عاتقنا منطقة الخليج، والشرق الأدنى، وشمال أفريقيا». ولا يزال المستشارون العسكريون البريطانيون يرون أنّ هذه الأراضي هي المكان الذي ستستدعى القوّات المسلّحة للقتال فيه على الأرجح. وامتلاك قواعد حيث تستطيع القوّات البريطانية التّدرّب في بيئة حارّة وجافّة سيظل أمرًا مهمًّا.

مع ذلك، يبدو توقيت إبرام صفقة البحرين غريبًا نوعًا ما. فقد انتقدت منظّمة هيومان رايتس ووتش، وهي جماعة ضغط، البحرين لإعلانها عن هذه الخطوة بعد شهر فقط من إصدار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني إدانة للوتيرة البطيئة جدا التي يجري فيها الإصلاح السياسي في البحرين. إذ لا يزال المعارضون خلف القضبان عقب انطلاق الاحتجاجات الواسعة النطاق في 2010-2011.

ويقول شاشانك جوشي، الباحث في المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن، إنّ هذه الخطوة تمثّل رسالة تحمل فهما «محدودا وقصير النظر» للاستقرار الإقليمي. ويبدو أنّها تحتل مكان مراجعة استراتيجية الأمن والدفاع القومي لعام 2015. وفي تقرير للمعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن العام الماضي، أثار غاريث ستانسفيلد وسول كيلي مخاوف من أنّ القوّة البريطانية التي قد تنتشر في الخليج قد تكون «كبيرة لدرجة كافية لإيقاعنا في المشاكل، ولكّنها صغيرة

لدرجة أنّها لن تقدر على إخراجنا منها فور بدئها». جدال يتردد صداه من قبل 50 عامًا.

القاعدة البريطانية الجديدة تشكل خطراً وإهانة

قال الكاتب في صحيفة الغارديان "شيمس ميلن" إنه لم يكن يخطر في البال أن يتصادف الإعلان عن أعمال التعذيب التي ارتكبتها وكالة المخابرات الأمريكية "باسم الحرب على الإرهاب"، مع إعلان بريطانيا إقامة أول قاعدة عسكرية دائمة لها في الشرق الأوسط منذ أربعة عقود. متسائلا "أو لم يكن وجود القوات الغربية وتقديم الدعم للأنظمة العربية الدكتاتورية هو السبب الأساسي وراء إعلان القاعدة للجهاد ضد الغرب؟"

وأوضح الكاتب في مقاله المنشور بالصحيفة (10 ديسمبر/كان الأول 2014)، تحت عنوان "إرسال الجنود لحماية الطغاة يهددنا جميعاً" أن تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي لم يخفِ ضلوع بريطانيا حتى النخاع في الهمجية التي تمارسها السي آي إيه، وتورطها في عمليات خطف وتعذيب المشتبه بهم من باغرام إلى غوانتانامو، ناهيك عن ارتكابها العديد من الانتهاكات التي مارسها جنودها بشكل منفرد في كل من العراق وأفغانستان.

وأخذ الإعلان عن القاعدة البريطانية الجديدة في البحرين حيّزا كبيرا من النقاش ولاقى صدى واسعا في الرأي العام البريطاني، واستقطب مقال الغارديان هذا مئات التعليقات التي اتّهمت بريطانيا وأمريكا بالتلاعب والنفاق السياسي.

وقال الكاتب متعجبا "كم من المرة تلو المرة كان الغزو والاحتلال وحملات القصف التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما، هي المبررات التي ساقها من نهضوا يقاومون هذه القوى الأجنبية في العالم العربي والإسلامي، أو انطلقوا يشنون الهجمات على الغرب".

وأضاف "مع ذلك، وقف وزير الخارجية فيليب هاموند الأسبوع الماضي ليعلن بكل فخر أن بريطانيا ستتراجع عن انسحابها من "شرق السويس" في أواخر الستينيات، وستفتح قاعدة بحرية للاستخدام "على المدى البعيد" في البحرين، هذه الدولة الخليجية ذات النظام الاستبدادي".

وقال ميلن إن أولئك الذين يناضلون في سبيل حقهم في أن يديروا شؤون بلادهم لا يرون هناك سوى أن "بريطانيا، القوة الاستعمارية السابقة، والولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ من البحرين قاعدة لأسطولها الخامس، تقفان وراء حكام الجزيرة غير المنتخبين. فلا عجب إذن أن تنطلق الاحتجاجات ضد إقامة القاعدة".

"لقد كان البحرينيون الذين يناضلون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، في هذه الدولة التي معظم سكانها من الشيعة بينما حكامها من السنة، جزءاً من الانتفاضات العربية التي اندلعت عام 2011. حينها قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا بسحق الحركات الاحتجاجية بالقوة، وتلا ذلك اعتقالات جماعية وعمليات قمع وتعذيب" يقول مقال الغارديان.

ويضيف "تردت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بعد ثلاثة أعوام من بدء الربيع العربي، لدرجة أن حكومة الولايات المتحدة نفسها لم تملك سوى أن تعبر عن قلقها إزاء ذلك. أما الوزراء البريطانيون فلا يكفون عن الحديث عن "التقدم" الذي أنجزته مملكة البحرين في مجال "الإصلاح"، مشيدين بالانتخابات الصورية التي جرت لاختيار برلمان لا يتمتع بأي صلاحيات، رغم مقاطعة الأحزاب المعارضة الرئيسية لها. وفي الأسبوع الماضي صدر حكم بالسجن لثلاثة أعوام على الناشطة البحرينية زينب الخواجا عقوبة لها على تمزيق صورة الملك، مع العلم أن والدها، عبد الهادي، يمضي حالياً عقوبة بالسجن مدى الحياة بسبب تشجيعه الناس على التظاهر السلمي".

ورأى الكاتب أن مهمة القاعدة البريطانية لن تقتصر على توفير الدعم للنظام البحريني، بل تتجاوز ذلك إلى حماية شبكة الحكومات الخليجية الدكتاتورية بأسرها، وهي التي تتربع على احتياطيات هائلة من النفط والغاز.
وأوضح أنه "بعد أن قبلت الولايات المتحدة بإسقاط دكتاتور مصر حسني مبارك قبل ثلاثة أعوام، راح مستبدو الخليج يبحثون عن مزيد من الأمن، الذي يسعد بريطانيا وفرنسا أن تقوما بتقديمه. لقد بات الخليج اليوم، بالنسبة للنخبة اللندنية، سوقاً لمبيعات السلاح والخدمات المالية بقدر ما هو مصدر للنفط والغاز، وكذلك بؤرة لشبكة من العلاقات السياسية والتجارية والاستخباراتية تقع في الصميم من مؤسسة الحكم في بريطانيا".
وقال إنه "ينبغي أن يكون واضحاً الآن أثر الكشف عن أهوال التعذيب الذي تمارسه السي آي إيه، وتنامي القبضة العسكرية الغربية، وتلاشي فرص التحول الديمقراطي، على العالم العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ردود الفعل الاجتماعية المتوقعة في الأقطار الغربية مثل بريطانيا".
وخلص الكاتب إلى أنه لم يعد هناك أدنى شك أين باتت تقف الحكومة البريطانية بعد إعلانها الالتزام بنشر القوات في البحرين. "لقد باتت تقف إلى جانب الاستبداد والمصالح المستدامة". و"فشل البرلمان حتى في مجرد إجراء نقاش حول القرار بعسكرة الخليج، ينذر بالشرور وعظائم الأمور"، مؤكّدا أن القاعدة البريطانية الجديدة لا تخدم مصالح الشعب في بريطانيا ولا مصالح الشعب في البحرين أو الشرق الأوسط ككل، بل تشكل خطراً علينا وتمثل إهانة موجهة إلينا جميعاً.

«الجارديان»: بريطانيا تقف لجانب النظام البحريني الاستبدادي

تعليقا على الإعلان عن إنشاء قاعدة عسكرية بريطانية قال الكاتب في صحيفة الجارديان البريطانية شيمس ميلن إنه لم يعد لديه أدنى شك في أن بريطانيا «باتت تقف إلى جانب الاستبداد والمصالح المستدامة».

وقال إن القاعدة البريطانية الجديدة لا تخدم مصالح الشعب في بريطانيا ولا مصالح الشعب في البحرين أو الشرق الأوسط ككل، بل تشكل خطراً علينا وتمثل إهانة موجهة إلينا جميعاً.

وتساءل الكاتب «ألم يكن وجود القوات الغربية وتقديم الدعم للأنظمة العربية الدكتاتورية هو السبب الأساسي وراء إعلان القاعدة للجهاد ضد الغرب؟».

وأضاف «وقف وزير الخارجية فيليب هاموند الأسبوع الماضي ليعلن بكل فخر أن بريطانيا ستتراجع عن انسحابها من «شرق السويس» في أواخر الستينيات، وستفتح قاعدة بحرية للاستخدام على المدى البعيد في البحرين»، التي وصفها الكاتب بـ «الدولة الخليجية ذات النظام الاستبدادي».

وتابع ميلن «في الخطاب الرسمي يجري الحديث عن حماية «المصالح الدائمة» لبريطانيا والحفاظ على الاستقرار في المنطقة. أما بالنسبة لأولئك الذين يناضلون في سبيل حقهم في أن يديروا شؤون بلادهم، فالصورة لم تكن في يوم من الأيام أوضح مما هي عليه الآن».

وأوضح «كل ما هنالك أن بريطانيا، القوة الاستعمارية السابقة، والولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ من البحرين قاعدة لأسطولها الخامس، تقفان وراء حكام الجزيرة غير المنتخبين. فلا عجب إذن أن تنطلق الاحتجاجات ضد إقامة القاعدة».

وأشار إلى أن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين تردت بعد ثلاثة أعوام من بدء الربيع العربي، لدرجة أن حكومة الولايات المتحدة نفسها لم تملك سوى أن تعبر عن قلقها إزاء ذلك. أما الوزراء البريطانيون فلا يكفون عن الحديث عن «التقدم» الذي أنجزته مملكة البحرين في مجال «الإصلاح»، مشيدين بالانتخابات الصورية التي جرت لاختيار برلمان لا يتمتع بأي صلاحيات، رغم مقاطعة الأحزاب المعارضة الرئيسية لها.

تصاعد موجة العداء لبريطانيا في البحرين

تصاعدت موجة العداء للحكومة البريطانية في البحرين بعد اعتقال أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان حيث تتهم قوى معارضة السلطات البريطانية بتشجيع النظام البحريني على التشدد تجاه المعارضة التي تسعى منذ 2011 لإنهاء استحواذ عائلة آل خليفة على السلطة.

وعلى العكس من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الذين عبروا عن قلقهم من اعتقال أمين عام الوفاق وتأثيره على تصاعد التوترات في البحرين، لم يصدر عن بريطانيا أي موقف حيال اعتقال سلمان.

وفي عالي جنوب المنامة أحرق متظاهرون العلم البريطاني، وهو العمل الأول من نوعه في البحرين حيث اعتاد متظاهرون على حرق العلم الأمريكي خلال الاحتجاجات المناصرة للقضية الفلسطينية.

وأعلنت المعارضة البحرينية في بيان (6 ديسمبر/ كانون الأول 2014(معارضتها لإقامة قاعدة بحرية عسكرية لبريطانيا في البحرين، بعد أن أعلن الجانبان التوصل لاتفاق تقوم البحرين بموجبه ببناء قاعدة بريطانية بكلفة 8 ملايين دولار.

وكان السفير البريطاني في البحرين إيان لينزي قد هاجم المعارضة البحرينية لمقاطعتها الانتخابات التشريعية التي جرت (نوفمبر/ تشرين الثاني 2014)، فيما اعتبر أن معارضة الوفاق لإقامة قاعدة بريطانية هو معارضة للحلف الدولي ضد داعش.

من جهتها اعتبرت جمعية وعد المعارضة تصريحات السفير البريطاني «تدخلا سافرا في الشئون الداخلية بإطلاقه الصفات غير اللائقة والمتوافقة مع سياسة الإعلام الرسمي التحريضي والمؤزم للأوضاع ومحاولة شيطنة المعارضة ومحاصرة مكون رئيسي في البلاد».

رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب قال «اعتقد أننا سنرى الكثير

مـن النـاس يعارضـون وجـود هـذه القاعـدة، خاصـة أنهـا تتبـع حكومـة غيـر صديقـة لنضالنـا مـن أجـل الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان وتدعـم علـى نحـو كامـل النظـام القمعـي فـي البحريـن».

وكشـف الناطـق باسـم منظمـة حملـة مناهضـة تجـارة الأسـلحة أنـدرو سـميث (سـبتمبر/ أيلـول الماضـي) إن البحريـن اشـترت العـام الماضـي مـن بريطانيـا أسـلحة بقيمـة 18 مليـون دولار مقابـل صمـت بريطانيـا عـن الانتهـاكات.

هل جاء اعتقال علي سلمان بضوء أخضر من تشارلز بلجريف (لينزي)؟

«الآن ضاعَفـوا عـدد المعتقليـن وأوصَلوهـم 3 آلاف، لا نريـد معتقـلاً آخـر، لكـن لدينـا اسـتعداد أن يكـون فـي السـجن 10 آلاف ونحـن منهـم، و20 ألـف ولـن نتنـازل». قالهـا أميـن عـام الوفـاق الشـيخ علـي سـلمان فـي 29 ديسـمبر 2013. بعـد عـام كامـل، وقبـل سـاعات مـن 29 ديسـمبر 2014 تـم اعتقـال سـلمان، ضمـن يـوم شـهد حملـة اعتقـالات واسـعة شـنها النظـام فـي منطقـة السـنابس منـذ الصبـاح الباكـر. طالمـا رحّـب سـلمان بالاعتقـال مـع كل تصعيـد رسـمي وشـبه رسـمي ضـدّه، قـال مـراراً: «أنـا إلـى الآن لـم أنـل هـذا الشـرف فمرحبًـا بـه». فيمـا بقـى يدعـو إلـى اسـتمرار الحـراك الشـعبي السـلمي، بمـا يتوافـق مـع القوانيـن الدوليـة العادلـة.

فـي حصـاد 2013 الـذي أعدتـه مـرآة البحريـن، وفيمـا يخـص جانب اسـتهداف السـلطة لسـلمان، وضعنـا العنـوان هكـذا «لسـان حـال النظـام فـي 2013 للشـيخ علـي سـلمان: بيـدي أن أمحـوك، لكننـي أحتاجـك، وأخافـك». فهـل سـيكون عنـوان حصـاد هـذا العـام هكـذا «لسـان حـال النظـام فـي 2014 للشـيخ علـي سـلمان: لقـد كنـت انتظـر الضـوء الأخضـر لأعتقلـك»؟ إذا كان اعتقـال الحقوقـي البـارز والشـهير نبيـل رجـب، وفـق مـا صـرّح لمـرآة البحريـن بعـد انتهـاء فتـرة محكوميتـه 3 سـنوات، بـأن اعتقالـه جـاء

بضوء أخضر من أمريكا. فهل اعتقال أمين عام الوفاق جاء بضوء أخضر من بريطانيا هذه المرة؟

مؤخراً، صعّدت الوفاق من خطابها ضد السياسة البريطانية المنحازة للنظام البحريني والمتواطئة معه، عزّزتها تصريحات السفير البريطاني إيان ليندزي الفاقعة في إعلان انحيازها وترويجها للنظام، والتي استنكرتها المعارضة، ووضعتها محط نقدها اللاذع، الشيخ علي سلمان خصوصاً.

كان يوم الانتخابات 22 نوفمبر، بداية تصاعد وتيرة التصريحات عالية الصوت ضد السفير البريطاني، انتقدت قوى المعارضة زيارته لمركز الاقتراع العام في مجمع السيف التجاري صباح يوم الانتخابات، وزعم سفارته على صفحتها في تويتر تعليقاً على صورته الدعائية هناك أن «نسبة المشاركة جيدة جداً».

في مؤتمرها الصحفي وصفت المعارضة السفير البريطاني أنه أصبح مروّجاً للنظام السياسي القمعي وكأنه يعمل لديه، وفق ما قال رضي الموسوي أمين عام جمعية وعد، مضيفاً إن على وزارة خارجية هذه الدولة أن تعرف بأن ما يفعله سفيرها في البحرين هو اصطفاف مع الدولة وقمعها ومصادرتها للحريات. فيما وصفه أمين عام جميعة الوفاق الشيخ علي سلمان بـ(بروباغاندا النظام)، فدعاه إلى زيارة دوائر المعارضة في المحافظة الشمالية، وخاطبه «بدلاً من ذهابك لمجمع تجاري، تفضّل إلى زيارة دوائر المعارضة كي لا تتحول إلى بروباغندا لا يمت للواقع بصلّة».

وفي رفع لوتيرة البروباغاندا البريطانية ضد المعارضة، هاجم السفير البريطاني في كلمة له أمام الملتقى الاقتصادي البحريني-البريطاني في 10 ديسمبر/كانون الأول جمعية الوفاق لمعارضتها إقامة قاعدة عسكرية بريطانية في البحرين، وقال إن معارضة الوفاق لإنشاء قاعدة بحرية بريطانية تعني «معارضة للتحالف

الدولـي الـذي يضـم 60 بلـداً يحاربـون داعـش ويملـك 30 منهـم قـوات بحرية مشـتركة مقرهـا البحريـن» علـى حـد قولـه.

وبـدا سـلمان ماضيـاً فـي تقريعـه الـلاذع لبروباغانـدا السـفير البريطانـي الفاضحـة والتـي أعلـن فيهـا عـن وجـود تقـدم فـي الاصـلاح فـي البحريـن، ففـي 13 ديسـمبر هاجمـه سـلمان مـن غيـر أن يسـميه قائـلاً «عندنـا تصـدر التقاريـر التـي لـو قرأهـا الحمـار يخجـل أن ينهـق فـي تأييـد هـذا الواقـع، وهـذه التقاريـر لا تصـدر مـن الوفـاق ولا مـن مركـز البحريـن لحقـوق الإنسـان، وإنمـا تصـدر مـن الامنسـتي (منظمـة العفـو الدوليـة)، وهيومـن رايتـس ووتـش»، وأعلـن عـن رفضـه لخـروج «تاجـر ليتاجـر بدمائنـا ومعاناتنـا وأعراضنـا وانتهـاك حقوقنـا، ليقـول أن هنـاك تقـدم في الإصـلاح كذبـاً وزوراً».

وفـي تصعيـد يحمـل اتهامـاً ضمنيـاً لجمعيـة الوفـاق بالتطـرف، وصـف لينـزي فـي 21 ديسـمبر خطـاب الوفـاق المعـارض للاتفاقيـة بـ»صـوت يطـرب إذن المتطرفيـن الذيـن يعملـون بــ (الوكالـة) عـن الآخريـن فـي المنطقـة «، وهـو الأمـر الـذي وصفتـه جمعيـة وعـد فـي بيـان لهـا فـي 24 ديسـمبر بأنهـا «محاولـة شـيطنة المعارضـة ومحاصـرة مكـون رئيسـي فـي البـلاد اسـتنادا علـى أرضيـة مصـادرة حـق الآخـر فـي التعبيـر عـن رأيـه وتهميشـه وإقصائـه فـي العديـد مـن المواقـع».

فهـل هـي بروباغانـدا السياسـة البريطانيـة التـي شـيطنت خطـاب المعارضـة والوفـاق خصوصـاً كـي تمهّـد لاعتقـال أمينهـا العـام؟

اقتحام منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم وتوعده بالتصفية

آلاف المواطنين احتشدوا غاضبين في الدراز في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 استجابة لدعوات إلى صلاة مركزية خلف آية الله الشيخ عيسى قاسم، وخرجوا لاحقا في تظاهرة حاشدة نددوا فيها بمداهمة قوات النّظام منزل الزعيم الديني الكبير، في 25 نوفمبر/تشرين الثاني.

كانت تلك المرّة الثانية التي تقتحم فيها قوّات النظام منزل قاسم، بحجّة البحث عن مطلوب، وذلك ضمن سلسلة استهدافات ممنهجة استمرّت منذ العام 2011، بسبب دوره الكبير في دعم ثورة 14 فبراير، ومطالب التحوّل السياسي في البلاد.

الشيخ عيسى قاسم، الذي يمثّل أرفع زعامة دينية شيعية في البحرين، قال ردّا على انتهاك السلطات حرمة منزله إن «عالم الدين الحقيقي لا يوقفه تهديد، وإن على السلطة أن تيأس من ذلك»، في أبرز إشارة على تحديه النظام.

خبر اقتحام منزل قاسم تداولته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الدولية، وقالت إنّه يفاقم التوترات الطائفية الشديدة في البلاد، نظرا للمكانة التي يحظى بها لدى الشارع البحريني، وفي أوساط المرجعيات الدينية الشيعية في النجف وإيران، إذ وصفه المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله السيد علي خامنئي بـ «الزعيم القائد»، في تصريح خلال فبراير/شباط 2014.

ولقيت الحادثة ردود فعل حادّة برزت في تنديد كبار علماء الدين الشيعية بها، وتحذيرهم السلطات من أن تؤدّي هذه «التصرّفات الرعناء» إلى ما لا تحمد عقباه.

المعارضة وعلى رأسها جمعية الوفاق أدانت الاقتحام واعتبرته عملا جبانا

ومُتعمّدا لاستفزاز مشاعر الجماهير ولم ينفّذ إلا بقرارات عليا، فيما اعتبر رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب المداهمة إهانة للشيعة في البحرين.

دوليا أدانت إيران بشدّة اقتحام منزل آية الله قاسم، وتفاعلت الحوزات العلمية في إيران والعراق منددة بهذا الفعل، كما أدانه علماء لبنان سنة وشيعة، واعتبر حزب الله اللبناني أنه جاء نتيجة انزعاج السلطة من نجاح مقاطعة الانتخابات، في حين نظّم مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري، تظاهرة حاشدة في العاصمة العراقية بغداد، تنديدا بالحادثة.

وضمن سلسلة الاستهدافات التي تعرّض لها الشيخ عيسى قاسم في 2014، تهديد عقيد المخابرات البحريني السابق، المعذّب عادل فليفل، بتصفيته، في مقطع مصوّر بثّه في 12 يوليو/تموز 2104، وتعدى فيه على الشيخ قاسم واصفا إياه بالكافر.

وفي خبر مثير للسخرية، ادّعت صحيفة الوطن في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2014 أن الشيخ عيسى قاسم قدّم شكره للصحيفة على ما نشرته من معلومات ملفقة حول اجتماعه بدبلوماسيين إيرانيين مؤخرا، رغم أن الشيخ كان قد سخر من الصحيفة ووصف أخبارها هذه «بالكذب الصارخ».

وتطاولت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام وقتها سميرة رجب، في الشهر ذاته، على الشيخ قاسم، متهمة إياه بأنه وراء ما يجري من «إرهاب وترويع للمرشحين والناخبين» حسب قولها، وزعمت أن ذلك يحدث تنفيذاً لفتوى صدرت منه، وأن استهداف رجال الأمن وقتل العشرات منهم كان بفتوى مشابهة مصدرها هو، على حد زعمها.

وتهجم وزير العدل البحريني خالد بن علي آل خليفة على الشيخ قاسم ووصف تعبيراته «بأنها تفوح بالخسة» بعد خطبة الجمعة التي ألقاها في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 وقال فيها إن المجلس النيابي القادم ليس إلا جزءا من السلطة وتحت إمرتها، فيما اعتبرت الوفاق أن شتائم الوزير تختصر تركيبة النظام «المتخلف» الذي تنتمي إليه.

وآخر استهداف للشيخ في 2014 كان في 10 ديسمبر/كانون الأول حين وصفه مستشار الملك نبيل الحمر بـ«الإرهابي».

مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية المتخصّصة في الشئون السياسية، قالت في تقرير إن مداهمة القوّات الأمنية منزل المرشد الروحي للمعارضة بعد فترة وجيزة من الانتخابات البرلمانية يُعَد انتهاكًا للمقدسات وفقًا للأعراف الإسلامية، واصفة الشيخ بأنه ناقدٌ منذ زمن طويل لسلالة آل خليفة السنّية الحاكمة ويوازي موقعه في البحرين موقع السيد السيستاني في العراق، غير أنّ مداهمة منزله لم تثبط عزيمته إذ واصل إلقاء خطب صلاة الجمعة الناقدة للحكومة البحرينية بشكلٍ متتالٍ.

قاسم: المجلس القادم من جنس السابق الذي كان ينكل بالأحرار ويهجر المواطنين بل أخس صورة

قال رجل الدين الشيعي البارز الشيخ عيسى قاسم إن السلطة أرادت أن تأتي الانتخابات بالنتائج المتوقعة للجميع وبالطريقة الإقصائية للمعارضة لو كان لها مرشحين، نافياً أن يكون للمعارضة أي مرشح، مضيفاً أن السلطة أقدمت وبشكل منفرد على التخطيط ورسم أهداف هذه الانتخابات ومن سيصل أو لا يصل من المرشحين.

وأضاف قاسم في خطبة الجمعة 14 نوفمبر/تشرين الثاني بجامع الصادق في منطقة الدراز إن السلطة هي صاحبة التخطيط الوحيد لهذا المجلس والذي يضمن أن يكون في خدمة أهدافها، معتبراً نتائج الانتخابات «سبب الأزمات لهذا الوطن» على حد قوله.

ونفى قاسم أن يكون لهذا المجلس أي قدرة على «تلميع مواقف السلطة» معتبراً إياه جزءً من السلطة وتحت إمرته كما كان المجلس السابق الذي «كان يسابق السلطة ويسبقها في التشديد على الشعب، ويحرضها على التنكيل بأحراره وعدم الافراج عن السجناء وتهجير المواطنين» معتبراً المجلس القادم «من جِنس المجلس السابق بل أخس صورة» حسب تعبيره.

وأردف قاسم مُتهكّماً «كأن خير ما أرادت الحكومة أن تدفع بالشعب من خلاله للانتخابات وتشجعه على المشاركة هو تصاعد وتيرة استدعاءات النساء الحرائر وإيقافهن».

عقيد مخابرات بحريني سابق يتعدى على الشيخ عيسى قاسم ويتوعده

وصم عقيد المخابرات السابق عادل فليفل عالم الدين البحريني الأبرز الشيخ عيسى قاسم بـ (الكافر) وطالبه بـ(التوبة إلى الله ودخول الإسلام قبل أن يدعو

لمجلس إسلامي»سني شيعي» مؤكدا أن هذا المجلس سيكون كافرا إن أقيم وأنه سيحارب كل من يدخل فيه من السنة، حسب وصفه.

فليفل تهجم على الشيخ عيسى قاسم في مقطع فيديو انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي واصفا الشيخ بالكافر (أنت الآن كافر) والمحرض على قتل السنة وقال إن دعوة قاسم للمجلس الإسلامي السني الشيعي في محاربة الإرهاب جاءت بعد انهزام من قال إنه يتبعهم في العراق وسوريا واليمن مؤكدا انتصار الشعب السني في البحرين، على حد تعبيره.

واتهم فليفل الشيخ عيسى بأنه هو من يحرض على قتل السنة في البحرين حيب زعمه، وأن دعوته هذه جاءت بعد الدمار والقتل والتخريب وإراقة الدماء مهددا إياه «نحن سنصطادك كالفئران» كما اصطدنا أصحابك في العراق وسوريا، كما هاجم فليفل الشيعة بقوله «أيها الرافضة نحن أبناء الحسن والحسين وعلي» ولستم أنتم!

وكان الشيخ عيسى قاسم قد دعا في خطبة الجمعة إلى إنشاء مجلس إسلامي سني شيعي، الأمر الذي استفز عقيد المخابرات السابق عادل فليفل الذي اعتاد التهجم على الطائفة الشيعية ومراجعها بشكل علني والذي قاد تحركات مناوئة لشعائر الطائفة الشيعية في المحرق منذ اندلاع ثورة 14 فبراير 2011.

قاسم يسخر من صحيفة الوطن

سخر الشيخ عيسى قاسم في خطبة الجمعة 3 أكتوبر 2014، مما نشرته صحيفة الوطن عن لقائه مع دبلوماسيين ايرانيين في منزله للتشاور بشأن مشاركة جمعية الوفاق في الانتخابات المقبلة، ونفى قاسم صحة ما تم نشره.

وقال الشيخ في خطبته « خبران صارخان كذباً نشرتهما صحيفة محلية: أولاً:

اجتماع دبلوماسيين ايرانيين في منزلي بشأن الانتخابات القادمة , ثانياً: انتهاء هذه المشاورات الى حسم قرار المشاركة، الشيء الذي لا أعلمه أصلاً».

مضيفاً «والظاهر أن الناشر المحترم يظن أن رأيي الشخصي هو عدم المشاركة لذلك تعمد العكس، وللخبرين دلالات لمن أمعن النظر وشكراً للصحيفة».

يشار إلى أن السفارة الايرانية في البحرين، أرسلت بيان نفي لصحيفة الوطن التابعة للديوان الملكي التي نشرت خبراً بعنوان (مشاورات دبلوماسية ايرانية مع عيسى قاسم لحسم الموقف الانتخابات) وادعت الصحيفة ان جمعية الوفاق تنتظر نتيجة المشاورات لاعلان موقفها النهائي من المشاركة في الانتخابات.

وجاء في بيان السفارة الايرانية المرسل إلى رئيس تحرير صحيفة الوطن يوسف البنخليل: تفيد سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية، بأن الخبر المنشور الصفحة الأولى من جريدة الوطن بتاريخ 2 - 10 - 2014، بعنوان«مشاورات دبلوماسية ايرانية مع عيسى قاسم لحسم الموقف الانتخابات»، كذب وعار عن الصحة، وتؤكد على عدم حصول أي لقاء بين دبلوماسيي السفارة مع سماحة الشيخ آية الله عيسى قاسم.

في السياق ذاته قال الشيخ قاسم إن الانتخابات المقبلة بنيت على وجهة نظر واحدة وكرّست ولاية السلطة المطلقة ولا يمكن لها أن تنتسب للديمقراطية وهي «تهدد وجهة النظر الأخرى بالعقوبة المشددة إن عبّرت عن رأيها بالتعبير العلمي المحترم اللائق» .

وفيما خص الآراء المختلفة بشأن الإنتخابات أكد قاسم على حق الناس في التعبير عن آرائها دون تخوين للطرف الآخر «إذا كنت مؤيداً لك أن تعطي حق إبداء الرأي للطرف المعارض، إذا كنت معارضاً وترى أن تبدي رأيك بذلك فعليك أن تعطي هذا الحق نفسه لمن يؤيد».

السلطة تسمم مواقف رجال الدين المعارضين عبر منابرها: كل موقف سياسي هو فتوى دينية

- المتحدث الرسمي باسم حكومة البحرين سميرة رجب: «ما يتم اليوم من إرهاب وترويع للمرشحين والناخبين (عمليات إرهابية وبلطجة) يأتي تنفيذاً لفتوى صدرت من (الشيخ) عيسى قاسم». 23 أكتوبر 2014
- خطيب جامع الخالد بالمنامة عبدالله المناعي: «لا شك أيها الإخوة ترويع المرشحين والتهديد للناخبين وللمواطنين دليلا على الفتاوى التحريضية المشبوهة التي تهدد مصالح المواطنين والوطن». 24 أكتوبر 2014
- خطيب جامع الخير صلاح الجودر: أعمال الحرق هدفها تعطيل الانتخابات ودفع المترشحين إلى الإنسحاب وتقف خلفها فتاوي دينية

في جهل ساذج، وتجهيل خبيث، تمارس السلطة عبر أدواتها (مسؤولين رسميين ومنابر إعلامية ودينية) الخلط بين كل من «الموقف السياسي» و«الفتوى الدينية».

الموقف السياسي هو «قرار يتخذ» إزاء سياسة النظام الحاكم أو فعله السياسي أو إزاء حدث سياسي يحركه هذا النظام. هذا القرار يكون مشفوعاً بمبررات وقراءات واقعية ومنطقية ملموسة. أما الفتوى الدينية فهي «أمر يصدر» بوجوب أو تحريم شرعي لفعل ما، مشفوع بأدلة نصيّة، لا تقديرات سياسية. الأول يمكن مخالفته وفق القراءة السياسية التي يراها الآخرون، أما الفتوى الدينية فهي قاطعة.

في البيانات التي صدرت عن علماء شيعة معارضين، أعلنوا موقفهم الرافض للانتخابات التشريعية المقررة في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. كان هناك تشديد على إبراز الموقف السياسي، وقد حرص هؤلاء -بوعي سياسي- على تجنيب تحميل هذا الموقف السياسي هذا أي فتوى دينية من بعيد أو قريب.

ففي البيان الصادر عن عالمي الدين البحرينيين الشيخ عيسى قاسم والسيد عبد الله الغريفي في 18 أكتوبر الجاري، أوضحا فيه موقفهما السياسيبأنهم لا يريان أي وجه في المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة، وإنه لا مبرر للدخول فيها، مؤكدين أنه لا يرتقب من هذه الانتخابات إلا تكريس الوضع السابق الحاضر الظالم المؤلم. وقالا في بيان توضيح موقفهما: «لقد كان طموح الشعب والعلماء أن تكون الانتخابات النّيابية القادمة مقدّمة جديّة لإنقاذ الوطن من أزمته التي طالت وأنهكته وخسرته الكثير، وأن تصحح الأوضاع بما يُربح الوطن، ويربح الجميع، ولكن جاءت الصورة التي خُطّط للانتخابات أن تكون عليها، والنتيجة المتوقعة لها حسب هذا التخطيط مخيبة للآمال، ولا يرتقب منها إلاّ تكريس الوضع السابق الحاضر الظالم المؤلم».

وفي تنبيه لعدم تحميل الموقف السياسي أبعد من مداه السلمي، أكد البيان: «ننبه على لزوم التجنب من جميع الأطراف عن أي مظهر عدواني وأي عنف ومهاترات وتشاتم».

السيد الوداعي بدوره، أصدر في اليوم التالي بيانا (19 أكتوبر) أعلن فيه تأييده التام والمطلق لما جاء في بيان كل من قاسم والغريفي.

لا يحتاج البيان السابق إلى متحذلق ساذج ليفهم مضامينه السياسية، وأن يرى خلوه أي ملمح لفتوى دينية أو تحريضية، وأنه إعلان موقف سياسي واضح وصريح، ضد واقع سياسي مأزوم، وضد تكريس للاستبداد تفرضه السلطة وتصر على المضي فيه رغم أنف المطالب الشعبية العادلة والمحدودة. وأن التنبيه فيه على تجنب المظاهر العدوانية ضد المخالفين واضحة وصريحة أيضاً.

الموقف من المختلف في الموقف السياسي، أكده قاسم مرة أخرى في خطبة الجمعة يوم 24 أكتوبر، حين دعا إلى احترام الآراء المختلفة بشأن الانتخابات،

وقال «كما أطالب أن يُعترف لي بحق إبداء الرأي، عليّ أن أعطي الآخر حقه في إبداء رايه في المشاركة أو المقاطعة».

وأضاف: «أما الإرهاب من هذا الطرف أو ذاك الطرف، والتعدي على المقابل، والإرهاب والتعدي أنواع فرأينا فيه حاسم جازم متكرر، وعبرنا عن ذلك بالإنكار والشجب والتنديد وبيان المفسدة والمضرة»، لكنه اشار إلى ورقة الترهيب التي يمكن بها التلاعب لضرب المعارضين بقوله: «وأي تفجير أو حرق لسيارة أو غيرها لأي من الناس من معارض للانتخابات أو لأحد محسوب على السلطة، لتشويه المعارضة فهو أثم فاحش وزعزعة لأمن البلد. وكما يمكن لذاك يمكن لهذا».

كل من الناطقة الرسمية باسم الحكومة ومنابر خطباء السلطة وصحفها الرسمية، لا يريدون أن يقرؤوا هذا التأكيد الجازم ضد عدم الاحترام والعنف أو يسمعوه، فهم (مكلّفون) بتضليل الرأي العام وتدليس الحقيقة، وعليهم أن ينفذوا ما يملى عليهم ولو أظهروا أنفسهم في شكل المهرج البائس. لهذا ستجد خطباء الجمعة الموالين للسلطة يهبّون بخطاب واحد، يحمل المضامين ذاتها التي أقرتها الناطقة الرسمية، وكذلك صحف السلطة وكتبتها.

صحيفة أخبار الخليج وبدون قصد منها، أكدت في افتتاحيتها يوم 25 أكتوبر، كيف أن خطباء السلطة يتحركون بورقة واحدة في خطبهم، جمعت خلاصة خطبهم في فقرة لا تتجاوز عدّة أسطر، لكنها تبين مستوى التطابق في الخطاب المنبري الرسمي لخطباء الجمعة، قالت على لسان جميع خطباء الجمعة: « أكد خطباء الجمعة أن الأعمال الارهابية التي يتعرّض لها عدد من المترشحين هي نتيجة بعض الفتاوى الدينية والخطب المنبرية»، ثم كررت السابق بتأكيد قاطع.

خطيب جامع الخير صلاح الجودر قال: «الأعمال الإرهابية التي وقعت دافعها الأساسي تعطيل العملية الانتخابية»، معتبراً «حرق بلدية جدحفص، والتعدي على

الممتلكات الخاصة لبعض المترشحين أعمالاً إرهابية «ترويع بعض المترشحين ودفعهم الى الانسحاب».

ونسب ما حدث إلى «بعض الفتاوى الدينية والخطب المنبرية، فهناك محرضون على تلك الأعمال لإعاقة الانتخابات، لذا لا بد من التصدي لكل من يدعو الى الحرق والعنف والتخريب والتدمير بتطبيق القانون عليه، يجب أن يطبق القانون على كل مجرم»، معتبراً ما وقع في الأيام الماضية «هدفه الأساسي إشعال نار الفتنة الطائفية والصراع الأهلي كما هو الحال في العراق وسوريا واليمن»، داعياً المواطنين للتعاون في «اجتثات الإرهاب»!

بهذا الجزء الأخير من خطبة الجودر، والتي أسقط فيها بشكل سطحي ومضحك، المواقف السياسية من الانتخابات في البحرين، على ما أسماه الفتنة الطائفية والوضع السياسي في العراق وسوريا واليمن، تتضح لعبة السلطة جيداً، وهي ليست بالأمر الجديد ولا الأخير: تحريض السذج والبسطاء من الشارع الموالي ضد المعارضين، وتلبيس الارهاب للمعارضة ولرجال الدين الشيعة على مواقفهم السياسية المزعجة للسلطة، وهي جزء من مشروع طويل للسلطة في «اجتثاث المعارضة» لا «اجتثاث الإرهاب».

أسوشيتد برس: استهداف منزل الشيخ عيسى قاسم يؤدي إلى تفاقم التوترات في البحرين

نشرت وكالة الأنباء (أسوشيتد برس)، بأن المعارضة في البحرين تعتبر أن مداهمة قوات الامن منزل رجل الدين الشيعي الأبرز في البلاد (آية الله الشيخ عيسى قاسم) هي خطوة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية في البلاد الجزيرة.

وقالت الأسوشيتدبرس إن جمعية الوفاق اعتبرت مداهمة منزل الشيخ عيسى قاسم في قرية الدراز، بأنها «خطوة استفزازية وغير عقلانية».

وعبر حسابها على موقع التواصل تويتر، قالت وزارة الداخلية إن قواتها قامت بتفتيش منزل في الدراز بعد استئذان ساكنيه، كجزء من عملية بحث عن متهم مطلوب في قضية تفجير. ولم تذكر إسم الشيخ عيسي قاسم في بيانها.

وأشارت الوكالة إلى أن البحرين شهدت يوم السبت الماضي، أول انتخابات برلمانية كاملة منذ قيام احتجاجات واسعة النطاق قادتها الغالبية الشيعية في البلاد ضد النظام الملكي في العام 2011. وذكّرت الوكالة بأن جمعيات المعارضة بينها الوفاق، وبقية فصائل المعارضة قاطعت التصويت.

في أول رد منه على السلطات... الشيخ عيسى قاسم: عالم الدين الحقيقي لا يوقفه تهديد

احتشد آلاف المواطنين في الدراز استجابة لدعوات إلى صلاة مركزية خلف عالم الدين الشيعي الشيخ عيسى قاسم، وخرجوا لاحقا في تظاهرة حاشدة نددوا فيها باستهداف الزعيم الديني الكبير.

وفرضت السلطات طوقا أمنيا على الدراز، عبر نقطتي تفتيش، وتمركز العديد من مركبات الأمن قرب مداخل المنطقة، لكن الآلاف تمكّنوا من الوصول رغم ذلك، ولم تسجّل أية مناوشات أمنية لاحقا.

وفي أول رد منه على السلطات، قال قاسم في خطبة الجمعة إن عالم الدين الحقيقي لا يوقفه تهديد، وأن على السلطة أن تيأس من حصول ذلك، في أبرز إشارة على تحديه ممارسات السلطة ضده، منذ اقتحام منزله الثلاثاء الماضي.

وتفاعلا مع خطاب قاسم رفعت الجماهير هتافات غاضبة خلال الخطبة « ثورة ثورة حتى النصر» و»بالروح بالدم نفديك يا فقيه».

وحول الانتخابات، قال قاسم إن نسبة المشاركة في الانتخابات التي أعلن عنها النظام لا بد وأن تعطيه طمأنينة كاملة بأن يقدُم بشجاعة على قبول أي مقترحٍ باجراء استفتاء أو انتخاب مضمون النزاهة، وباشرافٍ مشتركٍ بينها وبين الشعب، أو باشرافٍ أو رقابة دولية في أي موضوعٍ من الموضوعات.

وأضاف أن ذلك لا بد أن يدفعها لطرح هذا الأمر على المعارضة تحدّياً منها لها، وإثباتاً على أن الإرادة الشعبية متفقةٌ في أغلبها مع سياستها، معتبرا أن قيام السلطة بذلك سينهي الخلاف.

وأوضح قاسم أن الحكومة تعلم تماماً أيهما أظهرت الانتخابات أنه رأي أغلبية الشعب، وأن النتيجة جاءت كما تعلمها الحكومة تمام العلم، وبلا فتوى دينية.

وجزم قاسم بأنه لو كان الرأي الشرعي عند علماء المعارضة هو استحباب المشاركة، لا ضرورتها ولا وجوبها، لما تخلّف عنها إلا النزر اليسير.

ورأى أن من كان من علماء الدين الحقيقيين لا يتاجرا بدينه مع شعبٍ أو سلطة.

وقال إن الدولة ينبغي أن تيأس من أن يتاجر أحد علماء الدين الحقيقيين بدينه من أجل مالٍ أو يتوقف عن ذلك من أجل تهديد.

وحول الحراك الشعبي، واستمراره، قال قاسم إن الشعب حين بدأ حراك لم يكن يضع في باله أن الحكومة ستبادر مسرعة للإصلاح، والاستجابة للمطالب بمجرد التحرك.

كما أن الشعب، بحسب قاسم، لم يكن يرى السلطة رؤوفة بالشعب، حريصة على دمه وحرماته ومقدساته، وأنه لا زال يعرف أن لدى الحكومة من قوّة

التدمير المشتراة بأمواله ما يكفي لإثمانه، وأنها مستعدةُ بأن تُقدم على كثيرٍ من التدمير كلما سمحت لها الظروف العالمية وأوضاع الأمم والشعوب اليوم بذلك.

وأكد الشيخ قاسم على أن منطلق الحراك، من أوّله وإلى الآن، الشعور بالظلم والذل وسلب الحرية، والتهميش والحرمان والإضعاف وطمس الهوية الإسلامية العامة.

وقال إن الشعب لم يضع لنهاية هذا الحراك سقفاً زمنياً دون لحظة الحل المطلوبة، ولا حداً من المتاعب قبل ذلك الحل «نهاية الحراك أن يتحقق الإصلاح وتبدأ مرحلة جادة من مسيرة العدل الجدي المتطلع إليه وذات سقفٍ مقنعٍ ومتطور».

وقال «مضى من عمر الحراك ما يقارب 4 سنوات، وتصميم الشعب أن يستمر حراكه لأربعٍ وأضعاف الأربع من السنين حتى يتحقق مطلب الإصلاح»

من جانب آخر خاطب قاسم الشعب بقوله «أيها الشعب الكريم.. أيها المؤمنون الأعزّاء.. حقّ لكم على السلطة أن تنصفكم وتستجيب لمطالبكم العادلة» مضيفا «وحقّ لكم على أصحاب المواقع القيادية في حراككم، وعلى الأخوة العلماء الأجلاء أن يقابلوا إخلاصكم بالإخلاص، ووفاءكم بالوفاء، وأن يشاركوكم التضحية، ويكونوا من رموز الفداء».

ناشيونال إنترست: تساقط أحجار الدومينو: الاضطراب الطائفي في البحرين

بعد فترة وجيزة من الانتخابات البرلمانية في البحرين الشهر الفائت، داهمت القوّات الأمنية منزل المرجع الديني الشيعي والمرشد الروحي للمعارضة، الشيخ عيسى قاسم، وهو عمل يُعَد انتهاكًا للمقدسات وفقًا للأعراف الإسلامية.

زعمت الحكومة أنّها اقتحمت منزل الشيخ قاسم بحثًا عن إرهابي، لم يتم العثور عليه داخل المبنى. ولكن يشك الكثيرون في أنّ الهجوم جاء ردًّا على انتقاده العملية الانتخابية، غير الديمقراطية والتي تستهدف الأغلبية الشيعية من سكّان البحرين.

الشيخ قاسم، وهو ناقدٌ منذ زمن طويل لسلالة آل خليفة السنّية الحاكمة ويوازي موقعه في البحرين موقع آية الله العظمى السيد علي السيستاني في العراق، دعا الشيعة إلى مقاطعة الانتخابات، وهي نصيحة استجاب لها التيار الشيعي المعارض الأساس في البلاد، المتمثل في جمعية الوفاق الوطني الإسلامي. ونتيجةً لذلك، انخفضت نسبة المشاركة في الاقتراع انخفاضًا حادًا؛ وعلى الرغم من زعم الحكومة أنّ نسبة الإقبال بلغت 51% في الدوائر التي تتضمن مقاعد مفتوحة، قدّر البعض أنّ نسبة المشاركة كانت ضئيلة أي حوالي 30%. وفي أي حال من الأحوال، يُعَد هذا تراجعًا كبيرًا مقارنةً بنسبة المشاركة التي بلغت 67% في الانتخابات التشريعية الكاملة التي جرت منذ عامٍ واحد فقط.

وبشكل غير مفاجئ، أشعل الاعتداء على منزل الشيخ قاسم احتجاجات في البحرين. ولكنّ ماهو أبرز من ذلك هو أنّ الحادثة أثارت موجة من التّظاهرات الغاضبة من العراق، إلى لبنان وإيران وألمانيا، مظهرة الأثر العابر للأوطان للسياسة الطائفية في الشرق الأوسط. وبعد أربع سنوات تقريبًا من انطلاق حركة الربيع العربي، بما في ذلك الانتفاضة في البحرين في العام 2011، تلعب الهوية الطائفية دورًا ذي أهمية متزايدة داخل المجتمعات العربية.

واحدة منّ، وهي لولوة عبدو، شهدت هذا الأمر مباشرةً، خلال زياراتها للبحرين منذ العام 2011، حيث كان التباعد الطائفي في غاية الوضوح. إذ يتزايد التفاعل الاجتماعي بشكل منفصل لدى الشيعة والسنّة على حدٍّ سواء في الأماكن العامة، بالإضافة إلى التفرقة الذاتية في الجامعات أيضًا. وعلى الرغم من وعود

الحكومة، لم يحدث إلّا القليل من التّقدّم على مستوى معالجة المظالم السياسية والاجتماعية-الاقتصادية للمعارضة. وحتّى قبل بدء الانتفاضة في البحرين، طالبت المعارضة، التي في فترة من الفترات تضمّنت تيارات سنّية مختلفة أيضًا، بانتخاباتٍ ديمقراطية لحكّام الدّولة، بما فيهم رئيس الوزراء، الذي يتم تعيينه حاليًا من قبل الملك.

والجدير ذكره أنه مقارنةً بالحرب الطائفية العنيفة القاسية في سورية، يُعَدّ الصراع في البحرين خفيف الوطأة. ولكن لا ينبغي تجاهله.

في وقت من الأوقات، كانت الدول والجهات الفاعلة غير الرسمية ذات الأغلبية الشيعية تتردّد في الدفاع علانية عن إخوانها الشيعة في البلدان الأخرى، لأنّ ذلك يسلّط الضوء على كونهم أقلية في المنطقة. بيد أنّ هذه المخاوف تلاشت في السنوات الأخيرة، بعد بروز عدد من العوامل التي أحدثت تحولاً في ميزان القوى الإقليمية لصالح الشيعة.

أولًا، شدّ بقاء نظام بشار الأسد في سورية وحكومة قوية يقودها الشيعة في العراق من أزر إيران وحزب الله. وثانيًا، ألقى ظهور الجماعات الجهادية السنية، كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بظلال سلبية على السنّة في المنطقة. لذلك، أصبحت القيادة الشيعية السياسية محط إعجاب الكثيرين. أما ثالثًا، فإنّ الإنفراج المتنامي في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، سواء كان حقيقيًا أو وهميًا، قلب المفهوم الذي يقول إنّ الشيعة هم المستضعفين في منطقةٍ يغلب فيها السنّة رأسًا على عقب. فأصبحت الجهات الفاعلة إقليميًا ترى في الشيعة قوّة يجب الاعتراف بها والتكيّف معها.

وكان هذا الأمر جليًّا نظرًا لموجة التّأنيب القاسية من قبل القوى الشيعية في المنطقة وخارجها عقب الاعتداء على منزل الشيخ قاسم. فعلى سبيل المثال، اتّهمت قناة العالم، التي يموّلها حزب الله، الحكومة البحرينية بإشعال نار الفتنة

الطائفية و»ترهيب» الشخصيات الوطنية والدينية. أمّا حزب الله نفسه، فقد أدان الاعتداء، واصفًا إياه بـ «جريمة» فيها «إيغال في الاستهانة بالرموز والمقدسات، وإصرار على انتهاك كل القوانين والأعراف التي تحمي كرامات وحقوق المواطنين في البحرين». في بغداد، تظاهر أنصار مقتدى الصدر ورددوا الشعارات أمام السفارة البحرينية. وفي ألمانيا، أصدرت رابطة العلماء والمبلغين بيانًا قالت فيه إنّ «سماحة الشيخ عيسى قاسم ليس شخصية بحرانية فقط، بل له امتداد في كل قلب مؤمن على كل بقاع الدول الإسلامية».

وقد استنكرت الحركة الشبابية البارزة في البحرين، ائتلاف 14 فبراير -التي تتلقى وفقًا لتقارير استخبارية موثوقة تمويلًا من مصادر إيرانية بشكل غير مباشر- هذا الاعتداء، واصفةً إياه بـ «حماقة جديدة غير محسوبة العواقب يرتكبها النظام». وفي إدانة للهجوم على منزل الشيخ قاسم، أصدرت إيران بيانًا رسميًّا تقول فيه «إنّ الإساءة إلى حرمة الرموز الدينية وإهانة القادة وعلماء الدين البارزين تعبّر عن فشل السياسة الأمنية والقبلية للحكومة البحرينية في معالجة احتجاجات الشعب البحريني السلمية».

الحكومة البحرينية استنكرت فورًا البيان الإيراني باعتباره تدخلًا في شؤونها الداخلية. لطالما كان النظامان البحريني والإيراني خصمين، وقد أثار احتدام الصراع بين الشيعة والسنّة المزيد من التوتر بين البلدين على المستوى الدبلوماسي.

غير أنّ مداهمة منزل الشيخ قاسم لم تثبط عزيمته إذ واصل إلقاء خطب صلاة الجمعة الناقدة للحكومة البحرينية بشكلٍ متتالٍ. وفي إشارة إلى النّشطاء الشيعة في مجال حقوق الإنسان القابعين وراء القضبان منذ العام 2011، قال الشيخ قاسم في كلمة له: « تدعوني للمشاركة في الانتخابات وابني أو ابن أخي... سجينٌ ظلماً عندك؟ ماذا تريد أن تقول لي؟ تريد أن تقول لي: أفعل ما أشاء بابنك وابن أخيك...وعليك أن تذعن وتخضع لي؟».

شيخ علي سلمان:
من كرسي الحوار... إلى قضبان السجن

ختمت الثورة عامها الرابع بحراك شعبي هو الأضخم من نوعه، غضبا لاعتقال أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان (28 ديسمبر/ كانون الأول 2014)، بعد أن اتهمته النيابة العامة بالدعوة إلى تغيير النظام بالقوة العسكرية، وهو اتهام ينفيه تمسك سلمان الشديد بالعمل السلمي، كما تؤكد مواقفه المعلنة.

كان 2014 قد بدأ ببصيص أمل في أن يحرز تقدّم في المفاوضات بين المعارضة والنظام الحاكم، حين بث التلفزيون الرسمي صورا للشيخ علي سلمان وهو يجلس إلى جانب ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، في إعلان رسمي عن بدء حوار جديد قد ينهي الأزمة السياسية الطاحنة التي ضربت البلاد منذ انطلاق ثورة 14 فبراير/شباط 2011.

ومن كرسي إلى جانب ولي العهد، في بداية العام 2014، إلى خلف قضبان السجن، في نهايته، بات مكان الشيخ علي سلمان مؤشّرا واضحا إلى حيث تتّجه الأمور في هذا الصراع التاريخي، بين الشعب والقبيلة الحاكمة.

أمين عام الوفاق كان قد قال في كلمة له خلال مؤتمر الجمعية العام (26 ديسمبر/ كانون الأول 2014) إن المعارضة تلقت عرضا بعسكرة البلاد إلا أنها رفضت، وهو الأمر الذي أكدته النيابة العامة في أحد بياناتها، ومع ذلك أمرت باستمرار حبسه على ذمّة التحقيق، في استراتيجية سياسية جديدة، بدا أن النظام عازم على تنفيذها فيما بعد الانتخابات الأخيرة، لمجابهة الحراك القائم منذ 4 سنوات، والقضاء عليه نهائيا.

ورغم أن الشيخ علي سلمان استدعي للتحقيق 4 مرات منذ إعلان قانون الطوارئ (مارس/ آذار 2011) إلا أنها

المرة الأولى التي يسجن فيها، ما تسبب في ردات فعل محلّية وإقليمية ودولية واسعة طالبت بالإفراج عنه تجنبا للمزيد من الأزمات.

واستدعي سلمان، في المرة الأولى، (يوليو/ تموز 2014) لاستجوابه بشأن لقائه مساعد وزير الخارجية الأميركي توماس مالينوسكي، الذي طردته البحرين وأعلنت أنه شخص غير مرحّب به في البلاد.

وفي الوقت الذي عبرت واشنطن عن قلقها العميق من الإجراءات بحق سلمان والتي قالت إنها ستشعل التوترات فقط، دعت طهران للإفراج الفوري عن سلمان، وقال وزير خارجيتها محمد جواد ظريف «إن توجهات سلمان تحظى بقبول في الأوساط الشعبية والدولية»، كما صدرت بيانات طالبت بالإفراج عن سلمان من مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان، وأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون.

سلمان الذي دعا جماهير المعارضة لتصفير صناديق الاقتراع، أعلن في كلمة مصورة (22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014) تحديه السلطات بانتخاب برلمان يتولى كتابة صيغة دستورية جديدة بإشراف الأمم المتحدة.

وكان سلمان قد كشف لـ «مرآة البحرين» عن لقاء مع الحكم في (17 سبتمبر/ أيلول 2014)، قال إنه لم ينتج شيئا مختلفا. وراح سلمان يقود حملة واسعة لإفشال الانتخابات التي تجريها السلطات، رغم منعها كل أنواع الاحتجاجات خلال تلك الفترة، وشكّل خطابه الناقد موضع اهتمام عشرات وسائل الإعلام الدولية، والمراقبين، الذين أجمعوا على أن الأمور في البحرين تسير نحو التشدّد.

ونجحت المعارضة بقيادة الوفاق في حشد عشرات الآلاف من أنصارها (26 ديسمبر/ كانون الأول 2014) في أول تظاهرة بعد الانتخابات التشريعية التي قاطعتها، وقدرت نسبة المشاركة فيها بـ35% فقط.

وبعد يوم من إعادة انتخابه أمينا عاما للوفاق، استدعي سلمان للتحقيق، وبقي في السجن من وقتها، لتدخل الثورة في انعطافة كبيرة، بقيت معها البلاد على صفيح ساخن.

سلمان: لولا إدانة خطابنا للعنف لاتجه البلد في اتجاه خطير

فنّد الأمين العام لجمعية «الوفاق» التهم التي وجهت إلى خطابه يوم الجمعة الماضي، مؤكدا أن خطابه «أخذ على نفسه أن يسلط الضوء على الفساد المالي والإداري الخلل السياسي بالإستئثار على السلطة وينكرهها».

وعلّق سلمان، خلال خطب الجمعة في جامع الإمام الصادق (ع) في القفول، على تهمة «الحض على كراهية النظام» فأشار إلى أن رئيس لجنة «تقصي الحقائق» محمود شريف بسيوني أكد وتجاوز في الوصف حتى كتب 600 صفحة عن الانتهاكات التي تجاوزت أكثر من 50 نوع من الانتهاكات، وصدرت 176 توصية من جنيف تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان»ـ متسائلا «فماذا قبل النظام؟».

وبشأن تهمة «إشاعة أخبار كاذبة»، قال سلمان «قال هذا المنبر أنكم هدمتم المساجد وأنكرتم ذلك، وقال هذا المنبر عذبتم المواطنين وأنكرتم ذلك، وقال مارس الإعلام دورا تحريضيا وبثا للكراهية وأنكرتم ذلك، ثم جئتم بالسيد بسيوني وقال لكم لقد هدمتم المساجد وعذبتم في السجون حتى قتلتم 5 تحت التعذيب ووثق وسمع إلى شهادات تعذيب وسجل في ملحق التقرير 60 شهادة تعذيب»، مضيفا «يبدو أن السيد بسيوني بحاجة إلى استجواب ومحاكمة عشر مرات أو عشرين أو مئة مرة أكثر من علي سلمان لأنه قال أكثر مما قلنا».

واستغرب سلمان اتهامه بـ»الحض على بغض طائفة من الناس»، قائلاً: «كأنك تتهم خد الشاب الذي صُفع بمنطقة عالي بضرب يد الشرطي. وتتهم الظهور التي اكتوت وجُلدت بأدوات القمع هي المعتدية على أدوات القمع والمعتدية على الشرطي الذي يمسك أدوات القمع والتعذيب. وكأنك تتهم جسد الشهيد فخراوي بأنه هو الذي اعتدى على من قتله».

وتابع «هدمتم مسجد الشيخ البربغي وتحدثنا عن هدمكم له، ولأكثر من 20

عام نطالب في حسينية في مدينة حمد على الرغم من صدور أوامر ملكية وأميرية سابقة وحتى هذه اللحظة لم يبنَ»، متسائلا «لماذا عندما نمر من الدوار الأول حتى آخر دوار في مدينة حمد لا تجد مسجد شيعي واحد على الشارع الرئيسي، ومساجد السنة موجودة في قرانا ومحترمة ولو حاول أحد الاعتداء عليها لوقفنا أمامه بأجسادنا ولضحينا من أجل حمايتها بدمائنا»، متوجها إلى المصلين بالقول: «ألم أأمركم ونحن في هذا المسجد بإغلاق مكبر الصوت؟ احتراما للمسجد المجاور لنا إيماناً منا بالتسامح والألفة».

وعن تهمة «تسبب الخطاب بأعمال عنف»، ذكّر سلمان أن خطاب يوم الجمعة الماضية «فيه إدانة للعنف ومنطلقها اغتيال (وزير المال الأسبق في لبنان محمد) شطح»، موضحا «احتوت الخطبة على التأكيد في أربع مواضع على الإطار السلمي، فالخطاب الذي يدين العنف ويؤكد على السلمية أربع مرات في خطاب واحد تتهمه بأنه تسبب بأعمال عنف».

وأكد «لولا هذا الخطاب وغيره من الخطابات والمؤكد على السلمية وإدانة العنف لاتجه البلد منذ زمن في اتجاه غير هذا الاتجاه السلمي يسودها».

الشيخ علي سلمان يرد على خطاب الملك

أكد الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية الشيخ علي سلمان على أن «الشعب البحريني هو من يتوجب عليه أن يختار سلطاته جميعاً»، مشدداً على أن «الاستمرار في الثورة ليس خياراً ضمن خيارات، بل أنه الطريق الوحيد».

وقال سلمان في خطبة الجمعة بمسجد الإمام الصادق بمنطقة القفول إن «المفاوضات مع النظام ليست بديلاً للثورة بل هي جزءٌ منها»، متسائلاً: «بلدنا يباع للأجنبي عبر التجنيس والتوظيف، فكيف نتراجع؟».

بينما علق على خطاب ملك البحرين بقوله: «لم نقل إن المجلس المعيّن يشرّع، ولدينا كافة الوثائق».

كما شدد الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية على أنه «من غير المعقول أن يطالب الطرف الآخر بحلول ظالمة، ولا تحترم إنسانيتنا وحقوقنا، يكفي ما تعرضنا له من تهميش».

وتطرق في خطبته إلى المسيرة الجماهيرية التي دعت لها قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية غداً السبت، معتبراً أنها «تمثل موعدا لإيصال رسالة مهمة لحكومة التعيين التي دمرت البلاد على مدى 43 عاماً، مفادها «كفاية»» على حد تعبيره.

أمين عام الوفاق يتحدث لـ «مرآة البحرين» عن اللجوء للأمم المتحدة لحل الأزمة... ويؤكد الاستعداد لإغلاق الجمعية

قال الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية الشيخ علي سلمان في تصريح خاص لمرآة البحرين، إن «آليات الأمم المتحدة تسمح لنا كبلد أن نطلب مساعدة الأمم المتحدة لحل الأزمة البحرينية، فهناك المكتب السياسي التابع للأمين العام للأمم المتحدة، وهناك مكتب لحل النزاعات، ونحن مثلما لجأنا للأمم المتحدة لتساعدنا عبر مفوضيتها في الملف الحقوقي، يحق لنا اللجوء لآليات الأمم المتحدة لحل النزاع في البحرين إذا ما استمر العجز عن التوافق محلياً».

وكان الأمين العام لجمعية الوفاق كتب على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر تغريدة لافتة في اليوم الثاني من الشهر الجاري، مفادها «لِنُحَكّم العقل بيننا كإخوة وطن وليس معيباً إن عجزنا أن نطلب مساعدة الأمم المتحدة لنرسم خارطة طريق لدولة مدنية ديمقراطية حديثة».

مـرآة البحريـن سـألت سـلمان عـن إمكانيـة هـذا الأمـر عمليـاً، وعـن خلفيـات هـذا التوجـه، فـرد بقولـه «هنـاك مجموعـة أفـكار بهـذا الشـأن، الفكـرة الأولـى أن وجـود توافـق داخـل البلـد هـو المسـألة الأساسـية والمحوريـة وأن علينـا العمـل للوصـول الـى هـذا التوافـق، الحالـة الطبيعيـة والتـي نعمـل عليهـا هـو ايجـاد حـل داخلـي يقـوم بـه أهـل البحريـن بأنفسـهم، لكـن إذا عجـزوا عـن ايجـاد هـذا الحـل هـل تبقـى أرجحيـة هـذا الخيـار قائمـة أم هـل يبحثـون عمـن يسـاعدهم؟».

وأضـاف «الفكـرة الثانيـة هـي المبـادرة قبـل ان يسـتفحل الخـلاف بيـن أهـل البلـد ويسـبب انزلاقـات اكثـر خطـورة، وهـي أن يسـاعدهم طـرف معيـن ليصلـوا إلـى حـل، وهنـا تأتـي الفكـرة الثالثـة وهـي أن الأمـم المتحـدة سـاعدت دول كثيـرة فـي التخلـص مـن المشـاكل وذلـك مـن خـلال خبـرات الأمـم المتحـدة، وبالتالـي فهـي جهـة دوليـة محايـدة ويفتـرض أنـه لا توجـد لديهـا أيـة أهـداف خاصـة، لـذا يمكـن للأمـم المتحـدة ان تكـون طرفـا يسـاعد الـدول المختلفـة، ولذلـك الأمـم المتحـدة أوجـدت آليـات مـن داخلهـا لهـذا الشـأن، مـن ضمنهـا المكتـب السياسـي التابـع للأميـن العـام للأمـم المتحـدة، أو مكتـب حـل الزاعـات، هنـاك طـرق للاسـتفادة مـن الأمـم المتحـدة لإيجاد توافقـات فـي الأمكنـة التـي تعيـش عـدم التوافـق».

وأردف «نحـن لجأنـا للأمـم المتحـدة فـي الجانـب الحقوقـي وطلبنـا مـن المفوضيـة أن تأتـي لتسـاعدنا، هنـا نفـس المبـدأ، نحـن نحتـاج للمسـاعدة فـي الجانـب السياسـي مثلمـا نحتـاج للمسـاعدة فـي الجانـب الحقوقـي، هـذه هـي الفكـرة ببسـاطة».

... ومستعدون لمختلف التطورات حال أغلقوا «الوفاق»

وعـن توجـه السـلطة لإيقـاف نشـاط جمعيـة الوفـاق، وذلـك عبـر الدعـو التـي سـينظرها القضـاء فـي شـهر سـبتمبر المقبـل، قـال الامـن العـام لجمعيـة الوفـاق الوطنـي الاسـلامية الشـيخ علـي سـلمان، إن «الوفـاق كمؤسسـة ستسـتمر فـي العطـاء لهـذا المجتمـع كمـا كانـت».

وبخصوص الخيارات في حال تم اغلاق الوفاق وتجميد نشاطها، قال سلمان الوفاق «لحد الآن نحن في حالة قراءة لهذا الوضوع، ونضع البدائل لكل الخيارات، الانسان حين يتحرك في أي ساحة ضع السيناريوهات أمامه ويضع لها الحلول، نحن لدينا خطوات لكل سيناريو، لكن ما نأمله بالفعل هو أن يصل البلد إلى توافق سياسي بين الأطراف المختلفة، وأن نعيش جوّا بعيداً عن أجواء الأزمة والصراع السياسي، وان ننشغل بالتحديات الاساسية لكل مجتمع من تنمية والرفاه وما يشمل ذلك من صحة وسكن وعمل وتعليم».

وأضاف «كل هذا لا يمكن تحقيقه دون توافق سياسي على النظام السياسي، وعلى مساحة الحريات، ونحن نأمل التوافق على هذه الأسس ليتمكن أبناء البحرين جميعاً من دخول تحدي التنمية، وعموما نحن مستعدون لمختلف التطورات».

أ.ف.ب: الشيخ علي سلمان: النظام أغلق أبواب التوافق بهذه الانتخابات...

قالت وكالة الأنباء الفرنسية إن «زعيم المعارضة الشيعية في البحرين الشيخ علي سلمان طالب الجمعة بوضع حد لما قال إنه «استفراد بالسلطة» من قبل أسرة آل خليفة الحاكمة، وذلك عشية الانتخابات التي تقاطعها المعارضة».

وتشهد البحرين الذي تنظم فيها يوم السبت انتخابات تشريعية وبلدية، تشهد منذ العام 2011 حركة احتجاجات يقودها الشيعة ضد الحكم.

وفي مقابلة مع وكالة فرانس برس، قال زعيم جمعية الوفاق الإسلامية التي تمثل التيار الشيعي الرئيسي في البلاد الشيخ علي سلمان إن «استراتيجية المعارضة تقوم على التواصل مع كل الأطراف من أجل التوصل إلى حل توافقي يخرج البلاد من حالة الاستفراد بالسلطة هذه».

وأضاف «نحن ننفتح بآفاقنا على السلطة وبقية قوى المجتمع التي لا نتفق معها بالرأي من أجل إيجاد هذا التوافق».

وقال سلمان إن المقاطعة «تعبر عن موقف الشعب المطالب بإصلاحات ديموقراطية» وبوضع حد «للتفرد بالسلطة» من قبل الأسرة الحاكمة، متوقعا أن نسبة تكون المشاركة في الاقتراع «بحدود 30%».

واعتبر أن مجلس النواب الجديد «سيمثل الحكم ولا يمثل الإرادة الشعبية».

وأضاف «لا يمكن في البحرين أن تستمر الأمور عن طريق إدارة أسرة واحدة أو عن طريق تغييب فصائل اجتماعية كاملة عن المشهد السياسي».

وترفع الوفاق مع جمعيات معارضة أخرى خصوصا مطلب «الملكية الدستورية» والحد من سلطة آل خليفة والوصول إلى «حكومة منتخبة» من الغالبية البرلمانية، بحسب ما قالت وكالة الأنباء الفرنسية.

وقال سلمان «لقد أغلق النظام أي أفق للتوافق الوطني وأصر على الذهاب إلى الانتخابات بطريقة منفردة رافضا كل المقترحات التي قدمتها المعارضة».

إلا أن الشيخ علي سلمان لم يستبعد استئناف الحوار مع الحكومة بعد فشل عدة جولات سابقة بالوصول إلى نتيجة ملموسة.

وقال «إذا تحدثنا عن اتفاق بطريقة متدرجة متوافق عليها إلى أطر ديموقراطية ووفق جداول زمنية محددة، أعتقد أننا بدأنا ننظر بطريقة منطقية».

إلا أنه أضاف «لكن ما وجدناه في السنوات الماضية هو أن الحكم يرفض أي تحول نحو الديموقراطية».

وعن البعد الإقليمي للأزمة في البحرين، قال الشيخ علي سلمان إن «القضية

البحرينية كان من الممكن أن تكون عنصر تفجير إقليمي لكن المعارضة كانت تسعى للنأي عن التوترات الإقليمية ومحاولة إيجاد توافق وطني داخلي».

وعن الوضع الإقليمي، قال سلمان «هناك تهديد إرهابي واسع يمتد إلى كل البلدان ويهدد المملكة العربية السعودية كبلد مركزي في المنطقة».

وشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة في البحرين، محذرا من مغبة الإخفاق في ذلك.

وقال «كل الاحتمالات للأسف مفتوحة ... ما لم يلجأ النظام والمعارضة الى توافق سياسي».

وخلص إلى القول «نأمل أن تصل البحرين إلى توافق سياسي في أقرب فرصة وأن يعاد إنتاج الحياة السياسية على أساس هذا التوافق لأن وجود مجالس صورية لا يخدم البلد».

الشيخ علي سلمان: لن نشارك في انتخابات صورية

قال الأمين العام لجمعية الوفاق إن الإجراء المعلن عنه تجاه الوفاق هو إجراء كيدي سياسي يهدف لمصادرة المتبقي من العمل السياسي السلمي، في أول تعليق منه على القضية المرفوعة من وزارة العدل ضد الجمعية.

وإضاف في تغريدات عبر حسابه على تويتر «إذا كان الهدف الضغط على الوفاق فإن الوفاق لن تشترك في انتخابات صورية تحت الضغط والإكراه».

وتابع «السلطة في تراجع مستمر عن موقفها من طرد السفير والسيد توماس مالينوسكي وتتجه للانتقام من الوفاق، مبينا أنه بعد طرد مالينوسكي تبين للعالم أن الحكم هو من يرفض الحوار والإصلاح والدعوة الكيدية السياسية ضد الوفاق تؤكد ذلك.

وعـن ادعـاءات وزارة العـدل بشـأن عـدم قانونيـة انعقـاد المؤتمـر العـام قـال «لقـد ردت الجمعيـة علـى رسـائل وزارة العـدل وبينـت صحـة انعقـاد المؤتمـر العـام ولـم تتلـق رد مـن الـوزارة علـى جوابهـا».

وأكـد أن الوفـاق سـتبقى مـع شـعبها فـي مطالبـه العادلـة بحكومـة منتخبـة ومجلـس كامـل الصلاحيـات ودوائـر عادلـة وأمـن للجميـع وقضـاء مسـتقل، مشـددا علـى أن البحريـن بحاجـة إلـى إصـلاح جـذري وليـس انتخابـات صوريـة لتكريـس أسـباب الأزمـة وتهميـش الشـعب.

وأضـاف «مـن حـق المواطـن البحرينـي أن ينتخـب جميـع السـلطات وسـندافع عـن هـذا الحـق مهمـا حصـل ومهمـا كلـف».

وعـن عـدم التـزام الوفـاق بالديمقراطيـة قـال الشـيخ سـلمان «إذا ماقارنـا الديمقراطيـة فـي الوفـاق مـع الديمقراطيـة فـي النظـام فـإن الوفـاق تتفـوق بأكثـر مـن مئـة مـرة»، متابعـا «العالـم كلـه يشـهد بـأن الوفـاق متقدمـة فـي الديمقراطيـة علـى النظـام بأكثـر مـن قرنيـن مـن الزمـان».

سلمان يتحدى تهديدات وزير العدل

فـي تعليـق علـى تهديـدات وزيـر العـدل البحرينـي بمعاقبـة المنابـر الدينيـة التـي تدعـو إلـى مقاطعـة الانتخابـات النيابيـة، قـال أميـن عـام جمعيـة الوفـاق الشـيخ علـي سـلمان إن الدعـوة إلـى المقاطعـة «حـق مكفـول ولا يمكـن الجـدال حولـه ومـن يجـادل حولـه فهـو ملـيء بالجهـل والحماقـة والتخلـف»!

وفـي موقـف متحـد دعـا سـلمان خـلال خطبـة الجمعـة إلـى مقاطعـة الانتخابـات «اذا اسـتمرت الأوضـاع علـى مـا هـي عليـه بـدون اتفـاق سياسـي بيـن المعارضـة والحكـم علـى إصـلاح واضـح «فأنـا لـن أشـارك وأدعوكـم لعـدم المشـاركة وهـذا حقـي الإنسـاني البسـيط، ولا أمنـع أحـدا مـن المشـاركة ولا أرفـع عصـى علـى أحـد المشـاركين».

سلمان أوضح أن الكلمة والرأي والموقف من أي حدث أو قضية سياسية حقٌ مكفول أيا كانت وجهة النظر تجاه هذا الحدث، وهذه من بديهيات حقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق والعهود الدولية، وأكد أن الموقف من الانتخابات السياسية يدخل في هذا المعنى فمن حق المؤيدين أن يدعو للانتخابات ويبشروا بها، ومن حق المقاطعين أو الغير مؤيدين لها أن يدعو لعدم المشاركة ويبشروا بذلك.

وأضاف «لا يجوز منع الناس من الانتخاب ولا يجوز اجبار الناس على الانتخاب، من حق من يؤيد المشاركة أن يدعو لها ويحثهم عليها ومن يؤيد المقاطعة أن يدعو لها ويحث الناس عليها بكل الوسائل السلمية المتاحة .. الممنوع هو الإجبار والإكراه».

من جهة أخرى قال سلمان إن اعتقال الكلمة في رمزية اعتقال المناضل الحقوقي نبيل رجب والمواطنة غادة جمشير والصحفي أحمد رضي، هو أحد أمراض الأنظمة الاستبدادية وأنها تقع في استخدام العنف والبطش والقوة ضد المواطنين «هذا المرض يأخذ في الاستشراء فالقوة تغري استخدام أساليب قوة أخرى وكذلك البطش والعنف».

وتساءل سلمان «ماذا حقق النظام بعد أربع سنوات من افراطه في القوة والبطش؟ قد منع من تجمع الناس في دوار اللؤلؤة ولكن لم يمنعهم من أن يكونوا معارضين له ولا يوافقون على سياسته، واليوم وبفضل من الله صوت هؤلاء الناس المعارضين وصل إلى العالم وظلامتهم معروفة وقضيتهم مطروحة اقليمية ودولية، فماذا جنى النظام من هذا القمع؟».

وقال إن «اعتماد الأنظمة الديكتاتورية على القمع يعني افتقادها للإقناع والحجة، وتصبح عناصر بقائه فقط وفقط على القوة».

سلمان في آخر حديث تلفزيوني قبل اعتقاله

في آخر لقاء تلفزيوني مطوّل أجراه، قدّم أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان مطالعة موسّعة لأوضاع البحرين، خصوصاً في ملف التمييز الطائفي والاقتصادي الذي تمارسه السلطات بحق أبناء الأغلبية الشيعية في البحرين.

وجاء لقاء أمين عام الوفاق مع قناة برس تي في الناطقة باللغة الانجليزية، شفافاً، وقال في مطلعه إنه «هناك تشديد من ديوان الخدمة المدنية على عدم اشتراك الموظفين في القطاع العام في المسيرات».

الشيخ علي سلمان: الشيعي في البحرين يعيش حالة الخوف من ولادته وحتى مما ته

وعمّا تعانيه الأغلبية الشيعية في البحرين، قال سلمان «تم إقصاء القدر اليسير المتواجد من الشيعة في الكثير من المناصب، وذلك عبر فصل حوالي 4800 موظف شيعي، وهو ما ذكره تقرير بسيوني، وقد استمرت عمليات الفصل، وهناك عمليات فصل فردية حتى الآن».

وتابع «هناك عدم توظيف للمواطنين الشيعة ليس في الجهاز العسكري فحسب، بل في الصحة، والتعليم، ويتم استجلاب المزيد من العمالة الأجنبية بدل توظيف المواطنين».

وعن الإصلاحات التي يقول النظام إنه قام بها منذ العام 2011 حتى الآن، يرد سلمان «الإصلاحات التي يتحدثون عنها تعني 3000 معتقل، وصدور أكثر من 150 حكم بالسجن المؤبد، وحكمين بالإعدام (أصبحوا أربعة الآن)».

ويواصل «الاقتصاد مربوط بالتوظيف والحرية الاقتصادية، الحياة بالنسبة للمواطن للشيعي أكثر صعوبة في تكوين أسرة نتيجة البطالة المنتشرة، وتدني الأجور، المواطن الشيعي غير قادر على الحصول على وظيفة في المؤسسات الرسمية،

والقطـاع الخـاص، محدوديـة الدخـل تجعـل الشـباب الشـيعي يتأخـر فـي الـزواج والإنجـاب، هـو ليـس لديـه السـكن فيسـكن مـع والـده، يسـكن فـي غرفـة صغيـرة، هـذه الظاهـرة منتشـرة فـي المناطـق الشـيعية».

يتحـدث سـلمان بمـرارة بالغـة «صـار الشـيعي حتـى في تسـمية أبنائـه يتجنب الأسـماء الشـيعية، لأن ابنـه سـيعاقب ويحـرم مـن المنحـة الدراسـية، والوظيفة، الشـيعي يتعرض فـي نقـاط التفتيـش للإهانـة، وفـي دخولـه البحريـن وفـي الخـروج منها».

ويـردف «حصـول المواطـن الشـيعي علـى المنحـة، والعمـل غيـر مضمـون، هنـاك كثيـرون بـلا عمـل، النظـام يصـر علـى جعـل الشـيعي فـي الوظائـف الدنيـا مثـل الكنّاسـين والعمّـال، والوظائـف العليـا يدفـع إليهـا أشـخاص سـنة أو أجانـب».

يلخـص الشـيخ علـي سـلمان حيـاة التمييـز والاضهـاد التـي يعيشـها الشـيعة فـي البحريـن «كل هـذه المرحلـة والشـيعي يعيـش خـوف الاعتقـال باسـتمرار، فالشـيعي منـذ طفولتـه فـي عمـر 12 أو 13 سـنة هـو عرضـة للاعتقـال، إلـى أن يبلـغ الـ 60 مـن عمـره، هـو يعيـش حالـة مـن الخـوف المسـتمر منـذ ولادتـه وحتـى الممـات».

الشـيخ علـي سـلمان: البحريـن جزيـرة تنتمـي إلـى محبـة أهـل البيـت قبـل مجـيء الخليفييـن

عـن تاريـخ البحريـن وهويتهـا يـرى سـلمان أن «البحريـن جزيـرة تنتمـي تاريخيـاً لمحبـة أهـل البيـت، عندمـا جـاء الخليفيـون، كانـت العشـرة الأيـام مـن المحـرم لا يعمـل المواطنـون فيهـا، بعدهـا وُجـدت فكـرة العطلـة فـي يومـي التاسـع والعاشـر مـن محـرم».

وأوضـح أن «اهنـاك اضطهـاد للشـيعي فـإذا ذهبـت للإعـلام فهـو لا يعبـر عـن وجـود الشـيعي أبـداً، دائمـا وجهـة النظـر السـنية والـرأي غيـر الشـيعي، إذ لا ظهـور للشـيعة إعلاميـاً، يـوم الجمعـة تنقـل الصـلاة مـن جامـع الفاتـح فقـط، والإذاعـة تبـث الأحاديث

سنية المصادر فقط، رئاسة وزارة الشئون الإسلامية فقط للسنة، الوفود الرسمية.. المناهج الدراسية سنية، بل يتم الإساءة إلى الشيعي فيها، كما في مسألة زيارة القبور أو الاعتقاد بالأولياء، والاستهانة بأفكار الشيعة».

وقال سلمان «في المناطق الجديدة مثل مدينة حمد، لا يحصل الشيعة فيها على إجازة لبناء مأتم واحد، ويمنعون كذلك في الرفاع الشرقي وعراد الجديدة، عدد المساجد في مدينة حمد 40 للسنة تقابلها 10 مساجد للشيعة فقط، في منطقة السيف منعوا مساجد للشيعة بينما توجد مساجد للسنة، بينما المناطق المحيطة بالسيف كلها قرى شيعية، الشيعة يعانون من هذه الممارسات ويتم اعتقال بعضهم بسبب خطاب يوم الجمعة، أو خطاب المنبر الحسيني مع أنهم كانوا يمارسون هذه الطقوس الدينية قبل مجيء آل خليفة».

الشيخ علي سلمان: لا حرمة لبيوت الشيعة ولا لقراهم ولا لنسائهم

وعن الإهانات بحق أبناء الطائفة الشيعية «هناك نقاط تفتيش دائمة ومؤقتة أمام القرى الشيعية، وتزداد في ليالي العطلات التي تكثر فيها المسيرات والمواجهات، يمكن أن تستوقف الشيعي نقطة التفتيش وتطلب هويته وتضربه وتعتقله، المداهمات للبيوت الشيعية بمعدل 10 بيوت يومياً، وقد تصل إلى مداهمة 20 أو 30 منزلاً يومياً على مدى الثلاث سنوات التي سبقت».

وتابع «كما ذكر تقرير بسيوني يتعرض الناس عند اقتحام بيوتهم للشتم والضرب والاعتداء، وتكيف القضية بأنهم واجهوا الشرطة، وهذه العملية حدثت مرة لامرأة وماتت بسبب الاقتحام المفاجئ لاعتقال ابنها، وقد تعرضت كثير من النساء للهتك».

ويواصل «القرى الشيعية معرضة للانتهاك والاعتقالات والحصار منذ 2011، ولا يختلف العالم الشيعي عن غير المواطنين سوى أنه تصدى للأمر بالمعروف والمطالبة السياسية فيعاقب على هذا الأساس».

الشيخ علي سلمان: الشيعة في البحرين يعاملون كمواطنين من درجة ثانية

وقال إن «الشيعة يعاملون كمواطنين من درجة ثانية، فهم لا يتمتعون بحقوق متساوية مع المواطنين الآخرين، وترتيب الحقوق: الأسرة الحاكمة هي الرقم الأول، الملك ومن يتبعه، الوزارات الأساسية، المناصب العليا الأمنية والمدنية لهم، ثم الموالون للأسرة الحاكمة الذين قدموا معهم إلى البحرين يتولون المناصب الهامة في الدولة، ثم يأتي المواطنون السنة العاديون، ثم يأتي المواطنون الشيعة، هذا تقسيم البلد من ناحية تراتبية الحقوق في الواقع العملي والممارسة الحقيقية، فالشيعة محرومون على سبيل المثال من تولي أي مناصب وزارية ذات أهمية سياسية، محرومون كمواطنين من التوظيف في الأجهزة الأمنية، عدا الذين يقومون بنقل الأخبار ضد المعارضين، الشيعة يشكلون فقط 17% من جهاز الدولة من وزراء ووكلاء وزارء ومدراء تنفيذيين، بينما الشيعة يشكلون 60 إلى 70% من عدد السكان بحسب إحصائيات مختلفة نتيجة لعملية التغيير عبر التجنيس أيضاً».

الشيخ علي سلمان: قيم الغرب تتعارض مع مصالحهم وهناك من دول الخليج من يريد توافقا سياسيا في البحرين

وعن الموقف العالمي إزاء ما يتعرض له شعب البحرين، يجيب الشيخ علي سلمان «تتعارض القيم التي يؤمنون بها مع مصالحهم، فرغم إيمان الغرب بالديمقراطية، لكن مراعاة للمصالح التي ينالونها من مجموعة من دول الخليج وليس مع البحرين فقط، يتم إقفال موضوع حماية حقوق الإنسان، ويتم إقفال موضوع الحقوق الديمقراطية، ويتم التحدث بلغة ناعمة مع النظام، والتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان وهذا بسبب المصالح».

وعن الموقف الخليجي، يرد سلمان «الأمر ليس سراً، فعدد من الدول بعثت قوات عسكرية إلى البحرين: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية

المتحدة، وهذه القوات جاءت على خلفية الأحداث الشعبية، إذ لا توجد أية تدخلات أو أخطار خارجية تستدعي دخول هذه القوات، لقد دخلت هذه القوات في ظل وجود مطالبات داخلية بالتحول الديمقراطي، هناك دعم اقتصادي خليجي في حدود 10 مليارات دولار على مدى 10 سنوات من 2011، وهناك دعم إعلامي وسياسي للنظام، لا أعتقد بأنه من عدم استجابة النظام إلى المطالب الشعبية، ولكن أعتقد أن النظام يستثمر هذا الدعم بهذه الطريقة، فحسب المعلومات المتوفرة هناك رغبة من عدد من دول الخليج، أن تجد البحرين استقراراً عن طريق توافق سياسي، والأمور عنها مفتوحة بين البحرينين، لكن النظام والمتشددين في البحرين يرفضون أي درجة من الإصلاح».

الشيخ علي سلمان: لا نريد مؤسسات تتحكم بها الأسرة المالكة

وعن قرار مقاطعة الانتخابات «لأن هذه الانتخابات لا تفرز أي من النتائج الديمقراطية فالفائزون بهذه الإنتخابات لن يكون لهم صلاحية تشريعية، ولن يستطيعوا تشكيل الحكومة ومراقبتها بشكل جدي. فمطلب المعارضة وغالبية شعب البحرين أن يكون هناك برلمان ينتخب بصلاحية تشريعية ورقابية، وأن تكون الحكومة ناتجة من العملية الانتخابية، بينما هذه الانتخابات لا تحقق ذلك. لذلك قاطعها المعارضون بعد أن جربوا التغيير من خلال هذه المؤسسات التي تتحكم فيها الأسرة المالكة، لأنها تعين 40 شخصل في البرلمان ولأنها تعين الحكومة وليس لك حق في إقرارها أو رفضها».

وأضاف «من الممكن أنه تم وضع أصوات اخرى لم تشارك في هذه الانتخابات لأنه ليس هناك أحد يشرف على هذه الانتخابات سوى الجهة الرسمية، وهناك عدد من المجنسين الذين لم يستوفوا الحق في الانتخاب، إذ يجب أن تمضي 10 سنوات على حصولهم على الجنسية من أجل المشاركة في الانتخابات بحسب قانون التجنيس الصادر في سنة 1963، هناك قسم شارك في الانتخابات وهو

مجنس من سنتين، وبحسب الإحصاءات الرسمية أعلن أن 52% شاركوا في الدور الأول، والدور الثاني 40%».

وتحدث أمين عام الوفاق عن تركيبة المؤسسة التشريعية «هناك غرفتين في البرلمان البحريني، غرفة منتخبة فاز فيها حوالي 13 شيعي فقط، وهناك الغرفة المعينة مجلس الشورى».

الشيخ علي سلمان: لا نريد نظام القبيلة لأنه يعتمد على الشيخ وأسرته ويجعل المواطنين خدما لهم

وأوضح سلمان أن «المطالب التي يطالب بها شعب البحرين بسيطة مطالب بسيطة ومحقة، المطلب الأول المساواة في المواطنة، الانتقال إلى نظام الدولة، بينما في نظام القبيلة يتم الاعتماد على الشيخ وأسرة الشيخ، المواطنون في البحرين بالنسبة إلى الأسرة الحاكمة خدم هذا النظام القبلي، والمعارضة تطالب بالانتقال إلى نظام الدولة بحيث الجميع مواطنون ولهم حقوق متساوية بما فيها حقهم في التصويت».

وتابع «المطلب الثاني أن يكون المجلس المنتخب البرلمان أن يتولى الصلاحية التشريعية بدون وجود المعينين، والمطلب الثالث أن تفرز العملية الانتخابية الحكومة، وألّا تُفرض الحكومة على الإرادة الشعبية كما هو موجود، وأن يتوفر نظام قضائي وعادل ومستقل عن الضغوطات السياسية، ومن بين توصيات السيد بسيوني هناك توصية بأن يشترك الجميع في إقرار السياسة الأنية في البلد، وإشراك الجميع في الأجهزة الأمنية».

الشيخ علي سلمان في رسالة للحكام: نريد نظاما إنسانيا يخدم مصالح آل خليفة والشيعة والسنّة

وقال سلمان «إن العملية الإصلاحية في البحرين تعاني من تشدد النظام

الرافض لهذه العملية، وخلق هذا التشدد صعوبات في وجه التحول التدريجي والمنطقي».

وعبر سلمان عن قناعته بأن «الخيار الافضل هو البقاء بالمطالبة الشعبية بطريقة سلمية من أجل هذا التحول... أعتقد بأن الاستمرار السلمي والتظاهر السلمي وممارسة العمل السياسي والإعلامي المعارض هو الطريق لإحداث هذا التغيير».

ووجه سلمان خلال اللقاء «رسالة إلى النظام من أجل إقامة نظام إنساني، ديمقراطي، يخدم مصالح جميع البحرينيين من آل خليفة ومن الشيعة ومن السنّة، النظام الديمقراطي هو طريق البحرين إلى التقدم والتحديث والاستقرار، وأما الاستمرار في تطبيق النظام القبلي فهو لم يعد مقبولاً، وهو ما كان مصدرا للمشاكل الدائمة وسيبقى مصدرا للمشاكل الأمنية والاقتصادية، والبحرين تحتاج إلى الاستقرار وتعاون جميع أبنائها».

كما وجه سلمان رسالة «إلى الشعب الكريم، بأن المطالبة بالحقوق عملية ضرورية، وأن تستمر هذه العملية بالطريقة السلمية وصولا إلى حقوقنا في مواطنة متساوية ودولة ديمقراطية».

حملة «ما بعد الانتخابات» تبدأ

بعد 20 عاما من اعتقاله لأول مرة، اعتقل زعيم المعارضة البحرينية السياسي العتيد، الشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق الوطني، كبرى القوى السياسية المعارضة، المعترف بها رسميا في البحرين.

وانقطعت أخبار الشيخ علي سلمان بعد أن كان من المتوقّع إحالته للنيابة العامة، منذ الساعة الرابعة والنصف، إذ استدعي للتحقيق في مكتب (99) المعروف، بإدارة التحقيقات الجنائية. ومساء أعلنت جمعية الوفاق اعتقاله رسميا، وهي

المـرة الأولـى التـي سـيبات فيهـا سـلمان فـي السـجن منـذ انطـلاق ثـورة 14 فبرايـر، وبعـد 20 عامـا مـن انتفاضـة التسـعينات، التـي كان أبـرز رموزهـا الشـابّة.

لا يعلـم تحديـدا، مـا الـذي يجـري مـع الشـيخ فـي هـذه اللحظـة، ولا فـي أي المكاتـب هـو، أو كيـف يعامـل. ويبـدو تأخيـر تحويلـه للنيابـة العامـة متعمّـدا حتـى يتـم اسـتبقاؤه هنـاك.

كمـا يبـدو أن التحقيـق مـع الشـيخ سـلمان كان مختلفـا هـذه المـرة. فهـو يأتـي بعـد يومين فقـط مـن عقـد المؤتمـر العام لجمعيـة الوفـاق، الذي يتوقّـع أن يقطـع الطريق أمـام محـاولات السـلطات تجميـد عمـل الجمعيـة. المؤتمـر الـذي حـاول النظـام إعاقـة عقـده بـكل الطـرق، اختـار الشـيخ علـي سـلمان لزعامـة الجمعيـة مجـددا، وهـو الأمـر الـذي لـم تخـف السـلطات رغبتهـا فـي أن يتغيـر.

التحقيـق، كان تحقيقـا «حصاديـا». أشـبه بمحاسـبة عن الماضـي، والحاضر والمسـتقبل، وأشـبه بعقـاب عمـا فعلـت المعارضـة، واسـتباقا لمـا تنـوي أن تفعل.

دار التحقيـق، بحسـب المحامـي عبـد اللـه الشـملاوي، عـن خطـب الشـيخ منـذ العـام 2012، ووجّهـت لـه اتهامـات تسـعة: التحريـض علـى كراهيـة نظـام الحكـم، والدعـوة لإسـقاطه بالقـوة وتحبيـذ الشـباب بـأن الخـروج علـى النظـام جائـز شـرعا، وإهانـة القضـاء والسـلطة التنفيذيـة، والتحريـض علـى بغـض طائفـة مـن النـاس، والاسـتقواء بالخـارج وبـث بيانـات وأخبـار كاذبـة مـن شـأنها إثـارة الذعـر والإخـلال بالأمـن، والمشـاركة فـي مسـيرات وتجمعـات تتسـبب فـي الإضـرار بالاقتصـاد.

تمامـا كمـا فعلـت وزارة العـدل مـع جمعيـة الوفـاق، فـي مراجعـة كل مؤتمراتهـا العامـة السـابقة، وإحصـاء «أخطائهـا» أو «مخالفاتهـا» الماضيـة فجـأة، لتخلـص إلـى بطـلان وضعهـا القانونـي، فتحـت السـلطات الأمنيـة كل سـجل الشـيخ علـي سـلمان، وجـاء «يـوم الحسـاب»!

كما أنّ التحقيق يأتي أيضا بعد استئناف المعارضة حراكها على الأرض مجددا، عقب 3 أشهر من فرض حظر رسمي على التظاهرات. لم تتوقّع السلطات بالطبع خلاف أن تدعو القوى السياسية إلى مسيرة جماهيرة مجددا، ولكن، يجب أن لا تتوقّع المعارضة، أن تستمر قواعد اللعبة كما هي، فما بعد الانتخابات، ليس كما قبلها.

كانت كل الأنظار تشير إلى أن الأزمة السياسية يجب أن تمر بمنعطف ما خلال الانتخابات، وحين فشلت كل المساعي للوصول إلى حلول سياسية مع هذا الوقت، كان لا بد من خطّة جديدة، هي خطة «الأعيان»، التي أشرف عليها ولي العهد.

من هنا، بدأت الخطة ب تعمل. ومرّت الخطّة بعدّة مراحل من بينها إصدار القضاء حكما بتجميد عمل جمعية الوفاق ثم تجميد الوزير العمل بالحكم لحين انعقاد مؤتمر الجمعية العام.

وخلال اليومين الماضيين دشّنت السلطات مرحلة جديدة من هذه الخطّة: هي حملة أمنية جديدة، لكنّها مختلفة! ذلك تماما ما توقّعه محللون سياسيون بينهم المدير في منظمة هيومان رايتس فيرست «برايين دولي»، في مقال له عن التطوّرات المرتقبة فيما بعد الانتخابات.

ما حدث في السنابس، كان أبرز ملامح القبضة الأمنية الجديدة، التي استبقت اعتقال الشيخ علي سلمان.

فمع ساعات الفجر، اقتحمت قوات النظام بشكل مفاجئ قرية «السنابس»، مهد انتفاضة التسعينات، ودخلت عددا كبيرا من المنازل، بعضها بشكل عشوائي حسبما نقل، واعتقلت حوالي 20 شخصا من القرية في أكبر حصيلة اعتقالات من نوعها منذ فترة طويلة.

ومساء استبقت السلطات الإعلان عن اعتقال الشيخ سلمان، بنشر قواتها في مختلف مناطق البحرين، ثم قمعت كالعادة الاحتجاجات التي خرجت تنديدا باعتقاله.

كثير من المؤشّرات تقول إن اعتقال الشيخ علي سلمان كان مخطّطا له مسبقا، بما فيها ملف الاتهامات الجاهز، والذي كان متراكما بوضوح. ولكن الأهم، هو أن هناك مرحلة جديدة من الصراع، قد بدأت اليوم، وكما قالت مؤخّرا «جاين كينينمونت»، الباحثة السياسية في «تشاتم هاوس»، فجمعية الوفاق وقوى المعارضة بدأت «تسلك مساراً أكثر صدامية في تعاطيها مع النظام» منذ مقاطعة الانتخابات، فهذا «الصراع السياسي المستفحل يتسبّب في الجنوح نحو التشدّد» حتما.

في 17 ديسمبر 1994، بدأت انتفاضة التسعينات، انطلاقا من السنابس، بعيد اعتقال أحد أهم قادتها الشيخ علي سلمان. واليوم، يعتقل الشيخ، ويبدأ فصل جديد، من ثورة 14 فبراير، في السنابس مجدّدا.

لماذا رأس شيخ علي سلمان؟

«لقد عرضت على المعارضة البحرينية أن تنهج نهج المعارضة السورية وأن تحول البلد إلى معركة عسكرية لكن، ثبات هذه المعارضة على هذه السلمية ووضوح رؤيتها هو العنصر الأساسي الذي حافظ على البحرين بعيدا عن الانجرار إلى العنف»

هذه الكلمات من خطاب شيخ علي سلمان في مؤتمر الوفاق الأخير. من يصدق ان تكون هذه الكلمات سببا لاعتقال أمين عام أكبر جمعية سياسية على مستوى الخليج؟ وأن تكون هذه الكلمات موضوعا لتحقيق مازال مستمرا لأيام وساعات طويلة؟ لا أحد يصدق ذلك،

مـرض الاسـتبداد يظهـر فـي الخـوف مـن الكلمات،يحسـب كل كلمـة عليـه صيحـة تهـدد عرشـه. وقـد أخبرنـا جـورج أورويـل فـي رائعتـه (روايـة 1984) إن الدكتاتـور يريـد خلـق لغـة كلماتهـا لا تعنـي أكثـر مـن شـيء واحـد يحـدده هـو، ليتمكـن مـن التحكـم فـي الشـعب عبـر التحكـم فـي لغتـه، كلمـات الدكتاتوريـة عندنـا مـن نـوع: طـال عمـرك، القيـادة الرشـيدة، المشـروع الإصلاحـي، اللـه لا يغيـر علينـا.

معجـم 14 فبرايـر، لـم يكـن علـى مقيـاس هـذه اللغـة، ومعانـي كلماتـه كان شـيخ علـي سـلمان أحـد صناعهـا، وهـي لا تعنـي شـيئا يرضـي الدكتاتـور أبـدا، ولـو وظفـت الوفـاق طاقمـا مـن خبـراء اللغـة وحكمـاء المنطـق لحسـاب كلمـات شـيخ علـي قبـل أن ينطقهـا، فلـن ينجحـوا فـي إقنـاع الدكتاتـور أن كلمـة (رفضنـا السـلاح) هـي غيـر كلمـة (قبلنـا السـلاح) حيـن ينطقهـا شـيح علـي سـلمان.

لقـد سـمع الجميـع كلمـة واحـدة مـن شـيخ المعارضـة «ماضـون إلـى التاريـخ الجديـد الـذي بـدأ فـي 14 فبرايـر» محـاولات الترهيـب والتهويـل لـم تغيـر إعـراب الكلمـة الممنوعـة مـن الصـرف فـي السـوق السياسـي.كلفة الكلمـة كبيـرة، والسـلطة ماضيـة فـي تحميـل الشـيخ وشـارعه ثمنها.حصـاد المؤشـرات الإقليميـة والدوليـة كلهـا كانـت تنبـئ بـأن القـادم ثقيـل الكلفـة، وكان الشـيخ يعـرف ثمـن كلمتـه ويعـرف مـع مـن يتحـدث وإلـى مـن يتحـدث.

علـى مسـتوى إقليـم الجـوار الخليجـي، بـات موضـوع المعارضـة البحرينيـة، ملفـاً مزعجـاً وتريـد السـعودية والإمـارات علـى وجـه الخصـوص التخلـص منـه بـأي كلفـة كانـت، وفـي قمـة مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة الأخيـرة فـي الدوحـة، كان جـواب الزعمـاء: نبـارك نجـاح الانتخابـات البرلمانيـة، ونقـف مـع مملكـة البحريـن فـي كل خطواتهـا فـي محاربتهـا للأعمـال الإرهابيـة ونعبـر عـن إدانتنـا الشـديدة للتفجيرات الإرهابيـة التـي راح ضحيتهـا أرواح بريئـة، والمعارضـة التـي رفضـت الحـوار لابـد مـن اتخـاذ إجـراءات رادعـة ضدهـا.

الموقف الأمريكي، ظل طوال السنة الأخيرة يأمل خيراً في إقدام السلطة علي إحداث عملية إصلاحية، وقد قرأ في تعيين ولي العهد نائباً لرئيس الوزراء بشارة خير في إمكان التمهيد لتسلمه رئاسة الوزراء بدل عمه، وإحداث من ثم انفراجة سياسية، إلا أن الأمر ليس بالأمنيات. كان طرد مالينوسكي الرسالة الأكثر وضوحاً برفض الرغبة الأمريكية في المضي في عملية الإصلاح، انشغلت واشنطن، بإيجاد مخرج مشرف أمام الكونجرس، لطرد دبلوماسيها، ولم تكترث لمطالب المعارضة البحرينية. لقاء مالينوسكي الأخير بالشيخ علي سلمان، كان أقرب لتوصيل الرسالة الأخيرة « اللهم إني قد بلغت».

البريطانيون، هم من هيأوا الجو للتعدي على الوفاق بشكل واضح، كانت رسائلهم للمعارضة أقرب إلى التهديد منها إلى النصيحة: إن لم تقبلوا بمبادرة ولي العهد التي قدمها في وثيقة الأعيان وتدخلوا الانتخابات، سيكون وضعكم صعب، ولن نستقبلكم، ستكونون من الماضي، ولن يكون لديكم تمثيل نعترف به، هناك ممثلون جدد، برلمانيو 2014 ووجوه حكومية جديدة، يا وفاق ستكونون خارج مدرسة الدولة، وسنقدم دعمنا وتدريبنا لمن هو في الدولة ومؤسساتها.

القاعدة البريطانية، صارت واقعاً يتطلب وقائع جديدة، في مقدمتها قطع الطريق على المعارضة، وتهيأة الجو للانقضاض عليها، كان البريطاني قبل عام يتحدث لأحد أقطاب المعارضة بلغة البشارة: ستعود قاعدتنا الحربية للبحرين، وستقطع حمايتنا على السلطة حجة الخوف من التدخل الإيراني، والذي بسببه تتعذر عن القبول بأي إصلاح سياسي.

موقف الاتحاد الأوربي، اختطفه البريطانيون، صاروا هم من يكتبون بيانات الاتحاد، وهم من يشكلون موقفه، وخارج الاتحاد، تبدو مواقف الدول الأوربية مواقف حقوقية أكثر منها سياسية.

المواقف إذن كلها تصطف إلى جانب السلطة، لا خطوط حمراء، كانت اللحظة

تتطلب انتظار الانتهاء من الانتخابات البرلمانية، وبدأت بعدها مضايقات عقد مؤتمر الوفاق، كانت السلطة تدرس كيف يمكنها التخلص من الشيخ علي سلمان، أرادت أن تعمل على شق صفوف الجمعية، بإحداث خللة في مواقف قياداتها، لم تنجح في ذلك، وجدت أن المطلوب هو رأس الشيخ علي، نزيح الرأس ونأتي برأس جديد، هذا ما عملت عليه السلطة، لكنها فشلت مع تأكيد نائب الأمين العام الشيخ حسين الديهي أن الوفاقيين متمسكون بأمينهم العام.

ينتظر الشيخ علي 18 ملفاً، تقف خلفها تحالفات دولية وقبلية، السلطة تعرف ما قامت به، لكنها لا تعرف المسار الذي ينتهي إليه.هل سيفتح اعتقال الشيخ مساراً جديدا للحراك؟ لا أحد يعرف الجواب، لكننا نعرف الكلمة التي مازال شعب البحرين مصراً عليها ويرددها خلف شيخ علي «ماضون إلى التاريخ الجديد الذي بدأ في 14 فبراير»

حصاد 2014:
ساحات الثورة

القسم الثاني

ثورة 14 فبراير تنعى 11 شهيدا في العام 2014

نعت ثورة 14 فبراير في البحرين 11 شهيدا في العام 2014، العام الرابع من الثورة التي تسطّر واحدة من أطول قصص النضال ضد الاستبداد، في أعتى منطقة عصيّة على الديمقراطية، خضعت مئات السنين إلى حكم «الشيوخ».

شهيد تلو شهيد، صعدت أرواحهم لتحكي صبر هذا الشعب، حكاية الأرض إلى السماء. وظلوا يثبتون للعالم سلمية هذا الشعب، وتحضّره القديم الجديد، رغم كل محاولات النظام لجرّه نحو العنف.

معظم شهداء هذا العام في العقد الثاني والثالث من العمر. بعضهم قضى بالرصاص المباشر وبعضهم نتيجة التعذيب خلال الاعتقال. أما البعض الآخر، وهو اللافت في هذا العام، فقد استشهدوا في حوادث غامضة، حاول النظام من خلالها بكل تجرّؤ أن يصوّرهم يستهدفون أمن الوطن.

26 يناير/كانون الثاني: الشهيد فاضل عباس (19 عاما)

قضى أول شهداء العام 2014، فاضل عباس، متأثرا بجراح كان قد أصيب بها أثناء اعتقاله في كمين لقوات النظام قبل أسبوعين من استشهاده (9 يناير/ كانون الثاني). وكانت قوات النظام قد ألقت القبض على الشهيد فاضل واثنين من رفاقه في قرية «المرخ» غربي المنامة، فيما رفضت السلطات السماح لعائلته بزيارته بعد ورود أنباء عن إصابته برصاص حي.

واعترفت السلطات باستخدامها الذخيرة الحية أثناء مطاردته واعتقاله، إلا أنّها ادّعت أن قواتها قامت بذلك «في إطار الدفاع عن النفس». لكن الصور التي التقطت للشهيد أثناء تغسيله وتكفينه، أظهرت وجود ثقب غائر في مؤخرة رأسه، في دليل واضح على

إصابتـه بطلـق مباشـر فـي الـرأس مـن الخلـف. كمـا أظهـرت الصـور آثـاراً للضـرب فـي ظهـره.

وأعلـن عـن استشـهاد فاضـل بالمستشـفى العسـكري بعـد اسـتدعاء والـده فجـر يـوم 26 يناير/كانـون الثانـي. ولاحقـا ادّعـت الداخليـة البحرينيـة بأنهـا أبلغـت أهـل الشـهيد عبـاس بإصابتـه بتاريـخ 13 يناير/كانـون الثانـي «حيـث حضـروا لزيارتـه فـي المستشـفى وفـق الإجـراءات القانونيـة المعمـول بهـا»، وهـو أمـر نفتـه عائلـة الشـهيد التـي كانـت قـد أطلقـت نـداءات فـي الصحافـة طالبـت فيهـا بالكشـف عـن مصيـره.

واتهـم بيـان للداخليـة الشـهيد عبـاس وزميلـه بـ»اتخـاذ مبـان مهجـورة، مقـرا لتسـليم واسـتلام الأسـلحة».

وشـيع الشـهيد عبـاس عشـرات الآلاف مـن البحرينييـن الغاضبيـن فـي شـارع البديـع غـرب المنامـة، عصـر يـوم استشـهاده.

11 فبراير/شباط: الشهيدة أسماء حسين (52 عاما)

قضت الشهيدة الحاجة أسماء حسين أثناء اقتحام قوات النظام منزلها فجر يوم الحادي عشر من فبراير/شباط. وقال نجل الشهيدة إنها أصيبت بالهلع الشديد، وتعرضت للترويع، ما أدى إلى ارتفاع ضغطها وسقوطها في الحال حين فوجئت بقوات النظام تداهم المنزل من الباب ومن السطح.

وكانت قوات النظام قد داهمت منزل الحاجة أسماء في قرية «جد الحاج» بشكل وحشي ضمن سلسلة مداهمات لاعتقال أحد الناشطين في المنطقة، وقال نجلها إنهم طلبوا المساعدة من قوات الشرطة الذين كانوا يتواجدون في المنزل وخارجه في الوقت الذي كانت فيه ما تزال تتنفس، إلا أنهم لم يحركوا ساكناً، ما أدى إلى أن تفارق الحياة بعد فترة وجيزة.

ونعت جمعية الوفاق الشهيدة أسماء مؤكّدة أن «الهمجية والوحشية التي تمت خلال المداهمة عند الفجر كانت سببا في وفاتها».

وشيّع الشهيدة الآلاف من البحرينيين الذين ساروا في موكب مهيب، مرددين شعارات مناوئة للملك حمد بن عيسى آل خليفة، كما طالبوا بالقصاص من المتورطين في جرائم القتل التي أودت بالعشرات من أبناء البحرين.

جاء تشييع الشهيدة الخمسينية قبل ثلاثة أيام من الذكرى الثالثة للثورة. وعقب التشييع تظاهر غاضبون في دوار «أبو صيبع»، قبل أن تقوم قوات المرتزقة باستخدام الغازات السامة لتفريقهم، وملاحقتهم في المناطق السكنية المجاورة.

26 فبراير/شباط: الشهيد جعفر الدرازي (23 عاما)

ارتقت روح الشهيد جعفر الدرازي إلى بارئها بعد تعرضه للتعذيب المفرط أثناء التحقيق معه من قبل شرطة النظام، الأمر الذي انعكس على حالته الصحية خصوصا وأنّه مريض بفقر الدم المنجلي (السكلر).

اعتقل الشهيد الدرازي قبل حوالي شهر من استشهاده في السادس والعشرين من يناير/كانون الثاني، إثر قضية الزورق الشهيرة بـ (الطراد) مع مجموعة من رفاقه، وذلك بعد أن كان مطاردا لسنتين.

وتشير بعض التفاصيل إلى أن الشهيد والمجموعة التي اعتقلت معه قد خضعوا للتعذيب بما فيه الصعق الكهربائي، وبعدها نقلوا إلى مركز شرطة الرفاع لحين التداوي من آثار التعذيب كي لا تبدو واضحة أثناء تقديمهم للمحاكمة، إلا أن الشهيد ولسوء وضعه الصحي مما لاقاه نقل إلى عيادة القلعة حينها ومن ثم لمستشفى السلمانية.

وقالت والدة الشهيد إن ابنها تعرض للتعذيب والصعق بالكهرباء، وأوضحت أن جسمه كان مليئاً بطلقات الشوزن، وأنه استمر في الصمود بالميدان رغم كل ما تعرض له.

يذكر أن الشهيد الدرازي تعرض للسجن 6 أشهر، وبعد خروجه منه كانت قوات المرتزقة تستهدفه ليلاً ونهاراً في المنزل وظل مطارداً لمدة سنتين.

وأكّدت والدته أن قوات الأمن كانت تستهدف منزلهم ليلاً مروّعين عائلتها، كما كشفت أن «أحد قوات المرتزقة قال لأبيه «إذا قبضت على جعفر سأنزع جلده».

شيعت الشهيد جعفر الدرازي حشود غاضبة يوم الجمعة في الثامن والعشرين من شهر فبراير/شباط. وقامت وزارة الداخلية بقطع الطرق المؤدية إلى منطقة «الديه» غرب العاصمة المنامة لمنع وصول المشيعين.

وحاول المشيعون التوجه نحو دوار اللؤلؤة، مركز الاحتجاجات التاريخي الذي تحاصره قوات من الحرس الوطني البحريني منذ مارس/ آذار 2011، إلا أن قوات

المرتزقة أطلقت النار والغازات السامة على المواطنين، لتشهد البحرين واحدة من أشد الاضطرابات الأمنية في العام المنصرم.

17 مارس/آذار: الشهيد جواد الحاوي (48 عاما)

سقط المواطن البحريني جواد الحاوي شهيدا إثر استنشاقه الغازات المسيلة للدموع التي أطلقتها قوات النظام ضد محتجين، في منطقة سترة.

وشارك في تشييع الحاوي الآلاف من الذين خرجوا في سترة رافعين شعارات غاضبة طالبت بإسقاط النظام الملكي.

وأشارت شبكات محلية إلى أن صدامات وقعت بين المشيعين وقوات النظام البحريني التي فرقتهم باستخدام القوة قبل أن تقوم بإغراق المناطق السكنية بالغازات.

يذكر أن منظمة الأطباء الإيرلنديين قد صنفت الغازات التي تستخدمها البحرين على أنها سلاح كيماوي قد يتسبب في أي وقت بمقتل من يعانون من أمراض مزمنة خصوصا في صفوف الأطفال والمسنين.

وبحسب منظمة أطباء بلا حدود فإن أكثر من 39 بحرينيا قد قضوا بسبب استخدام السلطات المفرط للغازات السامة، إذ تستخدمها بشكل «غير مسبوق» عالميا، بإطلاقها على المنازل وفي الأحياء السكنية، كعقاب جماعي.

1 أبريل/نيسان: الشهيد حسين علي شرف (21 عاما)

استشهد حسين شرف متأثراً بجراحه إثر حريق اندلع في منزل التجأ إليه خلال مطاردة أجهزة استخبارات النظام له، وقد نعاه ائتلاف ثورة 14 فبراير واعتبره من خيرة المجاهدين والقادة الميدانيين.

وجدت جثة الشهيد متفحمة في أحد مباني منطقة العكر الغربي، بعد منع

قـوات الأمـن سـيارات الدفـاع المدنـي مـن الوصـول إلـى المنـزل وإخمـاد الحريـق المندلـع فيـه.

تسـلمت عائلـة الشـهيد جثمانـه بعـد احتجـازه ليوميـن، إذ رفضـت السـلطات الأمنيـة تسـليم الجثمـان فـي بـادئ الأمـر.

وبسـبب تفحـم جسـد الشـهيد شـرف، نتيجـة للإصابـات الانفجاريـة، قـرر المغسـلون عـدم تغسـيله، والاكتفـاء ب«التيمـم» وفـق الشـريعة الإسـلامية.

وشـيّعت الشـهيد جماهيـر غاضبـة، وسـادت المواجهـات الضاريـة منطقـة التشـييع فـي العكـر بعـد الانتهـاء مـن الدفـن، حيـث وقعـت إصابـات بالغـة برصـاص الشـوزن بيـن المتظاهرين.

18 أبريل/نيسان: الشهيد عبد العزيز العبار (27 عاما)

استشـهد الشـاب عبـد العزيـز العبـار، وهـو أب لولـد وبنـت، فـي الثامـن عشـر مـن أبريل/نيسـان متأثـرا بإصابـة خطيـرة فـي الدمـاغ جـراء طلقـات ناريـة أصابتـه بهـا قـوات النظـام بينمـا كانـت تقمـع مسـيرة ختـام عـزاء الإعلامـي سـيد علـي الموسـوي، فـي قريـة سـار، 23 فبراير/شـباط 2014.

وقضـى العبـار قرابـة الشـهرين فـي غيبوبـة بعـد أن أجريـت لـه عمليـة للسـيطرة علـى النزيـف الداخلـي فـي الدمـاغ، إلا أن جهـود الأطبـاء لـم تفلـح فـي إنقـاذ حياتـه.

ظلـت جنـازة الشـهيد العبّـار معطلـة طـوال 80 يومـاً بسـبب تعنـت النظـام ورفضـه تسـليم ذوي العبّـار شـهادة تتضمـن السـبب الحقيقـي للوفـاة، حيـث عمدت السـلطات البحرينيـة إلـى تسـليمهم شـهادة مـزورة بهـدف إخفـاء السـبب الحقيقـي للشـهادة، الأمـر الـذي رفضـه ذوو الشـهيد.

وانتهت القصّة التي لقيت زخما كبيرا باستلام عائلة الشهيد تقريرا رسميا يتضمن اعترافاً بمقتل الشهيد بسلاح الشوزن الانشطاري.

ووري الشهيد الثرى في مسقط رأسه، السنابس، بتاريخ 6 يوليو/تموز. وشهدت الجنازة توترا بين المشيعين وقوات النظام التي عمدت إلى محاصرة السنابس وقطع الطرقات الرئيسية والمنافذ المؤدية إلى المنطقة لمنع المواطنين من الوصول لتشييعه.

19 أبريل/نيسان: الشهيدان علي عباس (16 عاما) وأحمد المسجن (17 عاما)
قضى الشهيدان علي عباس وأحمد المسجن في انفجار سيارة في منطقة المقشع غرب العاصمة، المنامة.

وكانت تنظيمات سياسية ومنظمات حقوقية وصفت الانفجار بالغامض، خصوصا وأن السلطات البحرينية زعمت أن الشهيدين ورفيقهم الذي جرح في الانفجار، كانوا ينقلون قنبلة محلية الصنع لاستهداف رجال الأمن على شارع البديع.

وكانت صور لهياكل عظمية نشرت عقب الانفجار على أنها رفات الشهيدين، ما أثار غضب البحرينيين وعائلتي الشهيدين اللتين أكدتا أنهما استلمتا جثتي ولديهما «بلحمهم وعظمهم وشحمهم».

وسار الآلاف في مسيرة تشييع الشهيدين التي انطلقت في المقشع، فيما انتشرت قوات الأمن بكثافة على مداخل القرية.

وأجبرت قوات الأمن المشيعين على استخدام الطرق الداخلية للقرية، رافضة مرورهم على الشارع العام، حيث هددت باستخدام القوّة.

16 مايو/أيار: الشهيد علي فيصل (19 عاما)

قضى الشهيد علي فيصل إثر حادث غامض أصيب فيه بإصابات جسيمة أدت إلى استشهاده في سترة جنوب المنامة. وكانت أنباء قد تحدثت عن استشهاده بعد استهدافه من قبل قوات النظام، مبينة أن فيصل كان من بين المطلوبين الذين تطاردهم السلطات.

ويبلغ الشهيد من العمر 19 عاماً، وقد عُرف بالصلابة والشجاعة في مواجهة القمع الذي تمارسه قوات النظام ضد المحتجين، ولذا كان من الشباب المُطاردين من قبل أجهزة المخابرات.

وزعمت وزارة الداخلية أن علي فيصل قتل بسبب «إصابات انفجارية» ، وذلك بعد إعلانها عن سماع دوي انفجار في منطقة سترة، وعن نقل مصاب بحالة حرجة إلى مستشفى السلمانية ووفاته في وقت لاحق.

شيعت الجماهير الشهيد فيصل بعد مقتله بيومين (في 18 مايو/أيار). وخلال التشييع، لجأ النظام عبر قوات المرتزقة إلى محاصرة سترة من جميع مداخلها لكي يُقلل من حجم الحضور الجماهيري، فلجأ الناس للمداخل الفرعية والطرق الملتوية ليستطيعوا الدخول والمشاركة في التشييع.

واشتبك المحتجون الغاضبون مع قوات الأمن التي استخدمت الرصاص الانشطاري والغازات السامة لتفريقهم، ما أدى إلى إصابات واسعة.

وكان ائتلاف ثورة الرابع عشر من فبراير قد نعى الشهيد علي فيصل، قائلا «لقد عُرف عن الشهيد المجاهد شجاعته وصموده في ساحات العزّة والكرامة، وفي ميادين الدفاع المقدّسِ عن العرض والأرض والمقدسات، فهنيئا لشهيدنا المقدام هذه الخاتمة السعيدة وهذا الفوز العظيم».

21 مايو/أيار: الشهيد السيد محمود السيد محسن (14 عاما)

استشهد الطفل السيد محمود السيد محسن إثر إصابته من قبل مرتزقة النظام البحريني برصاص الشوزن في منطقة قريبة من قلبه خلال عزاء الشهيد علي فيصل.

أصيب الشهيد في صدره من مسافة ليست ببعيدة، وهو أصغر شهداء الثورة البحرينية للعام 2014.

وأظهرت صور التقطت للشهيد بعد إصابته وهو يسبح في دمه. كما أظهرت الإصابة العميقة والقاتلة التي أصيب بها بالأسلحة النارية (رصاص الشوزن الانشطاري) المحرم دولياً، والذي قتلت به قوات النظام عشرات المواطنين منذ انطلاق الثورة عام 2011.

9 ديسمبر/كانون الأول: الشهيد عبد الكريم البصري (72 عاما)

قضى الشهيد عبد الكريم البصري، الّذي يبلغ من العمر 72 عامًا، في التاسع من ديسمبر/كانون الأول إثر تفجير إرهابي غامض دوّى قرب مسجد الإمام زين العابدين (ع) في قرية كرزكان، وذلك بعد يوم من الإعلان عن مقتل دركي أردني في منطقة «دمستان» القريبة.

وقد زفّ ائتلاف شباب الرابع عشر من فبراير الحاج البصري مع قافلة شهداء ثورة فبراير/شباط، محمّلا النظام والقوّات السعودية مسؤولية هذا التفجير.

وكانت وزارة الداخلية البحرينية قد نشرت بيانًا عن وقوع تفجير في كرزكان لم تشر فيه إلى أسبابه أو ملابساته، بل اكتفت فيه بالإعلان عن وفاة الحاج البصري وإصابة عامل من الجالية الآسيوية، جراء الانفجار.

أمّا شهادة الوفاة للشهيد عبدالكريم البصري فقد أظهرت أنه قضى بسبب رشات معدنية اخترقت رأسه وعنقه.

وقد شدّدت عائلته على أن مطالبتها بفتح تحقيق مستقل هو حق أصيل لها لما يشوب القضية من غموض.

المؤشرات الدولية في 2014: النظام البحريني سعى إلى القضاء على الشيعة، وسجل أعلى ميزانية تسلّح في تاريخه

في تقريرها السنوي للعام 2014، قالت منظمة «Social Watch» الأمريكية إن استخدام القوة ضد الجماعات السياسية في البحرين، وسحق المطالبين بالتحوّل الديمقراطي، أدى إلى «تقويض صورة البلاد وأضر بترتيبها في التقارير والدراسات والمؤشرات الاستقصائية الدولية التي تصدر بصفة دورية».

وبعد 4 سنوات من الثورة، صنّفت المقاييس والمؤشّرات الدولية البحرين من البلدان التي تعيش «أزمات»، وتشهد تدهورا أمنيا خطيرا، قد يقوّض الاقتصاد، ويجعل نظام الحكم مهدّدا خلال السنتين القادمتين، التي قالت المراكز البحثية أنها قد تشهد تقلّبات عنيفة، وتصعيدا مفاجئا، وسط الأرقام المخيفة التي أعلنت على الصعيد السياسي، والأمني، والاقتصادي.

وشهد العام 2014 أعلى ميزانية تسلح في تاريخ البلاد، سجّلت تأثيرا بالغا على الاقتصاد القومي، كما صنّفت دراسات قياسية أن ما قامت به السلطات تجاه المواطنين الشيعة يندرج تحت عنوان «القضاء على وجود جماعة دينية بأكملها»!

البحرين الثانية بعد العراق من حيث الزيادة في الإنفاق العسكري، وجيشها الأخير خليجيا

صدر تقرير عسكري عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام SIPRI في أبريل/نيسان 2014 قال إن البحرين حلّت في المرتبة الثانية بعد العراق من حيث نسبة الزيادة في الإنفاق العسكري في عام 2013، كما جاءت ضمن أكثر 23 بلدا على مستوى العالم.

وقال التقرير إن الإنفاق العسكري في البحرين زاد بنسبة 110% عن العام

2004، ليصل إجمالي الإنفاق العسكري إلى مليار و236 مليون دولار (467 مليون و208 آلاف دينار) وهو أعلى رقم سجلته البحرين في تاريخها بحسب التقرير. ورأى أنه من المرجح أن الزيادة في الإنفاق على الدفاع في البحرين مرتبطة بالمشتريات الأخيرة من الأسلحة التي تستخدم في قمع الاضطرابات الداخلية.

من جانب آخر، وضع تقرير لمؤسسة «HIS» الأمريكية لتصنيف الجيوش في الشرق الأوسط جيش البحرين في المرتبة الأخيرة خليجيا، وقال إنّه يكلّف 3 أرباع مليار دولار سنوياً.

تدهور شديد في مؤشر السلام في البحرين: ستشهد تقلبات وتصعيدا مفاجئا خلال السنتين القادمتين

حلّت البحرين مجدّدا ضمن أكثر 10 دول في العالم شهدت تراجعاً حادا في مستوى «السلام»، بين العامين 2008 و2013، إلى جانب دول مثل سوريا واليمن

وليبيا، وذلك بحسب «مؤشر السلام العالمي» GPI للعام 2014، الذي يصدر عن «معهد الاقتصاد والسلام» في لندن.

وتراجع تصنيف البحرين بحسب المؤشّر الأخير 64 مرتبة منذ العام 2010، بعد أن كانت الدولة الـ 47 من حيث انتشار السلام على مستوى العالم، كما تم تصنيف البحرين التاسعة في البلدان الأسوأ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبرصيد 2.225 (1 الأفضل، 5 الأسوأ).

واعتبر المعهد أن البلدان المصنفة في النصف السفلي من التوزيع العالمي للسلام، وإن تم اعتبارها (متوسطة في مؤشر السلام العالمي) إلا أنها يمكن أن تشهد تقلبات وزيادة في مستوى العنف، ضاربا بالبحرين مثالاً ومعتبرا إياها بلداً قد يشهد تصعيدا مفاجئا وكبيرا في مستويات العنف.

ويقوم على مشروع التصنيف مجموعة من الخبراء الدوليين في «معهد الاقتصاد والسلام» الشهير، وبالإضافة إلى بيانات الأمم المتحدة، يعتمد المقياس في معلوماته على بيانات وحدة المعلومات بمؤسسة «الإيكونومست» الاقتصادية، وبيانات أخرى.

معهد الاقتصاد والسلام: البحرين أقل أمنا وأكثر عسكرة من باقي دول العالم

واحتلت البحرين وفق التقرير المرتبة 17 عالميا على مؤشر تأثير مشتريات التسلّح في الناتج الإجمالي المحلّي، إذ بلغ التأثّر 10.5٪ بكلفة بلغت 3 مليارات و670 مليون دولار أنفقت على التسلّح، وبكلفة تقديرية بلغت 2785 دولار للفرد الواحد.

وفي تفاصيل المؤشّرات الفرعية، التي اعتمد عليها التصنيف، بلغ مؤشر (مستوى توقّع الجريمة في المجتمع) البحريني 4 نقاط من 5، ما يفسّر بأنّ البحرين تشهد أعلى مستويات انعدام الثقة في المواطنين الآخرين، في مقابل أعلى مستوى من إجراءات الأمن الداخلي، بحسب تعريفات التقرير.

وفـي مؤشـر عـدد السـجناء بالنسـبة للسـكّان، سـجّلت البحريـن 2 نقطـة مـن 5، وهـو مـا يعنـي أن «المركـز الدولـي لدراسـات السـجون»، رصـد مـا يصـل مجموعـه إلـى 3000 معتقـل قابعيـن فـي السـجون البحرينيـة، فـي وقـت مـا مـن العـام 2013.

وسـجّلت البحريـن 4 نقـاط مـن 5 علـى مؤشـر «المواجهـات الداخليـة المنظّمـة»، وهـو مـا يجعلهـا فـي مسـتوى «الأزمـة» بحسـب تعريفـات هـذا المقيـاس. ويفسّـر هـذا المؤشّـر علـى أن الوضـع متوتّـر جـدّا فـي كافّـة أنحـاء البـلاد، وأن هنـاك مجموعـة واحـدة علـى الأقـل تسـتخدم القـوّة العنيفـة فـي حـوادث متفرّقـة.

مؤشّـر «المظاهـرات العنيفـة» فـي البحريـن سـجّل هـو الآخـر 4 نقـاط مـن 5، وهـو ما يعنـي أن المظاهـرات والاضطرابـات فـي البحريـن مـن المرجـح أن تشـكل خطـرا علـى الممتلـكات أو تصريـف الأعمـال علـى مـدى السـنتين القادمتيـن، بحسـب التعريفـات التـي وردت فـي التقريـر.

وبلـغ مقيـاس «الاضطرابـات السياسـية» 3.5 نقطـة مـن 5، مـا يعنـي أن الخطـر علـى الوضـع الاجتماعـي والاقتصـادي ونظـام الحكـم فـي البـلاد، يزيـد علـى 50%.

مؤشّـر «الإرهـاب السياسـي» سـجّل فـي البحريـن 3 نقـاط مـن 5، وهـو يعنـي، بحسـب تعريفـات التقريـر، أن هنـاك اعتقـالات سياسـية واسـعة النطـاق، وأن الإعدامـات أو جرائـم القتـل السياسـية الأخـرى والأعمـال الوحشـية قـد تكـون أمـرا شـائعا. كمـا أنّـه يعنـي أن الاعتقـال غيـر محـدّد المـدة، مـع أو مـن دون محاكمـة، بسـبب وجهـات النظـر السياسـية، أمـر مقبـول فـي البـلاد.

واحتفظـت البحريـن بمعدّلهـا الشـاذ والاسـتثنائي الـذي سـجّلته العـام الماضـي فـي نسـبة أعـداد الشـرطة إلـى عـدد السـكّان، لتكـون الأعلـى فـي العالـم دون منـازع. وكان المعهـد قـد قـال فـي تقريـر العـام الماضـي إن البحريـن تعتبـر «ناشـزا» علـى المقيـاس بأكملـه، حيـث بلـغ مؤشـرها هـذا 6 أضعـاف المتوسّـط العالمـي، بمعـدل

2166 شـرطي لـكل 100 ألـف شـخص (بحسـب إحصـاءات الأمـم المتحـدة للعـام 2011).

البحرين في المرتبة الـ 34 على مؤشر الإرهاب العالمي

وأصـدر معهـد الاقتصـاد والسـلام أيضـا مؤشـر الإرهـاب العالمـي GTI، فـي 18 نوفمبر/تشـرين الثانـي، واحتلـت البحريـن فيـه المركـز الـ 34 مـن بيـن 162 دولـة حـول العالـم، والأول خليجيـاً متقدمـةً فـي ذلـك علـى المملكـة العربيـة السـعودية، فـي دلالـة فاقعـة علـى تراجـع مسـتوى الأمـن وتصاعـد وتيـرة العنـف والوفيـات جـراء الاحتجاجـات والاشـتباكات بيـن قـوات الأمـن والمتظاهريـن.

وصنّفت البحرين من بين 19 دولة صدّرت مقاتلين إرهابيين إلى سوريا.

البحرين في أعلى مؤشّر الكراهية الدينية

صنّـف «مركـز «Pew» الأمريكـي للأبحـاث، البحريـن، فـي نطـاق أعلـى الـدول التـي تشـهد تنامـي الكراهيـة الدينيـة (7.1-3.6 نقطـة)، وبيّنـت المؤشّـرات التـي خلـص إليهـا المركـز زيـادة فاقعـة فـي مؤشـرات القيـود الحكوميـة المفروضـة علـى أصحـاب معتقـدات دينيـة (GRI)، وكذلـك زيـادة فـي مؤشـرات الكراهيـة الدينيـة الاجتماعيـة (SHI).

ويقيـس مؤشـر القيـود الحكوميـة (GRI) القوانيـن والسياسـات والإجـراءات الحكوميـة التـي تحـد مـن المعتقـدات والممارسـات الدينيـة، فـي حيـن يقيـس مؤشـر الكراهيـة الدينيـة لاجتماعيـة (SHI) أعمـال العـداء الدينـي علـى يـد الأشـخاص العادييـن أو المنظمـات أو الجماعـات فـي المجتمـع.

وشـهد مؤشّـر البحريـن فـي العـام 2011 و2012 تدهـورا كبيـرا عمـا كان عليـه فـي 2007، غيّـر تصنيفـه علـى هـذا المقيـاس بشـكل جـذري. وحصـدت البحريـن علـى 1 نقطـة (المؤشـر الأسـوأ هـو 1) فـي العديـد مـن المقاييـس الفرعيـة، مثـل المقيـاس المتعلـق بحظـر العبـادة أو الممارسـات الدينيـة لطائفـة معيّنـة، أو المقيـاس المتعلـق

بمنع الوعظ والإرشاد والتبليغ لفئة دينية، أو تقييد الحرية الإعلامية والقيود على المطبوعات الخاصة بفئة دينية.

مقاييس أخرى بيّنت على هذا المؤشّر الدولي مستوى الاضطهاد الديني الذي يتعرّض له الشيعة في البحرين، منها المقياس المتعلق بالازدراء والتحقير والإهانات الممنهجة لفئة دينية، واستخدام القوة ضد فئة دينية بشكل يؤدّي للقتل والاعتداء الجسدي والسجن والتعذيب على مستوى واسع النطاق، وصل إلى اتّهام حكومة البحرين من قبل المؤشّر بالسعي للقضاء على وجود جماعة دينية بأكملها في البلاد في عام 2011 تحديدا.

مؤشر الديمقراطية العالمي من الإيكونوميست: النظام البحريني من الملكيات المطلقة المستبدّة

وفي مؤشر الديمقراطية العالمي 2013، الذي أصدرته العام الماضي وحدة البحوث والمعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية EIU، احتلت البحرين المرتبة 146 من بين 167 دولة، لتجدد مكانها بين الدول المتسلّطة (المستبدة) في العالم في ذيل القائمة، وصنّف الإيكونومست النظام في البحرين على أنه من «الملكيات المطلقة».

ويستند المؤشّر المعروف دوليا على 60 مؤشر فرعي، ومقياس نتائجه (من 0 إلى 10)، وهو يعتبر أهم وسائل قياس مستوى الديمقراطية في البلدان.

ويبيّن تفصيل المؤشر، نتائج البحرين المتدنية جدا، في المقاييس الفرعية، إذ حصلت على 1.25 نقطة من 10 في مؤشر «العملية الانتخابية والتعددية»، و2.35 نقطة من 10 في «الحريات المدنية»، و3.57 نقطة من 10 في مؤشر «أداء الحكومة»، و2.78 نقطة من 10 في مؤشر «المشاركة السياسية»، و4.38 نقطة من 10 في مؤشر «الثقافة السياسية».

وبموازاة المؤشر اعتبرت «الإيكونومست» المشهد السياسي في البلاد لا يزال

غيـر مسـتقر وسـيظل كذلـك فـي العـام 2015 وربمـا حتـى العـام 2019، وذلـك فـي ظـل اسـتمرار الاحتجاجـات ضـد حكـم عائلـة آل خليفـة المالكـة، متوقّعـة أن الحكومـة سـتحتفظ بخـط متشـدد فـي التعامـل مـع الاضطرابـات، خصوصـاً فـي ظـل مـا أسـمته «الجهـود المتقطعـة» لمتابعـة الحـوار مـع المعارضـة، والتـي مـن غيـر المرجـح لهـا إحـراز تقـدم ملمـوس فـي المـدى القريـب.

كمـا أنهـا توقعـت تباطـؤ النمـو الاقتصـادي إلـى 2.6٪ فـي العـام 2015 بسـبب انخفاض أسـعار النفـط وتأثيـر الاسـتهلاك الخـاص، مـا يجعـل قطـاع الخدمـات فـي البحريـن عرضـةً للمخاطـر السياسـية.

الترتيب الديمقراطي العالمي: البحرين من بين أسوأ عشر دول في العالم

صنّفـت البحريـن مـن بيـن أسـوأ عشـر دول فـي العالـم مـن حيـث الترتيـب الديمقراطـي، وذلـك بحسـب مقيـاس «الترتيـب الديمقراطـي العالمـي»، المقيـاس السـنوي الـذي تصـدره Democracy Ranking Association وهـي منظمـة غيـر ربحيـة مقرهـا النمسـا.

وتراجعـت البحريـن فـي تصنيـف المنظمـة عـن العـام الماضـي مرتبـة واحـدة لتبلـغ (107) عالميـاً مـن أصـل 112 دولـة، وبرصيـد 38.7%، لتكـون كعادتهـا فـي ذيـل القائمـة، مـن بيـن أسـوأ 10 دول فـي العالـم، إلـى جانـب كل مـن سـوريا، اليمـن، الصيـن، باكسـتان وغيرهـا.

البنـك الدولـي: اسـتمرار تراجـع مؤشـرات الحكـم الصالـح فـي البحريـن وخصوصـا مسـتوى الاسـتقرار السياسـي والأمنـي

وأوضـح تقريـر صـادر عـن البنـك الدولـي اسـتمرار تراجـع مؤشـر البحريـن فـي الحكـم الصالـح للعـام 2013 إلـى دون مـا كان عليـه قبـل ثـورة 14 فبراير/شـباط 2011، وأكـد علـى وجـه الخصـوص تراجـع مسـتوى «الاسـتقرار السياسـي وغيـاب العنـف والإرهاب» خـلال العـام الماضـي.

فيما استمرت مؤشرات مستوى «التمثيل السياسي والمحاسبة»، ومستوى «فعالية الحكومة»، وكذلك مستوى «السيطرة على الفساد» في أدنى مستوياتها منذ العام 2011، في حين ظلت مستويات «سيادة/حكم القانون»، و»نوعية التنظيم والإجراءات» على ذات المستوى المتراجع منذ 2011.

المركز 55 على مؤشر مدركات الفساد، وبين أخطر 7 دول على البرلمانيين

وحلت البحرين ثالثا على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية على المستوى الخليجي، فيما احتلت المركز 55 على المستوى الدولي، وعجزت غالبية الدول العربية ومنها البحرين عن اجتياز حاجز الـ 50 المطلوب للنجاح في الشفافية ومكافحة الفساد.

وصنف الاتحاد الدولي للبرلمانيين البحرين ضمن أخطر 7 دول في الشرق الأوسط على البرلمانيين لعام 2014 وقال الاتحاد إن البرلمانيين في هذه الدول يدفعون ثمناً باهظاً لممارستهم حقهم في حرية التعبير.

فريدوم هاوس: لا حرّيات مدنية في البحرين

منظمة «فريدوم هاوس» استمرّت في تصنيف البحرين ضمن الدول «غير الحرة» في الحريات المدنية والحقوق السياسية للعام الرابع على التوالي، واعتبرت أنها «ضمن أكثر دول العالم تراجعاً في الحرية» ما بين العامين 2009 و2013. والدول «غير الحرة» بحسب تصنيف «فريدوم هاوس»، هي الدول التي تغيب عنها الحقوق السياسية وينتشر فيها عدم احترام الحريات المدنية بصورة واسعة.

مؤشّرات الصحافة: البحرين مملكة التضليل

وصنّفت «فريدوم هاوس» البحرين من بين أسوأ عشر دول في العالم في حرية الصحافة متقدّمة على سوريا بفارق نقطتين فقط. وفي تقرير مؤشر «حرية الصحافة» الذي أصدرته المنظمة في 9 أكتوبر/تشرين الأول، حصدت

البحريـن علـى 87 نقطـة علـى المؤشـر (علامـة 100 هـي الأسـوأ، علامـة 0 هـي الأفضـل)، لتصنّـف للسـنة الثالثـة علـى التولـي مـن بيـن الـدول «غيـر الحـرة» فـي الصحافـة.

مـن جانبهـا وصفـت منظمـة مراسـلون بلا حـدود البحريـن بـ»مملكـة التضليـل»، وذلك فـي تصنيفهـا العالمـي السـنوي للصحافـة فـي 2014. ووضعـت المنظمـة البحريـن فـي مصـاف الـدول ذات «الوضـع الخطيـر جـداً»، فـي المرتبـة 163 عالميـاً فـي حريـة الـرأي والتعبيـر، مـن بيـن 180 دولـة شـملها التصنيـف.

90٪ مـن السـكّان يسـتخدمون الإنترنـت فـي ثامـن أسـوأ دولـة علـى مؤشـر حريـة الإنترنـت

وفـي مؤشـر فريـدوم هـاوس لـ «الحريـة علـى الإنترنـت»، حصلـت البحريـن علـى نتائـج أسـوأ مـن العـام الماضـي سـواء علـى صعيـد الاعتـداء علـى حقـوق مسـتخدمي الإنترنـت، أو القيـود المفروضـة علـى المحتـوى مـن قبـل الدولـة، أو العوائـق التـي تصعّـب مـن وصـول المسـتخدمين إلـى مواقـع الإنترنـت، وسـجّل مؤشـر البحريـن فـي الحريـة علـى الإنترنـت 74 مـن أصـل 100 نقطـة (الأسـوأ 100)، متراجعـا نقطتيـن عـن العـام الماضـي، لتكـون البحريـن مجـددا ثامـن أسـوأ دولـة فـي العالـم، علـى هـذا المقيـاس.

مـن جانبهـا قالـت منظمـة مراسـلون بـلا حـدود إن البنيـة التحتيـة لشـبكة الإنترنـت فـي البحريـن تخضـع إلـى سـيطرة السـلطات بشـكل مطلـق، ممـا يسـهل عمليـة مراقبة المعلومـات علـى الإنترنـت، مصنّفـة البحريـن مـن بيـن الـدول «أعـداء الإنترنـت»، للعـام الثالـث علـى التوالـي.

وفـي مقابـل تصنيفهـا البحريـن مـن بيـن الـدول «غيـر الحـرّة فـي الانترنـت»، قالـت فريـدوم هـاوس إن انتشـار الإنترنـت بلـغ 90٪ نسـبة إلـى سـكان البحريـن البالـغ عددهـم 1.1 مليـون نسـمة. وأظهـرت إحصـاءات حديثـة صـادرة عـن البنـك الدولـي

قفـزة هائلـة فـي أعـداد مسـتخدمي شـبكة الإنترنـت فـي البحريـن، إذ ارتفعـت نسـبتهم مـن 53% فـي العـام 2009، إلـى 77% فـي العـام 2011، ثـم 88% فـي العـام 2012، بزيـادة قدرهـا 66% خـلال 4 سـنوات فقـط، وهـو رقـم قياسـي جعـل البحريـن رأس قائمـة الـدول العربيـة فـي هـذا المقيـاس.

ثورة البحرين تتصدر قائمة "فورين أفيرز" لأفضل الكتب السياسية في 2014، وتدخل دور السينما الأمريكية والبريطانية

على متن 4 مؤلّفات أجنبية، و6 عربية، وحوالي 9 أفلام وثائقية وقصيرة، تستمر قضية البحرين في فرض نفسها بقوّة على الصعيد الثقافي والفنّي.

وفي العام الرابع للثورة، ازداد زخم القضية البحرينية، ليكون المثال الأول والأبرز الذي تناوله باحثون من كبار أساتذة الجامعات في لندن وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في كتبهم التي صدرت العام الماضي، عن المستقبل السياسي لدول الخليج العربية، وموضوع «السياسة الطائفية»، الذي أخذ بعدا أكبر بعد احتلال تنظيم داعش مساحات كبيرة من العراق وسوريا، وتشكيل ما أسماه دولة «الخلافة الإسلامية».

واستحوذ مثال البحرين على اهتمام المفكرين والباحثين، كنقطة انطلاق في فهم الصراع الطائفي بين الشيعة والسنّة في الخليج، وتأثيره على السياسة في هذه الدول، وانعكاساته على بلدان الشرق الأوسط عموما.

وشهد العام 2014 أول مشاركة بحرينية في ترجمة ونشر مؤلّف أجنبي شهير عن السياسة في الخليج، هو كتاب «ما بعد الشيوخ»، للبروفيسور البريطاني كريستوفر دافيدسون، والذي قام بإصدار النسخة العربية منه «مركز أوال للدراسات والتوثيق».

وعلى صعيد المؤلّفات العربية، تناولت البحرين 6 إصدارات متنوّعة، بين بحث استراتيجي، وكتاب مصوّر، وموسوعة بحثية، وغيرها.

وفي سابقة من نوعها، عرض فيلم وثائقي في دور السينما الأمريكية والبريطانية، تناول في جانب مهم

منـه ثـورة البحريـن، كمـا أنتجـت شـبكات إخباريـة أجنبيـة فيلميـن وثائقييـن فـي ذات السـياق، وأنتجـت جهـات بحرينيـة مجموعـة مـن الأفـلام القصيـرة، أبقـت علـى المشـهد البحرينـي حيّـا فـي الوسـط الفنّـي.

أولا: إصدارات الكتب الأجنبية

كتـاب «السياسـة الطائفيـة في الخليـج: مـن حـرب العـراق إلى الربيـع العـربي»، فريدريـك ويـري

صـدر فـي بدايـة العـام المنصـرم، كتـاب «السياسـة الطائفيـة فـي الخليـج: مـن حـرب العـراق، إلـى الربيـع العربـي»، للباحـث الأوّل فـي مؤسسـة كارنيغـي للسـلام الدولـي، فريدريـك ويـري، وقـد طبـع فـي مطبعـة جامعـة كولمبيـا الأمريكيـة، وغلافـه يحمـل صـورة للاحتجاجـات فـي دوار اللؤلـؤة عـام 2011.

ويتـدارس الكتـاب تحديـدا سياسـات الهويتيـن السنية-الشـيعية فـي البحريـن، والكويت

والسعودية، وقد أدرجته مجلة «فورين أفيرز» ضمن قائمة أفضل الكتب حول الشرق الأوسط للعام 2014. وقد حصد الكاتب الأمريكي الكثير من الإطراء على المحتوى الذي قدّمه، وكانت البحرين أول مباحث الكتاب، وناقش المؤلّف فيه العلاقة بين البحرينيين الشيعة والتأثيرات الإقليمية، وكذلك «التوازن الطائفي: البحرينيون السنّة والبرلمان المنقسم»، ثم «انتفاضة دوار اللؤلؤة وتداعياتها».

وخلال مدة عمله على الكتاب، أجرى المؤلّف مقابلات مع كل قائد، أو صانع رأي، أو ناشط، من الشيعة في الخليج، تقريبا، وكذلك قابل الأصوات السنية البارزة، ولجأ إلى مصادر بحث متنوّعة باللغة العربية.

وبالإضافة إلى التحليل، بنى الكاتب سردا تاريخيا للنشاط الشيعي في الخليج العربي منذ عام 2003، رابطا الأحداث الإقليمية بتطوير مواقف واستراتيجيات الشيعة في الخليج، تجاه المواطنة، والإصلاح السياسي، والهوية العابرة للوطن.

ووجد المؤلّف أنه في حين أن شيعة الخليج متأثرون بإخوانهم في العراق، وإيران، ولبنان، إلّا أنّهم يسعون في نهاية المطاف إلى مزيد من الحقوق من خلال نهج وطني غير طائفي. واكتشف «ويري» أيضا أن الطائفية في المنطقة كانت إلى حد كبير نتاج الضعف المؤسسي في دول الخليج، الذي أدى إلى حذر مفرط من قبل النخب السنية المتشدّدة، ومحاولات محسوبة من قبل الأنظمة لتشويه سمعة الجهات السياسية الشيعية، بتصويرهم على أنّهم وكلاء لإيران أو العراق أو حزب الله اللبناني.

كتاب «السياسة الطائفية في الخليج»، لورانس بوتر وآخرون

وعن القضيّة الساخنة ذاتها، صدر في يونيو/حزيران 2014، عن مطبعة جامعة أكسفورد، كتاب «السياسة الطائفية في الخليج»، من تحرير أستاذ الشئون الدولية، في جامعة كولمبيا، بنيويورك، لورانس بوتر، وهو من تأليف مجموعة كتّاب.

واحتوى الكتاب على فصل للباحث المتخصص في الشئون البحرينية، الدكتور جستين غينغلر، تحت عنوان «فهم الطائفية في الخليج»، في حين تركّز البحث عن البحرين في الفصل الثالث، للكاتبة الفرنسية لورانس لوير، الباحثة في معهد العلوم السياسية في باريس، وكان الفصل تحت عنوان «الدولة والهويات الطائفية في ممالك الخليج: البحرين، السعودية، والكويت، من منظور مقارن».

كما بحث البحرين بتعمّق الفصل الرابع من الكتاب، والذي كتبته الباحثة والأستاذ المساعد في الجامعة الأمريكية بواشنطن، كريستين ديوان، تحت عنوان «الفصائل الملكية، استراتيجيات الحكم، والطائفية، في البحرين».

كتاب «ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجة»، كريستوفر دافيدسون (الطبعة العربية)

في نهاية العام 2014، صدرت الطبعة العربية الأولى للكتاب الشهير «ما بعد الشيوخ»، لأستاذ التاريخ والعلوم السياسية في جامعة درهام البريطانية، البروفيسور كريستوفر دافيدسون، وقد صدر الكتاب مترجما عن «مركز أوال للدراسات والتوثيق»، وهو مركز دراسات بحريني مقرّه لندن-بيروت.

ويتحدّث الكتاب، الذي لقي صدى واسعا خلال العامين الماضين في الأوساط السياسية والأكاديمية، عن فرضية انهيار الممالك الخليجية قريبا. المؤلف أكد في مقدّمة الكتاب أن الكثير قد تغير منذ نشر الإصدار الأول له في العام 2013، نظرا للاضطرابات غير المسبوقة التي ما زالت تواجهها منطقة الخليج، والعالم العربي في أعقاب ثورات الربيع العربي في العام 2011.

ولفت المؤلف إلى أن الهدف من كتاب «ما بعد الشيوخ» لم يكن يومًا التنبؤ بكرة بلورية، إلا أنه مدرك تمامًا أن الكثير من النقاشات التي طرحها في بداية العام 2013 أثبتت اليوم صحتها.

وأكد «دافيدسون» أنّه متيقّن إلى حدٍّ ما من حدوث تغييرات مهمّة جدًّا

بحلـول العـام 2018 وأن الأسـر الحاكمـة فـي الخليـج لا ينبغـي أن تتوقّـع الكثيـر مـن صداقاتهـم مـع الغـرب، إذ أنّ قـوى الغـرب سـريعة فـي تبديـل مواقفهـا والمضـي قُدمًـا، إذا تطلـب الأمـر، حسـب رأيـه.

يذكـر أن الكتـاب طبـع بنسـخته الأصليـة فـي مطبعـة جامعـة أكسـفورد، ومطبعـة هيـرس البريطانيتيـن.

كتـاب «الخليـج الطائفـي... والربيـع العـربي الـذي لم يحـدث»، تـوبي ماثيسـن (الطبعـة العربية)

وصـدرت فـي العـام الماضـي، عـن الشـبكة العربيـة للأبحـاث فـي بيـروت، الطبعـة العربيـة مـن كتـاب «الخليـج الطائفي»، لأسـتاذ جامعـة كامبريـدج، الباحث السويسـري توبـي ماثيسـن، الـذي أعـد أطروحتـه للدكتـوراة عـن التاريـخ السياسـي للشـيعة فـي الخليـج.

مـن أهـم مـا يمـز ماثيسـن هـو أنّـه زار دوار اللؤلـؤة خـلال الاحتجاجـات المركزيـة فـي فبراير/شـباط 2011. ومـن بيـن عناويـن فصـول الكتـاب، «النفـط والإلـه واللؤلـؤ» و«اللعبـة الطائفيـة الكبيـرة» و«دوار اللؤلـؤة»، و«الثـورة المضـادة»،

وبنـى «ماثيسـن» كتابـه علـى بحـث مسـتفيض للتغيـرات فـي دول الخليـج، ونقل كيف «تلاعبـت الأنظمـة الخليجيـة، لا سـيّما فـي البحريـن والمملكـة العربيـة السـعودية، بالشـعوب وقـوّت التقسـيمات الطائفيـة بيـن السـنة والشـيعة بهـدف تفـادي تحالـف شـعبي معـارض للطائفيـة - وهـو أمـر بـدا ممكنـاً فـي الأيـام الأولـى مـن انتفاضـة البحريـن- وبالتالـي خلـق خليـج طائفـي».

وقـال الصحافـي الألمانـي هاغمـان فـي مراجعـة لكتـاب «الخليـج الطائفـي» إنـه «مـن خـلال جـدل مبنـي علـى الطائفيـة ومقارنـات تاريخيـة مشـكوك بهـا، تمكـن النظـام البحرينـي مـن نـزع المصداقيـة عـن الانتفاضـة ووصمهـا بالمؤامـرة الشـيعية التـي تقـف وراءهـا إيـران ومنظمـة حـزب اللـه اللبنانيـة».

وفي الخاتمة أشار الكاتب إلى أن وضع الخليج سيؤثر على الشرق الإسلامي كله، ولهذا فالمنطقة محل عناية القوى الكبرى، وقد طبع الكتاب في نسخته الأصلية في مطبعة جامعة ستانفورد البريطانية.

ثانيا: إصدارات الكتب العربية

«حصاد الساحات» 2013، مرآة البحرين

حصاد الساحات هو كتاب يرصد مجريات الثورة البحرينية على المستوي السياسي والحقوقي والاجتماعي المحلي والدولي، تصدره «مرآة البحرين» في النصف الأول من كل عام، وقد صدرت النسخة الثالثة منه منتصف العام 2014، وهي مؤلّفة من ثمانية فصول مكتوبة باللغة العربية، بالإضافة إلى فصل مكتوب باللغة الإنكليزية، تحوي مجموعة من التقارير تغطي جميع نشاطات الثورة المحلية والدولية في العام 2013، كما ترصد تحرك السلطة ضد هذه النشاطات.

«الصورة دونها الموت»، مرآة البحرين

وقّع في جنيف، خلال فبراير/شباط 2014، سادس إصدارات مؤسسة «مرآة البحرين» للإعلام، «الصورة دونها الموت»، تحت شعار «ذاكرة ليست للنسيان»، وذلك بمناسبة مرور 3 سنوات على انطلاق ثورة 14 فبراير. واحتوى الإصدار صورا عالية الجودة لمراحل متفرّقة من عمر الثورة في البحرين، أرّخت لنضالات البحرينيين منذ 14 فبراير/شباط 2011 حتى نهاية 2013 وهو مشروع توثيقي إلكتروني يهدف إلى حفظ تراث ذاكرة ثورة 14 فبراير من آفات النسيان والانتقائية، وقد جاءت التعليقات الصورة في 3 لغات: العربية، والإنجليزية، والفرنسية.

«الثابت والمتحول 2014: : الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة»، مركز الخليج لسياسات التنمية

أصدر مركز الخليج لسياسات التنمية، و مقره الكويت، إصدار «الثابت والمتحول

2014» فـي 15 يونيو/حزيـران 2014، وهـو عبـارة عـن بحـث اسـتراتيجي مـن إعـداد مجموعـة باحثيـن خليجييـن بينهـم البحرينـي عمـر الشـهابي، مديـر عـام المركـز، وآخريـن. وتعـرّض الإصـدار لمناطـق بحثيـة متعـدّدة تركّـزت علـى الخلـل السياسـي والاقتصـادي والأمنـي والسـكّاني فـي دول الخليـج العربيـة.

وكشـف الإصـدار عـن نتائـج اسـتطلاع تـدل علـى وجـود فروقـات جوهريـة بنـاء علـى الانتمـاء الطائفـي فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي. وقـال المركـز إن «النتائـج تبيـن تفـاوت التشـنجات الطائفيـة بيـن دولـة وأخـرى، حيـث كانـت أشـدها فـي البحريـن وأقلهـا وطـأة فـي عمـان»، وإن «المنتميـن إلـى التيـارات الإسـلامية من الطائفتين السـنية والشـيعية هـم أكثـر تشـبثاً بالهويـة المذهبيـة والمؤسسـات الدينيـة التابعـة لهـا».

«من المحرق إلى سجن بيت الدولة»، عبدالله مطيويع:

عضـو جمعيـة العمـل الوطنـي الديمقراطـي «وعـد»، عبداللـه مطيويـع أصـدر كتابـا جديـدا تحـت عنـوان «مـن المحـرق إلـى سـجن بيـت الدولـة»، رصـد فيـه تجربتـه فـي سـجن «جزيـرة جـدا» مـا بيـن عامـي 1965 و1984.

الكتـاب يـؤرخ ممارسـات حقـب وسـجون العنـف الرسـمي، سـواء إبـان الاحتـلال والحكـم الاسـتعماري أو فيمـا بعـد رحيلـه. يـروي الكاتـب قصـص العذابـات المؤلمـة، مـن سـجن وإهانـات للكرامـة الإنسـانية وترويـع مـن أجـل إخضـاع الـروح والعقـل، حسـب تعبيـره.

ويعتبـر الكتـاب وثيقـة تاريخيـة تمتـزج فيهـا سـيرة الفـرد بسـيرة الوطـن مـا يؤصّـل تاريـخ البحريـن الحديـث، ويكشـف عـن بعـض مفاصـل الحـراك الثقافـي والاجتماعـي والسياسـي التـي عاشـها هـذا البلـد ومثّلـت فيـه ملامـح أبنائـه.

«أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين خلال 14 قرناً»، سالم النويدري

صـدرت النسـخة الثالثـة مـن كتـاب «أعـلام الثقافـة الإسـلامية فـي البحريـن خـلال 14 قرنًـا» للباحـث البحرينـي الدكتـور سـالم النويـدري، فـي ديسـمبر/كانون الأول 2014،

عـن مركـز «أوال للدراسـات والتوثيـق، وهـو مركـز دراسـات بحرينـي مقـرّه لنـدن-بيـروت. ويـؤرّخ الكتـاب الموسـوعي لــ630 علمـا مـن أعـلام الثقافـة الإسـلامية السـنية والشـيعية فـي البحريـن.

نتائـج بحـث الكتـاب تبيـن أن أهـل البحريـن كانـوا السـبّاقين إلـى احتضـان الدعـوة الإسـلامية منـذ العهـد الرسـالي الأول، وأن علمـاء البحريـن لـم يقتصـروا علـى مجـال واحـد بـل تطرقـوا إلـى مجـالات علميـة متنوعـة.

«البحريـن.. سياسـات قمعيـة وإفـلات مـن العقـاب»: منتـدى البحريـن لحقـوق الإنسـان

أصـدر منتـدى البحريـن لحقـوق الإنسـان، ومقـرّه بيـروت، كتابـا جديـدا بعنـوان «البحريـن.. سياسـات قمعيـة وإفـلات مـن العقـاب». وتألـف الكتـاب مـن مقـالات ودراسـات لــ 12 ناشـط وباحـث أكاديمـي مـن عشـر منظمـات وخمسـة دول، وتـم تقسـيم الكتـاب إلـى ثلاثـة محـاور، هي»إفـلات مـن العقـاب.. سياسـات سـلطة»، و»قـراءات حـول البحريـن بعـد بسـيوني»، و «قـراءات حقوقيـة».

ثالثا: الأفلام

الفيلم الوثائقي: نحن العمالقة We are The Giants

عـرض فـي دور السـينما البريطانيـة والأمريكيـة، فـي نوفمبر/تشـرين الثانـي 2014، الفيلـم الوثائقـي «نحـن العمالقـة» We are The Giants، مـن إعـداد مراسـل الحـرب السـابق المخـرج الأمريكـي غريـغ باركـر. ويوثّـق الفيلـم انتفاضـات الربيـع العربـي فـي 3 بلـدان هـي: البحريـن، وسـوريا، وليبيـا.

واختـار المخـرج عائلـة الخواجـة موضوعـا للقسـم المخصـص عـن البحريـن، كمـا اختـار اسـم الفيلـم مـن مقولة نقلتهـا الناشـطة البحرينية زينـب الخواجـة، عن والدهـا المناضل المعتقـل عبـد الهـادي الخواجـة. واختيـرت صـورة أثيـرة للناشـطة الخواجـة وهـي تقـف أمـام المدرّعـات فـي إحـدى الاحتجاجـات، لتكـون علـى الإعـلان الرسـمي للفيلـم.

وتم تصوير القسم المتعلق بالبحرين من الفيلم على يد مساعدة المنتج، رزان غلايني، في سلسلة من المهام السرية إلى البلد حيث دخلت البحرين بفيزا سياحية وهرّبت لقطات الفيلم. وعرض الفيلم كذلك في عدد من المهرجانات السينمائية الشهيرة، كما حصل على ترشيح للفوز بإحدى الجوائز.

الفيلم الوثائقي «الثورة التي ترفض أن تنتهي... البحرين: انتفاضة مزعجة»، شبكة Vice الإخبارية

بثت شبكة Vice الإخبارية الأمريكية فيلمها الوثائقي الجديد عن البحرين تحت عنوان «الثورة التي ترفض أن تنتهي... البحرين: انتفاضة مزعجة»، وقد قام بإعداد الفيلم المراسل الإخباري للموقع «بن أندرسون»، الذي سافر إلى لندن للتحدث مع نبيل رجب، ثم انطلق من هناك إلى البحرين لإعداد جزء من التقرير بشكل سري، حيث قابل العديد من الناشطين، والمحتجين، وآباء الضحايا والمعتقلين، وكذلك ضحايا التعذيب في الثورة التي «نسيت بشكل كبير». حسب تعبيره.

ولقي الفيلم انتقادات شديدة من السلطات البحرينية، كما لاقى صدى واسعا في الأوساط الشعبية تمثّل في عدد مشاهدات فاق الـ 140 ألف، وقالت الشبكة الإخبارية في تقديمها للفيلم «مثل العديد من البلدان في الشرق الأوسط وخارجه، اندلعت في البحرين احتجاجات مناهضة للاستبداد في عام 2011 عندما ضرب الربيع العربي المنطقة والعديد من قادتها القمعيين على حين غرة».

الفيلم القصير «أحمد إسماعيل: صورة دونها الموت»، شبكة 14 فبراير الإعلامية

أصدرت «شبكة 14 فبراير الإعلامية»، وهي شبكة شعبية تنشط في مواقع التواصل الاجتماعي تويتر ويوتيوب وانستغرام، فيلما تصويريا حوى تمثيلاً لقصة استشهاد الشهيد المصور أحمد إسماعيل، الذي قتل في 31 مارس/ آذار 2011، بناءً على رؤية شاهد كان متواجداً لحظة استشهاده.

واختير للفيلم عنوان «صورة دونها الموت»، ويظهر الشاهد في الفيلم الذي دشن في الذكرى الثانية لاستشهاد إسماعيل، من خلال ملامح جرى تعتيمها ليروي مشاهداته للأحداث في ليلة مقتله، فيما يقوم ممثلون بتمثيلها في نفس أماكن وقوعها بمنطقة سلماباد.

فيلم فايننشال تايمز عن سرقة الملك البحريني أراضي البحر المدفونة

على هامش تقريرها الأثير عن سرقة أراضي البحر المدفونة في البحرين، من قبل الملك وعائلته، واستثمارها في م مشاريع داخل البلاد وفي لندن، نشرت صحيفة فايننشال تايمز تقريراً مصوراً قالت فيه إن عمليات ردم البحر في البحرين زادت في العقد الأخير بشكل كبير وتم استثمار ملايين الدولارات فيها، موضحة أن مساحة البحرين تمددت بسبب عمليات الردم بحوالي 12.5٪ نسبة لمساحتها منذ العام 1987.

وأشار التقرير إلى التحقيق الذي أجراه مجلس النواب البحريني في سرقة الأراضي، وما توصلت إليه نتائج التحقيق التي أعلنت في 2010 (تقرير أملاك الدولة)، والتي كشفت عن تحويل 65 كيلومتر مربع من أملاك الدولة في البحرين إلى ملك خاص «بالمجان» في أقل من 7 سنوات!

الفيلم القصير «اختر مسارك»، جمعية الوفاق

أنتجت جمعية الوفاق الوطني السياسية، فيلما بعنوان «اختر مسارك»، يسخر من الانتخابات النيابية التي أجريت 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وسط مقاطعة واسعة. ويوجّه الفيلم، الذي بثّ في نوفمبر/تشرين الثاني، رسالة رمزية تحشيدية للمقاطعة، التي أبرز بأنها تعني «إنقاذ الوطن من تخلفه السياسي والاقتصادي والاجتماعي»، انطلاقا من كون المشاركة «تعني الموافقة على الأحكام الظالمة التي صدرت بحق آلاف المعتقلين وإلغاء حق المواطن في إدارة شئون بلاده».

الفيلم القصير «بعد حين»، جمعية الوفاق

وأنتجت جمعية الوفاق، في مارس/آذار 2014، فيلما عن ثورة البحرين تحت عنوان «بعد حين». ارتكز الفيلم على مشهد تعذيب متظاهر في السجون البحرينية. ومزج بين مشاهد تمثيلية ومشاهد حقيقية من انتهاكات قوات النظام كما استعرض السياق السياسي للمشهد بدءا من تظاهرات دوار اللؤلؤة، مرورا بدخول قوات درع الجزيرة، وليس انتهاء باستمرار التظاهرات ضد النظام الحاكم حتى اليوم، وينتهي الفيلم بمشهد تصوّري لعودة نصب دوار اللؤلؤة وخروج السجناء السياسيين.

الفيلم القصير «ما عاد بدي»، جمعية الوفاق

ثالث الأفلام القصيرة التي أنتجتها جمعية الوفاق في العام الماضي، كانت فيلم «ما عاد بدي»، الذي عرض بالتزامن مع حملتها المناهضة للتجنيس في أغسطس/آب 2014، و تقوم فكرة الفيلم على صحوة ضمير أحد الأجانب الذي كان على وشك الحصول على الجنسية البحرينية، بعد أن يرى بأنه بعمله هذا يأخذ حقوق المواطن البحريني الذي يقضي عمره في انتظارها.

الفيلم القصير «أين حقي؟»، ناشطون

قام عدد من الناشطين، منهم فتية بحرينيون، بإنتاج عمل فني تم بثّه عبر (اليوتيوب) في 28 سبتمبر/أيلول 2014 يحكي الاضطهاد والقمع الذي يتعرض له أطفال البحرين تحت عنوان «أين حقي»، وفي مشاهد الفيلم عرض تمثيلي لأطفال يشاركون في فعاليات احتجاجية، ويقابلون من قوات الأمن بالقمع المفرط، ودمجت هذه المشاهد التمثيلية بمقاطع حية من احتجاجات ومواجهات أمنية بالإضافات إلى تشييع أحد الأطفال الذين قضوا برصاص قوات الأمن.

ترجمة فيلم قناة الجزيرة الوثائق «صراخ في الظلام» إلى لغة الأوردو

في فبراير/شباط 2014، انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي والشبكات

الإلكترونيـة الفيلـم الوثائقـي الشـهير «صـراخ فـي الظـلام» مترجمـا للغـة «الأوردو» الهنديـة، بالتزامـن مـع زيـارة ملـك البحريـن إلـى الهنـد. وكانـت قنـاة الجزيـرة القطرية قـد أنتجـت الفيلـم، الـذي حقـق انتشـارا منقطـع النظيـر، فـي العـام 2011، ليسـلط الضـوء علـى الثـورة البحرينيـة وحقيقـة الأحـداث التـي انطلقـت فـي 14فبرايـر/ شـباط بـدوار اللؤلـؤة.

البحرين تطرق مراكز الأبحاث الدولية في جامعة "كاليفورنيا" و"جورج تاون" في 2014: نظام آل خليفة يؤمن بالمعادلات الصفرية!

كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في سبتمبر/أيلول 2014 بأن أكثر من 28 مركزا من مراكز الأبحاث الأمريكية الكبرى تلقّت 92 مليون دولار من 64 حكومة أجنبية بينها دول الخليج، ورأت الصحيفة بأن «مراكز ومؤسسات البحث الأمريكية التي تتلقى أموالا من حكومات وجهات أجنبية ملزمة بخدمة سياساتها والترويج لها».

شراء الذمم هذا ربما أرغم عددا من مراكز البحث والتفكير الأجنبية على السكوت عن الخوض في قضايا الخليج، على اعتبار أن مثل هذه البحوث تتطلّب نهجا موضوعيا ومحايدا، إلا أن عددا كبيرا من المؤسسات والمفكّرين والباحثين، استمرّوا في تقديم دراسات وأبحاث تتعلق بالسياسة والاقتصاد في الخليج، وكتبوا على وجه الخصوص عن الصراع السياسي الشائك في البحرين.

الدراسات والأبحاث والتحليلات عن البحرين في 2014 تنوّعت بين قانونية، طبّية، تقنية، حقوقية، تاريخية، سياسية، وعسكرية. وطرقت كبار مراكز التفكير والبحث والجامعات المرموقة مثل جامعة براون، جامعة إكسيتر، جامعة جورج تاون، الجامعة الأمريكية في القاهرة، جامعة كاليفورنيا، جامعة بلوفيلد في وست فيرجينيا، جامعة لانكستر، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ومعهد تشاتام هاوس.

باحثة في جامعة براون: القاعدة الأمريكية لعبت دورا في الإطاحة بالديمقراطية في البحرين خلال السبعينات

في دراسة نشرت على «جرنال الدراسات العربية»، الذي يصدر عن جامعة إكسيتر البريطانية وجامعة جورج تاون الأمريكية في قطر، كشفت الدكتورة إيمي أوستن هولمز، الباحثة في معهد واتسون للدراسات

الدولية في جامعة براون الأمريكية، والأستاذ المساعد في علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في القاهرة، عن «تورّط الوجود العسكري الأمريكي (المتمثّل في القاعدة البحرية) في السياسة الداخلية للبحرين، ما بين 1971 و1975» وأنّه «ساهم في نهاية المطاف في حماية النظام من الضغوط التي تدفعه إلى انتهاج الديمقراطية، وبالتالي فقد كان متواطئا في الإطاحة بالديمقراطية في البحرين خلال تلك الفترة» بحسب الباحثة.

الدراسة التي أصدرت في 25 يونيو/حزيران عام 2014 تحت عنوان «القاعدة التي حلّت مكان الإمبراطورية البريطانية: البحرية الأمريكية، والإطاحة بالديمقراطية في البحرين»، تلقي الضوء على رفض البحرية الأمريكية الانسحاب من البحرين على الرغم من تلقّيها إشعارين رسميين بالإخلاء من الحكومة البحرينية عامي 1973 و1975، في أعقاب انسحاب القوّات البريطانية عام 1971.

واعتمدت الدراسة على وثائق رفعت عنها السرية مؤخرًا، وأظهرت هذه الوثائق أيضا، أن الأولوية لدى المسؤولين في الولايات المتحدة لم تكن دعم البرلمان، الذي حلّه أمير البلاد عام 1975، بل الحفاظ على القاعدة المتمركزة في الجزيرة.

وتظهر الباحثة الأمريكية في دراستها أنّ المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية سعوا إلى تبرير رفضهم للانسحاب بزعمهم أنّ لا قاسم مشترك بين منشآت البحرية الأمريكية في الجزيرة والوجود الاستعماري البريطاني السابق، بعد أن واجهوا معارضة من الهيئات التشريعية البحرينية والأمريكية على حدٍّ سواء. واعتمدت هذه المزاعم بشكل أساسي على ذريعة أن الوجود البحري الأمريكي لا يهتم ولا يتدخل بسياسة الجزيرة الداخلية، وأنه ليس وجودا دائما بل يمكن أن يلغى من قبل أحد الطرفين. مع ذلك شهدت البحرين تورّط القاعدة الأمريكية في الصراع السياسي بين آل خليفة وخصومهم، وموافقتها على تزويد النظام بالسلاح منذ تلك الفترة، الأمر الذي لعب دورًا في ما يتعلق بأمن البحرين الخارجي والداخلي.

وخلصت الدراسة إلى أن الوجود الأمريكي يمكن أن يؤثر في حد ذاته على طبيعة النظام المضيف، أو أن يلعب دورا ما في تحديد نتائج فترة انتقالية غامضة.

خبير استراتيجي مصري: إقامة قاعدة بريطانية في البحرين مخالف للنظام الإقليمي العربي

بدوره اعتبر الخبير الإستراتيجي المصري اللواء طلعت أحمد مسلم أن إقامة قاعدة بريطانية جديدة في البحرين (أعلن عنها في ديسمبر/كانون الأول 2014) «مخالف للنظام الإقليمي العربي»، لافتا إلى أن «الاتفاق لم يكن على مستوى مجلس التعاون الخليجى ولا حلف الأطلسى، ولا جامعة الدول العربية» ومتسائلا عن ما «يمكن للقاعدة البريطانية فى البحرين أن تقدمه ولا تستطيع الدول العربية تقديمه، مع تذكر أن هناك قاعدة للأسطول الخامس الأمريكى فى البحرين».

جامعة كاليفورنيا

قام الباحث والخبير في الأمن الإلكتروني بيل مارك زاك، طالب الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا (بركلي)، بتقديم ورقة بحث تقنية للجامعة ضمن أطروحته للدكتوراه، عن عمليات التجسس الإلكترونية التي تقوم بها حكومات في الشرق الأوسط لاستهداف المعارضين السياسيين ودعاة حقوق الإنسان، ودرست الورقة حالات من ضمنها البحرين واستطاعت الدراسة التوصّل إلى عيّنات من برامج تجسس متطوّرة لأوّل مرة، وفحصت آلية عملها، قدراتها وتكتيكاتها.

موقع «معهد علوم الكمبيوتر الدولي» ICSI، نشر حوارا مع بيل مارك زاك، عقب الورقة البحثية التي قدّمها عن كيفية استخدام الأنظمة القمعية حول العالم التكنولوجيا لقمع الناشطين، وقال زاك إنه «يحقق هنا في نوع خاص من الأبحاث لا يثير الاهتمام غالبًا».

ورأى أنه لطالما افتقرت بحوث الناشطين إلى معايير إثبات الصرامة. و «بيل مارك زاك» هو أحد مؤسسي منظمة «بحرين ووتش» المعروفة، ويعود اهتمامه بالشرق الأوسط إلى الثلاث سنوات ونصف التي أمضاها في البحرين كطالب في المرحلة الثانوية. ويقول بيل إنه «عندما تذهب إلى ثانوية في مكان معين فإنك تتعرف على السكان هناك ويصبحون جزءًا مما أنت عليه.»

مارك زاك وفي حلقة نقاش عن برامج التجسس، في مؤتمر USENIX Security العلمي الرفيع، أكد أن ورقته كشفت دليلا على قيام حكومة البحرين باستخدام فين فيشر للتجسس على محامين كانوا يقومون بعملهم القانوني في بعض القضايا.

جامعة بلوفيلد، وست فيرجينيا

كولن كافيل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بلوفيلد، في ولاية وست فرجينيا الأمريكية، توقّع في حديث تلفزيوني أن أيام سلالة آل خليفة قصيرة وهي

مرتبطة صراحة بالمملكة العربية السعودية، مؤكّدا أن وفاة الملك عبد الله سوف تتسبب بزلزال سياسي في البحرين.

وقال «كافيل» إن عائلة آل خليفة ليس لها شرعية على الإطلاق، وأبدى اعتقاده بأن الشعب الامريكي ليس مطلعا كثيرًا على القمع الحاصل في البحرين بعكس الشعوب الأخرى، وأن «حكومة الولايات المتحدة تلتزم الصمت حيال الجرائم والتعذيب الذي يجري في السجون لأي شخص يعرب عن رأي مناهض لهذا النظام الملكي الاستبدادي، وهو ما يناقض ما تدعي الولايات المتحدة الدفاع عنه» حسب تعبيره.

جامعة لانكستر

الزميل الأكاديمي في كلية الحقوق بجامعة لانكستر البريطانية، د. جيروید أوكوين، كتب في موقع الكلية تقريرا حاول أن يثبت فيه العلاقة بين الرقم القياسي في عدد الوفيات الناتجة عن مرض فقر الدم المنجلي (السكلر) في البحرين مؤخّرا، وبين الاعتقالات والغاز المسيل للدموع.

وقال أوكوين إن أحد المتخصصين البارزين بمرض فقر الدم المنجلي قال بأن التعرض للغاز المسيل للدموع يمكن أن يؤدي إلى مشاكل خطيرة لدى الأشخاص المصابين بفقر الدم المنجلي لأنه يمكن أن يسبب لهم نقصًا في الأكسجين. وأكّد أنّه ليس بالضرورة أن يموت المريض فور تنشقه للغاز المسيل للدموع، فمرحلة الـ 24 ساعة التالية أساسية في علاجه.

وخلص الباحث الأكاديمي إلى أنه يمكن القول «أن الوفيات الناتجة عن فقر الدم المنجلي تؤدي إلى فتح نافذة على قضايا حقوقية أوسع تؤثر على النسيج الاجتماعي والطبي في البحرين، والتي لديها أيضًا أثرها على الحياد الطبي»

وخلص «أوكوين» إلى أن «الوفيات الناتجة عن فقر الدم المنجلي تكشف عن مجموعة من الممارسات تفرض الإجهاد وصعوبات في التنفس، والتأخير والإهمال

والإساءة الجسدية. وبعبارة أخرى فالغاز المسيل للدموع هو عامل واحد من بين عوامل متعددة تسهم في هذه الوفيات».

وأشار الأكاديمي إلى أن باحثين درسوا الوفيات غير المبررة في سجون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على مدى 30 عامًا، حين كان مرض فقر الدم المنجلي سائدًا نوعًا ما في الولايات المتحدة وأوروبا بسبب الهجرة ونظام العبودية، ووجدوا بأنه كثيرًا ما تتم الإشارة إلى مرض السكلر كسبب للوفاة رغم تزامنها مع الحجر القسري والضرب ورزاذ الفلفل، وجميعها قد تحدث نقصًا في الأكسجين، مما يزيد من حدة المرض.

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

أفرد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، العديد من المقالات البحثية والتحليلية عن قضية البحرين، كتب أبرزها مدير «برنامج الخليج وسياسة الطاقة» في المعهد، سايمون هندرسون، الذي قال في إحداها إن فشل الإصلاحات في البحرين يعزز العنف وتدخل السعودية.

وفي شهادة قدّمها أمام الكونغرس الأمريكي، قال هندرسون «إن واشنطن والمنامة تختلفان حول كيفية المضي قدماً لحل الأزمة السياسية التي انفجرت عام 2011»، وبيّن أن «بعض أعضاء العائلة المالكة غاضبون من الضغوط الأمريكية ويظهر أنهم على استعداد للمخاطرة بسحب التسهيلات المقدمة للجيش الأمريكي. وأن الملك حمد بن عيسى آل خليفة يتأرجح بين الفريق المتشدّد والفريق الإصلاحي» متوقّعا أن تتدخّل القوّات السعودية في البحرين مرّة أخرى إذا ما زادت وتيرة العنف.

وأشار سايمون في مقالاته التي نشرها موقع المعهد، إلى تراجع العلاقات بين واشنطن والبحرين بعد طرد مساعد وزير الخارجية الأمريكي توماس مالينوسكي في يوليو/تموز 2014، ورأى أن تعليق نشاط جمعية «الوفاق» جاء تعبيرا عن

«الاستياء المستمر» من زيارة مالينوسكي، وتوقع أن تؤدي جهود ولي العهد في ظل غياب الإصلاحات الفعلية، إلى تفاقم حدة الانقسامات في البحرين.

سايمون اعتبر إعادة تعيين رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة، بالرغم من كبر سنه واعتلال صحته، ليس سوى تدبيراً مؤقتاً لسد الفجوة القائمة، وأن خليفة بن سلمان لا يظهر أي رغبة في التنحي عن منصبه بالرغم من إسداء المسؤولين الأمريكيين المشورة للملك بإزالته منذ عقود.

واعتبرت «كيرين إي.يونغ»، الباحثة في معهد واشنطن، التي تعمل باحثة في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية أيضا، أن «توصل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والبحرين إلى حد ما، إلى توافق جوهري مفاده أنّ سياسة المعارضة تساوي الإرهاب، ليس بخبرٍ سار بالنسبة للشركاء الغربيين، وخاصة الولايات المتحدة».

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

دعت دراسة لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي الأمريكية، أعدها الباحث الأول فريدريك ويري، دعت الولايات المتحدة إلى تبني مقاربة جديدة لأمن الخليج تقوم على جعل البحرين محورا لتعزيز الإصلاح في منطقة الخليج العربي.

ودعا ويري الرئيس الأميركي لتوجيه خطاب هام، يتبنى رؤية استراتيجية إيجابية للتحالف بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، بشرط أن يقوم على دعم الأمن والإصلاح في نفس الوقت، وفي المقابل دعا ويري إلى أن يعد المسؤولون الأميركيون خطة طوارئ مناسبة لنقل مقرّ الأسطول الخامس الأميركي، في حال تدهورت الأمور.

واعتبر ويري أن «السياسة الأميركية في البحرين تواجه التحدّي الأكثر حدة»، وفي مقال قبيل زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للرياض، قال ويري إن «المأزق السياسي في البحرين هو جرح الخليج النازف، ونقطة ضعف منطقة

حاولت أن تعزل نفسها عن النفوذ الإيراني وعن رياح التغيير التي تعصف ببقية دول الشرق الأوسط».

تشاتام هاوس

وصفت جاين كينومننت، الباحثة البريطانية البارزة في معهد «تشاتام هاوس»، بيان ولي العهد قبيل الانتخابات، وما أطلق عليه بـ«وثيقة الأعيان»، بأنها «وعود» لأن يحدث البرلمان تقدما إن شاركت المعارضة في الانتخابات.

ورأت كينومننت في مقال تحليلي، نشره موقع صدى التابع لمؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، إن قرار مقاطعة جمعية الوفاق للانتخابات سيجعلها تسلك مسارا أكثر صدامية مع النظام البحريني، وإن الخلاف السياسي المستفحل في البلاد يتسبب في الجنوح نحو التشدّد، وقالت إن صنّاع السياسة الغربيين يشعرون بخيبة أمل لأن الوفاق لم تشارك في الانتخابات التي يعتبرون أنه كان من شأنها أن تمنح الجمعية على الأقل أدوات وحماية مثل الحصانة النيابية.

الدكتور شفيق الغبرا: البحرين من الدول المؤمنة بشدّة بالمعادلات الصفرية

في الخليج، كتب أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، شفيق الغبرا، مقالا جريئا على صحيفة «الحياة» صنّف فيه البحرين ضمن الدول المؤمنة بشدة بالمعادلات الصفرية «فهي تسعى للعودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل العام 2011، أو إلى نسف الوضع القائم بشمولية»، مشيرا إلى أن «المعادلة الصفرية تشمل منطقة الخليج كما هو حال البحرين وبدرجة أقل في الكويت، إضافة إلى انتشار قوانين صارمة في معظم الدول جوهرها عدم تقبل الاختلاف والحد من نشوء مجتمع مدني مستقل يخرج البلاد من معادلاتها الصفرية».

وقال الغبرا في مقاله الذي نشر في أبريل/نيسان 2014 «لو سئل كل مسؤول وقائد عن سياسات الفساد التي كان بإمكانه أن يمنع حصولها، وحالة المحسوبية التي دمرت البلاد وسياسات منع الحريات وإيقاف بوادر الإصلاح وإقصاء الإصلاحيين واتهامهم في وطنيتهم، ثم ضرب وتحجيم الطبقات الوسطى في ظل

نظـام ريعـي يشـجع علـى الاتكاليـة والفسـاد، لعجـز عـن الإجابـة». وتسـاءل بالقـول «لـو سـئل كل رئيـس إن كان مـن الحكمـة أن يبقـى 40 عامـاً أو 30 عامـاً فـي الحكـم، أو لـو كان مـن الحكمـة أن يسـعى لتوريـث حكمـه لابنـه أو زوجتـه، مـاذا سـيقول بعـد كل مـا وقـع؟».

مراكز دراسات مصرية: تداعي الحلف الخليجي

شـكك مركـز الأهـرام المصـري للدراسـات، فـي دراسـة أعدهـا الباحـث فـي المركـز د. معتـز سـلامة، فـي مصداقيـة إعـلان الـدول الخليجيـة عـن إنشـاء قيـادة عسـكرية موحـدة، وإنتربـول خليجـي، وقـوة بحريـة خليجيـة مشـتركة، نظـرا لسـوابق المجلـس الخاصـة بمقرراتـه وبياناتـه فـى الشـئون العسـكرية والدفاعيـة.

فـي هـذا السـياق، رأى تقريـر صـادر عـن المركـز الإقليمـي للدراسـات الاسـتراتيجية، فـي مصـر، أن الموجـة الثانيـة مـن التحـوّلات الاسـتراتيجية التـي فرضتهـا الثـورات العربيـة علـى المنطقـة أسـهمت فـي اتخـاذ السـعودية والإمـارات والبحريـن فـي 5 مـارس/آذار 2014، قـرارا بسـحب سـفرائها مـن قطـر، معتبـرة أن ذلـك يمثـل «بدايـة تحـول حقيقـي فـي السياسـات الخارجيـة الخليجيـة». ورأت أن مـن دلالات هـذا القـرار هـو أن دول الخليـج أصبحـت تتصـوّر أن مـا يهـدد أمنهـا يأتـي مـن داخـل الخليـج لا مـن خارجـه، وإن منظمـة مجلـس التعـاون ليسـت قـادرة علـى التكيـف مـع التحـولات التـي يشـهدها الخليـج.

الباحثـة الأمريكيـة المطـرودة مـن البحريـن تقـدّم ورقـة حقوقيـة أمـام مجلـس حقـوق الإنسان

إريـن كيلبرايـد، الباحثـة الأميركيـة السـابقة فـي معهـد الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة IISS، والتـي طـردت مـن البحريـن فـي العـام 2013، عرضـت فـي 13 مـارس/ آذار 2014، ورقـة فـي مجلـس حقـوق الإنسـان بعنـوان «إرهابيـون أو مُهَـددون: حقوق الطفـل فـي نظـام العدالـة الجنائيـة فـي البحريـن»، هدفـت إلـى تنظيـم اسـتخدام

كلمتي «إرهابي» و«إرهاب» في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، والحد منه والإبلاغ عنه حين يشير إلى الأطفال.

وقدّمت كيلبرايد 12 مقترحا ضمت تعديلات على القوانين البحرينية التي تسمح بشكل واسع بمعاملة الأطفال كالكبار، مما يسهل انتهاك حقوقهم بشكل واسع، وطالبت في الورقة برفع سن المسئولية الجنائية لـ 18 عاما، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل.

الأرشيف الوطني الإماراتي

«الأرشيف الوطني» بدولة الإمارات العربية المتحدة، أصدر طبعة جديدة من كتاب الباحث فالح حنظل «رسائل الرسول وموفدوه إلى ملوك الخليج وشبه الجزيرة العربية»، والذي وثّق 4 رسائل بين النبي محمد (ص) وأهل البحرين، اثنتين منهم إلى المنذر بن ساوى التميمي، وواحدة إلى الأكبر بن عبد القيس، والأخيرة كانت مرسلة إلى العلاء الحضرمي.

سجون النظام لم تمنع صوت البحرينيين من الوصول للمحافل الدولية في 2014: أبطال ومبدعون ووجوه مؤثّرة!

لم تنجح سجون النظام البحريني في خنق صوت الثورة والمطالبين بالحرية. استطاع الكثير من الناشطين والإعلاميين، الوصول إلى محافل دولية، ونيل أرفع التكريمات والجوائز والأوسمة، كأبطال ومبدعين ووجوه مؤثرة على مستوى العالم، في العام 2014.

موقع روسيا اليوم اختار الحقوقي البحريني نبيل رجب ضمن أبرز تسع شخصيات في العالم، للعام 2014. وذكر أن رجب كان من بين الشخصيات التي تسببت بموجات، صغيرة وكبيرة، بطريقتهم الخاصة، وأنه كان مميزًا لـ»تحديه قسوة السجن من أجل النّضال في سبيل حقوق الإنسان» حيث خاض «معركة ضد الكبار والأقوياء في تجربة» تُعد «عالمية».

واختار موقع راديو «سوا» الأميركي نبيل رجب، ثاني الأشخاص الأكثر إلهاما في العالم العربي للعام 2014، ضمن استطلاع للرأي، شمل 10 أشخاص. وقال الموقع إن تلك الشخصيات أثبتت أن النجاح ممكن رغم الإحباطات والظروف الصعبة، وقدمت خطابا ثقافيا يدعو للتجاوز والإنجاز. يذكر أن نبيل رجب أفرج عنه العام الماضي بعد قضائه سنتين في السجن لتهم تتعلق بنشاطه الحقوقي، ثم اعتقل مجدّدا قبل أن يعاد الإفراج عنه، وهو ينتظر حكم القضاء البحريني المسيّس ضدّه هذا العام.

رئيسة جمعية التمريض البحرينية، رولا الصفار، حصلت على جائزة المدافعين عن حقوق الإنسان والتمريض في العالم، وتم تكريمها في مدينة بانجلور الهندية، عن مساهمتها في الدفاع عن حقوق الممرضين، قبل أن تحتفي بها مجلة أخلاقيات التمريض الدولية أيضا. وكانت الصفّار واحد

مـن أفـراد الطاقـم الطبّـي الذيـن اعتقلـوا فـي 2011، علـى خلفيـة معالجتهـم جرحـى التظاهــرات المناوئــة للنظــام.

واختـارت منظمـة «مراسـلون بـلا حـدود» البحرينييـن: المـدون علـي عبـد الإمـام (الـذي تمكـن مـن الفـرار إلـى لنـدن) والمصـور أحمـد حميـدان (محكـوم بالسـجن 10 سـنوات)، مـن بيـن مائـة مـن أبطـال الإعـلام فـي العالـم. وأعلنـت المنظمـة أن هـؤلاء الأبطـال المائـة سـاهموا، مـن خـلال عملهـم ونشـاطهم الشـجاع، فـي تعزيـز الحريـة.

حميـدان، المصـوّر ذائـع الصيـت دوليـا، فـاز أيضـا بجائـزة حريـة الإعـلام لعـام 2014، وهــي جائـزة دوليــة رفيعــة يقدّمهــا نــادي الصحافــة الوطنــي فــي واشــنطن. وفــي مراسـم تكريمـه غيابيـا، قـال رئيـس النـادي، مايـرون بيلكينـد «إن أحمـد حميـدان مصـور صحفـي، وليـس مجرمـاً. يجـب علـى السـلطات البحرينيـة أن تطلـق سـراحه

وتفـرج عـن الصحفييـن الآخريـن القابعيـن فـي السـجون بعدمـا كانـت جريمتهـم الوحيـدة هـي القيـام بعملهـم».

مـن جهتـه قـال حميـدان، فـي كلمـة ألقتهـا نيابـة عنـه الصحافيـة البحرينيـة المقيمـة فـي واشـنطن نـدى الـوادي، إن المصوريـن البحرينييـن كانـوا يعلمـون بالكلفـة الباهظة للصـورة التـي يلتقطونهـا.

وفـي تكريـم دولـي آخـر، مُنحـت فـي برليـن جائـزة «يوهـان فيليـب بالـم» السـابعة لحريـة التعبيـر والصحافـة، للصحافيـة البحرينيـة نزيهـة سـعيد، التي اعتقلـت وتعرّضت للتعذيـب فـي العـام 2011، وقـال مفـوّض الحكومـة الألمانيـة لسياسـة حقـوق الإنسـان والمسـاعدات الإنسـانية كريسـتوف شتريسـر إن «نزيهـة سـعيد هـي صـوت البحريـن... معايشـة التجربـة الشـخصية والقيـام بالعمـل الصحافـي فـي الوقـت ذاتـه يُعـدّ أمـراً صعبـاً وغالبـاً يكـون مؤلمـاً. وقـد نجحـت نزيهـة فـي ذلـك بطريقـة مثيـرة للإعجـاب».

وتمكـن مصـوّر وكالـة «فرانـس بـرس» البحرينـي محمـد الشـيخ مـن الفـوز بجائـزة bayeux الدوليـة فـي مسـابقة الحـرب والنزاعـات، ووصـف رئيـس وكالـة «فرانـس بـرس» إيمانويـل هـوج، محمـد الشـيخ بأنـه «مصـور محتـرف يمتلـك موهبـة كبيـرة وقـد نـال الجائـزة بعـد مسـيرة طويلـة مـع التصويـر».

وأحـرز المصـور البحرينـي أحمـد الفـردان الجائـزة الذهبيـة فـي معـرض «هويليـك» الدولـي عـن صـورة «وداع الشـهيد».

ورفـع المصـور المعتقـل السـيد أحمـد الموسـوي رصيـده مـن الجوائـز إلـى 140 جائـزة دوليـة بعـد حصولـه علـى 10 جوائـز فـي العـام 2014، مـن منظمـات فـي أميـركا والنرويـج واليونـان ومصـر وصربيـا وسـلوفاكيا، بالإضافـة إلـى حصولـه علـى لقـب فنـان مـن الاتحـاد الدولـي للتصويـر.

وكان السـيد أحمـد الموسـوي (25 عامـاً) اعتقـل مـع شـقيقه بعـد اقتحـام منزلهـم فـي 10 فبرايـر/ شـباط 2014، وأكّـد محاميـه أنّـه قـد تعـرّض للتعذيـب والتحـرش الجنسـي

وأُجبر على الاعتراف الكاذب، وفي حين اتهم الموسوي بدعم جماعات تخريبية ببطاقات هاتفية وبالتجمهر، أكّدت مجموعات حقوقية أن اعتقاله جاء بسبب نشاطه الصحفي والإعلامي الكثيف، في تغطية الاحتجاجات السياسية المناوئة للنظام، ورفع الموسوي عدد المصورين المعتقلين في البحرين إلى 10.

موقع روسيا اليوم اختار الحقوقي البحريني نبيل رجب ضمن أبرز تسع شخصيات في العالم، للعام 2014. وذكر أن رجب كان من بين الشخصيات التي تسببت بموجات، صغيرة وكبيرة، بطريقتهم الخاصة، وأنه كان مميزًا لـ«تحديه قسوة السجن من أجل النّضال في سبيل حقوق الإنسان» حيث خاض «معركة ضد الكبار والأقوياء في تجربة» تُعد «عالمية».

معارك جنيف: جراح البحرين والقرار الدولي الذي لم يصدر بعد 20 عاما من انتفاضة التسعينات

في 21 أغسطس/آب 1997، كتب رئيس تحرير صحيفة الوسط الدكتور منصور الجمري (الناطق باسم حركة أحرار البحرين وقتها) مقالا تحت عنوان «جراح البحرين تبتسم في جنيف»، مؤرّخا لأول دخول رسمي لملف البحرين إلى ساحات الأمم المتّحدة.

كان الأمر أشبه بمستحيل. في ذلك الوقت، تقدّم عدد من الخبراء المستقلين بمشروع أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لإدانة حكومة البحرين، ولكن الشكوك كانت تحوم حول إمكانية صدور هذا القرار.

يشير منصور الجمري إلى أن الحكومة كانت وقتها ضامنة تماما من شراء ذمم عدد كبير من خبراء اللجنة لمنع تقديم المشروع. رغم ذلك صدر قرار من اللجنة بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ما اعتبره الجمري «مشهدا تاريخيا» و«نصرا سياسيا سلميا وحضاريا للمظلومين».

ذات التصرفات التي تفعلها الحكومة اليوم، كانت تفعلها في العام 1997، مجموعة من البلطجية والمفبركين يجولون أروقة الأمم المتحدة متحرشين بالجميع، وفساد سياسي من خلال العطايا والرشى، تعرض حتى داخل مباني الأمم المتحدة.

ورغم مرور 17 عاما من إصدار هذا القرار، إلا أن حكومة البحرين لم تتغيّر. هي لا تزال تظن بأنها تمتلك مفاتيح جنيف، حتى لو تنازل عنها الحلفاء الغربيون بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ومارسوا كل الضغوط عليها لفرض إصلاحات سياسية تحفظ حقوق الغالبية الشيعية المضطهدة، وتجعل من قوى المعارضة السياسية شريكا في الحكم.

في الظاهر لا تبدو الحكومة البحرينية تخشى من جنيف، لم يتغير شيء من ممارساتها ولم يتغير إرهابها المنظم، وتطهيرها الذي يصل إلى مستوى الإبادة، على الرغم من كل التصريحات

والتقاريـر التـي تصـدر ضدهـا بشـكل مسـتمر طـوال العـام، تـارة باسـم المفوضيـة السـامية، وتـارة باسـم الـدول الأعضـاء فـي مجلـس حقـوق الإنسـان، وتـارة أخـرى باسـم أميـن عـام الأمـم المتحـدة بنفسـه.

لا يمكـن التفـاؤل كثيـرا مـن المجتمـع الدولـي الـذي لا يـزال عاجـزا عـن إنقـاذ سـوريا والعـراق وغيرهـا مـن الـدول التـي تدمّرهـا الحـروب، ولكـن، تبقـى مهمـة المجتمـع الدولـي فـي إيجـاد حـل سياسـي لقضيـة البحريـن أسـهل بكثيـر مـن مهمتـه فـي العـراق وسـوريا.

ثمّـة مـا يبنـى تصاعديـا فـي جنيـف، حـول البحريـن، وإن كان حصـاده غيـر ملمـوس حتـى هـذه اللحظـة. ثمـة موقـف دولـي لا نعـرف مآلاتـه ولا تبعاتـه لحـد الآن، ولكـن، منـذ مايو/أيـار 2012، ومـا حـدث مـن هجـوم دولـي حاشـد ضـد البحريـن خـلال المراجعـة الدوريـة الشـاملة لسـجلها أمـام مجلـس حقـوق الإنسـان، منـذ ذلـك

الوفـت والثقـة تمـلأ الكثيـر مـن العامليـن فـي هـذا الحقـل مـن منظمـات وناشـطين، علـى رأسـهم الوفـد الأهلـي إلـى جنيـف، ومراكـز حقـوق الإنسـان المعنيـة بالقضيـة البحرينيـة فـي الداخـل والخـارج، والتـي تعمـل كجبهـة واحـدة وبشـكل منسّـق جـدا، مدعومـة بأرقـى المنظّمـات الدوليـة.

جنيف في 2011

فـي غمـرة الحملـة القمعيـة التـي شـنها النظـام ضـد عشـرات الآلاف مـن المحتجيـن، بعـد فـض اعتصـام دوار اللؤلـؤة، لـم يكـن النشـاط الحقوقـي الدولـي قـد تبلـور بعـد كمـا هـو عليـه اليـوم، كمـا أن حصـارا خانقـا فرضتـه الحكومـة علـى الناشـطين مـن خـلال الاعتقـالات والمراقبـة والمنـع مـن السـفر وغيرهـا. فضـلا عمـا كان يتمتـع بـه النظـام البحرينـي مـن مركـز سياسـي دولـي يوفـر لـه الحصانـة بصفتـه أحـد الأنظمـة الخليجيـة الحليفـة للولايـات المتحـدة والغـرب، والدولـة التـي تحظـى بدعـم وحمايـة المملكـة العربيـة السـعودية، أكبـر مصـدّر للنفـط فـي العالـم.

ولعـل هـذا هـو السـبب فـي أن لا نجـد حضـورا واضحـا للقضيـة البحرينيـة فـي مجلس حقـوق الإنسـان التابـع لهيئـة الأمـم المتحـدة فـي العـام 2011، رغـم تقاطـع دورتـه فـي مـارس/آذار مـع حملـة القمـع العنيفـة.

وكانـت منظمـة العفـو الدوليـة قـد انتقـدت علينـا عـدم اتخـاذ مجلـس الأمـن أي إجـراء للتعاطـي الأمنـي مـع الاحتجاجـات التـي شـهدتها البحريـن، وعـدم قيـام مجلـس حقـوق الإنسـان بـأي شـيء للتصـدي لأوضـاع حقـوق الإنسـان فـي البحريـن خـلال العـام 2011.

مـع ذلـك، صـدرت عـدة تصريحـات ضـد البحريـن عـن الأميـن العـام للأمـم المتحـدة بـان كـي مـون، وصـف فـي أحدهـا الأحـكام القضائيـة ضـد «الرمـوز» بأنهـا قاسـية، وحـث البحريـن علـى التقيـد بالتزاماتهـا الدوليـة لحقـوق الإنسـان.

وأرسـلت المفوضيـة السـامية لحقـوق الإنسـان فـي ديسـمبر/كانون الأول 2011 وفـدا للتحقـق مـن قضايـا انتهـاكات حقـوق الإنسـان، وذلـك بعـد نحـو أسـبوعين من تسـليم

تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والذي أشار إلى انتهاكات واسعة.

المعارضة طمعت وقتها في دفع ملف البحرين إلى مجلس حقوق الإنسان، بعد زيارة وفد المفوضية، ومبكّرا توقّعت بأن جلسة المراجعة الدورية للبحرين ستكون «أسخن من البركان».

جنيف في 2012

شهد العام 2012 أهم معارك جنيف، التي تجاوزت تصريحات المسئولين الأمميين، إلى هجوم علني واسع شنّته الدول الأعضاء بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ضد الحكومة البحرينية، التي شهّر بجرائمها ضد حقوق الإنسان على الملأ لأوّل مرة.

وساهم تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي صدر أواخر العام 2011 في تغيير الموقف الدولي وتكوين رأي عام ضاغط ورافض لممارسات النظام البحريني، كما تمخّض هذا الرأي عن الجهود الحثيثة لمنظمات المجتمع المدني البحرينية، وداعميها من المنظمات الدولية.

لم تكن هذه الدورة كسابقاتها، وكانت حدثا تاريخيا سقطت فيه حكومة البحرين في الامتحان لدى مناقشة التقرير الذي تقدمت به في إطار المراجعة الدورية الشاملة لأوضاع حقوق الإنسان، لتقع الحكومة في موقف محرج جدا على الصعيد الدولي بعد أكثر من عام على الانتفاضة التي شهدت أعنف الانتهاكات والجرائم.

فشلت حكومة البحرين في إقناع مجلس حقوق الإنسان بجدوى حلولها الترقيعية للأزمة السياسية والحقوقية في البلاد، وبات من المنتظر أن تكون قضية البحرين حاضرة دائما في المحافل السياسية والحقوقية تحت ضغط كبير من قبل المنظمات الدولية.

وتعد التوصيات ال 176 التي اعتمدتها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، هي الأكثر على صعيد الدول التي تمت مراجعة ملفاتها في تلك الدورة.

وشهد يونيو/حزيران 2012 أول بيان دولي مشترك ضد البحرين، وقّعته 27 دولة في مجلس حقوق الإنسان، ثمم تتالت البيانات الدولية المشتركة ضد البحرين في الدورات اللاحقة، مثل بيان الـ 47 دولة في سبتمبر 2013، وصولا إلى بيان الـ 47 دولة الذي صدر في يونيو/حزيران الماضي.

الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان قال في تعقيب إن العالم أجمع يسمع ويصدق ويعطي الاعتبار لصوت الشعب البحريني وثورته.

في أعقاب جنيف 2012: الوفد الأهلي في مرمى النار

كل هذه الضغوط الدولية لم تمنع سلطات البحرين في الشهر ذاته من اعتقال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الناشط المعروف نبيل رجب، وإيداعه السجن لعامين، بتهمة نددت بها الأمم المتحدة لدى مناقشة ملف البحرين الحقوقي!

وتعرّض المحامي محمد التاجر إلى محاولة تشهير عبر نشر مقاطع فيديو خاصة به صوّرها جهاز المخابرات خلسة.

في حين تعرض أعضاء الوفد الأهلي البحريني الذي شارك في جنيف إلى تهديدات وصلت إلى حد القتل، كما نشرت إحدى الصحف صورهم واتّهمتهم بتشويه سمعة البحرين في جنيف مطالبة بمحاسبتهم في استهداف مباشر، وأدينت هذه التهديدات من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقرير، ورئيس المجلس والمفوضية السامية وعدد من المنظمات والهيئات الدولية.

المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة، مرغريت سيكاغيا، أثنت بدورها على المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، وقالت إنهم شجعان يقومون بدور مهم.

بات الوفد الأهلي البحريني موضع ترحيب وتعاون كبيرين من مختلف هيئات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها، وبات يلتقي دوريا مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وخبراء الأمم المتحدة، وممثلي الدول الأعضاء والبعثات الدبلوماسية.

كما بدأت مراكز الرصد الحقوقية وعلى رأسها دائرة الحريات وحقوق الإنسان بجمعية الوفاق باعتماد آلية الشكاوى والبلاغات بشأن انتهاكات حقوق الانسان بشكل يومي،عبر التواصل المباشر مع فرق الإسناد للمقررين الخاصين والممثلين الخاصين بكل انتهاك.

وشهدت منذ ذلك الوقت قاعات مجلس حقوق الإنسان نشاط محموما لمنظمات المجتمع المدني البحريني، شمل فعاليات احتجاجية ومعارض وندوات ومؤتمرات صحفية ينظّمها الوفد البحريني، على هامش دورات المجلس، لبحث ومناقشة مختلف الانتهاكات الحقوقية في البحرين أمام المعنيين وفي حضور وسائل الإعلام، وشارك في هذه الفعاليات العديد من الناشطين البحرينيين والخليجيين والأجانب، من أبرزهم السير نايجل رودلي، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وعضو اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

وقدّم الوفد البحريني في جميع دورات مجلس حقوق الإنسان منذ سبتمبر/أيلول 2012 عددا كبيرا من المداخلات في الجلسات الرسمية، كما سلمت المنظمات البحرينية تقارير دورية وأخرى متخصصة إلى مسئولي الهيئات واللجان في مجلس حقوق الإنسان فضلا عن ممثلي الدول والمقررين الخاصين.

من جهة أخرى دعا الوفد الأهلي المقررين الخاصين بالأمم المتحدة إلى زيارة البحرين للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان هناك.

في يونيو/حزيران الماضي، وبعد عامين من السجن، عاد المناضل الحقوقي البارز نبيل رجب إلى مقعده الذي ظل خاليا في جنيف على مدار عامين، واحتفت

المنظّمات والناشطون في الوفد الأهلي بعودة رجب، الذي ينتظر أن يشارك في الدورة السابعة والعشرين المنعقدة حاليا.

البحرين: المركز الثالث في تقديم الشكاوى للأمم المتحدة

تدريجيا حلت البحرين في المركز الثالث عالمياً في انسيابية تقديم الشكاوى ضد الانتهاكات في البحرين، ما يكشف تصاعد حجم الانتهاكات عالية، وضخامة النشاط الحقوقي المنظّم في الوقت ذاته.

وكنتيجة لاستمرار العمل الحقوقي المنظم في الخارج، في ظل استمرار وتصاعد الانتهاكات، طلبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان فتح مكتب دائم لها في البحرين، وأكدت أنها تراقب الوضع في البحرين بدقة، وتتلقى تقارير حقوقية مستقلة، كما رأت المفوضية في تصريحات تقديم حل دائم في البحرين أمرا صعبا، وأسفت لكون حالة حقوق الإنسان في البحرين لا تزال مسألة مثيرة للقلق وخطيرة.

ومارست المنظمات الدولية ضغطا شديدا هي الأخرى على مجلس الحقوق الإنسان، حيث رأت «العفو الدولية» أن الدول الأعضاء في المجلس لا تزال تكيل بمكيالين فيما يتعلق بالبحرين.

في انتظار قرار دولي

اضطر النظام لإرسال وزير الخارجية خالد بن أحمد آل خليفة على رأس وفد البحرين إلى جنيف، في الدورة التي حضرها مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق مايكل بوسنر، وانتقد فيها البحرين علنا، وبدا منذ ذلك الحين أن الحكومة أوكلت ملفها الحقوقي بالكامل إلى وزير الخارجية.

وزارة الخارجية، التي باتت تتولي ملف جنيف، أعلنت إعداد وتقديم التقرير الطوعي الذي ستقدمه الحكومة حول تنفيذها توصيات مجلس حقوق الإنسان في هذه الدورة، في حين أصدرت منظمات بحرينية تقريرا موازيا للتقرير

الحكومي اتهمت فيها السلطات بأنها لم تنفذ عددا كبيرا من التوصيات الدولية.

وبين هذا الشد والجذب، يبرز التشكيك بمدى استعداد البحرين لمواجهة المجتمع الدولي في خصوص جرائم حقوق الإنسان المستمرة، يبرز من داخل المؤسسات التي شكّلتها الدولة، وتحديدا من عبدالله الدرازي، نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة الذي قال معترفا «إن البحرين تحتاج إلى أجندة واضحة لمواجهة وابل من الأسئلة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان» محذرا من أن «أي فشل في الاستجابة على نحو كاف يمكن أن يؤدي إلى صدور قرار ضد البحرين».

رئيسة مجلس حقوق الإنسان لورا ديبوي قالت في يونيو/حزيران 2012 إن الضغط باتجاه إقامة جلسة خاصة في المجلس لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين أمر يستحق، لكنها أقرت بصعوبته، وأكدت أن ذلك يحتاج إلى دعم 16 دولة من مجموع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان (47 دولة).

وفي حين لا يتوقع أحد شيئا مفاجئا من الدورة السابعة والعشرين التي بدأت أعمالها في جنيف منذ أيام، يحدو الطموح بالمنظمات البحرينية والدولية إلى تبني قرار دولي ضد البحرين عبر مجلس حقوق الإنسان، بعد 3 سنوات ونصف من الجرائم الممنهجة راح ضحيتها أكثر من 100 شهيد فضلا عن الآلاف من الجرحى وضحايا التعذيب والمعتقلين والمفصولين وعشرات المساجد المهدمة.

حصاد الساحات 2014

حدثان يلخصان العام بكثافة بليغة، حيث يكون شيخ علي سلمان، مؤشر الانفراجة في القضية البحرينية، قضبان سجن الشيخ، هي الأكثر دلالة على انغلاق الحل، كما كانت جلسته مع ولي العهد المؤشر الأكثر دلالة على قرب انفراج الحل.

هناك صراع محتدم بين الإصرار والعناد، إصرار الشيخ على تحقيق مطالب 2014، وعناد رجل القبيلة (الملك) في الاستفراد بكل شيء، الإصرار موقف عقلاني يستخدم فيه الانسان إرادته وأخلاقه لتحقيق شكل من الحياة أفضل عبر تحدي الصعاب. والعناد حالة غرائزية يحركها الجهل، وفي حالتنا هو جهل البدوي الذي يعتبر التنازل والتسويات ضياعا لشرف الجاهل.

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3387 - 7

@bahrainmirror
bahrainmirror.com
مرآة البحرين Bahrain Mirror